آدَابُ الْمُحَدِّثِ

٦٨٤ وَصَحِّحِ النِّيَّةَ فِي التَّحْدِيثِ   وَاحْرِصْ عَلَى نَشْرِكَ لِلْحَدِيثِ

٦٨٥ ثُمَّ تَوَضَّأْ وَاغْتَسِلْ وَاسْتَعْمِلِ   طِيبًا وَتَسْرِيحًا وَزَبْرَ الْمُعْتَلِي

٦٨٦ صَوْتًا عَلَى الْحَدِيثِ وَاجْلِسْ بِأَدَبْ   وَهَيْبَةٍ بِصَدْرِ مَجْلِسٍ وَهَبْ

٦٨٧ لَمْ يُخْلِصِ النِّيَّةَ طَالِبٌ فَعُمّ   وَلَا تُحَدِّثْ عَجِلًا أَوْ إِنْ تَقُمْ

٦٨٨ أَوْ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ حَيْثُ احْتِيجَ لَكْ   فِي شَيْءٍ ارْوِهْ وَابْنُ خَلَّادٍ سَلَكْ

٦٨٩ بِأَنَّهُ يَحْسُنُ لِلْخَمْسِينَا   عَامًا وَلَا بَأْسَ لِأَرْبَعِينَا

٦٩٠ وَرُدَّ وَالشَّيْخُ بِغَيْرِ الْبَارِعِ   خَصَّصَ لَا كَمَالِكٍ وَالشَّافِعِي

٦٩١ وَيَنْبَغِي الْإِمْسَاكُ إِذْ يَخْشَى الْهَرَمْ   وَبِالثَّمَانِينَ ابْنُ خَلَّادٍ جَزَمْ

٦٩٢ فَإِنْ يَكُنْ ثَابِتَ عَقْلٍ لَمْ يُبَلْ   كَأَنَسٍ وَمَالِكٍ وَمَنْ فَعَلْ

٦٩٣ وَالْبَغَوِيُّ وَالْهُجَيْمِي وَفِئَهْ   كَالطَّبَرِيِّ حَدَّثُوا بَعْدَ الْمِائَهْ

٦٩٤ وَيَنْبَغِي إِمْسَاكُ الَاعْمَى إِنْ يَخَفْ   وَإِنَّ مَنْ سِيلَ بِجُزْءٍ قَدْ عَرَفْ

٦٩٥ رُجْحَانَ رَاوٍ فِيهِ دَلَّ فَهْوَ حَقّ   وَتَرْكُ تَحْدِيثٍ بِحَضْرَةِ الْأَحَقّ

٦٩٦ وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ الَاخْذَ عَنْهُ   بِبَلَدٍ وَفِيهِ أَوْلَى مِنْهُ

٦٩٧ وَلَا تَقُمْ لِأَحَدٍ وَأَقْبِلِ   عَلَيْهِمِ وَلِلْحَدِيثِ رَتِّلِ

٦٩٨ وَاحْمَدْ وَصَلِّ مَعْ سَلَامٍ وَدُعَا   فِي بَدْءِ مَجْلِسٍ وَخَتْمِهِ مَعَا

٦٩٩ وَاعْقِدْ لِلِامْلَا مَجْلِسًا فَذَاكَ مِنْ   أَرْفَعِ الِاسْمَاعِ وَالَاخْذِ ثُمَّ إِنْ

٧٠٠ تَكْثُرْ جُمُوعٌ فَاتَّخِذْ مُسْتَمْلِيَا ... مُحَصِّلًا ذَا يَقْظَةٍ مُسْتَوِيَا
٧٠١ بِعَالٍ اوْ فَقَائِمًا يَتْبَعُ مَا ... يَسْمَعُهُ مُبَلِّغًا أَوْ مُفْهِمَا
٧٠٢ وَاسْتَحْسَنُوا الْبَدْءَ بِقَارِئٍ تَلَا ... وَبَعْدَهُ اسْتَنْصَتَ ثُمَّ بَسْمَلَا
٧٠٣ فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ ثُمَّ أَقْبَلْ ... يَقُولُ: (مَنْ أَوْ مَا ذَكَرْتَ) وَابْتَهَلْ
٧٠٤ لَهُ وَصَلَّى وَتَرَضَّى رَافِعَا ... وَالشَّيْخُ تَرْجَمَ الشُّيُوخَ وَدَعَا
٧٠٥ وَذِكْرُ مَعْرُوفٍ بِشَيْءٍ مِنْ لَقَبْ ... كَغُنْدَرٍ أَوْ وَصْفِ نَقْصٍ أَوْ نَسَبْ
٧٠٦ لِأُمِّهِ فَجَائِزٌ مَا لَمْ يَكُنْ ... يَكْرَهُهُ كَابْنِ عُلَيَّةٍ فَصُنْ
٧٠٧ وَارْوِ فِي الِامْلَا عَنْ شُيُوخٍ قَدِّمِ ... أَوْلَاهُمُ وَانْتَقِهِ وَأَفْهِمِ
٧٠٨ مَا فِيهِ مِنْ فَائِدَةٍ وَلَا تَزِدْ ... عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَتْنٍ وَاعْتَمِدْ
٧٠٩ عَالِيَ إِسْنَادٍ قَصِيرَ مَتْنِ ... وَاجْتَنِبِ الْمُشْكِلَ خَوْفَ الْفَتْنِ
٧١٠ وَاسْتُحْسِنَ الْإِنْشَادُ فِي الْأَوَاخِرِ ... بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النَّوَادِرِ
٧١١ وَإِنْ يُخَرِّجْ لِلرُّوَاةِ مُتْقِنُ ... مَجَالِسَ الْإِمْلَاءِ فَهْوَ حَسَنُ
٧١٢ وَلَيْسَ بِالْإِمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ ... غِنًى عَنِ الْعَرْضِ لِزَيْغٍ يَحْصُلُ

الشرح

«**آداب المحدِّث**» ويليه آدابُ طالبِ الحديث، والمحدِّثُ هو الشيخُ، وبدأ به مع أنَّ الأصلَ أنْ يبدأ بطالبِ الحديث؛ لأنَّ الشيخ كان طالبًا، فالطلبُ مُتقدِّمٌ على التشيُّخِ، لكنهم يقدِّمون المحدِّث؛ لأنَّه في الغالب هو الأكبرُ، وهو الأقدمُ في الطَّلب، ولكلٍّ وجهٌ، والخطْبُ سهلٌ يسيرٌ في مثل هذا.

والآداب: جمعُ أدبٍ، والمراد به أدبُ النَّفسِ الموافِقُ للشَّرع، وليس المرادُ به الأدبَ العُرْفيّ الاصطلاحيّ؛ الذي يحمِلُ اسمَ الفنِّ - الذي كُتب فيه وعنه الشيءُ الكثير -، والأدب صار الآن يُطلق على فنٍّ من الفُنون؛ تكثُر فيه

أشياءُ تخالِفُ الأدبَ، وهو الذي يسمُّونه أدبَ الدرس، لا أدبَ النفس، وأُلِّفت فيه المصنَّفاتُ الكثيرة والكبيرة؛ التي تجمع الجِدَّ مع الهزَل، وتَجمع الصِّدق إلى الكذِب، وتضُمَّ الخيرَ إلى الشَّرِّ، وغير ذلك مما تتَّصف به هذه الكتب، ويغلِبُ عليها طابعُ السَّفه والمُجون، ومع ذلك هي موجودة يتداولُها الناس كابرًا عن كابِر، ولا تخلُو من فائدة يستفيدُ منها أهل العلم، لكن على طالب العلم أن يتحرَّى قراءةَ العَفيف النَّزيه منها، وهي متفاوِتة الدرجات؛ من أسوئِها كتاب: «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني، ومن أسوئِها أيضًا - إن لم يكن أسوأها - «محاضرات الأدباء ومحاورات الشُّعراء والبُلغاء» للراغب الأصفهاني صاحب «مفردات القرآن».

وابنُ الوَرْدي[(١)] عالمٌ فقيهٌ قاضٍ مُفتٍ ألَّف في الفِقه والتاريخ، وألف في الأدب فَأَسَفَّ[(٢)]، وبلغ الغاية في الإسْفاف، وانتُقِد بذلك، ورد في مقدمة كتابه على هذا الانتقاد، فقال: «ما يدري هذا المنتقِدُ أن العلمَ الشرعيَّ شيءٌ والأدبُ شيءٌ آخر»، ومثل هذا الكلام لا يُقبل، فإذا قال طالبُ علم: إذا أكثرتُ من النظر في الكتب الشرعيَّة دبّ إليّ المللُ والسَّآمَة، ولا بُدَّ أن أُرَوِّحَ القَلب. نقول: لا مانع من النظر في كتبِ التواريخ التي فيها العبرة، وكتُبِ الأدب، لكن ينتقِي منها الأفضل، مثل: «زَهْرُ الآداب وثَمَرُ الألْبَابِ» للحُصريِّ، فهو من أفضلِها وأحسنِها، مع أنَّه ما سلِم من المخالفات - أيضًا -، والذي حقَّقه[(٣)]، قال: «حِرْصُ الحصري على الأخلاق؛ ضيع علينا ما أعرض

---

(١) هو: عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين بن الوردي المعرِّي، أديب مؤرخ قاض فقيه، له مصنَّفات، منها: «ديوان شعر»، و«التاريخ»، و«شرح ألفية ابن مالك» (ت٧٤٩هـ). ينظر: فوات الوفيات ٣/ ١٥٧، البدر الطالع ١/ ٥١٤.

(٢) **أسف**: طلب الأمور الدنيئة. ينظر: التاج ٢٣/ ٤٤١.

(٣) هو الأديب المصري: زكي بن عبد السلام مبارك، المتوفى سنة (١٩٥٢م)، وله في هذا الباب مزالق؛ من أنكاها ما رقمه في مدامع عشاقه (ص١١)؛ إذ يقول: «يروون =

عنه من الآثار الأدبية، وكنا في حاجة إلى أن نعرف كل ما تركه الأولون»[(١)]! فالمحقِّق بذلك قد تكلَّم عن الشيء على نقيضِ حقيقتِه؛ إذ إنَّ المُجون ليس من الأدب؛ بل هو خلافُ الأدب، فالأدبُ أن يتأدَّب الإنسان بما جاء عن الله، وعن الرسول ﷺ؛ بحيث ينظر في الكلمة، فيتحاشَى الفُحْشَ من القول، والمجونُ فُحْشٌ. ثُمَّ تمادى بعد ذلك فقال: «وأحبُّ أن يعلم القارئ أنَّ المجون لونٌ من ألوان الغذاء التي تحيا بها العُقُول»[(٢)]!

فالمقصودُ بالأدب هنا أدبُ النفس الذي جاء عن الله وعن رسُولِه ﷺ، وتوجد كتبٌ نافِعة في الباب، مثل: «الآداب الشرعية والمِنَح المرعِيَّة» لابن مُفْلِح[(٣)] وهو كتابٌ جميلٌ، و«منظُومةُ الآداب» لابن عبدِ القويِّ وشُروحها، وهو كتابٌ نفِيسٌ - أيضًا -، و«غذاء الألباب شرح منظومة الآداب» للسَّفارِينيِّ[(٤)] مع أنَّ فيه بعض الملاحظات من الطلاسم وغيرها، ولكن يُستفاد منه. وهناك - أيضًا - كتاب ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ «بهجة المجالِسِ وأُنْسُ

= عن رسول الله أنه قال: «**إن الله ليعجب من شاب لا صبوة له**»، وأنا لا أريد أن يعجب الله مني! فما كان الله ليخلق الجمال لنعمى عنه، أو لنرمي عشاقه بالإثم والفجور» إلى آخر كلامه الغث المفضي إلى طرح الشرع، والانسلاخ من الأوامر والنواهي.

(١) زهر الآداب وثمر الألباب ١/ ١٧.

(٢) السابق.

(٣) هو: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي، أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، له مصنفات، منها: «كتاب الفروع والنكت»، و«الفوائد السَّنِيَّة على مشكل المحرر لابن تيمية»، و«الآداب الشرعية الكبرى» (ت٧٦٣هـ). ينظر: أعيان العصر ٥/ ٢٦٩، الوفيات لابن رافع ٢/ ٢٥٣.

(٤) هو: محمد بن أحمد بن سالم السَّفارينيُّ، شمس الدين، أبو العون، محدِّثٌ أصوليٌّ أديب، له مصنفات، منها: «الدَّراريُّ المصنُوعات في اختصار الموضوعات»، و«الدُّرَّةُ المُضِيَّة في عقد أهلِ الفِرقةِ المرْضِيَّة» (ت١١٨٨هـ). ينظر: سلك الدرر ٤/ ٣١، الأعلام ٦/ ١٤.

المجالس»، وهو كتاب ماتعٌ ونافعٌ وعفيفٌ، والمؤلَّفات - ولله الحمد - موجودة في هذا الباب.

ومن هذا الباب كتاب «أخبارُ النِّساء» الذي نُسبَ لابنِ القيم، وإنَّما هو من تأليف ابن الجوزيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وألّف ابنُ حزم وغيرُه في هذا الباب، وابن الوَرْدِي المتقدِّمُ ذكرُه آنفا له - أيضًا - قصيدة لامية مشهورة في الأدب المحمود، من أبياتها:

اعتزِلْ ذكرَ الأغاني والغزَلْ … وقُل الفصل وجانِبْ منْ هَزَلْ
ودعِ الذكرَ لأيَّام الصِّبا … فلِأيَّام الصِّبا نجْمٌ أَفَلْ[1]

فهم يكتبُون في هذا، ويكتبُون في هذا، لكن على المسلم أن يكون على سَمْتٍ واحدٍ، ملتزمًا بما أُلزِم به شرعًا، وأنْ يحسِبَ حسابًا لكُلِّ كلمة؛ لأنه: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۝١٨﴾ [ق: ١٨]، ولمَّا قال معاذٌ للنبيِّ ﷺ: يا نبيَّ الله، وإنّا لمُؤاخذُون بما نتكلَّم به؟ قال ﷺ: «**ثكِلَتْك أمُّك يا مُعاذ، وهل يَكُبُّ الناسَ في النَّار على وجُوهِهم - أو قال: على مناخِرِهم - إلا حصائدُ ألسنتِهم**»[2].

وأهلُ العِلْم يقْتَنُون كتُبَ الأدب، وينظُرون فيها، ويستفيدُون منها، وذكرنا أنَّ هناك لفظًا من ألفاظ التجريح لم يعرفه أهلُ العلم إلا بواسطة كتب الأدب، ومرّ بيانُه عند سردِ الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ ألفاظَ التجريح: «هو على يدَيْ عَدْلٍ»[3] حيث وقف ابن حجر على معناه في «أدبِ الكاتب» لابن قُتَيبة.

---

(١) نفحُ الأزهار في منْتَخبات الأشْعار (ص٥٢).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة (٢٦١٦)، وابن ماجه، أبواب: الفتن، باب كفِّ اللِّسان في الفِتنة (٣٩٧٣)، والنسائي في الكبرى (١١٣٣٠) من حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحديث صحَّحه الترمذي، والحاكم في المستدرك (٣٥٤٨) من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وروي من حديث أبي اليسر، أن رجلًا قال: يا رسول الله... الحديث.

(٣) كذا في: فتح المغيث ٢/ ٢٩٩. وفي المطبوعِ من الأربعين العشارية للحافظ العراقي =

وكتاب أدب الكاتب يُعَدُّ من أصُول كتُبِ الأدب؛ إذ إنَّهم يعتبِرُون أنَّ أصولَ كتُبِ الآداب أربعةٌ وهي: «أدبُ الكاتب» لابن قُتَيبة، و«البيان والتَّبْيين» للجاحِظ، و«الأمالي» لأبي علي القَالي[1]، و«الكامل» للمبرِّد[2].

«وصَحِّحِ النِّيَّةَ في التَّحديثِ» وهذا مما يشترِكُ فيه المحدِّثُ والطالبُ؛ لأنَّه سيأتي قوله: «وأَخْلِصِ النِّيَّة في طلبِكَا»، والنيَّة عليها مدارُ قبول العمل، فإذا جلستَ للتَّحديثِ اسأل نفسَك لماذا جلست؟ فإمَّا أن تكونَ داخلًا في الدعوات النبويَّة، وإما أن تكونَ من أوَّلِ من تُسَعَّرُ بهم النارُ يوم القيامة، والنيَّة شَرودٌ قد تستحضرُها في أوَّلِ الأمر، ثُمَّ يَطرأُ عليك ما يَطْرَأُ، وتشرُدُ النِّيَّةُ وأنتَ لا تشعرُ، فاحرِصْ على متابعةِ وتحسُّسِ هذه النيَّة في كلِّ لحظةٍ، وصحِّحِ النيَّةَ بأن تُعلِّمَ مخلصًا لله ﷻ، ممتثِلًا ما أُمِرْتَ به من التَّبليغ: «**بلِّغُوا عَنِّي ولو آيةً**»[3]، مستحْضِرًا ما جاء من الحثِّ على تأديةِ ما ترويهِ عنِ النبيِّ ﷺ كما سمعتَه، فإذا استحْضَرْتَ ذلك صَحَّتْ نيَّتُك، مُعْرِضًا عمَّا يَكْتَنِفُ[4] ذلك من حُبٍّ لِشَرفٍ، أو سِيادةٍ، أو رِئاسة، أو طمعٍ، أو دفْعِ ضُرٍّ، أو ما أشبهَ ذلك؛ لأنَّ الإخلاصَ لا يجتمع مع حُبِّ الثناءِ والمدْحِ، ولذا يقُول ابنُ القيِّم رحمه الله في «الفوائد»: «فإذَا حدَّثَتْكَ نفسُك بطَلَبِ الإخلاص، فأقْبِلْ على الطَّمَعِ أوَّلًا فاذبحْه بسِكِّينِ اليأسِ، وأقْبِلْ على المدحِ والثناء فازهَدْ فيهما زُهْدَ عُشَّاقِ الدُّنيا في الآخِرة، فإذا استقام لك ذبحُ الطَّمَع، والزهدُ في الثناء

= (ص٢٢١): «هو على أيدِي عَدْلٍ».

(١) هو: إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون أبو علي القالي، له مصنفات، منها: «البارع في اللغة»، و«الأمالي»، و«الإتباع» (ت٣٥٦هـ). ينظر: تاريخ الأندلس ١/ ٦٩، الإكمال لابن ماكولا ٦/ ٨٧.

(٢) ينظر: تاريخ ابن خلدون ١/ ٧٦٣.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٤٦١)، والترمذي (٢٦٦٩) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٤) **الاكتناف**: الإحاطة بالشيء. يُنظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ٣/ ١٩٦٣.

والمدْح؛ سَهُلَ عليك الإخلاص»[(١)]؛ ولذا لـمَّا جاء الأعرابي إلى النبيِّ ﷺ فقال: أعطِني يا محمد، إنَّ مدحي زَيْنٌ، وذَمِّي شَينٌ، قال: «**ذاك الله**»[(٢)]، لكن مَن يستوي عنده المدح والثَّناء؟! فالإنسانُ إذا سمع كلمةَ مدح، لا سيَّما إذا صدرتْ ممَّن له شأنٌ أَثَّرَتْ به، وبلَغَتْ به مبلغًا عظيمًا، مع أنَّه لا المادِحُ ولا الممْدوحُ ينفَعُ، كلُّهم في تصرُّفِ الله وفي قبضتِه، ومع ذلك لو أنَّ إنسانًا قيل له: إنَّ الأميرَ الفُلانيَّ، أو الوزيرَ الفلانيَّ مدَحَكَ البارحة؛ فيمكنُ ألَّا ينامَ ليلته من الفرَح، ولا يتذكَّر حديث: «**وأنَا معه إذا ذكَرَني: فإنْ ذكَرَني في نفسِه ذكرتُه في نفْسِي، وإن ذكَرَني في ملأٍ؛ ذكرتُه في ملأٍ خيرٍ منهم**»[(٣)]، فهذا لا يُلقِي له بالًا.

مع أنَّ الشيخَ السعديَّ رَحِمَهُ اللَّهُ في أواخر سورة آل عمران في قوله تعالى: ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨] قال: «ودلَّتْ الآية بمفهومها على أنَّ من أحبَّ أن يُحمَدَ ويُثْنَى عليه بما فعله من الخيرِ واتِّباع الحق، إذا لم يكنْ قصدُه بذلك الرِّياء والسُّمعة، أنَّه غير مذمُوم؛ بل هذا من الأمور المطلوبة، التي أخبر الله أنَّه يَجْزِي بها المحسنين له، وأنَّه جازَى بها خواصَّ خلقِه، وسألوها منه، كما قال إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَٱجۡعَل لِّي لِسَانَ صِدۡقٖ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ ۝٨٤﴾ [الشعراء: ٨٤]، وقال: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ فِي ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٧٩ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝٨٠﴾ [الصافات: ٧٩، ٨٠]، وقد قال عِبادُ الرحمٰن: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا ۝٧٤﴾ [الفرقان: ٧٤] وهي من نعم الباري على عبده، ومِنَنِه

(١) الفوائد (ص١٤٩).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب سورة الحجرات (٣٢٦٧)، والنسائي في الكبرى (١١٤٥١)، وأحمد (١٦٢٣٨)، وحسَّنه الترمذي.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ﴾ [آل عمران: ٢٨] (٧٤٠٥)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى (٢٦٧٥/ ٢)، والترمذي (٣٦٠٣)، وابن ماجه (٣٨٢٢)، والنسائي في الكبرى (٧٦٨٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

التي تحتاجُ إلى الشُّكر»[(١)]، وهذا اجتهادٌ من الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وفهمُه للآية صحيحٌ، لكن في مثل هذا الباب تجِدُ هَدْيَ سلَف الأمَّةِ على خلافِ هذا، فهناك أمورٌ قد تجرِي على القواعِدِ، لكن السَّلَفَ في خواص أنفسهم لا يُجرُونها على القواعد؛ طلبًا للسلامة، ومحاذرة من دخائل النفوس؛ كما فعلوا في حديث ابن مسعود: «**وإنَّ أحدَكم ليعملُ بعمل أهل الجنَّة حتَّى ما يكونُ بينه وبينها إلا ذِراعٌ؛ فيَسبِقُ عليه الكتاب، فيَعْمَلُ بِعَمَلِ أهلِ النَّارِ فيَدْخُلَها**»[(٢)]، فقد جاءت بعضُ الروايات: «**ليَعْملُ بعملِ أهل الجنَّة فيما يبدُو للنَّاسِ... وبعمل أهلِ النَّار فيما يبدُو للنَّاسِ**»[(٣)] والأصلُ والقاعدةُ حملُ المطلَقِ على المقيَّدِ، لكن لا تجِدُ السَّلفَ يحمِلون المطلقَ على المقيَّدِ في مثلِ هذا؛ لأنَّ الإطلاقَ المتضمن للوعيد أكثرُ تأثيرًا في النَّفسِ، حيثُ يجعلُ الإنسانَ على خوفٍ ووَجَلٍ من العاقِبة وسُوئِها، لكنَّ بعضَ الناسِ يقول: ما دام الأمر مقيَّدًا بقوله: «**فيما يبدُو للنَّاسِ**» فأنَا في حقِيقةِ الأمر ما يبدُو مني سُوءٌ، وظاهرِي مثل باطنِي، ويُزَكِّي نفسَه، فيُضيف بذلك سُوءًا إلى سوءٍ، ولو كان مخلِصًا لقال: أخشَى أنْ يكون عمَلي فيما يبدُو للنَّاس.

المهم أنَّ مِثلَ هذا المدْحِ يجبُ ألا يهتَمَّ له طالبُ العلم، ولا شكَّ أنَّ المدحَ ضارٌّ، والتجربةُ والواقعُ يشهدان بأنَّ من مُدِحَ بما فيه وأقرَّ وسكَتَ لا بُدَّ أنْ يسمعَ من الذَّمِّ بما فيه؛ جزاءً وِفاقًا، أمَّا إذا مُدِحَ بما ليس فيه وسَكَت؛ فلا بُدَّ أنْ يسمعَ من الذَّمِّ بما ليس فيه، وهذا مجرَّبٌ.

وشيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فيما ذكره عنه ابن القيِّم في أواخِر المجلد الأول من «مدارج السالكين»، يقول: «ولقد شاهدتُّ من شيخ الإسلام ابن تيمية - قدَّسَ الله روحَه - من ذلك أمرًا لم أُشاهِدْهُ من غيرِه، وكان يقولُ كثيرًا: ما لي

(١) تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان (ص١٦٠).
(٢) سبق تخريجه في (ص٥٥٤).
(٣) سبق تخريجه في (ص٥٥٤).

شيءٌ، ولا منِّي شيءٌ، ولا فيَّ شيءٌ، وكان كثيرًا ما يتمثل بهذا البيت:

أنا المُكَدِّي[١]، وابنُ المكدِّي وهكذا كانَ أبِي وجدِّي[٢]

وهو شيخ الإسلام الذي ملأ الدنيا علمًا بـ (قال الله وقال رسوله ﷺ)، حقيقةً لا دعوى، ثُمَّ قال ابن القيِّم: «كان إذا أُثْنِيَ عليه في وجهِه يقول: والله إنِّي إلى الآن أُجدِّدُ إسلامي كُلَّ وَقْتٍ، وما أسلمتُ بعدُ إسلامًا جيِّدًا»[٣]، العاملُ العالمُ، العابد الزاهد، الإمام المجاهد، الربانيُّ يقولُ هذا الكلام؟! وإنَّ طالبَ العلم الآنَ لا يكادُ يَطأُ الأرضَ منْ تَذَكُّرِ حالِه، وهو اليوم طالبُ العلم وغدًا هو عالم الأمَّة!! فعلى الإنسان أن يحرِص ويتحرَّى ويتحسَّسَ في هذا الباب، ويكون على ذكر دائم منه؛ لأنَّ الشيطان حريصٌ، ويستغِلُّ الفُرَصَ في إضلالِ النَّاسِ وإغوائِهم.

«واحرِصْ على نشرِك للحَديثِ» لا تطلب العلم وتُخزِّنَه، ثُمَّ بعد ذلك تتذَرَّعُ بأدنى عِللٍ واهِيةٍ للبُعدِ عن تعليم النَّاس الخير، فالملائكةُ يُصَلُّونَ على معَلِّمِ الناسِ الخيرَ[٤]، ولا تقل: أنا الآن ما بلغتُ النِّصاب - كما يقول بعض العلماء - وبعضُهم قيل له: لم لا تُعلِّم؟ قال: حتَّى تحضُرَ النيَّةُ،

(١) **المُكدِّي**: اسم فاعل من كدَّى، وأصله من أَكْدَى يُكْدِي، وهو بالتخفيف، ضعَّف عينه هنا من أجل وزنِ الشعر، ومعنى أكدى: أعطى قليلًا، وأكدَى الرجل يُكدِي إكداءً إذا لم يَفُزْ بمطلوبِه، وأكدى فلانٌ إذا قطَع العَطاء وأُيِس من خيرِه. يُنظر: العين ٥/ ٣٩٦، جمهرة اللغة ٢/ ١٠٦٠، الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٣٨٥.

(٢) مدارج السالكين ١/ ٥٢٠.

(٣) السابق.

(٤) إشارة إلى ما أخرج الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٢٦٨٥) من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه مرفوعًا: «**إن الله وملائكته وأهل السموات والأرضين، حتى النملة في جحرها، وحتى الحوت ليصلون على معلم الناس الخير**». وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١/ ١٢٥: «وفيه القاسم أبو عبد الرحمٰن، وثقه البخاري، وضعفه أحمد».

نقول: أنتَ الذي تُحضِر النيةَ بتوفيقِ الله ﷻ، وصِدْقِك مع الله، وأحدُ المشايخ الكبار يقول: ما بلغتُ النِّصابَ، فما عليَّ زكاةٌ، ولأجل تخاذُلِ الأكْفَاءِ تصدَّى غيرُهم وتصدَّرُوا، وبعضُ البُلدان قَفْرٌ ليس فيها أحدٌ يُعَلِّم، رغم أنَّك قد تجد فيها قاضِيًا، وتجِدُ طالبَ علمٍ، وتجِدُ داعِيةً، والنَّاسُ قد لا يحتاجُون إلى أكثرَ من ذلك، لكنْ كُلٌّ منهم يقُول: ما عِندي علمٌ. وبعضُهم يتذَرَّعُ بعدَمِ وُجُودِ الطُلَّاب، ويقول: جلسْنَا أوَّلَ ما عُيِّنَّا في هذا البلد فما حضَر إلَّا عشَرةٌ مِنَ الطُلَّابِ، ثُمَّ جاء رمضانُ وتوقَّفَ الدرسُ فلمَّا استأنَفْنَا ما حضَر إلَّا خمسَةٌ، ثُمَّ استمرُّوا إلى الحجِّ، وبعد الحجِّ ما صبَر إلا اثنان، قلنا له: يكفِيك واحدٌ، يكفيك أنْ يقرأَ عليك ولو بأُجْرَةٍ، فالمسألةُ مسألةُ ثَباتٍ، واللهُ ﷻ يَبْتَلِي ويَمْتَحِنُ ليَعْرِفَ مدى ثبَاتِ هذا الشَّخصِ، ومن الشُّيوخِ الآن من يحضُرُ لهم أربعُمائة، أو خمسُمائة، وأحيانًا ألفٌ، وقد أدركناهُم وما عندهم إلَّا واحدٌ، لكن لما ثبتُوا وصبرُوا؛ أقبل الله عليهم بوُجوه النَّاس، وليس الهدفُ أنْ تكثُرَ الجُموعُ، إن كانَ هذا هدفَ المعلِّم فنِيَّتُه مدخُولة، لكنَّ الأجرَ بقدر ما تنشُر من العلم، وبقدْرِ ما يُستفاد من علمِك، إضافة إلى أجرِ بذْلِ السَّبب، ولو لم يترتَّب عليه شيءٌ، فلو أنَّك جلستَ للتعليم خمسينَ سنة - مثلًا -، فقد بذَلْتَ السَّبَبَ، أمَّا أنْ يخرُجَ من طُلَّابك عُلماءُ أو لا يخرُجُ؛ فليستْ مسؤوليَّتَك؛ لأنَّ النتائج بيَدِ الله، فلا يجبُ أن ينظُر المعلِّمُ إلى العدَدِ، ولا يستعْجِلُ الثمرةَ والنتيجةَ، فلو لم يكن عندهُ إلَّا طالبٌ واحدٌ فليجلسْ لهذا الواحدِ، والشيخُ ابن عُثَيمِين رَحِمَهُ اللهُ في أوَّل أمرِهِ - في أوائل الأربعِمائة - ما كان عنده طلابٌ كثر، ذُكر في ترجَمته: «أنَّه جاء يومًا إلى الدَّرسِ ودخَل المسجِدَ فما وجد طالبًا واحِدًا، وكان هناك كتابٌ بالحلقةِ، فقال: أجْلِسُ أقرأُ القُرآن رَيْثَما يأتي صاحبُ هذا الكتاب، فجلَس في صدر المسجدِ يقرأُ القرآن، ثُم جاء الطالبُ، فقال: ما أنَا بمُشغِلٍ الشيخَ وهو يقرأُ، فأخذ كتابَه وانصرفَ»، فالشيخُ ما انْثَنَى أبدًا عن

التعليمِ بسبب هذه المواقف، فهذه لا أثَرَ لها في تبلِيغِ العِلْمِ، فهي مرحلةُ امتحانٍ ليُنظَرَ مدى الصَّبرِ والثَّبات.

والشيخُ ابن جِبرين كذلك؛ أدركناه سنة إحدى وأربعمائة هجرية - تسعةٍ وتسعينَ ميلادية - وما عنده أحدٌ، ثُمَّ وصلت عنده الجموعُ بعد ذلك إلى ما تعلمون.

وما يذكر عن السَّلف في استِحْضَار النيَّةِ، وهَضْمِ النَّفسِ؛ كلُّهُ من باب المبالغة في الحذر من افتتانها؛ وإلا فمالكٌ - على ما سيأتي - جلس للتدريس قبل العِشرين، ولم يقل: سيقُولُ النَّاسُ عني: تزبَّبَ قبل أن يتَحَصْرَمَ[(١)].

«ثُمَّ توضَّأَ»، أي: إذا أردْتَ أنْ تحدِّثَ توضأْ، لكن ليس على سبيل الوُجُوب، وإنما من أجل تعظيمِ حديثِ النبيِّ ﷺ.

«واغتسلْ» كما كان يفعلُ الإمامُ مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، «واستعمِل طيبًا وتسريحًا»، أي: ضعْ عِطرًا فتطيَّب به، وسرِّحْ شَعرك، فلا تخرُج شَعْثَ الرأسِ، «وكان الإمام مالك إذا أتاه النَّاس خرجت إليهم الجاريةُ فتقول لهم: يقول لكم الشيخُ: تريدون الحديث، أو المسائل؟ فإن قالوا: المسائل؛ خرج إليهم فأتاهُم، وإن قالوا: الحديث، قال لهم: اجلِسُوا، ودخل مغتسلَه فاغتسَلَ وتطيَّبَ، ولبس ثوبًا جديدًا، ولبس ساجَهُ[(٢)]، وتعمَّمَ ووضعَ على رأسِه

(١) **تَزبَّبَ**: مُطاوِع زبَّبَ، أي: صارَ زَبيبًا، وتَحصْرَمَ من الحِصْرِمِ وهو الثَّمَرُ قَبْلَ النُّضْج وأوَّل العِنب ما دام أخضر، والمعنى: صار زَبِيبًا قبل أن يمُرَّ بمرحلة الحصرمة، وهذا مثل يُضربُ للصبيِّ الذي يتشايخ. ينظر: التمثيل والمحاضرة لأبي منصور الثعالبي (ص٤٥)، القاموس المحيط (ص١٠٩٤).

(٢) السَّاجُ ثوبٌ كالطَّيْلَسَانِ وشِبهِه، كساءٌ غليظٌ يشبه الأردية، يوضع على الكتفين والظهر. والطيلسان معرَّبةٌ من أصل فارسيٍّ: تالشان، نسبة إلى أهل تالَش، كانوا يلبسون هذا النوع من الكساء. يُنظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٣٣٣، غريب ما في الصحيحين (ص٢٦٢)، مشارق الأنوار ١/ ٣٢٤.

طويلة[١]، وتلقى إليه المِنصة[٢]، فيخرج إليهم وقد لبِسَ وتطيَّبَ، وعليه الخُشوع، ويوضع عودٌ؛ فلا يزال يُبَخِّر حتَّى يفرَغَ من حديثِ رسُول الله ﷺ»[٣]؛ أما الآن فلا الشيخُ ولا الطالبُ يصبران على هذه الأمور، والله المستعان.

«وزبرَ المعتَلِي صَوْتًا على الحدِيثِ» الزَّبْرُ: الزَّجْرُ[٤]، فإذا كان طالبٌ يرفع صوتَه أكثر من صوتِ الشيخ الذي يُلقي حديثَ رسول الله ﷺ فإنه يُزبَر، أي: يُزجَر ويُنهَر؛ لأنَّه جاء النهيُ عن رفعِ الصَّوتِ فوقَ صوتِ النبيِّ ﷺ، وصوتُه: حديثُه، وكلامُه.

«واجْلِسْ بِأدَبْ» حدِّث وأنتَ جالسٌ جِلسة مناسِبة لمَّا تُلقِي، فكما أنَّ الطالِبَ مُطالَبٌ بأنْ يجلسَ جِلسةً مناسِبة فالشيخُ مطالَبٌ بذلك أيضًا، وبعضُ الشُّيوخِ في بعض الأقطار لا يكترِثُون، ويحدِّثُنا البعضُ ممَّن جاء من بعض الأقطار أنَّ الشيخَ يُحدِّثُهم وهو مولِّيهم ظهرَه، أو وهُو مضطَجِعٌ، ويأمرُهم بحَكِّ ظهرِه، ولا شكَّ أنَّ في هذا امتهانًا للحديثِ.

وكذلك بعض الطلاب يستَرْخِي في الدَّرس، حتَّى لا يبقى إلا فرقٌ يسيرٌ بين رأسِه ورِجْليه، وبعضُ الطلابِ في بعض الأقطار ما عندهم شيءٌ من

(١) **الطَّويلة**: لباسُ الرأس، وقد جاء عن الإمام مالك بن أنس قال: «قلت لأمي: أذهبُ فأكتبُ العلم، فقالت لي أمي: تعال فالبسْ ثيابَ العُلماء، ثُمَّ اذهبْ فاكتبْ، قال: فأخذتني فألبستني ثيابًا مشَمَّرة، ووضعت الطويلةَ على رأسي، وعمَّمَتني فوقها». بُغية الملتمس في سُباعيات الإمام مالك بن أنس (ص٥٧). وفسَّرها بعضهم بالقلنسوة الفارسية الطويلة، وأنها شاعت لصلة الفرس بالعباسيين، وألزم المنصور الناس بالقَلانِس المُفرِطة في الطُّول سنة (٢٥٣هـ). يُنظر: الإمام مالك لأمين الخولي (ص٥٠)، وشذرات الذهب ١/ ٢٣٤.

(٢) **المِنَصَّة**: من نصَّ ينصُّ، بمعنى الرفع والظهور، ومنه: المِنَصَّة التي تُظْهَرُ عليه العَروس لتُرى، والمِنَصَّةُ أيضًا: الثيابُ المُرَفَّعة الفُرشُ الموطَّأة. يُنظر: المحكم ٨/ ٢٧١.

(٣) ترتيب المدارك ٢/ ١٤ - ١٥.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ١٣/ ١٩٦.

الاكتراثِ والاهْتِمام، فتجِدُه جالِسًا في مجلسِ الحديثِ وظهرُه إلى الشيخِ، أو يضطَجِعُ على جنبِه الأيمن وظهرُه إلى الشيخ، فمثل هذا جلوسٌ بغير أدبٍ، فالطالبُ ينبغي أنْ يعلمَ أنَّه لا يتعاملُ مع الشَّيخ لذاتِه، إنَّما يتعاملُ مع ما يحملُه من علمٍ، وما يُلقيه من حديثِ رسولِ الله ﷺ.

«وهَيْبَةٍ بصَدْرِ مجْلِسٍ» يجلِسُ فيه المتلقُّون عنك، وأنت أيها الطالب احرصْ على صَدْرِ المجلسِ كذلك، وتقدَّم إلى الشيخِ واقترِبْ منه، فتقدُّمُكَ واقترابُك إلى الصفِّ الأوَّل، أو صَدْرِ المجْلسِ يدلُّ على اهتمامك، وعلى أنَّك جئت مبكرًا ومبادِرًا لتحصيل العلم، أما إذا جلست في أقصى مكانٍ من المجلس، لا سيَّما مع عدم المكبِّرات كما كان في السابق، فهذا يدُلُّ على أنَّك لست حريصًا على العلم، فإنْ بلغكَ شيء فهو قليلٌ، وقد تخسرُ شيئًا كثيرًا، وهذا ليس بخُلق طالب علم، وقد يقول قائل: إننا الآن في ظلِّ الوسائل الحديثة ومكبِّرات الصوت كلّما بعُدْتَ عن الشيخ صار الصوتُ أصْفَى، نقول: يلزمُ على هذا أنَّ كُلَّ الطلاب يبتعدون عن الشيخ، ويجلسُ الشيخ بمفردِه، وهذا ليس بجيِّد، والشيخ يُتلقَّى منه العلمُ والعملُ، ويُتلقَّى منه الهديُ والسَّمتُ، وإلا كان يكفيكَ شريطٌ مُسجَّلٌ.

«وَهَبْ لمْ يُخْلِصِ النِّيَّةَ طالبٌ فعُمْ»، أي: إذا وُجِد طالبٌ لم يخلص النِّيَّة، بأن ظهرتْ عليه علاماتٌ أنَّه لا يطلبُ العِلم لله ﷻ، فلا تقل له: (قُم أنَا لا أُحدِّث إلَّا المخلِصين)؛ بل حدِّث الجميع على حدٍّ سواء؛ لأنَّ هذا الذي لم يُخلِص النيَّة الآنَ ما يُدرِيكَ عن مُستقبلِ أمرِه؟ فقد يُنتفعُ به أكثر من غيره، وقد قال ﷺ: **«إنَّ قُلوبَ بني آدمَ كُلَّها بين إصْبَعَينِ من أصَابعِ الرَّحمٰنِ كَقَلْبٍ واحدٍ يصرفُهُ حيثُ يَشَاء»**[1].

(١) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوبَ كيف شاء (٢٦٥٤/ ١٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

«ولا تُحَدِّثْ عَجِلًا»، أي: في حال السَّعة لا تعجلْ، والعلم إنَّما يُدرَكُ بالتأنِّي، والعَجلةُ تَحْرِمُ الثَّمرةَ، لكن قد يُحتاجُ إلى العجلةِ إذا ضاق الوقتُ، والطلاب بحاجة إلى آخرِ حديثٍ كحاجتِهم إلى أوَّل حديثٍ، والأمورُ تُقدَّر بقدَرِها.

«أو إنْ تَقُم»، يعني: لا تحدِّثْ قائمًا، «أو في الطَّرِيقِ» وأنتَ ماشٍ، فأنت بصَدَدِ تبليغِ كلامِ النبيِّ ﷺ فلا تحدِّث عَجِلًا؛ بل رتِّلْ حديثَك، وبيّن مَخارِجَه من أجل أن يُفهمَ ويُحفظَ على وجهه.

يقول الله تعالى في آخر سورة آل عمران: ﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٩١] فقد يحتاجُ الإنسانُ إلى شيءٍ من الذِّكرِ، أو من التِّلاوة أثناء المشْيِ، أو القِيام، وقد يحتاجُه وهو مضطَجِعٌ، أو إذا أوَى إلى فراشِه، والأمورُ التي ذكرها الناظمُ يُقصدُ منها ألا يُمْتهنَ الحديثُ، وإن لم تطبّق بحرفِيَّتِها، لكن إذا فُهِم من حال وتصرُّفات الطالب، أو الشيخِ؛ أنَّه لا يُلقِي بالًا للحديث؛ فإنَّه يُنهى ويُزْجَر.

«ثُمَّ حيثُ احْتِيجَ لَكْ في شيءٍ ارْوِهِ» لكن بهذا الضابط: أن تتأهَّلَ ويُحتاجَ إليك، من غير تحديدِ بسنٍّ معيَّن.

والعالم أو المحدِّث إما أن يبادِر فيجلس للتحديث قبل التأهُّلِ مع عدم الحاجة إليه، وفي النهاية يُفتضَحُ أمرُه، ولا يستمرُّ فيَنقطِع أو يُنقَطع عنه، والناسُ - لا سيَّما طلابُ العلم، وإن كانوا صغارًا - يُميِّزون بين من يُفيدُهم ومن لا يفيدُهم.

وإمَّا أنْ يتأهَّلَ ويُحتاجَ إليه، لكنَّه لا يجلسُ للطُّلَّاب، فمثل هذا إذا تعيَّن عليه الأمر فإنَّه يَأثَمُ، وإذا كان في دائرة الوجوب الكِفائيِّ - بمعنى أنَّه يوجدُ في البلد غيره -، ولم يقُمْ بذلك أحدٌ، فإنَّه يأثمُ كغيرِه ممن تأهَّل لذلك، ولو قُدِّر أنَّ حاجةَ البلَدِ الواحدِ لا يكفِيها شخصٌ واحدٌ، تعيَّنَ التعليمُ على أكثرَ من

واحدٍ، فلا بُدَّ أنْ يقُوم بالأمر مَنْ يكفِي؛ لأنَّ التَّعليمَ واجبٌ على الكِفاية.

فالتعليمُ والجُلوسُ للنَّاس - لا سِيَّما مع النيَّة الصالحة - هو الذي يَضْمَنُ الاستِمرارَ في العلم، وهو الذي يزِيد في العلم والخير، ومن أعظم وسائل التحصيل البَذْلُ، وذُكِر عن أحدِ أهل الحديث أنَّه رأى نفسه في رؤيا مع أربعةٍ من أقرانه في رَوضَةٍ خضراء، وفيها خمسةُ كرَاسِيَّ، والأربعةُ كلُّهم يُحدِّثُون، إلَّا هو لا يُحدِّثُ، فجلسُوا على أربعةِ كَرَاسيَّ، فلما جاء ليجلِسَ على الخامس مُنِع، وقيل له: ماذا قدَّمتَ لتَجلِسَ؟!

فمن الأهميَّةِ بمكانٍ أنْ يبذُلَ العالمُ ما عنده من العلم، فهو زكاةُ علمه، والعلمُ - كما يُقرِّر أهلُ العلم، ويشهَدُ له الواقع - يَزِيدُ بالإنْفاقِ منه، فلو أنَّ شيخًا متأهِّلا للتَّعليم يُعَلِّمُ الناس ولا يُطالِع الكتُب، ويسمعُ من الطُّلابِ الكتبَ التي يقرؤونها عليه على طريقةِ المُتقدِّمِين، فإنَّه يستفيدُ ممَّا يَسمَعُ، وقد يُغْنِيه عن قِراءتِه لنفسِه - وإن كانتِ القراءةُ مُهِمَّة -، لكن هذا أقلُّ المطلُوب، وتجدُه يَستفيدُ من هذا كثيرًا.

والتَّعليمُ لا بُدَّ له في أوائلِ الأمرِ من التَّحضِير، فلا ينبغِي أنْ يجلسَ للطُّلَّابِ اعتمادًا على ما حصَّله في دراستِه؛ بل لا بُدَّ من أنْ يحضِّر، وشيوخُنا الكبار إلى آخر درسٍ وهم يحضِّرون، فلا يمكن أن يُستَغْنى عن التحضير، والمعلِّم يستفيدُ مما يُقرأ عليه، وقبل ذلك يستفيدُ ممَّا حضَّرَه في بيتِه، ثُمَّ يستفيد بما يتجاذَبهُ مع الطلَّاب، وتتحرَّرُ له أشياءُ كثيرة لم تتحرَّرْ له بمُجرَّدِ القراءة، ومن هنا تأتي أهميَّة التَّعليم، إضافةً إلى أنَّ التعليمَ نفعُه متعدٍّ، وللشيخِ أجرُ هؤلاء الذين تعلَّموا على يديه، وأجرُ من تعلَّموا على أيديهم، وكلُّ هذا مشروطٌ بالنيَّة الخالصة الصالحة؛ لأنَّ العلم الشرعيَّ من أمور الآخرة المحْضَة التي لا تقبلُ التشريك.

واعلم أنَّ التأهُّلَ نِسْبيٌّ، فالذي يُعلّم صغارَ الطلبة لا يلزمُ أن يكون من الكبار، فقد يكونُ من طلاب العلم المتقدِّمين في الطلب - مع أنَّه لا يزال

طالبًا -، ولا مانع من هذا، كما لو كان في مرحلة المتقدِّمين وتأهَّلَ لدراسة «التَّدْمُرِيَّة» على المشايخ، وكان ذا عقل وفَهْمٍ، فمثل هذا لا مانع أن يشرح «الأصول الثلاثة»، و«كشْفَ الشبهات»، والكتُبَ السَّهلة التي مرَّت به مِرارًا[1]؛ لأنَّ التأهُّلَ نِسبيٌّ، وقد يوجد في المتعلِّمين من يُحسن تعليم الصغارِ والتعامل معهم أحسن من الكبار، ولذا يُوجَّه إلى نفعِهم، والعملُ جارٍ على هذا، إذا احتيج إلى العالم وكان متأهِّلا، فإنَّه يجلسُ ويُعلِّم.

«وابنُ خَلَّادٍ» الرامَهُرْمُزِيُّ، صاحبُ «المحدِّثِ الفاصِل بين الراوي والواعِي».

«سَلَكْ بأنَّه يحسُنُ للخَمْسِينا عاما»، يعني: لا تبدأ التعليمَ إلا بعد أن تبلُغَ خمسِين سنة[2]، لكن إذا وصل المرءُ إلى الخمسينَ ماذا بقِي من قُوَّتِه؟! فقبْل الخمسِينَ هو بحاجة إلى أن ينْمُو علمُه، ولا يكفِيه أنْ يُطالِعَ فقط؛ بل لا بُدَّ من المناقَشة والمحاوَرة مع الطلَّاب في مسائل العلمِ لتحريرِها، وهذا معروفٌ في القديمِ والحديثِ.

وعمرُ بن عبد العزيز رضي الله عنه ماتَ ولم يُكْمِل الأربعين[3]، ومالكُ ابن أنسٍ رضي الله عنه جلس قبل العِشْرين[4]، ومات سعيدُ بن جُبير رضي الله عنه في الخمسين[5]، والنوويُّ رحمه الله ماتَ عن خمس وأربعينَ عامًا[6]، والشيخ حافظ الحَكَمِيُّ رحمه الله

(١) وما زال العلماءُ يتعلَّمُونَ ويُعلِّمُون في الوقت نفسِه، والأمثلةُ على هذا كثيرة، وفي وقتِنا الحاضر كان يحضُر دروسَ الشيخ ابن باز رحمه الله كثيرٌ من الكبار، ويُعلِّمون في أوقاتٍ أخرى، ولا أحدَ يلومُهم، بل يُلامون لو لم يُعلَّمُوا.

(٢) ينظر: المحدث الفاصل (ص٣٥٢).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ١٤٥.

(٤) ينظر: ترتيب المدارك ١/ ١٤٠.

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٤١، تاريخ أصبهان ١/ ٣٨١.

(٦) إذ وُلد سنة (٦٣١هـ)، وتوفي سنة (٦٧٦هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٤/ ١٧٤، البداية والنهاية ١٣/ ٢٧٨ - ٢٧٩.

مات في الثَّلاثِينِيَّات[1]، فمثل هذا التحديد بالخمسين لا أصل له؛ بل فيه تَثْبِيطٌ للهِمَم.

«ولا بأسَ لأربَعِينا»[2]؛ لأنَّ اكتمال الأشُدِّ يكونُ في الأربعين، والنبيُّ ﷺ أُوحِي إليه بعد اكتمالِ الأربعين، لكن لا يلزَمُ من هذا أنْ يَنْتَظِرَ الإنسانُ إلى أن يبلُغَ الأرْبعِين؛ بل الضَّابِطُ التأهُّلُ، فلا يتصَدَّى لتعليمِ النَّاس، أو لتأليفِ الكتُب، أو الحُكم بين النَّاس قبل التأَهُّلِ؛ لأنَّه سيُفْسِدُ أكثرَ مما يُصْلِحُ.

وقد يقولُ قائل: إذا اشترطْنا التَّأهُّلَ وجاء شَخصٌ وجلسَ للتَّعليم هل نقُول: إنَّه شهِد لنفسِه بالتأهُّلِ؟ أو لا بُدَّ أن يُشهَد له بالأهلِيَّة؟ وهل يكفِي في ذلك الشَّهاداتُ الرَّسْمِيَّة، أو لا بُدَّ من شَهاداتِ أهلِ العِلْم الذين يعرفُون أحوالَ الطُّلَّاب - ويشهَدُون لبعضِهم دُون بَعضٍ؟

أقولُ: أهلُ العلم يُشَدِّدُونَ في هذه المسألة، ويُورِدُون فيها النُّصُوصَ ممَّا تَشِيبُ له الوِلْدان، والعالم حينَما يُورِدُ ما جاء في التَّحذيرِ من الفتْوى بغير علم، أو التحذير من القَضَاء قبل التأهُّلِ، ثُمَّ يجلِسُ للقَضَاء، أو يجلِسُ للفَتْوى، أو يجلِسُ للتَّعليم؛ كأنَّه شهِد لنفسِه أنَّه تأهَّل، لكن هذه أمورٌ ليست من الوُضُوحِ بمكان للنَّاسِ كلِّهم، أو حتَّى للعالم نفسِه، فلا يُمكنُ أن يكونَ اليومَ غير مُتأهِّلٍ، ثُمَّ يُصبح غدًا متأهِّلًا، فهذا ليس بصَحِيحٍ، إنما نموُّه مثل نمُوِّ النبات شَيئًا فَشَيئًا، والتأهُّلُ نِسبيٌّ، فيُنظَر في أحواله، وأقرانِه، وبلدِه، وظرفِه، وزمنِه..

أمَّا بالنِّسبةِ للشَّهاداتِ الرَّسْميَّة؛ فإنَّها لا يُعوَّلُ عليها في هذه المسألة؛ لأنَّها تَشهدُ للجَميع، فكلُّ من تخرَّج فهو مشهُودٌ له بأنه تأهَّل، وكثيرٌ منهم في الحَقِيقة لم يتأهَّل.

(١) ينظر: الأعلام ٢/ ١٥٩.
(٢) ينظر: المحدث الفاصل (ص٣٥٢).

«ورُد»؛ لأنَّه قد يبلُغُ الخَمسين، وقد يبلغ السِّتِّين ولم يتأهَّل، وقد يبلُغ العشرين أو لا يصِلُ إلى العِشرين وقد تأهَّل[1].

«والشَّيخ» هو ابن الصلاح.

«بغير البارِعِ خَصّصَ»، يعني: خصَّصَ الشيخُ ابنُ الصلاح كلامَ ابنِ خلَّادٍ بأنه لا يتأهَّل إلا من بلغ الأربعين أو الخمسين، فذهب إلى أنَّ البارعَ الفذَّ يجُوز له أن يتأهَّل دون الخَمسين بكَثير[2].

يعني: إذا كان طالبُ العلم أكثرَ مُلازَمةً للشُّيوخِ وترددًا عليهم من سائِرِ طُلَّاب العِلم، ولم يصلْ إلى خمسينَ سنة، وجلس لتعليم مَن يمكنُ أن يستفيدَ منه، فلا بأس بذلك؛ إلا إذا وجد من نفسِه أنَّه ليس بأهلٍ فإنَّه يترُك، لكن في الغالِبِ أنَّه إذا أكثرَ التردُّدَ على العُلماء، وحفِظ المُتون المقرَّرة لطلَّابِ العلم، ونظر في الشُّروح، فإنَّه يستطيع أن يُعلِّم صِغارَ الطلَّابِ.

«لا كمَالكٍ والشَّافعِي»، يعني: هؤلاء برَعُوا قبل الثَّلاثين؛ بل قبل العِشرين، لا سيَّما مالكٌ، فقد أفتى لسبع عشرةَ[3]، والشافعيُّ قبل الخامسة والعشرين جلس للتَّحديث والتَّعليم[4]، والأمثلةُ كثيرةٌ في هذا.

وهناك علماءُ جلسُوا للتَّدريسِ مع توافُرِ شُيوخِهم، كالإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ جلس في المسجد النَّبويِّ، وكثُر الجموع عليه، وشيخُه رَبيعة بن أبي عبد الرحمٰن - المعروف برَبِيعة الرَّأي - موجُودٌ في المسجد، وتجدُ بعضَ طلَّابِ العلم يبرَعُ في هذا، ويحضرُه الناس، وتجد بعض شُيوخه في المسجد يصلِّي معه، وتجدُ بعضَ الشُّيوخِ يحضُر لتلميذِه أحيانًا، وفي هذا مَنْقَبَةٌ للطَّرفين، للشَّيخ والطالبِ.

(١) ينظر: الإلماع (ص٢٠٠).
(٢) ينظر: المقدمة (ص٢٣٧).
(٣) ينظر: ترتيب المدارك ١/ ١٤٠.
(٤) ينظر: تاريخ الإسلام ٥/ ١٥٠.

وقد وُجِدَ من أهل العلم من قام بالتعليمِ وطلبِ العلم معًا إلى أنْ بلَغ السِّتِّين، فهو يُدرِّس في أوقات، ويُلازِم العلماء ليستفيدَ منهم في أوقات أخرى، فأيٌّ أفضلُ أن يستمِرَّ مثلُ هذا في حضور الدُّروس أو يُكثِرَ من التدريس؟

نقول: التدريس دُون شَكٍّ؛ لأنَّ أكثرَ ما يقُوله العُلماء معروفٌ لديه من خلال حضوره ثلاثين أو أربعين سنة، ففي أوَّل الأمر قد يستفيدُ مما يقولُه الشيخ بنسبةِ خمسين بالمائة، ثُمَّ بعد سنتين أو ثلاثٍ قد لا يستفيد إلا بنسبةِ ثلاثين بالمائة، ثم يتضاءَلُ الأمرُ إلى أن يستفيد بنسبة واحد بالمائة، أما الباقي فهو معروفٌ عنده؛ لأنَّه تكرَّر عليه مرارًا.

ويكفِي لمعرفةِ منهجِ الشيخِ خمسُ سنَوات، ولذلك مثل هؤلاء الذين لزِمُوا الشُّيوخ ثلاثينَ، أو أربعينَ، أو خمسينَ سنة، إذا سمعوا بفتوى تخالِفُ ما تصوَّرُوه عن الشيخِ بادرُوا إلى إنكارِها، ولا يعني هذا أنَّ الإنسان إذا بلغ الثلاثين ينقطِعُ عن الدرُوس، لكن يُكثِر من العَطاءِ في هذه السِّنِّ قبل أن يحُوْلَ بينه وبين العطاء ما يحُولُ؛ من مرضٍ، أو إعاقةٍ، أو أيِّ شيء من هذا فيَنْدَم.

«**وينبغي الإمْسَاكُ**»، يعني: عن التعليم، «**إذْ يُخْشى الهَرَم**» وذلك إذا ظهرتْ عليه أماراتُ التَّخْليط، وكثرةُ النقْد الموجَّه إليه، وكثُر سَبْقُ لسانه، وسبْقُ فهمِه إلى غير الصَّواب، فهُنا يُقال له: لو اقتصرتَ على العِبادة أفضل لك.

والسُّيوطيُّ لما بلغ الأربعين قطع الدروس والإفتاء[(١)]، وقطَع أيَّ ارتباطٍ بالنَّاس، واتَّجه إلى التألِيف، حتَّى مات عن ستِّمائة مصنَّفٍ، فما ضاع وقتُه، وهو انتقل من شيءٍ إلى شيءٍ، وكلاهُما محمودٌ مطلوبٌ، لكن إذا اجتمع

(١) يُنظر: الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة للغزِّي ١/ ٢٢٩، مقدمة البحر الذي زخر (ص٩٣)، جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره (ص١٠٦).

الأمران فألَّف وعلَّم وأفْتى؛ فهذا من نعمِ الله على الإنسان، شَرِيطَة أن يكون حريصًا على خَلاصِ نفسِه قبل خلاصِ غيره، فيتَحرَّى لنفسِه أكثرَ من غيره.

«وبالثَّمانين ابنُ خَلَّادٍ جزَم» يقول: لو بلغ ثمانينَ سَنةً توقَّف[1]، ولو كان من أحسنِ الناس فَهْمًا، وأثبتِهم عقْلًا ورأيًا؛ لأنَّ سِنَّ الثَّمانين يحصُل فيها الخرَفُ غالِبًا، لكنَّا نقُول هنا مثلما قُلنا في التَّمييز في بدايةِ الطَّلب أنَّ كُلَّ إنسانٍ بحسبِه.

فمع أنَّ أهلَ العلم ينُصُّونَ على أنَّ الأولى بمن بلغ الثمانين أن يتجه إلى العِبادة والذِّكر والتِّلاوة، إلا أن هناك نماذِجَ في المتقدِّمين والمتأخِّرين ممَّن استمروا في التَّعليم إلى أن وصلُوا المائة أو جاوَزُوها.

«فإنْ يكنْ ثابتَ عقلٍ لم يُبَلْ كأنسٍ ومالِكٍ» كأنسِ بنِ مالكِ الصَّحابي، خادمِ النبيِّ ﷺ، ومالكِ بن أنس إمام دار الهجرة، نجمِ السُّنن، جاوزَا الثمانين، واستمرَّا على التعليم، فأنس جاوَزَ المائة، ومات عن مائة وثلاث سنين، لكنَّه في أواخِرِ عمره كان يقول: «سلُوا الحسَن، فإنَّه حفِظَ ونسِينا»[2]، وهذا مما يردُّ كلامَ ابن خَلَّاد الرامَهُرْمُزِيّ أنَّه إذا بلغ الثمانين يقف عن التعليم، وقد قال قائل:

إنَّ الثَّمانين وبُلِّغْتها ... قد أَحْوَجتْ سمعي إلى ترجُمان[3]

فالثمانُون في غالبِ الأمر تُحوِجُ السَّمع، والبصر، والقُوى كلَّها إلى معونة، لكن في بعض الحالات قد يتجاوز الشيخُ الثمانينَ؛ بل التسعين؛ بل المائة، وهو ثابتُ العقلُ، وقد اختُبِر بعضُهم ورَدَّ ردًّا دقيقًا فرِح به الطُّلَّابُ[4].

---

(١) ينظر: المحدث الفاصل (ص٣٥٢).
(٢) أخرجه ابن سعد في طبقاته ٧/١٧٦.
(٣) معجم الأدباء ٥/٢١٣٩، والشعر لمحمد بن عبد الله بن طاهر.
(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٥/٥٢٥ - ٥٢٦.

«ومنْ فَعلْ»، يعني: من فعل فِعلَهم بعد تجاوُز الثَّمانين.

«والبَغَوِيُّ والهُجَيمِي» البَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عُمّر طَويلًا وحدَّث بعد المائة[١]، وكذلك الهُجَيميُّ حدَّث بعد المائة.

«وفِئَه»، أي: جمعٌ من أهل العلم «كالطبري»، وهو أبو الطيِّب طاهر بن عبد الله الطَّبري، «حدَّثوا بعد المِائه»، يعني: بعد أن جاوزُوا المائة[٢]، والطبري قفزَ قفزةً شديدة، بعد أن جاوز المائة، فلامُوه: كيف تقْفِزُ وأنت بهذا السِّنِّ؟ فيمكن أن يحصل لك كُسُورٌ أو شيء فتندمَ على ذلك، فقال المقالة المشهورة: «جوارحُ حفِظْناها عن المعاصي في الصِّغَرِ، فحفِظَها اللهُ علينا في الكِبَر»[٣].

فيجبُ على من يزاول هذه الأعمال أنْ يُخلِص النيَّة حتَّى يكون مع الصِّدِّيقين، وإلا فسيكونُ أول مَن تُسَعَّرُ بهم النار، نسألُ الله السَّلامة والعافية.

ويشهد لذلك أنَّ عديَّ بنَ حاتِم وأختَه لمَّا جاءا إلى النبيِّ ﷺ، واستقبلَهما، ورحَّب بهما، وذكرا من أوصافِ أبِيهما ما ذكرا، من كرمه وجُودِه مما هو مُسَطَّرٌ في الكتُب إلى الآن، فلما انتهى عديٌّ قال النبيُّ ﷺ: «**إنَّ أباك أرادَ أمرًا فأدْركَهُ**»، يعني: الذِّكر[٤]، أي: قصد شيئًا فحصل له، وهو أن يقال: جوَاد، وقد قيل، وسوْفَ يقال: جوَادٌ إلى قِيامِ السَّاعة، لكن ماذا له في الآخرة؟!

«وَيَنْبَغِي إِمْسَاكُ الأَعْمَى» سواء كان عَماهُ قديمًا، أم طرَأ عليه العَمى،

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ٧/ ٣٢٥.
(٢) ينظر: تاريخ بغداد ١٠/ ٤٩١.
(٣) سير الأعلام ١٧/ ٦٧٠.
(٤) أخرجه أحمد (١٨٢٦٢)، وابن حبان (٣٣٢) وصحَّحه، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ١١٩: «رجاله ثقات».

لكن الغالبَ أنَّ الذي يُمسِك هو من طرَأَ عليه العَمى، أمَّا من عاش وهو أعمى، وحصَّل من العلم ما حصَّل وهو أعمى، فإنَّه يسْتَمِرُّ.

«**إنْ يَخَفْ**»، يعني: إن خاف من تخليطِه بسبب العَمى، أو خاف ضَياعَ كتابه، أو خاف تعدِّي أحدٍ على كتابه وإدخال ما ليسَ منه فيه، وذلك إذا كان لا يحفظُ ما في كتابِه؛ فإنَّ مَظِنَّة الخطأ واردة، وكم من راوٍ ابتُلِي بمن يُدخِل في كتابِه ما ليسَ منه، فالأعمى إنْ خافَ ذلِكَ أمسَكَ عن الرِّواية.

وهذه المسألةُ ينبغِي أن يُنتَبه لها، فالذي يشرحُ من كتابٍ، لو حصلَ شيءٌ مَا وفقَدَ بصرَه، فإنَّ ذلِك يُؤثِّر على التَّدريسِ والتَّعليم، أمَّا الذي يحفظُ المُتون ويشرحُها من حفظِه، فلا مشكِلة عنده؛ ولذلك نصيحتِي لطُلَّابِ العلم أن يهتمُّوا بحفظِ المُتون، وأنْ يُدِيمُوا النَّظرَ فيها.

فلو كان هذا الشيخُ الذي لا يحفظُ مُبْصِرًا والمتنُ بيده فلا إشكال، ولكن إذا عمِيَ كيف يشرح؟! اللَّهُمَّ إلا إذا كان يُريد أن يوقِفَ القارئ جملةً جملةً، وهذه طريقة الشَّرح الممْزوج، وهي موجودةٌ عند أهل العلم، ولكن حتَّى مثل هذه الطريقة قد لا يستطْرِدُ معها الشيخُ إلا إذا استوعَب المسألة، واستيعابُ المسألة يحتاج إلى حفظٍ لها قبل ذلك، أو إمساكٍ بالكتاب - كما نفعلُه ويفعلُه كثيرٌ من الشُّيوخ -، وهذا أمرٌ ليس فيه عيبٌ أبدًا، فالإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ كان يحدِّثُ من كتابه، ويحفظُ سبعَمائة ألفِ حديث، لكن الإشكال - كما ذكر المؤلف - فيما لو طرأ عليه عمًى، أو غيرُه.

«**وإن مَن سِيلَ بِجُزْءٍ قد عَرَف رُجْحانَ راوٍ فيه دلَّ فَهْوَ حق**»، يعني: لو سأل مجموعةٌ من طُلَّاب العلم الشيخَ أن يشرَحَ لهم بابًا من أبوابِ العلم، وهو يعلم أنَّ غيرَه أفضلُ منه في شرحِه، فالأفضلُ أن يقول لهم: اذهبُوا إلى الشَّيخِ فلان؛ فهو أفضلُ منِّي في هذا الباب.

«وتَرْكُ تحديثٍ بِحَضْرَةِ الأحَق»، يعني: الشيخ الكبير يتكلَّم أولًا، ثم ينتقل الأمر إلى مَن بعده، ولو أنَّ مَن بعده قال: (لا أتحدَّث بحضرةِ شيخِي)، فهو محِقٌّ - ولو لامَهُ من لامه -، وهذا من الأدَبِ والاعتراف لأهلِ الفضل بفَضْلِهم، وسيأتيه يومٌ من الأيَّام يُترك فيه الأمرُ له.

«وبَعضُهم كَرِهَ الأخْذَ عنهُ ببَلَدٍ وفيه أوْلى مِنْهُ» إمّا بالسِّنِّ، أو بالتَّحصِيلِ، فلا يأتي إلى شخص مفضُول ويأخُذ عنه عِلمًا ويوجد من هو أفضل منه إلا لعارِض، كما لو كان في حيٍّ يُوجد فيه شخصٌ متأهِّل يُعلِّم، ويوجد في حيٍّ آخر من هو أولى منه وأفضل، لكن ليس عند الطالب وسيلةُ نقل أو وقت يُسْعِفه للذهاب إلى الشيخ الآخر، فإذا عرض مثل هذا فلا بأس، وإذا لم يعرِضْ فلا شكَّ أنَّ تركَ الأولى حِرْمان.

«ولا تَقُمْ لأَحَدٍ» أيًّا كان، سواء كان من الوُلاة، أو من العُلماء، أو ممن له حق عليك كأبيك، أو عمك، أو ما أشْبَه ذلك؛ إذا كُنتَ تتكلَّم بحديثِ النبيِّ ﷺ؛ لأنَّ قطْعَ الحديث من أجل فُلان من الناس لا شكَّ أنَّ فيه إيثارًا له على الحديث؛ لذلك لا تقُم لاستقبال هذا القادم أيًّا كان.

وهذه المسألة تدخُل في قضيَّة المفاضلة بين القُرَب، فيُقرِّر أهل العلم أنَّ القُرَبَ مرتَّبةٌ في الشرع، لكن قد يُصاحِبُ المفضُولَ منها ما يجعلُه فاضلًا، فلو أنَّ رجُلًا مع أبيه وَصَلَا إلى باب المسجد معًا، فلا شكَّ أنَّ الدخول إلى المسجد أولًا أفضل، لكن كون الابن يُؤثِر أباه في مثل هذا، أو في الصفِّ الأول، أو في القُرْب من الإمام؛ يترتَّبُ عليه مصلحةٌ أعظم من المصلحة المترتِّبة على القُرْب من الإمام، ولو أن شخصًا من أهل العلم دخل المسجد وأنت تُعلّم، وبينك وبينه سوءُ تفاهُمٍ - مثلًا -، فأردْتَ أن تقطَعَ الحديث، وتستقبلَه، وتُنزِّله منزلتَه؛ ليزُول ما في نفسِه، فهذا لا شك أنَّه راجحٌ، وكذلك إذا كان العالم نُزِّل عن منزلتِه، وقيل فيه أشياء لا أصل لها، وصار الطلاب

يتناولُونه، وأردت أن ترفعَ من شأنه ليرجِعَ إلى منزلتِه؛ فلك أن تفعل؛ فهذا أيضًا من الترجِيح بأمر خارج.

«**وأَقبِل عَليهِمُ**»، يعني: لا تخُصَّ بعضًا دون بعض، ولا جِهة دون جِهة، وأقبلْ على الطلاب بالسَّوِيَّة؛ فلا تخاطبْ واحدًا كلَّ الدرس والبقيَّة كأنَّهم غيُر موجودين، وانظر إلى الطَّلاب على حدٍّ سَواء، بحيث يكون الإقبال إقبالًا جمعيًّا.

«**ولِلحديثِ رتِّلِ**»، يعني: لا تُسرعْ في قراءة الحديث؛ بل تأنَّ في قراءته بكلام مسمُوع مفهوم، بحيث لا يكون هَذْرمةً ولا هَيْنَمةً فتخفَى بعضُ الحُروف، أو بعضُ الكلمات، ولا تسْرُدْه سردًا، أو تهُذَّه كهَذِّ[1] الشِّعر؛ بل بيِّن ووضِّح؛ لأنَّ المقصود من التحديث التبليغُ، استجابة لقوله ﷺ: «**بلِّغُوا عنِّي**»[2] «**ليُبلِّغ الشاهد منكم الغائبَ**»[3]، والتبليغُ لا يحصُل ولا يتِمُّ إلا بالتأنِّي والوضُوح والإيضاح؛ بحيث يُبيَّن كلُّ حرفٍ من مخرجِه، وليس معنى هذا الترتيل أنْ تُطبَّق عليه أحكامُ التجويد؛ بل يقرأ بصوتٍ واضح بَيِّنٍ لا يخفى منه شيء.

ويجب التَّنَبُّه أنَّ الحديثَ يختلفُ عن القرآن من هذه الحيثيَّة؛ لأنَّ القرآن لقراءتِه قوانينُ وأحكام محددَّة؛ مضبوطةٌ لا تتَفاوت، يقرؤُه بها العربيُّ، والأعجميُّ، لكن بالنِّسبة للحديث فإن قراءة نَجْدٍ - مثلًا - تختلفُ عن قراءة

---

(١) **الهذُّ**: سُرعة القراءة، وأصلهُ سرعةُ القطع. يُنظر: الفائق في غريب الحديث ٤/ ٩٨، تاج العروس ٩/ ٤٩٨.

(٢) سبق تخريجه في (ص٩٤٦).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب لِيُبلِّغ العلم الشاهد الغائب (١٠٥)، ومسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال (١٦٧٩/ ٢٩)، والنسائي في الكبرى (٤٠٧٨): وابن ماجه (٢٣٣) من حديث أبي بَكْرةَ الثَّقفيِّ رضي الله عنه، وُروي من حديث ابن عباس وأبي شُريح العَدَوي رضي الله عنهما.

الحجاز، وقراءة الحجازِ تختلِف عن غيرها، والمراد نَبْرَةُ الصوت، وتأدِيةُ الحديث أو الكلامِ تَرْتِيلًا لم يردْ في منعِه نصٌّ، فيبقى على الجواز، وهو أمرٌ متروكٌ لعاداتِ الناس وأعرافِهم، والقبائلُ تختلفُ في نُطقها، والمغربيُّ لا ينطق الكلامَ مثل المشرقيِّ، واليمني لا ينطقُ مثل الشاميِّ، والمقصُود تأدِيةُ الحديث بطريقة غير متكلَّفة وتصِلُ إلى المتلقِّي بوُضوح.

«واحمد وصلِ معْ سَلام» أولى ما يبدأ به الشَّيخُ درسَه خطبةُ الحاجة؛ لأنها ثابتةٌ بالنص، ولو ابتدَأ بالحمد، وصلَّى وسلَّمَ على النبي ﷺ بأيِّ أُسلوبٍ كفى.

ويستدِلُّون على هذا بحديث: «**كلُّ كلامٍ لا يُبْدَأ فيه بالحمدُ للهِ فهو أجْذَمُ**»[1]، وفي رواية: «**بالصَّلاة عليّ**»[2]، وتقدم أنَّ جمعًا من أهل العلم حكمُوا على الحديث بجميعِ طُرقه وألفاظِه بالضعف، وليس معنى أنَّ طرقَه كلَّها ضعيفةٌ أنَّنا نبدأ بأيِّ كلام كان؛ بل نسمِّي الله ونحمدُه ونصلِّي على النبيِّ ﷺ ونتشهَّد ولو ضُعِّفَ الخبرُ؛ لأنَّ القرآنَ مبدوءٌ بالبَسملةِ والحَمْدلة، والخُطَبَ النبويَّة مبدوءةٌ بالحمْدَلة[3]، والرسائل النبويَّة مبدوءةٌ بالبَسْملة[4].

«ودعَا» فيدعُو بين يديِ الدَّرس بأدعيةٍ جامعةٍ من الكتاب، أو السُّنَّة، وهذه طريقةٌ مُتَّبعةٌ عند أهل العلم؛ لا سيَّما أهل الحديث في بداية درُوسهم.

---

(١) سبق تخريجه في (ص٢٨).

(٢) رواه بذكر الصلاة فيه الخليلي في الإرشاد (ص٤٤٩)، من طريق إسماعيل بن أبي زياد الشامي، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهريِّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا. وقال: «لا يثبت»، وفيه إسماعيل الشَّامي، قال الدارقطنيُّ: «متروكُ الحديث». يُنظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣٧٧).

(٣) ينظر: شرح النووي على مسلم ٦/ ٢٠٠.

(٤) سبق تخريجه في (ص٢٨).

«في بَدءِ مجلسٍ وختْمِه معا»، يعني: يُبدأ المجلسُ بهذا ويُختمُ به.

«واعقِدْ للإمْلا مجْلِسًا» الإملاء: قسمٌ من أقسام التحمُّل؛ بل فرعٌ من فروع القسم الأول من أقسام التحمُّل الثمانية - وتقدم شرحها مفصلًا -، فالقسم الأول منها: السَّماعُ من لفظ الشيخ، وكما قال أهل العلم: إنه أرْفَعُ أنواع التحمل، وأرفع أنواع هذا القسم الإملاءُ، لما يَلْزَمُ فيه من تحرُّزِ الشيخِ والطالب، فالشيخُ يُملِي والطالبُ يكتُب، والشيخُ منْتبِهٌ لما يقُول، والطالب مُنتبِه لما يكتب.

«فذاكَ منْ أرفَعِ الاسْماع والأخْذ»، يعني: أرفع أنواع السَّماع ما كان من لفظ الشيخ، وإذا كان السَّماع من لفظِ الشيخ أرفعَ طرق التحمُّل، فيكون الإملاء أرفعُ الأنواع مطلقًا؛ إذ هو أرفعُ الأرْفعِ، والإملاءُ سُنَّةٌ متَّبعةٌ عند أهل الحديث، يعقِدون مجالس للإملاء ينتقُون فيها بعضَ الأحاديث يهتمُّون بها، ويعتنُون بها، ممَّا لها صفة تُميِّزها، فينتقُون من أحاديثِ شُيوخهم التي يروُونها بأسانيدِهم العوالي مثلًا، أو القِصَار من الأحاديث، أو ذات الموضوع الواحد، أو ما له صِبْغة معيَّنة، أو وصفٌ يشملُها، أو تكون من النَّوادر.

والإملاء كان معروفًا عند المتقدِّمين، ثُمَّ انقطَع فترةً من الزَّمن، ثُم في أواخر القرن الثامن أعاده الحافظُ العِراقيُّ(١)، والحافظُ ابن حجر(٢)، والوليُّ ابنُ الحافظ العِراقيِّ، والسَّخاويُّ(٣)، والسُّيوطيُّ(٤)، فهؤلاء أمْلَوْا بعد انقطاعِ الإملاء.

---

(١) طبع له في مكتبة العبيكان خمسةُ مجالس من أماليه، وله من إملائه: المستخرج على المستدرك للحاكم، طبعته مكتبة السُّنَّة بالقاهرة.

(٢) من أماليه المطبوعة: الأمالي المطلقة، طبعه المكتب الإسلامي ببيروت، بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.

(٣) ينظر: فتح المغيث ٣/ ٢٥٠.

(٤) ينظر: تدريب الراوي ٢/ ٥٨٢.

ومجلسُ الإملاء غيرُ مجالس التحديث، وغير الدُّروس العامَّة التَّي يُلقيها الشيخ على طلابه، أو يُقرأ عليه فيها، ويكون في يوم مِن الأسبوع.

وكما أنَّ الإملاء أرفعُ طرق التحمل؛ فهو كذلك أرفعُ أنواع الأداء، وذكرنا السببَ في ذلك، أنَّه يلزَمُ منه تحرُّزُ كُلٍّ من الشَّيخِ والطَّالبِ؛ لأنَّه لا يُمكنُ أنْ يُملِيَ الشيخُ وهو غافِلٌ، ولا يُمكنُ أن يكتُبَ الطَّالبُ وهو غافِلٌ، إلا إذا كانت الغَفْلَةُ مُلازِمةً له، أمَّا إذا كانَ من أهلِ اليَقَظة والتحفُّظِ؛ فلا يُمكنُ أن يُمليَ أو يكتُبَ وهو غافِلٌ.

«ثُمَّ إنْ تكثُرْ جُموعٌ»، يعني: إذا كان الطلابُ في حُدودِ ما يُسمَع من لفظِ الشيخِ يُكتفى بلفظِ الشَّيخِ؛ لأنَّه يبلُغهم وينفُذُهم ويصل إلى أقصاهم وأدناهم، لكن إذا كثُرتِ الجُموع، وصار الطُّلَّابُ لا يسمعُون صوتَ الشيخِ المُمْلِي؛ فإنَّه يَتّخِذُ حينئذٍ مُسْتَمْلِيًا، وهو الذي يسمعُ صوتَ الشيخ ويبلِّغُه، وقد يُحتاج إلى عِدَّةٍ من المُستَملِين ينتشرون بين الطُّلاب، فيسمعُ أحدُهم ثُمَّ يبلِّغُ إلى من يليه، وهكذا.

ومثال ذلك: إذا كثُرت الجُموعُ في الصَّلاة اتخذ الإمامُ مَن يبلِّغ عنه التكبير؛ لتَتِمَّ المتابعة؛ لأنه لو كثُرت الجُموع من غير مبلِّغ فسيحصُلُ الخللُ في صلاةِ المأمومين، حتَّى مع وجُود مكبِّرات الصوتِ؛ لأنَّ التيَّار الكهربائيَّ قد ينقطِعُ أثناء الصلاة.

فإذا كثُرتِ الجُموع بحيثُ لا يَصِلُهم صوتُ الشَّيخِ ولا ينفُذُهم، فعلى هذا الشيخِ أن يتَّخِذ المُسْتَملين الذين يبلِّغُون صوتَه.

«فاتخِذْ مُسْتَمْليًا مُحَصِّلًا»، يعني: لا تأتِ بعاميٍّ لا يقرأُ ولا يكتُب؛ فتجعله مُسْتَمْلِيًا؛ لأنَّه لا يفهمُ الكلام على وجْهِه، ولا يبلِّغُه على وجهه، فلا بُدَّ أن يكون لديه الأهلِيَّةُ، ولا يلزمُ أن يكونَ عالمًا، لكن أقلَّ الأحوالِ أن يُميِّز.

«ذا يَقْظَةٍ مُسْتَوِيا»، يعني: نبِيْهًا، بحيث لا تفوتُه بعضُ الكلِمات، أو

يؤوِّلُها ويأتي بمعناها؛ بل لا بُدَّ أنْ يكون محصِّلًا؛ لديه أهْليَّةٌ لِفَهْمِ ما يُقالُ، وتبْلِيغِه على وجهِه، ثُمَّ بعد ذلك يكون يقِظًا، لا مُغَفَّلًا.

ومن طرائف المسْتَمْلين: أنَّ الشيخ قال: (حدثنا عِدَّة)، وسكت، فقال المستملي: (حدثنا عِدّة)، ثُمَّ قال للشَّيخ: (عِدّة ابنُ مَن؟)، فقال: (عِدّة ابن فَقَدتُك)[1]، وذكرُوا من هذا النوع طرائف، يمكن أن يُتَندَّر بها في المجالس، ولا يُستبعدُ أن تقعَ مثل هذه الأشياء؛ لأنَّ النَّاس يتفاوتون في أفهامهم.

«**بِعالٍ**»، أي: يكونُ في موضعٍ مرتفعٍ أو يقفُ؛ لأنَّه يبلِّغ البعيدَ، والأصل في هذا عُلوُّ المؤذِّنِ؛ لأنَّه يبلِّغُ الأذانَ لجميع أنحاءِ البلد، وهذا يُبلِّغُ كلامَ الشَّيخِ لعُموم الطُّلَّاب، فإذا كان في محَلٍّ مرتفِعٍ فإنَّه يُبلِّغ أكثر، أمَّا الجالسُ بين النَّاس فتبليغُه ضَعيفٌ.

«**أوْ فقَائمًا**»، يعني: إذا لم يُوجد مكان مرتفعٌ فليبلِّغ قائمًا؛ ولذا فالقيام في الخُطبة واجبٌ[2]؛ لأنَّه لو جلس بين الناس وصار يخطُبُ لم يُسمِع الناسَ، حتى القريب منه قد لا يَسمعُ، ورؤية المتكلم تُعِين على فهْم كلامه.

«**يتْبَعُ ما يسمعُه**»، أي: من الشيخ، «**مُبَلِّغًا**» عنه، «**أوْ مُفْهِمًا**» له؛ لأنه قد يبلِّغ ما يسمعُ بحروفِه، وقد يحتاجُ إلى أن يُفهِم من لا يَفهَم.

وتُعدُّ مكبِّرات الصَّوت من نعم الله ﷻ التي أنعمها على المشتغلين بالتعليم والتعلُّم؛ فقد كانت الدروسُ قبل وجود هذه الآلاتِ مُتعِبةً جدًّا، فالشيخُ يحتاج إلى أن يرفعَ صوتَه، ويتكلَّف في هذا، وإن كان قد أنكرها في أوَّل الأمر جمعٌ من أهلِ العلم؛ لأنَّها من الأمور المحدَثة، وتُستعمل في بعض العبادات كالصلاة، وفي العلمِ الشرعيِّ، وفي تدريس القرآن والسُّنَّة، ومنهم

(١) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٦٦، أدب الإملاء والاستملاء (ص٩٠).

(٢) ينظر: المغني لابن قدامة ٢/٢٢٤.

من مات ولم يستعمِلْها، ومنهم من تلقَّاها بصدرٍ رحْبٍ، واستفاد منها، وقد تتابع الناسُ عليها الآن فلا يوجد من يُنكرها إلا نادرًا، فهي نعمة من نعم الله ﷻ - لا سيَّما إذا احْتِيج إليها -، لكن مع الأسَفِ نجدُها أحيانًا في أماكن لا يُحتاج إليها، فقد يوجد خمسةٌ أو ستَّةٌ من الطُّلَّاب بين يدي الشيخ، ويتخِذ الشَّيخُ مُكبِّرًا، وتجد الإمام في الصَّلاة لا يُصلِّي خلَفه نصفُ صفٍّ أو أقل؛ ويتخِذُ مكَبِّرًا، فهذه المكبِّراتُ - رغمَ أهمِيَّتها - لها آثار جانِبِيَّةٌ، وقد تُزْعِجُ بعضَ النَّاسِ، كما أنَّها من الأمور المُحدَثة، ومثل هذه المحدَثات إذا احتِيج إليها فإنَّه يُقتَصرُ فيها على قَدْرِ الحاجة.

فيجبُ أن تُتَّخذَ المكبِّراتُ بدون إزعاج، وبدون رفع الصَّوت أكثرَ من اللَّازم؛ فأهلُ العلم عند تفسير قوله ﷻ: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، قالوا: إنَّ ارتفاعَ الصوتِ ليس بمَحْمَدَة[(١)]، وإنْ ذكرُوا عن العباسِ بن عبد المطلب أنَّ صوتَه كان يبلغُ الفَراسِخ[(٢)].

واجتهد بعضُ المشايخ رحمه الله فقال: «إنَّ الإقامة بالمكبِّر تحمِلُ على الكَسل»، فنقول له: إنَّ الناس بحاجة إلى من يُنَبِّهُهم في الأذان وفي الإقامة، وأن يسمعَ أحدُهم الإقامة ويخرُجَ فيُدرِكَ شيئًا من الصَّلاة؛ أفضلُ من كونه إذا خرَج يُقابله المصلُّون في الطريق، وهذا من التَّعاون على البر والتقوى، أما كونُ المكبرات تُعِينهم على الكَسَل فمردُودٌ؛ لأنَّ الكسلانَ كسلانٌ، ولا حِيلة فيه، كما أنَّ حديث: «**إذا سَمِعتُم الإقامَة**»[(٣)] نصٌّ في الموضُوع، ولا يحتاجُ

(١) ينظر: تفسير ابن كثير ٦/ ٣٣٩.

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم ١٢/ ١١٥، ومطالع الأنوار على صحاح الآثار ٤/ ٣١٠.

(٣) أخرجه البخاري بهذا اللفظ، كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأتِ بالسَّكِينَةِ والوَقَار (٦٣٦)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب إتْيانِ الصَّلاة بِوَقارٍ وسَكِيْنَةٍ، والنَّهيُ عن إتيانِها سَعْيًا (٦٠٢/ ١٥١)، وأخرجه أبو داود (٥٢٢)، والترمذي (٣٢٧)، والنسائي (٨٦١)، وابن ماجه (٧٥٥)، بلفظ: «**إذا أُقِيمت** =

إلى إغرابٍ في الفَهم، أو استنباطٍ بعيد، كما رُوي أنَّ ابنَ عمر رضي الله عنه كان يسمعُ الإقامة وهو يأكلُ في بيتِه[(١)]؛ فدلَّ على أنَّ الإقامةَ تُسمَعُ من بُعد، وبلالٌ رضي الله عنه كان يُقيم في مكان الأذان، بدليل قولِه للنبي ﷺ: «**لا تَسْبِقْني بآمين**»[(٢)].

«**واسْتَحْسَنُوا البَدْءَ**»، أي: بدء الإملاء، «**بقَارِئٍ تَلا**» شيئًا من القرآن، ولو قرأ سورةً كاملة كان أولى - لا سيَّما من القِصار -، ويُسْتَحسن أن يكون القارئ هو الشيخ المحدِّث المُمْلِي نفسه، أو المستملي، أو من حضرَ من أربابِ الأصوات المؤثِّرة.

وهذا مأثورٌ عن الصَّحابة ومن بعدهم، أنَّهم إذا اجتمُعوا أمَرُوا واحدًا منهم أن يَقْرَأ عليهم[(٣)]، وبعضُهم يستَحِبُّ أن تكون القراءةُ بـ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾[(٤)]، ولكن لا يوجد لذلك دليلٌ شرعيٌّ، وإنما هو مجرَّدُ استحسانٍ واسْتِرواح لقوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦﴾ [الأعلى: ٦]، و﴿صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ۝١٩﴾ [الأعلى: ١٩]، لكنَّ هذا الاستحسانَ لا أصل له.

«**وبعدهُ اسْتَنْصَتَ ثُمَّ بَسْمَلَا**» السِّينُ والتاء للطَّلب، أي: اطلُب الإنصاتَ،

= **الصَّلاة**»، كلُّهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) إشارة إلى ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأُقِيمت الصلاة (٦٧٣) «وكان ابن عمر يُوضَعُ له الطَّعام، وتُقامُ الصَّلاة، فلا يأتيها حتَّى يفرَغَ، وإنَّه ليَسْمَعُ قِراءة الإمام».

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب التأمين وراء الإمام (٩٣٧)، وأحمد (٢٤٥١٣)، وابنُ خُزيمة (٦٢٢)، والحاكم (٧٩٧) وصحَّحه، وأعلّه أبو حاتم بالانقطاع وأنَّ أحد رواتِه مجهولٌ، وأوْمَأ ابنُ خُزيمة إلى انقطاعِه أيضًا. ينظر: العلل لابن أبي حاتم ٢/٢٠٦.

(٣) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٦٨.

(٤) وهو اختيار الحافظ ابن حجر تبعًا للناظم. ينظر: فتح المغيث ٣/٢٥٦، فتح الباقي ٢/١١٠.

وجاء في الحديث الصحيح في حَجَّة الوداع: «**اسْتَنْصِت النَّاس**»[1]، أي: مُرْهُمْ أنْ يُنصِتوا، أي يسكتُوا ليسمَعُوا.

«**فالحَمْدُ فالصَّلاة**»، أي: أنَّ الشيخَ يُبَسْمِلُ، ويحمَدُ، ويُصلِّي على النبي ﷺ، وكذلك المسْتَمْلِي؛ عملًا بالأحاديث الِفعلية الواردة في هذا الباب، وأما القولية ففيها ضَعفٌ، لكن الجُمهور يحتجون بها في مثل هذا الموضع؛ لأنَّه من الفضائل، مثل حديث: «**كل عمل ذي بال لا يُبدأ فيه بذكر الله فهو أبتر**»[2]، «**كلُّ عملٍ ذِي بال لا يُبدأ فيه بحَمْدِ الله فهُو أقْطَعُ**»[3]، وكثيرٌ من أهل العلم حكمُوا على الحديثِ بجميعِ ألفاظِه وطرقه أنَّه ضعيف، لكن ثبتَ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُصدِّرُ كتبَه ومراسلاتِه بالبسملةِ، والقُرآن مفتَتحٌ بالحمدَلة، والخُطَبُ مأمورٌ بأنْ تُفتَتَحَ بالحمدِ، والصلاةِ على النبيِّ ﷺ.

«**ثُمَّ أقْبَل**» هذا طلَبٌ - بصيغةِ الإخبار - من المُسْتَمْلِي أنَّ عليه بعد استنصات النَّاس والبسْمَلة أنْ يُقبِلَ على الشيخِ، ثُمَّ «**يقول**» لِلشَّيخ: «**مَنْ أو ما ذكرْتَ**» يسألُه: (ما ذكرتَ؟) أو (مَنْ ذكرتَ؟)، كأنَّه يُبلِغُ الشيخَ أنَّ الطلابَ سكتُوا، وأنَّهم على أتَمِّ استعدادٍ للتلقِّي، فيقُول: (حدَّثني فُلان، عن فُلان...)، ثُم يُبلِّغُ المُستمْلِي.

«**وابتهَلْ له**»، يعني: دعا له، كأنْ يقول: (ذكرتَ - رحمك الله -)، والشيخُ حاجتُه إلى الدعاء أكثرُ من حاجتِه إلى الثناء.

«**وصَلَّى وترضَّى رافعًا**» فيُثْنِي على الله ﷻ إذا مرَّ ذكرُه، ويُصلِّي على النبي ﷺ، ويترضَّى عن الصحابة ﭫ، رافعًا صوته بذلك، ويترحَّم على من

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب حجة الوداع (٤٤٠٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب «**لا ترجِعُوا بعدي كُفَّارًا يضربُ بعضُكم رِقاب بعضٍ**» (٦٥/١١٨)، والنسائي برقم (٤١٣١)، وابن ماجه برقم (٣٩٤٢) من حديث جَرِير ﭬ.

(٢) سبق تخريجه في (ص٢٨).

(٣) سبق تخريجُه في (ص٢٨).

بعد الصَّحابة، والعُرف عند أهل العلم والذي جرَوا عليه أنَّ الربَّ ﷻ يُقال فيه: (عَزَّ وَجَلَّ، وجلَّ وعلا، وتبارك وتعالى)، ولا يقال لمحمد ﷺ: (عَزَّ وَجَلَّ)، وإن كان عزيزًا جليلًا، ثُمَّ بعد ذلك الصَّلاة، وهي خاصَّةٌ بالأنبياءِ عليهم السلام، ولا تُقال للصَّحابة رضي الله عنهم، ولا لآل النَّبيِّ ﷺ استِقْلالًا، ويجوز أن تُقال لهم على سبيل التَّبع للنبيِّ ﷺ.

«**والشَّيخُ تَرجَمَ الشُّيوخَ**»، يعني: إذا نقَل عن شَيخِه يذكرُ اسمَه كاملًا فيقول: (حدَّثنا فُلانُ ابنُ فلانِ ابنِ فلانٍ، أبو فُلانٍ الفُلانيُّ).

«**ودعا**»، يعني: دعا لشُيوخه، فهم أيضًا بحاجة إلى أن يُدعى لهم كما أنَّ الشيخَ بحاجة إلى أن يُدعى له، وقد يَحتاج الشَّيخُ إلى شيء من الثَّناء على شُيوخه لا سيَّما فيما يُميِّز منازلَهم؛ لأنَّ هذا محلُّ روايةٍ، وإذا أثنى على الشُّيوخِ قُبِلتْ رواياتُهم، وهذا طريقٌ مسلُوكٌ مُتَّبعٌ، بدءًا من الصَّحابة، فهم يقولون: «**حدَّثني الصادقُ المصدُوق**»[(١)]، «**أوصاني خَلِيلي**»[(٢)]، والتابعيُّ يُثْنِي على الصَّحابي، ومَن بعد التابعي يُثْني على التابعيِّ، وهكذا، كقول بعضِهم: «حدَّثني أصْدَقُ منْ رأيتُ من البَشَر»[(٣)]، و«حدَّثني فُلان وهو ثقةٌ»[(٤)]، ويُستَحْسَن ذلك إذا كان في اسم الشَّيخ المروي عنه ما يُشْعِرُ باللَّبْسِ، ففي

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٧١] (٧٤٥٤)، ومسلم، كتاب القدر، باب في كيفية خلق الآدمي في بطنِ أمِّه وكتابةِ رزقه وأجَلِه وعملِه وشقاوتِه وسعادتِه (٢٦٤٣/ ١)، وأبو داود (٤٧٠٨)، والترمذي (٢١٣٧)، والنسائي في الكبرى (١١١٨٢)، وابن ماجه (٧٦) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التهجد، باب صلاة الضحى في الحضر (١١٧٨)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضُّحى... (٧٢١/ ٨٥)، وأبو داود (١٤٣٢)، والنسائي (١٦٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) قاله هشام بن حسَّان في محمد بن سيرين، ينظر: الجرح والتعديل ٧/ ٢٨٠.

(٤) مثل قول النَّسائي في سُننه (٢١٢٤): «أخبرنا أحمد بن عثمان أبو الجوزاء، وهو ثِقةٌ بصريٌّ».

«البُخاريِّ»: «سمعتُ أبا العبَّاس الشاعر، وكان لا يُتَّهمُ في حديثِه»[1]؛ لأنَّ السَّامع قد يقول: هذا شاعِرٌ، والشُّعراءُ ﴿يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٦]، و﴿يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٤]، فرفعًا لمثل هذا الوَهْمِ أردَفَهُ بقوله: «وكان لا يُتَّهمُ في حديثِه».

«وذكرُ معروفٍ بشيءٍ من لَقَب» اللَّقبُ هو ما يشتهِرُ به الإنسانُ ويغلِبُ عليه، وقد يُشعِرُ بمدْحٍ أو ذمٍّ.

وفي قول الربِّ ﷻ: ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٥] هل اسمُه المسيحُ، أو عيسَى، أو هما معا؟ أو المسيحُ وصْفُه ونعتُه ولقبُه، وعيسى اسمه العَلَمُ؟

نقول: من حيثُ تطبيقُ التعاريفِ فالمسيحُ لقَبٌ، وعيسى عَلَمٌ، لكنَّ الله ﷻ قال: ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، وسببُ تسميتِه المسيحَ أنَّه كان يمسحُ الأكْمهَ، والأبرصَ، والأعمى، والمريضَ؛ ليَشْفَى؛ وبهذا يكونُ لقبًا لا عَلَمًا، أو لأنَّه ممسوحُ أخْمَصِ القدمين، وذُكِر غير ذلك في سبب تسميتِه بالمسيحِ[2]، ولو لم يَرِد قول الله ﷻ: ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ﴾ [آل عمران: ٤٥] ما تردَّدنا في كونِه لقَبًا؛ لأنَّ هذا مدلولُ اللَّقب، وهذا الذي ينطبِقُ عليه حدُّه[3]، وقد يقال - كما قيل في غيره: إنَّ هذه حقيقةٌ شَرعيَّة، والحقيقة العُرْفِية قد تختلِفُ عن الحقيقة الشَّرعية.

«كغُنْدَر» غُنْدَر لقبٌ لمحمد بن جَعْفر، ونحوه بُنْدار: لقبٌ لمحمد بن بَشَّار، وصاعِقةٌ لقبُ محمد بن عبدِ الرَّحيم[4]، ومن الألْقاب

(١) صحيح البخاري ٣/ ٤٠.
(٢) ينظر: تفسير ابن كثير ٢/ ٤٣.
(٣) ينظر: الكشَّاف للزمخشري ١/ ٣٦٣، حاشية الشِّهاب على تفسير البيضاوي ٣/ ٢٦، التحرير والتَّنْوير لابن عاشور ٣/ ٢٤٦.
(٤) ابن أبي زهير، القرشي العدوي أبو يحيى، البزَّاز البغدادي، المعروف بـ: صاعقة، =

- أيضًا - دُحَيم[(١)]، ومُطيَّن[(٢)]، وغير ذلك كثيرٌ عند أهلِ الحديث، وهذه الألقابُ منها ما يُشْعِرُ بمدْحٍ، ومنها ما يُشعِرُ بذَمٍّ، ومنها ما هُو لا هذا ولا هذا؛ بل هو مجرَّدُ بيانٍ للواقع.

«أو وصْفِ نَقْصٍ»، كالأعْمشَ، والأعمى، والأعرَج، والأحوَل، والأحدَب، والضَّرير.

وقد أُلفتْ مصنَّفات كثيرة في الألقاب، منها كتاب الحافظ ابن حجر: «نزهة الألباب في الألقاب»، وهو مطبوعٌ في مجلَّدين.

والأصل في جواز التَّلقيبِ قول النبي ﷺ: **«أكما يقولُ ذو اليدين؟»**[(٣)]، ويُشترَطُ في التَّلقيب ألَّا يُقصَدَ به العيبُ والشَّين للراوي، وإذا كان لا يُعرف بغيره فلا بأس كما في: (الأعمَش، والأعرج، والأعمى، والضَّرير، والأحدَب، والأحوَل).

«أوْ نَسَب لأمِّه فجائزٌ» كابن بُحَينة، واسمه عبد الله بن مالك ابن القِشْب، وبُحَينة أُمُّه، وكذلك ابنُ أمِّ مكتُوم، وسُهيلُ بن بيضاء، وابنُ البَرْصاء، وكثيرٌ

= ثقةٌ حافظ، أخرج له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي (ت٢٥٥هـ). ينظر: الثقات لابن حبان ٩/ ١٣٢، تهذيب الكمال ٢٦/ ٥.

(١) هو: عبد الرحمٰن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون، أبو سعيد، القرشي الأموي مولاهم، يقال له: دُحَيم، حافظٌ فقيهٌ ثقة، أخرج له البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه (ت٢٤٥هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٥/ ٢٥٦، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٠.

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن سُليمان، أبو جعفر، الحضرمي الكوفي، المعروف بالمطين، ثقة حافظ (ت٢٩٧هـ)، حدث عنه الإسماعيلي والطبراني (ت٢٩٧هـ). ينظر: التقييد (ص٧١)، تذكرة الحفاظ ٢/ ١٧١.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره (٤٨٢)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له (٩٧/٥٧٣)، وأبو داود (١٠٠٨)، والترمذي (٣٩٩)، والنسائي (١٢٢٤)، وابن ماجه (١٢١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

في الصَّحابة والتابعين ومن بعدهم من نُسِبَ إلى أمِّه، ومن ذلك ما جاء في «الصحيح»: «**وهو حاملٌ أُمامةَ بنتَ زينب**»[(١)].

وهناك قولٌ ضعيفٌ عند أهل العلم، أنَّ النَّاس يُدعَوْن يوم القيامة بأُمَّهاتِهم[(٢)]، وقالوا: إنَّ هذا تشريف لعِيسى ابن مريم، وسِترًا على أولاد الزِّنا، وأنَّ المراد بـ(﴿إمامهم﴾ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَـٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] جمع أُمّ[(٣)]، ولكن يَرِدُ على ذلك ما جاء في الحديث: «**إذا جمعَ اللهُ الأوَّلين والآخِرين يومَ القِيامة، يُرفَعُ لكلِّ غادرٍ لواءٌ، فيُقال: هذه غَدْرَةُ فلانِ ابنِ فلان**»[(٤)].

«**مَا لم يَكُنْ يَكرَهُهُ**»، أي: إلا إذا كان لا يرضَى بذلك، كابنِ عُليَّة[(٥)] مثلًا، فإنَّ الإمام أحمدَ بنَ حَنْبَلٍ أنكر على يحيى بن معين أنَّه نسب إسماعيل ابن عُلَيَّة لأمه[(٦)]؛ لأنَّه يكره الانتساب إليها[(٧)]، والشافعي يقول: «حدَّثنا

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب إذا حمل جارية صغيرةً على عُنُقِه في الصلاة (٥١٦)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز حمل الصبيان في الصلاة (٥٤٣/ ٤١)، وأبو داود (٩١٧)، والنسائي (٧١١) من حديث أبي قتادة ﵁.

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل ١/ ٥٥٨ من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**يُدعى النَّاسُ يوم القيامة بأُمَّهاتهم من الله ﷻ عليهم**». والحديث قال فيه ابن عدي: «منكرُ المتن بهذا الإسناد». وأخرجه كذلك الطبراني في الكبير (١١٢٤٢) من حديث ابن عبَّاس ﵄، وفي السَّند إسحاق بن بشر أبو حُذيفة متروك كما في مجمع الزوائد للهيثمي ١٠/ ٣٥٩.

(٣) ذكره البغويُّ في تفسيره عن محمد بن كعب القُرَظِيِّ ٥/ ١١٠.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب ما يدعى الناس بآبائهم (٦١٧٧)، ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب تحريم الغدر (١٧٣٥/ ٩)، وأبو داود (٢٧٥٦) من حديث ابن عمر ﵄.

(٥) هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم، الأسدي، أبو بشر البصري، الكوفي، لُقِّبَ بابن عُليَّة، وكان يكرهُه، ثقةٌ مأمونٌ حُجَّة، سمِع الكبار وحدَّث عنه الكبار، أخرج له الجماعة (ت١٩٣هـ). ينظر: طبقات الحنابلة ١/ ٩٩، السير ٩/ ١٠٧، التقريب (٤١٦).

(٦) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٧٩، تاريخ دمشق ٥/ ٢٨١.

(٧) ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ١٩٩.

إسماعيل بن إبراهيم، الذي يقال له: ابن عُليَّة»[(١)]؛ لأنَّه مشهور بأمِّه.

«فصُنْ»، يعني: صُنْ لسانَك عن تعريفِ الراوي بلقب أو نِسْبَةٍ يكرهُها؛ لأنَّ هذا من حُقوقِ العباد، وإذا كان الاختلافُ في الضَّبط منه ما هو مكروهٌ عند صاحبِه، ومنه ما هو محبوبٌ؛ كابنِ المسيِّب والمسيَّب، فيحرِصُ الإنسانُ على أنْ يأتيَ بما يُرضِي صاحبَه، وإن كان كثيرٌ من أهل العلم يُردِّدُ هذه المقُولة: «خطأٌ مشهُورٌ خيرٌ من صَحِيحٍ مَغْمُور»[(٢)].

وقد يشتهر اللَّقبُ على ألسِنةِ الناسِ بضبطٍ مُغايِر عن ضبطِه الصحيح والمشهور، فمن ذلك «الغزالي» صاحب «المستصفى» و«الإحياء»، اشتهر بتخفيف الزاي، والأصلُ فيه التشديد، وكذلك «الباقِلاني» ينطقهُ الناس بتشديد اللام والصَّواب فيه بالتخفيف، وأهل العلم يتسامحُون في مثل هذه الأمور التي دَرَج عليها الناس ولو كانت خلافَ الأصل؛ لأنَّها لا تُغَيِّرُ المعنى، ولا تُوقِع في لَبْسٍ؛ ولأنَّها تتحدَّثُ عن ذاتٍ واحدةٍ سواء شدَّدتَ أو خَفَّفْتَ[(٣)].

«وارْوِ في الامْلا عن شُيُوخٍ قَدِّمِ»، يعني: ابدأ بالأقدمِ فالأقدم من شيوخِك، فلا تُقدِّم شيخًا أخذتَ عنه حديثًا على شيخٍ أقدَم منه، أو شيخًا صغيرَ السِّنِّ قد أخذتَ قبله عمَّن هو أكبر، أو شيخًا مفضُولًا على من هو أفضلُ وأحفظُ منه، ونحو ذلك.

«أَوْلاهُم»، أي: أَوْلَاهم بالتقديم، سواء كانت هذه الأَوْلويَّة بسبب كِبَرِ السنِّ، أو قِدمِ السَّماع، أو كونِه أضبطَ، وأحفظَ، وأتقنَ من غيره.

«وانتَقِهْ»، يعني: انتقِ من أحاديثِ الشُّيوخِ، فلا تُركِّزْ على حديثٍ واحدٍ

---

(١) ينظر: نُزهة الألباب في الألقاب ١/ ٤٦، نزهة النظر (ص١٨١)، وينظر أيضا: مسند الشافعيِّ ٢/ ٢٠٨، ٣/ ٤١.

(٢) مثلٌ مشهور، ويُقال فيه «مهجور» بدل «مغمور». يُنظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ٣/ ٢٣٢٥، معجم المناهي اللفظية (ص٨٦).

(٣) ينظر اللباب ٢/ ٣٧٩، الأنساب ٢/ ٥٢.

من الشُّيوخِ وتتركَ الباقي؛ لأنَّ الإملاء يختلفُ عن التحديث، ففي دروس التحديث الشيخُ يحدِّث بجميعِ ما عنده، لكنَّ دروسَ الإملاء التي تتَخلَّلُها الطرائفُ، والأشعار، والنَّوادر، والحكاياتُ، ولا يلزم فيها الاستيعابُ، وعلى هذا يَنتقِي من كل شيخ حديثًا - لا سيما إذا كان مُكثِرًا من الشُّيوخ -، والحافظ الذهبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «تذكرة الحُفَّاظ» ينتقِي من مرويَّاته عن صاحب الترجمة حديثًا واحدًا، أما الذي ليس له إلا شيخٌ واحد؛ فينتقِي من أحاديث شُيوخ شيخِه وشُيوخهم، فيأتي بحديث من أحاديث شُعبة، وحديثٍ من أحاديث الزُّهري، وحديث من أحاديث ابن كَيْسان، وحديث من أحاديث الثَّوري، وحديث من أحاديثِ ابنِ عُيَينة، وهكذا.

وبعضُهم استَحْسَنَ أن يكُون الإملاء انتقاءً من أحاديثِ الأحكام؛ لأنَّ جميع الناس بحاجَةٍ إليها[1]، والحقُّ أنَّ أبوابَ الدين كلَّها مطلوبةٌ لطالبِ العلم وللشيخ، كأحاديث الترغيب، وأحاديثِ الفضائل، وأحاديثِ الفِتن، وأحاديثِ الإيمان، وأحاديثُ العَقائد في غاية الأهميَّة، وكذا أحاديثُ المغازي والسير مهمَّةٌ - أيضًا -.

«وأفْهِم»، يعني: لا تُهَذْرِمْ ولا تُسْرِعْ في الإملاء، مما يُوقِع الطالبَ في الحرَج؛ لعدم فهمه ما يُملَى، فيكتبُ خطأً، فإذا قابلتَ كتاباتِ بعضِ الطلاب على بعض وجدْتَ بينها بَونًا شاسِعًا، وفرْقًا كبيرًا، كل ذلك بسبب عدم تأنِّي الشيخ وإفهامِه.

«مَا فِيه مِنْ فَائدةٍ»، يعني: إذا قرأتَ الحديثَ وأمْلَيْتَه على الطُّلَّابِ بصوتٍ واضحٍ وكتبُوه، فلا تشرَحِ الحديثَ بإسهابٍ وإطْنابٍ؛ بل استنبِطْ لهم الفوائدَ والنُّكتَ في هذا الخبر، سواء كانت في متنِه أو في إسنادِه، أو في مناسبةٍ حصلتْ لها تعلُّقٌ بهذا الخبر، أو حكاية تُحْكَى عن

(١) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ١٢١.

هذا الشَّيخِ الذي يُروَى الخبرُ من طريقه، أو عن شيخٍ في الإسناد.

«ولا تزِدْ عن كُلِّ شيخٍ فوقَ متنِ» لأنَّك لو أكثرتَ من أحاديث الشيخ الواحد فلنْ تستوعِبَ جميعَ الشيوخ، فالأولَى أنْ تجمعَ شُيوخكَ وتُلقِي على الطُلَّابِ عن كُلِّ شيخٍ حديثًا واحِدًا، وتذكُرَ ما يتعلَّقُ بهذا الحديث من استنباطٍ، أو فائدة، أو طُرفةٍ، أو شِعرٍ، أو ما أشبَه ذلك، أو حكايةٍ تتعلَّق بهذا الخبر، أو براوٍ من رُواتِه.

«واعتَمِدْ عاليَ إسناد»، يعني: تُقَلِّلُ الوسائطَ فيه بينَك وبين النَّبيِّ ﷺ.

«قصِير متْنِ»، يعني: لا تُملِ عليهم الأخبار الطويلة بحيثُ ينتهي مجلسُ الإملاء بحديثٍ واحد، إنَّما تأتي بالأحاديث العوالي قصيرةِ الإسنادِ، قصيرةِ المتْنِ.

«واجتَنِبِ المشْكِلَ خوفَ الفَتْنِ»، يعني: اجتنبْ ما لا تحتمِلُه عقولُ الطلابِ الحاضرين، فقد تأتي بشيءٍ لا تبلغُه عقُولُهم، فيكونُ في ذلك فتنةٌ لهم، وفي الأثر: «**حدِّثُوا النَّاسَ بما يعرِفُون، أتحبُّون أن يُكذَّبَ اللهُ ورسولُه**»[(١)].

وذهب البعضُ إلى أنَّ أحادِيثَ الصِّفاتِ من المُتشابِه الذي لا يُلقَى على العامَّة، أو على أنْصافِ المتعلِّمين الذين قد يفهَمُون منها تشبيهَ الخالق بالمخلوق[(٢)]، لكنَّ هذا الكلامَ ليس بصحيحٍ، فأحاديُث الصِّفات من المُحكم، وقد ذكر الشيخُ سُليمان بنُ عبدِ الله رَحِمَهُ اللهُ في «تيسير العزيز الحَمِيد» ما يُذكر عن مالك رَحِمَهُ اللهُ من أنَّ أحاديثَ الصفات من المتشابِه ولا تُلقَى على العَوامِّ[(٣)]، ورد

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهِية ألَّا يفهموا (١٢٧) من كلام علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة للناظم ٢/ ٣٤، فتح المغيث ٣/ ٢٧١، فتح الباقي ٢/ ١١٥.

(٣) ينظر: النوادر والزيادات على مَا في المدَوَّنة من غيرها من الأُمهاتِ ١٤/ ٥٥٣، البيان والتحصيل ١٦/ ٤٠٢.

عليها ردًّا قويًّا، مع أن هذا القولَ لا يثبُتُ عن مالكٍ[1]، ومن أقوى الرُّدُودِ على هذا القول أنَّ القرآنَ أيضًا يشتمِلُ على آياتِ الصِّفات، فهل تُحجَبُ هذه الآيات عن العَوامِّ بِحُجَّةِ أنَّهم لا يفهمُونَها على وجهِها؟! فلو حجَبْنا أحاديثَ الصِّفات للزِم أن نحْجُبَ - أيضًا - آياتِ الصِّفات!

«واسْتُحْسِنَ الإنشادُ في الأواخرِ بعد الحكاياتِ مع النَّوادِرِ»، أي: استُحْسِنَ الإنشادُ مع سرْدِ بعضِ الحكاياتِ والنَّوادِر؛ لأنَّها تُنَشِّطُ طالبَ العلم، والدرسُ إذا كان جادًّا كلُّه قد تمَلُّهُ أسماعُ الطلاب وتمُجُّه، فيحتاجُون إلى ما يُنَشِّطُ أذهانَهم من حكاياتٍ، وأشعارٍ، ونوادرَ، وطرائفَ، ومُلَحٍ، فيروِّحُون، ويُريحون العقلَ من العلم الجادِّ المتين؛ ولذا نوصي طلاب العلم باستمرارٍ أن ينظُروا في كتب التواريخ؛ لأنَّ فيها شيئًا من هذا، وكتب الأدب - أيضًا - فيها شيءٌ من الاستِجْمَام، فينبَغِي على طالبِ العلمِ أن يُنوِّع.

وبعضُ أهلِ العلم لا يخرُج لا يَمينًا ولا شِمالًا، ولا يتعدَّى الأسطُرَ الَّتي يشرحُها في أيّ كتابٍ، وفي أيِّ فنٍّ، وبعضُ الطلابِ يُطالِبونَهُ بشيء مما يُرِيحُ عقُولَهم من الاستِطراداتِ التي تُفِيدهم من جهة، وتشدُّهم لاستماع الدرس.

فالدَّرسُ إذا كان عِلْمًا محضًا مَتِينًا خالصًا، فإنَّ كثيرًا من النَّاس يمَلُّه، والنُّفوسُ مجبُولةٌ على الملَلِ، وإذا ملَّت كلَّت، وقد يؤدِّي ذلك إلى التركِ.

«وإنْ يُخَرِّجْ للرُّواةِ مُتْقِنُ مجالسَ الإمْلاءِ فهْوَ حسَنُ»، يعني: قد يكون الشيخُ مشغُولًا طِيلة أيام الأسبوع بالدُّرُوس، وله ارتباطاتٌ والتزاماتٌ وأعمال أخرى، ومجلس الإملاء تمرُّ فيه أحاديثُ مرفوعة، وآثارٌ، وأخبارٌ، وأشعارٌ، وكلُّ هذا يحتاج إلى تخريجٍ، وعَزوٍ إلى مصادره، وقد لا يتيسَّرُ للشيخِ - لضِيقِ الوقت - أن يخرِّجَها بنفسه، فلا مانِع أن يُسْنِد هذا التخريج إلى شخص متقِن يُعِينُه.

---

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد (ص٥٠٠).

والواقع من حال أهل العلم - قديمًا وحديثًا - أنَّهم يستفيدُون من طلَّابهم، فقد كان الحافظ ابن حجر يُكلِّف طلابَه ببحثِ المسائل التي يحرِّرُها، ويُعِيد النظرَ فيها ويصُوغُها ويثبتُها في «فتح الباري»[(١)]، وأكثر «فتح الباري» إملاءٌ، وأشار إلى هذا الحافظ، فقال في كتاب الوضوء: «وكانَ قصَّةُ الإفكِ قبل نزول آية الحِجاب»[(٢)]، ثُمَّ في قِصَّة الإفكِ - في كتاب السيرة - قال: «وقد كنتُ أمليتُ في أوائل كتاب الوضوء أنَّ قصة الإفكِ وقعتْ قبل نُزول الحِجاب، وهو سهوٌ، والصَّواب بعد نُزول الحِجابِ»[(٣)]، وهذا صريحٌ في قول عائشة «وكان يَراني قبلَ الحِجاب»[(٤)]، فقوله: «كنتُ أَمْلَيْتُ» دلَّ على أنَّ الكتابَ إملاءٌ، ولا شكَّ أنَّ الحافظ ابن حجر كان يستفيدُ من الطَّلابِ ويكلِّفُهم، لكنَّه ينتقِي لذلك النُّبلاءَ والمتقِنين منهم، ولا يُسنِد لأيِّ طالبٍ القيامَ بهذا العمل[(٥)].

فالشَّيخُ يستفِيدُ من طُلَّابِه، ويستفيدُ من أقرانِه، ويستفيد ممن يُخرِّج له، هذا إذا كان العملُ حِسبةً لله ﷻ، أما في الرسائل العلميَّة؛ فلا يجوزُ له بحال أنْ يستعين بغيره، أو يَستأجِرَ من يخرِّج له؛ لأنَّها ورقةُ امتحانٍ تُنظر فيها قدرتُه.

«وليسَ بِالإملاءِ حينَ يَكمُلُ غِنًى عن العَرْضِ لزَيْغٍ يحصُلُ»، أي: ما دوَّنه الطالبُ عن شيخِه في حال الإملاء قد يهِمُ في كتابتِه؛ فلا بُدَّ حينئذٍ من

(١) ينظر: الجَواهر والدرر للسَّخاويِّ ٢/ ٦٧٥.
(٢) فتح الباري ١/ ٢٤٩.
(٣) فتح الباري ٨/ ٤٦٣.
(٤) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضًا (٢٦٦١)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف (٥٦/٢٧٧٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.
(٥) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي ٢/ ٤٠، حيث ذكر أنَّ الحافظ أمره بتخريج حديث ثمَّ أملاه.

عَرْضِ ما كتبَه على الشَّيخِ، فيُعطِيه إيَّاه ليُراجِعَه ويُطالِعه، وإذا كان فيه خلَل؛ يصحِّحُه ويقوِّمُه، ولا بُد من وُجود الخلَل؛ لأنَّه إذا كانت الكتابة عن أصل - وهو بين يديكَ، تنظُرُ فيه وتكتُب منه حرفًا حرفًا - لا بُدَّ من مقابلتِه - أيضًا -؛ لأنَّ العيَن قد تزِيغُ عن الموضع المطلُوب فتكتُبُ غيرَه، ويحصُلُ نقصٌ، أو زيادةٌ - وهذا كثيرٌ في نُسَخ الكتُب - ولا تجُوزُ الرِّوايةُ من الكتاب غيرِ المقابَل - إلا على رأيِ الخَطيب ومن يقولُ بقوله، ممَّن يقُول: لا مانع من الرواية من كتاب غيرِ مقابَلٍ إذا كان الناسخ مُتْقِنًا، وبيَّن حالَ الرواية أنَّه غيرُ مقابَل -، فإذا كان هذا في النَّسخ من الأصل، فكيف بالنَّسخِ في حال الإملاء؟! فالنسخ في حال الإملاء لا شكَّ أنَّه عُرضةٌ لمثل هذا النقص، والخلَل؛ وعلى هذا فلا بد أنْ يُعرَضَ على الشيخ، ولا تجوزُ الرواية منه إلا بعد عرضِه، فإن لم يُعرَض الإملاءُ على الشيخِ، وكان النَّاسخُ مُتقِنًا وماهِرًا، فلعلَّ حُكمَه يكونُ مثل حكم الرواية من الكتاب المنسوخِ من الأصل إذا لم يُقابَلْ عليه.

ولقد أسهبتُ هنا في ذكر آداب مجلس الإملاء؛ لأنَّ الحديث عن مجالس الإملاء لم يمُرَّ قبل ذلك، ولا يخدمُه إلا هذا الباب، مع أنَّه قد يكونُ سُنَّةً مهجورَةً، بخلافِ مجالس التَّحديث العامَّة، فتخدُمُها جميعُ الأبواب السابقة، تحمُّلًا وأداءً.

❁ ❁ ❁

آدَابُ طَالِبِ الْحَدِيثِ

٧١٣ وَأَخْلِصِ النِّيَّةَ فِي طَلَبِكَا ... وَجِدَّ وَابْدَأْ بِعَوَالِي مِصْرِكَا
٧١٤ وَمَا يُهِمُّ ثُمَّ شُدَّ الرَّحْلَا ... لِغَيْرِهِ وَلَا تَسَاهَلْ حَمْلَا
٧١٥ وَاعْمَلْ بِمَا تَسْمَعُ فِي الْفَضَائِلِ ... وَالشَّيْخَ بَجِّلْهُ وَلَا تَثَاقَلِ
٧١٦ عَلَيْهِ تَطْوِيلًا بِحَيْثُ يَضْجَرُ ... وَلَا تَكُنْ يَمْنَعُكَ التَّكَبُّرُ
٧١٧ أَوِ الْحَيَا عَنْ طَلَبِ وَاجْتَنِبِ ... كَتْمَ السَّمَاعِ فَهْوَ لُؤْمٌ وَاكْتُبِ
٧١٨ مَا تَسْتَفِيدُ عَالِيًا وَنَازِلَا ... لَا كَثْرَةَ الشُّيُوخِ صِيتًا عَاطِلَا
٧١٩ وَمَنْ يَقُلْ (إِذَا كَتَبْتَ قَمِّشِ) ... ثُمَّ (إِذَا رَوَيْتَهُ فَفَتِّشِ)
٧٢٠ فَلَيْسَ مِنْ ذَا وَالْكِتَابَ تَمِّمِ ... سَمَاعَهُ لَا تَنْتَخِبْهُ تَنْدَمِ
٧٢١ وَإِنْ يَضِقْ حَالٌ عَنِ اسْتِيعَابِهِ ... لِعَارِفٍ أَجَادَ فِي انْتِخَابِهِ
٧٢٢ أَوْ قَصُرَ اسْتَعَانَ ذَا حِفْظٍ فَقَدْ ... كَانَ مِنَ الْحُفَّاظِ مَنْ لَهُ يُعَدّ
٧٢٣ وَعَلَّمُوا فِي الْأَصْلِ إِمَّا خَطَّا ... أَوْ هَمْزَتَيْنِ أَوْ بِصَادٍ أَوْ طَا
٧٢٤ وَلَا تَكُنْ مُقْتَصِرًا أَنْ تَسْمَعَا ... وَكَتْبَهُ مِنْ دُونِ فَهْمٍ نَفَعَا
٧٢٥ وَاقْرَأْ كِتَابًا فِي عُلُومِ الْأَثَرِ ... كَابْنِ الصَّلَاحِ أَوْ كَذَا الْمُخْتَصَرِ
٧٢٦ وَبِالصَّحِيحَيْنِ ابْدَأَنْ ثُمَّ السُّنَنْ ... وَالْبَيْهَقِي ضَبْطًا وَفَهْمًا ثُمَّ ثَنّ
٧٢٧ بِمَا اقْتَضَتْهُ حَاجَةٌ مِنْ مُسْنَدِ ... أَحْمَدَ وَالْمُوَطَّأِ الْمُمَهَّدِ
٧٢٨ وَعِلَلٍ، وَخَيْرُهَا لِأَحْمَدَا ... وَالدَّارَقُطْنِي وَالتَّوَارِيخُ غَدَا

٧٢٩ مِنْ خَيْرِهَا الْكَبِيرُ لِلْجُعْفِيِّ وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ لِلرَّازِيِّ
٧٣٠ وَكُتُبِ الْمُؤْتَلِفِ الْمَشْهُورِ وَالْأَكْمَلُ الْإِكْمَالُ لِلْأَمِيرِ
٧٣١ وَاحْفَظْهُ بِالتَّدْرِيجِ ثُمَّ ذَاكِرِ بِهِ وَالِاتْقَانَ اصْحَبَنْ وَبَادِرِ
٧٣٢ إِذَا تَأَهَّلْتَ إِلَى التَّأْلِيفِ تَمْهَرْ وَتُذْكَرْ وَهْوَ فِي التَّصْنِيفِ
٧٣٣ طَرِيقَتَانِ جَمْعُهُ أَبْوَابَا أَوْ مُسْنَدًا تُفْرِدُهُ صِحَابَا
٧٣٤ وَجَمْعُهُ مُعَلَّلًا كَمَا فَعَلْ يَعْقُوبُ أَعْلَى رُتْبَةً وَمَا كَمَلْ
٧٣٥ وَجَمَعُوا أَبْوَابًا اوْ شُيُوخًا اوْ تَرَاجِمًا أَوْ طُرُقًا وَقَدْ رَأَوْا
٧٣٦ كَرَاهَةَ الْجَمْعِ لِذِي تَقْصِيرِ كَذَاكَ الِاخْرَاجُ بِلَا تَحْرِيرِ

الشرح

«آدابُ طالبِ الحَديثِ» لما انتهى من ذكر الآداب المتعلِّقة بالمحدِّث، ثنَّى بذكرِ آدابِ طالبِ الحديث، وقدَّم آدابَ المحدِّث؛ لما ذكرناه سابقًا من أنَّ المحدِّثَ أقدمُ في الوجود من الطالب، ولولا المحدِّث لما وُجِد الطالب، ويمكن - أيضًا - أن يقدَّم الطالبُ؛ لأنَ الطَّلَبَ هو الأصلُ؛ فالمحدِّث كان طالبًا في أول الأمر، ثم صار محدِّثًا، فتقديم هذا له وجهٌ، وتقديم ذاك له وجه، لكن الغالب أنَّ المحدِّثَ أكبرُ من طالب الحديث، والبداءةُ بالكبير أولى، كما جاء في الحديث: «**كَبِّرْ كَبِّرْ**»[(١)].

«وأَخْلِصِ النيَّةَ في طَلَبِكَا» الكلامُ عن الإخلاص سبق تفصيلُه في آدابِ المُحدِّثِ، والإخلاصُ قاسِمٌ مشترَكٌ لجميعِ من يتعبَّدُ لله ﷻ بأيِّ عبادةٍ يتقرَّبُ بها إليه؛ لأنَّ شرطَ القبول: الإخلاص مع المتابعة، فعملٌ لا إخلاص فيه لا قِيمةَ له، لقول النبي ﷺ: «**إنَّما الأعمالُ بالنيّاتِ**»، فلا بُدَّ لطالب الحديث من

(١) سبق تخريجه في (ص٧٦٧).

إخلاص النيَّةِ لله، ويقول حمَّادُ بن سلَمة: «من طلب الحديث لغيرِ الله مُكِرَ به»[1]، فلا بدَّ أنْ يطلُبَه مخلصًا لله ﷻ؛ لأنَّ الحديثَ وسائرَ العلوم الشرعيَّة المتعلِّقة بالوَحْيَيْنِ؛ من أمور الآخرة المحْضَة، الَّتِي لا تقبلُ التشريك؛ فلا بُدَّ فيها من الإخلاص الذي هو شرطُ القبُول، وهذا مما يشترِكُ فيه طالبُ الحديثِ مع المحدِّث.

«وَجِدَّ»، أي: لا بُدَّ للطالبِ من الجِدِّ؛ لأنَّ علم الحديثِ متِينٌ، فلا يستطيع أن يُكْمِلَ فيه إلا الفُحُولُ من الرِّجالِ؛ الذين هم أهلُ الجِدِّ، والعزْمِ، وقد يوجدُ من النِّساء من تستطيعُ أن تَكْمُلَ في هذا العلم؛ فقد وُجدت على مرِّ التَّاريخِ نِساءٌ محدِّثاتٌ.

وعلومُ الحديث تحتاجُ إلى جِدٍّ واجتهادٍ أكثرَ من غيرِها من العُلوم؛ لأنَّ الحديثَ بحرٌ لا ساحل له، ومن اليسير جدًّا أن يتخصَّصَ الإنسانُ في أي علم من العُلوم، ويُحيطَ بأطرافِه، ويُدرِكَ جُملةً صالحة منه تُعِينه على تحصيلِ بقِيَّته، أمَّا هذا العلم فدُون تحصيلِه خرطُ القتَاد؛ لأنَّه يحتاجُ إلى عُمر مَدِيدٍ، وإلى جِدٍّ، واجتهادٍ، وإخلاصٍ، ومتابعة، وصِدْقِ لجُوءٍ إلى الله ﷻ، مع ما رُكِّب في الإنسانِ من حفظٍ وفَهْمٍ.

وقد يُفْنِي الطالبُ عمرَه في «صحيح البخاري» فقط؛ بل قد ينتهِي عمرُه ولا ينْتهِي من «صحيح البخاري»، وذلك إذا أراد أن يُدرِّسه حقَّ الدراسة ويُتْقِنَه إتقانًا تامًّا بحيثُ يكون مرجِعًا فيه؛ لأنّ على «صحيح البخاري» ما يقرُبُ من مائة شَرحٍ، فكيف يحيطُ الإنسانُ بهذه الشُّروح؟! إذا كان «فتح الباري» يحتاج - لِيُقرأَ قراءةَ سَرْدٍ دُون وُقوفٍ عند مسائله - إلى سنَتين، و«شرح الكرمانيِّ»[2]

(١) الجامعُ لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ٨٤، جامع بيان العلم وفضْله ١/ ٦٦٣.

(٢) «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري» لشمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني (ت٧٨٦هـ).

يحتاج إلى نصف سنة - مثلًا -، و«عمدةُ القاري»[١] يحتاجُ إلى سنتين مثل «الفتح»، و«إرشاد السَّاري»[٢] يحتاجُ إلى سنة، وهكذا، وهذا في كتاب واحد، فإذا انتقل إلى «صحيح مسلم»، وعليه من الشُّروح ما عليه، وبعضُها فيه إعوازٌ كبيرٌ فيحتاجُ إلى مراجَعات، ثُم ينتقلُ إلى بقيَّة السُّنن، ثمَّ «المسنَدِ» الذي فيه أكثرُ من ثلاثين ألف حديثٍ، وكذلك «سُنن البيهقيِّ» الذي لو تفرَّغَ له طالبُ العِلم ما أنْجَزَهُ إلا في سنوات؛ فلا شكَّ أنَّ العمرَ قصيرٌ بالنِّسبة لهذا العلم.

فلا بُدَّ لطالِبِ علم الحديثِ من الجدِّ والاجتهادِ فيه، وأنْ يعطيَه جميعَ وقتِه، ويستغرقَ فيه وفيما يُعين على فهمِه وحفظِه، وقد كان الناس يحفظُون مئات الأُلوف من الأحاديث، فحفظ أحمدُ بن حنبل سبعَمائة ألف حديث، وأبو داود استخرج «السُّنن» من خمسمائة ألف حديث، وهكذا جمع غَفِيرٌ من أهل العلم؛ لأنَّهم أخذوه بالجدِّ في طلبه، بلا تراخٍ ولا تساهُلٍ، وأخبارُهم شاهدةٌ على ذلك، والبخاريُّ حفِظَ من الصَّحيح مائةَ ألف حديث، ومن غيره مائتي ألف حديث.

وإذا كان القرآنُ يمكنُ حفظُه في سنةٍ لطالبِ العلم متوسِّط الحافظة[٣]، فالسُّنَّة متى تحفظ؟

وكان الحفظُ للسُّنَّة قد توقَّفَ منذُ قُرونٍ، حتَّى إنَّ العلماء صاروا يتوارثُون كتُبًا مختصرة مجرَّدةً، يتدرَّجون فيها ويقِفُون عندها، ولا يتطاولُون إلى الكتُب

(١) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى الغيتابي الحنفي بدر الدين العَيني (ت٨٥٥هـ).
(٢) «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» لأبي العباس شهاب الدين، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك، القسطلاني القتيبي المصري (ت٩٢٣هـ).
(٣) وقد وُجد من يحفظُه في ثلاثة أشهر، بل وجد من حفظه في شهر، وقد حفِظ الزهريُّ القرآن في ثمانين ليلة. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٣٢.

الأصليَّة المسندة ليحفظُوها، والآن بدأتْ بوارِقُ أملٍ في عودة الحفظِ للسُّنَّة، فقد وُجِد من يحفظُ الصحيحين من غير تَكرارٍ ولا أسانِيد، فيبدؤون بأحدِهما ويُضيفُون إليه زوائد الآخر، ثُم السَّنن تِباعًا، ثُمَّ «المسند»، وسمِعْنا من يحفظُ الآن زوائِدَ البيهقيِّ، وهذه بِشارةٌ عُظْمى، ونرجُو لمنْ سَنَّها ألا يُحرَمَ أجرَها وأجرَ من عمل بها، فلا بُدَّ لطالبِ العلم من حفظِ الأصول، والجِدِّ والاجتهاد فيه.

وكثير من طُلَّابِ العلم إلى وقت قريب كانُوا يحفظُون «الأربعينَ النَّووية»، ثُمَّ «عُمدةَ الأحكام»[١]، ثُمَّ «بُلوغَ المرام»، ثم يقفون إلى هذا الحدِّ، ويندُرُ من يتطاوَلُ إلى «المُنْتَقى»[٢]، وأما بقيَّة كتُبِ الأحكام مثل «الإلمامِ»[٣]، و«المحرَّرِ»[٤]، و«تقريبِ الأسانيد»[٥]، وغيرها فلم يُتطرَّق إلى حفظها إلا نادرًا، والآن - ولله الحمد - ظهرت بوادرُ الاهتمام بحفظِ الأصول، وليس ذلك على مُستَوى بلدٍ معيَّن، بل لقد عمَّ جميع بُلدان المسلمين، وهذه بادرةُ خيرٍ نحمدُ الله عليها ونشكرُه، فحفظُ الأصُول له فوائد، منها: أنَّه يُمكِّنُ صاحبَه من أن يفزَع إليها، فعند الاختلاف إنَّما يُرَدُّ الأمرُ إلى الله ورسوله، فإذا كان طالبُ العلم ليس عنده شيءٌ ممَّا يفْزَعُ إليه

(١) «عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ» لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سُرور المقدسي الجمَّاعيلي الدِّمشقي الحنبلي تقي الدين (ت٦٠٠هـ).

(٢) «المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية» لأبي البركات مجد الدين عبد السلام ابن تيمية الحرَّاني (ت٦٥٣هـ).

(٣) «الإلمام بأحاديث الأحكام» لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القُشَيري، المعروف بابن دَقِيق العيد (ت٧٠٢هـ).

(٤) «المحرَّر في الحديث» لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنْبلي (ت٧٤٤هـ).

(٥) «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ).

من النصوص؛ فكيف يصل إلى الأقوال الراجحة، ويعرف المرجُوح من الرَّاجِح؟!

«وابْدأْ بِعَوالي مِصرِكا» المصرُ: البلَدُ[1]، يعني: ابدأ بعُلماء بلدك، واحرصْ على الأسانيدِ العالِية عندهم، وخُذْ من كل عالمٍ ما لا يُوجد عند غيره، فابدأ بالأكبرِ والأعْلم، فتأخُذَ عنه العلم، ثُمَّ تزِيدَ على ما أخذتَ منه ما هُو عند غيرِه من أهلِ العلم؛ إلى أنْ تأتيَ على جميع عُلماء بلدك، ثُمَّ بعد ذلك تبدأ بالرحلة؛ لأنَّ مِنْ تضييع الوقتِ أن تَرْحلَ لطلب علمٍ، وفي بلدِك من يقومُ بتدريسِ هذا العلم؛ لأنَّ الرحلة ليستْ مطلوبة لذاتها، فالرِّحلةُ سفَرٌ، والسفر مشقَّةٌ، والمشقة لا تُطلبُ لذاتها شرعًا أبدًا، فلا تُطلبُ إلا لتحقيق غايةٍ وعبادةٍ كالحج، ويكون الأجرُ في هذه الحالة على قدر النَّصب والمشَقَّة، لكن لو أراد الإنسانُ المشقَّة التي لا تحقِّقُ غايةً، فإنَّه لا يُؤجرُ عليها.

«وما يَهُمُّ»، يعني: الأهمَّ فالمهمَّ، كما قال في المنظومة الميمية: «وبالمهمِّ المهمِّ ابدأْ لتُدْرِكَه»[2]، وهذا هو طالب العلم الموفَّق الذي يُرجَى له الفَلاح في هذا العلم، يبدأ بالأهمِّ فالمُهمِّ، ولذلِك **قال النَّاظم**: **«وبالصَّحِيحين ابْدَأنْ»** على ما سيأتي، ومع الأسَف بعضُ طلَّابِ العلم نَهْمتُه في الغرائب، فتجدُه يخْفَى عليه ما في «الصحيحين»، وهو في زاويةٍ يحفظُ «جزء بِيبي»[3]، أو «جزء الألف دينار»[4]، فهذا خُذلانٌ، ومثل هذا لنْ يُفلِحَ في الغَالب.

(١) لسان العرب ٥/ ١٧٦.
(٢) المنظومة الميمية في الآداب والوصايا العلمية للحكمي، بيت رقم (٧٦).
(٣) «جزء بيبي» لبِيبي بنت عبد الصَّمد بن علي بن محمد، أمّ الفضل الهَرْثَمِيّة الهروية (ت٤٧٧هـ).
(٤) «جزء الألف دينار، وهو الخامس من الفَوائِد المُنْتَقاة والأفراد الغرائب الحِسان» لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حَمْدان بن مالك بن شَبِيب البَغْدادي، المعروف بالقَطِيعي (ت٣٦٨هـ).

«ثم شُدَّ الرَّحْلَا» فالرِّحلةُ في طلبِ الحديثِ سُنَّةٌ من سُنن أهلِ هذا العلم، فقَدْ رَحَل كثيرٌ من أهل العلم، ومنهم من رحَل مُدَّةَ شهرٍ يقطعُ الفَيافِي والقِفار من أجلِ حديثٍ واحد، فجابرُ بنُ عبد الله رحَل إلى عبد الله بن أُنيس من أجل حَدِيث[1].

وقد صنَّفَ في ذلك الخطيبُ البغداديُّ مصنَّفًا سمَّاه: «الرحلة في طلب الحديث»، فالرحلةُ من سُنن أهلِ هذا الفنِّ؛ حتَّى في العصُور المتأخِّرة، إذا أخَذَ الطالبُ ما عند عُلماء بلدِه؛ فعليه أن ينتَقل إلى غيرهم.

وليحرِصْ الطالبُ على العُلماءِ الذين هم أهلُ تحقيقٍ وتدقيقٍ؛ لأنَّ منهم من يرحَلُ من أجل قِدَم السَّماعِ، أو عُلُوِّ الإسنادِ، وإن كان هذا المرحُولُ إليه عاميًّا لا يفْقَهُ شيئًا، إنَّما عنده إجازات اختصرتْ له بعضَ الرُّواة، فصارت لديه أسانيدُ عالِية، لكن الأهمَّ من هذا معرفةُ محتوى الأحاديث ومضمونِها، وما تدُلُّ عليه، ففرقٌ بين شيخٍ عنده علمٌ ودِراية، وشيخٌ عنده أسانيد، فقد وُجِد في القرن السابع، والثَّامن، والتاسِع؛ شيوخٌ عوامٌّ، لا يقرؤون ولا يكتُبون، ولا يعلِّقون بكلمة، إنما تيسَّر لهم حضوُر درُوس ومجالسُ حديثيَّة في أوائل أعمارهم في الخامسة والسَّادسة، وأُجِيزوا بهذه الكتب، ثُمَّ لما تقدَّم بهم السِّنُّ، وماتَ أقرانُهم، احتاج النَّاسُ إلى ما عندهم؛ لأنَّ أسانيدَهم عالية، لكن ما الفائدة أن يُقرأ الكتابُ وأنت تسمعُ، أو تُجاز بكتابٍ عن شخص لا يُعلِّق بكلمة، والآن يُوجد من أهل العلم من عنده القُدرةُ والأهليَّةُ على الشَّرح والتَّعليق، ومع ذلك يقتَصِرُ على سَماع الكتُب! «فمُسند أحمد» يُقرأ في عشرين يومًا - مثلًا -، و«سُنن أبي داود» في عشرة أيَّام؛ بل وُجِد من يُقرِئُ الكتب الستَّة في شهر، نعم قد يكون هذا إحياءً لسنةٍ سابقة، لكنَّ الأهمَّ من ذلك أنَّ العلم إنما يُطلبُ للعَمَل، وليس لمجرَّد الإكثار من الإجازات والروايات، وهذا موجود منذ القرن السَّابع

(١) سبق تخريجه في (ص٦٩٦).

إلى يومنا هذا، لكنَّ هِمَّةَ أهل العلم الراسِخين فيه غيرُ هذا؛ لأنَّ العلم إنَّما يطلب للعَمل، ولا يتمُّ العملُ بمثل هذه القِراءات.

وأقُول: بدلًا من أنْ نقْرأ «المسند» وهو ما يُقارِبُ ثلاثين ألف حديثٍ في شهرٍ، فالأولى أن نفْقَهَ مائةَ حديثٍ، ونعرِفَ ما فيها من أحكام، وكيف نتعاملُ معها إذا عُورِضتْ؛ لأنَّ هذه هي الثَّمرة من قراءةِ الحديث.

«لغيرِه»، يعني: لغيرِ بلدِك.

«ولا تسَاهلْ حَملًا»؛ لأنَّه إذا تساهلَ في الحملِ قُدِح فيه، وتُرِكت الرِّواية عنه، فصار ذلك سببًا في تعطيلِ العملِ بهذا الحديث؛ وذلك لأنَّ بعضَ النَّاس إذا ارتحلَ في طلب العلم قد لا تناسبُه ظروفُ البلد الَّتي ارتحلَ إليها، فتحصُلَ له فيها شِدَّةٌ، ومشقَّةٌ في النَّوم، والأكلِ، وغير ذلك، فيحتاجَ إلى أنْ يرْجِعَ إلى بلده في أقربِ فُرصة، فيترتَّب على هذا أنْ يتساهَل في الحمْل، فقد يحملُ العلمَ أو يَسْمع ما يُقرَأ، وهو نائمٌ، أو نحو ذلك.

«واعْمَلْ بِما تَسْمَعُ في الفَضَائلِ» لأنَّ الثَّمرة من العلم إنَّما هي العَمل، فالعلمُ بلا عملٍ كالزَّرع الذي لا يُنتِج؛ بل إنَّ الزرعَ الذي لا يُنتِج قد يُستفاد منه من أجل الظِّلِّ، ومن أجل الاستِمتاعِ بمَرآهُ، لكن العلمَ بلا عَملٍ وَبالٌ على صاحبه، لا يخرُجُ صاحبُه منه كَفافًا.

قال بِشْر الحَافي[(١)]: «يا أصحابَ الحديث أدُّوا زكاةَ هذا الحديث»، حتَّى قال: **«اعملُوا من كلِّ مائتيْ حديثٍ بخمسةِ أحَاديث»**[(٢)]، وهذا يُحمَلُ

---

(١) هو: بِشر بن الحارث بن عبد الرحمٰن بن عطاء، أبو نصر المَروزي ثم البغدادي، المشهور بالحافي، عالمٌ محدِّثٌ ثقةٌ قُدوةٌ زاهدٌ مشهور (ت٢٢٧هـ). ينظر: طبقات الصوفيَّة للسلمي (ص٤٢)، السير ١٠/ ٤٦٩، التقريب (٦٨٠).

(٢) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ١٤٤، أدب الإملاء والاستملاء (ص١١٠).

على أحاديث الفضائل والمستحبَّاتِ، أمَّا الفرائضُ التي أوْجَبَ الله عليك العملَ بها، فلا يجوز أنْ تُفرِّط في حديث واحد منها؛ بل كلُّ ما سمعت مما فيه إيجابٌ أو تحريمٌ؛ فعليك أن تفعل الواجب، وتتركَ المحرَّم، بلا انْتقاء.

ولا شكَّ أنَّ العمل من أقوى وسائل تثبيتِ العلم، فالذي يسمعُ العلم ولا يعملُ به ينساه، لكن إذا عمل به يثبتُ عنده هذا العلم؛ لأنَّه ملازمٌ له.

«والشيخَ بجِّلْه»، يعني: عظِّم شيخَك، واحترمه ووَقِّره؛ لِسِنِّهِ، ولفضلِه عليك في تعليمِك، ويلزمُ أن يكون هذا التَّبجِيل بقدر ما تُبيحه الشريعة، وما زاد على ذلك من غُلوٍّ، أو إطراء، أو رفعٍ له فوق منزلتِه، أو صرفِ شيء من حقوق الرب ﷻ له أو لمثله - فهذا كلُّه لا يجُوز، فالنبي ﷺ نهى عن الغُلُوِّ والإطراء، فقال: «**لا تُطْرُونِي كما أطْرَتِ النَّصارَى ابنَ مَرْيَم**»[(١)]، وقال: «**إياكُم والغُلُوَّ، فإنَّما أهْلَكَ من كانَ قبلَكُم الغُلُوُّ في الدِّين**»[(٢)]، فقد نجد في مصنَّفات بعض النَّاس، وفي أفعالهم، وأقوالهم؛ صورًا كثيرة من هذا الغُلو والإطراء، والمدح الذي لا يجوز شرعًا.

«ولا تثاقَل عليه تطويلًا بحيثُ يَضْجَرُ»، أي: على طالبِ العلم ألَّا يُضجِرَ الشَّيخَ، كما أنَّ على الشَّيخِ أن يَبْذُلَ العلمَ، وإذا سُئِل فعليه أنْ يُجيب؛ لأنَّه إنَّما تعلَّم ليعمل ويُعلِّم، ولأن النبي ﷺ قال: «**مَنْ سُئِلَ عنْ عِلْمٍ فكَتَمهُ أُلْجِمَ بِلجَامٍ مِنْ نَّارٍ**»[(٣)]، لكن يبقى أنَّ الشيخَ بشرٌ، ينتابُه ما ينتابُ غيره من البَشر من الغضَب

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله ﷻ: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم: ١٦] (٣٤٤٥) من حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه النسائي، كتاب مناسك الحج، باب التقاط الحصى (٣٠٥٧)، وابن ماجه، كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي (٣٠٢٩)، وأحمد (١٨٧٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والحديث صححه ابن خزيمة (٢٩٤٦)، وابن حبان (٣٨٧١)، والحاكم (١٧٣٢).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب العلم، باب كراهية منع العلم (٣٦٥٨)، والترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في كتمان العلم (٢٦٤٩)، وابن ماجه، كتاب السُّنَّة، باب من =

والضَّجر؛ وإذا كان النبيُّ ﷺ الذي خُلُقه القُرآن يقول: «**إنَّما أنا بَشرٌ، أرْضَى كما يَرْضَى البَشرُ، وأغضَبُ كما يغضبُ البَشرُ**»[1] فكيف بمن دُونه؟!

فيجبُ على طلَّابِ العلمِ أن يتَحرَّوا عدمَ إضجارِ الشَّيخ؛ لأنَّ الإضجارَ يدعُو الشيخَ إلى الملَلِ، وأحيانًا إلى التَّركِ؛ بل قد يَفرَحُ إذا حانَ وقتُ تعطيلِ الدُّروس، أو إذا طرأَ له سفرٌ؛ لأنَّه لا يأتي إلى الدُّروسِ وهو منشرِحُ الصدر.

«**ولا تكُنْ يَمنعُك التكبرُ أو الحيَا عن طلبٍ**» لا يمنعُك التكبُّرُ ولا الحياءُ عن طلب العلم، فبعضُ طلَّابِ العِلْمِ قد يكونُ عندهُ إشكالٌ يُريدُ أن يسألَ عنه، لكن يَظُنُّ أنَّ مستواه أرفعُ من هذا السؤال؛ فيتكبَّر، ويترك هذا السؤال، أو يستحِي من الشَّيخ، أو من الحاضرين، وفي «البخاري» عن مجاهد[2]: «لا يتعلَّمُ العلْمَ مُسْتَحْي ولا مُسْتَكْبِرٌ»[3]؛ لأنَّه لن يسألَ ما دام متكبِّرًا أو مُسْتَحِيًا، ومفتاحُ العلمِ السؤالُ.

«**واجتنبِ كتمَ السَّماعِ فهْوَ لُؤْمٌ**» فبعضُ الطُّلابِ إذا تيسَّرتْ له فرصةٌ أن يقرأَ على أحدِ الشُّيوخِ، فإنَّه يكتُمُ ذلك عن زملائِه، بل إنه قد يُسأل: (هل تعرفُ شيخًا يُقرِئُ الكتابَ الفلاني؟) فيقول: (لا يوجَدُ أحدٌ)؛ لكي يتفرَّدَ

= سئل عن علم فكتمه (٢٦٦)، وأحمد (٧٦٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والحديثُ حسَّنه الترمذيُّ، وصحَّحهُ الحاكم في المستدرك (٣٤٤)، وروي من حديث أنسٍ رضي الله عنه.

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب من لعنه النبي ﷺ أو سبَّه أو دعا عليه وليس هو أهلًا لذلك؛ كان له زكاةً وأجرًا ورحمةً برقم (٢٦٠٣/ ٩٥) من حديث أنس رضي الله عنه، وروي من حديث سَلمان: «فإنَّما أنا مِنْ ولدِ آدمَ أغضبُ كما يغضَبون». أخرجه أبو داود (٤٦٥٩)، وروي من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) هو: مجاهد بن جَبْر، ويقال: ابن جُبير، أبو الحجاج المكي القرشي المخزومي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، أخرج له الجماعة (ت١٠٤هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٧/ ٤١١، تهذيب الكمال ٢٧/ ٢٢٨، التقريب (٦٤٨١).

(٣) أخرجه البخاري عن مجاهد معلَّقًا، كتاب العلم، باب الحياء في العلم، وأخرجه مسندًا الدارميُّ في سننه (٥٦٨)، وفي السَّند رجلٌ مجهولٌ.

بالسَّماع من هذا الشيخ، ثُمَّ بعد مدة يقول: (أنا عندي شيءٌ لا يوجدُ عند غيري، وهو القراءةُ على الشَّيخِ فلان)، فيكون بذلك قد كتَم السَّماع، ومثل ذلك من يبخلُ بالكتُبِ فلا يُعِيرُها لمحتاجٍ إليها، ولا يُطلِعُ عليها أحدًا، لكنْ إن منعَ الكتب خوفًا عليها ممَّن لا يُحسِنُ التعامل معها، فلا بأس بذلك، فبعضُ الناس عنده نوعيَّاتٌ نفيْسةٌ ونادرةٌ من الكتُب، وتتأثَّر بالاستعمال، إما مخطوطات، أو كتب قديمة أو بعضُ الطبعات الهنديَّة التي لا تتحمَّلُ الاستعمال، مثل طبعة «سنن البيهقي» أو «تهذيب التهذيب»، ويكونُ بذلَ فيها ما بذلَ من مالٍ وجُهدٍ، فيصعُب عليه أن يُعِيرَها لمن لا يُحْسِنُ التعامل معها، وبعضُ المستعيرين يحبس الكتب عنده، ولا يمكنُ استرجاعهُا منه إلا بصعوبة بالغة، وقد لا يُحافظُ عليها، فيُصيبُها التلفُ، أو البللُ؛ فتلتصِقُ أوراقُها بعضُها ببعضٍ؛ فمثل هذا لو أخفي عنه كتابٌ فلا حرَج.

ومن صُورِ البُخل بالكتب أنَّ شخصًا عنده كتاب مخطُوطٌ؛ وفيه خُرْمٌ بمقدار ثلاثةِ أسطر، وذهب إلى شيخٍ وطلَب منه نسختَه؛ من أجل أن يسُدَّ هذا الخُرْمَ، فقال الشيخ: ما عندي الكتابُ! لكن اتركْ كتابك عندي؛ لعلي أستظْهِرُ هذه الأسطُر الثلاثة، فترك الكتاب ولما جاء من الغَدِ؛ فإذا بالثلاثة مكتوبة بقلمِ الشيخ، يعني: من نسختِه، لكن الشَّيخَ يبخَلُ بكُتبِه.

«واكتُب» كل شيء من **«ما تَستَفِيدُ عاليًا ونازِلًا»** فلا تقلْ: (لا أكتبُ غيرَ العالي)؛ لأنَّك قد تحتاجُ إلى هذا النازل فلا تجدْهُ في مرويَّاتِك، ولو كان دأبُ كلِّ الطّلابِ أن يكتبَ العالي فقط، فمن يكتبُ النازلَ إذن؟! فيجبُ أن تكتُبَ كلَّ شيءٍ.

و«صحيح البخاري» وهو مَضرِب المثَلِ في كتب السُّنَّة، فيه العوالي الثلاثيَّات، وفيه النوازل - ففيه أحاديث تُساعيَّة -، مما يتساوَى فيه البخاري مع الحافظ العراقيِّ، وبينهما خمسةُ قُرون ونصف، فلا يمكنُ أن يُقال: إنَّ البخاريَّ رَحِمَهُ اللَّهُ كتب هذا عبثًا.

«لا كثْرَةَ الشُّيوخِ»، يعني: تبغي وترجُو من وراء ذلك «صِيتًا عاطِلًا» خاليًا عن الفائدة المرْجُوَّة.

فعليك أنْ تهتمَّ بالمرويِّ؛ لأنَّك بصدَد طلب علم الحديث، ولست بصددِ طلب كثرة الشُّيوخ، فلا يكن همُّك كثرةَ الشيوخ؛ لأنَّه وُجِد من طلاب العلم من يهتَمُّ بكثرةِ الشُّيوخ؛ ليقال: روى عن مائةِ شَيخٍ، مائتي شيخ، ثلاثمائة شيخ، ألف شيخ، حتَّى وُجِد من ذُكِر أنَّه قرأ علىٰ ثلاثة آلاف وخمسمائة شيخ، فهذا لو جلس عند كل شيخٍ يومًا واحدًا احتاجَ إلى عشرِ سنين! فالذي دعاه إلى هذا إنما هو مجرَّدُ التَّباهي بكثرةِ الشُّيوخِ لا غير.

ولا مانع من كثرةِ الشُّيوخ، فبعضُ العلماء بلغ شيوخُهم من الكثرةِ حدًّا أنَّهم وضعوا فهارس وأثباتًا لشُيوخهم، لكن بشرط ألّا يكون كثرةُ الشيوخ مقصودًا لذاتِه؛ بل يكون مما دعتِ إليه الحاجة، وكثرةُ الطَّلبِ، واتِّساعُ الرحلة.

«ومَن يقُلْ إذا كتبتَ قَمِّشِ، ثُمَّ إذا روَيتَه فَفَتِّشِ»، يعني: أبا حاتم الرازي فإنَّه يقول: «إذا كتبتَ فقمِّشْ، وإذا حدَّثتَ ففَتِّشْ»[(١)]، واختلفَ أهل العلمِ في المراد من هذا الكلام اختلافًا كبيرًا، لكن السِّياقَ يدُلُّ على أنَّ معناه: عند الكتابة اكتُبْ كلَّ شيء، وإذا أردْتَ أنْ تُحدِّثَ أو ترويَ ففَتِّشْ عن الصَّحيح والضعيف، وحدِّثْ بما يستحقُّ التحديثَ، واترك ما يُشْغِلُ مما لا يُفيد؛ لأنَّ الأحاديث فيها الصحيحُ وفيها الضَّعيفُ، وفيها الأصلُ في الباب، وفيها المكرَّرُ.

يعني مثل الرواية؛ ففي التحمُّل اكتبْ كلَّ ما تستفيد عاليًا ونازلًا، أمَّا في الأداء ففَتِّشْ، وهذا يظهرُ جليًّا من الشُّروطِ التي تُشتَرَطُ في الراوي في حال التحمُّلِ وحال الأداء؛ لأنَّهم في حال التحمُّل لا يشترطُون شيئًا،

(١) الكفاية ٢/ ٢٢٠، وروى هذه الكلمة أيضًا السِّلفي عن يحيى بن معين. ينظر: شرحُ القِراءة على الشيوخ (ص٥٦).

وصحَّحُوا تحمُّلَ الكافرِ، والفاسِق، والصَّبِيِّ - كما تقدَّم - لكن إذا أردتَّ أن تُحدِّثَ؛ فلا بُدَّ أن تتَوافر الشُّرُوطُ، فلا تصِحُّ الرِّوايةُ عن كافر، ولا فاسِقٍ، ولا صبيٍّ، ولا مُتساهِلٍ في الحمْل.

«فليس من ذا»، يعني: ليس من هذا الذي يذكره المؤلف.

«والكتابَ تمِّم سَماعَه لا تنتَخِبْه تَنْدَمِ»، يقول: إذا كان معك كتابٌ مِنْ مرويَّاتِ فُلان، فلا تنتخِبْ، أي: لا تَقُلْ: أقرأ من كل بابٍ حديثًا؛ بل اقرأ الكتاب من أوَّله إلى آخره؛ لأنَّك إذا انتخَبْتَ، ثم احتَجْتَ إلى حديثٍ ممَّا تركتَ، وليستْ لك به رواية عن هذا الشَّيخ، ندِمْتَ على ذلك.

ومثل هذا منْ يختَصِرُ الكتُبَ، إذا لم يكن متقِنًا قد يترُك شيئًا مما يُحتاجُ إليه؛ بل قد يكون المتروكُ أهَمَّ ممَّا ذُكر؛ ولذا أوصِي طلابَ العلم أن يُعْنَوا بالأصُول لا بالمختَصرات، فالأصُول قد وضَعها مؤلِّفُوها على ما أرادوا، وكم من طالبِ علم اقتَصر على المختصرات؛ فجَهِلَ ما في الكتاب الأصلي ممَّا هو أهَمُّ مما ذكره المختصِر؛ لأنَّ المختصِر يُبقي المهِمَّ من وِجهة نظره، وقد يُوافَق على هذه الوجْهة، وقد لا يُوافَق.

وكذلك الأمرُ في حالة الاختصار بحذْفِ الأسانيد؛ فالأسانيدُ من أهمِّ المهِمَّات، وأولى ما يُعنَى به طالبُ العلم - فقد لا تهُمُّ الأسانيدُ طالبَ علم غيرِ شرعيٍّ؛ كطبيبٍ، أو مُهندسٍ، أو نحو ذلك - لكن بالنِّسبة لطالبِ العلم الشرعي للأسانيد، والتَّكرارات أهميَّةٌ كُبرى، وكم من خللٍ حصل في «مسند أحمد» لما رتَّبه السَّاعاتي[(١)]، وحذف الأسانيدَ والتَّكرار، فصارت

(١) هو: أحمد بن عبد الرحمٰن بن محمد البنَّا الساعاتي المصري، من المشتغلين بالحديث، له من المصنفات: «الفتح الرباني»، و«بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشَّافعي والسنن»، و«القول الحسن في شرح بدائع المنن» (ت بعد ١٣٧١هـ). ينظر: الأعلام ١/ ١٤٨.

فائدتُه ضعيفة جدًّا، لكن لو أبقاه كما هو، ورتَّبه كما فعل ابنُ عروة في «الكواكِب الدراري»[(١)]، لنفع الله به نفعًا عظيمًا؛ لأنَّك قد تحتاجُ إلى شاهد لهذا الحديث فتجِدُه قد حذَفه، أو تحتاج إلى متابع لهذا الراوي وهو قد حذَفه، فلا تستطيعُ أن تصِلَ إلى حقيقة الأمر، وطالب العلم الشرعي لا بُدَّ له من الأسانيد، ولا بُدَّ له من التكرار، وكم فرَّع العالمُ وطالبُ العلم على زيادةِ لفظة في متنٍ حُذِف في المختصرات، فالمختصراتُ ضَيَّعتْ كثيرًا من العلم على طلَّاب العلم، والعنايةُ بها دون غيرها لا شَكَّ أنَّه يؤدِّي إلى خَلَلٍ في التَّحصيل.

وقد يكونُ اختصارُ الكتُبِ من أعظمِ وسائلِ العلم، بشرط أن يختَصِرَ بنفسه، بدلًا من الاقتِصار على اختصارات الآخرين، كاختصار الزَّبيدي[(٢)] للبُخاري المسمى: «التجريد الصريح»، أو اختصار الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

فطالب العلم إن اخْتَصر بنفسِه، فلن يحذِفَ شيئًا إلا بعد أن يكونَ قد استقرَّ في نفسه أنَّه يمكنُه الاستغناءُ عنه، وهو في أثناءِ النَّظرِ والتأمُّل والاختصار يكون قد حفِظَهُ، فإذا اختصره صار علمُه بما حذَفَ كعِلمِه بما أثْبَت، أما إذا اختصره غيرُه فإنَّه لا يدري ما حُذِف! فيمكنُ أن يكون ما حُذِف أهمَّ مما تُرِك، ولنأخُذْ على ذلك مثالًا: كتاب الرِّقاق في «صحيح البخاري» مائة وثلاثة وتسعين حديثًا في مائة وخمسين تَرجمة، واستنباطات البخاريِّ في

(١) هو: علي بن حسين بن عروة العلاء، أبو الحسن المشرقي ثم الدمشقي، ويعرف بابن زَكنون بفتح أوله، فقيه حنبليٌّ عارفٌ بالحديث، رتَّب المسند على أبواب البخاري وسمّاه الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البُخاري، وشرحه في مائة وعشرين مجلدًا (ت٨٣٧هـ). يُنظر: الضوء اللامع ٥/ ٢١٤.

(٢) هو: أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشَّرجي، شهاب الدين، المعروف بالزَّبِيدي، محدِّث البلاد اليمنيَّة في عصره، له مصنفات، منها: «التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح» وهو مختصر صحيح البخاري، «طبقات الخواص»، «الفوائد» (ت٨٩٣هـ). ينظر: الضوء اللامع ١/ ٢١٤، الأعلام للزركلي ١/ ٩١.

تراجمه يدعَمُها بالأحاديث المعلَّقة، وبأقوالِ الصَّحابة، والتَّابعين؛ التي قد لا تُوجدُ عند غيرِه، وقد يُكرِّرُ الحديثَ الواحِدَ في كثيرٍ من التراجم، فلما جاء المختصِر اقتصر على عشرة أحاديث، فلا يمكنُ أن يخرج الطالب - بعد ذلك - بتصوُّرٍ تامٍّ من خِلال هذه عشرة الأحاديث عن الكتاب بكامِله.

«**وإنْ يَضِقْ حالٌ عن اسْتِيعابِه**» تقدَّم في كتابة الحديث أنّ العُلماء حذَّرُوا ونهَوا عن تدقيقِ الحروفِ وتصغيرِها، فقالُوا: اكتبْ بحرفٍ واضحٍ وجَلِيٍّ يُرى[1]؛ لأنَّ تدقيقَ الحرفِ قد يخونُك إذا ضَعُفَ البصرُ، لكن اسْتَثْنَوا من ذلك بعضَ الحالات: كضِيقِ الورقِ، أو ضِيقِ ذات اليد، كما لو كان الورَق غير موجود، أو للحمل في الأسْفار، فبدلًا من أن تكتبَ الكتاب في عِدَّةِ مجلَّدات تكتبُه في مجلَّدٍ واحد، فهذه أعذارٌ مقبولة.

«**لعارِفٍ أجادَ في انْتِخَابِه**»، أي: يجوزُ الانتخابُ إذا لم يكُن عندك ورقٌ يستوعبُ الكتاب كاملًا، وتريد أن تأخُذ الأهمَّ من هذا الكتاب، لكن لا بُد أن يكون المنتخِبُ عارفًا، ويُحسِنُ الانتخابَ، ولا يَتسنَّى هذا لكلِّ أحد.

«**أوْ قَصُر**»، يعني: عن هذه المرتبةِ، فأراد أن ينتخِبَ لكنَّه قَصُرَ فلم يعرف ولم يُحْسِنْ الانتخاب.

«**استَعانَ ذا حِفْظٍ**»، أي: استعان بذِي حِفْظٍ، و«**ذا**» منصوب على نَزْعِ الخافِض.

«**فقد كانَ من الحُفَّاظِ من له يُعَدُّ**»، أي: وُجد من الحُفَّاظ مَن ينتخب له إما لضِيق وقتِه، أو لكون المنتخِب أمْهَرَ منه في كيفيَّة الانتخاب.

«**وعلَّمُوا في الأصْلِ**»، يعني: لا يلزَمُ أن تَنْسَخَ الجُزءَ المنتخَبَ، فيمكن أن تختصِر وتُبقِي، فإذا أردت أن تختَصِرَ «تفسير ابن كثير» وتنتَخِب منه، لأنَّه

(١) ينظر: فتح المغيث ٣/ ٤٩.

طويلٌ وتحتاجُ في قراءتِه إلى مُدَّةٍ طويلة، ولا تريدُ أنْ تَنسَخَ ما انتخبْتَه لطُولِه، أو لأنَّ الكتابة تشُقُّ عليك، فإنَّك تَنْتخِبُ منه بالتَّقْوِيس - كما هو الحال عند المتأخرين -، أو بالتَّحوِيق، أو بنصف دائرة - على ما مضى في كتابةِ الحديث وضبطِه -، وتترُكَ الكتاب كاملًا، فيكونُ عندك النصُّ الأصليُّ وعندك المختصر، وقد تُستعمل الألوان - لا سِيَّما في الكتُبِ المطبُوعةِ الحديثة التي تَكثُر في الأسواق، ويسهُل التعامُل معها -، فتُلوِّن المقطع الذي تريدُه بلونٍ لا يُخفِي حروفَه، فهذه طريقةٌ في الانتخابِ والاختصار مع بقاء الأصل.

«**إمَّا خطًّا**»، يعني: إذا كُنتَ لستَ بناسخٍ ما تنْتَخِبُ، فإنك تُبقِي الأصلَ عندك وتنتخِبُ منه ما تحتاجُ إليه فيما بعدُ؛ بوضعِ خطٍّ فوقه، وهذه طريقة أهل العلم المتقدِّمين أنَّهم يضعُون الخطَّ فوق الكلام الذي يرادُ انتخابُه، وهذا هو الأصلُ في الخطِّ أنَّه فوق الكلام لا تحتَه، والمخطوطاتُ كلُّها شاهدة على هذا، أمَّا وضع الخطِّ تحت الكلام المطلوب؛ فإنَّه صنيعُ المستشرِقِين كما هو في مطبوعاتِهم.

«**أوْ هَمْزَتَين**»، أي: يضعُون على أوَّل ما يريدون همزةً، وعلى آخره همزةً.

«**أو بصادٍ أو طَا**»، أي: تضَعُ طرفَ صادٍ وتمدُّها على ما تريدُ انتخابه مثل الضَّبَّة، أو بدل الصَّاد تضع طاءً عليها شَوْلَة[(١)].

«**ولا تكُنْ مقتصِرًا أنْ تَسْمَعَا**»، يعني: لا يكُنْ حظُّكَ وهمُّك من روايةِ الحديثِ مجرَّدَ السَّماعِ.

---

(١) شَوْلَة: من شالت الناقة بذَنَبِها تشوله شَولًا، رفعتْه، والشَّولة: ما ترفعُه العقرب من ذنَبِها، وقيل: هي شوكتها وإبرتها التي تضربُ بها، والشَّولة أيضًا الفاصلةُ علامة من علامات الترقيم، ترسم هكذا (،). يُنظر: تاج العروس (٢٩/ ٣٠٠، ٣٠٢)، معجم اللغة العربية المعاصرة ٢/ ١٢٥٠.

«**وكَتْبَه من دُون فَهْم نَفَعا**»، يعني: لا تَكتُبْ مجرَّدَ كتابةٍ من دون فهْم نافعٍ، فتصيرُ ورَّاقًا لم يُفِدْ إلا زيادةَ نُسخةٍ من الكتاب، فمُجرَّدُ السَّماع بدونِ فهْمٍ لا ينفَعُ؛ لأنَّ الفهمَ هو المقصُود؛ ولأنَّك إذا لم تفهمْ لا تستطيعُ أن تعملَ بما سمعت، والعلم لا بُدَّ من فهمِه قبل العملِ به، فلا يقتَصرُ على السَّماع المجرَّد ولا على الكتابةِ دون فَهم.

«**واقْرَأْ كِتابًا في عُلومِ الأثرِ**»، يعني: في مُصطلَحِ الحديث، حيثُ يُسمُّونهُ علمَ الأثر، أو علمَ مصطلحِ الحديث، أو أصُول الحديثِ، أو علومَ الحديث؛ وذلك من أجل أن تعرف صحيحَ الحديث من ضعيفِه؛ لأنَّ علم مصطلح الحديث هو القواعدُ المُعرِّفة بحال الراوي والمرويِّ عنه؛ من حيث القبول والردِّ، فلا يمكن أنْ يعرف طالبُ العلم الصحيحَ من الضعيفِ، والمقبولَ من المردودِ إلا بعدَ معرفةِ قواعدِ هذا العلم.

«**كابنِ الصَّلاحِ**»، يعني: كمقدِّمة ابن الصلاح المسمَّاة: «معرفة أنواع علوم الحديث»، وهذه إشارةٌ من الناظم إلى أنَّ كتاب ابن الصلاح يفيد في هذا الباب فائدةً عظيمة، وقد تعِبَ عليه مؤلِّفه، وجمعه من متفرِّقاتِ كُتبِ هذا الفَنِّ، كمؤلَّفات الخطيبِ وغيره ممَّن سبَقه.

«**أو كذَا المخْتَصَرِ**» المختصرُ هو هذه المنظُومة «الألفِيَّة» كما نصَّ على ذلك في شرحِه[1]، وفي مقدِّمة هذه المنظومة:

«**لخَّصْتُ فيها ابن الصَّلاح أجمعَه   وزِدتُها علمًا تراهُ موضِعَه**»[2]

وكلامهُ يشملُ - أيضًا - المختصراتِ المنظُومة والمنثُورة على مقدِّمة ابن الصَّلاح.

فهو يُغْرِي بقراءةِ كتاب «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصَّلاح،

---

(١) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٥١.
(٢) ألفية العراقي، البيت رقم (٦).

وبهذه «الألفيَّة»؛ لأنَّ بعضَ الناسِ يُرجِّحُ النَّظْمَ، وبعضُهم يرجِّحُ النثْر، فمَنْ يُرَجِّح النظْم يُعنى بهذه «الألفية»، ومن يرجِّح النثر يُعنى بمقدِّمة ابن الصلاح، والتدرُّج في قراءةِ هذا العلم ودراسته؛ سبق الكلام عنه في مقدِّمة هذا الشَّرح[١].

ويُستفادُ في هذا الباب - أيضًا - من المختصراتِ على ابن الصَّلاح النافعة، فمنها مختصرُ النووي «الإرشاد»[٢]، وكذا مختصره للإرشاد «التَّقريب»[٣]، ومختصرُ الحافظ ابن كثير «اختصار علوم الحديث»[٤]، وما كُتب عليه، فكلُّ هذه الكتب يَستفِيدُ منها طالب العلم فائدةً كبيرة، إضافةً إلى ما كُتب قبل ذلك من «المحدِّث الفاصل» و«الجامع»[٥] للخطيب، و«الإلماع»[٦]، وغيرها من الكتب، وكذا ما كتبه من تأخَّر عنهم، كالسُّيوطي في «التدريب»[٧]، والصَّنعاني في «توضيح الأفكار»[٨]، وما كتبه المعاصرون في هذا العلم - أيضًا - مفيدٌ فائدة كبيرة - أيضًا -، ففيها أمثلةٌ غير التي

(١) ينظر: (ص١٣) وما بعدها.

(٢) «الإرشاد في أصول الحديث» لمحيي الدين يحيى بن شرَف النووي (ت٦٧٦هـ).

(٣) «التقريب والتيسير لمعرفة سُنن البَشِير النَّذِير» لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ).

(٤) «اختصار علوم الحديث» لأبي الفداء إسماعيل بن عُمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت٧٧٤هـ).

(٥) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

(٦) «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» لأبي الفضل عِياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي (ت٥٤٤هـ).

(٧) «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ).

(٨) «توضِيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل الحسني الكحلاني ثم الصنعاني عز الدين الأمير (ت١١٨٢هـ).

تقدَّمت في كتُب من سبق، فيُعنى طالبُ العلم بجميع ما كتب في هذا الفنِّ، سواء كان للمتقدِّمين أو المتأخرين، حتَّى يتمرَّن على القواعدِ التي سطَّرها أهلُ العلم، ويَقْرِن ذلك بالتَّخريجِ، والنَّظرِ في الأسانيد.

أنصحُ الطلَّابَ المبتدِئين بالبَداءة بكتابِ «نُخبةِ الفِكَر» للحافظ ابن حجر؛ لأنَّه متْنٌ متِين، وشامِلٌ مختصَرٌ، حاوٍ لكثيرٍ مما يحتاجُه الطالب في هذه المرحلة، على أنْ يقرأه على أحدِ الشُّيوخِ المتقِنين الذين يُحسِنُون التَّعامُلَ مع الطلاب في هذه السِّنِّ، ويقرأ ما كُتِب عليه من شُروح وحواشٍ، ويسمع ما سُجِّل عليه من دروس، ويُكْثِر في هذه المرحلة من حفظ المُتون المجرَّدة كـ«الأربعين» و«العُمدة» و«البُلوغ» وغيرها، ولا مانع أنْ يتمرَّنَ فيبدأَ بتخريج بعضِ الأحاديث تخريجًا مختصرًا تحتَ نظر وإشراف أستاذٍ متمكِّنٍ يُوجِّهُهُ ويُسَدِّدُهُ.

ثُمَّ بعد ذلك يرتَقِي إلى ما يُناسِبُ الطَّبقة الثَّانية، والكتابُ المرشَّحُ لهذه الطبقة عندي هو: «اختصارُ عُلوم الحديث» للحافظِ ابن كثير، فيصنَعُ طالبُ العلم فيه نظيرَ ما صنَع في «النُّخْبَة» بقراءة الشُّروحِ والحواشِي، وسَماع الأشرِطةِ والسُّؤال عمَّا يُشْكِلُ، وفي هذه المرحلة يبدأُ بحفظِ المتون بأسانيدِها، ويحرِص على حفظ السَّلاسل المشهورة التي يُروى بواسطتِها كثير من الأحاديث، ويستمرُّ في التخريج، ويُكثِرُ منه، وينظُر في الأسانيد من خلال كتُبِ الرجال المختصرة كـ«التقريب»[(١)]، و«الكاشف»[(٢)]، و«خُلاصة تذهِيبِ تهذيبِ الكَمال»[(٣)]، ونحوها، ويَعرِض عمله على شَيخٍ معروف من شُيوخ

(١) أي: «تقريب التهذيب» للحافظ علي بن أحمد بن حَجَر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

(٢) «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ).

(٣) لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري السَّاعدي، صفِّي الدين اليمني، توفي بعد (٩٣٢هـ).

الفن، ويكون عمله من تخريج ودراسة للتَّمرين لا للنَّشر، حتَّى لا يكون حالُه كحال بعضِ الطلاب الذين تعجَّلوا النتائج ثُمَّ ندِموا على ذلك.

ثُمَّ يرتقِي الطالبُ إلى المرحلةِ التي تليها، والكتابُ المرشَّحُ لهذه الطبقة هو: «ألفيَّة العراقي» الشهيرة التي نظم فيها الحافظ العراقي «علوم الحديث» لابن الصَّلاح، وزاد عليه ما يحتاجُه طالب العلم مما أغْفَلَهُ ابنُ الصَّلاح، وهذه «الألفيَّة» كُتِب لها القبُول.

وقال السُّيُوطي في «ألفيَّتِه»:

واقرأْ كتابًا تدْرِ منهُ الاصْطِلاحْ   كهذِه وأصْلِها وابنِ الصَّلاحْ[1]

قوله: (كهذه) يعني: ألفيَّته، (أو أصلها)، يعني: «ألفيَّة العراقي»؛ لأنَّها أصلُ «ألفيَّة السُّيوطي»؛ ولذلك تجد شطرَ البيت كاملًا في مواضِع كثيرة مأخوذًا من «ألفيَّةِ العراقي» بحُروفه، ثُم يُكمِّله السُّيوطي.

«وبِالصَّحِيحَينِ ابْدَأَنْ ثُمَّ السُّنَنْ»، ينبغي أن يكون الصَّحيحان، - لا سيَّما «صحيح البخاري» - هما دَيدن طالب العلم، بعد أن يحفَظَ المختصَرات التي أُلِّفَتْ للمبتدِئين والمتوسِّطين، وبعضُهم يرى أنْ يُقَدِّمَ بينَ يديْ ذلك ما صُنِّفَ قبل «البخاريِّ» و«مُسلمٍ»، كـ«الموطَّأ» - مثلًا -، ويجعل ذلك في التَّوطِئة والتَّمهيد لهذا العلم.

فعلى طالب العلم أن يُعنى بـ«صحيحِ البخاري»، ويجعلَه محورَ عملِه، بحيث ينظرُ في أحاديثِه أوَّلًا بأوَّل، فيبدأ بالحديثِ الأوَّل وينظُرَ فيه، فيجِدُ أنَّ الإمام البخاريَّ قد خرَّجه في سبعة مواضِعَ من «الصحيح»، فينظُر في هذه المواضع السَّبعة كلها، ويقارنَ بينها في الأسانيد، وطرقِ وصِيغِ الأداء، وفي المُتون، وما يزيدُ وما ينقُصُ، ويأخذ تصوُّرًا كاملا لهذا الحديثِ في مواضِعه

(١) ألفيَّة السُّيوطي (ص٤٩).

السَّبعة من «صحيح البخاري»، ولماذا زادَ هُنا؟ ولماذا نقص هُناك؟ وينظُر في تراجم الإمام البخاريِّ على هذه المواضعِ السَّبعة، فهي فقهُهُ واستنباطُهُ من هذا الحديثِ، وهذا فِقْهُ السُّنَّة لمن أرادَ العمل بالسُّنَّة، وينظُر - أيضًا - ما يذكرُه البخاريُّ في ثنايا هذه التراجم، أو بعدها من المعلَّقات، والموقُوفات والآثار؛ بحيثُ يُصبِحُ لديه تصوُّرٌ كاملٌ بالكتابِ على هذه الطَّرِيقة.

ثُمَّ بعد ذلك ينظُرُ من وافَق المؤلِّفَ على تخريجِ هذا الحديث، ويبدأُ في ذلك بـ«صَحيح مُسلم»، وبَقيَّةِ الكتُبِ الستة، فيأخُذُ الحديثَ الأول من «البخاريِّ» وينظُر في مواضعِ تخريجِه السَّبعة، ثُم ينظُرُ في «صحيح مسلم» بعد ذلك بطُرُقِه وأسانيدِه، ثُم ينظُر فيمن وافقَ البخاريَّ ومُسلمًا على تخريجِ هذا الحديث، وهو في أثناء ذلك يُقارِن بين مواضِع تخريج الحديث السَّبعة في الأمور التي ذكرناها - في الترجمة، وفي الإسناد، وفي صِيغ الأداء، وفي متنِ الحديث؛ من حيث الزيادة والنقصان -، ويُشير على الموضع الثاني أنَّه دُرِس في الحديث الأول، ثُمَّ يفعل ذلك في الموضع الثَّالث، ثُمَّ الرَّابع، ثُمَّ الخامِس، ثُمَّ السَّادس، ثُم السَّابع، وهكذا.

فإذا انتهى من أحاديثِ «البُخاريِّ» بهذهِ الطَّريقةِ يبقَى عندهُ زوائدُ «مُسلِم» التي ليست عليها إشارةٌ أنَّها دُرِسَتْ مَعَ أحاديثِ «البُخاري»، وهي أحاديثُ يسيرة، فإذا انتهى من «مُسلم»، ونظَر في أحاديثِه مثل نظَرِه في «البُخاريِّ»، فجرَّدَها وقارنَها بمَنْ وافق مسلمًا على تخريجِها على الطريقةِ السَّابقة، فيقارِنُ بين «مسلم» و«أبي داود» من الأوجُه التي ذكرنَاها سابقًا، ثُمَّ بعد ذلك يضَع إشارةً في «سنن أبي داود» وهكذا - مما سبق تفصيله -، وهذه الطَّريقة تحتاجُ إلى وقتٍ وجهد، فلا يليقُ بطالبِ العلم أنْ يخصِّص لها ساعةً في اليوم، ولا ساعتَين؛ بل تحتاجُ إلى خمسِ ساعات على الأقلِّ؛ لينتهِي من الكتُب الستة في غُضُون سنةٍ أو سنتين على الكثير، وليس بكثير أنْ يُنفق هذه المدة على الكتُب الستَّة؛ لأنَّها دَواوينُ الإسلام.

فإذا انتهى منها ينظُرُ في الكتُب الأخرى - على ما سيأتي ذكره - مثل «سنن البيهقيِّ»، و«مسند أحمدَ»، وغيرها من الكتُب.

«ثُمَّ السُّنَن»، لأنَّها هي التي تلي الصَّحِيحين، وينظُر - أيضًا - مع السُّننِ ما اشْتُرِط فيه الصحَّةُ، ولو لم يفِ مؤلِّفُه بما اشترَط والتزَم، أو تساهل في تطبيق شرطِه، أو تساهل في شرطِه كـ«صحيح ابن خُزيمة»، و«ابن حبَّان»، و«مستدرك الحاكم»، ثُم «سُنن البيهقيِّ»، والبيهقيُّ له شأنٌ عظيمٌ عند أهل العلم؛ لأنَّ زوائدَه على الكُتبِ كثيرةٌ جدًّا.

ويدخُل في **قوله**: «السُّنَن» السُّنن الأربعة: «سُنن أبي داود»، و«الترمذيُّ»، و«النسائيُّ»، و«ابنُ ماجه»، وغيرُها من السُّنن مثل: «سُنن الدارمي»، و«سُنن سعيد بن منْصُور»، ويدخُل فيها - أيضًا - المصنَّفاتُ فهي بمعنى السُّنن، إلا أنَّها تكثُر فيها الآثارُ، والسُّننُ أيضًا فيها آثارٌ لكنَّها قليلةٌ جدًّا بالنسبة للمرفُوعات.

«والبَيْهَقِي ضَبْطًا وفَهْمًا»، يعني: لا يكفِي أنْ يُحفَظ أو يُسرَد أو يُجرَّد من دون ضبطٍ للألفاظ وفهمٍ للمعاني؛ لأنَّ العمل لا يتأتَّى إلَّا بعد الضَّبطِ والفهم، وبالطريقة التي شَرْحناها يحصُل ذلك، يعني: إذا أشْكَلَ على أحد لفظٌ عند «البخاري» أو لفظٌ عند «مسلم»، أو حيَّره معنى من معاني هذه الأحاديث؛ يرجِعُ فيها إلى الشُّرُوحِ، ويُعلِّقُ عليها بتعليقٍ مختصَر؛ لأنَّ التطويل يُعوِّق عن تحصيل ما هو بصددِه من حفظ للمتون، واستقرار لها في ذهنِه، وهو إذا نظر في ألفاظِ الأحاديث سيجد أنَّ بعضَها يوضِّح بعضًا، فقد يكون الحديث مختصَرًا في موضِع، ويُبسَط في موضع آخر عند «البخاري» أو عند «مسلم» أو عند غيرهما.

ثُمَّ بعد ذلك إذا راجَع الأسانيد من كتُب الرِّجالِ، وكتُبِ المشتَبِه، وكتُبِ المؤتلِفِ والمختلِف فإنَّه سيستفيدُ فائدةً عظيمة.

ثُمَّ بعد ذلك ينظُرُ في ألفاظِ المُتون من كتُبِ الغَريبِ، ولو احتاجَ أن يُراجِعَ بعضَ كتُبِ اللُّغةِ لبعضِ الألْفاظِ التي لم يكتَشِفْ معناها في كتُبِ الغريب فحَسَنٌ.

«**ثُمْ ثَنْ**»، يعني: بعد البداءةِ بالصحيحين، والسُّننِ، والبيهقيِّ، وعطفَ البيهقيَّ على السُّننِ يجعلُ مرادَ الناظم: السُّننَ الأربعة.

«**بِما اقتَضَتْهُ الحاجَةُ**»، يعني: من الزَّائد، فما يزيدُ «**من مُسنَدِ أحْمَدَ**» الحاجة داعيةٌ إليه، لكن لا يلزَمُ النظرُ في جميع «مسند الإمام أحمد»؛ لأنَّ كثيرًا من متونِه مرَّت في الكتب السِّتَّة و«البيهقي»، لكنَّ زوائدَ أحمد على هذه الكتب تدعُو إليها الحاجةُ، وكذلك زوائدُ «الموطأ» الممَهَّدِ.

والنظرُ في «مُسند الإمام أحمد» باعتباره مرَتَّبًا على المسانيد، واستخراجُ زوائدِه أثناءَ النَّظرِ في الكتُبِ السِّتَّةِ فيه وُعُورةٌ وصعوبةٌ؛ لأنَّك تحتاجُ إلى معرفة من روى الحديثَ من الصَّحابة ثُمَّ تَرجعُ إليه، وقد تحتاج إلى شاهدٍ يَشهد لما جمعتَه من الكتب السِّتةِ فلا تستطيعُ الوُقوفَ عليه؛ لأنَّ المتن غيرُ مرتَّبٍ على ضابط يضبِطُه، إنما النَّظرُ إلى أسماءِ الصَّحابة.

ولذلك رُتِّب «المسند» أكثرَ من ترتيبٍ، منها ترتيبٌ على أبواب «صحيح البُخاريِّ»، وهو «الكواكِبُ الدَّرَارِيُّ»، لابنِ عُروة المشْرِقِيِّ، وهذا الكتاب في غايةِ النَّفاسة والأهميَّة لطالبِ العلم؛ لأنَّه يأتي بالترجمة للبخاريِّ، وفقهِه، وآثارِه، ثُمَّ يورِدُ الأحاديث من «مُسند أحمد»، فإنْ كنَّا لا نحتاجُ إلى أحاديثِ «مسند أحمد» التي في البخاريِّ من حيثُ الثُّبوت، لكن قد نحتاجُ إليها لنَدفعَ عن «البخاري» استدراكاتِ الدارَقُطنيِّ وغيره، ومثل ذلك: التصريح بالسَّماع في «مسند أحمد» لراوٍ من الرُّواة الذين وُصِفُوا بالتدليس في «صحيح البخاري»، كما أنَّنا قد نجِدُ كثيرًا من الأحاديثِ في كثيرٍ من التراجم لا تُوجدُ عند «البخاريِّ»، أو لا تُوجد في

الكتُبِ السِّتَّةِ كلِّها، فهذه زوائدُ يحتاجُها طالبُ العلم. وقد مضى هذا في مبحثِ الحَسَن عند **قوله**:

«قـال: ومـن مَـظِـنَّـةٍ لـلـحَـسَـنِ جَمْعُ (أبي داود) أيْ في السُّنَنِ»[١]

ثُم بعد ذلك تكلم عن السُّنن كلها، ثم **قال**:

ودُونَــهــا فــي رُتــبــةٍ مــا جُــعِــلا على المسانِيد فيُدْعَى الجَفَلا[٢]

يعني: المسانيد تأتي بعد السُّنن، والسَّببُ في ذلك تقدم معنا مرارًا؛ فمنزِلة المسانيد عمومًا أقلُّ رُتبةً من منزلة السُّنن.

«والموطَّأ المُمهَّدِ» المُوطَّأ هو المُمهَّد[٣]؛ لأنَّ الإمامَ وطَّأه توطِئة، يعني: مهَّده، فقد طلب منه أبو جَعفر المنصُور[٤] أنْ يوطِّئه ويمَهِّدهُ ويُسهِّلَه للقُرَّاء[٥]، ومنهم من يقُول: إنَّ سببَ التَّسمِية مأخوذٌ من المواطَأة وهي المُوافَقة[٦]؛ لأنَّه عرضَه على أئِمَّةِ عصرِه فوافقوه عليه[٧].

«وعلل»، يعني: إذا استوعَب الكتبَ الستة و«مسند أحمد» و«الموطأ» و«البيهقي» و«الدارمي» وغيرها من مهِمَّات هذا الفنِّ؛ ينظُر بعد ذلك في كتب العِلل، والعلل - كما تقدم في بحث المُعَلِّ - من أهمِّ عُلوم الحديث؛ بل ذهب جمعٌ من أهل العلم إلى أنَّها أهَمُّ علوم الحديث على الإطلاق؛ لأنَّها أدَقُّ

---

(١) ألفية العراقي، البيت رقم (٦٥).
(٢) السابق، البيت رقم (٨١).
(٣) ينظر: لسان العرب ١/ ١٩٧.
(٤) هو: أبو جعفر، عبد الله بن محمد بن علي بن العباس المنصور، ثاني خلفاء بني العباس، بويع بالخلافة سنة (١٣٦هـ)، كان عارفًا بالفقه والأدب، مقدَّمًا في الفلسفة والفلك، محبًّا للعلماء (ت١٥٨هـ). ينظر: تاريخ أصبهان ٢/ ٤، تاريخ دمشق ٣٢/ ٢٩٨.
(٥) ينظر: ترتيب المدارك ١/ ٧١ - ٧٣، تاريخ ابن خلدون ١/ ٢٤.
(٦) ينظر: تهذيب اللغة ١٤/ ٥٠.
(٧) ينظر: فتح المغيث ٣/ ٣٢٢.

وأغمَضُ أنواعها، ولا يَكمُل لهذا العلم إلا الكَمَلَة من المحدِّثين؛ الأئمَّة الحُفَّاظ الكبار؛ فالحفظُ والجمعُ أمرُهما سهلٌ، لكنَّ النظرَ في العِلل لهُ شأنٌ عظيمٌ عند أئمَّة هذا الشأن، قال ابن مهدي: «لأنْ أعرِفَ عِلَّةَ حديثٍ أحبُّ إلي من أنْ أكتبَ عشرين حديثًا ليس عندي»[1].

وقد يقول قائل: (وقتي لا يتَّسِع لأنْ أنظُرَ في المتون والأسانيد؛ وأُصَحِّحَ وأُضَعِّفَ وأُعَلِّلَ؛ وأنظُرَ في كُتُبِ العِللِ، وأنْظُرَ في مختلِف أنواعِ الحَديث، وأنا مطالَبٌ بعُلوم أخرى تتعَلَّقُ بالقرآن، والعقيدة، والفقه، وغيرها، فيكفيني المتونُ المحكُوم عليها بالصِّحَّة وأتَفَقَّهُ عليها)، نقول: هذه طريقةٌ مسلوكةٌ عند جمعٍ من أهل العلم، يعتنُون بما صَحَّ من السُّنَّة وما يمكنُ أنْ يُستدَلَّ به من حَسنٍ، ويكتفُون بذلك عن النَّظر في الأسانيد والعِلل وغيرها، وبعضُهم يقول: بل معرفةُ العِلل أهَمُّ من الفِقه في مُتُون الأحاديث[2]، وبعضُ النَّاسِ هِمَّتُه في الأسانيد والرِّواية أكثرُ، وبعضُهم هِمَّتُه في الدِّراية أكثرُ، وبعضُهم يُوفَّقُ للجمْع بين الأمرين، ولنضربْ على ذلك أمثلة: الشيخُ ابن باز، والألبانيُّ، وابنُ عثيمين رحمهم الله كلٌّ واحدٍ يختلفُ عن الثاني، وإن كان القاسِمُ المشترَك بينهم أنَّهم يتفقَّهون في السُّنَّة، وأنَّهم من عُلمائها، لكن لو نظرنا إلى الشَّيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ؛ لرأينا عنايتَه بالأسانيد والتَّصحيح والتَّضعيف أكثر، وعنايتُه بالفِقْهِ أقلُّ بكثيرٍ من عنايتِه بالثُّبوت من عدمه، والشيخُ ابن عُثَيْمين رَحِمَهُ اللهُ يلاحَظُ عليه أنَّ عنايتَه بالتَّفَقُّه أكثرُ من عنايته بالثُّبوت من عدمِه، لكنَّه لا يعتمِدُ حديثًا ضعيفًا إنَّما يُقلِّدُ في هذا، وأما الشَّيخُ ابنُ باز رَحِمَهُ اللهُ فوُفِّق للجمْعِ بين الأمرين على السَّواء، فله عنايةٌ كبيرة بالسُّنَّةِ - بالصحيحِ والضعيفِ، وحفظِ الأسانيد والمتون -، ومع ذلك له يَدٌ وباعٌ في الاستنباطِ والفِقْه.

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٩٥.
(٢) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٩٤.

فإذا وضعتَ الشَّيخَ ابن عثيمين في كِفَّة، والشيخَ الألبانيَّ في كِفَّةٍ وجدْتَ أنَّ الشيخَ ابن باز في القلبِ، فهذا واقِعُ الشُّيوخِ الثلاثة، وكلُّهم على خير، وهم متكامِلون، فلا يقال: إنَّ هذا أهْمَلَ جانِبًا مهمًّا، وذاك أهْمَل جانبًا آخر.

واعلم أنَّك واقِعٌ في التَّقليد لا محالَة؛ لأنَّه أمرٌ فِطْرِيٌّ لمن لا يُسْعِفُه عقله وفهمه، أو لا يُسْعِفُه وقتُه، فإمَّا أن يُقلِّدَ في الوسِيلة، وإمَّا أنْ يُقلِّد في الغاية، يعني: إنِ اتَّجه إلى المُتون تَصحِيحًا وتضْعيفًا؛ فإنَّه لنْ يتمكَّنَ من استنباطِ جميعِ ما يمكنُ استنباطُه منها، فيضِيقُ عليه الوقتُ؛ فيحتاجُ إلى أنْ يُقلِّد في بعضِ الأحكام، والعكسُ إنْ تفرَّغَ لاستنباطِ الأحكامِ من المُتون؛ فلا بُدَّ أن يُقلِّد في الأحكام على الأحاديث من حيثُ الثُّبوتُ وعدمُه، وإنْ لم يُقلِّدْ في الأحكامِ لا بُدَّ أن يُقلِّدَ في أحكامِ العُلماء على الرِّجال.

أمَّا الاجتهادُ المطلقُ فلا شكَّ أنَّه دونه خرطُ القتاد - كما يقول أهل العلم -؛ لأنَّه يقتضي أن تجتهِدَ في الرِّجال، وتخرِّج، ثُمَّ بعد ذلك النظرُ في الأسانيد والتَّصحيحُ والتضعيفُ، ثُمَّ بعد ذلك الاستنباطُ بما يختَصُّ بك من فَهْمٍ لهذا المتن، ولا شكَّ أنَّ السُّنَّة فيها طُولٌ، وفي ضبطِها عُسرٌ، لا سيَّما مع ظُروف الناس التي يعيشُونها الآن، إلا إنسان وُفِّقَ وتفرَّغَ بِكُلِّيَّتِه، فيمكنُ أنْ يجمع بين هذا وذاك.

«**وخيرُها لأحْمَدا**»، أي: من أهَمِّ كتُب العلل: كتاب «العلل للإمام أحمد»، وهي مرويَّةٌ عنه من طريق كثير من أصحابه، والإمامُ أحمدُ من الراسِخين في علم العلل.

و«عِلل ابن أبي حاتم»(١) نافِعٌ في الجملة، صحيحٌ أنَّ الأحكام فيه تكون عبارةً عن إشاراتٍ بكلمات يسيرة، لكن من استطاع أنْ يربِط بين هذه الكلمات ويعرِفَ السَّبب الذي من أجله أُطْلِقتْ هذه الكلماتُ وهذه الإشاراتُ على هذه

(١) وهو مطبوع قديمًا في مجلدين، ثم بعد ذلك كثر تحقيقه وبُسط وحقق في رسائل.

الأخبار؛ فإنّه سيتمكَّن في هذا العلم، ويستطيعُ أن يمْضِي فيه.

«**والدَّارَقُطْني**» ألّفَ «العلل»، وقبله يعقوب بن شَيبة، ألَّف «المسند المعلَّلَ»، وهو من أعظم ما صُنِّفَ في هذا الباب إلا أنَّه لم يُكمَل - على ما سيأتي في كلام النَّاظم رَحِمَهُ اللَّهُ.

وبعضهُم يقول: إنَّ الدارَقطني أخذَ هذه العلل من «المسند المعلَّل» ليعقُوب بن شَيبة[1]، وهذا الكلامُ ليس بصحيح؛ بل منزلةُ الدارقطني تكمُلُ لمثلِ هذا العملِ بلا شكٍّ.

وقد أشاد الحافظُ ابن كثير بكتاب «العلل» للدارَقطنيِّ إشادة ما رأيتُه أطلَقها على أيِّ كتاب كان[2]، والكتابُ يستحِقُّ أكثر من هذا، وطبع منه قسم كبير حوالي ستة عشر مجلدًا، وبعض طلاب العلم حينَ يسمع إشادة ابنِ كثير يُخطئُ، فيذهبُ مباشرة إلى «علل الدارقطني»، ويترُكُ «البخاريَّ» و«مسلمًا» والسُّنن، وغيرها، ونتيجة ذلك أنَّه قد يتركُ هذا العلم بالكليَّة؛ لأنَّه لا يستطيع أن يستخلِصَ الفوائدَ من هذا الكتاب، ونظير ذلك مَن يسمعُ إشادةَ ابنِ القيم بـ«درءِ تعارُض العقْل والنَّقل» لشيخِ الإسلام، أو «نقضِ تأسيسِ الجَهْمية»، فيترك كتُبَ شيخ الإسلام كلَّها، ويُعنى بهذا الكتاب وحده؛ فلا يستفِيد شيئًا، لكن لو أخذ العلم بالتدريج لاستطاعَ أن يَفْهَم؛ لأنَّ العلوم كلهَّا مرتَّبٌ بعضُها على بعضٍ، فالعلومُ درجاتٌ مثل دَرَجِ السُّلَّمِ، من صعَد إلى أعلى السُّلَّم قبل أسفلِه سقَط، ولا يستطيعُ أن يصِلَ، لكن من أخذ السُّلَّمَ من بدايتِه إلى نهايتِه يصلُ، ولذلك يقول بعد ذلك: «**واحفظْهُ بالتَّدرِيج**».

«**والتواريخُ**»، يعني: تواريخ رجالِ الأحاديث، وليست بتواريخِ الأحداثِ والأخبار.

---

(١) ينظر: المنثور من الحكايات والسؤالات لابن طاهر المقدسي (ص٥٤).

(٢) ينظر: اختصار علوم الحديث (ص١٩٨).

«**غَدَا من خيرِها الكبيرُ للجُعْفِيِّ**»، أي: «التاريخ الكبير» للإمام البُخاريِّ من خير ما يقتَنِيه طالبُ العلمِ، فهُو يُشِيرُ في ترجمةِ الرَّاوي إلى بعضِ مروِيَّاتِه، ويُشِير إلى السَّماعِ، ويُشِير إلى العِلل، إلا أنَّ طالبَ العلم المبتدئَ قد لا يستفيدُ منه الفائِدة المرجُوَّة، فيجبُ على طالبِ العلم أنْ يبتدِئَ بالتَّدريج - مثلما قُلنا في مُتُون سائر العُلوم -، فيبدأ بـ«التقريب» و«الكاشِف» و«الخُلاصة»؛ لأنَّ فائدتَها قريبةٌ، لكنَّ «التاريخ الكبير» قد لا يقِفُ على فائدتِه إلا طالبُ علمٍ متمكِّنٌ، وتواريخ البخاريِّ - كبيرُها وأوسطُها وصغيرُها - كلُّها طريقتُها واحدةٌ، إلا أنَّ الكبير أكبرُها حَجْمًا.

«**والجرحُ والتَّعديلُ للرازِيِّ**»، يعني: من أهمِّ الكتُب في هذا الفنِّ كتابُ «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتِم.

ورُواة الكتب السِّتة لا إشكالَ فيهم؛ لأنَّ الكتب السَّتَّةَ مخدُومةٌ، وأُلِّف في رجالِها الكتبُ الكثيرةُ بدءًا من «الكمال» للحافِظ عبدِ الغنيِّ[(١)] في رجالِ الكتُب السَّتَّة، ثُمَّ «تهذيبِه» للحافظ المِزِّيِّ، ثم «تذهِيبه» للذهبيِّ، و«تهذيبِه» لابن حجر إلى آخر السِّلسِّلة، لكنَّ الإشكالَ فيمن روى خارجَ الكتب السِّتَّة، فهذا قد يُعْوِزُ طالب العلم إعوازًا كبيرًا أنْ يجِدَ ترجمتَه، فيلجَأُ إلى «تاريخ البخاريِّ»، و«الجرح والتعديل»، و«الثقات»، و«المجروحين» لابن حِبَّان، و«الكامل» لابن عَدِيٍّ، وقد لا يجدُه إلا في التواريخ: «تاريخ بغداد»[(٢)]، أو «تاريخ نيسابور»[(٣)]،

(١) هو: عبد الغنيِّ بن سَعيد بن على بن سعيد بن بشران، أبو محمد، الأزدي المصري، حافظ متقنٌ نسَّابة، كان عالمًا بالحديث وأسماء الرجال، له من المصنفات: «كتاب الكمال في أسماء الرجال»، و«المؤتلف والمختلف»، و«مشتبه النسبة» (ت٤٠٩هـ). ينظر: المنتظم ١٥/ ١٣٠، هدية العارفين ١/ ٥٨٩.

(٢) «تاريخ بغداد» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

(٣) «تاريخ نيسابور» لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ).

أو «تاريخ دِمَشق»[1]، أو «تاريخ أصبهان»[2]، وقد يكون متأخِّرًا فيجدُه في «السِّير» للذَّهبي، والمطلُوبُ أنْ يبحثَ عنه إلى أن يجِدَه، وقد لا يجِدُه، ففي شُيوخِ الطبريِّ من لم توجد له تَرجمة.

وهناك تشابُهٌ كبيرٌ بين «التاريخ الكبير» للبخاريِّ و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتِم، فمن أهل العلم من يقُول: إنَّ ابنَ أبي حاتم أخَذ «التاريخ الكبير» وسألَ أباه وأبا زُرعة عن رجالِه واحدًا بعد الآخر، أي: أنَّ معوَّلَه وعُمْدَتَه «التاريخُ الكبير»، كان يسألُ أباه وأبا زُرعة في كلِّ راوٍ فيُجِيبَانِه[3]، ومن الطرائف أنَّ ابنَ أبي حاتم سأل أباه في «الجرح والتعديل» عن أربعينَ راوٍ قد ذكرهم البخاريُّ في «الضعفاء الصغير»، قال ابنُ أبي حاتم عن أحدِهم: «قلتُ: أدخلهُ البخاري في كتاب الضُّعفاء، قال: يُكتبُ حديثه، ليس بحديثِه بأسٌ، ويحوَّل من هناك»[4] فهذه من اللطائف التي ينبغي أن يُعنى بها طالبُ العلم، وهناك إشكالاتٌ في كتُب الرجال، وهي تنحَلُّ مع الِمران، لكن قد تُواجِه طالبَ العلم في أوَّل الأمر فيقِفُ أمامَها، ولا يستطيعُ أن يتصرَّف.

و«الجرحُ والتعديل» لابن أبي حاتم من أنْفَسِ ما أُلِّف في هذا الباب، وإن قال بعضُهم: إنَّ أبا حاتم وأبا زُرعة لما اطَّلعا على «التاريخ الكبير» قالا: «هذا علم لا يُستَغنى عنه، ولا يحسُن بِنا أنْ نذكُرَه عن غَيرِنا»[5]، فأقْعَدا عبدَ الرحمٰن بن أبي حاتِم، فجعلَ يسألُهم عن الرِّجال، وذكر رأيهما

(١) «تاريخ دمشق» لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ).

(٢) «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (ت٤٣٠هـ).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٧٣.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ٢١٩.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٧٣.

فيهم[١]، وقد يكون هناك توافقٌ كبيرٌ بين الكتابين، لكن هناك - أيضًا - أحكامٌ لأبي حاتم وأبي زُرعة على الرجال في «الجرح والتعديل» لا يوجدُ مثلُها في «التاريخ الكبير»، كما أنَّ هناك أوهامًا للإمام البخاريِّ في «تاريخه» استدركها عليه ابنُ أبي حاتم في «بيانِ خطأِ البخاريِّ في تاريخه»، ولا يعني هذا أنْ يقُول أحد: إنَّ ابن أبي حاتم أعْلَمُ من البخاريِّ أو شيئًا من هذا؛ بل كلٌّ مجتهدٌ مأجورٌ - إن شاء الله تعالى -.

وقد صنَّف الخطيبُ البغداديُّ «الموضِّح لأوهامِ الجمع والتفريق»، وأكثرُه يتعلَّق بما وَهِم فيه البخاريُّ في باب الجمع والتفريق؛ فيجعل راويين واحدًا أو راويًا واحدًا اثنين، لكنَّ الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ قدَّم للبخاريِّ بمقدِّمة تدُلُّ على إمامتِه - فينبغِي على كلِّ طالبِ علم أن يطَّلِعَ على هذه المقدِّمة -، ولا يُقال: إنَّ الخطيبَ يقدَحُ في البخاريِّ، أو يقدَحُ في هؤلاء الأئمة، أو يرى أنَّه أعلمُ منهم؛ بل قال: «وأنَّى يكون ذلك؟! وبهم ذكرنا، وبشُعاع ضيائِهم تبصَّرْنا، وباقتِفائنا واضحَ رسُومهم تميَّزْنا، وبسُلوك سبيلِهم عن الهَمَج تحيَّزْنا... ما نحنُ فيمن مَضى إلا كبَقْلٍ في أصُولِ نخْلٍ طِوالٍ»[٢]، فكونُ الإنسان ينتقِدُ لا يعني أنَّه أعلمُ من المنتَقد.

«**وكتُبُ المؤتَلِف المشْهورِ**» المؤتلف والمختلف، وهذا النوع سيأتي - إن شاء الله تعالى - بسطه ومعناه.

«**والأكملُ الإكمالُ للأميرِ**»، يعني: الأكملُ في هذا الباب، فالناظم تبعًا لابن الصَّلاح يرى أنَّ أكملَ كتب هذا الباب «الإكمال» للأمير ابن ماكولا[٣]،

(١) ينظر: فتح المغيث ٣/ ٣٢٧.
(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق ١/ ١٢ - ١٣.
(٣) هو: علي بن هبة الله بن علي بن جعفر سعد الملك، أبو نصر، المعروفُ بابن ماكولا، =

وهو كتاب عظيم، لا يستغني عنه طالب علم، وكُتِب عليه: «إكمال الإكمال»[1]، وللدارقطني كتاب «المؤتلِف والمختلِف» مطبوعٌ في مجلدات.

«واحفَظْهُ»، يعني: احفظ هذا العلمَ، سواء ما يتعلَّقُ بمتُونِه أو بأسانيدِه، **«بالتَّدريج»** فلا تأتِ إلى «تاريخ البخاري» وتُريد أن تحفظَ مائةَ راوٍ كلَّ يوم، فهذا لا يصلُح؛ فحفظُ الرِّجال يأتي تبعًا لحفظِ الأحاديث - كما في الطريقة التي ذكرناها في الجمعِ بين كتُب السُّنَّة -، فتحفظُ الأحاديث ثُم تراجِع أسانيدَها من كتُب الرِّجال، وإن كُنت ممن يُراجع الشُّروح، فالشُّروح أيضًا لها عنايةٌ بتراجم الرُّواة، فما تنتهي منها إلا ولك رَصِيدٌ نافعٌ تعتمِدُ عليه.

ويمكنُ أن يفعلَ طالبُ العلمِ بكتُبِ الرِّجال مثل ما قُلنا في كتُب الحديث، فيجعل مِحْوَرَ البحثِ عنده «التقريب»، فينظر من خلالِه في الراوي، وماذا قال الحافِظُ فيه، ولا يُسلِّم للحافِظِ جميعَ النتائج التي توصَّلَ إليها، ثُمَّ ينظُرُ في الأصُول: «الكمال»، و«تهذيب الكمال»، و«تهذيب التهذيب»، و«تذهيب التهذيب»، وما قيل في هذا الرَّاوي، ويُقارِن بين هذه الأقوال، فقد يوافِقُ ابنَ حجر على النتيجةِ، وقد يُخالفه إذا كان أهلًا للنَّظر، والدِّراسات الحديثة فيها نماذجُ من مثل هذا، مثل: «تحرير التقريب»[2]، حيث خالف مؤلِّفاه الحافظَ ابن حجر في كثيرٍ من النتائج، لكن لا يلزَمُ أن يكونا أصابا، ولا يلزَمُ أن يكون الحافظُ هو المصيب؛ لأنَّ هذه مسائلُ اجتهاديَّةٌ، والنظرُ

= أميرٌ مؤرِّخ من العلماء الحفَّاظ الأدباء، له مصنفات، منها: «الإكمال»، و«تكملة الإكمال» (ت٤٧٥هـ). ينظر: إكمال الإكمال ١/١٥١، وفيات الأعيان ٣/٣٠٥.

(١) «إكمال الإكمال» لأبي بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر معين الدين ابن نُقطة الحَنْبلي البغدادي (ت٦٢٩هـ).

(٢) «تحرير تقريب التهذيب» لبشّار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، وتعقبهما الشيخ ماهر الفحل في جلّ ما رقماه في كتابه: «كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام».

في الرِّجال بعد عصُور الرِّواية لا يتأتَّى إلا من خلالِ كلامِ أهل العلم.

وعلى طالبِ العلم المتمكِّنِ ألا يُقلِّد لا هذا ولا هذا، أمَّا المبتدئُ فليسَ لهُ مجالٌ في هذا الباب، ومن الصُّعوبة بمكان أن ينظُر فيما يقارِبُ عشرين قولًا في راوٍ مثلًا، علاوةً على أنَّ أحكام الإمام الواحد قد تختلِفُ، فابنُ مَعِين يكون له أكثرُ من قول في الرجل الواحد، وأحمدُ كذلك، وغيرُهم من الأئمة يكون لهم أكثر من قول في الرَّاوي - أيضًا -، والمُطَّلِعُ على أقوال الأئمة يجد العالم منهم قد يختلِفُ قولُه من موضع إلى موضِعٍ، فابن حجر في «تقريب التهذيب» قد تكونُ له نتائج؛ تختلِف عن أحكامِه على الراوي في «فتح الباري» - مثلًا - أو في «التلخيص».

فمثلًا: عُبيد الله بن الأخْنَس - وهو من رُواة البُخاريِّ - قال ابن حجر في «فتح الباري»: «ثقة، وشَذَّ ابنُ حِبَّان فقال: يخطئ»[1]، وقال في «التقريب»: «صدوق، قال ابن حبان: كان يُخْطِئُ كثيرًا»[2]، فمثل هذا الاختلاف قد يكون لتغيُّر اجتهادٍ، وقد يكون لغَفْلة وبُعْدٍ عمَّا كتبه سابقًا، وقد تختلِفُ الحال، فعِند حكمِه عليه في «التقريب» كان ينظُرُ في مرويَّاته إجمالًا: في البخاريِّ وغيره، وقد يحفظ عليه أخطاءً في غيرِ «الصحيح»، لكنَّه في «فتح الباري» تكلَّم عليه مقرونًا بالحديثِ المخرَّج في أصحِّ الكتُب، فاختلافُ الحال لها أثرٌ في الحكم.

وابنُ لَهِيعة حكم عليه ابن حجر في مواضِعَ كثيرة بالضَّعْف[3]، وفي مواضِع أخرى بأنَّه صَدُوق[4]، ولا يعني هذا أنْ يُطعنَ في هذه الكتب، فهذه

(١) فتح الباري ١٠/ ١٩٩.
(٢) تقريب التهذيب (ص٣٦٩).
(٣) ينظر: التلخيص الحبير ١/ ١٨٤، ٢٧٣، ٤٨١.
(٤) ينظر: تقريب التهذيب (ص٣١٩).

كتبُ أصحابها بشرٌ؛ فنتائجها خاضِعةٌ لاجتهاداتِهم، والاجتهادُ غير معصوم، والأجرُ ثابتٌ - إن شاء الله تعالى - على الحالين.

«ثُمَّ ذاكرِ»؛ لأنَّ الحفظ مُعرَّضٌ للنِّسيان، فتنتقي من زملائِك من هو على مستواكَ في الحفظِ والفَهْم، ثُمَّ تُذاكِر معهم ما حفظت؛ لأنَّ المذاكرة هي التي تُثَبِّتُ المحفُوظ، فإن لم تجدْ فذاكرْ مع نفسِك، بأن تُردِّد عليها، أو سجِّل المادة في آلة التسجيل واسمَعْها وردِّدْها مرَّة أخرى، أو اكتبْها من حفظِك ثم اعرضْها على الكتاب.

ويُنصَحُ طالبُ العلم الذي يرُوم الجمعَ بين حفظ القرآن وتفسيره وعلم الحديث متنًا وإسنادًا؛ بتقسيم وقتِه، ففي أوَّل النهار يحفظُ - مثلًا - خمس آيات أو عشر آيات، ثُمَّ يراجِع عليها التفاسير ولا يُكِثر، يتَّخذُ تفسيرين أو ثلاثة أو أربعة من التَّفاسير التِي كلُّ واحد منها يخدُمُ جانبًا من الجوانِب، ثُم بعد ذلك ينظُرُ في الأحاديث على ما شرحنا، ثُمَّ بعد ذلك ينظُر في الرواة على ما ذكرنا، في كلِّ يوم راويين، أو ثلاثة، أو خمسة إذا كان الكلامُ فيهم مختصَرًا، ومن الأحاديث واحدًا، أو اثنين، أو ثلاثة، حسَب طولها وقِصَرها، بالَّتدريج، وإنْ حفِظ من النَّظْم لأيِّ علمٍ من العُلوم بيتين أو ثلاثة أو خمسة، ونظر في كتب اللُّغة فحفِظ مفردةً أو مفردَتين أو ثلاثًا أو خمسًا بالتدريج، فحسنٌ، وينبغِي أنْ يختبرَ نفسَه وَيَزِن حافظِتَه، فإن كانت حافظتُه تُسعِفُه - مثلًا - لحفظ عشر آيات فليفعلْ، وإن كانت لا تُسْعِفُه؛ فعلى حسَبِها، ولا يُرهِق نفسَه أكثر؛ لأنَّ من أرادَ العلم جُملة فاتهُ جُملة.

«بِه والإتْقانَ اصْحَبَنْ» فالإتقانُ لا بُدَّ منه؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ يحفظُ على أيِّ وجْه، ونسمعُ من يحفظُ القرآنَ كاملًا، لكنَّه يلحنُ لُحوًنا جَليَّة ويُغَيِّرُ الألفاظ، فيُغَيِّرُ كلمةً بكلمة؛ لأنَّه حفِظَ على الخطأ، فلا بُدَّ من الإتقان قبل الحفظِ، وأثناء الحفظ، وبعد الحفظِ - أيضًا -، فاحفظْ، وذاكرْ، وأتقِنْ، ثُمَّ ألِّفْ، هذه وصايا لطالب العلم يَعَضُّ عليها بالنَّواجِذ.

«وبادِرْ إذا تأهَّلْتَ إلى التَّألِيفِ»، أي: بهذا الشرط وهو التأهُّل؛ لأنَّ بعض النَّاس تعجَّل النتيجةَ فصار أضحُوكةً للقُرَّاءِ، فلا بد للطالب أن يتأهَّلَ، ولا مانع من أن يتمرَّن قبل التأهُّلِ، ويعرِضَ أعمالَه على من يُسَدِّدُه، ويُصَحِّح له، ويقوِّم الخطأ، وإذا وجد في نفسه الأهليَّةَ فألَّفَ فلا يستَعْجِلُ في النشر، فكَمْ من شخصٍ بادَرَ بالتأليفِ، ثُم بادر بالنَّشر فنَدِم ولاتَ ساعةَ منْدَم.

«تَمهَر وتُذكَر»، يعني: قلَّ أنْ يَمْهَر من يحفظُ العلم ويُعنى به إذا لم يُعلِّم ويُؤلِّف، وليس المراد بالذِّكر أن يكونَ هدفُه أن يُحصِّل ذكرًا وشرفًا وشأنًا عند الناس، إنما المراد أن يُذكَر بخيرٍ، ويُدعى له بسببِ هذا التأليف فيما ينفعُه في الآخرة، فهذا هو المقصود، وأما من يريدُ ذكرًا في الدنيا فيكون حالُه كما قال النبي ﷺ لعديٍّ بن حاتم: «**إنَّ أباك أراد أمرًا فأدركه**»[(١)]، فليس له في الآخرة نصيبٌ.

والواقعُ يشهدُ لقول المصنِّف: «وتُذكَر»، فمن شُيوخِنا الكبارِ من لم يؤلِّفْ، فنُسِي وانتهى، ومن طُلَّابِ طلَّابهم من يُذكَر على كلِّ لسان، فقد تدخُل المكتباتِ والمعارِضَ فما تسمعُ ذكرًا لهذا الإمام إطلاقًا؛ لأنَّه ما ألَّف، فمن يعرفُ ابن وارَة[(٢)]، أو ابن أَرُومَة[(٣)]؟ فهؤلاء أئِمَّةٌ حُفَّاظٌ كبارٌ يُضاهُون البخاريَّ، ومسلمًا، وأحمد، وأبا حاتم، لكنَّهم ما تركُوا مؤلَّفات؛ فنُسُوا، إلا ما يُذْكَر في كتُب التراجم، حيث يُشادُ بهم إشادةً بالغةً، ويُثْنَى عليهم، ثُم بعد ذلك لم ينْتَفِعْ بهم أحدٌ، إلا من تعلَّم على أيديهم.

---

(١) سبق تخريجه في (ص٩٦١).

(٢) هو: محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله، أبو عبد الله، الرازي، المعروف بابن وارة، ثقة حافظ إمام، أخرج له النسائي (ت٢٧٠هـ). ينظر: الجرح والتعديل ٨/ ٧٩، تهذيب الكمال ٢٦/ ٤٤٤، التقريب (٦٢٩٧).

(٣) هو: إبراهيم بن أَرُومَة، أبو إسحاق الأصفهاني، الحافظُ، أحد أذكياء المحدثين (ت٢٦٦هـ). ينظر: المعجم الصغير للطبراني ١/ ٢٤٤، مرآة الجنان ٢/ ١٣٤.

«**وهو في التَّصنِيفِ طريقتَانِ**» بعد أن حثَّ المؤلِّفُ على التأليفِ بعد التأهُّل ذكر هُنا الطُّرق والمناهِج التي سلكَها أهلُ العلم في التَّصنيف، فذكر أنَّ لأهلِ العلم طريقتين:

«**جمعُه أبوابًا أو مُسندًا تُفرِدُهُ صِحابًا**»، أي: أنَّ التأليفَ يكون إمَّا على الأبواب، وإمَّا على المسانيد، والتأليفُ على الأبواب إمَّا يكون على طريقة الجوامع التي تجمعُ أبوابَ الدِّين كلَّها، كـ«البخاريِّ»، و«مسلم»، و«الترمذيِّ»، وإما أن يكون على طريقةِ السُّننِ، والموطآت؛ التي تجمعُ أحاديثَ الأحكام، وقد يُفرَدُ بابٌ أو جزءٌ من بابٍ، أو مسألةٌ في مصنَّفٍ خاصٍّ بها كـ«جزءِ رفعِ اليدين»[(١)]، و«القراءةِ خلف الإمام»[(٢)]، و«جزء البَسْملة»[(٣)]، لكنَّ الأصلَ أن يكُون ما صُنِّف على الأبواب مشتَمِلًا على أبواب كثيرة؛ فمنها ما يشملُ جميعَ أبواب الدِّين، ومنها ما يقتصِرُ على أحاديث الأحكام.

«**تُفْرِدُهُ صِحابًا**»، يعني: على أسماء الصحابة، فالجمعُ على الأبواب مثل: الكتب السِّتَّةِ، و«البيهقيِّ» و«الدارِميِّ» و«الموطَّأ» و«المصنَّفِ» وغيرها، وأمَّا المسنداتُ فهي على أسماء الصحابة، وتقدم ذكرُها في باب الحسَن عند **قوله:**

---

(١) ومن ذلك: «رفع اليدين في الصلاة» للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ)، و«رفع اليدين في الصلاة» للإمام ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، و«الرد على من أنكر رفع اليدين في الدعاء» لابن ناصر الدين (ت٨٤٢هـ)، و«فض الوعاء في أحاديث رفع اليدين بالدعاء» للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ).

(٢) مثل: «القراءة خلف الإمام» للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ)، و«القراءة خلف الإمام» لأبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ).

(٣) مثل: «ذكر الجهر بالبسملة مختصرًا» للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، مخطوط، و«كتاب البسملة» لأبي محمد عبد الرحمٰن بن إسماعيل الدمشقي الشهير بأبي شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ)، و«مختصر كتاب البسملة لأبي شامة» للحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ).

«كمُسنَدِ الطَّيالِسي وأحمدَا وعدُّه للدَّارِميِّ انْتُقِدَا»[1]

فهو عَدَّ «مسندَ الدارِمي» من ضِمن المسانيد المرتَّبة على الصحابة، والواقع أنَّ كتاب الدارميِّ على الأبواب، فالمعروفُ المتداول أنَّه سُننٌ وليس بمسنَدٍ، لكن ذكر الخطيبُ في ترجمةِ الإمام الدارِميِّ أنَّ له الجَامع والمسنَد[2]، فإن كان مراده بالمسنَدِ غير هذا الموجود بين أيدينا؛ فكلامُه صحيحٌ.

ومنهُم من يرتِّب مسانيد الصحابَة على الحُروف، كما فعلَ الطبرانيُّ في «معجمه الكبير»، ومنهم من يرتِّبه على القبائل، ومنهم من يُرتِّبه على السَّابقة في الإسْلام، فيُقدِّم العشَرة، كما صنع الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

«وجمعُه مُعَلَّلًا»، يعني: هناك مَن جمع الحديث - سواء كان على الأبواب، أو على المسانيد -، مع ذكرِ عِلَلِه.

«كما فَعلَ يعقوبُ»، أي: ابنُ شَيبة في «المُسند المعلَّل»، ولا شكَّ أنَّ ذلك «أعلى رُتْبَةً» ممَّن يذكُر الأحاديثَ بأسانيدِها ولا يذكُرُ عِللَها.

«وما كَمَل»، يعني: يعقوبُ بن شَيْبَة لم يُكْمِلْ «المسند»، حتَّى قال بعض العلماء: «لم يتِمَّ مسندٌ معلَّلٌ قَطُّ»[3]؛ وذلك لصُعوبةِ الإحاطةِ به من كُلِّ وجْهٍ، فإذا نظرْنا - مثلًا - في «العِلل» لابنِ أبي حاتم، وجدناه شَمَل أبوابًا كثيرة جدًّا، لكنَّه مع ذلك إنْ أكمَلَ الأبوابَ لم يُكمِلْ أحاديثَ الأبواب، وإنْ أكمَلَ أحاديثَ الأبواب لم يُكمِلِ الأبواب.

«وجمَعُوا أبوابًا»، أي: أبوابًا من أبوابِ الدِّين خاصَّةً، مثل ما ذكرنا في مسألة «رفعِ اليدين»، أو «جزءِ القِراءةِ خلفَ الإمام»، أو «جزءِ البسملة»، أو ما أشْبه ذلك.

---

(١) ألفية العراقي، البيت رقم (٨٢).
(٢) ينظر: تاريخ بغداد ١١/ ٢٠٩.
(٣) تاريخ بغداد ١٦/ ٤١٠ - ٤١١.

«**أو شيوخًا**»، يعني: أحاديثَ الشُّيوخِ؛ إذ رَتَّبوا على شُيوخهم، كما فعل الطبرانيُّ في «الصَّغير».

«**أو تَراجمًا**» كما في كتُب الأطراف والتَّراجم، ومن ذلك: السَّلاسِلُ، مثل: أحاديث مالك، عن نافع، عن ابن عُمر، وقد يُترجَم بالصحابي كما فعل المزِّيُّ في «تحفة الأشراف»، والحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة»، حيثُ يترجِمون بالصَّحابي، ثُم بعد ذلك يذكرون أحاديثه نظيرَ ما يفعله أصحابُ المسانيد، لكنهم يقتصرُون على طَرفِ الحديث، فتكونُ كالفهارِسِ لكتُبِ الحديث، ثُمَّ بعد ذلك يُرتِّبونَ أسماءَ الصحابة على الحُروف، فيقدمون: آبي اللحم، وأبيض بن حمَّال، ويؤخِّرون أبا هريرة في الكُنى، ويقدِّمون الرِّجال على النِّساء، وهكذا.

وممَّا أُلِّف على التَّراجم «تقريبُ الأسانيد وترتيبُ المسانيد»، للحافظ العراقي، ترجَم ستَّ عشرةَ ترجمة قيل فيها: «إنَّها أصحُّ الأسانِيد»[(١)]، وكان يفعل في هذه التراجم كما فعل المزِّيُّ وابنُ حجر وغيرهم؛ فإذا طالتْ أحاديثُ الصحابيِّ الواحد رتَّب الرُّواةَ عنهم على الحُروف، فيُرتِّبون التابعين على الحروف، فإذا كثُر الرُّواة عن التابعي رَتَّبُوا تلاميذهم - أيضًا - على الحروف؛ ليسهُلَ الوقوفُ عليهم.

«**أوْ طُرُقًا**»، أي: طرُقَ الحديثِ الواحِد، مثل: طرُق حديث: «**من كذَبَ عليَّ**»[(٢)]، وطرق حديث: «**أمِّ زَرْعٍ**»[(٣)]، وطرق حديث: «**ذِي اليَدَين**»[(٤)]، حيثُ جمع أهلُ العلم طُرُق بعضِ الأحاديث في أجزاء، وقد تكونُ في مجلَّدات.

---

(١) ينظر: تقريب الأسانيد (ص٤).
(٢) سبق تخريجه في (ص٥٩).
(٣) سبق تخريجه في (ص١٣٣).
(٤) سبق تخريجه في (ص٩٧٤).

وقد يُصنَّف على أطرافِ الأحاديث - لكن هذا لا يُوجدُ عند المتقدِّمين؛ بل يوجدُ عند المتأخِّرين -، فيقتصِرُون على طرَفِ الحديث، ويُرتِّبُون هذه الأطراف على الحروف، وهذه بمنزِلة الفهارس؛ لأنَّها تُحِيلُك إلى المصادر الأصليَّة، وفيها نفعٌ عظيم.

«**وقَدْ رأَوْا كرَاهةَ الجَمْعِ لذِي تقْصِيرِ**»، يعني: رأوا كراهَةَ التأليف والتَّصنِيفِ لمن لم يكمُلْ، ولم يتأهَّل له.

«**كذاكَ الإخراجُ بلا تَحرِيرِ**»، يعني: لا بُدَّ أنْ يَنتظِر الطالبُ حتى يتأهَّل، والمتأهِّل لا بدَّ أن يُحرِّرَ، فلا يستعجِلُ بالنشر قبل التحرير، ولا يخرِجُ المؤلَّف إلا متقَنًا مضبُوطًا؛ لئَلَّا يكون هدفًا للنَّقد.

❁ ❁ ❁

الْعَالِي وَالنَّازِلُ

٧٣٧ وَطَلَبُ الْعُلُوِّ سُنَّةٌ وَقَدْ ... فَضَّلَ بَعْضٌ النُّزُولَ وَهْوَ رَدّ
٧٣٨ وَقَسَّمُوهُ خَمْسَةً فَالْأَوَّلُ ... قُرْبٌ مِنَ الرَّسُولِ وَهْوَ الْأَفْضَلُ
٧٣٩ إِنْ صَحَّ الإِسْنَادُ وَقِسْمُ الْقُرْبِ ... إِلَى إِمَامٍ وَعُلُوٌّ نِسْبِي
٧٤٠ بِنِسْبَةٍ لِلْكُتُبِ السِّتَّةِ إِذْ ... يَنْزِلُ مَتْنٌ مِنْ طَرِيقِهَا أُخِذْ
٧٤١ فَإِنْ يَكُنْ فِي شَيْخِهِ قَدْ وَافَقَهْ ... مَعَ عُلُوٍّ فَهُوَ (الْمُوَافَقَهْ)
٧٤٢ أَوْ شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَاكَ فَـ(الْبَدَلْ) ... وَإِنْ يَكُنْ سَاوَاهُ عَدًّا قَدْ حَصَلْ
٧٤٣ فَهْوَ (الْمُسَاوَاةُ) وَحَيْثُ رَاجَحَهْ ... الْأَصْلُ بِالْوَاحِدِ فَـ(الْمُصَافَحَهْ)
٧٤٤ ثُمَّ عُلُوُّ قِدَمِ الْوَفَاةِ ... أَمَّا الْعُلُوُّ لَا مَعَ الْتِفَاتِ
٧٤٥ لِآخَرٍ فَقِيلَ لِلْخَمْسِينَا ... أَوِ الثَّلَاثِينَ مَضَتْ سِنِينَا
٧٤٦ ثُمَّ عُلُوُّ قِدَمِ السَّمَاعِ ... وَضِدُّهُ النُّزُولُ كَالْأَنْوَاعِ
٧٤٧ وَحَيْثُ ذُمَّ فَهْوَ مَا لَمْ يُجْبَرِ ... وَالصِّحَّةُ الْعُلُوُّ عِنْدَ النَّظَرِ

الشرح

«العالي والنَّازِل» والمُراد بذلك: الأسانيدُ العالية، والأسانيدُ النازلة، وتقدَّم الحديثُ عن الأسانيد، وأنَّها من خصائِصِ هذه الأمَّة، وأنَّ عليها المعوَّل في التَّصحيح والتضعيفِ، وأنَّ الأممَ السَّابقة لا يُوجد لها ارتباطٌ بأنبيائِها؛ إذِ ارتباطُها بأنبيائِها بوجُودِهم فقط، أمَّا إذا فُقِدُوا فلا يربُطهم بهم

رابطٌ، ولذلك حصل في كتُبهم التغيِير والتَّبديل ولو وُجدتْ عندهم أسانيدُ ما حصل عندهم تحريفٌ، ولا تبديلٌ.

ومعلومٌ أنَّ دينَنا قد تكفَّلَ اللهُ بحفْظِه، وهيَّأَ له هؤلاء الأئمَّة الجهابِذة الذين درَسُوا هذه الأسانيد، وصحَّحوا وضعَّفُوا من خلالها، فطلبُ الإسناد عند أهل العلم له شأنٌ عظيمٌ، والمقاطِيعُ لا قيمةَ لها عندهم، حتَّى قال قائلُهم: «بينَنا وبين القومِ القوائِمُ»[(١)]، يعني: الأسانيد، وشُبِّهت الأسانيد بالقَوائم؛ لأنَّ الإنسانَ وغيرَ الإنسان من حيوان، وغيره؛ لا يستطيعُ أن يمشيَ بدون قَوائم، وكذلك الأخبارُ لا يُمكِنُ أن تمشيَ على الأئمَّة بدُون هذه الأسانِيد.

وطلبُ العُلُوِّ سُنَّة مُتَّبَعةٌ عند أهل الحديث، والمراد به القربُ من النبي ﷺ بقِلَّةِ الوسائط، وهو العُلُوُّ المطلَقُ، وهناك عُلُوٌّ نِسْبِيٌّ يأتي بيانه - إن شاء الله تعالى -.

والنَّازل ما كان بضِدِّه، وهو البُعْدُ عن النبيِّ ﷺ بكثرةِ الوسائط.

والسببُ في كونِ طلبِ العُلوِّ سُنَّةً عند أهلِ الحديث؛ أنَّه بِقلَّة الوسائط يُؤمَن دخُول الخَللِ في الأَسانيد؛ إذْ كُلَّما قلَّت الوسائطُ كان احتمالُ دخُول الخَللِ أضعَف، وكُلما كثُرتِ الوسائطُ كان احتمالُ دخُول الخَلل إلى الأسانِيد أقْوى؛ لأنَّه ما من راوٍ من الرُّواة الذين بواسطتِهم تُروى الأخبارُ إلا ويحتملُ أن يدخُلَ الخللُ بسببِه، فإذا كان الحديثُ عاليًا - ثُلاثيًّا في الكتبِ الستَّة - فمنافِذُ الخلَل إلى هذا الإسنادِ ثلاثة فقط، لكن إذا كان نازلًا - تُساعيًّا - فإنَّ منافِذ الخَلل من خلال هؤلاء التِّسعة كلِّهم، فإذا أُمِن من الأوَّل، والثاني، والثالث؛ لا يُؤمَن من الرَّابع، وقد لا يُؤمنُ من السَّادس، وهكذا، فكُلَّما قلَّت الوسائطُ قلَّ احتمالُ الخطأ والوهْم، وكلَّما كثُرتِ الوسَائطُ كثُر احتمالُ الخَلَل والسَّهو والخَطأ.

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٥.

والعلوُّ والنُّزول موجُودان في كتُب السُّنَّة، وتفضيلُ العُلُوِّ ليس على إطلاقِه، فقد يُفضَّلُ النَّازلُ إذا كان رواتُه ثقاتٍ بسندٍ متَّصِلٍ، وأما إذا فُقِد شرطُ قبُولِ الرُّواة أو ضَعُف الاتِّصالُ، فإنَّ السنَد النَّازِلِ يكونُ حينئذٍ أحسن، ورواتُه أضبط وأتقن؛ فيكونُ أفضلَ من العالي.

و«الموطَّأُ» لقِدَم مؤلِّفه فيه ثُنائيَّاتٌ: مالك، عن نافع، عن ابن عُمر، إذ الواسِطة بين المؤلف - وهو الإمام مالك - وبين النَّبيِّ ﷺ نافعٌ، وابن عمر، ومثلُ هذا كثيرٌ في «الموطأ».

أمَّا «مسندُ أحمد» ففيه ما يزيدُ على ثلاثِمائة حديث ثُلاثيٍّ، وهذه عوالٍ بالنِّسبة لغيرها، وهذه مجموعةٌ في مؤلَّف، وشرحَها السَّفارينيُّ(١) في مؤلَّف سمَّاه: «نفثَات الصدْر المُكْمَد وقُرَّة عينِ الأرمَد لشرح ثُلاثيَّات مسند الإمام أحمد» في مجلَّدين، وفي هذا الشرح فوائدُ كثيرة جدًّا، والغالبُ على أحاديثه الصِّحَّة.

وبالنِّسبة للكتُب الستة، فـ«البخاري» فيه اثنان وعشرون حديثًا ثلاثيًّا، غالبها - وهي سبعة عشر - جاءت من طريق المكيِّ بن إبراهيم(٢)، عن يزيدَ بن أبي عُبيد(٣)، عن سلمةَ بن الأكْوع، وخمسة من طريق غيره.

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني، أبو العون، شمس الدين النابلسي فقيه حنبليٌّ محدِّث أصوليٌّ صوفيٌّ مؤرِّخ، له مصنفات، منها: «البحور الزاخرة في علوم الآخرة»، و«غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب» (ت١١٨٨هـ). ينظر: سلك الدرر ٤/ ٣١، معجم المؤلفين ٨/ ٢٦٢.

(٢) هو: مكيُّ بن إبراهيم بن بشير بن فَرْقَد - ويقال: مكيُّ بن إبراهيم بن فَرْقَد بن بَشِير - أبو السَّكن، التميميُّ الحَنْظَلِيُّ البرجميُّ البَلْخِيُّ، ثقةٌ ثبْتٌ، أخرج له الجماعة (ت٢١٤هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٨/ ٧١، تهذيب الكمال ٢٨/ ٤٧٦، التقريب (٦٨٧٧).

(٣) هو: يزيد بن أبي عُبيد أبو خَالد، الأسلميُّ، حجازيٌّ، مولى سَلمةَ بنِ الأكْوَع (ت١٤٦هـ)، ثقةٌ، أخرج له الجماعة. ينظر: التاريخ الكبير ٨/ ٣٤٨، تهذيب الكمال ٣٢/ ٢٠٦، التقريب (٧٧٥٤).

أما «صحيح مسلم» فليس فيه أيُّ حديثٍ ثلاثيٍّ، وأعلى ما فيه رُبَاعِيَّاتٌ، مع أنَّه يوجد فيه أربعةُ أحاديث هي أعلى منها في «صحيح البُخاري»، يرويها مُسلمٌ عن راوٍ مباشَرةً، بينما يرويها البخاريُّ عن ذلك الراوي بواسطة.

و«سُنن أبي داود» بها حديث ثلاثي واحد، وهو حديث أبي بَرْزة رَحِمَهُ اللَّهُ في الحَوْضِ يَرْوِيه أبو داود بواسِطَة ثلاثةٍ[1]، وهذا الحديثِ هو الموقُوفُ على أبي بَرْزَة رَحِمَهُ اللَّهُ، ورواه مرفوعًا كذلك، ولكنه ليس بثلاثيٍّ؛ لأنَّ فيه رجُلًا مُبْهمًا.

وأمَّا «سُنن التِّرمذيِّ» ففيها حديثٌ أو حديثان ثُلاثيَّان لكنَّهما ضَعيفان، و«سُنن ابن ماجه» فيها أيضًا خمسةُ أحاديث ثُلاثيَّة ضعِيفة، وأمَّا «سُنن النسائي» فلتأخُّرِ وفاتِه ليس فيه مَطْمَعٌ أنْ يُوجدَ فيه حديثٌ ثلاثيٌّ.

أمَّا بالنِّسبة للأحاديثِ النازِلة في الكتُبِ السِّتَّة، فمنها حديث: «**ويلٌ للعرَبِ منْ شرٍّ قدِ اقترَبَ**»[2]، وذلك في «صحيحِ البخاري»، وهذا أنْزلُ حديثٍ فيه، إذ هو حديث تُساعيٌّ، وفي «سُنن النسائيِّ» أنزلُ حديثٍ أو أطْولُ إسناد في الدُّنيا - كما قال النَّسَائيُّ[3] - حديث يُروى في فضْلِ سُورة الإخلاص، وفي إسنادِه سِتَّةٌ من التَّابعين في طبقةٍ واحدة يروِي بعضُهم عن بعضٍ، وهذا الحديثُ في غايَة النُّزول، وهذا أنْزَلُ ما يُوجد في الكتُب السِّتَّة.

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السُّنَّة، باب في الحوض (٤٧٤٩)، موقُوفًا من حديث أبي بَرزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قِصَّة يأجُوج ومأجُوج (٣٣٤٦)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب اقتراب الفتن وفتح رَدْمِ يأجُوجَ ومأجُوج (٢٨٨٠/ ١)، وأبو داود (٤٢٤٩)، وابن ماجه (٣٩٥٣) من حديث زينبَ بنتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) ينظر: السُّنن ٢/ ١٧١.

«وطلبُ العُلُوِّ سُنَّةٌ»، يعني: طريقةٌ مُتَّبَعةٌ عند أهلِ هذا الشَّأن من أهلِ الحديث؛ ولذلك كثُرت فيهم الرحلةُ أكثر منها عند غيرهم، فالرِّحلة عند الفُقهاء نادِرة؛ لأنَّهم لا يطلبُون عُلوًّا، وكذلك الرِّحلةُ عند غيرِهم من أهل الفُنون أقلُّ من الرِّحلة عند أهل الحديث؛ لأنَّهم يختصِرُون بهذه الرِّحلة الرُّواة، فقد يُحدِّثه في بلده شيخٌ عن شيخٍ في بلدٍ آخر، فيرحَلُ إليه فيسقط راوٍ من السَّند، فيعْلُو هذا الإسناد.

والرِّحلةُ معروفةٌ عند أهل الحديث، وقد صنَّف فيها الخطيبُ مصنَّفًا(١) جمع فيه ما وقع له مِمَّنْ رَحَل من أجلِ حديث أو حديثين، أو أكثر من ذلك، بدءًا من الصَّحابة إلى نهاية عصرِ الرواية.

وفي تراجم الأئمة في «السِّير» و«تذكرة الحُفَّاظ» وغيرهما، قلَّ أن يُوجدَ عالمٌ لمْ يَرْحَلْ، وكلُّ هذا من أجل العُلُوِّ، ولقاء الشُّيوخِ، والاستِغناء عن الوسائِط الذين بسببِهم يدخل الخَللُ إلى بعضِ الأسانيد.

«وقد فضَّلَ بعضُ النُّزولَ» وهم بعضُ أهلِ النَّظر من الفُقهاء والمتكلِّمين؛ والسبب أنَّ النُّزول عند دراستِه يحتاجُ من المشقَّة والتعَب والعَناء أكثر من العُلوِّ، والأجْرُ على قدرِ النَّصَبِ والتَّعبِ، وقد قال ابنُ دقيقِ العِيد وغيرُه من أهل العلم في الردِّ على هؤلاء: «كثرةُ المشَقَّة ليست مطلوبةً لنفسِها، ومراعاةُ المعنى المقصودِ من الرِّواية - وهو الصِّحَّة - أولى»(٢)، ونظيرُ ما ذُكر هنا، نظيرُ من يذهبُ إلى المسجد من الطَّريقِ الأبْعدِ؛ تحصيلًا لكثرةِ الخُطا، ولو فاتتْه الجماعة(٣).

«وهُو ردٌّ»، يعني: مردُودٌ على قائِله.

---

(١) سمّاه: الرحلة في طلب الحديث.
(٢) الاقتراح (ص٣٩٩ - ٤٠٠).
(٣) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٠.

أقسام العالي:

«وقسَّمُوه خمسةً»، يعني: قسَّمُوا العالي إلى خمسةِ أقسام.

القسم الأول:

«فالأوَّلُ»: الذي هو العُلُوُّ المطلَقُ، «قربُ من الرَّسُول» ﷺ، وهو الأفْضَلُ؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ في الإسنادِ هو الغَايةُ، وهو العُلُوُّ المطلقُ، فكلَّما قرُبَ منه ﷺ بِقلَّة الوسائطِ والرُّواة فهو أفضلُ، وهو أعلى، وهذا العُلُوُّ هو الذي ينبغي أنْ يُسمّى عُلوًّا بخلاف العلوِّ النِّسْبيِّ؛ لأنَّه قد يعترِيه نزولٌ - على ما سيأتي -، أمَّا هذا فلا يعترِيه نزولٌ بحالٍ من الأحوال.

«وهو الأفضلُ إنْ صحَّ الإسناد» بهذا الشَّرْطِ والقَيدِ، فلا بُدَّ أنْ يصِحَّ الإسنادُ إلى النَّبيِّ ﷺ، أمَّا إذا كان بإسنادٍ ضعيفٍ، فلا يُفرحُ بمثلِ هذا العُلُوِّ، وبعضُ المحدِّثين - ممَّن لا عنايَةَ لهم بالتَّصحِيح، والتَّضعِيف، والتَّعلِيل - فرِحُوا بأسانِيد لا قيمةَ لها؛ لأنَّها عاليةٌ على حدِّ زعمِهم، وفيها من فيها من الضُّعَفاء، والمترُوكين، والكذَّابين، حتَّى إنَّ بعضَهم أثبَتَ الرِّوايةَ عمَّن ادَّعى الصُّحبة من المتأخِّرين، كرتَنِ الهنديِّ بعد الستِّمائة، وتبعه أناسٌ وصدَّقه آخرُون[(١)]، لكن لا يمكنُ أنْ يَنْطَلي مثلُ هذا الكلام على عاقلٍ، ووُجِدَ في العُصُور المتأخِّرة من يروي الحديثَ عمَّنْ هو عاميٌّ لا يُميِّزُ، وتجدُ الطُّلَّابَ يتزاحَمُون عليه؛ لأنَّه أُحْضِرَ في درسٍ قد يكُون قبلَ التَّمْييز عند شخصٍ بلغ تِسعينَ سَنة، وأُجِيزَ به، ثم طالَ عمرُه وعاش أكثرَ من مِائةِ سَنة، وهذا عُلُوٌّ، لكن لا يُفرَح بمثلِ هذا؛ لأنَّ العِبرة بالدِّراية، والرِّواية تُثْبَتُ بها الأخبارُ، وينتهِي دورُها عند هذا الحدِّ، لكن الغايةَ العُظْمَى النظرُ في المُتون، والعجبُ ممَّنْ يقرأُ على عاميٍّ لا يستطيعُ أن يصحِّحَ كلمةً، ويترُكُ إمامًا من أئمَّةِ

---

(١) ينظر: السير ٢٢/ ٣٦٧، والمغني في الضعفاء للذهبي ١/ ٢٣٠، والوافي بالوفيات ١٤/ ٦٨.

المسلمين من أهل العلم والنَّظرِ والدِّراية والخِبْرَة، كلُّ هذا لأنَّه أنزَلُ بدَرجةٍ أو درَجَتين، وهذا وُجِدَ في العصُور المتأخرة، ولا شكَّ أنَّ هذا إفراطٌ في طلبِ العُلوِّ، وهذا غيرُ مقبُولٍ إطلاقًا.

القسم الثاني:

«وقِسْمُ القُرْبِ إلى إمَام» فقد يكون عددُ الرُّواةِ في إسنادٍ بينَك وبين إمامٍ من أئمَّةِ الحديث، كالزُّهريِّ، أو شُعبةَ، أو الثَّوريِّ، أو مالكٍ أقلَّ من إسنادٍ آخرَ تَرْويه أو يَرويه غيرُك، فهذا عُلُوٌّ؛ لأنَّك إذا قرُبْت من هذا الإمام فكأنَّك قرُبت من الرَّسول ﷺ؛ لأنَّ هؤلاء أئمَّةٌ نُقَّادٌ، فإذا كانت الوسائطُ بينَك وبينهم أقلَّ كان علوًّا، ونقل الحافظُ ابن الصلاح عن الحاكم أن القُرب من إمام من الأئمة علوٌّ وإن «كثُر العددُ من ذلك الإمامِ إلى رسول الله ﷺ»، ثم قال: «كلامُ الحاكمِ يُوهِم أن القُرب من رسول الله لا يُعدُّ من العُلوِّ المطلُوب أصلًا، وهذا غلطٌ من قائله؛ لأنَّ القُرْبَ منه ﷺ بإسنادٍ نظيفٍ غيرِ ضعيفٍ أوْلَى بذلك. ولا يُنازِع في هذا مَن لهُ مُسْكَةٌ مِن مَعرفةٍ، وكأنَّ الحاكمَ أرادَ بكلامِهِ ذلك إثباتَ العُلُوِّ للإسْنادِ بِقُرْبِهِ مِنْ إمامٍ، وإنْ لَمْ يكُنْ قَريبًا إلى رسولِ اللهِ ﷺ، والإنكارَ على مَن يُراعي في ذلك مُجَرَّدَ قُرْبِ الإسنادِ إلى رسُولِ اللهِ ﷺ - وإنْ كانَ إسنادًا ضَعِيْفًا -»[(١)].

وسيأتي الكلام على قسم آخر ولو جُعل مع هذا لكان أولى، وهو القربُ من أصحابِ الكتُبِ المصنَّفة، كما لو كنت تروي «صحيح البخاري» بإسنادٍ بينك وبين الإمام البخاريِّ خمسةَ عشر، وغيُرك يرويه بواسطِة عشرين، أو ثمانية عشر، فتكون أنتَ أعلى منه، ولا شكَّ أنَّ هذا داخلٌ في النِّسبيِّ، كما أنَّ الذي قبلَهُ - أيضًا - داخلٌ في النسبيِّ باستثناء الذي أرادهُ الحاكم.

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٥٧).

القسم الثالث:

«وعُلوٌّ نِّسبِيّ» هذا هو النوعُ الآخر لعلُوِّ الإسنادِ.

«بِنسبَةٍ للكتُبِ السِّتَة» بالنِّسبةِ إلى الكتُب السِّتَّة.

«إذْ يَنزِلُ متنٌ من طريقِها أُخِذ» مثلًا إذا رويتَ «صحيح البخاري» أو «صحيح مسلم» بوسائطَ أقلَّ فهذا علوٌّ. قد يقول قائل: لماذا لا يكون هذا علوًا مطلقًا؟ والجوابُ: أنَّه يكونُ كذلك أحيانًا، فمثلًا إذا رويت البخاريَّ من طريق خمسة عشر، وغيرُك يرويه من طريق سبعةَ عشر صرتَ أقرب إلى الرسول ﷺ منه، يعني: صار بينك وبين الرسول ﷺ في الثلاثيَّات ثمانية عشر، والثاني صار بينه وبين الرسول ﷺ عشرُون، فهذا قُربٌ مطلقٌ، وعُلوٌّ مطلقٌ، لكن من يروي «صحيحَ البُخاريِّ» بواسطةِ ثَمانيةَ عشَر، وأنتَ ترويه بأقلَّ بخمسةَ عشر، يكون حديثُ البخاريِّ النازلُ التساعيُّ عندك - إذا لم نعتبرِ القُربَ من الإمام - أنزلَ من الثلاثيِّ الذي يرويه، ولكن إذا اعتبرْنا القربَ من البُخاريِّ؛ فإسنادُك النازل هذا يكون أعلى منه؛ لقُربِك من هذا الإمامِ، وبيانُه أنَّ الذي يرويه من طريق ثمانية عشر، أضفْ إليه البخاريَّ والثلاثة الذين بينه وبين الرسول ﷺ؛ يكون المجموع اثنين وعشرين، وأنت تروي البخاريَّ من طريق خمسةَ عشر، فبهذا التُّساعيِّ يكونُ بينك وبين الرسول ﷺ أربعة وعشرون راويًا، وهذا أكثر رجالًا من الإسناد الأول، ومع ذلك أنتَ أعلى منه؛ لقُربِك من هذا الإمام، وهذا علوٌّ نسبِيٌّ، وهو القُربُ بالنِّسبة للكتُب السِّتَّة.

وإذا رويْتَ حديثًا تُساعيًّا من «صحيح البخاري» - مثلًا -، ولم تصلْ إلَّا بأربعةٍ وعشرين راويًا، ورويتَ الحديث نفسَه من غير طريق البخاريِّ ممَّن يوجد عنده عاليًا كأحمد - مثلًا -؛ فليس لك أن تقول: إنَّ روايةَ الحديثِ من طريقِ «مسند أحمد» أو من «الموطَّأ» أعلى مطلقًا مما في البُخاريِّ؛ لأنَّك لا بُدَّ أنْ تحسِبَ مَن يروي عن أحمد ممن يُساوي البُخاريَّ؛ لأنَّ أحمد من شُيوخ البخاريِّ، ومالك من شُيوخ شُيوخِه، فاحسِب هذا العدَد، ولا تقُل: أنَا أروي

ثُنائيَّات مالكٍ أعلى مما أروِي ثلاثيَّاتِ البُخاريِّ؛ بل تحسِبُ هذه المدَّةَ التي بين الإمام مالكٍ وبين الإمامِ البُخاريِّ.

وإذا رويتَ حديثًا من طريق عبدِ الرزَّاق بواسطة عشرين راوٍ، فبإمكانك أن ترويَهُ من طريق عبد الرَّزاق بواسطة الطَّبرانيِّ عن الدَّبَريِّ، فيكون بينَك وبينَه أقلُّ براويين أو ثلاثة، هذا العلوُّ النسبيُّ بالنِّسبة لمصنَّف عبدِ الرزَّاق، وإذا رويتَ - مثلًا - حديث: «**الأعمالُ بالنِّيَّات**»، أو حديث: «**وَيلٌ للعَرَبِ**» من غير طريق البخاريِّ، ممَّن يُوجد عنده من الأئمَّة بسندٍ أعلى من سندِ البُخاريِّ؛ صار هذا الحديثُ بالنِّسبةِ لك أعلى ممَّنْ يرويه بواسطة «صحيحِ البخاريِّ».

«فإنْ يكُنْ في شَيخِه قد وافقَهْ مع عُلُوٍّ فهو الموَافقَهْ»، يعني: إذا كان وافقه في شَيخِه، يعني: من غيرِ طريقه، هل يمكن أن تصِل إلى حديثٍ مُساوٍ لسندِ البخاريِّ عن طريق شيخِ البخاريِّ؟ مستحيلٌ؛ لأنَّه يلزم عليه أن يكون شيخُ البخاري عمِّر قُرونًا؛ لترويَ عنه مثلَ ما روى عنه البخاريُّ المتوفَّى في منتصَف القرن الثالث.

وهذه الأمورُ بالنِّسبَة لمن تأخَّر دُونها خرطُ القتَادِ؛ ولذلك يقول الشَّيخُ أحمد شاكر في مسألة المساواة والمصافحة: «هذان النوعان: المساواة، والمصافحة؛ لا يمكنان في زماننا هذا - سنة ١٣٥٥هـ - ولا فيما قارَبه من العُصُور الماضية؛ لبُعد الإسناد بالنسبةِ إلينا»[١]. وهو واضِحٌ، لا يمكنُ أن تساوي البخاريَ بحال من الأحوالِ وأنتَ متأخِّر عنه هذه الأعصار المتطاوِلة، ولا يمكنُ أن تصل إلى النبيِّ ﷺ بواسطة تسعة، ويمكنُ أن يكُون عند الحافظ العراقي تُساعِيَّات، فيكونُ مُساوِيًا للبخاريِّ في الحديثِ التُّساعي، وتحصل له المُساواةُ، لكن بالنِّسبة للعُصور المتأخِّرة مُستَحِيلٌ، ولكن يمكنُك أنْ تُساوِيَ - وإن كان فيه بعدٌ شديدٌ لكن الاحتمالَ قائم -، البيهقِيَّ - مثلًا -؛ لأنَّه إذا وُجِد

(١) الباعث الحثيث (ص٤٥٠).

حديثٌ تُساعِيٌّ عند البخاريِّ، فعند البيهقيِّ يُمكنُ أن يكون عندهُ من طريقِ بضعةَ عشر، وذلك في بعضِ الأحاديث، فأنتَ يُمكنُ أن تُساوِيَ البيهقيَّ، وقِسْ على هذا، فكُلَّما تأخَّر المؤلف زاد احتمالُ مساواتِه؛ لأنَّه يكونُ عنده وسائطُ كثيرة، وبالإمكانِ أن تحرِص على الأسانيد العالية، فتحصُل على بعضِ الأحاديث بما يُساوي ما عند البيهقي، وهذا كلُّه مجرَّدُ تنظِير.

«أو شيخِ شيخِه كذَاك فالبدَل»، يعني هذا المتأخِّر إنْ وافقَ البخاري في شيخِ شيخِه فهو البَدل.

«وإن يكُنْ سَاواه عدًّا قد حَصل فهُو المُساوَاة»، يعني: بالنَّظر إلى عددِ الرُّواة.

إذا كان يروِيه العراقيُّ من طريق تسعة، فهذا بالنِّسبة له عالٍ، وبالنِّسبة للبُخاريِّ نازِلٌ، وهي مساواة، فالحافظ العراقيُّ عنده تُساعِيات وعُشارِيَّات، ففي التُّساعِيَّات يُساوي البخاريَّ، وفي العُشارِيَّات يُساوي النَّسائي.

«وَحَيْثُ رَاجَحَهْ الأَصْلُ بِالْوَاحِدِ فَالْمُصَافَحَهْ»، يعني: علا عليه الأصلُ براوٍ واحدٍ، كأنْ يرويه العِراقيُّ عُشارِيًّا فهذه هي المصافحة، وسمَّوها مُصافَحةً؛ لأنَّه يكونُ بمنزِلة تلميذِ البخاريِّ الذي يروي الحديث عنه، فإنَّه إذا كان البخاريُّ عنده تُساعِيٌّ، والحافظُ العراقيُّ عنده عُشارِيٌّ، فكأنَّ العراقيَّ من طُلَّابِ البخاريِّ، وروى عنه التُساعيَّ فوقَعَ له عُشاريًّا، وسمي بهذا لأن العادة أنَّ الطالِبَ إذا رأى شيخه صافَحه، والمصافحةُ هذه مجرَّدُ اصطلاحٍ في التسمية، وإلَّا فالشيخُ إذا رأى تلميذَه صافحَهُ، والزَّميلُ إذا رأى زميلَه أو قرينَه صافحَهُ، إلا أنَّ في هذا الاصطلاحِ هُنا إشارةً إلى ما كانُوا عليه من أنَّ الطالبَ هو الذي يُبادِرُ.

القسم الرابع:

«ثُمَّ عُلُوّ قِدم الوَفاةِ» كأنْ تروي «صحيح البخاري» عن شيخٍ مات منذ

خمسين سنة، وشخصٍ يرويه عن قرينٍ لذلك الشَّيخِ، وقد تأخرَتْ وفاتُه بعد زميلِه أربعين سنة، فالسَّماع ممن تقدَّمتْ وفاتُه عُلوٌّ بالنِّسبة لمن تأخَّرتْ وفاتُه، وإن كان العددُ واحدًا بينَك وبينَه، أو بينك وبينَ الرسُول ﷺ، وهذا العلوُّ سببُه أنَّ الروايةَ عن ذلك الشَّيخِ في حال قُربِ روايتِه عن شيخِه.

ولنفترضْ أنَّ زيدًا وعَمرًا روَيا «صحيحَ البخاري» عن بكر، زيدٌ مات بعد الرِّواية بسنة، وأنت رويتَ عنه قبل أنْ يمُوت، ثُمَّ عمرو تأخَّر بعده خمسين سنة، فروايتُك عنه وقد تأخَّرت وفاتُه بعد مدَّةٍ طويلةٍ يشُوبُها احتمالُ أن يكون حصلَ في حفظِ هذا الشَّيخِ شيءٌ في خِلال هذه المدَّة، فالإنسانُ يَنْسى، لكن لو رويتَ عنهُما في وقتٍ واحد بعد روايتِهما عن شيخِهما، فتأخُّرُ الوفاة ليس له أثرٌ، إنَّما تأخُّرُ الوفاة مَظِنَّةٌ لتأخُّر الرِّواية؛ ولذلك سوف يأتي قِدَمُ السَّماع وضدُّه تأخُّر السَّماع.

«**أمَّا العُلوُّ لا مَعَ التِفَاتِ لآخَرٍ**»، يعني: تستطيعُ أن تُقارِنَ به، فهذا العُلُوُّ عُلُوٌّ بالنَّظرِ لآخَرَ روى عنك متأخِّرًا عن ذلك الشَّيخِ، أو روى عن شيخٍ تأخَّرتْ وفاتُه عن ذلك الشَّيخِ، فأنت عالٍ بالنسبة لرواية آخرَ عن هذا الشيخِ، لكن إذا لم يشاركك في الرواية عن ذلك الشيخِ، ولا عن زميلِه أحدٌ، ورويتَ الحديث عن زيدِ الذي مات قبل خمسينَ سنة، ورويت - أيضًا - الحديث عن عمرو الذي تأخَّر خمسين سنة، بغضِّ النَّظرِ عن روايةِ غيرك، كيف نعرِفُ أنَّ هذا عُلُوٌّ وهذا نُزولٌ؟ هل تكفِي عشرُ سِنين؟ هل تكفي عشرُون سنة؟ هل تكفي أربعُون سَنة من أجل أنْ نسمِّيَه عُلوًّا؟ لأنَّه في هذه الحالة ليس عندك شيءٌ تُقارِنُ به، والعُلُوُّ إنما يُعرفُ بالنُّزُول، والنُّزُول يُعرف بضِدِّه.

ونقول - أيضًا -: كيف عرفنا أنَّ التُّساعِيَّات عند الحافظ العراقيِّ أو العُشَارِيَّات عوالٍ؟ والجوابُ: إذا قارنَّاه بالأئمَّة، قلنا: عوالٍ، ولو قارنَّاه بمن جاء بعده واختصر بعضَ الرُّواة قلنا: نازِل، فالعُلوُّ إنَّما هو بالنظرِ

لآخرَ، لكنَّ المقصُود في هذا البيت العلوُّ «**لا مع التفاتِ لآخَرٍ**»، يعني: لا بالنظر لآخر.

«**لآخرٍ**» على الصَّرفِ، والأصلُ أنَّه ممنوعٌ من الصَّرفِ، لكنَّه صُرِفَ للضَّرُورة. فكيف تعرف أنَّ روايتَك عالية دونَ النظر لآخَر؟ على سبيل المثال: فرقٌ بين من روى عن الشيخِ ابن باز سنة ألفٍ وأربعِمائة وعشرين، وبين من روى عنه سنة ألفٍ وثلاثِمائة وتسعين، فلو قُدِّر أنِّي رويتُ عنهُ سنة تسعين وسنة عشرين، بغضِّ النظر عن غيري، أيُّهما أعلى؟ روايةُ سنةِ تسعين هي الأعلى، لكن ما المدَّة التي يمكن أنْ نُحدِّدَ فيها أنَّ هذا عالٍ وهذا نازل؟ جوابه في قوله:

«**فقِيل للخَمْسِينا**»، يعني: خمسين سنة، «**أو الثَّلاثين**» سنة، المسألةُ اعتباريَّة اجتهاديَّةٌ، وهي من مُلَحِ هذا العِلمِ.

«**مضَتْ سِنِينا**»، يعني: فرقٌ بين ألفٍ وأربعِمائة وعشرين وبين ألفٍ وثلاثِمائة وتسعين، قد يقول قائل: (إذا كان المنظورُ إليه في تقدُّم الوفاةِ أو تأخُّر السَّماعِ هو اجتماعُ رأيِ الشَّيخِ، وعدمُ تطرُّقِ الخللِ إليه مع طُول المدَّة، فقد يكون هذا الشيخ حفِظ في أوَّل الأمر حفظًا فيه خلَلٌ، ثُم بعد مدَّة طويلة درَّسَ كتابه وحفِظَه واعتنَى به، فتكونُ الرواية عنه في آخِر الأمر أفضلُ)، هذا قد يكونُ، لكن في الجُملة حفظُ الشَّبابِ أقوى من حفظِ الشُّيوخ.

القسم الخامس:

«**ثُمَّ عُلُوُّ قِدَمِ السَّماعِ**» هذا عُلوٌّ بتقدُّم السَّماعِ، فمن سمِع من الشَّيخ قديمًا كان أعلى ممَّن سمِعَ منه أخيرًا، كأنْ يسمعَ شخصانِ من شيخ واحد، أحدُهما سمع منه منذ ستِّين سنة - مثلًا -، والآخرُ منذ أربعين، فالأوَّل أعلى من الثاني.

قال في «التدريب»: «ويتأكَّد ذلك في حقِّ مَن اختلَط شيخُه أو

خَرِفَ»[1]، يعني: أنَّ سَماع من سمِع قديمًا أرْجَحُ وأصَحُّ من سمَاع المتأخِّر.

فهناك فرقٌ بين أن ترويَ عن شيخٍ مات قديمًا في أوَّل أيَّام طلبِك، وبين شيخٍ عُمِّر فشاركَكَ في الرِّواية عنه تلاميذُك وتلاميذُهم، - وأيضًا - فرقٌ بين أن ترويَ عن شَيخٍ واحد في أوَّل أمره ومجتمَعِ قُواه واكتِمالها، وبين أن ترويَ عنه بعد أن اعتراهُ ما اعتراهُ مع طُول الوقت.

«وضِدُّه النُّزولُ كالأنْواعِ»، يعني: إذا كانتْ أقسامُ العُلوِّ خمسةً، فأقسامُ النُّزول خمسةٌ - أيضًا -.

«وحيث ذُمَّ»، أي: حيثُ ذُمَّ النُّزُولُ، ويُذَمُّ النُّزولُ إذا تطرَّقَ الخَللُ إليه، وكذلك يُذَمُّ العُلوُّ إذا كان في الطريقِ من يدخُل الخَلَلُ إلى الحديثِ من قِبله.

«فَهْوَ ما لم يُجْبَرِ والصِّحَّةُ العُلُوُّ عِندَ النَّظَرِ»، يعني: المرَدُّ في ذلك كله والحَكَم هو الصِّحَّة التي تتأتَّى من نظافةِ الأسانيد واتِّصالها، وثِقة الرواة، فالمُعوَّل على هذا أولًا وآخرًا، لكن إذا استوتْ هذه الأسانيدُ من حيثُ ثِقةُ الرواة، وضبطُهم وإتقانُهم، واتِّصالُ الأسانيد؛ فلا شكَّ أنَّ القولَ بتفضيلِ العُلوِّ هو المتَّجِهُ.

وفي كلامٍ للحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «أشرفُ أنواعِ العُلُوِّ ما كان قريبًا إلى رسُولِ الله ﷺ، فأمَّا العُلُوُّ بقربِه إلى إمام حافظٍ، أو مصنِّفٍ، أو بتقدُّمِ السَّماعِ فتلك أمورٌ نسبيَّة، وقد تكلَّم الشيخُ أبو عمرو هاهُنا على الموافقة، وهي انتهاءُ الإسنادِ إلى شيخِ مسلم - مثلًا -، والبدلُ: وهو انتهاؤُه إلى شيخ شيخِه، أو مثل شيخِه، والمساواةُ: وهي أن تُساوِيَ في إسنادِك الحديثَ لمصنِّفٍ، والمصافحةُ: وهي عبارةٌ عن نزولِك عنه بدرجةٍ حتَّى كأنَّه صافحَك به وسمعتَه منه، وهذه الفُنون تُوجد كثيرًا في كلام الخَطيب ومن نحَا نحوه،

(١) تدريب الراوي ٢/ ٦١٥.

وقد صنَّف الحافظ ابن عساكر في ذلك مجلَّدات، وعندي أنَّه نوعٌ قليلُ الجدوى بالنِّسبة إلى بقيَّة الفُنُون»[(١)].

وهنا يقولُ الشيخُ أحمد شاكر «القسمُ الرَّابعُ من أقسامِ العُلُوِّ: تقدُّمُ وفاةِ الشَّيخِ الذي تروي عنه عن وفاةِ شَيخٍ آخر، وإنْ تَساويا في عددِ الإسناد، قال النوويُّ في «التقريب»: «فما أرْويه عن ثلاثةٍ: عن البيهقيِّ، عن الحاكم أعلى ممَّا أرْويه عن ثلاثةٍ: عن أبي بكر بن خَلَف، عن الحاكم؛ لتقدُّم وفاةِ البيهقيِّ على ابن خلَف»[(٢)]».

ثُمَّ إنَّ النُّزول يُقابلُ العُلوَّ، وكلُّ إسنادٍ عالٍ فالإسنادُ المقابل له إسنادٌ نازل، وبذلك يكون النُّزولُ خمسة أقسام - أيضًا -، كما هو ظاهرٌ.

وقد تغالى كثيرٌ من طلابِ الحديث وعلمائِه في طلبِ عُلوِّ الإسنادِ، وجعلُوه مقصِدًا من أهمِّ المقاصِد لديهم، حتَّى كاد يُنْسِيهم الحرصَ على الأصلِ المطلُوب في الأحاديث، وهو صِحَّةُ نسبتِها إلى رسُول الله ﷺ، وتأمَّل في كلمتي ابنِ المبارك والسِّلفي الآتيتين، واجعلهُما دستورًا لك في طلبِ السُّنَّة، والتوفيق من الله ﷻ. قال ابنُ المبارك: «ليس جودةُ الحديث قربَ الإسناد؛ بل جودةُ الحديث صِحَّةُ الرِّجال». وقال السِّلفي: «الأصلُ الأخذُ عن العُلماء، فنزولُهم أولى من العُلوِّ عن الجَهلة، على مذهبِ المحقِّقين من النَّقَلة، والنازِلُ حينئذٍ هو العالي في المعنى عند النَّظر والتَّحقيق»[(٣)].

وهناك اهتمامٌ من قِبَل طلَّابِ العلم على مرّ العُصُور إلى وقتِنا هذا بتحصيل الأسانيد، والإجازات، وتجدُ طالبَ العلم الحريصَ على هذه الأمُور يُضيِّعُ من المهمَّات ما هو أضعافُ ما يُحصِّله من هذه الإجازات، ثُمَّ تجدُه

(١) اختصار علوم الحديث (ص١٦١).
(٢) التقريب (٨١).
(٣) تدريب الراوي ٢/ ٦٢٠.

يسافِرُ الأيَّام واللَّيالي ويقضِي الأوقاتِ ويضيِّع المُهمَّات، كلُّه من أجل أن يقُول: حصَلتُ على كذا إجازة، وعندي إجازة من فُلان أو عَلَّان، ولو اقتَصر على واحدةٍ أو اثنتين ممن يُرتَضى علمُه وعملُه؛ كان أولى من هذا الجَمْع الذي أكثرُه لا قيمةَ له إلا مجرَّدُ قوله: إنَّ عندي إجازاتٍ.

فكونُ الإنسانِ يحتفِظُ بإجازةٍ أو إجازتينِ أو ثلاثٍ من شُيوخٍ يعتزُّ بالانتسابِ إليهم؛ أفضلُ بكثير مِن أنْ يجمعَ عشرات؛ بل مئاتِ الإجازات من شُيوخٍ لا قيمة لهم، ولا اعتبارَ بهم، ويُضيِّع بسببِ ذلك ما هو أهَمُّ من ذلك: النَّظرَ في المتون، والاستنباطَ، والعملَ، إضافةً إلى تحصيل العلُوم الأخرى المُعِينة على تحصيلِ نُصوص الوَحْيين، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

الْغَرِيبُ، وَالْعَزِيزُ، وَالْمَشْهُورُ

٧٤٨ وَمَا بِهِ مُطْلَقًا الرَّاوِي انْفَرَدْ　　فَهْوَ الْغَرِيبُ وَابْنُ مَنْدَةٍ فَحَدّ

٧٤٩ بِالِانْفِرَادِ عَنْ إِمَامٍ يُجْمَعُ　　حَدِيثُهُ فَإِنْ عَلَيْهِ يُتْبَعُ

٧٥٠ مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ فَالْعَزِيزُ أَوْ　　فَوْقُ فَمَشْهُورٌ وَكُلٌّ قَدْ رَأَوْا

٧٥١ مِنْهُ الصَّحِيحَ وَالضَّعِيفَ ثُمَّ قَدْ　　يَغْرُبُ مُطْلَقًا أَوِ اسْنَادًا فَقَدْ

٧٥٢ كَذَلِكَ الْمَشْهُورُ أَيْضًا قَسَّمُوا　　لِشُهْرَةٍ مُطْلَقَةٍ كـ(الْمُسْلِمُ

٧٥٣ مَنْ سَلِمَ) الْحَدِيثَ وَالْمَقْصُورِ　　عَلَى الْمُحَدِّثِينَ مِنْ مَشْهُورِ

٧٥٤ (قُنُوتُهُ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرَا)　　وَمِنْهُ ذُو تَوَاتُرٍ مُسْتَقْرَا

٧٥٥ فِي طَبَقَاتِهِ كَمَتْنِ (مَنْ كَذَبْ)　　فَفَوْقَ سِتِّينَ رَوَوْهُ وَالْعَجَبْ

٧٥٦ بِأَنَّ مِنْ رُوَاتِهِ لَلْعَشَرَهْ　　وَخُصَّ بِالْأَمْرَيْنِ فِيمَا ذَكَرَهْ

٧٥٧ الشَّيْخُ عَنْ بَعْضِهِمِ، قُلْتُ: بَلَى　　(مَسْحُ الْخِفَافِ) وَابْنُ مَنْدَةٍ إِلَى

٧٥٨ عَشْرَتِهِمْ (رَفْعَ الْيَدَيْنِ) نَسَبَا　　وَنَيَّفُوا عَنْ مِائَةٍ (مَنْ كَذَبَا)

الشرح

«الغَرِيبُ والعَزِيزُ والمشْهُورُ» هذه من أقسام الأخبار التي تقدَّم بعضُها، ولو ضُمَّت هذه الأقسامُ إلى ما تقدَّم من الكلامِ على الأفرادِ للتداخُلِ بين الغرائِب والأفرادِ لكانَ أنسبَ وأفْضل، وإذا تكلَّم على الأفراد يُناسِبُ أن يتكلَّم على العزيزِ، والمشهور، والمتواتِر؛ لكونها أقسام الأخبار.

فالأخبارُ الصَّحيحةُ والحسنةُ والضَّعيفةُ التي تقدَّم الحديث عنها بشروطِها

وحُدودِها وأمثلتِها، إما أن تُروَى من طُرُقٍ متعدِّدة أو من طريقٍ واحد.

والأخبار المروية بطريقٍ واحد هي الأفرادُ الَّتي تقدَّم الكلامُ فيها، لا سيَّما إذا كان التفرُّدُ في أصلِ السَّند، وإن كان في أثنائه فالغرائبُ، وسبقت الإشارةُ إليها مع الأفراد، هذا إذا كانت الطُّرقُ غيرَ متعدِّدة، ولو في طبقةٍ واحدة من طبقاتِ الإسناد، فلا يلزَمُ في الأفراد ولا في الغَرائبِ أن يكون التفرُّدُ في جميعِ طبقاتِ السَّند؛ لأنَّه إذا وُجِد التفرُّدُ في طبقة واحدة صحَّ أن يُقال: أفرادٌ، ويقال: غرائبُ؛ لأنَّ العدد الأقلَّ يقضِي على الأكثر، وقد تقدَّم الكلامُ في هذا، والفرقُ بين الغريبِ والفردِ هو ما حرَّرهُ الحافظ ابن حجر وغيره، حيث قالوا: إنهما متقارِبان، ومعنى الغريبِ هو معنى الفردِ؛ لأنَّ المعنى اللُّغويَّ لا يفرِّق بين ما كان غريبًا أو فردًا، هكذا قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكذا الاصطلاحُ[1].

فالتفرُّدُ لُغةً: هو الانفرادُ بأنْ يكونَ الواحد لا ثانيَ له ممَّا يُتابِعه، هذه حقيقةُ التفرُّد[2]، وأمَّا بالنِّسبةِ للغَرابةِ والغُربة فقد يكونُ الغريبُ فردًا، وهذا هو الغالبُ إذا انتقل من بلدِه وأهلِه وعشيرتِه وأبْعَدَ عن وطنِه[3]، فإنَّه يكون فردًا في هذا البلد الذي لا يَعرف فيه أحدًا ولا يُعرف فيه، وقد يتغرَّبُ أكثر من واحد، فينفَكُّ التلازُمُ عن الفرْدِيَّةِ، هذا من حيثُ المعنى الأصليُّ اللُّغويُّ، ومن حيث المعنى الاصطلاحي الذي قال ابن حجر: إنَّهما بمعنًى واحد، فهو نفسُه فرَّق بينهما، فيما إذا كان التفرُّدُ في أصلِ السَّندِ - في الصَّحابيِّ -، فهذا فردٌ مطلقٌ، وإذا كان التفرُّد في أثنائِه قالوا: هذا غريبٌ. هذا من حيثُ استعمالُ الاسم فيهما، إذا قيل: فردٌ، وقيل: غريبٌ، أمَّا استعمالُ الفعلِ

(١) ينظر: نزهة النظر (ص٦٦).
(٢) ينظر: التعريفات (ص٩٩)، تاج العروس ٨/ ٤٨٤.
(٣) ينظر: تاج العروس ٨/ ٤٧٤.

حينما يقولون: تفرَّدَ به فُلان، وأغْرَبهُ فلانٌ، فإنَّه لا فرقَ بينهما حينئذٍ[1]، والمسألةُ مجرَّدُ اصْطلاحٍ، ولا مُشَاحَّة فيه، هذا إذا كان الخبرُ إنَّما يُروى من طريقٍ واحد.

وإذا كان للخبر طرقٌ متعدِّدةٌ، أكثرُ من طريق، فإن كان الخبرُ يروى من طريقَين فهو العزيزُ، وإن كان أكثر من طريقين - ثلاثة فأكثر -، فهو المشهور، هذا ما مشى عليه ابنُ حجر[2]، والذي مشَى عليه المؤلِّف تبعًا لابن الصَّلاح وابن مندهْ أنَّ مرويَّ الاثنين والثلاثةِ عزيز، ومرويَّ ما فوق الثلاثة مشهورٌ.

هذا إذا كانت الطرقُ محصورةً، أما إذا كانت الطرقُ غيرَ محصُورةٍ، بأنْ يُروى من طُرقٍ متعدِّدة متباينةٍ يُصدَّق الخبرُ بمجرَّد سَماعِه؛ فهذا يُسمُّونهُ المتواتر، وما قبله داخلٌ في حَيِّزِ الآحَاد، فالغَريبُ والعَزيزُ والمشهورُ يجعلونَها آحادًا، وإن تعدَّدت الطُّرقُ، بمعنى أنَّه ليس المرادُ بالآحادِ مرويَّ الراوي الواحدِ كالغَريبِ والفَرْد؛ بل الآحادُ عندهم ما لم يصِلْ إلى حدِّ المتواتِر، يعني: ولو رواهُ ثلاثةٌ، أربعة، خمسة، عشرة، على خلافٍ بينهم هل للتَّواتُر حدٌّ من حيثُ العددُ أو لا حدَّ له؟ والمرجَّحُ أنَّه لا حدَّ له، فلا يُلتزَمُ فيه بحدٍّ معيَّن، إذن متى نعرُف أنَّ هذا العدد بلغَ حدَّ التَّواتر؟ والجوابُ إذا رأينا أنفسَنا مُلزَمين بتصديقِ هذا الخبر، ولم نستطِعْ دفعَهُ عن أنفسِنا، كان هذا حدًّا في التواتر.

والتقسيمُ إلى متواترٍ وآحادٍ لم يكنُ موجودًا عند من تقدَّم من الأئمَّة، حتَّى قال بعضُهم: إنَّه ليس من مباحثِ عُلوم الحديثِ، وإنما هو من شأنِ المتكلِّمين والأصوليِّين والفُقهاء، أمَّا أهلُ الحديث، فإنَّهم لا يقسِّمون الأخبارَ

(١) ينظر: نزهة النظر (ص٦٦).
(٢) ينظر: نزهة النظر (ص١٩٨ - ٢٠٠).

بهذه الأقسام، وكونُهم لا يقسِّمُونها لا يعني أنَّها في الواقع غيُر موجودة.

فالتسميةُ وإن كانت حادثِةً، إلا أن الأخبار لا شكَّ أنَّها متفاوِتة، والذي يأتي من طريقِ شخصٍ واحد ليس كالذي يأتي من طريقَين، والذي يأتي مِن طريقَين ليس كالَّذي يأتي من ثَلاثة، وهكذا، والذي يُروى من طريق عشرة أقوى مما يروى من طريق خمسة - مثلًا -، فكلما كثُر العَددُ وجدْتَ نفسَك مُلزَمًا بقَبُولِ الخبر.

يعني: قد تَتردَّد حينَما يُخبركَ زيدٌ من النَّاس بخبرٍ ما، ولو كان في أعلى درَجاتِ الثِّقة والضَّبطِ، فتتردَّدُ فيه لما قد يعترِيه ويطرأُ عليه من غَفلة، وسهْو، ونِسيان، وأما لو جاءك من طريقين اطمأنَّتْ النفسُ قَليلًا، وإذا جاء من طريق ثلاثةٍ زادتْ الطُّمأْنينة إلى أن يصل إلى حدٍّ لا يمكن أن تستطيع ردَّ الخبَر، فإذا وصل إلى هذا الحدِّ قالوا: بلغ التَّواتُر.

ويَرى بعضُ الغيُورين على السُّنَّة أنَّ هذا التقسيم دَسِيسٌ ودَخِيلٌ على علوم الحديث، وأنَّه يجِبُ أن يُنكَر ويُستنْكر، ويُنفى ويُبعدَ عن علوم الحديث، وأنَّ علومَ الرواية لا تُشابُ بمثل هذه الاصطلاحات التي منشأُها ومبتدؤها من أهل البِدَعِ، لا سيَّما أنَّ لها لوازم، وهي قولهم: الآحادُ لا يُفيدُ إلا الظَّنَّ، والمتواتِر يُفيد القَطْع - وتقدم مبحثُ هذا في باب ما يُفيده الخبر -، ورتَّبوا على ذلك أنَّ العقائد لا تَثبُت بالآحاد؛ لأنَّه لا يُفيد إلا الظَّنَّ، إنَّما تثبُتُ بالمتواتِر، وأنكروا بعض مسائلِ الاعتقاد، لا سيَّما ما يتعلَّقُ بالله ﷻ من الأسماء والصِّفات؛ لأنَّها إنَّما ثبتَتْ بأخبارِ آحادٍ، ولو كانت في البُخاريِّ أو في مسلم؛ لأن الظنَّ لا مدْخَلَ له في هذا العلم في العقائد.

ونحن نقول إنَّ الشرعَ واحدٌ، وجاء من ربٍّ واحد، عن طريقِ رسُول واحد، فهو متساوي الأقدام، يتساوَى في ذلك العَقائدُ، والأحكامُ، وغيرُها من أبواب الدِّين، وقلنا: إنَّها كلَّها تُثبَتُ بما صحَّ وثبتَ عن الله وعن

رسوله ﷺ؛ سواء بلغتْ حدَّ التواتُر أو لم تبلُغْ؛ فلا نلتزِمُ باللَّازم الذي التزمه المبتدِعة، علمًا بأنَّ هذا التقسيم - تقسيم الأخبار - موجودٌ عند أهل الحديث، كالحاكم، وابنِ عبد البر، والبيهقيِّ، وشيخِ الإسلام ابن تيميَّة، وابن القيِّم، وجمعٍ غفيرٍ من أهل العلم فهم يُثبِتُون هذا التقسيم.

وإذا لم نلتزِمْ باللَّازم فلا ضيرَ حينئذٍ أن يُثبَتَ هذا التقسيم؛ لأنَّه مجردُ اصطلاح، وإذا طرَدْنا أنَّ الاصطلاحات الحادِثة ينبغِي أن تُنفى عن العلوم الشرَّعية، ما بقِي شيءٌ من الاصطلاحات؛ لأنَّك لو طالعتَ كتُبَ المتقدِّمين ما وجدْتَ فيها شيئًا من هذا ممَّا يتعلَّق بجميع العُلوم، حتَّى فيما يتعلَّقُ بلُغة العرَب، فهلْ تجدُ المتقدِّمين يُسمُّون الفاعلَ فاعلًا، والمفعولَ مفعولًا، والتمييز تمييزًا، وغيرها؟ لا يسمُّونها، لكن استُحدِثتْ هذه الاصطلاحات لما احتِيجَ إليها.

فهذه التَّقسِيماتُ في العُلوم لا شكَّ أنَّها اصطلاحاتٌ طارئة، وفي بعضِها ما يخالفُ نصًّا، والذي يخالِفُ نصًّا يُنفى، لكنَّ الاصطلاحَ الذي لا يخالِفُ نصًّا ووُضِع لمجرَّدِ التقسيمِ والتيسيرِ والتوضيحِ لطلَّابِ العلم، قد درَجَ عليه أهلُ العلم من قُرُون، من القرن الرابع وما بعده؛ بل قبلَ ذلك توجَدُ بعضُ هذه الاصطلاحات، فإذا لم نلتَزِمْ باللَّازم الذي التزَم به المبتدِعةُ فليس في ذلك ضيرٌ، ولا إشكال.

ثُمَّ إنَّ هذا التقسيم للأخبار ليس محصورًا فيهم، فابنُ القيم وغيره من أهل السُّنَّة يُقسمِّون هذه الأخبار - أيضًا -، ولم يلحظُوا هذا الملحَظَ، لكنَّهم لا يلتزِمُون باللَّازم الذي التزم به أهلُ البدع، قد يقول قائل: نظيرُ هذا - وهو مشكِلٌ بالنِّسبة لما نحنُ بصددِه هُنا - القولُ بالمجازِ ونفيِ المجاز.

المعروفُ عند أهلِ التَّحقيقِ من أهل السُّنَّة أنَّهم يُنفُون المجاز، يعني: شَيخُ الإسلام وابنُ القيِّم ومَن يقُول بقولهما؛ بل ومن قبلَهم من أهلِ العلم

فيهم من ينفِي المجاز؛ لأنَّ من لازِم القولِ به نفيَ ما يُثبَت لله ﷻ؛ لأنَّ المجازَ يَصِحُّ نفيُه، وقد ناقشتُ بعضَ من يُثبتُ المجاز من الراسِّخين في عُلوم العربية، فقلت له: إنَّ ابنَ القيم في «الصواعق المرسلة» قال: الطاغوتُ الخامسُ المَجاز. فقال: هذا الكلام مجاز. يعني: إطلاق الطاغوت على المجاز مجاز، فاستعمَلَه ابن القيم شَعُرَ أم لم يَشْعُرْ.

فهل لقائلٍ أن يقُول: أنَا أُثْبِتُ المجاز، ولا ألتزِمُ باللازم الذي يلتزِمُ به أهلُ البِدَعِ؟ يعني: كما قلنا في المتواتِر والآحادِ، فليسَ من لازِمه أن يُنفَى ما ثبتَ لله من جِهةِ رسُوله ﷺ، فنقول: الآحادُ يُفِيد الظنَّ وليس فيه إشكالٌ، والأحكامُ تُثْبَتُ بما يُفِيدُ الظَّنَّ، والعقائدُ تُثبَتُ بما يُفِيدُ الظَّنَّ وليسَ فيه إشْكالٌ، ما دام أنَّه قدْ صحَّتْ أسانيدُها إلى النبيِّ ﷺ.

ومعنى كونِه يُفِيدُ الظَّنَّ: أي أنه يحتمل النَّقيضِ ولو بنسبة واحد بالمِائة، لكن مع ذلك نحنُ لسْنا ملزَمِين بما يُطابِقُ الواقِع، ولا إشكالَ عندنا في مثل هذا، نحنُ عندنا قواعِدُ ومقدِّماتٌ شرعيَّةٌ نتائجُها شرعيَّة، فمثلًا القاضي الذي يَقضِي بالشُّهودِ الثقات؛ حكمُه صحيحٌ مائة بالمائة، وإنْ لم يُطابق الواقِع، والنبي ﷺ وهو المؤيَّدُ بالوحي يقُول: «**إنَّما أنا بشرٌ وإنَّه يأتيني الخصْمُ فلعَلَّ بعضَكم أنْ يكُونَ أبْلَغَ من بعضٍ فأحْسِبُ أنَّه صدَقَ فأقْضِي له بذلك، فمَنْ قضَيتُ له بحَقِّ مُسلم فإنَّما هي قطعةٌ من النَّار فليأخُذْها أو فلْيَتْرُكْها**»(١) فإذا جاء رجلٌ موصوفٌ بأنَّه أوْثَقُ النَّاسِ وأعدلُ النَّاس لِيَشْهدَ في قضيَّةٍ؛ فهناك احتمالُ أنْ يُخطئَ، فالخطأُ والنِّسيانُ لا يَعْرُو عنه أحدٌ، لكن مع ذلك يجبُ العملُ بخبرِه إذا صحَّ أو كان حسنًا، فلا تلازُمَ بين هذا وهذا.

وقد يُشكِلُ على ما قرَّرْناهُ قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔاۚ﴾ [يونس: ٣٦]، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞۖ﴾ [الحجرات: ١٢]، وقولُه ﷺ:

(١) سبق تخريجه؟؟؟.

«**إِيَّاكُم والظَّنَّ فإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحديثِ**»[(١)] ونقُول: نعمْ هذه تُشْكِلُ؛ ولكن بما أنَّ الظَّنَّ متفاوِتٌ، من كونِه أكذبَ الحديث، إلى كونه لا يُغني من الحقِّ شيئًا، وإلى كون بعضه إثمًا، إلى كونه عقيدةً ويقينًا كما في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] فما دام أنَّه متفاوتٌ؛ فكلُّ شيء له معناه وحقيقتُه، وقد بحثنا هذه المسألة مرارًا، ولم يكنْ من الإشارة إليها هُنا بدٌّ؛ لأنَّ بعضَ الناس يحصلُ عنده ردة فعلٍ من القول، فمثلًا في مسألة اشتراط اللقاء لما قالوا: إن البخاريَّ لا يمكن أن يقولَ باشتراطِ اللِّقاء؛ لأنَّ مسلمًا ردَّ بقوةٍ على من اشترطَ اللقاء ونسبَه إلى المبتدِعةِ، فكيف يقولُ: هذا قول مبتدعٍ مخترَعٍ وشيخُه يقول به؟ وكيف يرُدُّ عليه بهذه اللَّهجة وهو شيخُه، أو يَرُدُّ على عليِّ بنِ المديني؟ هذه المسألةُ تقدَّم بيانُها في باب العَنْعَنَة، وقلنا: إنَّ الإمام مسلمًا يردُّ على مبتدِعٍ، ولا يريدُ بردِّه البخاريَّ ولا عليَّ بن المدِيني؛ بل يَرُدُّ على مبتدعٍ يُوجِّه كلامَ البخاريِّ وعلي ابن المديني من أجلِ ردِّ السُّنَّة، وقُلنا مثل ذلك في ردِّ عمر ﵁ لخبر أبي موسَى في الاستئذانِ حتَّى شهِد له أبو سَعيدٍ، فإذا ردَدْنا على المعتزلة: أبي الحُسَين البصري والجُبَّائي، وغيرهم؛ من الذين يقولون: لا بد من التَّعدُّدِ في الرواية؛ فنحنُ لا نردُّ على عمر بن الخطاب ﵁ الذي يحتاطُ للسُّنَّة مثلَ البخاريِّ، ومثل عليِّ بن المديني؛ بل نرُدُّ على من يريدُ أن يُوجِّه كلامَ عمرَ بنِ الخطاب لرَدِّ السُّنَّة، ونرُدُّ على المبتدِعِ الذي يُوجِّه كلام البخاريِّ، أو عليِّ بن المديني لِرَدِّ السُّنَّة.

وبالعودة إلى موضُوعِ أنواعِ خبرِ الآحاد، وأنَّ في تعريفِ الغَريبِ والعزيزِ والمشهورِ خلافًا بين أهلِ العلم؛ نذكرُ أنَّ ثمرة هذا التقسيم الترجيحُ عند التعارضِ، فإذا تعارض خبرٌ غريبٌ مع عزيزٍ قدَّمنا العزيز؛ لأنَّ معه ما يشهَدُ له، وإذا تعارض خبرٌ عزيزٌ مع مشهور، رجَّحْنا المشهور؛ لأنَّ طُرقَه أكثرُ فهُو أقْوى.

---

(١) سبق تخريجه في (ص١٢١).

«**وما بِهِ مُطْلَقًا الراوي انْفَرَدْ فهْوَ الغَرِيبُ**»، أي: انفردَ به الراوي ولو في طبقةٍ من طبقاتِه فهو الغريب.

«**وابنُ مَنْدَةَ فَحَدّ**» الأصلُ أنَّ منده وماجهْ وداسهْ أسماءٌ أعجميةٌ بالهاء في الوقْفِ والدَّرْجِ، وليست بالتاء، لكن هنا صُرِفتْ لضَرُورةِ الشِّعر، فهل نقول: إنَّها هنا بالهاء أو بالتَّاء؟ نقول: أصلُ هذا اللَّفظِ الهاءُ، فما دمنا نقلناه عن أصله والأصلُ في نظائرهِ في العربية بالتاء، فإذا صرفناه جعلناه تاءً على وزان العربية، ومن هذا الباب عبد العزيزِ بنِ سِياهٍ[1] وهو من رُواة البخاريِّ، قالوا: (سِياه) لفظٌ أعجميٌّ[2]، وصُرِفَ وهو أعْجمِيٌّ؛ لأنَّ استعمالَه في الأعْجميَّة وصفٌ، ولم يُستعملْ عَلَمًا، والذي يُمنع من الصَّرفِ إذا استُعمِل عَلَمًا[3].

«**بالانفرادِ عن إمامٍ يُجمعُ حدِيثُه**» مثل: شُعبةَ، والزهريِّ، وسُفيانَ، وغيرهم، يتفرَّدُ به واحدٌ عنهم يُسمَّى غريبًا.

والتفرُّدُ المطلقُ إذا كان الراوي هذا لا يشاركُه في روايتِه أحدٌ مطلقًا، لكن قد يشاركُه في روايته أحدٌ ويسمَّى غريبًا، لكن يرويه عنْ غيرِ من يرويه عنه الذي حُكِم بتفرُّده، وهذه غرابةٌ نِسبِيَّة بالنِّسبةِ لشيخٍ من الشُّيوخِ، كأنْ يتفرَّدَ برواية الخبر عن شُعبةَ فُلانٌ، لكن يُروى عن غير طريق شُعبة من طرُقٍ متعدِّدة، فهذه غرابةٌ نسبيَّةٌ.

«**فإنْ عليهِ يُتْبَعُ**»، يعني على هذا الذي يروِيه عن هذا الإمام.

«**من واحد واثنين فالعَزِيزُ**» وهو: ما يرويه اثنان أو ثلاثة.

«**أو فوقُ فَمشْهورٌ**»، يعني: إذا رواه أكثر من ثلاثة على رأي ابن مندهْ،

---

(١) هو: عبد العزيز بن سِيَاهٍ، الأسدي مولاهم، الحماني الكوفي المكي، صدوقٌ يتشيَّع، وثَّقهُ كثيرُون، أخرج له الجماعة عدا أبي داود (ت بعد ١٥١هـ). ينظر: الثقات لابن حبان ٧/ ١١٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٤٠، التقريب (٤١٠٠).

(٢) **سِياهْ**: فارسيٌّ، بمعنى: الأسود. قاموس عميد للمفردات الفارسية (ص٦٧٧).

(٣) يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب (ص٣٥)، الكافية في النحو (ص١٣).

وابن الصَّلاحِ، والنَّاظمِ؛ فهو مشهورٌ، وأمَّا على ما حرَّره ابن حجر - كما تقدم - وجمْعٌ من أهل العلم فالمشهورُ مرويُّ الثَّلاثة.

واسمه من: اشتهرَ وانتشر بين الناس؛ لأنه تعدَّدتْ طرقُه، وقد يُسمَّى المستفيضُ، وإنْ غايَر بعضُهم بينَ المشهُور والمستفيضِ، بأنَّ المستفيضَ ما يستوي فيه عددُ الرواة من أوَّل الإسناد إلى آخره، وفي المشهورُ يتفاوتُون، لكن لا يقِلُّون عن ثلاثةٍ على قولٍ، أو أربعةٍ على قول آخر.

ولا يُشترَطُ لصِحَّة الخبرِ أن يكون عزيزًا، وتقدَّم الكلام عن هذا في حد الصحيح، أنَّه لا يشترط في صحة الخبر أنْ يرِدَ من طريقين فأكثر، لا عند البخاريِّ ولا مطلقًا؛ بل يصِحُّ ولو كان غريبًا أو فردًا، وحديث: «**الأعمالُ بالنِّيَّاتِ**» فردٌ مطلَقٌ، تفرَّدَ به عن النبيِّ ﷺ عمرُ رضي الله عنه، وعن عُمرَ عَلْقَمةُ، وعن عَلْقَمةَ محمدُ بن إبراهيم التَّيمِيُّ، وعن محمد بن إبراهيم التيميِّ يحيى بنُ سَعِيد، أي: تفرُّدٌ في أربع طبقات، ومع ذلك فهو صحيحٌ مجمعٌ عليه، ولم يقُلْ أحدٌ بالخَدْشِ فيه: إنَّه متفرِّدٌ بروايتِه، لكن بعضَهم مثل الحاكم، ومثلَ بعضِ شُرَّاحِ البخاريِّ كالكِرمانيِّ، قالوا: إنَّ من شرطِ الصَّحيح أن يكونَ عزيزًا يُروى من غير طريقٍ، بعضُهم صرَّح بذلك، وبعضُهم له إشاراتٌ تدُلُّ عليه، مع أنَّ أوَّل حديثٍ في «صحيح البخاريِّ»، وآخرَ حديثٍ فيه يرِدُ عليه هذا الكلام؛ ولذا يقول ناظمُ «النُّخْبة»:

وليس شرطًا للصَّحيح فاعلمِ ... وقدْ رُمِي من قال بالتَّوَهُّمِ[1]

هذا في نسخة، وفي نسخة أخرى:

وليس شرطًا للصَّحِيحِ فاعلمِ ... وقيل شرطٌ وهو قول الحاكمِ[2]

فالحديثُ إذا تفرَّد به الثِّقةُ، فهو مقبولٌ على كُلِّ حالٍ.

---

(١) قصب السكر (ص١٦٦) مطبوع مع نخبة الفكر.

(٢) ينظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني ١/٢٤.

«وكلٌّ قَدْ رأوا منه»، أي: من كلِّ نوعٍ من الأنواع الثلاثة: الغريب والعزيز والمشهور، قد رأوا **«الصَّحِيحَ والضَّعِيفَ»**، يعني: الأحكام الثَّلاثة: صحيحٌ، وحسنٌ، وضعيفٌ، يمكن أن تُطْلَق على حديثٍ غريبٍ، وهذا كثير في الغرائب، ويمكن أن تُطلق على حديث عَزِيز، ويمكن أن تُطلَقَ على حديث مشهُورٍ.

«ثم قد يُغرِب مُطلقًا أو إسْنادًا» قد يكونُ غريبًا مُطلَقًا، أي: يجمع الغرابة بين السند والمتن، فيكونُ غريبًا: سندًا ومتنًا، أو يكون الإسنادُ غريبًا دون المتنِ الذي قد يكُون مشهورًا، **«فقد»**، أي: فقط.

«كذلِك المشهورُ أيضًا قسَّمُوا»، يعني: المشهور قُسِّم عند أهلِ العلم إلى ما هو مشهورٌ شُهرةً اصطلاحِيَّة عند أهلِ الحديث، وهو الذي تقدَّم تعريفُه، ومنه ما هو مشهورٌ على الألسِنة لا عند أهلِ الحديث، فهنالك أحاديثُ كثيرةٌ مشتهِرةٌ على الألسِنة، يتداولُها النَّاسُ في مجالسِهم، ويذكرُها العامَّة والخاصَّةُ، لكن إذا بحثتَ قد لا تجدُ لها إسنادًا البتَّة، وقد تجِدُ لها إسنادًا لكنَّه ضعيفٌ، فالمشهوُر على الألسِنة لا يلزَمُ منه أن يكونَ له أصلٌ، ولا أنْ يكونَ مرويًّا من طرُقٍ، فقد تجد له طريقًا واحدًا فَيدخُل في حَيِّزِ الغريب، وقد تجد له طريقين فيدخُل في حَيِّزِ العزيز، ومع ذلِكَ فهُوَ مشهُورٌ على الألسِنة، ولذا يُسمُّونه المشهورَ غيرَ الاصطلاحيِّ، لكن إذا وُجد له ثلاثُ طرقٍ فأكثرُ فهو المشهورُ الاصطلاحيُّ، وقد تجتمِعُ فيه الشُّهرتان الاصطلاحيَّة وغير الاصطلاحيَّة.

وفي المشهور على الألسنة مؤلَّفاتٌ منها: «المقاصدُ الحسَنة»[1] للسَّخاوي،

---

(١) «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي (ت٩٠٢هـ).

و«كشفُ الخَفاء ومُزيل الإلباس» للعَجْلُوني[(١)]، وغيرها من المؤلَّفات.

«**لِشُهْرَةٍ مُطْلَقَةٍ** كـ(**المسلمُ مَنْ سَلِمَ**) الحديث» حديث: «**المسلِمُ من سَلِمَ المُسلِمُونَ من لِسَانِه ويدِه**»[(٢)] حديثٌ مشهورٌ، وقد جاء من طُرُقٍ متعدِّدة، جاء من حديث عبد الله بن عمرو، وجابر، وأبي موسى رضي الله عنهم.

ومن الأحاديث المشهُورة - أيضًا -: «**إنَّ اللهَ لا يقبِضُ العِلمَ انْتِزَاعًا**»[(٣)] اشتهر من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، ورُوِيَ من حديث غيرِه[(٤)].

«**والمقصُورِ على المحدِّثِينَ منْ مَشْهُورِ قُنُوتُه بعدَ الرُّكُوعِ شَهرًا**»، يعني حديث أنس رضي الله عنه: «**قَنَتَ النبيُّ ﷺ شهرًا يدعُو على رِعْلٍ[(٥)] وذَكْوَانَ[(٦)]**»[(٧)] هذا

(١) هو: إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي، أبو الفداء الجرَّاحي، العَجْلُوني الدِّمَشقي، محدِّث الشام في أيامه، له مصنَّفات، منها: «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»، و«الفيض الجاري في شرح صحيح البخاري» (ت١١٦٢هـ). ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ١/ ٢٥٩، الأعلام للزركلي ١/ ٣٢٥.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (١٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل (٤٠/ ٦٤)، وأبو داود (٢٤٨١)، والنسائي (٤٩٩٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وله شاهد من حديث أبي موسى وجابر في الصحيحين وغيرهما.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم (١٠٠)، ومسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظُهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٢٦٧٣/ ١٣)، والترمذي (٢٦٥٢)، والنسائي في الكبرى (٥٨٧٦)، وابن ماجه (٥٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، ورُوي من حديث أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما، قال ابن الصَّلاح: «الحديث حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، والناس فيه عيال عليه، وممن رويناه عنه من الصحابة: عائشة ابنة الصِّدِّيق رضي الله عنهما». الثالث من أمالي ابن الصلاح (ص٦٩).

(٤) قال الترمذي ٤/ ٣٢٨: «وفي الباب عن عائشة، وزياد بن لبيد».

(٥) بكسر الراء وسكون المهملة بطن من بني سليم ينسبون إلى رعل بن عوف بن مالك بن امرئ القيس بن لهيعة بن سليم. فتح الباري ٧/ ٣٧٩.

(٦) بطن من بني سليم أيضًا ينسبون إلى ذكوان بن ثعلبة بن بهثة بن سليم. فتح الباري ٧/ ٣٧٩.

(٧) أخرجه البخاري، كتاب أبواب الوتر، باب القنوت قبل الركوع وبعده (١٠٠٣)، =

مشهورٌ اصطلاحيٌّ، له طرُقٌ متعدِّدَة[1].

«ومنْهُ ذُو تَوَاتُرٍ» هذه الأقسامُ الثَّلاثة التي تقدَّمت اصطُلِحَ على تسميتِها بالآحادِ، وهي مجرَّدُ تسميةٍ اصطِلاحيَّة، وإن تعدَّدتْ طرقُها كالمشهُور، أو العزِيز، فإنَّ ذلك لا يُخرِجُها عن حَيِّزِ الآحَاد.

وهناك ذُو التُّواترِ وهو الذي يُروَى مِنْ طُرُقٍ مُتعدِّدة من غيرِ حَصْرٍ، ويَستوِي طرفَاهُ ووسَطُه في هذا العدَد، أو يَزيدُون، ويُسنِدُونه إلى أمرٍ محسُوسٍ، يعني: لا يكونُ عَقْلِيًّا أو استِنْباطًا، أو يُبنَى على إشاعاتٍ، فلا بُدَّ أن يُسنَد في النِّهاية إلى أمرٍ محسُوسٍ، إمَّا إلى سَماعٍ، وإما إلى رُؤيةٍ، أو نحوها.

يقول ابنُ حجر في «فتح الباري»: «إنَّ الأخبارَ الَّتي تُشاعُ ولو كثُر ناقلُوها إنْ لم يكنْ مرجِعُها إلى أمرٍ حِسِّيٍّ من مُشاهدةٍ أو سَماعٍ لا تَسْتلزِمُ الصِّدْقَ»[2]، قال: هذا في إشاعةٍ دخَلتْ بُيوتَ المدينة أنَّ النَّبيَّ ﷺ طلَّقَ نساءَه، لما آلَى من نِسائِه شَهْرًا واعتَزَلَ في المشْرَبَةْ[3]، فإيلاؤُه واعتزالُه ﷺ جعلَ لهذه الإشاعةِ قبولًا عند النَّاس، فصارتْ كُلُّ البُيوتِ تتحدَّثُ أنَّ النبيَّ ﷺ طَلَّقَ نِساءَهُ، لكن هل هذا يُفِيدُ العِلْم؟ ولمَّا دَخلَ عُمرُ رضي الله عنه ووَجَد النَّاس حولَ المنْبَرِ، وكلُّ من سألَهُ هل طلَّق النَّبيُّ ﷺ نساءَهُ؟ قال: نعم، فذهبَ إلى النَّبيِّ ﷺ في مَشْرَبَتِهِ واستأذنَ مرَّتَين، وأذِنَ له في الثَّالثة، فدخَل وتبَّينَ له أنَّه ما طلَّق نِساءَه، وإنَّما آلَى منهن شَهْرًا[4]، لذا مثلُ هذه الأخبارِ الَّتِي تُشاعُ ولو

= ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القُنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة (٦٧٧/ ٢٩٧)، والنسائي (١٠٧٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

(١) يُنظر: فتحُ المغيث ٣/ ٣٩٥.

(٢) فتح الباري ٩/ ٢٩٢.

(٣) **المشربة**: بضم الراء وفتحها وهي الموضع المصون لما يخزن فيه، كالغرفة يخزن الرجل فيها متاعه. التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٥/ ٥٤٥.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب المظالم والغَصْب، باب الغرفة، والعلية المُشرِفة وغير المشرِفة في السُّطوح وغيرها (٢٤٦٨)، ومسلم، كتاب الطلاق، باب في الإيلاء، =

دخَلتْ جميعَ البُيوت، لا تكونُ متواتِرة؛ فإنَّ أحدًا لمْ يَسمعْ النَّبيَّ ﷺ يَتلَفَّظُ بِالطَّلاقِ، وليس مستندُه الحِسَّ، إنَّما مستندُه إشاعاتٌ مبنيَّةٌ على قرائنَ لا تنهضُ إلى أنْ يُثبَتَ بها مثلُ هذا الخَبر.

«**مُسْتَقْرَا**» والاستِقْراءُ، أي: التَّتَبُّع، ومنه التَّامُّ لجميعِ جُزئيَّات المسألة، ومنه الاستِقراءُ الناقصُ، والمفيدُ منه التام.

«**في طبقاتِه**»، يعني: في جميعِ طبقاتِ الإسنادِ يتوافر هذا الشرطُ، همُ لمْ يَشترِطُوا عددًا معيَّنًا لبُلوغِ الخبر مرتبةَ التواتُر؛ بل قالوا: الخبرُ ينمُو في النُّفوسِ كنُمُوِّ النبات، وبُلوغِ الحُلم، إلى أنْ يصِلَ إلى الحدِّ الذي تجِدُ نفسَك مضطرة لقبوله، وإلا لا يوجَدُ عددٌ معَيَّنٌ، وقالوا: إنَّ الخبَرَ لا يكونُ متواترًا حتَّى يبلُغَ ذلك العَدَد، ولا يبلُغُ ذلك العدَدَ المطلوبَ للتَّواتُرِ إلَّا إذا أفَاد العِلْمَ، فالمتواتِرُ من شُروطِه كثرةُ العدَدِ بحيثُ يبلُغُ العدد كثرةً يَستحِيلُ معها في العادةِ التواطُؤُ على الكذِب، ويكون هذا في جميعِ طبقاتِه.

ومن شروطِه أن يُسنَد إلى شيءٍ محسُوسٍ، فقولُنا: الواحدُ نصفُ الاثنين؛ ليس متواتِرًا، وإن كان جميعُ من وَطِئَ الأرضَ يقُول به؛ لأنَّه لا يُسنَد إلى أمرٍ محسُوس، إنَّما هو استِنْتَاجٌ عقليٌّ صحيحٌ مطابِقٌ للواقِع؛ بل هو اصطلاحٌ، فلو كانت القِسمَةُ على غير هذا لبلغنا، وليس عندنا من يُثبِتُ أوَّلَ من قال بهذا؛ ليكُونَ خبرًا عنه، وتكون نسبتُه إليه بالتَّواتُر، فالأمورُ العقليَّةُ لا تدخُلُ في هذا البابِ، ولِذا كثيرًا ما يقول ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الاحتمالاتُ العقليَّةُ التي لا تستَنِدُ إلى دَليلٍ لا مدخَلَ لها في هَذا الفَنِّ»[(١)].

والخبر المتواتِر يفيد العِلمَ، وهذه نتيجةٌ نحصلُ عليها إذا وصلَ العدَدُ

= واعتزالِ النساء، وتخييرهن وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ﴾ [التحريم: ٤] (١٤٧٩/ ٣٠)، والترمذي (٣٣١٨)، والنسائي (٢١٥٠) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(١) فتح الباري ١/ ٤٥.

إلى الحدِّ الذي يُفيدُ العلم، وأمارَةُ إفادتِه للعلم أن نجِد أنفُسَنا مضطرِّين لتصديقِه، ولا يمكنُ أبدًا أن يتطَرَّقَ إليه احتمالُ الخَطأ والكذِبِ، ولذا يُقرِّر أهلُ العلم أنَّ: «المتواتِر لا يُبحثُ عن رجالِه»[1]، فلا تكونُ بحاجةٍ إلى النظر في رُواتِه، ولو كان فيهم ضَعيفٌ، ولو كان فيهم كذَّابٌ؛ لأنَّنا لا نعتمِدُ على هذا، ولذا قرَّرَ جمعٌ من أهل العلم أنَّه ليس من مباحِثِ هذا الفَنِّ[2]؛ لأنَّ مباحِثَ هذا الفنِّ مبنَاها على معرفةِ الرَّاوي والمروِيِّ من حيثُ القبولُ والردُّ، وهذا ليسَ فيه مجالٌ للرَّدِّ، فليسَ من مباحثِ هذا الفنِّ.

وقد يُشكِلُ على قضية تحقُّق شرطِ وُجود كثرةٍ تُفيدُ العلم أنَّنا لا نعرفُ العدَد المطلوبَ للتواتُر حتَّى نستفيدَ منه العِلم، ولن نستفيدَ العلم حتَّى يبلُغ العددَ المطلوب، فيلزم على ذلك الدَّورُ، وأجيب بأنه لا يلزمُ الدورُ؛ قال صاحب «مختصر التحرير شرح الكوكب المنير»[3] والسَّفارِينِيُّ: «ثُمَّ اعلم أنَّ خبرَ التَّواتُرِ لا يُولِّد العلمَ؛ بَلْ يقعُ العلمُ عنده، أي: عند خبرِ التَّواتُر بفِعلِ الله تعالى عند الفُقهاء وغيرهم، وخالف قوم»[4]، وهذا فيه شيءٌ من التأثُّر بمذهبِ الأشعريَّة، الذين يقُولون: إنَّ الأسبابَ لا تقْوَى بذاتِها على التأثِير، وإنَّما يحصُل الأثرُ عندها لا بها، فالرِّيُّ يحصُل عند الشُّربِ لا به، والشِّبَعُ يحصُل عند الأكل لا به[5]، وجاء في كلام ابن القيم في «مفتاح دار السعادة»[6] في معنى حديث: «**إنما الشؤم في ثلاثة**»[7] أنَّ الشُّؤْمَ حصَلَ عند الزَّوجةِ لا بها،

(١) نزهة النظر (ص٤٢).
(٢) ينظر: فتح المغيث ٣/ ٣٩٧.
(٣) «شرح الكوكبِ المُنير المسمى بمختصر التحرير» لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفُتوحي الحنبليّ، المعروف بابن النجَّار (ت٩٧٢هـ).
(٤) مختصر التحرير شرح الكوكب المنير ٢/ ٣٢٨، لوامع الأنوار البهية ١/ ١٥.
(٥) ينظر: تمهيد الأوائل للباقلاني (ص٥٩)، الصفدية ١/ ١٣٥، مجموع الفتاوى ٨/ ١٣٧ كلاهما للتقي ابن تيمية.
(٦) ينظر: ٢/ ٢٥٥.
(٧) سيأتي تخريجه في الصفحة القادمة.

وعند الدَّار لا بِها، وعندَ الفرَسِ لا بها، هذا فيه تأثُّرٌ بمذهبِ الأشاعرة، ونقله ابن القيِّم عن طائفة، فهو قولٌ مما قِيل، وإلا فابن القيِّم رأيُه معروفٌ في الأسبابِ، لكن إذا نظرْنا بدقيقِ النَّظر، وتأمَّلنا في المسألة، فلو كانت هذه الأمورُ أسبابًا لقلنا: حصل بها لا عندَها، لكنَّ الشُّؤمَ في ثلاثٍ يختلِفُ عن مسألة الشُّرب، والأكل، فالأكلُ والشُّربُ سببٌ حصَل الشِّبَعُ والرِّيُّ بهما، والمسبِّب هو الله ﷻ، فالتأثير حاصِلُ بالسَّبَبِ: بجعلِ الله ﷻ له التأثيرَ، فلا يُقال مثل قول المعتزِلة: إنَّ السببَ مؤثِّرٌ بذاتِه، ولا يقال مثل قول الأشاعرة: إنَّ السَّبب لا قِيمة له، حتَّى قالوا: إنَّ أعمى الصِّين يُمكنُ أن يرى بَقَّة الأنْدَلُس؛ لأنَّ الأسبابَ ليس لها قِيمةٌ عندَهم؛ بل وجودُها عندهم مثل عدمِها.

ونحنُ إذا نظرنا في حديث: «**الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَة**»(١) ونظرنا في كلام ابن القيِّم فهل نقول: إنَّ وُقُوعَ الضَّرر مع هذه الزَّوجة، أو هذه الدار، أو هذه الفرَس مع أنَّ الشُّؤْمَ مُنْتفٍ، وقد دلَّت الأدِلَّةُ على أنَّه «**لا عَدْوَى ولا طِيَرَة**»(٢)، فهل هذه الثلاثة سبب في وجود هذا الأثر الذي هو الشُّؤمُ؟

إذا كان الشُّؤمُ مُنتَفِيًا عن الأشياءِ في الأصل؛ فالذي يتَّجِه هو القولُ بأنَّ التَّأذِّي والضررَ حصل بمُجاوَرتِها، أو بسُكنَاها، لا أنَّها هي السَّببُ، وعلى سبيل المثال: فلانٌ قُدِّر عليه أنَّه يُنكب نَكَباتٍ، فهذا مكتُوبٌ عليه في اللَّوحِ المحفُوظِ، ثُمَّ تزوَّجَ امرأةً وحصلتْ هذه النَّكباتُ في مُدَّةِ زَواجه، فهل نقول: إنَّ لهذه المرأةِ أثرًا في هذه النَّكَباتِ، أو نقول: إنَّ هذا مقدَّرٌ عليه، سواءً

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما يذكر من شُؤْم الفَرَس (٢٨٥٨)، ومسلم، كتاب السلام، باب الطِّيَرَةِ والفَأْلِ وما يكون فيه من الشُّؤْم (٢٢٢٥/ ١١٥)، وأبو داود (٣٩٢١)، والترمذي (٢٨٢٤)، والنسائي (٣٥٦٨)، وابن ماجه (١٩٩٥) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الطيرة (٥٧٥٣)، ومسلم، كتاب السلام، باب الطِّيَرَةُ والفَأْلُ وما يكون فيه من الشُّؤْم (٢٢٢٥/ ١١٦)، وابن ماجه (٨٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجاء من حديث أبي هُريرة وأنَسٍ وجابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

تزوَّجَ هذه المرأةَ أو غيرَها؟ الجوابُ أنَّ ذلك مُقدَّرٌ عليه، فلذا لا نقول: إنَّ الأثَر حصَل بِها.

وكلامُ ابن القَيِّم في هذه المسألةِ مفصَّلٌ وواضِحٌ وجميلٌ، والمسألة دقِيقةٌ جِدًّا تحتاجُ إلى تأمُّل، ولذا في أوَّل الأمرِ يتراءَى للقارئِ في قول ابنِ القيِّم تأثُّرٌ بقولِ الأشعريَّةِ ويرى فيه مشابهة له، لكن عند التأمُّلِ يُلاحظُ فرقٌ بين الأكلِ والشُّربِ، وبين سُكنى الدَّار، ورُكوبِ الدابَّة، والزَّواجِ بالمرأة، فلو افْتَرضْنا أنَّ رجلًا اشترى سيارةً ومكتوبٌ عليه في اللَّوح المحفُوظِ أنَّه يصدِمُ أو يَدْهَسُ، أو يَنْكَسِرُ بسببِ هذه السَّيارةِ، فما دام هذا الأمرُ مكتوبًا عليه فلا بُدَّ أنْ يحصُل بهذه السَّيارة أو بغيرِها.

وجاءت روايةٌ على الشرط: «**إنْ كانَ الشُّؤْمُ في شيء**»[1]، لكنَّ بعضَ الرِّوايات: «**الشُّؤمُ في ثَلاثَة**»[2] وكأنَّ هذا حكايةٌ لواقعِ النَّاسِ، فالناسُ يتشاءَمُون بهذه الثَّلاث إذا حصَلَ لهم شيءٌ، وليس تقريرًا لحُكمٍ شرَعيٍّ.

«كمَتْنِ (منْ كذَبْ) ففَوقَ ستِّينَ رَوَوْهُ» أكثرُ من سِتِّين صحابيًّا روَوْا هذا الخبر، كما ذكر ذلك ابنُ الجوزيِّ في مقدِّمةِ «الموضُوعات»، **«والعَجَبْ»**، يعني: ممَّا يُتعجَّبُ منه.

«بأنَّ مِنْ رُواتِه لَلْعَشَرَهْ» العشرةُ المبشَّرُون بالجنَّة رَوَوْهُ، اجتَمعُوا على روايةِ هذا الحديث، وهذا الحديثُ: «**منْ كذَبَ عليَّ مُتعمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِن النَّارِ**»[3] - كما يقُول أهلُ العِلْم - متواتِرٌ لفظًا ومعنى، ويُسمُّونَهُ تَواتُرًا لفْظِيًّا، وقَسِيمُه التَّواتُر المعنويُّ الذي سبقت الإشارةُ إليه، وهو أن تتوارَدَ أحاديثُ

---

(١) أخرجه البخاريُّ، كتاب النكاح، باب ما يُتَّقَى من شُؤْم المرأة (٥٠٩٤)، ومسلم، كتاب السلام، باب الطِّيرةِ والفَألِ وما يكونُ فيه من الشُّؤْمِ (٢٢٢٥/١١٨) من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) سبق تخريجه في (ص١٠٥١).

(٣) سبق تخريجه في (ص٥٩).

كثيرة في مناسَبات عَدِيدة على موضُوع واحدٍ، كأحاديثِ رفْعِ اليدين في الدُّعاء، وأحاديثِ الحَوْضِ، وأحاديثِ المهدِيِّ - فقد وصلتْ عند بعضِهم إلى حدِّ التَّواتُر -، وأحاديثِ المسحِ على الخُفَّين، وفضائلِ أبي بكر وعُمر ﵄، وفضائلُ الصَّحابة عمومًا كلُّها مُتواتِرَةٌ.

وأحاديثُ المهديِّ متنازَعٌ في كونِها متواتِرةً؛ لأنَّ بُلوغ العَددِ أمُورٌ نِسبِيَّةٌ، فتصديقُك لخبرٍ وتصديقِي أنا لنفسِ الخبرِ يتفاوَتُ تَبعًا لما يَنْقَدِحُ في ذِهْنِ كُلِّ واحدٍ منَّا عن هؤلاء الرُّواة، ولذا يختلِفُون هل بلغَ الصِّحَّة أو دُونها، أو قصُر عنها؟

ومِنهُم من قال: المُتَواتِرُ ما بلغَ رواتُه أربعةً، وبعضُهم قال: خمسةً، وبعضُهم قال: عشرة، وبعضُهم قال: سبعينَ، وكلُّها لا تستَنِدُ إلى دليل، فمن قال: أربعةً؛ قاله لأنَّ شُهودَ الزِّنا أربعة، ومن قال: خمسة؛ استَنَد إلى أن أركانَ الإسلام خمسة، ومن قال: سبعين؛ عَلَّلَ بأنَّ أصحابَ طالوت كانُوا سَبعين(١)، وكلُّها ليس لها ارتباطٌ بما نحنُ فيه إطلاقًا.

«وخُصَّ بالأمْرَين فيما ذَكَره» خُصَّ بأنَّ رواته بلغُوا هذا العَدَد، وخُصَّ بأنَّ منهم العشَرة، «الشيخُ عن بعضِهم» المرادُ بالشيخِ هو ابنُ الصَّلاح.

«قلتُ: بَلى (مَسْحُ الخِفَافِ)» يقول: أحاديثُ مسحِ الخُفَّين أيضًا تحقَّقَ فيها الأمران اللذان ذكرهما ابن الصَّلاح، فقيل: ثبتَ من طريق أرْبَعِين، وقيل: سبعِينَ من الصَّحابة، وفيهم العَشَرة، والمقصودُ أنَّ ما ذكرهُ لا يختصُّ بحديث: «من كذب» دونَ غيرِه.

«وابنُ مَنْدةٍ إلى عَشْرَتِهِم (رفعَ اليَدينِ) نَسَبا» حديثُ رَفْعِ اليَدين في الدُّعاء من المتواتِرِ المعنويِّ، وابنُ مندهْ قال: إنَّه ممَّنْ رواهُ العشَرةُ المبشَّرُونَ

---

(١) ينظر: تفسير البغوي ١/ ٣٠١.

بِالجنَّة، لكن هل المرادُ به رفعُ اليدين في الدُّعاء أو في الصَّلاة؟ رُبَّما يكونُ رَفْع اليدينِ في الدُّعاء عُمومًا، أو في الصَّلاةِ التي هي رفعُ اليدين عند تكبيرةِ الإحرام.

وفي رَفعِ اليَدين في الدُّعاء أحاديثُ كثِيرة جُمِعتْ في أجْزاء. وللسُّيوطيِّ فيها رسالة أسماها: «فضُّ الوِعاء في أحاديثِ رفعِ اليدينِ في الدُّعاء».

«**وَنَيَّفُوا عنْ مِائةٍ مَنْ كَذَبا**»، يعني رووا حديث: «**مَنْ كَذب**» عن مائة ونَيِّفٍ من الصحابة، فقال بعضُهم: إنَّهم زادُوا على المائة ممن رواه من الصَّحابة وعدُّوهم، وحدَّد بعضُهم العددَ باثنين ومائة، وحدَّده ابن الجوزيِّ بثمانية وتسعين نفسًا[1].

❁ ❁ ❁

(١) يُنظر: الموضوعات ١/٥٦ - ٥٧، شرح التبصرة والتذكرة ٢/٨٣، فتح المغيث ٣/ ٤٠٤.

غَرِيبُ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ

٧٥٩ وَالنَّضْرُ أَوْ مَعْمَرُ خُلْفٌ أَوَّلُ ... مَنْ صَنَّفَ الْغَرِيبَ فِيمَا نَقَلُوا
٧٦٠ ثُمَّ تَلَى أَبُو عُبَيْدٍ وَاقْتَفَى ... الْقُتَبِيُّ ثُمَّ حَمْدٌ صَنَّفَا
٧٦١ فَاعْنَ بِهِ وَلَا تَخُضْ بِالظَّنِّ ... وَلَا تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ
٧٦٢ وَخَيْرُ مَا فَسَّرْتَهُ بِالْوَارِدِ ... كَالدُّخِّ بِالدُّخَانِ لِابْنِ صَائِدِ
٧٦٣ كَذَاكَ عِنْدَ التِّرْمِذِي، وَالْحَاكِمُ ... فَسَّرَهُ (الْجِمَاعَ) وَهْوَ وَاهِمُ

الشرح

«غريبُ ألفاظِ الأحَاديثِ» وهو يختلِفُ عن الغريبِ الذي سبَقَ الحديثُ عنه، فالغَرابةُ هُناك تعني التَّفرُّدَ بالرواية، وهنا غريبَ ألفاظِ المتون، أي: الألفاظَ الغريبةَ التي يخفى فهمُها من أوَّلِ وَهْلَةٍ؛ بل تحتاجُ إلى مُراجعةِ كتُبٍ تشرحُها، ففرقٌ بين هذا وذاك، فقد يكونُ الحديثُ الغريبُ الفَرْدُ من أوْضَحِ الأحاديثِ مَتْنًا ويفهمُه كلُّ منْ يسمَعُه، وقد تكونُ الأحاديثُ التي فيها الألفاظُ الغريبة بحاجةٍ إلى مُراجعة الكتُبِ لبَيانِ معانيها ولو استفاضَتْ أسانيدُ تلك الأحاديثِ، وتباينَتْ طرُقُها، فلا تلازُمَ بين هذا وهذا.

فالمرادُ بغريب ألفاظ الحديث: الألفاظُ الغامِضةُ في مُتون الأحاديث التي تَحتاج إلى مُراجعة؛ إمَّا للكتُبِ، أو لأهلِ العلم الضَّابطين المتْقِنين، وهذا النوع من أنواع علوم الحديث - كما يقول أهل العلم - جديرٌ بالعناية، حرِيٌّ بالتَّوقِّي؛ لأنَّ الإنسانَ إذا قال برأيِه في هذا الباب، وقال: المرادُ من الحديثِ

كذا؛ فقد يكونُ قدْ قال على الرسُول ﷺ بغير علم، فهو على خَطَرٍ ولو أصَاب، فمثلُ هذا لا بُدَّ فيه من التَّحرِّيْ؛ لأنَّك تُخبرُ عن النَّبيِّ ﷺ وعن مرادِه بهذه اللَّفظة، وكان السَّلَفُ من الأئمَّة يتَوَقَّوْن هذا النَّوع، وما جاء في القولِ على الله بغير علمٍ يتناوَلُ مثل هذا أيضًا؛ لأنَّ القولَ على رسُوله ﷺ كالقَولِ عليه؛ لأنَّه مبلِّغٌ عنه، وأحاديثُه وكلامُه ﷺ وحْيٌ؛ لأنَّه لا ينطقُ عن الهوى، إنْ هُوَ إلَّا وحيٌ يُوحَى، وجاء الوعيدُ الشَّدِيدُ في حقِّ من قال في القُرآنِ برأيه، والأثرُ المترتِّب على القولِ في الحديث بالرأيِ نظيرُ الأثر المترتب على القولُ في القرآن بالرأيِ.

فالإمامُ أحمد على سَعة حفظه؛ إذ كان يحفظُ سبعَمائةِ ألفِ حديثٍ؛ بل قيل: أكثر، والذي يحفظُ هذا المقدار يَنْدُرُ أنْ يُوجدَ من ألفاظِ الحديثِ ما يخفى عليه فهمُه؛ لأنَّه إذا أُجْمِلَ في موضِعٍ فُصِّلَ في موضِعٍ آخر، وإذا كان اللفظُ غريبًا في متنٍ، جاء واضِحًا في متنٍ آخر، ومع ذلك سُئِل الإمامُ أحمد عن حديث فقال: «سَلُوا بعضَ أصحابِ الغَريبِ؛ فإنِّي أكرهُ أنْ أتكلَّم في قولِ رسُول الله ﷺ بالظَّنِّ فأُخْطِئ»[(١)]، وكذلك الأصمعيُّ الذي يحفظُ من دوَاوِين العرَبِ ما يحْفظُ، ويتَصَوَّرُ اللُّغةَ بمفرداتِها كما نتصوَّرُ الأمورَ البَدَهِيَّة، قال لما سُئل عن حديثِ: «**الجارُ أحقُّ بِسَقَبِه**»[(٢)]، قال: أنا لا أُفسِّرُ حديثَ الرَّسُولِ ﷺ، ولكنَّ العَربَ تزعُمُ أنَّ السَّقَبَ اللَّزيقُ[(٣)]، يعني: الجارَ الملاصِقُ.

أمَّا ما جاء عن الصَّحابة ﵃ أنَّهم لمَّا ذكر النبيُّ ﷺ السَّبعين ألفًا الذين

---

(١) العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره (ص١٧٤).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الشفعة، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع (٢٢٥٨)، وأبو داود (٣٥١٦)، والنسائي (٤٧٠٢)، وابن ماجه (٢٤٩٥) من حديث أبي رافع ﵁. **والسَّقَب**: بالسِّين والصاد، وهي: القُرْبُ. يقال: سَقِبَتِ الدارُ وأسْقَبَتْ؛ أي: قَرُبَتْ. ينظر: النهاية ٢/ ٣٧٧.

(٣) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (١١٥٧٨).

يدخُلون الجنَّة بغيرِ حسابٍ، ولا سَابِقة عذابٍ؛ قال بعضُهم: لعلَّهم كذا، لعلَّهم كذا، لعلَّهم كذا[1]، ولا شكَّ أنَّ مثلَ هذا الذي يُؤْتَى فيه بحرفِ الترجِّي لا يحتاجُ إلى توقِيفٍ؛ لأنَّ أحدًا منهم لم يجزِمْ بأنَّ هذا مرادُ النبيِّ ﷺ إنَّما هو على سبيلِ البحثِ بين الأقرانِ، وعلى هذا لو طُرِحتْ آيةٌ، أو حديثٌ بين طلَّابِ علمٍ في مجلسٍ، فقال بعضُهم: لعلَّ المعْنَى كذا، وقال آخر: لا، لعل المراد كذا، فإذا جيء بحرف الترجِّي؛ فالمرجُوُّ أنَّه لا بأسَ به - إن شاء الله تعالى - ما دامَ لا يوجدُ جَزْمٌ بأنَّ هذا هو المرادُ.

وقد يقولُ قائلٌ: إنَّنا نجِدُ في كتُب التَّفاسير وشُروح الحديث بعضَ المفسِّرين يهجُمُ على اللَّفظ ويُفسِّرُه بما لم يُسبقْ إليه، وبعضُ الشُّراحِ كذلك، فهل نقُول: إنَّ هذا قال برأيِه؟ وبعضُ أهل العلم يُسألُ عن الآية ويُجيبُ بأنَّ معناها كذا، ويُسألُ عن الحديثِ ويقُول: معناه كذا، فهل يدخُل في هذا الوعيد؟

نقول: فرقٌ بين شخصٍ له عنايةٌ بهذا العلم، سواءً كان بالتَّفسير أم بالحديثِ، وله سَعَة اطِّلاعٍ على أقوال المفَسِّرين من المتقدِّمين والمتأخِّرين، وله سَعَةُ اطِّلاعٍ في شُروح الأحاديث المتنوِّعة مختلفة المشارِب، ثُمَّ بعد ذلك تكوَّنتْ لديه الأهليَّةُ، وتكوَّنتْ لديه مَلَكَةٌ يَفْهَمُ بها كلامَ الله ﷻ، وكلامَ رسُوله ﷺ، مثلُ هذا لا يُلام، مع أنَّ التورُّعَ أولى.

لكنِ الإشكالُ إذا هَجَم على النُّصوصِ من ليس لهُ في العِيْر ولا في النَّفِير، من ليس له أدْنى ارتباطٌ بالنُّصُوصِ، ويقول: القرآنُ عربيٌّ، والرسولُ ﷺ عربيٌّ، ونحنُ عربٌ، نفهمُ كلامَه، نقول: كم مِن شخصٍ انْبرَى لهذه الأمُورِ

(١) إشارة إلى ما أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب من لم يَرق (٥٧٥٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (٣٧٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وافْتَضَحَ، وبعضُهم سُئِل عن معنى آيةٍ فأجابَ بقولٍ، والآية مختلف في معناها على ثمانية أقوال، أو على عشْرةِ أقوالٍ بين المفسِّرين، ولم يُصِبْ واحدًا منها، وكذلك الحديثُ، ولذلك يقولُون: إنَّ غريبَ الحديث لا يتصدَّى له إلا من جمَع بين الخِبْرَةِ والمعرِفَةِ بلُغَةِ العربِ والحديثِ، لا يكفِي أن يكُونَ الإنسان لُغويًّا لكي يُفَسِّرَ الحديث، ولا يكفِي أن يكونَ محدِّثًا لكي يشرحَ الغريبَ دُون معرفةٍ وإلمامٍ باللُّغة، ولذا أصحابُ الغريبِ كلُّهم من أهلِ اللُّغة، لكن لهم عنايةٌ بالحَديثِ؛ لأنَّ اللَّفظ في الحديثِ يأتي وله في اللُّغة معانٍ كثيرة، فقد تجدُ لِلَّفْظةِ الواحدةِ عشرَ معانٍ في المعاجم العربية، فواجبٌ على كُلِّ من يَنبرِي لتحديد المعنى المرادِ من الحديث، ويختارُ المعنى المناسبَ من المعاني المتعدِّدة لهذه اللَّفظة - أنْ يكون جامعًا بين الأمرين الحديثِ واللّغة، فإذا كان للمَرْءِ خِبرةٌ بمعرفة الحديث يستطيعُ أنْ يختارَ المعنى المناسب؛ لأنَّه قد يأتي اللفظُ في حديث ويأتي اللَّفظ نفسُه في حديث آخر، والمعنى مختلفٌ؛ لأنَّ السِّياقَ الذي هو من اختِصاص أهلِ الحديث له دورٌ كبيرٌ في تحديدِ المراد، وكذلك الاطِّلاعُ على أقوال اللُّغويِّين له دورٌ - أيضًا - في فهْمِ المُراد، فلذا لا يتصدَّى لهذا النوعِ إلا من جمع بين الفنَّين، فيُقدَّم.

والمحدِّثون الأصلُ فيهم الرواية، يتفرَّغُون لها، فمثلًا حينما يقولون: الناسخُ والمنسوخُ ليس من مباحِثِ هذا الفَنِّ، إنَّما هو من مباحثِ الأُصول، العِلَّةُ في هذا أنهم يفترِضُون في المحدِّثِ أنَّه يَروي فقط، ولا علاقةَ له بالمتن، ولذلِك يُسَمُّونه الصَّيدليَّ، أما الاستنباطُ فهو شأنُ الفَقِيه، لكن قد يجمَعُ اللهُ لشخصٍ بين العلوم كلها، فيبلغُ من التفنُّن في الفُنُونِ منزِلةً تؤهِّلُه لفَهْمِ النُّصُوصِ، والتعاملِ معها على أكثر من وجه، هذا هو المقدَّم في كُلِّ فَنٍّ.

فأبو عُبيد - مثلًا -، مُقَدَّمٌ على أبي عُبَيدة وعلى الأصْمَعيِّ وعلى فلانٍ وعَلَّان؛ لأنَّه محدِّثٌ مع علمِه باللُّغة، وهذا مثالٌ واحد.

أما المتأخِّرون الذين تأثَّروا بالمذاهب الأصلية والفرعيَّة؛ فإنَّك ترى تأثير هذه المذاهب فيهم واضحًا، ولذا قلنا في أكثرَ من مقام: ينبغي أن تكون هِمَّة طالب العلم في كتب اللُّغة التي يُرجَعُ إليها إلى المتقدِّمين الذين لم تُؤثِّر فيهم المذاهب.

«**والنَّضْرُ**» هو ابن شُمَيل[1] «**أو مَعْمَرُ**»، أي: أبو عُبيدة معمرُ بنُ المثنَّى[2]، «**خُلْفُ أوَّلُ**»، يعني: خِلافٌ في أوَّل من صنَّف في غريبِ الحديثِ هل هو النَّضرُ بن شُمَيل أو معمرُ بن المثنَّى أبو عُبيدة؟ لأنَّهما وُجِدا في زمنٍ واحد، فلا يُدرى أيهما السَّابق بالتأليف؟

«**ثُم تَلَى أبُو عُبَيْدٍ**» أبو عُبيدٍ القاسِمُ بن سَلَّام بعدهما، بعد النَّضْرِ وأبي عُبيدة معمرٍ، والأصمعيُّ وغيرُهم من المتقدمين على أبي عُبيدٍ؛ مؤلَّفاتُهم صغيرة، يجمعُون بعضَ المتون المُشْكلة والغامِضة ألفاظُها فيُفسِّرونها، وهذا شأن بدايةِ التَّأليف، فأوَّلُ من يُؤلِّف في الفَنِّ لا شكَّ أنَّه يبدأُ والأمرُ عنده يَسِيرٌ، ثم بعد ذلك يَبْنِي عليه من يأتي بعدَه، قَدْ تكبُرُ الكتُب عند الثَّاني والثالِثِ بالنسبة للأوَّل بسببِ الأوَّل، وتشتمِلُ إمَّا على زيادةِ نظائرَ على ما ذكره مع الموافَقة، أو من أجلِ أن يرُدَّ عليه عند المخالَفة، فتزدادُ أحجام الكتُبِ، ولذلك كُلَّما تأخَّر الزمانُ زادت الكتُب؛ لأنَّ الكتبَ القدِيمة تُودَعُ في الكتب المتأخِّرة، ثُم يُضاف إليها بعد ذلك من الأمثلة والنَّظائرِ وغيرِها بما يزِيدُ به

---

(١) المازِني أبو الحسن البصري، نحويٌّ لُغويٌّ أخباريٌّ محدِّثٌ ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، له مصنَّفات، منها: «الصفات» في صفاتِ الإنسان والبُيوت والجِبال والإبل...، و«كتاب المعاني»، و«غريب الحديث» (ت٢٠٤هـ). ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٣٤٨، وفيات الأعيان ٥/ ٣٩٧، التقريب (٧١٣٥).

(٢) التيمي البصري، مولى بني تيم بن مرة، ويقال: مولى لبني عبيد الله بن معمر التيمي، نحويٌّ لُغويٌّ أخباريٌّ نسَّابةٌ صحيحُ الرواية، له مصنَّفات، منها: «معاني القرآن»، و«نقائض جرير والفرزدق»، و«أخبار الحجاج» (ت٢١٠هـ). ينظر: تاريخ بغداد ١٥/ ٣٣٨، تهذيب الكمال ٢٨/ ٣١٦، السير ٩/ ٤٤٥.

الحَجْمُ، ممَّا هو مطلوبٌ في الفنِّ، أو يزيدُ الحجْمُ بالتصدِّي للمؤلِّف المتقدِّم عند المخالَفة.

وأبو عُبيد محلُّ ثقةٍ عند الجَميع؛ لأنَّه بالإضافة إلى كونِه من أئمَّة اللُّغة سليمُ الاعتقاد، وهو في الوقتِ نفسِه محدِّثٌ نظير الأئمَّة المتقدِّمين من أهلِ الحديث، فينبغِي أن يُعتنى بكتابِه، وقد صار كتابُه محلَّ عنايةٍ من المتأخِّرين، وصار من يؤلِّف في غريب الحديث إنَّما يدُور في فلكِه، وكتابُه مطبوعٌ ومُتداولٌ، لكن ترتيبه صعبٌ، فهو بحاجةٍ إلى فَهْرَسة، فالوُصولُ إلى اللَّفظةِ المطلوبة فيه تحتاجُ إلى عنايةٍ وكثرةِ تَردُّدٍ على الكتاب، هذا الذي يجعلُ مثل هذا الكتابِ لا يتداولُه طلَّابُ العلم بكثرة؛ ويلجؤون إلى «النِّهاية»؛ لأنَّ ترتيبه سهل.

«واقْتَفَى القُتَبِيُّ»، يعني: جاء ابنُ قتُيبة عبدُ الله بن مُسلم بن قُتَيبة، وألَّف في غريب الحديث، واستفَاد من أبي عُبيد فائدةً كُبرى، وكتابُه مطبوع.

«ثُم حَمْدُ صَنَّفَا» ثُمَّ جاء من بعده الإمام الخطابيُّ حمْدُ بن محمد وصنَّف في غريبِ الحديث، ونقل ممن تقدَّم، وتعقَّب وردَّ، فزاد حجمُ كتابه، وهو مطبوعٌ - أيضًا -.

والمؤلَّفاتُ في غريبِ الحديثِ كثيرةٌ جِدًّا لا تكادُ تُحصى من كثرتِها، فعلى طالبِ العلم أن ينتَقِيَ منها؛ لأنَّ الرجوعَ إليها كلِّها فيه شيءٌ من الوُعُورةِ والعُسْر، فيعتَنِي بـ«غريبِ الحديث» لأبي عُبَيد، وما زِيد عليه من قِبل ابن قُتَيبة، والخطابيِّ، وابن الجوزيِّ، وعبدِ الغافرِ الفارسيِّ[1]، والزَّمَخْشَرِيِّ في

(١) هو: عبد الغافِر بن إسماعيل بن عبد الغافِر، أبو الحسن الفارسي النيسابوري، من علماء العربية والتاريخ والحديث، له مصنَّفات، منها: «المفهم لشرح غريب مسلم»، و«السِّياق في تاريخ نيسابور»، و«مجمع الغرائب» (ت٥٢٩هـ). ينظر: السير ٢٠/١٦، الأعلام ٤/٣١.

«الفائق»، فهذه كلُّها كتبٌ نافعة في باب الغريب، ثُم يأتي بعدها كتاب «النهاية» لابن الأثير الذي جمع كثيرًا من كتُب الغريبِ في كتابه لتأخُّرِ زمنِه؛ فجمع غريبَ الحديث من كتُبِ الغريبِ ومن كتُب اللُّغة، وذكر مصادره ومراجِعه في مقدِّمة الكتاب، فكتابُه جامعٌ، فمن أراد أن يقتَصِر على كتابٍ واحد في الغريبِ فعليه بـ«النهاية»، لكن من أرادَ أن يُؤصِّل هذا العلم، ويبني على أساسٍ متين فليبدأ بأبي عُبيد، ثُمَّ من تلاه؛ لأنَّ التدرُّجَ في التأصِيلِ وفي التَّحصيل ينفعُ طالبَ العلم ويُفيده كثيرًا، بخلاف ما إذا كان يَتخبَّط، مرَّةً يأخُذ من متأخِّرٍ، ومرَّةً من مُتقدِّم، ومرَّة من هنا، ومرَّة من هناك، ومن فوائد التدرُّج في التحصِيل في الفنِّ الواحد أنَّه يُمكِّنُ طالبَ العلم من نِسبةِ القولِ لقائله ومنشئِه بِدِقَّة؛ لأنَّه إذا لمْ يفعَلْ فقد ينقل من «النهاية» كلامًا لا يعرفُ قائله، فيُمكن أن يكونَ لابن قُتيبة، ويمكنُ أن يكون لغيرِه، وقد يَهِمُ فينسبُه لابن الأثير، فيقول: قال في «النهاية»، فإن كان الكلامُ محلَّ نقدٍ انتقد به ابنَ الأثير، وهو في الأصل لابن قُتَيبة.

ومن الكُتب - أيضًا -: غريبُ الحديث لإبراهيم الحربي، وطُبع منه القسم الخامس، وهو من أنفَعِ كتبِ الغَريب، وكتاب «الدلائل في غريب الحديث» لقاسم بن ثابت السَّرَقَسْطِيِّ(١)، لكنَّه ماتَ ولم يُكمِلْه، فأكملَهُ - على خلاف العادة - أبُوه ثابتٌ(٢)، فالعادةُ أنَّ الولَد هو الذي يُكمِلُ كتابَ الأبِ، لكنَّ الأبَ تأخَّرتْ وفاتُه عن ابنِه فأكْملَ كتابَ ابنِه، واسمُه «الدَّلائل»، وطُبع قسمٌ منه في ثلاثة مجلَّدات.

(١) هو: قاسم بن ثابت بن حزم بن عبد الرحمٰن، أبو محمد، السَّرَقَسْطِي العَوْفي، محدِّثٌ فقِيهٌ، له من المصنَّفات: «كتاب الدلائل في غريب الحديث» (ت٣٠٢هـ). ينظر: بُغية الوُعاة ٢/ ٢٥٢، بُغية الملتمس ١/ ٤٤٨.

(٢) هو: ثابت بن حزم بن عبد الرحمٰن بن مطرف أبو القاسم، العوفي السَّرَقَسْطِي، كان عالمًا مُتفنِّنًا بصيرًا بالحديثِ والفقهِ، والنَّحو والغريبِ والشِّعر (ت٣١٤هـ). ينظر: تاريخ علماء الأندلس ١/ ١١٩.

فالكتُب المذكورةُ من أهمِّ كتب الغريب، وطالب العلم الذي يريدُ أنْ يعتمِدَ على نفسه في هذا العلم يجمَعُ بين هذه الكتُب؛ لأنَّه قد يقع في الخطأ إذا اعتمد على كتاب واحدٍ فيه خطأٌ ولم يتَنبَّه له.

ويُضاف إلى كتُب الغريبِ كتبُ اللُّغة، ومن أهمها: «الصَّحاحُ» للجوهري، وهو متقدِّم، و«التهذيبُ» للأزهريِّ، و«المحكمُ» لابن سِيده، و«لِسانُ العرب» لابن منظُور[1]، و«القامُوس المحيط» للفيرُوزآبادي، و«تاجُ العرُوس» للزَّبيدي، وغيرها من كتُبِ المتأخِّرين؛ لأنَّها جمعت أكثرَ الكتُب، لكن يُنقل من كتُب المتأخِّرين بحَذَرٍ؛ لأنَّها تأثَّرتْ بالمذاهبِ الكلاميَّة.

«**فاعْنَ بِه**»، يعني: اهتَمّ به، أي: بهذا النوعِ من أنواع علوم الحديث؛ لأنَّك إذا لم تفهمِ اللَّفظَ كيف تستطيعُ أنْ تَستَنْبِط منه؟! واللَّفظُ إذا لم تَفهمْهُ سهُلَ أنْ يتَصحَّفَ عليك، وسهُلَ أن تُقلِّدَ فيه مصحِّفًا؛ لأنَّك لم تفهم اللَّفظ، وإذا لم تفهم معناه، ثُمَّ سمعتَه من شخصٍ تثِقُ به قلَّدْتَه في لفظِه، وأنتَ لا تدري معنَاه، لكن إذا عرفت معناه تحرَّرَت لك العبارة.

«**ولا تخُضْ بِالظَّنِّ**»، أي: إذا غلَب على ظنِّك أنَّ هذا هو المعنى المرادُ من هذا اللَّفظِ في الحديثِ النبويِّ أو في القرآن الكريم فلا تجرُؤْ على كلامِ اللهِ وكلام رسُولِهِ ﷺ بالظَّنِّ، فلا بُدَّ من مُراجَعة الكتُبِ، ومُراجَعةِ أهلِ المعرِفة والاختِصاص، الذين عُرفوا بِالدِّقَّةِ والتَّثبُّتِ والتَّحرِّي.

«**ولا تُقَلِّدْ غيرَ أهْلِ الفنِّ**» لأنَّك لو سألتَ فَقِيها مثلًا عن راوٍ من الرُّواة، أو عن لفظٍ غريبٍ، أو سألتَ شخصًا لا يَدَ له في هذا الفنِّ، فقد يُفْتِيك بما

---

(١) هو: محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظُور، أبو الفضل الأنصاري، الرُّوَيفِعي الإفريقي، إمامٌ في اللُّغة، له مصنَّفات، منها: «لسانُ العرب»، و«مختار الأغاني»، و«مختصر مفردات ابن البَيْطار» (ت٧١١هـ). ينظر: بُغية الوُعاة ١/ ٢٤٨، الأعلام للزركلي ٧/ ١٠٨.

لا يَدُلُّ عليه دليلٌ، وبما لا أصلَ له، فبعضُ النَّاس لو سألتَه - ولو كان من طُلَّابِ العلم - عن معنى: ﴿وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى﴾ [طه: ١٨] فبمجرَّد أنْ يسمعَ يقول لك: إنَّ معناها: نهشُّ عليها لكيْ تمشِي، ونطرُدها يمينًا أو يسارًا، وهذا الكلام ليس بصحيح، فإنَّه لم يقل: أهُشُّ بها غنَمي، ولم يقل بهذا أحدٌ من أهل العلم، وإنَّما المرادُ: أنَّه يضرِبُ بها الشَّجرَ ليتسَاقَط ما فيه لتأكُلَه الغنَمُ[(١)].

ثُمَّ إنَّ بعضَ المعاني التي تَتبادرُ إلى الذِّهن من بعضِ الألفاظ لا تكونُ هي المرادة في أحايِينَ كثيرة، وهذا كثيرٌ في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية، مثاله: بعض الناس يستنبط تفضيل التأخُّر في الحجِّ من قوله ﷻ: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ ۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٠٣] فهو ظنَّ أنَّ التَّقوى للتأخُّر، مع أنَّ التَّقوى للجميع، والآيةُ لا يؤخذ منها ترجيحُ التأخُّرِ على التقدم، إنَّما يُؤخذُ من فِعْلِه ﷺ، والتَّقوى مطلوبة للجميعِ لرَفْعِ الإثم عمَّنْ تقدَّم وعمَّن تأخَّر، فيكون معنى الآية هو معنى قوله ﷺ: «**مَنْ حَجَّ لله، فلَمْ يَرْفُثْ، ولم يَفْسُقْ، رَجعَ كيَوْمَ وَلَدَتْه أُمُّه**»[(٢)]، فمثل هذا يحتاجُ إلى التأنِّي، فالعَجلةُ لا تُفِيد في مثلِ هذا.

«**وخَيرُ ما فسَّرتَهُ بالوَارِدِ**»؛ لأنَّه كلامُ المتكلِّم نفسِه، قد يتكلَّمُ الإنسانُ بكلامٍ فتخونُه العبارةُ، أو قدْ تقْصُرُ عبارتُه عن بيانِ معناه، ثُمَّ يأتي منْ يُوضِّحُه لغيرِه ممَّنْ تُسْعِفُه العبارةُ، هذا موجودٌ، لكنَّ الأصل أنَّ المتكلِّم أعْرفُ، وكما يقولون: أهلُ مكَّة أدرَى بشِعابِها[(٣)].

(١) ينظر: تفسير الطبري ١٨/ ٢٩٢، تفسير ابن كثير ت سلامة ٥/ ٢٧٩.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور (١٥٢١)، ومسلم، كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة، ويوم عرفة (١٣٥٠/ ٤٣٨)، والنسائي (٢٦٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) **الشِّعاب**: جمع شِعب وهو من الأرض بكسر الشين، ومن الناس بفتحها، و«أهل مكة =

وكذلك قد يأتي اللفظُ مُسْتَغْلَقًا في حديث، لكنه يأتي واضحًا مفسرًا في حديث آخر، كما أنَّ أولَى ما يُفسَّر به القرآنُ القرآنُ، فكذلك أولى ما تُفسَّر به السُّنَّة السُّنَّة.

فإذا فسَّرتَه بقول قائله برِئتَ من العُهدة، والمتكلِّم أعرفُ الناس بكلامِه، وإذا كان لصاحب المتن شرحٌ على هذا المتن فإنَّه يكون أولى ما يُعتَنى به، لا سيَّما المتونُ المعصُورة أو المنظومة، وبعضُ الشُّرَّاح الآخرين قد يُنازِعون صاحب المتن في فهم كلامِه إذا شرحه، ومثال ذلك ما تقدَّم لنا في أصحِّ الأسانيد قول الناظم: «وابنُ شِهابٍ عنه به» فقد قال الحافظ العراقي: «به»، يعني: بالحديثِ، وقال السَّخاويُّ: يعني: بالإسنادِ، فقد يُنتقدُ السَّخاويُّ في مثل هذه الجُرأة، لكن لعلَّ السَّخاويَّ يُعَلِّلُ بأنَّ البحثَ هنا ليس في الأحاديثِ، إنَّما هو في أصحِّ الأسانيد، فهل يُوافَق على مثل هذا، أو نقول: ربُّ الدَّار أدْرَى بما فيها؟ وحينئذٍ إذا سُئِلْتَ وقيل لك: أي شروح الألفيَّة أفضلُ؟ هل تقول: شرحُ المصنِّف أم شرحُ السَّخاويِّ؟

وهذا مثلما قال النوويُّ في ضبطِ (الكرماني) قال: بفتح الكاف، ويُقال: بكسرها والفتحُ أفْصَحُ وأكثرُ وأشهرُ، ثُمَّ جاء الكِرْمَانِيُّ فقال في راوٍ منسوبٍ إلى هذه البلدَة، قال: هو بلدنا، وأهل البلد أعلم ببلدهم من غيرهم، وهم متفقون على كسرها[1].

ومثاله - أيضًا - لو أنَّ خليلًا[2] صاحب «المختصر» شرَح مختصره، بدلًا

= أعرف بشعابها» مثَلٌ مشهورٌ شائعُ الاستعمال، يُضربُ للمُباشِر للشَّيء والمخالِط له، أنّه أخبر به وأبصرُ بحاله وأعرَفُ كقول القائل: وصاحبُ البيتِ أدْرَى بالذي فيه. يُنظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم ١/ ١٣٩.

(١) الكواكب الدراري ٩/ ١٩٥، قاله بعد أن نقل قول النووي.

(٢) هو: خليل الدين بن إسحاق بن موسى، المعروف بابن الجندي، فقيه مالكيٌّ بارع، صاحب المختصر في الفِقه، وكان عبدًا صالحًا، له من المصنفات: «المختصر =

من مائة صفحة شرحَهُ في خمسِمائة صفحة، لكن جاء شخصٌ شرحَه في ألفِ صفحة، بكلام أوضحَ وأسهَلَ، فهل نقول: إنَّ شرحَ خليل أفضلُ من شرحِ هذا المتأخِّر؟

يُجابُ عن هذا بمثل ما قلنا في المقارَنة بين شرحِ المؤلِّف وشرحِ السَّخاويِّ للألفِيَّة، فشرح السخاويِّ أفضَل بكثير، لا سيَّما وأنَّ شرح المؤلِّف يكادُ يكون مستوعَبًا في شرحِ السَّخاويِّ، وليس هذا من باب أنَّ السَّخاويَّ أفْهَمُ وأعْرَفُ وأدْرَى بما يقولُه النَّاظِمُ نفسُه، فهذِهِ أُمورٌ تُقَدَّرُ بقَدَرِها.

«**كَالدُّخِّ بِالدُّخَانِ لابنِ صَائدِ، كذاك عند الترمذيِّ**» فالنبيُّ ﷺ قال له: «**خَبأتُ لكَ خَبِيئًا**»، فقال: الدُّخُّ، وقد جاء بيانه في رواياتٍ أخرى، وأنَّ المراد به الدُّخَان[1]، فقال النبي ﷺ: «**اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَك**»[2]، يعني: قَدْرَ الكُهَّان المُوالين للجانِّ الذين يخْطِفُونَ من الكلِمة بعضَها[3]، فالجِنِّيُّ قد يختطِفُ بعضَ الكلمةِ ولا يستطيعُ أنْ يُكَمِّلَ الكلمةَ خشْيةَ أن يُدرِكَهُ شِهابٌ، فصار هذا دَيْدَنًا لهم، يخْطِفُون بعضَ الكلمة ويَقُرُّونَها في أُذُنِ وليِّهم من الكُهَّانِ قَرَّ الدَّجَاج، كما جاء في الخبر[4]، والمراد أنه جاء في متن آخر أنَّ

= المذكور»، و«شرح كتاب ابن الحاجب في الفقه» (ت٧٦٧هـ). ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك ٤/ ٢٩٥، كشف الظنون ٢/ ١٨٤٢.

(١) إشارة إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٧/ ٤٩٣، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي (٣٠٥٥)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد (٢٩٣٠/ ٩٥)، وأبو داود (٤٣٢٩)، والترمذي (٢٢٤٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وروي من حديث ابن مسعود وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.

(٣) فالدخ بعض كلمة الدخان. ينظر: شرح النووي على مسلم ١٨/ ٤٩. وقيل: إنها لغة في الدخان. ينظر: تهذيب اللغة ٦/ ٢٩٨، فتح الباري ١/ ١١٦.

(٤) إشارة إلى ما جاء عن عائشة: سألَ أناسٌ رسولَ الله ﷺ عن الكُهَّانِ، فقال لهم رسولُ الله ﷺ: «**ليسُوا بشيء**» قالوا: يا رسولَ الله، فإنَّهم يُحدِّثون أحيانًا بالشيءِ يكونُ حقًّا؟ فقال رسول الله ﷺ: «**تلكَ الكلمةُ من الحقِّ، يخطِفُها الجِنِّيُّ، فيَقُرُّها في** =

المراد بالدخ الدُّخَانُ، لا سيَّما وقد تلا: ﴿يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ ١٠﴾ [الدخان: ١٠][(١)]، وقال بعضُهم: إنَّ عيسى عليه السلام يقتُلُ الدجَّال على جبل يقال له: جبلُ الدُّخان[(٢)].

«**وَالْحَاكِمُ فَسَّرَهُ الْجِمَاعَ**»[(٣)]، وبهذا وقع في الخطأ؛ لأنَّه لا يوجد في لُغة العرب أنَّ الدُّخَّ بمعنى الجِماع، والحديث جاء تفسيره في حديث آخر بالدُّخَان. **وقوله**: «**وهو واهِمٌ**» فتفسيرُ الحاكم لِلَفْظِ الدُّخِ بالجِماع وَهْمٌ منه، حيثُ لم يأخُذْه من شَخصٍ مُتَخَصِّصٍ له عِناية باللُّغة.

ومما يفيد في شرح وبيان غريبِ ألفاظِ الحديث شُروح كتب السُّنَّة، فكما أنَّ التفاسير تُفِيد في فَهمِ كلام الله جل وعلا، فشُروحُ الحديث تُفيد في فهم كلام النبيِّ صلى الله عليه وسلم، ولا حاجة إلى ذكرِ أهَمِّ هذه الشُّروح، ومَزايَاها، فقد توسَّعْنا في ذكر مناهج أهمِّ شروح الكتب الستَّة، وبيَّنَّا مزايا كُلِّ شرحٍ في مجالِس عُقِدتْ قبل سِنين، تداولها النَّاس وذكروا أنَّهم استفادُوا منها.

❁ ❁ ❁

= أُذُنِ وليِّه قَرَّ الدَّجاجةِ، فيخْلِطُون فيها أكثرَ مِنْ مِائةِ كِذْبة». أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب قول الرجل للشيء: ليس بشيء، وهو ينوي أنَّه ليس بحقّ (٦٢١٣)، ومسلم، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان (٢٢٢٨/ ١٢٣).
وقَرُّ الدجاجة: صوتُها إذا قطعَتْه، فإنْ رَدَّدَتْه قيل: قَرْقَرَتْ قَرْقَرَةً، وهو - أيضًا - من قَرَّ يَقَرُّ، بمعنى: تَرْدِيدِ الكلام في أُذُن السَّامع حتَّى يفْهمَه. يُنظر: النهاية ٤/ ٣٩.

(١) إشارة إلى ما جاء عند أحمد (٦٣٦٠)، والترمذي (٢٢٤٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنه: «وخبأ له: ﴿يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ ١٠﴾».

(٢) أخرجه أحمد (١٤٩٥٤)، مرفوعًا، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ٣٤٤: «رواه أحمد بإسنادين، رجال أحدهما رجال الصحيح».

(٣) عزاه ابن الصلاح للحاكم في معرفة علوم الحديث، وسقط هذا الموطن من المطبوع، وعلق ماهر الفحل في تحقيقه للمقدمة (ص٣٧٧)، فقال: «هو في مخطوطة معرفة علوم الحديث (الورقة: ٨٢) من نسختنا الخطية الخاصة، وقد سقط من موضعه في المطبوعة: ٩١».

الْمُسَلْسَلُ

٧٦٤ مُسَلْسَلُ الْحَدِيثِ مَا تَوَارَدَا فِيهِ الرُّوَاةُ وَاحِدًا فَوَاحِدَا
٧٦٥ حَالًا لَهُمْ أَوْ وَصْفِ مَتْنٍ أَوْ سَنَدْ كَقَوْلِ كُلِّهِمْ: (سَمِعْتُ) فَاتَّحَدْ
٧٦٦ وَقَسْمُهُ إِلَى ثَمَانٍ مُثُلُ وَقَلَّمَا يَسْلَمُ ضَعْفًا يَحْصُلُ
٧٦٧ وَمِنْهُ ذُو نَقْصٍ بِقَطْعِ السِّلْسِلَهْ كَأَوَّلِيَّةٍ وَبَعْضٌ وَصَلَهْ

الشرح

«المُسَلْسَلُ» وهو مأخوذٌ من التَّسَلْسُلِ؛ وهو التَّتابُع، والاتِّفاقُ على وصْفٍ، أو حالٍ، أو هيئةٍ قوليّةٍ، أو فعليّةٍ، يتسَلْسَلُ السَّندُ، بذكر بعض الأحوالِ إلى شيءٍ من المتنِ؛ إمَّا هيْئةُ مُحدِّثٍ، أو مكانٍ، أو زمانٍ؛ تَسَلْسَلُوا وتتابعوا عليه، فهذا يُسمُّونه مُسَلْسَلًا.

وهو يُفِيدُ في مسألة اتِّصال الإسناد، ويُفيد - أيضًا - في الضَّبطِ؛ لأنَّه إذا حُفِظَ ما يحتَفُّ بالخبرِ مما يتعلَّقُ بإسنادِه، أو متنِه؛ دلَّ على أنَّ هذا الخبر محفُوظٌ، وهذا الأصلُ من التَّسلسُلِ في البِداية، لكنَّه لمَّا طال الزَّمان، وحرص الناس على التَّسَلْسُلِ؛ ضَعُف لديهم تحرِّي الصِّحَّة في الأحادِيث، ولذا كثيرٌ من المُسَلْسَلاتِ لا تثْبُتُ، ولوْ رَجَعْتَ إلى «المناهِلِ السَلْسَلَة في الأحاديثِ المُسَلْسَلَة»(١) وجدْتَ أنَّ أكثر ما فيه أحاديثُ واهِيةٌ لا تثبُتُ، وسببُ

(١) «المناهل السَّلْسَلَة في الأحاديث المسلسلة» لعبد الباقي بن علي الأيُّوبي الأنصاري (ت١٣٦٤هـ).

وَهاء هذه الكثرة الكاثرة من الأحاديث السعيُ من أجل الحِفاظِ على التَّسَلسُلِ، وهذا الحِفاظُ على التَّسَلْسُلِ عاقَهم عن تحصيلِ هذهِ الأحاديثِ بأسانِيدَ أصحَّ وأحسنَ، فتجدُهم يحرِصُون على الرِّواية عن هذا الرَّاوي؛ لأنَّه اتَّصفَ بهذا الوصْف؛ لأنَّ اسمه محمَّد مثلًا، والسَّند كلُّه من المحمَّدين، أو لأنَّه فقيهٌ، والسند كلُّه فقهاء، أو لأنَّه فعل هذا الفِعل الذي تتَابع الرُّواة عليه، وإنْ لم يكنْ ممَّنْ يثبُتُ خبرُه.

«**مُسَلْسَلُ الحديثِ ما توارَدَا**»، يعني: تتَابَع، «**فيه الرُّواةُ واحِدًا فواحِدا**»، يعني: واحِدًا تِلْوَ الآخر، بدءًا من الأصلِ الذي هو الرسولُ ﷺ، ثُمَّ الصحابيِّ، ثُمَّ التابعيِّ إلى آخرِ من يروِيه، يتسَلْسَلُون، ونَدُرَ أنْ يُوجد إسنادٌ يَتَابعُ فيه هذا التَّسَلْسُلُ من أوَّله إلى آخره، مثل حديث معاذ: «**إني أُحِبُّكَ**»[(١)] فقد تسَلسَل هذا؛ لأنَّ الكلمةَ قالها النبيُّ ﷺ، وتتابَعوا عليها، لكنَّ أشهرَ حديثٍ في المُسَلْسلات حديثُ المسَلْسَلِ بالأوَّلِيَّة: «**الرَّاحِمُونَ يَرْحمُهُم الرحمٰنُ**»[(٢)]، لكنَّ الصحيحَ أنَّ التَّسَلْسُلَ في الأخيرِ ماضٍ إلى يومِنا هذا وهو يقُول: أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه، لكن هذا التَّسلسُلَ ينقطِعُ عند سُفْيان، ومن فوقه إلى الصحابي، يعني: في ثلاثٍ طبقات، فلا يُوجد تسَلْسُلٌ إلا بطُرُقٍ لا تصِحُّ ولا تثبُت.

«**حالًا لهم أو وصْفًا أو وَصْفَ سَنَد**»، أي: يُوصَفُ المتنُ، أو يُوصَفُ

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار (١٥٢٢)، والنسائي، كتاب السهو، باب الدعاء بعد الذِّكر (١٣٠٣)، وأحمد (٢٢٥٤٦) من حديث معاذ رضي الله عنه، والحديث صحَّحه ابن خُزيمة في صحيحه برقم (٨١٧)، وابن حبان (٢٠٢٠)، والحاكم في المستدرك (١٠١٠، ٥١٩٤).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في الرحمة (٤٩٤١)، والترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة المسلمين (١٩٢٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، والحديث صحَّحه الترمذيُّ، والحاكم في المستدرك (٧٢٧٤).

السَّندُ، يعني: يكونُ الإسنادُ من أوَّله إلى آخرِه مُسَلْسَلًا، سواءً كان بأسماء الرواة، أو بأوصافِهم، أو بِصِيَغ الأداء.

«**كقولِ كُلِّهمْ سَمعتُ فَاتَّحدْ**» كأنْ يقُول كلُّهم - مثلًا -: قال فلانٌ سمعتُ فلانًا، قال: سمعتُ فلانًا، قال: سمعتُ... إلى آخره، أو: حدَّثنا فلانٌ قال: حدَّثنا فلانٌ، إلى آخره، أو مسلسلٌ بالعَنْعَنَةِ: عن فُلان، عن فُلان، عن فُلان.

وفي آخر «صحيح مسلم» حديثٌ فيه صيغةُ أداء نادِرة ومُتَسلْسِلة، ولا تَجِدُ الشُّرَّاحَ يُشِيرون إليها، إلا أنَّها قد انْقطعتْ في الآخر. وهذه الصيغةُ النَّادرة هي: قال: حدَّثنا فلانٌ ردَّه إلى فلان... وهكذا[1].

«**وقسَّمهُ إلى ثَمانٍ مُثُلُ**»، يعني: ثمانيةَ أقسام، كما زَعَم ابنُ الصَّلاح فَهْمًا من كلام الحاكم، وإنَّما هي مُثُلٌ، يعني: أمثلة.

فقد ذكر الحاكم أنواعًا وأمثِلةً ثمانيةً، وكثيرًا ما يسمِّي الحاكمُ الأمثلة أنواعًا، فظنَّ ابنُ الصَّلاح أنَّ القِسمةَ حاصِرةٌ، وهي في الحقيقة أمثَالٌ، أي أمثِلةٌ للمُسَلْسَلِ، وليستْ حاصرةً بمعنى أنَّه لا يمكنُ الزِّيادة عليها[2].

«**وَقَلَّما يَسْلَمُ ضَعْفًا يحصُلُ**»، يعني: إذا بحثْتَ عن حديثٍ مُسَلْسَلٍ من أوَّلِه إلى آخِرِه؛ يندُرُ أنْ تجدَ من هذا النوع حديثًا سالمًا من الضَّعْفِ، والكتبُ المؤلَّفةُ في هذا شاهدةٌ على ذلك.

«**ومنهُ ذُو نَقْصٍ بِقَطْعِ السِّلْسِلَهْ كأوَّليةٍ**»، يعني: ومنْهُ ناقصٌ ما تَسَلْسَلَ من

(١) إشارة إلى حديث: «العِبادةُ في الهَرْج كهِجْرَةٍ إليَّ». أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب فضل العبادة في الهَرْج (٢٩٤٨/ ١٣٠) ونصُّ الأداء: «ح وحدَّثناه قُتيبة بنُ سعيد، حدَّثنا حمَّادٌ، عن المعلَّى بن زِياد، ردَّهُ إلى مُعاوية بن قُرَّة، ردَّه إلى معقِل بن يسار، ردَّه إلى النبي ﷺ قال...».

(٢) ينظر: فتح المغيث ٣/ ٤٣٥.

النَّبيِّ ﷺ إلى يومِنا هذا، لكنَّه ينْقطِعُ، وذلك مثلُ حديثِ الأوَّليَّةِ؛ فإنَّه ينقطعُ عند سُفْيان، فأوَّل من قال: «وهو أوَّل حديثٍ سمعتُه» هو تلميذ سُفيان عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، وقبله لم يقُلْ أحدٌ ذلك، فهل يَصِحُّ أن يُقال: هذا مُسَلْسَلٌ، هكذا على الإطلاق؟ لا يصحُّ، إلا أنْ يُقيَّد فيُقال: مسلسلٌ إلى سُفيان.

«وبعضٌ وَصَله» فالبعضُ وصَلهُ، لكنَّ هذا الوصلَ إلى النبيِّ ﷺ لا يثْبُتُ. ومن الأحوال الفِعليَّة حديثُ قبضِ اللِّحْية تسلسلَ بـ: «حدَّثني وقبَضَ على لحْيَتِهِ»، ولفظُ الحديثِ: قبَضَ بلحْيتِهِ وقال: «**آمنتُ بالقَدَر خيره وشَرِّه**»(١)، فهو مُسَلْسَلٌ بالأحوالِ الفعليَّة والقوليَّة، ومن الألفاظِ المُسَلْسَلة: شبَّك بيدِه، حدَّثني وهو يَبْتَسِمُ(٢)، هذه وغيرُها موجودةٌ في الأحاديث المُسَلْسَلة.

فمثلُ هذه الأمُور إنَّما هي من مُلَحِ هذا العلم، ومُؤسِفٌ أنَّها بدلًا من أنْ تكون دَلالةً على ضَبْطِ الرُّواة للخبر؛ صارتْ سببًا للتساهُلِ في نقل الخبر، بحيث يُنقَلُ عن طريقِ من لا يَثْبُتُ الخبرُ به حرصًا على التَّسَلْسُلِ الذي جاءَ فيه.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخه ٥/ ٢٥٠، والذهبي في سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٠١، من حديث أنس رضي الله عنه، وقد روَياه بالتَّسَلْسُلِ. قال الذهبي: «كلام صحيح، لكنَّ الحديث واه، لمكان الرقاشي». ويُنظر: جيادُ المسلسلات (ص٢٢٠).

(٢) يُنظر: العجالة في الأحاديث المسلسلة (ص١٣، ١٠٠).

النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ

٧٦٨ وَالنَّسْخُ رَفْعُ الشَّارِعِ السَّابِقَ مِنْ ... أَحْكَامِهِ بِلَاحِقٍ وَهْوَ قَمِنْ
٧٦٩ أَنْ يُعْتَنَى بِهِ وَكَانَ الشَّافِعِي ... ذَا عِلْمِهِ ثُمَّ بِنَصِّ الشَّارِعِ
٧٧٠ أَوْ صَاحِبٍ أَوْ عُرِفَ التَّارِيخُ أَوْ ... أُجْمِعَ تَرْكًا بَانَ نَسْخٌ وَرَأَوْا
٧٧١ دَلَالَةَ الْإِجْمَاعِ لَا النَّسْخَ بِهِ ... كَـ(الْقَتْلِ فِي رَابِعَةٍ بِشُرْبِهِ)

الشرح

«الناسِخُ والمنسُوخ» وهذا نوعٌ من أنواعِ عُلوم الحديث، وأهل العلم يؤكِّدون على أهميَّة معرفة الناسخ والمنسوخ، سواء كان في القُرآن، أو في السُّنَّة؛ لأنَّ من أرادَ العملَ بالنصِّ قد يعمل به بمجرَّد سَماعه، ولا يدري هل هو منسوخٌ أو مُحكمٌ؟ ولذا يقول الزُّهريُّ: «أعيَا الفُقهاءَ وأعجزَهم؛ أن يعرفُوا ناسِخَ حديثِ رسولِ الله ﷺ من منسُوخه»[(١)]. وقد وقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه على قاصٍّ، فقال له: أتعرفُ الناسِخَ من المنسُوخ؟ قال: لا، قال: هلكتَ وأهلكْتَ[(٢)].

ومعرفةُ الناسخ والمنسُوخِ، والمتقدِّم من المتأخِّر؛ في غاية الأهميَّة للمُتفقِّه؛ لئلَّا يَعملَ بخبرٍ رُفِع حُكمُه. وهذا مثال نذكرُه في اجتهاد بعضِ طُلَّابِ العلم قبل الأهليَّة، وهو أنَّه وُجِد من طُلَّابِ العلم الصِّغار من قرأ:

(١) تدريب الراوي ٢/ ٦٤٤.
(٢) يُنظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص٤)، فتح المغيث ٣/ ٤٤٧.

بابُ الأمر بقتلِ الكلابِ، ثُم أمضى ليلة كاملة يبحثُ عن الكلابِ ويقتُلها، فلما جاء درسُ الغَدِ وجدَه: بابُ نسخِ الأمرِ بقتْلِ الكِلَابِ.

والنَّاسِخُ هو الرَّافِعُ، والمنسُوخ هو مرفُوع الحُكم، والنَّسخُ هو رَفْعُ الحُكمِ الثابتِ بخطابٍ آخرَ شَرعيٍّ مُتراخٍ عنه، فالنَّسخُ من خصائصِ النُّصوصِ؛ ولذا إذا قيل: هذا الحكمُ نُسِخَ بالإجماع، فمعناه أنَّ الإجماع دلَّ على وُجُود ناسخ، وإن لم نَطَّلِعْ عليه؛ لأنَّ النسخَ من خصائِصِ النُّصوص، والحكمُ الشرعيُّ لا يرفعُه إلا مَن شرَعَه.

وحينما يقولُ بعضُ الأصوليِّين: إنَّ الإجماع مُقدَّمٌ على نصِّ الكتابِ، والسُّنَّة، يُعلِّلُون هذا بأنَّ الإجماع لا يحتمِلُ نسخًا، ولا تأويلًا، بخلافِ النصِّ الذي يحتمِلُ نسخًا وتأويلًا. وهناك أحاديثُ ذكَرَ أهلُ العلم أنَّهم أجمُعوا على تركِ العملِ بها، وهذا يعني أنَّ إجماعَهم دلَّ على وُجُود ناسِخ.

فعلى هذا تقديمُ الإجماعِ ليس بتقديم له لذاتِه، وإنَّما تقديمٌ للدَّليل الذي اعتمدَ عليه هذا الإجماعُ؛ لأنَّ الإجماعَ لا بُدَّ أن يعتمِدَ على نصٍّ، وهذا من قبيل ما يقُولُ الترمذيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «علل الجامع»: «جميعُ ما في هذا الكتابِ من الحديثِ فهو معمُولٌ به، وقد أخذ به بعضُ أهل العلم ما خلَا حديثين: حديثِ ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ جمعَ بين الظُّهرِ والعصرِ بالمدينة، والمغرِبِ والعِشاءِ مِن غيرِ خوفٍ ولا سَفَرٍ ولا مَطَر[1]. وحديثِ النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إذا شرِبَ الخَمْرَ فاجْلِدُوه، فإنْ عادَ في الرَّابِعة فاقتُلُوه**»[2]. وقد بَيَّنَّا عِلَّةَ الحديثَين جميعًا في الكتاب»[3].

وأضافَ الحافظُ ابن رجب أحاديث قال فيها بعضُ أهلِ العلم: إنَّه

(١) سبق تخريجُه في (ص٤١٧).
(٢) سبَق تخريجُه في (ص٥٠).
(٣) العلل الصغير للترمذي (ص٧٣٦).

أُجمِعَ على تركِ العملِ بها[1]. وغيرُه أضافَ أحاديثَ أُخَرَ أيضًا.

وهذه المسائلُ الَّتي فيها أحاديثُ ثبتتْ بأسانيدَ صحيحة، وأُجمِع على عدم العملِ بها، فتركُ العملِ إنَّما حصل بالدَّليلِ الذي اعتمَد عليه الإجماعُ، وتوسَّع بعضُهم فذهب - كما سيأتي في قَتْلِ المُدْمِنِ - إلى أنَّه لم يُجْمعْ على تركِ العمَلِ به، وأنَّ الإجماعَ منقوضٌ بوُجُود المُخالِف.

«والنَّسْخُ رَفْعُ الشَّارِعِ السَّابِقَ من أَحكامِه» رفع وليس هو بانتهاء مدة؛ لأنَّ النص قد يكونُ له أمدٌ، مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ۝١٥﴾ [النساء: ١٥]. وفي حديث عُبادةَ بن الصَّامت: «**خُذُوا عني، خذُوا عنِّي قدْ جعلَ اللهُ لهُنَّ سبيلًا**»[2]. فهذه مدة ينتهي الحكمُ عندها، فهل هذا نسخٌ أو بيانٌ؟

وكذلك فرضُ الجِزْيَةِ ثابتٌ بالدَّليلِ القطعيِّ، وهو القرآنُ، ومع ذلك إذا جاء عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ يضعُ الجِزْيَةَ، فلا يقبلُ إلَّا الإسلَام، فهل نقول: هذا نَسْخٌ؟ لا، وإنما هو الحكمُ المؤقت بأمد، وليس بِنَسْخٍ.

وهذا الرَّفْعُ من خصائصِ النُّصوصِ، فلا يستطيعُ أحدٌ أن يرفعَ حُكمًا شرعيًّا إلا الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

«بِلاحِقٍ»، يعني: متأخِّرًا متراخِيًا، وقد يأتي المنسوخُ ثُمَّ الناسخُ بعده مباشرةً، كما في مسألة النسخِ قبل التمكُّن من الفعلِ، لكن لا يمكن أن يأتيَ نسخٌ قبل التمكُّن من الفعلِ، أو أسبابِ الفعلِ؛ بل لا بُدَّ من بَذْلِ شيءٍ يمكنُ نسخُه، ينسخُ ما وراءه، قد تُبذل الأسبابُ ويُباشَر الفعل، ثم يُنسخ قبل التمكُّنِ منه، كما في قصة الذَّبيح.

(١) ينظر: شرح علل الترمذي ١/ ٣٢٥.
(٢) سبق تخريجه في (ص٤٤٣).

«وهو قَمِن»، يعني: جَدِير وخَلِيق بكسر الميم، وقد تقال بفتحها: قَمَن وقَمِن، وقد تقدَّم في **قوله**:

«وكثُرَ استِعمالُ عَنْ في ذَا الزَّمَنْ إجازةً وَهْيَ بِوَصْلٍ مَّا قَمَنْ»[(1)]

قالوا: هُنا الفتحُ أولى؛ من أجل أنَّه يُطابِقُ الزَّمَن. وفي هذا الباب (قمِن) بالكسر أولى؛ من أجل أن تُطابق (مِن).

«أنْ يُعْتَنَى به» ذكرنا أنَّ هذا النوعَ من أنواع علوم الحديث، ومن أنواع أصولِ الفقه، يعني: من أهمِّ ما يعتنِي به طالبُ العلم، وأُلِّفت فيه المؤلَّفاتُ، فهُناك العديد من كتُبِ النَّاسخِ والمنسُوخِ بالنِّسبةِ للقُرآن، وكذلك بالنِّسبة للسُّنَّة، ومن أفضلِ ما أُلِّف في النَّاسِخِ والمنسُوخ في السُّنَّة الذي نحنُ بصدَدِ الحديثِ عنه «الاعتبار في بيانِ الناسخِ والمنسوخِ من الآثار» للحازمي.

«وكانَ الشَّافعِيُّ» وهو الإمام محمد بن إدريس الشافعي، «ذا علمِه»، يعني: صاحب علم الناسخ والمنسوخ، يعني: إليه المرجِعُ، وعليه المُعَوَّل في هذا الفنِّ، وكُتُبه شاهدةٌ بذلك، فلو قرأت في «الرِّسالة» وجدت بابًا كبيرًا في الناسخ والمنسوخ، وهناك - أيضًا - بُحوثٌ كثيرةٌ في «الأم» في هذا الصدد.

«ثُمَّ بنَصِّ الشَّارعِ» الحُكمُ لا يقعُ عليه النَّسخُ إلا بنَصٍّ صريح من الشارع، كما في قوله ﷺ: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها**»[(2)]، فهنا نجزم بأن النهي عن زيارة القبور منسوخ بنص الشارع.

---

(١) ألفية العراقي، البيت رقم (١٤٦).

(٢) أخرجه مسلم كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء (٩٧٧) ٢/ ٦٧٢، والترمذي (١٠٥٤)، والنسائي (٢٠٣٣)، وأحمد (٢٣٠٠٣) من حديث بريدة رضي الله عنه، وأبو داود (١٥٧١)، وأحمد (٤٣١٩) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وروي عن أبي سعيد، وأنس، وأبي هريرة، وأم سلمة رضي الله عنهم.

«**أو صاحِبٍ**» بأنْ يقُول الصاحبُ: هذا الحكمُ منسُوخٌ، وبعضُهم يُنازع في كونِ هذا مما يُبيَّن به النَّسخُ؛ لأنَّه قد يقولُه باجتهادِه، فيظُنُّ تعارضًا بين هذا النصِّ وهذا النصِّ؛ ثُمَّ يَستروِحُ إلى أنَّ هذا النصَّ متأخِّرٌ، فيقولُ: إنَّه منسُوخٌ، لكن في مثل قول الصحابيِّ: «كانَ آخِرَ الأمرينِ من رسُول اللهِ ﷺ تركُ الوُضوءِ ممَّا مَسَّتِ النَّارُ»[(١)]؛ فقد عرفْنا أنَّ المتقدِّمَ منسُوخٌ بقولِ الصحابيّ.

«**أوْ عُرِفَ التَّارِيخُ**» ومعرفةُ التاريخِ عند أهل العلم محل عناية، وهي تواريخُ المُتون؛ ولذا عُنوا بالمكيِّ والمدنيِّ بالنِّسبةِ للقُرآن؛ ليُعرفَ المتقدِّم من المتأخِّر، وكذلك بالنسبة للسُّنَّة، يعتنى بالتواريخ؛ ليُعرف المتقدِّمُ والمتأخِّرُ. ومن أمثلة ذلك: حديثُ شَدَّادِ بن أوْسٍ رَحِمَهُ اللهُ: «**أفْطَرَ الحاجِمُ والمحْجُومُ**»[(٢)]، مع أنَّ النبيَّ ﷺ «**احْتَجَم وهو صَائِمٌ**»[(٣)]، وهو حديثُ ابن عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. فقال الإمام الشافعيُّ: حديث شَدَّاد في الفتح - فتح مكة - أو في عُمْرَةِ القَضِيَّة، وحديثُ ابن عبَّاسٍ في حجَّة الوَداع، ولذا قال: «إنَّ حديثَ ابن عبَّاسٍ ناسخٌ

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مست النار (١٩٢)، والنسائي، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما غيرت النار (١٨٥) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والحديث صحَّحه ابن خزيمة (٤٦)، وابن حبان (١١٣٤)، وابن السَّكن كما في خُلاصة البدر المنير لابن الملقِّن ١/ ٥١ إلا أنَّ ابن أبي حاتم ذكر عن أبيه في العلل ١/ ٦٤٥ أنَّه حديثٌ مضطربُ المتن، وذكر ابن حجر في التلخيص ١/ ٣٢٩ أنَّ الشافعيَّ حكى فيه أنَّ ابنَ المنكدر لم يسْمَعْ من جابر، وإنَّما سمعه من عبد الله بن محمد بن عَقيل. وابن عَقيل هذا فيه لين.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصيام، باب في الصائم يحتجِم (٢٣٦٧)، والنسائي في الكبرى (٣١٢٦)، وأحمد (١٧٣٨٧)، وله شاهد من حديث ثَوبان ورَافِع بن خَديج ومَعْقِل بن سِنان وأبي هُريرة، والحديث صحَّحهُ البخاريُّ، وابنُ المدينيِّ. وقال أحمد: هو أصحُّ ما رُوِيَ فيه. التلخيص لابن حجر ٢/ ٤١٦.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم برقم (١٩٣٩)، وأبو داود (٢٣٧٢)، والترمذي (٧٨٢)، والنسائي في الكبرى (٣٤٠٠)، وابن ماجه (٣٠٨١) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

لحديث شَدَّادِ بن أَوْسٍ»[١]. وهذا قولٌ مُعتبرٌ عند من يقول: إنَّ الحجامةَ لا تُفْطِرُ[٢].

«ورأوْا دلالةَ الإجماعِ لا النَّسخَ به»، يعني: الدَّليل الذي اعتمدَ عليه الإجماعُ؛ هو النَّاسخُ، لا الإجماع نفسه؛ لأنَّ النسخَ من خصائصِ النُّصوصِ. فالإجماعُ لا يَنسخُ ولا يُنسخُ؛ لأنَّ الإجماعَ لا يثبُت إلا بعد وفاتِه ﷺ، وبوفاتِه تنقطعُ النصوصُ.

«كَالقَتْلِ في رَابِعَةٍ بشُربِه» وذلك في حديث: **«مَن شرِبَ الخَمْرَ فاجلِدُوه، ثُمَّ إذا شرِبَ فاجلِدُوه، ثُمَّ إذا شرِب الثالثةَ فاجلدُوه، ثُمَّ إذا شرِبَ الرابعة فاقتُلُوه»**[٣].

وفي بعضِ الرِّوايات: **«الخامسة»**، وهو مرويٌّ من طريقِ أحدَ عشرَ صحابِيًّا. فالحديثُ لا إشكالَ في صِحَّته، لكن مفادَه أنَّ المُدمِنَ يُقتَل، وعلى خلافٍ بين أهل العلم في الرابعة عند من يقُول به، أو في الخامسة حسَب الأدِّلة الدالَّة على ذلك.

يقولُ الترمذيُّ: «إنَّ هذا ممَّا أجمعَ العُلماء على تركِ العمل به أنَّه يُقتلُ إذا شرِبَ الرَّابعة»[٤]، وخالفه السُّيوطي في تعليقِه على الترمذيِّ، فنقض الإجماع بنقل الخِلاف في المسألة، ورجَّح عدمَ نسخِ الحديث، وقال بقتل المُدْمِنِين الفَسَقة[٥]، وقبله ابن حزم[٦]، وبحث الشيخ أحمد شاكر هذه المسألة بحثًا وافيًا عند تعليقه على الحديث الوارد فيها في المسند، ثم أخرج البحث المذكور في جزء مستقلٍ سمَّاه «كلمةُ الفَصْلِ في قتْلِ مُدْمِنِي الخَمر»، وقد

---

(١) ينظر: معرفة السنن والآثار ٦/ ٣١٨، الشافي في شرح مسند الشافعي لابن الأثير ٣/ ١٩٢، المجموع ٦/ ٣٥٢.

(٢) وهم الجمهور خلافًا للحنابلة. ينظر: النهر الفائق ٢/ ١٧، الفواكه الدواني ١/ ٣٠٨، نهاية المحتاج ٣/ ١٧٤، المغني ٣/ ١٢٠.

(٣) سبق تخريجه في (ص٥٠).

(٤) سنن الترمذي ٤/ ٤٨.

(٥) يُنظر: قوت المغتذي على جامع الترمذي ١/ ٣٨١ - ٣٨٣.

(٦) يُنظر: المحلى بالآثار ١٢/ ٣٧٤.

توصَّلَ إلى أنَّ مُدْمِنَ الخمر يُقتل في الرابعة حدًّا، وأن حكمَ القتلِ غيرُ منسُوخٍ، وأنَّ نقل الإجماع على نسخِه منقوضٌ لنقل الخِلاف فيه(١)، ويرى شيخُ الإسلام ابن تيميَّة وابن القيم أنَّ قتلَه ليس حَتْمًا، ولكنه تعزيرٌ بحسبِ المَصْلَحة(٢)، يعني: إذا كثُر في الناس، وفشَا فيهم تعاطيه، ولم ينفعْ فيهم الحدُّ، فللإمام أن يَقتُل المُدْمِن.

وهُناك مسائلُ قيل فيها: إنَّها مُجمعٌ عليها، مع أن دليلها فيه غُموضٌ، والسَّببُ في هذا التَّساهلُ في نقلِ الإجماع، ولذا يقُولُ الإمامُ أحمد في روايةٍ قَويَّةٍ عنه: من ادَّعى الإجماعَ فقد كذَب، لعلَّ الناسَ قد اختلفُوا(٣)؛ لأنَّه لا يمكنُ ضبطُ أقوالهم، وتساهَل كثيرٌ ممن يَنقُلُ الإجماعَ، فابنُ المنذِر(٤)، وابنُ عبدِ البرِّ، وابن قُدامة، وابنُ القطَّان، وغيرُهم ممن يعتَنِي بنقْلِ الإجماع، تجِدُ بعضَ الإجماعات التي ينقلُونها مخْرُومة، فضلًا عن النوويِّ الذي ينْقُلُ الإجماع في مسألة مَّا والخلافُ فيها ظاهرٌ في كتابٍ متداوَلٍ بين النَّاس كلهم؛ لأنه قد يكون الخلافُ في كتاب قد يخفَى على كثيرٍ من طُلَّاب العلم، فمثلًا يقول النووي: «وأجمعَ العُلماء على أنَّها [صلاةَ الكُسُوف] سُنَّةٌ»(٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» يقول: «باب وُجُوب صلاة الكُسُوف»(٦)، ويقول: «أما

(١) ينظر: كلمةُ الفَصْلِ في قتْلِ مُدْمِنِي الخَمر (ص٦ - ٧).
(٢) ينظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥/ ٥٣٠، تهذيب سنن أبي داود ٦/ ٢٣٨، إغاثة اللهفان ١/ ٣٣١.
(٣) ينظر: مسائل أحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله - (ص٤٣٩)، العدة في أصول الفقه ٤/ ١٠٥٩.
(٤) هو: محمد بن إبراهيم بن المنذر، أبو بكر، النيسابوري المكي، إمام شافعي مشهور حافظ ورع، له من التصانيف: «الأوسط»، و«الإشراف في اختلاف العلماء»، و«التفسير»، و«الإجماع والاختلاف» (ت٣٠٩هـ). ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ١٩٦، طبقات الشافعية للسُّبكي ٣/ ١٠٢.
(٥) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٦/ ١٩٨.
(٦) مسند أبي عوانة ٢/ ٩٢.

عيادة المريض فسنة بالإجماع»[(١)]، والبخاريُّ يقول: «باب وُجُوبِ عِيادةِ المريضِ»[(٢)]، لكن لا شكَّ أنَّ هذه الدعاوى للإجماعِ وإنْ كانتْ غيرَ مُلزِمةٍ في الجملة؛ إلا أنَّها تقذف في القلب هيبة، وحتَّى يجدَ مخالِفًا، لكنَّ الشوكانيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ صرَّح في «نيل الأوطار» في أكثرَ من موضِعٍ بعدم الهيبة لمثل هذه الإجماعات، ومن ذلك قوله: «**وأمَّا دعوى الإجماعِ فهي من الدَّعاوَى التي لا يَهابُها طالبُ الحقِّ، ولا تحُولُ بينه وبين مرادِه منه**»[(٣)].

نقول: لا بُدَّ من هَيْبَةِ الإجماعِ حتَّى نجِدَ مخالفًا ممَّن يُعتدَّ بقولِه من أهل العلم، وذكرنا مرارًا مسألةَ اتِّفاق الأئمَّة الأربعةِ على قولٍ مع جميع أتباعهم، مع أنَّ المخالف لهم ليس بمنزلتِهم، ولا بمنزلةِ بعض أتباعِهم، وهذا لا شكَّ يبعث على الريبة والتأني، ومخالفتُه تحتاجُ إلى نصٍّ صحيحٍ صريحٍ.

وفي كثير من المسائل تجدُ الأئـمَّة الأربعة وأتباعَهم على القولِ بالاستحباب، أو بالكراهة، والظاهريَّة ينُصُّون على التحريم، أو على الوُجوب؛ لعدم وجود الصَّارف، ولا نجدُ روايةً في مذهبٍ من المذاهب الأربعة تُؤيِّد ما ذهب إليه الظاهريَّة؛ فلا شكَّ أنَّ لمثلِ هذا القول هَيبةً، ويبقى أنَّ الحكَم في المسألة هو النَّصُّ، لكن ينبغِي لطالبِ العلم ألَّا يتعَجَّلَ في مثل هذه المسائل؛ لئلَّا يكثُر الشُّذوذُ في أقوالِه.

فالإجماعُ لا بُدَّ من أن يستند على نص، والإشكال متى يعد مخالف الإجماع شاذًا؟

نقول: إنَّ الخلاف في ضابط الإجماع، وشروطه؛ كثير؛ فالعبرة بتيقن

(١) ينظر: شرح النووي على مسلم ١٤/ ٣١.
(٢) صحيح البخاري ٧/ ١١٥.
(٣) نيل الأوطار ١/ ٢٦٢.

هذا الإجماع، ثم تترتب عليه أحكامه، ويعد مخالفه شاذًا، أما أن يكون الإجماع هو عدم المعرفة بالمخالف، ثم يشذذ من خالفه، فلا.

وهذه المسائل مبحُوثةٌ ومُستوفاةٌ في كتُب الأصول، ولذا يقولون: إنَّ مثل هذا المبحثِ أصولِّي، حتَّى الناسخ والمنسُوخ يجعلونه مبحثًا أصوليًّا، لكن لا شكَّ أنَّ حديثًا بلا فِقْهٍ خللٌ ونقصٌ؛ لأنَّ الاستنباطَ هو الغاية، وفقهٌ بدون حديث شَلَلٌ، وهل يوجد فقيهٌ بدون حَديث؟ وهلْ يمكنُ أنْ يكون فقِيهًا حقِيقيًّا داخِلا في حديث: «**من يُرِدِ اللهَ به خيرًا يُفَقِّهه في الدِّين**»[(١)] ولا يكون عنده نُصوصٌ؟!

ولكن قد يغلب على الرجل فن؛ فينسب إليه، كالحديث، أو الفقه. وفي تصرُّفاتِ أهل العلم قد يفرقون بين الفقهِ والحديثِ، فيجعلُون هذا صيدليًّا يُركِّبُ الأدوية، وذاكَ طبِيبًا يُعالِج[(٢)]، وهذا الأمرُ لا يُنكرُ وجودُه، لكن يُنازَعُ في كونِ هذا فَقِيهًا وليس عندهُ نصوصٌ يعتمِدُ عليها، ويُنازع في كونِ هذا مُحدِّثًا وهو لا يَفْهَمُ الحديث.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاريُّ، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرًا يفقِّهه في الدين (٧١)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة (٩٨/١٠٣٧)، وابن ماجه (٢٢١) من حديث مُعاوية رضي الله عنه، وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة وابن عبَّاس وابن عُمر.

(٢) نقل الخطيبُ البغداديُّ في كتابه نصيحة أهل الحديث (ص٢٣) أنَّ رجُلًا جاء إلى الأعمشِ «فسأله عن مسألةٍ وأبو حنِيفة جالسٌ، فقال الأعمشُ: يا نُعمان! قُلْ فيها فأجابَه، فقال الأعمش: من أين قلتَ هذا؟ فقال: من حديثِك الذي حدثتَناه، قال: نعم، نحنُ صيادِلة وأنتم أطبَّاء».

التَّصْحِيفُ

٧٧٢ وَالْعَسْكَرِي وَالدَّارَقُطْنِي صَنَّفَا فِيمَا لَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ صَحَّفَا

٧٧٣ فِي الْمَتْنِ كَالصُّولِيِّ (سِتًّا) غَيَّرْ (شَيْئًا)، أَوِ الْإِسْنَادِ كَابْنِ النُّدَّرْ

٧٧٤ صَحَّفَ فِيهِ الطَّبَرِيُّ قَالَا (بُذَّرُ) بِالْبَاءِ وَنَقْطٍ ذَالَا

٧٧٥ وَأَطْلَقُوا التَّصْحِيفَ فِيمَا ظَهَرَا كَقَوْلِهِ: (احْتَجَمْ) مَكَانَ (احْتَجَرَا)

٧٧٦ وَوَاصِلٌ بِعَاصِمٍ وَالْأَحْدَبُ بِأَحْوَلٍ تَصْحِيفَ سَمْعٍ لَقَّبُوا

٧٧٧ وَصَحَّفَ الْمَعْنَى إِمَامُ عَنَزَهْ ظَنَّ الْقَبِيلَ بِحَدِيثِ (الْعَنَزَهْ)

٧٧٨ وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ سُكُونَ نُونِهِ فَقَالَ: (شَاةٍ) خَابَ فِي ظُنُونِهِ

الشرح

«التَّصحِيفُ» معناه: التَّغيير، وسببُه: الاعتمادُ على الصُّحفِ وتركُ الأخذِ عن الشُّيوخِ، فإذا اعتمدَ الإنسانُ على الصُّحُفِ؛ فقد يقع في الخطأ، والتصحيف.

وهذا النَّوع يقعُ في الأسْماءِ أكثرُ؛ لأنَّها لا تُفهم من السِّياقِ، ولا يُستدَلُّ عليها بما قبلَها وما بعدها، وكذلك الغريبُ من الألفاظِ التي يقِلُّ تداولُها، أو تشْتبِهُ صورتُها بغيرها، أما المتُون فقد تُفهم من السِّياق، وتُنطَقُ اللفْظةُ المتداوَلة على الصَّواب، بناءً على ما سبقها وما تأخَّر عنها.

والتَّصحيفُ منهم من يجعلُه لمُطلقِ التَّغيير، سواءً أكان التغييرُ في الحُروف أم في الضَّبطِ والشَّكلِ، أم في المعنَى، ومنهُم من يقُول: التَّصحيفُ

في الحُروف، والتحريفُ في الشَّكلِ، ومنهم من يقول: التَّصحيفُ في الحُروف والشَّكلِ، والتحرِيفُ للمعْنى[1].

«والعَسْكَرِي والدَّارَقُطْنِي صَنَّفَا» أما الدَّارقُطني فمعروفٌ، ومصنَّفاتُه كثيرةٌ، وأما العَسْكَري: فهو الحافظ أبو أحمد الحسَن بن عبد الله العَسكري[2].

وممَّن اشتَهر بهذه النِّسبة - أيضًا -: أبو هِلال العَسْكريُّ، وله مصنَّفاتٌ منها: «الأمثالُ»، و«الفُروقُ في اللُّغَة»، وغيرُهما من المؤلَّفات.

والعسكريُّ هُنا هو صاحب المصنَّفات في التَّصحِيف، وله أكثرُ من مؤلَّفٍ في هذا الباب، ومنها: «تصحِيفاتُ المُحدِّثين وأخبارُ المصحِّفِين» وهو أصغرُها، ذكر فيه طرائفَ ونوادرَ، وذكر أشياءَ من تصحِيفاتِ القُرَّاء لبعض ألفاظِ القُرآن الكريم، ونُسِبَ لعُثمانَ بنِ أبي شَيْبَة[3] أشياءُ من هذا النَّوع في القُرآن، منها ما ذكره بإسناده قال: «قرأَ عثمانُ بنُ أبي شَيْبَة: «جعلَ السِّقايةَ في رِجْلِ أخِيه»، فقيل له: ﴿فِى رَحْلِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٠]، فقال: تحت الجيم واحدة»[4].

(١) يُنظر: التعريفات للجُرجاني (ص٥٣)، نُزهةُ النَّظر (٩٦)، فتحُ المغِيث ٤/ ٦٥.

(٢) هو: الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل أبو أحمد العَسْكَريّ، فقيهٌ أديب، له مصنَّفات، منها: «الزَّواجرُ والمواعِظ»، و«التَّفضيل بين بلاغَتَي العرب والعجم»، و«الحِكَم والأمثال» (ت٣٨٢هـ). ينظر: إنباهُ الرواة ١/ ٣٤٥، تاريخ الإسلام ٨/ ٥٣٣.

(٣) هو: عُثمان بن محمد بن إبراهيم بن أبي شَيْبَة بن خُوَاستي، أبو الحسَن العَبْسِي مولاهم الكوفي، ثِقةٌ حافِظٌ وله أوهامٌ، له مُصنَّفات، منها: «المسند في الحديث»، «السُّنن في الفِقْه»، و«تفسيرُ القرآن»، و«كتاب العَين» (ت٢٣٩هـ). ينظر: تهذيب الكمال ١٩/ ٤٧٨، معجم المؤلفين ٦/ ٢٦٨. قال الخطيب في الجامع ١/ ٢٩٨: «ولم يحك عن أحد من المحدثين من التصحيف في القرآن أكثر مما حكي عن عثمان بن أبي شيبة».

(٤) رواه عنه بسنده في تصحِيفات المحدِّثين ١/ ٢٦ - ٢٧، ومن طريقه الخطيب في الجامع ١/ ٢٩٩.

وبعضُهم صحَّف ﴿وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ﴾ [الأعراف: ١٧١] قال: «نَتَفْنا الحَبْلَ». فهنا صورةُ الحرفِ تشتبهُ بغيرِه؛ لأنَّ الإعجام لم يكنْ موجُودًا في العهدِ السَّابق، وكان العربُ على سَليقتِهم في الصَّدرِ الأوَّل؛ لا يحتاجُون لا إلى نقْطٍ، ولا إلى شَكْلٍ. وقرأ بعضُهم: «والنَّحْلَ بَاسِقاتٍ» فقيل له: النخْلُ، فأصر، لكن الذي ردَّ عليه استدلَّ من حيثُ المعنى، فقال: إن كانت النَّحلُ ولا بُدَّ فقُل: لاسِعاتٍ، ولا تقُل: باسِقاتٍ. فيُستدلُّ بسِياق الكلامِ بعضِه على بعضٍ.

ومن ذلك التَّصحِيفُ والتحريفُ في حديث: «**عمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أبيه**»(١)، قال المصحِّف: «عَمُّ الرجُلِ ضيق أبِيه»(٢). ومن أشَدِّ ما وقَع أثرُه في التَّصحِيف، قوله: «كتبَ سليمانُ بن عبد الملك(٣) إلى أبي بكر بن حَزْم أنْ أحْصِ من قِبَلك من المُخَنَّثِين. فصحَّف كاتبُه فقرأ: اخْصِ مَنْ قِبَلَك من المُخَنَّثِين، قال: فدعاهم فخَصَاهم»(٤). وهذا في كلام الناس، لكن ما يتعلَّقُ بالقرآن مُشكِلٌ جِدًّا، حتَّى إنَّه صار ممَّا يُتَنَدَّرُ به.

ومن الطرائفِ ما ينقُلونَه عن حمزةَ الزيَّاتِ(٥) أنَّه كان في أوَّلِ تعلُّمِه

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزَّكاة، باب في تقديم الزَّكاة ومنعها (٩٨٣/ ١١)، وأبو داود (١٦٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وله شَاهدٌ من حديث عليٍّ بن أبي طالب وعبد المطَّلِب بن رَبِيعة رضي الله عنهما.

(٢) تصحيفاتُ المحدِّثين ١/ ٦١ - ٦٢.

(٣) هو: سُليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، أبو أيُّوب، القُرشي الأمويّ، بُويع له بالخلافة سنة (٩٦هـ)، كانت ولايتُه ثلاثَ سِنين وثلاثةَ أشهُر وخمسةَ أيَّام، ويُعدُّ من خِيار مُلوك بني أميَّة، وكان فصِيحًا مُفوَّهًا مُؤْثِرًا للعَدْلِ، مُحبًّا للغَزْو (ت٩٩هـ). ينظر: تاريخ الإسلام ٦/ ٣٧٧، تاريخ الخلفاء للسيوطي ١/ ١٨٠.

(٤) تصحيفات المحدثين ١/ ٧١.

(٥) هو: حمزة بن حَبِيب بن عُمارة، أبو عمارة، الزيَّات القارئ الكوفي التَّيمي مولاهم، كانَ من أعلم أهل زمانِه بالقِراءات، وكان يجلِبُ الزَّيت فنُسبِ إليه، صدوقٌ زاهدٌ ربما وَهِم، أخرج له الخمسة (ت١٥٦هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٣/ ٥٢، الثِّقات =

القرآنَ يتعلَّم من المُصْحفِ، فقرأ: «ذلكَ الكتابُ لا زَيْتَ فيه»[1]، والصَّواب: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢]. وقرأ عثمانُ بن أبي شيبة أيضًا: «الخوارج مُكَلِّبين»[2]، والصواب: ﴿ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: ٤]. وستأتي بعضُ الأمثلة في النَّظمِ.

«فِيما لهُ بعضُ الرُّواةِ صَحَّفَا»، يعني: صنَّفَا في هذا النوع، وهو المصحَّف.

«في المتنِ كالصُّوليِّ سِتًا غيَّر شَيئًا»، أي: صحَّف أبو بكر الصُّوليُّ الإمام[3] هذا الحديث: «**مَن صام رمضانَ وأتْبعهُ سِتًّا من شَوَّال**»[4]، أملاه الصُّوليُّ فقال: (شيئًا) بدلَ: (سِتًّا).

«أو الإسنادِ كابنِ النُّدَّرِ» ابنُ النُّدَّر: عُتْبة بن النُّدَّر السُّلَمي، وهو من الصَّحابة[5]، **«صَحَّفَ فيه الطَّبَرِيُّ»**، أي: صحفه ابن جرير الطبري، **«قالا بُذَّر»** بالباء والذال، **«ونَقْطِ ذَالَا»**، يعني: بدلَ النُّون باءً والدَّال المهملةِ ذالًا.

«وأطْلقُوا التَّصْحِيفَ فِيما ظَهَرا»، أي: وممَّا وقَعَ فِيه التصحيفُ ممَّا لا تَشْتَبِه حروفُه في الكتابة، لكن حصل خللٌ من الناسخ أو من الراوي بإبدال حرفٍ بآخر، **«كقوله: احْتَجَم مكانَ احْتَجَرا»**، يعني: ما جاء في حديث:

= لابن حبان ٦/ ٢٢٨، التقريب (١٥١٨).

(١) تصحيفات المحدثين ١/ ٥٥ - ٥٦.

(٢) تصحيفات المحدثين ١/ ١٤٦.

(٣) هو: محمد بن يحيى بن عبد الله بن العبَّاس بن محمد بن صُول، أبو بكر الصوليّ، عالمٌ أديبٌ عارفٌ بأخبار المُلوك والخُلفاء والأشراف والشُّعراء، له مصنفات، منها: «الأوراق في أخبار آل العبَّاس وأشعارهم»، و«أدب الكتاب»، و«الغُرر» (ت٣٣٥هـ). يُنظر: تاريخ بغداد ٤/ ٦٧٥، نزهة الألباء ١/ ٢٠٥.

(٤) سبق تخريجُه في (ص٦١٢).

(٥) يُنظر: الإصابة في تمييزِ الصَّحابة ٤/ ٣٦٦.

«احتَجَر رسولُ الله ﷺ حُجَيرةً مخصَّفَةً»[(١)] فقد صُحِّف لفظ: «احتَجَرَ» إلى: «احتَجَم»[(٢)]، واحتَجَر، يعني: اتَّخذ حُجْرةً من سعَفِ النَّخل في المسجد، وذلك وقتَ الاعتكاف.

قوله: «وواصلٌ بعاصِم والأحدبُ بأَحْوَلَ»، يعني: هُناك تصحيفُ بصرٍ، بأنْ يُنظرَ إلى الكلِمةِ فتُقرأً على خلافِ الصَّوابِ، وقد تُنقلُ على الوَهْم إلى كتاب آخر كذلك، وهناك نوعٌ آخرُ يُسمَّى تصحيفَ السَّمع، بأنْ يَسمعَ الرجلُ كلمةً فيُصَحِّفَها سمْعُه إلى كلمةٍ قريبةٍ منها في الميزان الصَّرْفي، مثل: عاصم تصحَّف إلى واصِل، والأحْولُ إلى الأحْدبِ؛ لأنَّه بالنِّسبة للبصر فهُناك فرقٌ بين واصلٍ وعاصم، وفرقٌ بين الأحدَبِ والأحوَلِ، إلَّا إذا كان الخطُّ على طريقِ المشْقِ أو التَّعليقِ الذي لا تَبِين فيه الحُروفُ كما يَنبغِي، ولا يُفصَلُ بعضُها من بعضٍ كما ينبغي، ولا تظهرُ أسنانُ الحرف، ولا يكون النَّقطُ في مواقِعه، ومرَّ هذان النوعان من أنواع الخُطُوط، وهما شرُّ أنواع الخُطوط.

«تصحِيفَ سَمْعٍ لقَّبُوا»، يعني: أنَّ هذا النوعَ لا يُخطِئ فيه البصرُ، لكنَّه يتصحَّفُ على السَّمعِ، وهذا كثيرٌ، أنْ يسمعَ الإنسانُ الكلمةَ فلا يضبِطُها، ويأتي بما يقارِبُها ممَّا هو على زِنَتِها.

«وصحَّفَ المعنَى إمامُ عَنزَهْ» هو أبو موسى العنَزِي، محمدُ بن المثَنَّى[(٣)]، وهو من شُيوخِ الأئمَّة السِّتَّة.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب ما يجُوز من الغضَب والشِّدَّة لأمر الله ﷻ (٦١١٣)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد (٧٨١/ ٢١٣)، وأبو داود (١٤٤٧)، والنسائي (١٥٩٩) من حديث زيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه، واللَّفظُ للبخاري.

(٢) أخرجه أحمدُ في مسنده (٢١٦٠٨)، قال مسلم: «ومن فاحشِ الوهْم لابنِ لهِيعة» ثُمَّ ذكرَ تصحيفَه وقال: «إنَّما الحديثُ أنَّ النبيَّ ﷺ احْتَجَرَ في المسجِدِ بِخُوصةٍ أو حَصِيرٍ يُصلِّي فِيها». التمييز (ص١٨٧).

(٣) هو: محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس، أبو موسى الزَّمِن العنزي، البصري، ثقةٌ ثبتٌ =

«ظَنَّ القَبِيلَ بحديثِ العَنَزَهْ» كان النبيُّ ﷺ إذا صلَّى تُرْكَزُ له العَنَزة، فظنَّ العنَزةَ القَبِيلةَ، لا سِيَّما وأنَّه عَنَزِيٌّ، ويُذكر عنه أنَّه كان يقول: (نحنُ قومٌ لنا شرَفٌ، صلَّى إلينا النَّبيُّ ﷺ)[1]. ومثلُ هذا لا يكونُ إلا من بابِ المزاحِ؛ لأنَّه عُرِفَ بهذا، لكنْ أنْ يقولَ إمامٌ من شُيوخِ البخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما: (صلَّى إلَيَنا رسولُ الله ﷺ)! فهذا لا يُستَساغَ إطلاقًا.

«وبعضُهم ظَنَّ سُكونَ نُونِه»، أي: بعضُهم حرَّف اللَّفظَ تحريفًا آخر فسكَّن نُونَه، فقال: عنْزَة، «فقال: شاةٌ» إذ العنْزةُ هي الشَّاةُ، يعني: يقول: صلَّى النبي ﷺ إلى شَاةٍ، «خابَ في ظُنُونِه»، أي: فهذا قد خابَ وخسِر حيث سكَّن النُّون ثُمَّ رواه بالمعنى، وقال: صلَّى النبيُّ ﷺ إلى شاة[2].

وذكر الحاكم أبو عبد الله قال: سمعت أبا منصور بن أبي محمد الفقيه يقول: كنتُ بِعَدَن اليمن يومًا، وأعرابيٌّ يُذاكرُنا، فقال: كان رسولُ الله ﷺ إذا صلَّى نصَبَ بين يديه شاة، فأنكرتُ ذلك عليه، فجاء بجُزءٍ فيه: كان رسولُ الله ﷺ إذا صلَّى نصبَ بين يديه عنَزةً، فقال: أبْصِرْ، كان رسولُ الله ﷺ إذا صلَّى نصَبَ بين يديه عَنْزةً، فقلت: أخطأتَ إنَّما هو عَنَزة، أي: عصًا[3].

وبما أنَّ المسألةَ مفترَضةٌ في طالبِ علم يسمعُ الحديثَ، فالذي وصلَ به الأمر إلى هذا الحدِّ؛ فقد خابتْ ظُنُونُه، ولنْ يُفْلِح؛ لأنَّه لو اقتَصَر على اللَّفظِ ورواهُ بلفظِه ما صَحَّفَ أكثرَ من مرَّة، فأبو موسى أبقى على اللَّفظِ (عَنَزَة)، وصحَّفَ المعنى من العَصَا الذي في طرفِه زُجٌّ[4]، ويوضع أمام المصلِّي إلى

= حافظٌ حُجةٌ، وكان صاحبَ كتاب لا يُحدِّثُ إلا من كتابِه، أخرج له الجماعة (ت٢٥٢هـ). ينظر: تاريخ بغداد ٤/ ٥١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٣، التقريب (٦٢٦٤).

(١) ينظر: سؤالات السُّلمي للدارقطني (ص٢٩٥).

(٢) يُنظر: معرفة علوم الحديث (ص١٤٨).

(٣) ينظر: معرفة علوم الحديث (ص٢١٩).

(٤) **الزُّجُّ**: زُجِّ الرُّمحِ والسَّهمِ، وجمعُه زِجاج، الحديدةُ الَّتي تُرَكَّبُ سافلة الرُّمح والسَّهم، =

القَبيلة، فلفظُه ولفظُ القَبِيلة واحد، وكانت العَنَزة تُحمَلُ مع النبيِّ ﷺ يَسْتَتِرُ بها، وهذا تصحيفٌ في المعنى، ويوجد تصحيف في اللفظ، كما هُو في تسكينِ النُّون (عنْزة).

ومثله - أيضًا - من صحَّفَ: «**بِسَكينةٍ وَوَقارٍ**»[١]، فقال: «بسكِّينة وفأر»، فصارَ كلُّ واحدٍ من جماعةِ المسجدِ ما يجيءُ إلى المسجد إلَّا بسِكِّينٍ وفَأْر.

فلا شكَّ أنَّ الذي يعتمِدُ على الصُّحفِ، ولا يُراجِعُ كتُبَ الضَّبطِ، يقعُ في المُضْحِكات، مهْما بَلغَ من المنزِلة، إلا أنَّ هذا مما يتفاوَتُ فيه النَّاسُ، فقد يقلُّ عند بعضِهم، وقد يكثُرُ، فيقعُ منه ما يُضحِكُ، لا سيَّما إذا سَخِر ممَّنْ يقعُ منه هذا الأمرُ، فإنَّه لا بُدَّ أن يُعاقَب.

ففِي مجْلسِ إمامٍ من الأئمَّة المَشاهِير قال: قرأ الإمامُ البارحة: «والوالِداتُ يُرْضِعْنَ أزْوَاجَهُنَّ»، ثُمَّ ضحِكَ هذا الإمامُ ضَحكًا شديدًا، وكأنَّه وقعَ في نفسه شيءٌ من السُّخْرِيَةِ بهذا الرّجُل، ثُمَّ إنَّه - الإمام الساخر - قرأَها كما سمِعها من الأوَّل، وكذلك يقعُ لمنْ يُعيِّرُ أخاه بما وقَع منه - سواء كانَ عن عَمْدٍ؛ وتاب عنه، أو كان عن سَهْوٍ وغفْلةٍ وعدمِ قصدٍ -، فإنَّه يقعُ فيه ولا بُدّ.

وينبَغِي أن يُعْلمَ أنَّ هذه التصحِيفات والتَّحريفات تكفَّلتْ بها كتبُ الأنسابِ، وكتبُ المُشْتَبِه، وكتُبُ المؤْتَلِفِ والمُخْتَلِفِ، والمصنَّفاتُ في هذا الباب كثيرة.

= والعنزة: قَدْرُ نصفِ الرُمْح أو أكبر شَيْئًا وفيهَا زُجٌ كزُجّ الرمْح، يُتوكَّأُ عليها. يُنظر: العين ٦/٢، تهذيب اللغة ٢/ ٨٣، ١٠/ ٢٤٤.

(١) إشارةً إلى حديثِ النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إذا سمِعتُمُ الإقامة، فامشُوا إلى الصَّلاة وعليكُم بالسَّكِينَة والوَقَار**». أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأتِ بالسَّكينة والوقار (٦٣٦)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيانِ الصلاة بوقَارٍ وسَكِينَة، والنهي عن إتيانها سَعيًا (٦٠٢/ ١٥١) دون لفظ: «الوقار». من حديث أبي هُريرة رضي الله عنه.

ومن أجمعِ ما كُتِبَ في ضبطِ أسماء الرُّواة كتاب: الحافظِ ابن حجر «تبْصيرُ المنْتبِه بتحرير المشْتَبِه»، وكتاب الذَّهبي «المُشْتَبِه»، أمَّا المُتونُ فتَعتَنِي بضبطِها كتبُ الغريبِ، وكتُب الشُّروح.

۞ ۞ ۞

مُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ

٧٧٩ وَالْمَتْنُ إِنْ نَافَاهُ مَتْنٌ آخَرُ وَأَمْكَنَ الْجَمْعُ فَلَا تَنَافُرُ
٧٨٠ كَمَتْنِ (لَا يُورِدُ) مَعْ (لَا عَدْوَى) فَالنَّفْيُ لِلطَّبْعِ وَفِرَّ عَدْوَا
٧٨١ أَوْ لَا فَإِنْ نَسْخٌ بَدَا فَاعْمَلْ بِهِ أَوْ لَا فَرَجِّحْ وَاعْمَلَنْ بِالْأَشْبَهِ

الشرح

«مختلِفُ الحدِيث» وحقيقتُه أنْ يوجدَ حديثان متَضادَّان في الظَّاهر، أمَّا في الباطن فلا يمكنُ أن يُوجَدَ حديثان صحيحان ثابتان متضَادَّان في المعنى؛ لأنَّ الأحاديثَ خرَجتْ منْ مشكاةٍ واحدةٍ، وهي وَحْيٌ من الله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣، ٤] وقد نُفِي الاختلاف عن الوحي: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [النساء: ٨٢]، فالذي من عند الله؛ هو من مشكاةٍ واحدة لا يمكنُ أن يختلِف، وقد يُوجدُ بالنِّسبة للبشر كلامٌ يصدُرُ من شخصٍ واحد ويحصُل فيه اختلافٌ؛ لأنَّه من عند غير الله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [النساء: ٨٢].

فإنْ قال قائل: وجد اختلاف كثير في الآياتِ، وفي الأحاديثِ. قُلنا: هذا اختلافٌ في الظاهر، وأمَّا في الحقيقة والباطنِ فلا اختلاف.

وهذا الذي يبحثُه أهل العلم في هذا الموضع يسمَّى: مختلِفُ الحديث، وقد يقال له: المُشْكِلُ، وأُلِّفت فيه مؤلَّفات، من أوَّلها وأولاها: «اختلافُ الحديث» للإمام الشَّافعي، على خلافٍ بينهُم، هل هو مؤلَّفٌ مستقِلٌ لهذا النوع،

أو هو بابٌ من أبواب الأُمِّ؟ حيث قال بعضُ الشَّافِعية: ليس بمفرَدٍ؛ بل هو بابٌ من أبوابِ الأمِّ، وعليه الأكثرُ. ومنهم من قال: إنَّه كتابٌ مفردٌ، ألَّفه الإمامُ الشافعيُّ مستقلًّا كما ألَّف «الرسالة»، والمسألةُ سهلة، والمقصود أنَّه كتابٌ متكامِلٌ، سواء أُضِيف إلى كتاب «الأمّ» الكبيرِ، أم أُفرِدَ عنه(١).

وألَّف في مختلِف الحديث - أيضًا - ابنُ قُتَيبة كتابًا سمَّاه: «تأويل مختلِف الحديث»، وهذا الكتاب عليه استدْرَاكاتٌ، كما أن في بعضِ أجوبتِه ضعفًا.

وممن عُرِفَ بالعِناية بهذا النَّوع من أنواع علوم الحديث الإمام، ويُطلَقُ عليه شيخُ الإسلام: وإمامُ الأئمَّة: محمد بن إسحاق بن خُزَيمة، وقد قال: «لا أعرف أنه روي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادَّين، فمَن كان عنده فليأتِني به لأؤَلِّفَ بينهُما»(٢)، وقد عُرِف بهذا، ولذلك يوجد في تراجم صحيحه ما يُوفِّق بين الأحاديث، وهذا كثير فيه، ولا يعني ذلك إحاطتَه بكُلِّ شيء، أو أنه لا يُشكِلُ عليه شيء، فقد قال عن حديثٍ حسَّنه أكثرُ أهلُ العلم: **«لا يَؤُمّ رجلٌ قومًا فَيَخُصَّ نفْسَه بالدُّعاء دونَهم، فإنْ فعلَ فقد خَانَهم»**(٣): «غيرُ ثابت»(٤)؛ لأنَّه معارض بحديث: **«اللَّهُمَّ باعِدْ بينِي وبينَ خطَايَاي»**(٥).

(١) يُنظر: تعليقُ الشَّيخ أحمد شاكر على اختصار علوم الحديث (ص٤٧٩).
(٢) الكِفاية في علم الرِّواية (ص٤٣٢).
(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب أيصلِّي الرجل وهو حاقِنٌ؟ (٩٠)، والترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهِيَة أن يخُصَّ الإمامُ نفسَه بالدُّعاء (٣٥٧)، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب لا يخُصُّ الإمامُ نفسَه بالدُّعاء (٩٢٣) من حديث ثَوبانَ رضي الله عنه، والحديثُ حسَّنه الترمذيُّ، وقال ابن خُزيمة في صحيحه ٣/ ٦٣: «غيرُ ثابت». وأشار ابنُ تيميَّة إلى ضَعْفِه في مجموع الفتَاوى ٢٣/ ١١٩، وله شاهد من حديث أبي هريرة وأبي أمامة رضي الله عنهما.
(٤) صحيح ابن خُزيمة ٣/ ٦٣.
(٥) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير (٧٤٤)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة (٥٩٨/ ١٤٧)، =

والتوفيق هنا ظاهرٌ وسهْلٌ، وذكر شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن المحظُورَ الدُّعاء الذي يُؤمَّنُ عليه[(١)]، يعني: لا يجوزُ أن يَؤُمَّ إمامٌ النَّاسَ ويقول في القُنوت: اللَّهُمَّ اهدِني فيمن هدَيت، ويقول الناس: آمين، ويقول: اللَّهُمَّ عافِني فيمن عافَيتَ، ويقولَ النَّاس: آمين، وقد يَفْهمُ بعضُ الناس من ذلك أنَّه دُعاءٌ عليهم، فهذا لا يُجوز، وهذا رأيُ شيخِ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

والسَّخاويُّ له جوابٌ آخر، حيث يقُول: يمكنُ حملُ الدعاء الممنُوع؛ على الدُّعاء الذي لا يشترِكُ فيه الإمامُ مع المأمومِ، أمَّا ما يشترِكُ فيه الإمامُ مع المأمُوم؛ كدُعاء الاستِفتاح، والدُّعاء بين السَّجدتين - مثلًا -؛ فيجوزُ أن يخُصَّ نفسَه، ففي دعاء الاستفتاح الإمامُ يستفتِحُ والمأموم يستفتِح، وبين السَّجدتين يقول الإمام: ربِّ اغفر لي وارحمنِي، والمأمومُ كذلك، إلى آخره[(٢)].

لكن يَرِد على كلام السَّخاويِّ أن المأمومَ قد يستفتحُ بغيرِ الاستِفتاحِ الذي استفتَح به الإمام، فقد يقول الإمام: اللَّهُمَّ باعِدْ بيني وبين خطايايَ، والمأمومُ يقولُ: سبحانَك اللَّهُمَّ وبحمدِك، ولذلك كان كلام شيخ الإسلام أضْبط.

والطحاويُّ له كتابٌ كبير أسماه: «شرح مشكل الآثار»، وفيه ما يدُلُّ على براعتِه، وقوةِ فهمِه في هذا الباب، وإن كان فيه أيضًا ما يُلاحَظُ عليه، وليس أحدٌ سالمًا من النَّقد.

وابن فُورَك[(٣)] - أيضًا - له: «مُشكلُ الحديثِ وبيانُه»، لكن مثل ابن فُورك - وقد عُرِفَ بالبِدعةِ - لا يُؤمَن على التوفيقِ بين الأحاديثِ التي تتعلَّقُ بالعقائِد،

= وأبو داود (٧٨١)، والنسائي (٦٠)، وابن ماجه (٨٠٥) من حديث أبي هُريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٣/ ١١٧.

(٢) ينظر: فتح المغيث ١/ ١٠٥.

(٣) هو: محمد بن الحسن بن فُورَك الأنصاري، أبو بكر الأصبهاني، فقيهٌ شافعيٌّ عالمٌ بالأصُولِ والكلام، له مصنَّفات، منها: «مشكل الحديث وغريبه»، و«النظامي في أصول الدين»، و«التفسير» (ت٤٠٦هـ). ينظر: التقييد ١/ ٦٠، الأعلام ٦/ ٨٣.

وكذلك لعبد الله بن علي القَصِيمِي[1] كتابٌ اسمه: «مشكلاتُ الأحاديث» ومؤلفه زائِغ منحرِفِ ملحد، لكنَّ مؤلفاته التي كتبَها في أوَّل أمرِه نافعة.

وعلى كل فالمؤلَّفاتُ في مختلِف الحديثِ كثيرة، والشُّرَّاحُ من أهمِّ وظائِفِهم التوفيقُ بين الأحاديثِ المختلِفة، وعرفنا أنَّ مثل هذا الاختلافِ والتَّضادِّ إنّما هو في الظاهر، وأمَّا في الباطِن فلا، وأيضًا هذا الاختلافُ نسبيٌّ، قد يبدُو حديث مختلفًا لشخصٍ، وهو محكمٌ عند شخصٍ آخر، وإذا كان النصُّ الصحيح لا يمكنُ أن يعارِضَ العقلَ الصريح؛ فلئلا يُعارض نقلا صحيحًا آخر من بابِ أولى، ونعني بالعَقل الصَّريحِ: الباقي على فطرتِه، أمَّا العقولُ التي اجتالتْها الشياطين، ولعبتْ بها الأهواءُ فلا عبرةَ بها، ولشيخ الإسلام كتابٌ في مُوافقة صحيحِ المنقول لصريح المعقُول، من أعظم الكتُب في هذا الباب، طُبع باسم: «دَرْءُ تعارُضِ العَقلِ والنَّقلِ».

«والمتنُ إنْ نافاهُ متنٌ آخرُ وأمكنَ الجمعُ فلا تنَافُرُ» إذا أمكن الجمعُ تعيَّن، ولزِمَ المصيرُ إليه؛ بل يجب؛ لأنَّه عملٌ بجميع الأحاديث، بخلافِ القول بالتَّرجيح، أو بالنسخِ؛ لأنَّه إلغاءٌ لبعضِ الأحاديث وعملٌ ببعضها، فإذا أمكن الجمعُ فلا تَنافُر ولا اختلاف.

«كمَتنِ (لا يُورَدُ) مَعْ (لا عَدْوَى)» العَدْوَى: انتقالُ المرض، ففي الحديثِ الصَّحيح المخرَّجِ عند البخاريِّ وغيره: **«لا عَدْوى ولا طِيَرةَ، ولا هَامَةَ ولا**

(١) هو: عبد الله بن علي القصِيمي، كان مستقيمًا في بدايتِه ثُمَّ أصبح زائغًا ملحدًا مُثيرًا للجدل، التحق بجامعة الأزهر سنة (١٩٢٧م)، ثم فُصِل منها لتأليفه: «البُروق النَّجدية في اكتساحِ الظلماتِ الدَّجوية» ردًّا على كتاب الأزهري يوسف الدَّجَوي: «التوسُّل وجهالة الوَهابيين»، قام بعدها بتآليف أخرى، فألَّف: «شُيوخ الأزهر والزِّيادة في الإسلام»، و«الفصل الحاسم بين الوهَّابيِّين ومخالفيهم»، و«الثورة الوهَّابية»، و«الصراع بين الإسلام والوثَنية»، ثُمَّ انقلب على الإسلام، وتحوَّل إلى الإلحاد، وردَّ عليه الكثير من العلماء مثل: ابن سعدي ود. محمد أحمد الغَمْراوي، ومحمد عبد الرزاق حمزة وغيرهم. ينظر: عبد الله القَصِيمي وجهة نظر أخرى (ص٧).

صَفَر، وفِرَّ من المَجْذُوم كما تَفِرُّ من الأسَدِ»[1] وصحَّ عنه أيضًا ﷺ أنه قال: «لا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ»[2]، يعني: صاحب إبلٍ مريضةٍ على صاحبِ إبل صَحيحة، ففي قوله: «لا عَدْوى» مع قوله: «فِرَّ من المَجْذُوم» اختلافٌ ظاهر، فإذا لم تكنْ عدوى فلا يوجد داعٍ للأمر بالفِرار، ولا لِلنَّهي عن الإيراد، وهذا تعارُضٌ في الظَّاهر، وللعُلماء مسالكُ في دفعِه.

«فالنَّفْيُ لِلطَّبعِ وَفِرَّ عَدْوَا» «عدوًا» مصدر عدا يعدُو عدوًا، يعني: مسرِعًا، أي: فِرَّ عنه مُسْرِعًا، والمعنى: أنَّ المرضَ لا يتعدَّى بطبعِه، ولا يسْري بذاتِه من المريضِ إلى السَّليم، فالنفيُ للطبع، أي: أنَّ المرضَ لا ينتقِلُ بطبعِه، ولا يَسْرِي بذاتِه، وإنَّما أُمِر بالفِرَارِ؛ لئَلَّا يكونَ الاختلاطُ بالمريضِ سببًا للعَدْوى، وهكذا فالعَدْوى المنْفِيَّة في الحدِيثِ هي كونُ المرضِ ينتقِلُ من المريضِ إلى السَّليم بذاته، وأمَّا العَدْوَى المُثْبَتَةُ في الأحاديث الآمرة بالفِرارِ، والنَّاهية عن الإيراد؛ فيُقصدُ بها أنَّ الاختلاطَ - اختلاط المريض بالسليم - سببٌ لانتقالِ المرَض، ثُمَّ قد يوجدُ المسبَّبُ، وقد لا يُوجد، فيبقَى الأمرُ بالفِرارِ من أجل ألَّا ينْتَقِلَ المرضُ بتقديرِ اللهِ ﷻ من المريضِ إلى السَّليمِ، لا لأنَّ المرض ينتقِلُ ويسرِي بطبعِه من غيرِ تقدير اللهِ ﷻ.

فالأطبَّاءُ يُثْبِتون هذه العدوى، لكنَّ المسلِم منهم يقول: إنَّها بتقديرِ الله ﷻ، والمخالَطة سببٌ، والمُقدِّر والمُسبِّب هو الله ﷻ، وهذا ما

(١) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الجذام (٥٧٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم بمعناه، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طِيَرة ولا هَامةَ ولا صَفَر ولا نَوْءَ ولا غُول، ولا يُورِدَ مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ (١٠١/٢٢٢٠)، والجُملة الأولى منه رُويت عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب لا هامة (٥٧٧١)، ومسلم، كتاب السلام، باب لا عدوى، ولا طيرة، ولا هَامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غُول، ولا يُورِدُ مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ (١٠٤/٢٢٢١)، وأبو داود (٣٩١١)، وابن ماجه (٣٥٤١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يُفهم من الأمر بالفِرارِ، والنهيِ عن الإيراد، وعلى هذا جلُّ الأطِبَّاء الآن، ولذلك تجدُهم يحتاطُون لأنفسِهم ولغَيرِهم إذا أرادُوا أن يباشروا مَريضًا باستخدام الحوائل، والكمَّاماتِ، والقفازات، والمعَقِّمات، ومع ذلك يُصَابون، فلا ينبغِي أنْ يظُنَّ الإنسانُ أنَّه في منأى عن الإصابة بالمرض إذا بذَلَ هذه الاحتِياطاتِ. وبعضُ الذين يسمُّونهم حُكماء، أي: الأطبَّاء القُدَماء يرون أنَّه يَسْرِي بذاتِه، وكذلك أهلُ الجاهليَّة - أيضًا - كانوا يُثْبِتُون العَدْوى، ففي قولهم هذا جاءنا: «لا عَدْوى».

وما تقدَّم من الجمعِ هو المسلكُ الأوَّل، إثباتُ العَدْوى، وحملُ المنفِيِّ في **قوله**: «لا عَدْوى» على انتقالِ المرضِ بطبعِه، وسَرَيَانِه بنفسِه. ولأهلِ العلم مسلكٌ آخرُ يقولون فيه: إنَّه لا عَدْوى البتَّة، يعني: مخالَطة المريضِ المجْذُوم مثل مخالطةِ السَّلِيم، وأنَّه لا فرق بين إيرادِ المرء إبِلَه على إبلٍ سَليمةٍ، أو على إبلٍ جَرباءَ، فالنفيُ عندهم في **قوله**: «لا عَدْوَى» على عُمومِه، وفَكُّوا التعارُضَ بين قوله: «**فِرَّ من المجذُوم**» وقوله: «**لا يُورِدُ مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ**» بأنْ قالوا: هذا من باب سَدِّ الذريعة، فقَدْ يُقدَّرُ على هذا الشَّخصِ الذي اختَلَط بالمرِيضِ أنْ يُصابَ بمثلِ مرضِه ابْتداءً مِن اللهِ ﷻ؛ كما أُصِيب الأوَّلُ، فيقعُ في نفسِه ريب من ثُبوت العَدْوَى، وإذا أَثْبَتَ في نفسِه العَدْوى وقع في حرَجٍ عظيمٍ؛ إذ كيف يُثْبِتُ ما نفاهُ النبي ﷺ؟ هذا هو الحرَجُ الذي ينبغي ألَّا يتطرَّق إلى ذِهن الُمخالِط، وإلَّا فالمرضُ لا ينتقلُ البتَّة، وهذا الجوابُ يعضده قول النبيِّ ﷺ لمن قالُوا: إنَّنا نرَى الإبلَ السَّليمة تخالِطُ المريضَة الجَرْبَاء فتَجْرُبُ مثلَها؟ قال: «**فمَنْ أعْدَى الأوَّل؟**»[(١)]، ففيه دليل على أنَّ الثاني أُصِيبَ بهذا المرض ابتداءً؛ لا بسببِ معاشَرتِه، ومخالطتِه للمريضِ الأول، فيكون الأمر بالفرار من بابِ سدِّ الذَّريعةِ، وحفظِ هَيبةِ النَّصِ؛ لأنَّه إذا وقع في نفسِه أنَّ المرضَ انتَقل

(١) سبق تخريجه في (ص١٠٥١).

من المريضِ إليه مَع أنَّه يعرِفُ أنَّ الرسولَ ﷺ قال: «لا عَدْوى» فقد يقَعُ في نفسِه شيءٌ من الخَلَلِ؛ لأنَّ الحدِيثَ خَالفَ الواقِعَ عندَهُ، فيقَعُ في نفسِه إنكارُ الحديثِ، أو الشَّكُّ فيه، مع أنَّ الحديثَ مُجمَعٌ على صِحَّتِه(١).

ومنهم من يقول: «لا عَدْوَى» عامٌّ في جميعِ الأمراضِ إلَّا في الجُذَامِ خاصَّةً، يعني: لا عدوى في جميعِ الأمراض إلا الجُذامَ، ففِرَّ من المجذُوم؛ لأنَّه ينتقلُ(٢).

فعلى الإنسانِ أنْ يكون متوسِّطًا في جميع أمورِه، ويتجنَّبَ الإفراطَ والتفريطَ، ويُذكر في بعض الكتب: أنَّ أويسًا القَرَني كان يأكلُ من المزابِل(٣)، فهل يأتي الشرعُ بمِثل هذا؟ الجوابُ: لَا، لكن جاءَ الشَّرعُ بأنَّه «**إذا سقَطتْ من أحدِكم اللُّقمةُ فَلْيُمِطْ ما كانَ بها من أذًى ثُمَّ لِيَأْكُلْها**»(٤)، وجاء أيضًا: «**إذا وَقَعَ الذُّبابُ في إنَاءِ أحدِكُم فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّه**»(٥)، فلا إفراطَ ولا تَفْرِيط.

وما ذكرناهُ مُعينٌ لمن كانَ ذا تخوُّفٍ زائدٍ، وتخوُّفُه هذا دليل على عدم التوكُّل، أو ضعفِه عنده، ولا شكَّ أنَّ التوكُّلَ يُعطي الإنسان من القُوَّةِ ما يجعَلُ هذه الأمورَ تندَفِعُ عنه كالعَين.

---

(١) يُنظر: فتح المغيث ٣/ ٤٧٢ - ٤٧٣.
(٢) ينظر: تدريب الراوي ٢/ ٦٥٤.
(٣) ينظر: المنتظم لابن الجوزي ٤/ ٢٥٥.
(٤) أخرجه مسلم، كتاب الأشربة، باب استحباب لَعْقِ الأصابع والقَصْعة، وأكل اللقمة الساقطة بعد مسح ما يُصيبُها من أذى، وكراهة مسح اليد قبل لَعْقها (٢٠٣٤/ ٣٦١)، وأبو داود (٣٨٤٥)، والترمذي (١٨٠٣)، والنسائي في الكبرى (٦٧٣٢) من حديث أنس رضي الله عنه، وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.
(٥) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء (٥٧٨٢)، وأبو داود (٣٨٤٤)، وابن ماجه (٣٥٠٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وله شاهد من حديث أبي سعيد الخُدريِّ رضي الله عنه.

«**أو لا**»، أي: أو لا يمكنُ الجمعُ بينَ النُّصوص.

«**فإنْ نسْخٌ بدا فاعْملْ به**»، يعني: إذا عُرِف المتقدِّم من المتأخِّر فالمتقدِّمُ منسوخٌ، والمتأخِّرُ ناسخٌ، ولا إشكالَ حينئذٍ، وهذا إذا عُرف التاريخ.

«**أو لا فرجِّح**» يقدَّم القول بالنسخ أولًا، فالقول بالنَّسخ أولى من القول بالتَّرجيحِ، فإذا لم يظهرْ النسخُ فرجِّحْ، يعني: إذا لم تستَطعْ أن تُوفِّقَ، ولا عرفتَ المتقدِّم من المتأخِّر، فحينئذ تذهبُ إلى الترجيح، والمرجِّحاتُ كثيرةٌ جدًّا، ذكر منها الحازميُّ في مقدمة «الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار» خمسين وجهًا، وزاد بعضُهم حتَّى أوصلها الناظمُ إلى مائة وعشرة من المرجِّحات في تعليقه على مقدِّمة ابن الصلاح «التقييد والإيضاحِ»[(١)].

«**واعْمَلَنْ بالأَشْبهِ**»، يعني بالرَّاجِحِ من الحديثين، أو من الخبرين، أما إذا ما استطعنا التوفيقَ ولا عرفنا تاريخًا، ولا قدرنا على الترجيحِ، توقَّفنا؛ لأنَّ العمل بأحدِهما دُون ما سبَق مجرَّدُ هوى، وقد جاء التحذيرُ من اتِّخاذِ الإنسانِ إلهه هواه، فلا بُدَّ من المرجِّح المعتبَر، فإنْ لم يوجد فالتوُّقفُ، وبعضُهم يستَحْسِنُ ويستروِحُ ويَمِيلُ من غيرِ مُرَجِّحٍ، والاستِحسانُ فيه كلامٌ لأهلِ العلم معروف، حتَّى قِيل: مَن استَحْسَنَ فقد شرَّع[(٢)].

والفرقُ بين العمل بأحدِهما بطريق التَّرجِيح وبين العمل بأحدِهما بدون التَّرجِيح، هو أنَّ التَّرجِيح وإن كان إهْمالًا لأحدِ النصَّين إلا أنه إهمالٌ بدليلٍ شرعيٍّ، أما الآخرُ فإهمالٌ باسترْواح.

❁ ❁ ❁

(١) يُنظر: التقييدُ والإيضاح (ص٢٨٦ - ٢٨٨).
(٢) قال نحوه الشافعي في الرسالة (ص٢١).

خَفِيُّ الْإِرْسَالِ وَالْمَزِيدُ فِي الْإِسْنَادِ

٧٨٢ وَعَـدَمُ الـسَّـمَـاعِ وَالـلِّـقَـاءِ — يَـبْـدُو بِـهِ الْإِرْسَـالُ ذُو الْـخَـفَـاءِ

٧٨٣ كَـذَا زِيَـادَةُ اسْـمِ رَاوٍ فِـي الـسَّـنَـدْ — إِنْ كَـانَ حَـذْفُـهُ بِـعَـنْ فِـيـهِ وَرَدْ

٧٨٤ وَإِنْ بِـتَـحْـدِيـثٍ أَتَـى فَـالْـحُـكْـمُ لَـهْ — مَـعَ احْـتِـمَـالِ كَـوْنِـهِ قَـدْ حَـمَـلَـهْ

٧٨٥ عَـنْ كُـلٍّ إِلَّا حَـيْـثُ مَـا زِيـدَ وَقَـعْ — وَهْمًا وَفِي ذَيْنِ الْخَطِيبُ قَدْ جَمَعْ

الشرح

«خَفِيُّ الإرسَالِ والمزِيدُ في الإسْنادِ»، يعني: في متَّصلِ الأسانيد. أمَّا الإرسالُ فهو انقطاعٌ في السَّند؛ إذ ما يرفعهُ التابعيُّ إلى النبيِّ ﷺ - على ما تقدَّم - هو الإرسالُ الظَّاهر، وما يرويه مَن لمْ يُدْرِكْ عصرَ منْ روى عنه هو الانقطاعُ الظاهر، وقد يُطلَقُ على الانقطاعِ الإرسالُ.

وحالُ الرَّاوي معَ من يروِي عنْه لا تخرج عن أربعِ حَالات، وإذا عرفْنا الحالات الأربع؛ سهل علينا أن نُفرِّقَ بين أنواع الانقطاع؛ لأنَّه لا يخلُو: إمَّا أن يكونَ الراوي قد سمِع ممن فوقه، أو لقِيه، أو عاصَره ولم يثبت عدم لقائه له، أو لم يُعاصِرْهُ.

فإنْ كان ثبتَ سماعُه منه لبعضِ الأحاديث، ثُمَّ روى عنه ما لم يَسْمَعْ منه، فهذا تَدليسٌ اتِّفاقًا لا خلاف فيه.

وإذا ثبتَ أنَّه لقِيه ولم يُوجَدْ ما يدُلُّ على أنَّه سمِعَ منه أو لم يَسمعْ، ثُمَّ روى عنه بصِيغةٍ محتملة، فهذا تدليسٌ - أيضًا -.

وإذا ثبتَ أنَّه عاصره ولم يَثبُت اللِّقاءُ ولا السَّماع، وروى عنه بصيغة مُوهِمة، فهذا هو المرسلُ الخفيُّ، وبعضُهم كابنِ الصَّلاح[1] يسميه تدليسًا.

لكن لو قُلنا: إنَّه تدليسٌ لمجرَّدِ المعاصرَة، لقُلنا: إنَّ جميعَ المُخَضْرَمين إذا رووا عن النبي ﷺ صارُوا مُدَلِّسِين؛ لأنَّهم عاصروه ولم يلْقَوْه، مع أن أحدًا لم يصفهم بذلك، ولذا كان هذا إرسالًا خفِيًّا لا تدلِيسًا، وهذا هو الفرقُ بين التدليسِ والإرسالِ الخَفِيِّ، إذ هُما نوعان، والوصْفُ بالإرسالِ الخفِيِّ أسهلُ من الوصف بالتدليسِ؛ لأنَّ التدليسَ عيبٌ في الرَّاوي.

وأما إذا كان الرَّاوي لم يُدْرِكِ ولم يُعاصِرْ مَن رَوى عنه، أي: لم تثبُت المعاصرةُ بينهما، فهذا انقطاعٌ ظاهرٌ لا إشكال فيه، ومثالُه: (لو عرفْنا أنَّ هذا وُلد سنةَ مِائة، وشيخُه الذي روى عنه بِصِيغة مُوهِمة مات سنةَ تِسعين)، فهذا الانقطاعُ الواضِحُ لا يمكنُ أن يُقال عنه: إنه تدليسٌ، أو إرسالٌ خفيٌّ؛ خلافًا لمن شَذَّ، وقال: إنَّه تدليسٌ، كما ذكر ذلك ابنُ عبدِ البرِّ في مقدِّمة «التَّمهِيد»، حيثُ قال: «إنَّه إذا كان بِصيغةٍ مُوهِمةٍ يُسَمَّى تدلِيسًا»[2]. وهذا الكلامُ ليس صحيحًا.

«وعَدمُ السَّماعِ واللِّقَاءِ» موافِقٌ لرأي ابنِ الصَّلاحِ في أنَّ ما يرويه الراوي عن شَيخٍ عاصرهُ بصِيغةٍ مُوهِمة مع عدمِ ثُبوتِ السَّماعِ أو اللِّقاء؛ يُعدُّ من قبيلِ الإرسال الخفيِّ، أو التَّدليس؛ لأنَّه لا فرقَ بينهما في كلامِ ابن الصَّلاح.

ولكن هل المقصُودُ بعدمِ السَّماع واللِّقاء هذا المرويُّ عينُه، أو مُطلقًا؟

نقول: إنَّ المرادَ به عدمُ السَّماعِ واللِّقاء في هذا المرويِّ، وإنْ ثبتَ له السَّماعُ واللِّقاء في غيره، وحينئذٍ فهو تدليسٌ عند البعض، وإرسالٌ خفيٌّ عند

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٧٣).

(٢) ينظر: التمهيد لابن عبد البر ١/ ١٥.

البعضِ الآخرِ، وهما الاثنان عند المؤلِّف؛ تبعًا لابن الصَّلاح الذي يرى أنَّه لا فرقَ بين التدليسِ والإرسالِ الخَفِيِّ. أمَّا إنْ قلنا: المرادُ عدمُ السَّماعِ واللقاءِ مطلقًا، وإثباتُ ما دون ذلك من المعاصرة فيدخُل في الإرسالِ الخفيِّ؛ الذي يخفَى على كثيرٍ من أهلِ هذا الشَّأن، ولا يستنبِطُه إلا الأئمَّة الأفْذَاذُ.

وهناك فرقٌ بين رأيِ ابن الصَّلاح وبين ما حرَّره ابن حجر مما يقتَضِي الفرقَ بين التدليسِ والإرسالِ الخَفيِّ[1]؛ لأنَّ كلام ابن الصَّلاح مفادُه: أن لا فرقَ بين الإرسال الخفيِّ والتدليسِ.

«**يَبْدُو به**»، أي: يظْهَرُ به، «**الإرْسالُ ذُو الخَفَاء**»، أي: الإرسالُ الخفيُّ.

«**كذا زيادةُ اسْمِ راوٍ في السَّنَد**» وذلك بأن تجِدَ إسنادًا لحديثٍ، وإسنادًا آخرَ لنفسِ الحديث، يُروى الإسناد الأوَّلُ من طريق خمسة، ويُروى الإسناد الثاني من طريق هؤلاء الخمسة، وفي أثنائهم راو سادسٌ، كأنْ يروِي مسلمٌ - مثلًا - حديثًا بينَه وبين النبي ﷺ فيه خمسة، ويرويه غيرُه بنفسِ الإسنادِ، إلا أنَّ عنده بعد شيخِ مسلم وشيخِ شيخِه زِيادةَ راوٍ.

ولنفرِض المسألة - مثلًا - في حديث: «**الأعمالُ بالنيَّاتِ**»[2]، قال البخاريُّ: حدَّثنا الحميدي، قال: حدثنا سُفيان، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقَمةَ، عن عُمر.

ثمَّ نجدُه في كتاب من الكتُب: عن الحُميدي، عن سُفيان، عن راوٍ ثالث، عن يحيى بن سعيد... إلى آخره، فثَمَّةَ في هذه الحال راوٍ زائد.

«**إن كانَ حَذفُه بِعَنْ**»، أي: إذا كان في الإسنادِ الناقِصِ في مكانِ الزِّيادة بين الراوي ومن روَى عنه صيغةُ (عن)، يعني: يكونُ الإسنادُ الناقِص مُعَنْعَنًا في موضعِ الزِّيادة، فلا يكون فيه تصريحٌ بالتحدِيث.

---

(١) ينظر: نزهة النظر (ص١٠٤).

(٢) سبق تخريجه في (ص٥٢).

«فِيهِ وَرَد» إذ إنَّ (عن) ليستْ نصًّا في الاتِّصال، فيُوجَدُ احتمالُ أنْ يكونَ ثَمَّةَ سَقْطٌ في هذا الموضعِ، ويكون الحكمُ للزائد؛ لأنَّ الإسنادَ الزَّائِدَ فيه زيادةٌ من ثِقةٍ، والزِّيادةُ من الثِّقة مقبولةٌ عند أهلِ العلم.

«وإنْ بتَحديثٍ أتَى»، يعني: السَّندُ الناقصُ الخُماسيُّ كلُّه جاء على تصريح بالتحديث والسَّماع، كأن تكون صُورته: (حدَّثنا فُلانٌ، قال: سمعتُ فُلانًا، يقول: حدَّثني فلان)، أي: فيه كلّه.

«فالحُكْمُ له»، أي: للنَّاقِص.

والخلاصة: أنه إنْ كان بالعَنعَنَةِ حكَمْنا للزَّائِدِ، وإن صرَّح بالتحديث حكمْنا للناقص؛ لأنَّ هذا الزائدَ مشكوكٌ فيه، والناقصُ سِيقَ بصِيغةٍ تدُلُّ على أنَّ كُلَّ راوٍ تحمَّله مباشرةً بصيغةٍ صريحة ممَّن فوقَه؛ - وأيضًا - لأنَّه إذا أتَى بالتحديثِ ففيه زيادةُ علْمٍ، وهي أنَّ هذا الراوي أثبتَ سَماع هذا من هذا، ومقتضَى روايةِ من جاء بالواسِطة نفيُ السَّماع، والمُثبِتُ مقدَّمٌ على النَّافِي.

«معَ احتِمالِ كونِه قدْ حمَلَه»، يعني: إذا كان السَّندُ الناقِصُ كلُّه مصرَّحًا فيه بالسَّماع، فهل نجزِمُ بِخطأِ من زادَ في الإسناد؟ الجوابُ: لا؛ لاحتمالِ أن يكُونَ الراوي أخذَه أولًا عن شيخِه بواسطة، ثُمَّ لقِيه فرواهُ عنه دُون واسطة.

«عَنْ كُلٍّ»، يعني: عنْ كلِّ واحدٍ من الرَّاوِيَيْن، إذْ لا مانعَ أن يرويَه عن شيخِه بواسطةٍ، ثُمَّ يَتَيَسَّرُ له لقاؤه؛ فيَروِيه عنه مُباشرة؛ لِمَا عُرفَ عنهم من الحرصِ على العُلُوِّ.

«إلَّا حيثُ ما زِيدَ وَقَع وهْمًا»، يعني: إذا نصَّ إمامٌ من أئمَّةِ الحديثِ أنَّ زِيادةَ راوٍ ما خطأٌ لا وجه له، وأنَّ الحديث لا يُعرف من حديث فلان؛ فيُجزَمُ حينئذٍ بوهْمِ هذه الزِّيادة، ولا شكَّ أنَّ هذا ليس لكلِّ أحدٍ، إنَّما هو للأئمَّة الأعْلام.

«**وفي ذَينِ الخطيبُ قدْ جمَع**»، يعني: ألَّف في هذين النوعين الخطيبُ البَغْداديُّ، فألَّف في خَفِيِّ الإرسال: «التَّفْصيل لمُبهَمِ المراسِيل»، وألَّف - أيضًا - في المزِيد في متَّصِلِ الأسانِيد: «تمييز المزِيد في مُتَّصِلِ الأسانيد».

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

٧٨٦ رَائِي النَّبِيِّ مُسْلِمًا ذُو صُحْبَةِ ... وَقِيلَ: إِنْ طَالَتْ وَلَمْ يُثَبَّتِ
٧٨٧ وَقِيلَ: مَنْ أَقَامَ عَامًا أَوْ غَزَا ... مَعْهُ وَذَا لِابْنِ الْمُسَيَّبِ عَزَا
٧٨٨ وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ بِاشْتِهَارٍ اوْ ... تَوَاتُرٍ أَوْ قَوْلِ صَاحِبٍ وَلَوْ
٧٨٩ قَدِ ادَّعَاهَا وَهْوَ عَدْلٌ قُبِلَا ... وَهُمْ عُدُولٌ قِيلَ: لَا مَنْ دَخَلَا
٧٩٠ فِي فِتْنَةٍ، وَالْمُكْثِرُونَ سِتَّةُ ... أَنَسٌ، ابْنُ عُمَرَ، الصِّدِّيقَةُ
٧٩١ الْبَحْرُ، جَابِرٌ أَبُو هُرَيْرَةِ ... أَكْثَرُهُمْ وَالْبَحْرُ فِي الْحَقِيقَةِ
٧٩٢ أَكْثَرُ فَتْوَى وَهْوَ وَابْنُ عُمَرَا ... وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ عَمْرٍو قَدْ جَرَى
٧٩٣ عَلَيْهِمُ بِالشُّهْرَةِ (الْعَبَادِلَهْ) ... لَيْسَ ابْنَ مَسْعُودٍ وَلَا مَنْ شَاكَلَهْ
٧٩٤ وَهْوَ وَزَيْدٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ ... فِي الْفِقْهِ أَتْبَاعٌ يَرَوْنَ قَوْلَهُمْ
٧٩٥ وَقَالَ مَسْرُوقٌ: انْتَهَى الْعِلْمُ إِلَى ... سِتَّةِ أَصْحَابٍ كِبَارٍ نُبَلَا
٧٩٦ زَيْدٍ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَعْ أُبَيِّ ... عُمَرَ، عَبْدِ اللَّهِ مَعْ عَلِيِّ
٧٩٧ ثُمَّ انْتَهَى لِذَيْنِ وَالْبَعْضُ جَعَلْ ... الْأَشْعَرِيَّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَا بَدَلْ

الشرح

«معرفةُ الصَّحابة» بعد أن أنهى النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ ما يتعلَّق بالأسانيد والمُتون؛ من حيثُ ما يُصحِّحُ الخبر أو يُضَعِّفُه، وبيَّن طُرقَ التحمُّلِ، والأداءِ، وغيرَها، افتَتَح الحديثَ عمَّا يتعلَّقُ برُواةِ الأحاديث، وتمييْزِهم من حيثُ الطَّبقات، والقُوَّةُ، والضَّعفُ، والبُلدان، وغيرها، بادئًا بالصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم الذين هم الطبقة

الأولى والعُليا من الرُّواة، ثُمَّ بعد ذلك التابِعُون فمن تَبِعَهم.

«رَائِي النبيِّ مُسلمًا ذُو صُحْبَةِ»، أي: منْ رأى النَّبيَّ ﷺ حالَ كونِه مسلمًا، هو الصَّحابيّ، وزِيدَ على ذلك من القُيُود: وماتَ على ذلك.

والمراد بالرُّؤية هُنا أن يراه بالفِعل، أو بالقُوَّة القرِيبة من الفِعل، بحيثُ لا يخرُج الأعمى، فالرُّؤية يقومُ مقامَها الخبرُ الصَّحِيح، وكثيرًا ما يُعبَّر بالرُّؤية عن الأخبار اليقينية، ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦﴾ [الفجر: ٦]، ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١﴾ [الفيل: ١]، فالنَّبيُّ ﷺ لمْ يرَ، لكن بلَّغهُ بالخبر، فالرُّؤْيةُ أعمُّ من أنْ تكونَ بالبصر، ولذا جاء في أحاديثَ ما يُؤيِّدُ هذا التَّعميم مثل حديث: هلْ على المرأةِ مِن غُسل إذا هي احْتَلَمَتْ؟ قال ﷺ: «**إذَا رأت الماءَ**»[(١)]، والسُّؤال من امرأةٍ، والحكمُ عامٌّ للرِّجال والنِّساء، فهل يقول قائل: إنَّ الأعمى لا يَلزَمُه الغُسلُ؛ لأنَّه لا يرى الماء؟ لا يقُول هذا أحدٌ، وكذلك من وجدَ الماء في الظَّلام؛ بأنْ أحسَّ به، أو مسَّه بيدِه، فهذا في حكم الرائي؛ يلزَمَهُ الغُسل، وإن لم يَرَه بعينِه.

ومثله قول النبي ﷺ: «**منْ رأى منكُم مُنْكرًا فليُغيِّرهُ بيَدِه**»[(٢)]، الرُّؤية في هذا الحديث أعمُّ من أن تكونَ بالبصَرِ، فقد تحصُلُ بالخبرِ الصَّادِقِ، فيلزَمُه التغيِير حينئذٍ، والمقصودُ أنَّ الرُّؤية هنا أعمُّ؛ لئَلَّا يقال: إنَّ مثلَ ابنِ أم مكتُوم يخرُجُ من هذا الحَدّ.

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب الحياء في العلم (١٣٠)، ومسلم، كتاب الحيض، باب وجُوب الغُسلِ على المرأة بخُروج المنِيِّ منها (٣١٣/ ٣٢)، والترمذي (١٢٢)، والنسائي (١٩٧) من حديث أمِّ سَلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيانِ كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأنَّ الإيمانَ يَزيدُ وينقُصُ، وأنَّ الأمر بالمعروفِ والنَّهيَ عن المنكر واجِبان (٤٩/ ٧٨)، وأبو داود (٤٣٤٠)، والترمذي (٢١٧٢)، والنسائي (٥٠٠٨)، وابن ماجه (١٢٧٥) من حديث أبي سعيد الخُدريِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

والحافظُ العراقي لم يقُل في تعريف الصحابيِّ: هوُ مَن لَقِيَ النبيَّ ﷺ مُسلمًا؛ لأنه تَبع في نظْمِه الأصلَ وهو مقدِّمة ابن الصلاح، وابن الصلاح عرّفه بلفظه: «أن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من الصحابة»[1].

ولا يُقال: إنَّ اليهوديَّ والنَّصرانيَّ المُؤمِنَ بمُوسى، وعيسى - غير المحرِّف - بعد بعثتِه ﷺ يُعَدُّ صَحابيًّا؛ لأن الإسلامَ يَشْملُ الديِّاناتِ الصَّحِيحَة؛ كاليهوديَّة والنصرانيَّة قبل التحريف، فالدِّينُ عند الله الإسلام؛ بل المقصود: مؤمِنًا مُسْلمًا مُصدِّقًا به ﷺ، وهذا يَقْتضي أن تكُون رؤيتُه له ﷺ مؤمنًا به بعد بِعثتِه، فإنَّ من رآه قبلَ بِعثتِه لا يكونُ صَحابيًّا.

وكذا من رأى النبيَّ ﷺ بعد موتِه، وقبلَ دفْنِه وكان مُؤمِنًا مصدِّقًا به، لا يُعدُّ صحابيًّا؛ لأنَّه ﷺ وإن استمرَّتْ نُبوَّتُه إلى قيام الساعة؛ فقد انقطعَ نزولُ الوحيِ عليه، فتنقطِعُ الصُّحبةُ بانقطاعِه، ولأنَّ الصُّحبةَ إنَّما تكونُ مِن حيٍّ لِحَيٍّ.

وقد يُتجوَّزُ في إطلاقِ الصُّحبةِ، فيُقال: صاحبُ المتاعِ، وصاحبُ الدَّار، فالصُّحبةُ قد يُتجَوَّزُ فيها فتُطلَقُ لأدنى مُلابَسة، ومثل ذلك ما جرى لمَّا أرادَ النَّبيُّ ﷺ أنْ يُنِيبَ أبَا بكرٍ في الصَّلاةِ في مرضِ موتِه قال: «**مُرُوا أبا بكرٍ فليُصَلِّ بالنَّاسِ**»، قالت عائشة ﵂: إن أبا بكر رجل أَسِيفٌ[2]، إذا قام في مقامِك لا يسمعُه النَّاسُ، فحاولتْ أنْ تُغَيِّرَ رأيَ النَّبيِّ ﷺ، ولمَّا لمْ تَستطعْ ذهبتْ إلى حَفْصَةَ وقالت لها: إنَّ أبا بكر رجلٌ أسِيفٌ، فلعلَّه يُنِيبُ عمرَ ﵁، وحفصةُ تَودُّ لو أنَّ النبيَّ ﷺ أنابَ أبَاها، فلمَّا أكثرْنَ عليه ﷺ قال: «**لَأَنْتُنَّ**

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٩٣).

(٢) أي: كثير الحزن، فالبكاء يُسرع إليه، ومثله الأسوف لغة فيه، كما يقال: أثيم وأثوم، والأسف: الحزن. ينظر: مطالع الأنوار على صحاح الآثار ١/ ٣٣٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٤٨.

صَواحبُ يوسفَ»[(١)]، مع أنَّهن لم يَصْحَبْنَ يوسُفَ ولم يُدركنَه، ولكنَّه قال هذا على سبيل التوسُّعِ؛ لأنَّ الصُّحبةَ تُطلقُ لأدنى ملابَسة، فمِن التَّوسُّعِ الذي اتَّفق عليه أهلُ الحديث في حدِّ الصَّحابيِّ، أنَّه مَن رأى النبيَّ ﷺ مسلمًا مؤمنًا به، ومات على ذلك، يُسمَّى صاحبًا، حتَّى ولو قَلَّت المدَّة، كمن رآه ولو جزءًا يسيرًا من الوقت، أمَّا في الإطلاق اللغوي والعُرفيِّ، فلا يقع اسم الصُّحبةِ إلا على من لزِمَ مُصاحِبَه مدَّةً يَصِحُّ لُغةً وعُرفًا أن يُقال: إنَّه صاحبٌ له، فمن رأى - مثلًا - عالمًا من العُلماء وجلس معه في مجلسٍ، أو رآه في مسجدٍ، أو في درْسٍ، لا يُقال فيه: صاحِبُ فُلانٍ بِمُجرَّدِ ذلك، فإذا قيل: أبو يوسف ومحمد بن الحسَن صاحبا أبي حنِيفة؛ فهل يُطلَقُ على غيرهما ممن لم يلزَم أبا حنيفة مُدَّةً طويلة؟ الجوابُ: نعم، هُم أصحابُ أبي حنِيفة باعتِبارِ الاتباع، لكنَّهم لم يلازِمُوه مثل ملازمة أبي يوسُف ومحمد، فضلًا عمَّن دونهم، فالإطلاق العُرفيُّ للصُّحبة مختصٌّ بمن طالتْ صحبتُه لمن نُسِبَ إليه.

«وقِيلَ: إنْ طالَتْ» وهذا هو القول الثاني، تحقيقًا للحَقِيقة العُرفيَّة واللُّغوية، أمَّا الصُّحبة التي رُتِّب عليها الشرفُ العَظِيم؛ فتكون بمجرَّدِ رُؤْيةِ النبيِّ ﷺ، أو بمُجرَّدِ لُقِيِّه ولو شيئًا يسيرًا، ما دام مؤمنًا به ﷺ وهذا هو المحقَّقُ والمحرَّرُ عند أهل العلم. وبعضُهم قال: إنْ طالت الصُّحبةُ وإلَّا فلا يُسمَّى صاحبًا، لكن هذا يُخرِجُ جمًّا غفِيرًا من الصَّحابة الذين تُرجِم لهم في كتُب الصحابة، ولم تطُلْ مُدَّةُ مقامِهم معه ﷺ؛ كمنْ أسلَم في آخرِ حياتِه ﷺ، أو منْ جاء إليه وأسلمَ على يديه، ثُمَّ رجعَ إلى قومه يُخرجُهم من

(١) أخرجه البخاريُّ، كتاب الأذان، باب أهل العلم والفضل أحقُّ بالإمامة (٦٧٨)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب استخلافِ الإمام إذا عرَض له عذرٌ من مرضٍ وسفَر، وغيرهما من يُصلِّي بالنَّاس، وأنَّ من صلَّى خلفَ إمام جالسٍ لعَجزِه عن القيام لزِمَه القيامُ إذا قدَرَ عليه، ونَسْخِ القُعُود خلفَ القاعِدِ في حَقِّ من قَدَر على القِيام (٤١٨/ ٩٤)، والنسائي (٨٣٣)، وابن ماجه (١٢٣٢) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الكُفرِ إلى الإيمان، مع أنَّ كتُبَ الصَّحابة مملوءةٌ من هذا النَّوع.

«ولَمْ يُثَبَّتِ»، أي: لم يكنْ بالرَّأيِ الثَّابت، فمن حيثُ النَّقل قيل به، وصحَّ عمَّن نُسِبَ إليه، لكن لم يكن القولُ به ثابتًا عند أهلِ العلم من أهلِ الحديث، الذين هُم أهلُ الشَّأنِ.

«وقِيل: من أقَام عَامًا» يُريدُ: أطال المقام، ومن تمام القول: أو عامَين.

«أو غَزا»، يعني: غزوةً، أو غَزْوتين[(١)].

«معَهُ» محرَّكةَ العين، لكن قد يُحتاج إلى تخفِيفها بالتَّسكِينِ، وهم يُجِيزون هذا، كما جاء في الشِّعر:

فَرِيْشِي منكم وهَوَايَ معْكم وإنْ كانتْ زيارَتُكم لِمامَا[(٢)]

«وذَا لابنِ المسَيِّبِ عَزا» هذا القول: من أقامَ عامًا أو عامين، أو غزا معه غزوةً أو غزوتين، معزوٌّ لسَعيد بن المسيِّب، **وقوله**: «عَزا» يُريدُ به الناظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ الشيخَ ابنَ الصَّلاح، كما تقدم في مقدِّمته.

وأما لفظُ: «المسيِّب» فيُقال: بالفتح مسيَّب وبالكسر: مسيِّب، وقيل: إنَّه دعا على من يقولها بالفتح؛ فقال: «سيَّب الله من سيَّب أبي»[(٣)] والتَّسْيِيبُ: التَّرك، ومنه السَّائبة: المترُوكة، لكنَّ القولَ بالفتح هو المشهُور،

---

(١) إشارةً إلى ما جاء أنَّ سعيد بن المسيب كان لا يرى الصَّحابة إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنةً أو سنتين، أو غزا معه غزوةً أو غَزْوَتين. أخرجه ابن سعد في طبقاته ١/ ٨١٨، ومن طريقه الخطيبُ في الكفاية (ص٤٣٧)، وقال العراقي: «لا يصِحُّ هذا عن ابنِ المسيِّب، ففي الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدي ضعيف في الحديث». شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٢٥.

(٢) عزاه في أساس البلاغة ١/ ٤٠٣ لجرير، وهو في ديوانه (ص٤١٠) لكن بلفظ: «وريشي منكم وهواي فيكم» ويفوت منه موضع الشاهد، ونسب للراعي النميري أيضًا، وهو في ملحق ديوانه (ص٣٣١)، ووقع في كثير من المصادر بلا نسبة.
والمراد بريشي: مالي.

(٣) ينظر: تاج العروس ٣/ ٩٠، مادة: (سيب).

وأهلُ اللُّغة يُقرِّرُون: أنَّ الخطأ المشهورَ خيرٌ من الصحيح المغمُور[1]، فألسِنةُ الناس قاطبةً يقولون: مسيَّب، وإن كان مقتضى هذه الدعوة إنْ ثَبَتَتْ عنه أنْ يقال: مسيِّب.

والفائدةُ من معرفةِ الصَّحابة أنَّنا نستفِيدُ من ذلك الاتِّصال، فإذا كان راوي الحديث صحابيًّا، عرفنا أنَّ الخبرَ متَّصلٌ وليس بمُرسل.

ويُستفادُ - أيضًا - أنَّه إذا كان الراوي صحابيًّا لم نحتجْ إلى البحثِ عن عدالتِه على ما سيأتي؛ لأنَّهم عُدولٌ جميعًا، وفي هذا النَّوع من أنواعِ علوم الحديث مؤلَّفات كثيرة، تصلُ إلى عشراتِ الكتُب، وخلاصتُها في «الاستِيعاب في معرفةِ الأصحاب» لابنِ عبد البرِّ، و«أُسْد - أو أَسَد - الغابة» لابن الأثير، و«الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر، فخُلاصة ما أُلِّف في هذا الباب مجموعٌ في هذه الكتُب الثلاثة.

وما ألَّفه المتقدِّمون مثل: «معرفة الصَّحابة» لابن مَندَهْ، و«معرفة الصَّحَابَة» لأبي نُعَيم، وغيرهما، تكونُ فيها المرويَّاتُ عن هؤلاء الصَّحابة بالأسانيد، يستفيدُ منها طالبُ العلم، ويُخرِجُ منها أحاديث، لكن إذا أراد أحدٌ معرفةَ الصَّحابة في كتُبٍ تجمعُ له جميع مَن ذُكر فيهم، فهذه الثلاثةُ كافيَة؛ لأنَّ الإحاطةَ بجَميع الكتُب فيها صُعوبة.

«**وتُعرفُ الصُّحْبةُ باشْتِهارٍ**» إذا اشتهر أنَّه صحابيٌّ، في حَيِّز الآحاد، لكنَّه مشتَهِرٌ ومُستَفِيضٌ، ولا يشترط ذلك بل يكفِي فيه خبرُ الواحِدِ الثِّقة.

«**أو تَواتُرٍ**»، يعني: معرفة كون أبي بكرٍ وعمرَ وعُثمانَ وعليٍّ وبقيَّة العشرة - مثلًا - من الصَّحابة مجزُومٌ به، والمُعوَّلُ في ذلك على التواتُر، فلا أحدَ يشُكُّ أنَّ أبا بكر صحِبَ النبيَّ ﷺ، وقد نصَّ القرآنُ على أنَّه معه في الهِجرة،

(١) ينظر: شرح كفاية المحتفظ (ص٩٣).

وجاءتْ في ذلك الأحاديثُ الصحيحة المتواتِرة، وكذلك عمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، وغيرهم من جِلَّةِ الصَّحابة، لكن مثل: عُكَّاشةَ بنِ مِحْصَنٍ جاء في خبر السَّبعينَ ألفًا[١]، ولا يبلُغُ هذا حدَّ التَّواتُر، لكنَّه حديثٌ مُشتهِرٌ، فتَثْبُتُ صُحبتُه بهذه الشُّهْرة، وضِمامُ بن ثَعْلبة - أيضًا - مثل عُكَّاشَةَ؛ جاء فيه الخبرُ الصحيحُ المشتهِرُ المستفِيضُ في كتُبِ السُّنَّة[٢]، وغيرهم كثير، جاء ذكرُهم في أخبارٍ هي أقلُّ من أن تصِلَ إلى حدِّ الشُّهرةِ والاستِفاضة، وأثْبَتَ لهم أهلُ العلمِ بها الصُّحْبة؛ لأنَّ إثباتَ الصُّحبة ليس من باب الشَّهادة التي يُطلب فيها أكثرُ من واحد، وإنَّما هو من باب قبُول خبرِ الثِّقَة الواحِد، ولو كان هو المدَّعِي للصُّحْبة، فإذا قال الثقة: أنَا صحابيٌّ؛ يُقبل قولُه؛ لأنَّه يُقبلُ خبرُه إذا رَوَى عن النَّبيِّ ﷺ، فقبول قولِه في كونِه صحابيًّا مُتَّجِهٌ، وإن نازعَ بعضُهم في ذلك؛ وعلل عدم القبول بأنَّه يَدَّعي لنفسِه شرفًا.

ونظيرُه من ادَّعَى أنَّه من أهلِ البيتِ؛ فهل تقبل دعواه والفرض أنه ثقة؟

فيُصدَّقُ من وجه ولا يُصدَّقُ من وجه، يُصدَّقُ من وجهٍ إذا كان لا ينتفِعُ به في هذا الوجه، كالامتناع من أخذ الزَّكاة؛ لأنه من آل البيت؛ فلا تجوز

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو (٥٧٠٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (٢٢٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مطولًا، وروي مختصرًا عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وله حديث آخر في الحج، فيمن أمسى قبل أن يطوف وكان قد رمى؛ أخرجه أحمد (٢٦٥٣١)، واختلف العلماء فيه خلافًا كثيرًا، وآخر في كبرى النسائي (٢٠٢١)، وفي سنده كلام.

(٢) هو السائل: «هل علي غيرها» في الحديث الذي أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام (٤٦)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام (١١)، وغيرهما من أهل الكتب المشهورة.

له، فهذا إقرارٌ منه على نفسِه، بخلاف الخمس؛ فدعواه تجر له نفعًا؛ فلا يستحِقُّ شيئًا من الخُمسِ إلا بِبَيِّنَة.

«أَوْ قَوْلِ صَاحِبٍ»، أي: تثبُتُ الصُّحْبَةُ بقول صحابيٍّ - ولو واحدًا - بأنْ يُخبِر أنَّ فُلانًا من الصَّحابة، وأنَّهم لقَوا النبيَّ ﷺ وجلسُوا معه.

ومن رأى النبيَّ ﷺ قبلَ أن يُسلِمَ ثُمَّ أسْلَم، أو رأى النبيَّ ﷺ قبل البِعثة ليس بصحابي، كما قالوا في بَحيرى الرَّاهب[(١)]، وفي رسول هِرَقْل[(٢)]، فبَحِيرى الراهب رأى النَّبيَّ ﷺ قبل أن يُبعث، ولم يُعدَّ في الصحابة إجماعًا، ورسولُ هِرَقْل رأى النبيَّ ﷺ بعد بعثتِه في تبُوك، لكنَّه أسلَم بعد ذلك، فهو من التَّابعين، وحديثُه متَّصل، خرَّج عنه الإمام أحمد حديثًا في المسند[(٣)]، على عكس ما قالوا في صحابيٍّ حديثُه منقطِعٌ، وهو من ليس له إلا مجرَّدَ الرؤية دُون الرواية، فمن رأى النبيَّ ﷺ قبل بعثتِه، أو بعد بعثتِه مؤمِنًا بغيره، كزَيد بن عمرو بن نُفَيل[(٤)]، أو صدَّقه لكنَّه قبل أن يُؤمر

(١) هو: بَحِيرى الراهب، رأى النبيَّ ﷺ قبل مبعثِه وآمن به، وحذَّر عمَّه أبا طالبٍ من يهود، وردَّه من أرض بُصرى، وكان على دينِ المسيح، تُوفِّي قبل المبعث. ينظر: تاريخ دمشق ٧١/ ٣٣٨، أسد الغابة ١/ ١٩٩.

(٢) ويقال فيه: رسول قيصر، بعثه هرقل بكتابه إلى رسول الله ﷺ في وقعة تبوك، ولا يعرف إلا بهذا الاسم، روى عنه سعيد بن أبي راشد، وحديثه مخرج في المسند وغيره. ينظر: الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال (ص٥٧٧)، تعجيل المنفعة ٢/ ٥٨٧.

(٣) هو حديث سعيد بن أبي راشد قال: لقيت التنوخي رسول هرقل إلى رسول الله ﷺ بحمص، وكان جارًا لي شيخًا كبيرًا قد بلغ الفند أو قرب، فقلت: ألا تخبرني عن رسالة هرقل إلى النبي ﷺ، ورسالة رسول الله ﷺ إلى هرقل؟ فقال: بلى، .... وذكره مطولًا. أخرجه برقم (١٥٦٥٥)، و(١٦٦٩٣).

(٤) هو: زيد بن عمرو بن نُفيل بن عبد العُزَّى بن رِياح، النُّفيلي العَدَوي ابن عمِّ عُمر بن الخطاب، والد سعيد بن زيد وعاتِكة بنت زيد، كان من الحُنفاء على دينِ إبراهيم، وكان لا يأكل ما ذُبِح على الأصنام، أدرَك النبيَّ ﷺ، ومات قبل بعثتِه ﷺ بخمسِ سنين. ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ١٩/ ٤٩٣، أسد الغابة ٢/ ١٤٣.

بالتَّبليغ؛ كورَقة بن نَوْفَل[(١)]، فمثلُ هؤلاء يتنازعُ العُلماء فيهم، ويختلِفون في عدِّهم من الصَّحابة، فذكرهم بعضُ من ألَّفَ في الصَّحابة، ونفَاهُم آخَرُون.

«ولوْ قَد ادَّعَاها»، أي: ادَّعى لنفسِه أنَّه رأى النبيَّ ﷺ، أو قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ، «لو» إشارة إلى خِلاف، والمعروف في كتُب الفقه أن (لو) للخلافِ القويِّ، و(حتَّى) للخلافِ المتوسِّط، و(إنْ) للخلافِ الضَّعِيف، فهل نقول: في هذه المسألة خلافٌ قويٌّ لو ادَّعاها لنَفْسِه؛ لأنَّه يدَّعِي شرَفَ الصُّحبة الذي لا ينالُه أحدٌ كائِنًا من كانَ ممَّنْ لم يلقَ النبيَّ ﷺ؟

الأصلُ أنَّ المسائلَ الاصطلاحيَّة لا تُستَصْحَبُ من فنٍّ إلى آخَر.

وقد ادَّعى كثيرُون صُحبةَ النبيِّ ﷺ، وأهلُ العلم ينظُرونَ إلى هذهِ المسألة على أنَّها من بابِ الإِخْبارِ لا من باب الشَّهادة[(٢)]، أمَّا إذا ترتَّب على ذلك نفع؛ فلا يستحقه بهذه الدعوى؛ كمالٍ مفروض من بيتِ المال لمن كان صحابيًّا، أو وَصِيَّة، أو وقفٍ - وهذا مُتَصوَّرٌ في القرنِ الأول؛ بعد وفاتِه ﷺ -، ثُمَّ جاء من قال: أنا صحابيٌّ، فلا بُدَّ أنْ يأتي ببينة، وذلك بأن يشهدَ له غيرُه حتَّى يُعطَى من هذا المال.

لكن إذا روَى حديثًا يتَضمَّنُ كونَه صحابيًّا، فإنَّنا نحكمُ لهُ بالوصْلِ؛ لأنَّ هذه دِيانَةٌ، ولذلك كان مما يُفرِّقون به بين الشَّهادة والرِّواية أن الشَّهادة لا يُقبلُ فيها الواحدُ، أمَّا الدِّيانة فيُقبلُ فيها.

«وهو عَدلٌ قُبِلا»، أي: وهو عدلٌ تنطبِقُ عليه شروطُ العدالة، فكما تُقبلُ

(١) هو: ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الأسدي، ابن عم خديجة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا؛ ورد ذكره في قصة نزول الوحي على رسول الله ﷺ، وكان عالمًا بالإنجيل، على الحنيفية، مات قبل البعثة، وقال جمع: مات مسلمًا، وعدوه صحابيًا. ينظر: تاريخ دمشق ٦٣/ ٣، أسد الغابة ٥/ ٤١٦، تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ١٤٣، الإصابة ٦/ ٤٧٤.

(٢) ينظر: اختصار علوم الحديث (ص١٩٠).

روايتُه يُقبل قولُه في كونِه صحابيًّا، فيكون حالَ الدَّعوى عدلًا، فلو قال قائل: ما دُمْنا قبِلنا دعواه في كونه صحَابِيًّا، والصحابة كلُّهم عُدولٌ، فهل يكون في اشتراطنا العدالة لقبولِ دعوى الصحبة دَوْرٌ؛ حيث تُشترطُ العدالةُ قبل دعواه؟

نقول: يُبحثُ في عدالتِه، ثم تُقبل دعواه إذا كان عدلًا، إذن لا يوجد دورٌ، فلمْ يترتَّب كلٌّ منهُما على الآخر.

أما إذا كانت الدَّعوى مقْرُونةً بظاهر يُكذِّبُها؛ فإنها لا تُقبل، مثل دعوى رَتَنِ الهندي[(١)] الذي ادَّعى أنَّه صحابيٌّ بعد ستِّمائة سنة، وصدَّقه جموعٌ غَفِيرة من النَّاسِ، وتكذِيبُ دعواه جاء في الحديثِ الصحيحِ، في «الصَّحِيحين» وغيرهما: «**أرأيتَكُم ليلتَكُم هذِه، فإنَّ رأسَ مائة سنةٍ منها، لا يبقَى ممَّنْ هُو على ظَهْرِ الأرضِ أحَدٌ**»[(٢)]، وفي الرواية الأخرى: «**لا يأتِي على النَّاسِ مائةُ عام وعلى الأرضِ نفسٌ منفُوسةٌ ممَّن هُو حيٌّ اليَوم**»[(٣)]، يعني: من يومِه الذي تكلَّم به في السَّنة العاشرة، ولذا كان آخر الصحابة موتًا أبو الطُّفيل عامرُ بن واثِلة، الذي تُوفِّي سنة عشر ومائة، على رأس مائةِ سنة، فإذا جاء شخصٌ سنةَ مائة وعشرين وادَّعى الصحبة لم تُقبل منه؛ لأنَّ الخبرَ الصَّحِيح يُكذِّبُ دعواه، فكيف بمن جاء بعد السِّتِّمائة؟! غير أنَّ كُلَّ دعوى تجدُ من يُصدِّقُها، فقد ادَّعى

(١) هو: أبو الرضا، بابا رتن بن كربال بن رتن الهندي البهتندوي، شيخٌ كبير معمَّر، من أبناء التسعين من الهند، ادعى في المائة السَّابعة أنَّه أدرك الصحبة، فراج أمرُه على من لا يَدْري، فمَقَته العلماءُ وكذَّبُوه (ت٦٣٢هـ). ينظر: السير ٢٢/٣٦٧، نزهة الخواطر ١/٩٥.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب السمر في العلم (١١٦)، ومسلم، كتاب فضائل أصحابِ الصَّحابة ﭬ، باب قوله ﷺ: «**لا تأتي مائةُ سنةٍ، وعلى الأرض نفسٌ منفُوسة اليوم**» (٢١٧/٢٥٣٧)، وأبو داود (٤٣٤٨)، والترمذي (٢٢٥١)، والنسائي في الكبرى (٥٨٤٠) من حديث ابن عُمر ﭬ، وله شاهِدٌ من حديث جَابِر بن عبد الله وأبي سَعيدِ الخُدريِّ ﭬ.

(٣) أخرجه مسلم، كتابِ فضائل الصحابة ﭬ، باب قوله ﷺ: «**لا تأتي مائةُ سنة، وعلى الأرض نَفْسٌ منفُوسةٌ اليوم**» (٢١٨/٢٥٣٨) من حديث ابن عُمر ﭬ.

مجانين أشياءَ وصُدِّقوا، وأتباعُ كل ناعِقٍ يُصدِّقون مثل هذه الدعاوى، والشَّواهدُ في زمانِنا هذا كثيرة، مثل الأخبار التي تُشاعُ تجدُ من يُصدِّقها، لا سِيَّما إذا كانت من غَوغَاءِ النَّاس، أو بسببِ من يَنْدَسُّ بينهم من المُغْرِضِين، كما حصَل في قِصَّة الإفْك، وُجدَ من يَسْتَوشِيها ويُشِيعُها، ومن يُصدِّقُها.

كما لو ادَّعى أحدٌ النُّبُوَّة وكان ظاهرُه العدالة، فنجزم أنَّه ليس بعدلٍ؛ لأنَّ هذه الدعوى مقرونةٌ بما يُكذِّبها، ادَّعاها في وقتٍ لا يمكنُ تصديقُها فيه.

وبحثُوا في هذا الموطِنِ حكم مَن رأى النبيَّ ﷺ مِن الجنِّ والملائِكة، ومِن الأنبياءِ والرُّسُل الذين لقِيَهم النبيُّ ﷺ حال الإسراء، وكذلك مَن رأى النبيَّ ﷺ في المنام مع قوله ﷺ: «**من رآني في المنامِ فقد رآني**»[(١)] هل يُعَدُّون من الصحابة؟

أما الصنف الأخير وهو من رآه ﷺ في المنام فغير معدُودين في الصحابة.

وأما الأنبياءُ فحياتُهم حياةٌ برزخيَّةٌ أكملُ من حياة الشُّهداء، لكن لا يُرتَّب عليها شيءٌ من أحكامِ الدُّنيا، إلَّا عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ فقد ذكره بعضُهم في الصَّحابة[(٢)]؛ لأنَّه رُفع حيًّا حياةً حقِيقيَّة، ولقيَ النبيَّ ﷺ مؤمنًا به، مصدِّقًا به، وينزِلُ في آخر الزَّمان ويَحكُم بشريعةِ النبيِّ ﷺ.

وأمَّا الملائكةُ مثل: جِبريل، وميكائِيل، وإسرافِيل، ورضوان[(٣)] خازنُ

(١) سبق تخريجه في (ص٤٠٦).

(٢) منهم: الذهبي في تجريد أسماء الصحابة ١/ ٤٣٢. وينظر: الإصابة ٤/ ٦٣٤.

(٣) اختلف في صحة تسمية خازن الجنة بهذا الاسم؛ لأنه من أمور الغيب التي لا تثبت إلا بنقل تبرأ به الذمة، والوارد فيه أخرجه الدارقطني في كتاب الرؤية رقم (٦٤) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، وآخر من حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه القضاعي في مسند الشهاب رقم (١٠٣٦). ينظر: الحبائك في أخبار الملائك للسيوطي (ص٦٥)، سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/ ٧٩٢.

الجنَّة، وغيرُهم من الملائكة الذين رأوا النبيَّ ﷺ حال كونِهم مصدِّقين به، فلا يُقال فيهم: إنَّهم صَحابة؛ لأنَّ من شرطِ الإيمانِ به ﷺ العملُ بشَريعتِه، وهم غير مطالَبين بالعملِ بشَريعتِه، فليسُوا بِصحابَة.

وأمَّا الجنُّ فباعتبارِه مبعوثًا إليهم ﷺ؛ يكون من رآه منهُم صحابيًّا، وهذا لا إشكال فيه، وأدخلَ بعضُهم ممَّن ألَّف في الصَّحابة من عَرف منهم من الجِنِّ - ولو على سبيل الإبْهام - في الصَّحابة، فالنبيُّ ﷺ بُعث إلى الثَّقَلين الإنس والجن، ومقتضى الحدِّ أَنَّهم صحابة، فمن عُرِف منهم بعينِه يُذكرُ بعينِه، ومن لم يُعرفْ منهم يُذكرُ على سبيلِ الإبهام، إذا ورد في طريقِ خبر، أو متنِه.

أما الرِّوايةُ عن الجنِّ ففِيها عُسْرٌ؛ لأنَّ فيهم خفاءً، فيَرَوْنَنا ولا نَراهُم، ولا نعرفُ الثِّقةَ منهم من غيرِه، ولذا قبولُ أخبارِهم لا شكَّ أنَّه يدخُل فيها شيءٌ من الإشكالات، حتَّى إنَّ بعضَ النَّاسِ يزعُمُ أنَّه يستفيدُ منهم ومن أخبارِهم، وهم قومٌ مجهُولون لا نعرفُ عدالتَهم، ولا نستطيعُ الوقُوفَ على أخبارِهم، ولا التحقُّقَ منها، أمَّا أخبارُهم فيما بينهُم، إذا أخبر بعضُهم بعضًا بأنَّه سمع النبيَّ أو سمِعَ من النبيِّ ﷺ، أو سَمِعَ من يقرأُ القرآنَ، أو يقرأُ الحديثَ، وأخبَر بعضهُم بعضًا، فهذا مُعتبرٌ فيما بينَهُم؛ فإنَّهم يعرفُون بعضَهم بَعضًا مثلَما يعرفُ الإنسُ بعضَهم بعضًا، وفيهم الثِّقات، وفيهم الفُسَّاقُ والمجاهيلُ مثلما في الإنسِ، لكن الوصُول إلى حقِيقتِهم بالنِّسبة لنا فيه خَفاءٌ، ولذلك لا تجدُ من يروي عن جِنيٍّ إلا نادرًا، ولا يُذكر على سبيلِ الاحتِجاج.

أما السِّنُّ الذي تَصِحُّ فيه الرُّؤيةُ، أو اللُّقِيُّ المشار إليه في الحدِّ، كمن جِيءَ بهم في آخِر عهدِه ﷺ ليُحنِّكَهم، فهل رؤيتُهم هذه مُعتبرةٌ؟ وكذلك الطِّفلُ الولِيدُ هل يرى أو لا يرى ليَدخُلَ في رائِي النبيِّ ﷺ؟ جوابُ ذلك: أنَّها لا تُعدُّ رُؤيةً.

ومن أهلِ العلم من اشترَطَ التَّمييز أيضًا[1]، وعلى هذا القول يخرُجُ من الصَّحابة كلُّ من لم يكُنْ مميِّزًا عند رؤيتِه للنبي ﷺ، مثل محمد بن أبي بكر الذي وُلِد في حجَّة الوَدَاع قبل وفاةِ النبيِّ ﷺ بثلاثة أشهر، وإن كان منهم من أدرَجه في الصَّحابة، وحجة من قال بالنفي: كون هذه الرُّؤيةُ غيرَ مستقرَّة، ومن لا يُميِّز بين النبيِّ ﷺ وبين غيرِه؛ فرؤيتُه كلا رؤية، فلا يُثبَت اسمُه في الصَّحابة، لا سيَّما وقد وُجد من بعضِهم مخالفاتٌ تُناقض مقتضَى الصُّحبة.

ومنهم من اشترَط البُلوغ، فقال في تعريفِ الصَّحابي: هو من رأى النبيَّ ﷺ قد بلغَ الحُلُم، مُؤْمنًا به[2]، وهذا القولُ شَاذٌّ؛ لأنه يُخرِجُ مثل ابن عبَّاس، فابن عبَّاسٍ لمَّا مات النبيُّ ﷺ كان يُناهزُ الاحتِلام، ولم يقُلْ أحدٌ: إنَّ ابنَ عبَّاسٍ، أو ابنَ الزُّبير، أو الحسَن أو الحُسين؛ ليسُوا بِصحابة، فاشتراطُ البُلوغ شُذُوذٌ[3].

وبعضُ النَّاس يدَّعي الصُّحبة قائلًا: إنه رأى النبيَّ ﷺ في اليَقَظة، مثل بعض غُلاة الصُّوفِية الذين يدَّعون أنهم يجتمِعُون بِالنَّبيِّ ﷺ يَقَظَةً، ويسألُونَه عن مسائِل، وأحاديثَ[4]، محتجين بما ثبتَ في الحديث الصَّحيح أنَّه ﷺ قال: «**مَن رآنِي في المنامِ فقدْ رآني؛ فإنَّ الشَّيطانَ لا يتَمثَّل بي**»[5]، ومقتضى هذا عندهم أنَّه ما دام هو الرَّسُولَ ﷺ، وخاطبَه؛ فقد رآهُ حقيقةً[6]. فالسُّيوطيُّ كثيرًا ما يُصحِّحُ الأحاديثَ؛ ويعضد هذا بأنَّه رأى

---

(١) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٢٢.
(٢) حكاه الواقديُّ عن أهلِ العلم، أخرجه عنه ابن سَعدٍ في طبقاته (ص٨١٨)، ومن طريقه الخطيب في الكفاية (ص٥٠)، وينظر: التقييد والإيضاح (٢٩٥).
(٣) يُنظر: الشذا الفيَّاح ٢/ ٤٩٠.
(٤) ينظر: كشف الخفاء ١/ ١٤.
(٥) سبق تخريجُه في (ص٤٠٦).
(٦) ينظر: مدارج السالكين ٢/ ٤٣٩، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي ٥/ ٢٨٦.

النبيَّ ﷺ وسألَه عنها[1]، فهل يُقال: إنَّه يمكن أن يُسألَ ﷺ عن حُكمٍ شرعيٍّ فيُجيب، أو عن حديثٍ فيُجيب بأنَّه ثابتٌ أو غيرُ ثابت؟

نعم؛ الشَّيطانُ لا يتمثَّلُ به ﷺ، لكنَّ الخلَلَ يأتي من قِبل الرَّائِي، فالرَّائي الأصلُ فيه أنَّه نائِمٌ، وليس بِيَقظان، وإذا رُدَّ حديثُ المغفَّل؛ فلأنْ يُرَدَّ حديثُ النَّائِمِ من بابِ أولى، ولذا تجِدُ الإنسانَ يرى رُؤيا مُطوَّلة، فإذا استيقَظ نَسِي ثُلُثَها أو نصفَها، ولا يضبط الرُّؤيا على وجهِها، فالإشكالُ في الرَّائِي؛ لأنَّ شُروطَ قبولِ الرَّاوي أن يكُونَ يقِظًا، والنَّومُ مُنافٍ لليقَظَة.

أمَّا من يقُول: إنَّه رآه يقظة؛ فهذه خُرافة؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قد ماتَ بالإجماعِ، وبالنصِّ القطعيِّ في البُقْعة التي تضُمُّ الجسَدَ الطَّاهر ﷺ.

«وهُم عُدُولٌ» الصَّحابةُ كُلُّهم عُدولٌ، سواء سُمِّي الواحدُ منهم أم لم يُسمَّ، فإذا قيل: حدَّثني من صَحِبَ النبيَّ ﷺ، أو رجلٌ سمعَ النبيَّ ﷺ، لم يحتج إلى البحثِ عن عدالتِه؛ لأنَّهم كلَّهم عُدولٌ بإجماعِ مَنْ يُعتدُّ بقوله من أهل العلم؛ لأنَّ الله ﷻ قد عدَّلهم في القُرآن، والنَّبيُّ ﷺ شهِدَ لهم بالخيريَّة، والنُّصوصُ من الكتابِ والسُّنَّة مُتضافِرةٌ متوافِرةٌ في ذلك، منها قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩] والذين معه هم الصَّحابة، ﴿رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾ إلى قوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ﴾ [الفتح: ٢٩] فالذي يُغِيظُه الصحابةُ، وما نالُوه من خيرٍ، وإيمانٍ، ويقينٍ، وعلمٍ، وعملٍ على خطرٍ عظيم، حتَّى إنَّ الإمام مالكًا رحمه الله أخذ من الآية كُفْر من يَسُبُّ الصحابة[2]؛ لأنَّ الصَّحابة لا يُغِيظون إلا الكفَّار، ولا يُغيظُون مؤمنًا، وطوائفُ من أهل البدعِ ممن يدَّعي التَّشيُّعَ لعليٍّ رضي الله عنه؛ يلعنون الصحابةَ، ويُكَفِّرونهم، ووُجدت خطوطُهم على مصاحِفَ - نسأل الله العافية - يلعنُون فيها الصَّحابة. فهؤلاء

(١) ينظر: شرحه على مسلم ٥/ ٢٨٦، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ١/ ٢٢٩.

(٢) أخرجه الخلال في السُّنَّة ٢/ ٤٧٨، وأبو نعيم في الحلية ٣/ ٣٢٧.

كما قال أبو زُرعة وغيرُه ليس غرضُهم وهدفُهم الطَّعنُ في ذاتِ الصَّحابيِّ، وإنَّما غرضُهم الطَّعنُ فيما يحمِلُه الصَّحابيُّ من دين، فهؤلاء يُريدُون قطْعَ الواسِطة بينَنَا وبين نبيِّنا ﷺ؛ لأنَّه إذا قُدِحَ في الصحابيِّ ناقلِ الدِّين؛ طُعِن فيما يرويه عن النَّبيِّ ﷺ؛ ونحنُ لا نعرفُ ثبوتَ المرويِّ إلَّا بمعرفةِ حالِ الرَّاوي(١).

ومنهم من يقول: إنه لا يُحكَمُ بكفره إلا إذا التزَمَ باللَّازم؛ لأنَّ الإنسانَ قد يقول كَلامًا يَغْفَلُ عمَّا يترَتَّبُ عليه من اللَّازم، فإذا قيل له: أنتَ تَسُبُّ أبا هُريرة وتُكفِّرُه ونِصفُ الدين ما جاءنا إلَّا من طريقِه، إذن أنت تُنكِرُ نصفَ الدِّين، فإذا أنكَر من الدِّين شيئًا قد ثبَتَ فإنَّه يكفُرُ حِينَئذٍ.

وممَّا يُبيِّن صِحَّة هذا الكلام أنَّ مثلَ هؤلاءِ الطَّوائف سواء كانت ممَّن تَنْتَسِبُ إلى الإسلام، أم من غيرِهم كالمُسْتَشْرِقِين، حينما يطعنُونَ في أبي هُريرة يظهرُ جلِيًّا أنَّ المقصودَ الطعنُ في الدِّين؛ لأنَّهم إذا طعنُوا في أبي هريرة تخلَّصوا من نصفِ السُّنَّة، ولذا لا تجِدُ من هذه الطوائف - سواء من تنتَسِبُ إلى الإسلام، أم لا تنتَسِبُ إليه - مَنْ يَطعن في المُقِلِّين من الصَّحابة، مثل: أبيضَ بن حمَّال، أو آبي اللَّحم؛ لأنَّه إذا لم يطعنْ في أبي هُريرةَ احتاجَ إلى أن يَطْعَنَ في خمسةِ آلافِ صحابيٍّ من المُقِلِّين، أمَّا طعنُه في أبي هُريرة فيتخَلَّصُ به من نِصفِ السُّنَّة دفعةً واحدة، فهدفُهم من هذا واضِحٌ بيِّنٌ، وهو الطعن فيما يحمِلُه هؤلاء الصَّحابةُ من الدِّين.

«**قيل**» هذه للتَّمريض، «**لا مَنْ دَخَلا**» استثنى بعضُهم من دخلَ وشارك،

(١) قال أبو زرعة رضي الله عنه: «إذا رأيتَ الرجلَ ينتقصُ أحدًا من أصحابِ رسُولِ الله ﷺ فاعلم أنَّه زِنْدِيقٌ، وذلك أنَّ الرسُول ﷺ عندنا حقٌّ، والقرآنَ حقٌّ، وإنَّما أدَّى إلينا هذا القُرآن والسُّننَ أصحابُ رسول الله ﷺ، وإنَّما يُريدون أن يجرَحُوا شُهودَنا ليُبْطِلوا الكتابَ والسُّنَّة، والجرحُ بهم أولى وهم زَنَادِقة». أخرجه الخطيب في الكفاية (ص٤٩).

«**في فتْنَةٍ**» من الصَّحابة، مثل من شارك في بعض الفِتن التي حصلت بعد مَقْتل عثمانَ؛ لأنَّه ترتَّب على مقتل عثمان المطالبةُ بدمِه، وما حصل بين عليٍّ ومعاويةَ رضي الله عنهما مما هُم فيه إمَّا مجتهدٌ مصيبٌ، أو مجتهِدٌ مخطئٌ، وكلُّهم مأجُورون، ومن دخل لنُصرة عليٍّ باعتبارِ أنَّ الحقَّ معه، بما يُفهمُ من كثيرٍ من النُّصوصِ مثل قولِه ﷺ: «**ويْحَ عمَّارٍ تقتُلُه الفِئةُ البَاغِية**»[1] وغيره من النُّصوص، فكِفَّتُه راجِحَة، ويَغْلِبُ على الظَّنِّ إصابتُه، ومن دَخَل مع مُعاوِية فباجْتِهادٍ هو فيه معذُور، وإن كان مخطئًا، ودخل معهم - أيضًا - فِئامٌ ممَّنْ يستَغِلُّ الظُّروفَ من منافقٍ، ومُغْرِضٍ، وشبههما، فما زال المنافقون يستَغِلُّون مثلَ هذا، وكذلك ما يحصُلُ في وقتِنا من فِتن، يخرُجُ أنَاسٌ على الإمام بِاسْم الدِّين، وتجد معهم فُسَّاقًا، فهل هؤلاء دعواهم مثل دعوى من تبَنَّى هذه الفِتنة؟! وقد صرَّح بعضُهم لما سُئل عن دخُوله في مثل هذا؛ فقال: مسألةُ استِغلال تيَّارٍ، يعني: هُم مُتضَايِقُون من الوضع، وهُم مع كلِّ مُخالف، وُيوجد من هذا النوع في القَدِيم والحدِيث، وما أشْبَهَ الليلةَ بالبارحةِ! فهؤلاء لا يدخُلون فيما نحنُ فيه، وكلامُنا مخصوصٌ بالصَّحابة، فلا يُقال: كل من قاتَلَ مع معاويةَ مأجُورٌ؛ لأنَّه مجتهدٌ مخطئٌ؛ فقد قاتَلَ مع مُعاوية بعضُ المنافِقين والفُسَّاق، وقاتل مع علي بعضُ المنافقين، والفُسَّاقِ - أيضًا -، وأمرَ عليٌّ بتحريقِ بعضٍ من ادَّعى نصرتَه؛ لأنَّهم غَلَوْا فيه، ورفعُوهُ إلى مقام الإلٰهيَّة[2]، وكلامُنا هنا في عَدالةِ الصَّحابة ممَّنِ اشْترَكَ في هذه الفِتْنة، فبعضُهم يَسْتَثْني من شارَك فيها، لكن عمومُ أهلِ السُّنَّة على أنَّ الصحابةَ كلُّهم عُدُولٌ حتَّى من شارَكَ في الفِتنةِ.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد (٤٤٧) من حديث أبي سَعيد رضي الله عنه، وله شاهدٌ من حديث أم سلمة وأبي هُريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم.

(٢) ينظر: صحيح البخاري ٤/ ٦١، مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٣، تاريخ الإسلام ٣/ ٦٤٣، فتح الباري ١٢/ ٢٧٠.

قد يقول قائل: لو وُجدِتْ فتنةٌ بين طائِفتين مُسلِمتين كما حصل في السابق، هل الأفضلُ أن أعتزلَ أو أن أنصُرَ مَن أراه مُحِقًّا دُون غيره؟ مع أنَّه في المقابل يوجدُ من ينصُر الطرفَ الثاني ويَراهُ محقًّا، بمعنى: أنَّه لو كان هناك إمامٌ ثبتَتْ بيعتُه، ولا يجوزُ الخُروجُ عليه، فخرَجَ عليه طائفةٌ يُطالبون بأمورٍ يَنْقِمُونها على الإمام، وهي مخالَفاتٌ عند الإمام، ومُسلَّم أنَّها مخالَفات، لكنَّها ليستْ ممَّا يُجيزُ الخروجَ عليه؛ من كُفْرٍ بَوَاحٍ، أو تَرْكِ صَلاةٍ - لأنَّ هذين الأمرين يجوزُ فيهما الخُروجُ مع القُدرةِ على التَّغييرِ، أمَّا غير ذلك من المخالَفات فلا يجوزُ فيه الخُروج -، تَعيَّنَ الوُقوفُ مع الإمام، ولا يجوزُ الاعْتِزالُ في مثل هذا؛ لأنَّ الله تعالى يقُول: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبۡغِى﴾ [الحجرات: ٩].

فإنْ قالَ قائلٌ: قد اعتزَلَ سعدُ بن أبي وقَّاصٍ، واعتزَل فُلانٌ وفُلانٌ من الصَّحابة.

نقول: حين يحصُلُ اللَّبسُ فلا تدري أيُّ الكِفَّتَين أرْجَحُ، اعتزل؛ لأنَّ كونَك تَعتزِلُ ولا يُسفَكُ دمٌ بسبَبِك؛ هو طريقُ السَّلامة، وقد جاء الوعيدُ لمنْ أعانَ على قتلِ مُسلمٍ ولو بِشَطْرِ كَلِمة(١) - نسألُ الله العافِية -، فالاعتزالُ إنَّما

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب الديات، باب التغليظ في قتل مسلم ظُلمًا (٢٦٢٠)، وأبو يعلى (٥٩٠٠)، والعقيلي في الضُّعفاء ٤/ ٣٨١، والبيهقي في السنن الكبرى ٨/ ٢٢ من طريق يزيد بن زياد، عن الزهريِّ، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، وهذا إسناد ضعيف جدًّا، يزيد بن زياد تركُوا حديثه، واتَّهمه بعضُهم بالوضع، ونقل سبطُ ابن العجمي عن أبي حاتم قوله عن الحديث: «باطل موضوع»، وأعلَّه العقيلي بيزيد، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ٣/ ١٠٣، وجاء من حديث ابن عباس، وابن عمر، وغيرهما، قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ٣/ ١٢٢: «هَذِه الْأَحَادِيث لَيْسَ فِيهَا مَا صَحَّ». وينظر: لترجمة يزيد: الجرح والتعديل ٩/ ٢٦٢، الضعفاء الصغير (٤٢٦)، سنن الترمذي (١٤٢٤)، الضعفاء للنسائي (ص١١٠)، الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/ ٣٨١، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٢٥، التقريب (٨٦٩٢).

يسُوغُ حينما يخفَى الحق، ويشتبه على المسلم معرفة المحق من المبطل، أما إذا تبيَّنَ صاحبُ الحق - وإن كان للفئة الثانية تأويلٌ سائغٌ -، فيَتعيَّن الوُقوفُ مع المحق، وإذا خَشِيتَ أن تقعَ في دمٍ حرام، فكُنْ عبدَ الله المقتول ولا تكُن القاتل[1]، وإنْ أكرهُوك على القِتال، فلم يَقُلْ أحدٌ من أهل العلم: إنَّ الإكراه يسوغ القتلِ؛ لأنَّ حفظ دم أخيك ليسَ بأدنى من حفظِ دمِك، والكلامُ في هذا الأمر يُذكرُ في بابِ قِتال أهلِ البغْيِ.

هل كان مع الخوارج صحابةٌ كما يقولُه بعضُهم؟

لا، فالصَّحابةُ كلُّهم عدُولٌ، والصَّحابةُ بشرٌ ليسُوا بِمعصُومين، وتقَعُ منهم الهَفَواتُ، لكنَّهم يُوفَّقون للتَّوبة منها، والإقلاعِ عنها، على أنَّ ذلك نادرٌ جدًّا منهم، فجميعُ حوادثِ شُرب الخمرِ، والزِّنا في عهده ﷺ لا تتجاوزُ أصابعَ اليَد، فوقائعُ الزِّنا كلُّها التي وقعت في عهده ﷺ خمسٌ[2] في مجتمعٍ كامل، فالخمسُ بالنِّسبة لأكثرَ من مائة ألف يَسِيرة بلا شك، والمجتمعُ إذا كانت نسبة الرَّذيلةِ فيه نادرةً جدًّا، مجتمعٌ طيِّبٌ، ولا يُوجدُ مثل مجتمعِ الصَّحابة، وما وقعَ من بعضِهم لا يضُرُّ، مثل الذّنْبِ إذا تِيبَ منه لا يكونُ له أثرٌ؛ بل قد يكون صاحبه بعده خيرًا منه قبله.

---

(١) إشارة إلى ما ورد في حديث خباب بن الأرت، وخالد بن عرفطة، وغيره من الصحابة مرفوعًا: «**كن عبد الله المقتول، ولا تكن عبد الله القاتل**»، وهو حديث استوفى ابن الملقن في البدر المنير ٨/٩ طرقه، وأشار ابن حجر إلى صحته بشواهده في التلخيص ٤/٢٢٨، وكذا تلميذه السخاوي في المقاصد (ص٥٢٤)، وما قاله ابن الصلاح في شرح مشكل الوسيط ٤/ ٨٤: «ولم أجده في كتب الحديث الخمسة المعتمدة، وغيرها». فلعله أراد من حديث حذيفة، فأما عموم الحديث فقد عرف ما فيه.

(٢) وأصحابها: ماعز، والغامدية، وصاحبة العسيف، والجهنية، واليهوديان. وأحاديثهم كالتالي: ماعز: البخاري (٦٨٢٤)، ومسلم (١٦٩٢)، الغامدية: مسلم (١٦٩٥)، صاحبة العسيف: البخاري (٦٨٢٧)، مسلم (١٦٩٧)، الجهنية: مسلم (١٦٩٦)، اليهوديان: البخاري (٤٥٥٦).

وكذلك فإنهم يُوَفَّقون للتَّوبة بِسببِ شَرفِ الصُّحبة، ولما جاء في مدحِهم، والثَّناءِ عليهم من نُصوصٍ قَطْعِيَّة في الكتابِ والسُّنَّة.

وهناك من يقُول: إنَّ الخَوارجَ كانُوا من الصَّحابة؛ فإنَّ أصلَهم هو الذي قال: اعْدِلْ يا محمَّد، فقال النبي ﷺ: «**إنَّ مِن ضِئْضِئِ هذا** - أو في عَقِب هذا - **قومًا يَقْرَؤُون القرآن لا يُجَاوِزُ حناجِرَهم، يَمْرُقُون من الدِّينِ مُرُوقَ السَّهم من الرَّمِيَّة، يقتُلُونَ أهلَ الإسلامِ، ويَدَعُون أهلَ الأوْثَان، لَئِنْ أنَا أدركتُهم لأَقْتُلَنَّهم قَتلَ عادٍ**»[(١)]، فهذا منافق، وليس من الصَّحابة، فالذي يَتَّهِمُ النبيَّ ﷺ بعدَمِ العَدْلِ مُنافِقٌ، وهذا حالُه - نسألُ الله السلامةَ والعافِية -، وكونُ الخوارجِ يَخرُجُون من ضِئْضِئِه، يدُلُّ على أنَّهم ظهروا في وقتِ الصَّحابة، لا في وقتِ النبيِّ ﷺ، فليسُوا من الصَّحابة.

والخوارجُ يختلِفُ أهلُ العلم في تكفِيرِهم، وشيخُ الإسلام ينقُلُ عن جُمهُورِ السَّلفِ أنَّهم هم مُبتدِعةٌ، ولا يُكفَّرُون ببدعتِهم، وليسُوا من الصَّحابة[(٢)].

«**والمُكثِرُونَ سِتَّةٌ**» المُكثِرُون في روايةِ الحديث سِتَّة، أي: من زادتْ أحاديثُهم على الألفِ.

«**أنسٌ وابنُ عُمرَ والصِّدِّيقَة**» أنس بن مالك، وعبد الله بن عمر، وعائشة رضي الله عنهم، و«**البَحْرُ**» هو ابن عبَّاس، و«**جابر**» هو ابن عبد الله، و«**أبو هُرَيرة**» عبد الرحمٰن بن صَخْر، ولهم سابعٌ هو أبو سَعيد الخُدريِّ، هؤلاء كل منهم روى أكثرَ من ألفِ حديثٍ.

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله ﷻ: «**وأما عاد فأهلكوا بريح صرصر**» (٣٣٤٤)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (١٠٦٤/ ١٤٣)، وأبو داود (٤٧٦٤)، والنسائي (٢٥٧٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وروي عن عليِّ بنِ أبي طالب وجابرِ بن عبد الله رضي الله عنهم.

(٢) ينظر: مجموعُ الفتاوى ٧/ ٥٠٧.

وأبو هريرة «**أكثرُهم**» على الإطلاق، وليس فيهم من يُقارِبه أو يُدانيه؛ بل الذي يليه يروِي نصفَ ما يرويه أبو هُريرة رضي الله عنه، ولأبي هُريرة في «مسند بَقِيِّ بن مَخْلَد» خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسَبعون حديثًا، وهذا الكَمُّ الكبير من الأحاديث سببُه الدعوة النَّبويَّة كما جاء في الحديث الصَّحيح، عن أبي هريرة قال: قلتُ: يا رسول الله إنِّي أسمعُ منكَ حديثًا كثيرًا أنساهُ. قال «**اُبْسُطْ رِداءَك**». فبسطتُه قال: فغَرَفَ بيديه، ثم قال: «**ضُمَّه**»، فضَمَمْتُه فما نسيتُ شيئًا بعدَهُ[(١)].

«**والبَحْرُ فِي الحَقِيقَةِ**» عبدُ الله بن عبَّاسٍ رضي الله عنهما، وسمَّاهُ البحرَ جمعٌ من الصَّحابة، ومما جاء في الصَّحيحِ من كلام أبي الشَّعثَاءِ[(٢)]: أبى ذلك البَحْرُ[(٣)]، يعني: رفض هذا الكلامَ البحرُ، يريدُ به ابنَ عبَّاس رضي الله عنهما.

«**أكثرُ فتْوًى**»، يعني: ابنَ عبَّاس أكثرهم فتوى، وذلك بسبب دعوةِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «**اللَّهُمَّ فقِّههُ في الدِّين وعلِّمهُ التَّأويل**»[(٤)]، فحصَلَ له من الفِقْهِ إضافةً

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب حفظ العلم (١١٩)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي هريرة الدوسي رضي الله عنه (٢٤٩٢/ ١٥٩)، والترمذي (٣٨٣٤).

(٢) هو: جابر بن زيد، أبو الشَّعثاء الأزدي اليحمدي الجوفي - والجوفُ ناحية بعُمان -، ثقةٌ فقيه، صاحب ابن عباس، وكان أعور، أخرج له الجماعة (ت٩٣هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٢/ ٢٠٤، الثقات لابن حبان ٤/ ١٠١، التقريب (٨٦٥).

(٣) إشارة إلى ما ورد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خَيبر عن أنْ نأكُلَ لحوم الحُمُر، وأُمِرْنا أن نأكُلَ لحومَ الخَيلِ»، قال عمرو: فأخبرتُ هذا الخبر أبا الشَّعثاء، فقال: قد كان الحكَم الغِفَاريُّ فينا يقول هذا، وأبَى ذلك البحر - يريد ابن عبَّاس -. أخرجه أبو داود، كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الحمر الأهلية (٣٨٠٨)، وأحمد (١٧٨٦١)، والحاكم (٣٢٣٦). وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة».

(٤) أخرجه بهذا اللفظ أحمد (٢٣٩٧)، وابن حبان (٧٠٥٥)، والحاكم في المستدرك (٦٢٨٠) وصحَّحاه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأصلُه في البخاري (١٤٣)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما (٢٤٧٧/ ١٣٨).

إلى ما اتَّصَفَ به من الحفظِ، والفهْمِ، وطالتْ به الحياةُ حتَّى احتاجَ النَّاسُ إلى علمِه، وتفرَّغ لهذَا الشَّأنِ.

وابن عُمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا طالتْ به الحياةُ كذلك، وصَحِبَ النبيَّ ﷺ ولزِمَه، وهو أكبر من ابن عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وحدَّث بالكثيرِ من الأحاديث، لكن كان ابنُ عبَّاسٍ أكثرَ منه تفرُّغًا للفَتوى، أمَّا ابن عُمر فقد اشتَغَل بشيءٍ من العِبادة عن الفَتْوى، وكان شديد التحري والاحتياط فِي فتواه(١)، ولذا لمَّا جاء السَّائلُ من العِراقِ إلى ابنَ عمر يسألُه عن مسألةٍ في المناسِك، قال: اسأل ابنَ عبَّاسٍ. وكان هذا لهم طريقةً في تدافُعِ الفَتْوَى.

وقد يكون سبب إحالة ابن عمر الرجلَ على غيره أنه كان يريد أن يتفرغ لشيء من العبادة، فمثلًا قد يأتي طالب علم يسألُ والشيخ يقرأ القرآن؛ فيتضايق الشيخ من ذلك، وإن كان الطالب مأجورًا؛ لأنَّه يسألُ عن العِلم، لكن الشيخ بصدَدِ عبادةٍ يُريدُ أن يتفرَّغ لها، فتَعُوقُه عن بذلِ العلم، وبعض أهل العلم يعوقه العلمُ والفتْوى والتعليمُ عن بعض العبادات، فمنهُم من يُرجِّحُ البذل على العبادات الخاصَّة، ومنهم من يرجِّح العبادات الخاصة على كثرة البذل، وابن عباس من النوع الذي يُرجِّحُ البَذْلَ، ولذلك تجدُ له الكثير في الفُتيا والتعليم والرواية.

العلم والعبادة أرزاقٌ مقسُومة، وقد يغلب جانبٌ على جانبٍ؛ فيُعرف صاحبُه بالغالب عليه منهما، وكثرةُ العبادة قد تعوق عن كثرة استفادةِ العلم، والعكسُ صحيحٌ.

وهذا ابن عُمر جاءه رجل فقال: «أيَصْلحُ لي أن أطوفَ بالبيتِ قبل أن آتي الموقف؟ قال: وما يمنعُك؟ قال: ابنُ عباس ينهى عن ذلك حتَّى يرجعَ النَّاسُ من الموقِف، وقد مالتْ به الدُّنيا، وأنتَ أعْجبُ إلينا منه. فقال ابن

(١) الاستيعاب ٣/ ٩٥١.

عمر: وأيُّنا لم تَمِلْ به الدُّنيا؟ قد حَجَّ رسولُ الله ﷺ فطافَ بالبَيتِ وسعَى بين الصَّفا والمرْوَة»[(١)]، فعمومُ النَّاسِ ثقتُهم بالعُبَّاد أكثرُ من ثِقتِهم بالعُلماء، هذه هي نظرةُ عوامِّ النَّاسِ؛ يثِقُون بمن عنده شيءٌ من العمَل، وكلما أكثرَ العالمُ من العبادةِ كانت ثقةُ النَّاس به أكثر؛ لأنَّ العامَّةَ - غالبًا - لا يُدرِكُون حقيقةَ الأمر في النَّفع القاصر والمتعدِّي، ولا يزِنُون النَّاسَ بالموازينِ الشَّرعيَّة؛ بل يقولون: هذا عابدٌ فهو إلى الله ﷻ أقرَبُ، ولا يعلمُون أنَّ بذلَ النفس للنَّاس؛ يقتضِي أن يتوسَّعَ العالمُ في شيءٍ من أمُورِ الدُّنيا؛ لأنَّ البذلَ يقتضي كثرةَ الكلام، وكثرةَ الاستقبال، فيحتاجُ إلى مكانٍ أوسعَ، وأشياءَ تُعِينه على استقبالِ الناس، فمثلًا من أَزْهَدِ النَّاسِ ممَّن أدركناهُ الشيخُ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ، لكن إذا جئتَ مجلسَهُ وجدْتَ مظاهرَ قد يتنكبها بعض الزهاد، وجدْتَ المجلسَ فسيحًا وكبيرًا، ومهيئًا بوسائل الراحة، والتكييف، وغيره، وذلك مما تدعو إليه حال الشيخ مع الأمة، ومنزلته من أهل الإسلام.

فهذا الذي نظر إلى ابن عبَّاس بأنَّه رجلٌ مالتْ به الدُّنيا ومالَ بها، لم يلتفِتْ إلى أنَّ ابنَ عبَّاس محتاجٌ إلى مثلِ هذا؛ لأنَّه يستقبلُ عُمومَ النَّاس، أمَّا ابن عمر فأكثرُ وقتِه في العِبادة، والعِبادة لا تحتاجُ إلى توسُّعٍ، فأيُّهما أفضلُ حينئذٍ؟ هل نقول: إنَّ النفعُ المتعدِّي أفضلُ من القاصِر؟ ونقول: إذا كان صيامُك يعوقُك عن استقبالِ أكبر عددٍ من النَّاس تنفعُهم فالأفضلُ في حقِّك

(١) أخرجه بهذا اللفظ أبو نعيم في المستخرج (٢٨٦٣) من حديث إسماعيل بن أبي خالد عن وَبَرة بن عبد الرحمٰن قال: أتى ابن عمر رجلٌ... فذكره، وقريبًا منه أبو عَوانة في صحِيحه (٣٧٧٢، ٣٧٧٣)، من طريق بيانِ بن بشر عن وبرة: «رأينا ابْنَ عبَّاس يَنْهَى عن ذلِك، وأنْتَ أعْجَبُ إلينا منه رأينَاه قدْ فَتَنَتْهُ الدُّنيا، فقالَ: وأيُّكُم لَمْ تَفْتِنْهُ الدُّنْيَا». وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الحج، باب طواف المفرد (٣٨٩١)، واقتصر ممَّا ذُكر على قوله: «وأنت أعجب إلينا منه». وأصل الحديث في مسلم، كتاب الحج، باب ما يلزم من أحرم بالحج، ثم قدم مكة من الطواف والسعي (١٢٣٣/ ١٨٧ - ١٨٨).

عدم الصِّيام، وعلى هذا يخرَّج عدمُ صيامِ النبيِّ ﷺ في كثيرٍ من الأيَّام؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ لم يصُمْ صيامَ داودَ ﷺ[1]، وجاء في الحديث الصحيح عن عائشة أنَّ النبيَّ ﷺ لم يَصُم العَشْر[2]، أي: عشر ذي الحِجَّة، فاستقبالُ النَّاسِ ومعاناةُ حوائجهم؛ تحتاجُ إلى شيءٍ من التَّعب البدنيِّ والكُلفة، مما يُؤثِّر في تحصيل النفع القاصر.

وابن عبَّاس بحرٌ، والعلم يُنَمِّي بعضُه بعضًا، والبذْلُ يزيدُ في العلم، ولذا استحقَّ أن يقال له: البحر، ويقال له - أيضًا -: الحبر، حبرُ الأمَّة، وترجمان القرآن.

«**وهو وابنُ عُمَرا**»، أي: وابن عمر - أيضًا - كثيرُ الفتْوى، لكنَّه مع ذلك أقلُّ من ابن عبَّاس.

«**وابنُ الزُّبَيرِ وابنُ عَمْرو**» ابن عبَّاس وابن عُمَر وابن الزُّبير وابن عمرو هؤلاء الأرْبَعة.

«**قَدْ جَرَى عليهم بالشُّهْرَةِ العبَادِلَه**» فإذا اختارَ الأربعةُ قولًا قيل: هو قول العَبَادِلة، ابن عبَّاس، ابن عُمر، ابن الزُّبير، ابن عمرو، وبعضُهم أخرج عبد الله بن عمرو وجعلهُم ثلاثة، وآخرون أخرجُوا ابنَ الزُّبير وجعلوهم ثلاثَة،

---

(١) إشارة إلى ما أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس (١١٦٢/١٩٦)، وأبو داود (٢٤٢٥)، وابن ماجه (١٧١٣)، وأحمد (٢٢٦٥٠) من حديث أبي قتادة وفيه: أن عمر رضي الله عنه قال: يا رسول الله، كيف بمن يصوم الدهر كله؟ قال: «**لا صام ولا أفطر**» - أو قال: - «**لم يصم ولم يفطر**»، قال: كيف من يصوم يومين ويفطر يومًا؟ قال: «**ويطيق ذلك أحد؟**»، قال: كيف من يصوم يومًا ويفطر يومًا؟ قال: «**ذاك صوم داود** عليه السلام» قال: كيف من يصوم يومًا ويفطر يومين؟ قال: «**وددت أني طوقت ذلك**» الحديث.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الاعتكاف، باب صوم عشر ذي الحجة (١١٧٦/٩) واللفظ له، وأبو داود (٢٤٣٩)، والترمذي (٧٥٦)، وابن ماجه (١٧٢٩).

وفريق ثالثٌ أدخلَ ابنَ مسعُودٍ فجعلهم أربعة، والأكثرُ على أنَّ العبادِلة الأربعة هم من ذكرهم النَّاظِمُ.

والمنصوصُ عليه من قبل الإمام أحمد وغيره أنَّ ابنَ مسعودٍ ليس منهُم[1]، ولا يعني ذلك أنَّهم أفضلُ من ابن مسعود، ولكن لأن ابن مسعُود تقدَّمت وفاتُه وكان موجودًا في عصرٍ من هو أكبرُ منه، ولم يضطرَّ النَّاسُ إلى علمِه، وتأخَّرتْ وفاةُ هؤلاءِ، فاحتاجَ النَّاسُ إليهم.

«ليسَ ابنُ مسعودٍ ولا منْ شَاكَلَه»، أي: ممَّن تقدمتْ وفاتُه ممن سُمِّي بعبدِ الله من الصَّحابة، وأوصلَهم بعضُهم إلى ثلاثمائة شخصٍ، كلُّهم اسمُهم عبد الله[2]، والضَّمير في «شَاكَلَه» يعودُ إلى أقربِ مذكور وهو ابن مسعُود.

«وهو وزيدٌ وابن عبَّاسٍ» عبدُ الله بن مسعُودٍ، وزيدُ بن ثابت، وابنُ عبَّاس رضي الله عنهم.

«لهُم في الفِقْهِ أتْباعٌ» أصحابُ عبدِ الله بن مسعود معرُوفُون بالكوفة رضي الله عنه، وأصحاب ابن عبَّاس رضي الله عنهما بمكَّة والطَّائف، وزيدٌ رضي الله عنه له أتباع حملوا عنه الفقه.

«يرَوْنَ قولهم»، أي: يتَّبِعُونهم ويُقلِّدُونهم.

ونجدُ ابنَ القيِّم في «إعلام الموقِّعين عن ربِّ العَالمين»، وابن حَزْمٍ في «الإحكام في أصول الأحكام»[3]، ذكروا المُفْتِين من الصَّحابة، وجعلوهُم طبقات، فمنهم من تبلُغُ فتاواه أسفارًا، ومنهم من تبلُغُ مجلَّدًا، ومنهم من تبلُغُ الجزء الصَّغير، وذكروا في جمعٍ منهم أنَّهم لو جُمعت فتاواهم جميعًا ما جاءت في جُزءٍ، والمقصُود أنَّ المُفْتِين من الصَّحابة عددُهم مرصُودٌ في «إعلام الموقعين» لابنِ القيِّم، وإحكامِ ابن حَزْم.

(١) ذكره مهنا عن الإمام أحمد. ينظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ٣٤٨.
(٢) قاله العراقي في شرح التبصرة ٢/ ١٣٣.
(٣) ينظر: إعلام المُوقِّعين عن ربِّ العالمين ١/ ١٠، الإحكام لابن حزم ٤/ ١٧٦.

«وقال مَسْرُوقٌ» هو مسروقُ بن الأجْدَعِ[(١)] من جِلَّةِ التَّابِعين.

«انْتَهى العلمُ إلى سِّتَةِ أصْحابِ كبارٍ نُبَلا»، يعني أنَّ هؤلاء الصَّحابة السِّتَّة اجتمعَ لديهم من العلم ما ليس مجموعًا عند غيرِهم، وكذلك لديهم من الفهْمِ والدِّراية ما ليس عند غيرِهم من الصَّحابة.

«زيدِ أبي الدَّرْداءِ مع أُبَيٍّ عُمَرَ، عبدِ الله مع عليٍّ» ليس هذا الترتيبُ على حسب كثرةِ الفتاوى أو على حسَب الأفْضليَّة، فزيدٌ ليس أكثر من أبي الدرْداء في الفَتوى، ولا من أُبيٍّ، وليس أكثرَ من عُمر، ولا أكثرَ من عبد الله بن مسعود، ولا أكثر من عليٍّ، وإنما هذا ترتيبٌ اقتضاه النَّظمُ، وإلَّا فالمعروفُ أنَّ عمرَ، وعليًّا، وعبدَ الله بن مسعود ﭭ أكثرُ فتوًى ممَّن ذُكِرَ قبلَهُم.

«ثُمَّ انتهَى لِذَيْنِ» أرادَ بهما عبدَ الله بنَ مسعُودٍ وعليًّا ﭫ.

يعني: أرادَ أنَّ علم هؤلاء السِّتةِ أو العلمَ عمومًا «انْتَهَى لِذَيْنِ»، لكنْ فِي هؤلاءِ السِّتَّةِ من كانتْ وفاتُه متأخِّرةً عن ذَينِ، فكيف ينتهِي علمُه إليه وقد تأخَّرتْ وفاتُه عنه؟! فأبُو الدرداء مثلًا تُوفِّي بعدَ عبدِ الله بنِ مسْعُود!

وهل نقول: إنَّه انتهى عِلمُ أنسِ بن مالك إلى ابنِ عبَّاسٍ، وقد تأخَّر أنسٌ عنه؟! لو قُدِّر في الأقاليمِ والأمصارِ عُلماءُ، ثُم جاءَ شخصٌ فدارَ هذهِ الأمصار، وأخذَ ما عند كُلِّ واحد منهم، ثُم بعد ذلك قُدِّر أنَّه يموتُ قبلهم، فقد نقول: انتهى علمهُم إليه، هذا ممكنٌ من هذه الحيثيَّة؛ ولذا لما سُئِلَ الشيخ محمد رشِيد رضا[(٢)] - وهذا بعيدٌ عما نحن فيه لكنَّه مناسبٌ - عن شيخِ

(١) هو: مسروقُ بن الأجْدَعِ بن مالك، أبو عائشة، الهمداني الوادعي الكوفي، سمى عمر أباه: عبد الرحمٰن، ثقةٌ فقيهٌ مخضرمٌ وكان من عُبَّاد أهلِ الكُوفة، أخرج له الجماعة (ت٧٣هـ). ينظر: طبقات خليفة (ص٢٥٠)، السير ٥/ ٢٤، التقريب (٦٦٠١).

(٢) هو: محمد رشيد بن علي رضا شمس الدين، القلموني البغدادي الحسيني الشامي الطرابلسي، صاحب مجلة المنار، وأحد رجال الإصلاح في تلك الفترة، من الكتّاب =

الإسلام ابن تيميَّة هل هو أَعلمُ من الأئمَّة الأربعة أمْ هُم أعلمُ منه؟

أجاب بأنه يُنظر إليه من ناحِيَتين، النَّاحِيةُ الأولى بِاعتبارِ أنَّ شيخَ الإسلام تخرَّجَ على كتُبِهم وكتُبِ أصحابهم؛ فهُمْ أعلمُ منه وأفْضلُ، ولهم الفَضْلُ عليه من هذه الحيثِيَّة، والناحِية الأُخرى باعتبارِ أنَّه جمعَ ما عندهَم وما عند أصحابِهم، وأحاطَ بالمذاهب وفِقْهِ الأئمَّة وأتباعِهم، فهو أعلمُ منهم من هذه الحيثيَّة.

فهل نقُولُ: إنَّ علمَ زيدٍ وأبي الدَّرْدَاء انتهى إلى عبدِ الله، وعليِّ بن أبي طالب؛ لأنَّهم أخذُوا العلمَ منهم، أو بمعنى أنَّ خُلاصةَ العلم عند هَذَين، نعم، هم الخُلاصة، فالعِلمُ مُنْتَشِرٌ وخلاصتُه عند هؤلاء، مثلما يقال: عندنا مائةُ عالم يُرشَّحُ منهم عشرة للفَتوى، فإذا رشَّحْنا وصرنَا إلى اختيارِ أفضلِهم قلنا: هؤلاء خُلاصتُهم، وإن كان لا يمكنُ أنْ يُتصَوَّرَ أنَّ العلمَ يُجمع في شخصٍ مُعيَّن، فيكون عندَ زيدٍ ما ليسَ عند عليٍّ، وبعضُ ما عند عليٍّ ليسَ عند ابنِ مسعودٍ وهكذا، لكن في الجُملة حازَ عليٌّ، وابنُ مسعود جُلَّ العلمِ الموجودِ عند الصَّحابة.

وكذلك في عصرنا الحالي إذا قلنا: إنَّ علمَ الشَّيخِ محمد بن إبراهيم آل الشَّيخ انتهى في النِّهاية إلى الشَّيخين ابن حُميد، وابن بَاز، فلا يعني ذلك أنَّ غيرهم ما استَفَاد شيئًا؛ بل من طُلَّابِ الشَّيخِ في وقتِه من هو قَريبٌ منهم، لكنْ لم يطُلْ بهم العُمُر، ولم يحتجِ النَّاسُ إلى علمِهم.

«**والبعضُ جعَلَ الأشْعَرِي**» هو عبد الله بن قَيس؛ مشهورٌ باسمه وكُنيتِه، جعله البعضُ، «**عن أبي الدرداء بَدَلْ**» وأبو الدرداء اسمه عُوَيْمِر، وهو آخرُ السِّتَّةِ موتًا، جعلَ بعضُهم أبا موسى الأشعريَّ سادسَ السِّتةِ بدلًا من أبي الدَّرْدَاء.

= العلماء بالحديث والتفسير والأدب والتاريخ، له مصنفات، منها: «تفسير المنار»، و«تاريخ الإمام محمد عبده» (ت١٣٥٤هـ). ينظر: الأعلام ٦/١٢٦، الوفيات والأحداث (ص٢٠١).

٧٩٨ وَالْعَدُّ لَا يَحْصُرُهُمْ فَقَدْ ظَهَرْ سَبْعُونَ أَلْفًا بِتَبُوكٍ وَحَضَرْ
٧٩٩ الْحَجَّ أَرْبَعُونَ أَلْفًا وَقُبِضْ عَنْ ذَيْنِ مَعْ أَرْبَعِ آلَافٍ تَنِضّ
٨٠٠ وَهُمْ طِبَاقٌ إِنْ يُرَدْ تَعْدِيدُ قِيلَ: اثْنَتَا عَشْرَةَ أَوْ تَزِيدُ
٨٠١ وَالْأَفْضَلُ الصِّدِّيقُ ثُمَّ عُمَرُ وَبَعْدَهُ عُثْمَانُ وَهْوَ الْأَكْثَرُ
٨٠٢ أَوْ فَعَلِيٌّ قَبْلَهُ خُلْفٌ حُكِي قُلْتُ: وَقَوْلُ الْوَقْفِ جَا عَنْ مَالِكِ
٨٠٣ فَالسِّتَّةُ الْبَاقُونَ، فَالْبَدْرِيَّهْ فَأُحُدٌ، فَالْبَيْعَةُ الْمَرْضِيَّهْ
٨٠٤ قَالَ: وَفَضْلُ السَّابِقِينَ قَدْ وَرَدْ فَقِيلَ: هُمْ، وَقِيلَ: بَدْرِيٌّ وَقَدْ
٨٠٥ قِيلَ: بَلَ اهْلُ الْقِبْلَتَيْنِ، وَاخْتَلَفْ - أَيُّهُمُ أَسْلَمَ قَبْلُ؟ - مَنْ سَلَفْ
٨٠٦ قِيلَ: أَبُو بَكْرٍ، وَقِيلَ: بَلْ عَلِي وَمُدَّعِي إِجْمَاعِهِ لَمْ يُقْبَلِ
٨٠٧ وَقِيلَ: زَيْدٌ وَادَّعَى وِفَاقَا بَعْضٌ عَلَى خَدِيجَةَ اتِّفَاقَا

الشرح

«والعَدُّ لا يحصُرُهم»، أي: لا يمكنُ حصرُ الصَّحابة بعدَدٍ دَقيقٍ؛ فلم تكنْ هُناك هَيئاتٌ للإحْصاءِ، ولم تكن تُعدُّ المواليدُ والوفياتُ - أيضًا -؛ كما هو موجودٌ الآن، فالناسُ على عدمِ الاكتراث بتدقيق هذه الأمور، ولا يأبهُون بالأعدادِ إلَّا إذا جاءت في نصٍّ شرعيٍّ له مفهومه، وكثيرًا ما يُلغَى كسر العددِ، فمثلًا قال بعضهم: في «المسنَدِ» ثلاثُون ألفَ حديث، وقال آخرون: أربعُون ألفَ حديث، والفرقُ بين القولين كبيرٌ جدًّا، وفي «صحيح مسلم» قالوا: فيه

سبعة آلاف، وقيل: ثمانية آلاف حديث، وقال ابن سلمة: اثنا عشر ألفَ حديث. وكذلك الشأنُ في الصَّحابة لم يُعَدُّوا بعدَدٍ دقيقٍ لا يتَجاوزُونه، ولا ينقُصُون عنه.

«فقدْ ظَهر سبعُون ألفًا بتَبُوكَ»؛ يعني حضر معه غَزْوَةَ تبوك سبعُون ألفًا، فقد خرج من المدينة بِثلاثين ألفًا، ثُمَّ لَحِقَ به من لحِقَ، واجتمعوا هناك فبلغوا سبعين ألفًا، والسَّبعُون ألفًا - أيضًا - تقديرٌ، لم يُوكَّل أحدٌ أنْ يَعُدَّهم واحدًا واحدًا، «وحضر الحجَّ»، يعني: حجَّة الوَدَاع «أربعُونَ ألفًا»، كما جاء عن جابرٍ في حديثِه في صِفة حجِّ النبيِّ ﷺ قال: إنَّهم لا يُدركُهم الطَّرفُ يمينًا وشِمالًا(١)، يعني: من جميعِ الجِهاتِ، وقد قُدِّرَ هذا العددُ بأربعينَ ألفًا، وذلك أيضًا ليس سَبِيلُه التحديد والدِّقَّة.

«وقُبِض»، أي: النبيُّ ﷺ، «عنْ ذَيْن»، أي: هذين العَدَدين السَّبعين والأربعين، فمجموعهم تقريبًا عشرة آلاف ومائة، «مع أربع آلاف تَنِضّ»، أي: تتيسَّر هذه العدة مائة وأربعة عشر ألفًا، تُوفِّيَ عنهم النبيُّ ﷺ، لكن قد يقول قائل: إنَّ مائة وأربعة عشر ألفًا تُوحِي بشيءٍ من الدِّقَّة؛ لأنَّها لو كانت مائة وعشرة آلاف، أو مائة ألف، أو مائة وعشرين ألفًا، أو شيئًا من هذا، لقُلنا: إنَّه على وجه التقريب، لكن قوله: مائة وأربعة عشر ألفًا دليلٌ على شيءٍ من الدِّقَّة، وهي نتيجةُ جمعٍ لمنْ غزَا معه في غزوةِ تبُوك، ومن حجَّ معه، لكن يمكنُ أن يكون ثَمةَّ تداخُلُ، يعني: يكونُ في هؤلاء من حَجَّ معه حَجَّةَ الوداع وغزا معه غَزْوَة تبوك - أيضًا -، وقد يكون هؤلاء - مثلًا - عشرةَ آلاف، أو عِشرينَ ألفًا أو أكثر.

---

(١) جاء في صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ (١٤٧/١٢١٨)، عن جابر أنه قال: «نظرتُ إلى مدِّ بصري بين يديه، من راكبٍ وماشٍ، وعن يمينِه مثل ذلك، وعن يسارِه مثل ذلك، ومن خلفِه مثل ذلك، ورسولُ الله ﷺ بين أظْهُرنا».

«وهُم طِباقٌ إن يُرَد تَعْديدُ قيل: اثنَتا عشرةَ أو تَزِيدُ» الطِّباقُ جمع طبقة، وتُجمعُ على طبقاتٍ، أوصلها الحاكمُ أبو عبد الله إلى اثنَتيْ عشرة طبقةً[(١)]، ومنهم من جعلَها خمسًا؛ كابن سعدٍ في «الطبقات الكبرى»[(٢)]، وجعلها الحافظُ ابن حجر في «التقريب» طبقةً واحدة[(٣)]، فجعلَهم في المرتبة الأولى من مراتبِ الراوة؛ بالنظرِ لعدالتِهم؛ وهذا لا إشكال فيه، لكن لا يستوي من أسلَمَ في أوَّل الأمرِ مع كِبر سِنِّه كأبي بكر، وعُمر، وعُثمان، مع صِغار الصَّحابة الذين وُلدوا بعد ذلك بقليل أو كثير.

والمرادُ بالطبقة الأقوام المتقارِبُون في السِّنِّ، والأخْذِ؛ عن الشُّيوخِ، هذا الأصلُ في طبقاتِ الرُّواة، وإذا نظرنا إلى جعل الصحابة اثنتيْ عشرةَ طبقةً، علمًا أنَّ آخِر الصَّحابة موتًا سنة مائة على ما سيأتي أو مائة وعشر، فكأنَّ الطبقةَ عشرُ سنواتٍ، يعني: بينَ كل طبقةٍ وأخرى عشرُ سنوات.

وإذا نظرنا إلى طبقاتِ الرُّواة عند ابن حجر وهي اثْنَتَا عشرة طبقةً تَنتَهِي عند سنةِ مائتين وأربعِين، وقسَمْنا ذلك على عدَدِ الطَّبقاتِ صار مقدارُ الطبقة عشرينَ سنة، أمَّا الطبقاتُ عند الحافظِ الذَّهبيِّ في «تذكرة الحُفَّاظِ» فأكثرُ من ذلِك بكَثَير.

والمقصُودُ أنَّ هذه أمور اصطلاحيَّةٌ لا يوجد شيءٌ يحدِّدُها، وضابطُ الطبقة أنَّها تجمعُ القومَ المتشابِهين في السِّنِّ والأخذِ عن الشُّيوخِ، يعني: مثل الدُّفعة من الخرِّيجين الذين تخرجوا على شخصٍ معيَّن من العُلماء، تقول: هم مِن دفعة واحدة، فتكون - غالبًا - أسنانهم مقارِبة، وقد يكون ثَمَّةَ تفاوتٌ كبيرٌ في السِّنِّ في الأزمنةِ السابقة؛ لأنَّه قد يدرُسُ في زمنِهم الولدُ مع أبيه، أما

(١) ينظر: معرفة علوم الحديث (ص٢٤).
(٢) ينظر: فتح المغيث ٤/ ٥٥.
(٣) ينظر: تقريب التهذيب (ص٧٤).

الآن فلا يمكنُ أن يكونَ هذا، فالتقارُبُ أكثر في الأوقات الحاضِرة؛ ولذا يعدُّونَ صَالحَ بن كَيْسَانَ من تلاميذ الزُّهْريِّ، وهو من كبارِ الآخذين عنه، ومع ذلك هو أكبرُ منه سِنًّا؛ لأنَّه تأخَّر في طلبِه العلم حتى ذُكِر أنَّه بدأَ طلبَ العِلمِ وهو ابن تِسعِينَ سنة[1]، فهذا يُعدُّ في الطبقاتِ اصطلاحًا من الطبقة الأولى من طلَّابِ الزُّهريِّ، أما إذا نظرنا إلى سِنّه عُدَّ من شُيُوخه، وليس هناك شيءٌ دَقِيق.

فهذه الطبقاتُ كلُّها أمورٌ اصطلاحيَّةٌ تجمعُ القومَ المتشابِهين المتقارِبين، وليس هناك تحديدٌ؛ لأنَّ ما يتعلَّق بالإنسان لا يمكِنُ تحديدُه بدِقَّة، فإنك إذا جعلتَ سالمًا ونافعًا في طبقةٍ واحدة، وكلُّهم من حيث القبول في أعلى درجاتِ القبول، فلا يعني ذلك أنَّ سالمًا ونافعًا متماثِلان، والمفاضَلةُ بين الناسِ قد لا تُعطي نتائجَ دَقِيقة من كل وجْهٍ؛ فقد يفُوقُ هذا في الحفظِ، ويفُوقُ ذاك في الفَهمِ، وهذا يحفَظُ شيئًا لا يحفظُه ذاك وهكذا، والتفضيلُ الإجمالي لا يعني التَّفضيلَ التفصيليَّ، فقد يكون شخصٌ أفضلَ من آخر إجمالًا، ومع ذلك يوجَدُ في الثَّاني من الصِّفاتِ ما هُو فيها أكمل من الأوَّل، فمثلًا:

---

(١) قال الحاكم: «مات زيد بن أبي أُنَيسة وهو ابن ثلاثين سنة، وصالح بن كيسان وهو ابن مائة ونيف وستين سنة، وكان قد لقي جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، ثم بعد ذلك تلمذ الزهري، وتلقَّن عنه العلم وهو ابن تِسعين سنة، ابتدأ بالتعلم وهو ابن سبعين سنة»، هكذا نقله عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٣/ ٣٧٢، وتعقَّبهُ الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب فقال: «هذه مجازَفة قبِيحة مقتضاها أن يكون صالح بن كيسان ولد قبل بعثة النبي ﷺ، وما أدري من أين وقع ذلك للحاكم؟! ولو كان طلب العلم كما حدَّده الحاكم لكان قد أخذ عن سعد ابن أبي وقاص وعائشة»، وقال الذهبي في السير ٥/ ٤٥٩: «والجواب: أن زيدًا مات كهلًا من أبناء أربعين سنة، أو أكثر، وصالح عاش نيِّفًا وثمانين سنة، ما بلغ التسعين، ولو عاش كما زعم أبو عبد الله لعُدَّ في شبابِ الصَّحابة، فإنه مدني، ولكان ابنَ نيِّف وثلاثين سنة وقتَ وفاةِ النَّبيِّ ﷺ، ولو طلب العلم - كما قال الحاكم - وهو ابنُ سبعين سنة، لكان قد عاش بعدَها نيِّفًا وتسعين سنة، ولسمِع من سعد بن أبي وقاص وعائشة، فتلاشَى ما زعمَه».

النبيُّ ﷺ أفضلُ الخَلق على الإطلاق، وكونُ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ أوَّلَ من يُكسَى يومَ القِيامَة[1] لا يعني أنَّ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ أفضلُ من محمَّد ﷺ، ومع ذلك فقد قُدِّم على النبيِّ ﷺ في هذه الخَصْلة، ومحمَّد ﷺ أوَّلُ من تَنْشَقُّ عنه الأرض[2]، وهو أوَّلُ من يُبعثُ؛ فإذا موسى آخِذٌ بقائمةِ العَرْشِ فما يَدري بُعث قبلهُ أم جُوزِيَ بِصَعْقَةِ الطُّورِ[3]، فلا يعني هذا أنَّه أفضلُ من محمد ﷺ.

فقد يكونُ في الإنسانِ مَزِيَّةٌ يفُوق بها غيره، لكن النَّظر هنا إلى الإجمال؛ ولذا يختلفون في المُفاضَلة بين الصَّحابة.

«**والأفضلُ الصِّديقُ ثُمَّ عُمرُ**» بالنِّسبةِ لأبي بكر وعُمر، هذا قولُ جميعِ أهلِ السُّنَّة، ولا التفاتَ لمن خالَفَ من المبتدِعة؛ لأنَّهم يُخالفون في مصدرِ التَّلقِّي، وإلا لو وافقُونا في مصدر التَّلقِّي - السُّنَّة - لما خالَفُوا؛ لأنَّ مصادر التَّلقِّي المتلقَّاة بالقبول كلها تنُصُّ على أفضلِيَّة أبي بكر، ثُم عُمَر، ولا يوجدُ نصٌّ يُفضِّل عثمانَ على أبي بكر، أو عليًّا على عمر، أو ما أشبه ذلك، فهُم

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله ﷻ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ١٢٥﴾ [النساء: ١٢٥] (٣٣٤٩)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناءِ الدُّنيا وبيان الحَشْر يوم القيامة (٢٨٦٠/٥٨)، والترمذي (٢٤٢٣)، والنسائي (٢٠٨٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الخُصُومات، باب ما يُذكر في الإِشخاص والخُصُومة بين المسلم واليهود (٢٤١٢) من حديث أبي سعيد الخُدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم، كتاب الفضائل، باب تفضيلِ نبيِّنا ﷺ على جميع الخلائق (٢٢٧٨/٣)، وأبو داود (٤٦٧٣) من حديث أبي هُريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وروي من حديث ابن عُمر.

(٣) إشارة إلى قول النبي ﷺ: «**لا تُخَيِّرُوني على موسَى؛ فإنَّ النَّاسَ يُصْعَقُون يوم القِيامة فَأُصْعَقُ معهم فأكُونُ أوَّلَ من يُفِيقُ، فإذَا مُوسى بَاطِشٌ جانبَ العَرْشِ فلا أدْرِيْ أكانَ فِيمَنْ صُعِقَ فأفاقَ قبْلِي، أو كانَ ممَّن اسْتَثْنَى اللهُ**». أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب وفاة موسى وذكره بعد (٣٤٠٨)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ (٢٣٧٣/١٥٩)، وأبو داود (٤٦٧١)، والترمذي (٣٢٤٥)، والنسائي في الكبرى (٧٧١٠).

يُخالِفونَنا لأنَّ في كتُبِهم وأسانيدِهم التي يروُونها ما يقتضِي تفضيلَ المفضَّل عندهم، فعند الشِّيعة عمومًا عليٌّ أفضلُ، على خلافٍ بينهم، هل يرفُضُونَ الشَّيخين - أبا بكر وعمر - أو يتولَّوْنَهم؟ فالرَّافِضةُ يُكَفِّرُونهما، والزَّيدِيَّة لا يكفِّرُونهما، لكنَّهم يُفضِّلُون عليًّا عليهما، ويرونَ أنَّه الأَوْلى بالإِمامة بعدَ النبيِّ ﷺ، وأنَّ النبيَّ ﷺ أوصى له بالخِلافة، وتجدُ الاعترافَ بالوصيَّة عند مثلِ الصَّنعاني[1]، والشَّوكاني[2] وغيرِهما، يُقِرُّون بالوصيَّة، لكنَّهم يقولون: إنَّ عليًّا تنازَل لأبي بكر وعُمرَ عن الخِلافة، وإلا فَهُو أفضلُ منهما.

فهذا الأمرُ محسومٌ عند أهلِ السُّنَّة والجماعة، ولا عبرةَ بمن خالَفَهم، فالأفضلُ على الإطلاقِ الصِّدِّيقُ ثُمَّ عُمر، وهذا التَّفْضِيلُ قَطْعِيٌّ عند جمعٍ من أهل العلم، وإنْ قال بعضُهم: إنَّه ظنِّيٌّ؛ لكونه ثبتَ بأحاديثَ آحاد، على طريقتِهم في تقسيمِ الأخْبار.

فإنَّ إيمانَ أبي بكر لا يعدِلُه إيمانُ أحدٍ من الصَّحابة كائنًا من كان، لا عُمر ولا غيره، ولمَّا كان لعُمرَ من المواقف التي فيها قُوَّةٌ، وشجاعةٌ، وشِدَّةٌ؛ وهي مواقفُ جليلةٌ مشرِّفةٌ في ميزانِ حسناتِه إن شاء الله، ظنوه أفضل من الصديق، وخَفِيَ عليهم السرُّ في تفضيلِ أبي بكر على عُمر، وهو قُوةُّ الإيمان، ورُسُوخُ اليقينِ وثَباته، بحيثُ لو وُزِنَ إيمانُ أبي بكر بإيمان غيره لرجَحَتْ كِفَّتُه، وكذلك بعضُ مَن فضَّلَ عليًّا على عثمانَ، نظر فوجدَ عليًّا رضي الله عنه له فضائُل كثيرةٌ، ومناقبُ مدوَّنةٌ، قد تكونُ في نظرِ هؤلاء أكثر من مناقبِ عثمانَ،

(١) يُعرف مذهبُه هذا مما قاله في كتابه الروضة الندية شرح التحفة العلوية (ص٣٨٧): «والذي عليه الآلُ، وبعضٌ من أئمة الاعتزال، وجماعةٌ من أئمة الآثار؛ كالحاكم أبي عبد الله بن البيِّع وغيره: أن الوصيَّ عليه السلام أفضلُ الأمةِ بعد رسول الله ﷺ، وهو الحق الذي أشار إليه الناظم حماه الله تعالى».

(٢) له في هذا كتاب أسماه: «العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين»، يُنظر فيه: (ص٦)، مطبوعٌ ضمن مجموعة الرسائل اليمنية (الرسالة الثانية) بالمطبعة المنيرية.

لكنَّ كثرةَ المناقبِ المدوَّنةِ ليست دليلًا على أنَّ عليًّا ﵁ أفضلُ من عُثمانَ؛ لأنَّه وُجِدَ في عَصرِ علي من يُنازِعُه، ومن يُخالِفُه، ومن يُكفِّرُه، فاحتِيجَ إلى إظهارِ مناقبِه، والرُّواة متوافِرُون، أمَّا عهدُ أبي بكر فلم يكُنْ فيه من ينازِعُه، مع أنَّ مناقبه سُطِّرتْ ودُوِّنتْ، لكن قد لا يُحتاجُ إلى ذكر المناقبِ إلا عند وجود المخالِف، نظير ذلك أنه قبل عشرين سنةً لم يكن هناك من يسألُ عن العُلماء؛ لأنهم كانوا حينَها محلَّ تقديرٍ واحترام، فلما وُجد من يطعنُ فيهم احتاجَ طُلَّابُ العلم أن يدُورُوا على المشايِخ يسألُونهم: ما رأيُكم في فُلان؟ ما تقولُون في فلان؟ من أجل أن تظهرَ مآثرُهم ومناقبُهم؛ لوجود المخالِف.

«**وبَعْدهُ عُثمانُ وهو الأَكْثَرُ**» هذا قولُ جُمهورِ أهلِ السُّنَّة أنَّ الثالثَ عثمانُ، على حسَب ترتيبِهم في الإمامة والخلافة، ومن أهل السُّنَّةِ من يرى أنَّ عليًّا أفضلُ من عثمان، وهذا القول معروفٌ عن ابن خُزيمة إمامِ الأئمة[(١)]، وذكره الخطَّابي أبو سليمان عن أهل الكوفة[(٢)]، وهو مرجَّحٌ عند بعض أهل العلم، لكن الأكثرَ على تفضيل عُثمان ﵁، وفي دِراسةٍ لبعضِ المعاصرين أنَّه لو قدَّرتَ دَنانِير الذَّهبِ الَّتي أنفَقَها عثمان ﵁ لنصِر الإسلام لعادلت اليوم المليار ريال، مع ما وقع له من صبر على الفتن في آخر عهده ﵁، ومنع الناس من أن يراق بسببه دم، فقتل شهيدًا صابرًا محتسبًا، صائمًا تاليًا للقرآن.

وقُتلَ في بيته، وفي بلدٍ فيه المهاجرون والأنصار متوافِرون، وأُخِّر دفنُه، واعتدى عليه بعض الخوارج وقد مات، فلطمه[(٣)].

وبعضُ النَّاس يقول: كيف تُوجدُ بعضُ المشاكل في عصرِنا والنَّاسُ

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٢٩٩).

(٢) ينظر: معالم السنن ٤/ ٣٠٢.

(٣) ينظر: البداية والنهاية ٧/ ٢١٣.

متديِّنُون وعلى الفطرة؟ فنقول: هي الفتن - نعُوذُ بالله من الفِتَن - إذا حوربت من أولها انطفأت؛ فإذا أهملت شب ضرامها، وأحرقت الأخضر واليابس، وهذا مثالٌ حيٌّ، فعثمانُ رضي الله عنه رجلٌ تَستحِي منه ملائكةُ الرَّحمٰن[(١)]، وهو من العشَرة المبشَّرين بالجنَّة، وثالثُ خيارِ النَّاس بعد النبيِّ ﷺ، ومع ذلك حصَل له ما حصَل.

«أو فعَلِيٌّ قبلَه خُلفٌ حُكِي» حكاه بصيغةِ التَّمريضِ، ليَدُلَّ على ضعفِه، وتقديمِ عليٍّ على عُثمان من المسائِلِ التي اختلفَ فيها أهلُ السُّنَّة، لكنَّه خلافٌ ضَعيف، أمَّا الخلافُ في تقديم أبي بكر وعُمر على غيرِهما؛ فهو خِلافٌ بين أهل السُّنَّة وبين أهلِ البِدَع، والاتِّفاقُ حاصِلٌ عند أهلِ السُّنَّة على أنَّ أبا بكر وعُمرَ أفضلُ الأمَّة بعد نبيِّها، وإنَّما اختلفوا في عثمانَ وعليٍّ رضي الله عنهما أيُّهما أفضلُ، والأكثرُون على تفضيلِ عُثمانَ وأنَّه في المرتبة الثالثة بعد الشَّيخينِ، وبهذا الترتيبِ جاءت الأحاديثُ، كقول ابن عمر رضي الله عنهما: «كُنَّا نخيِّرُ بين النَّاسِ في زمنِ النَّبيِّ ﷺ فنُخَيِّرُ أبا بكرٍ، ثُمَّ عُمرَ بنَ الخطَّاب، ثُمَّ عثمانَ بن عفَّان رضي الله عنهم»[(٢)].

والمقصودُ هنا أنَّ القولَ بِأفضليَّةِ عليٍّ وتقديمِه على عُثْمان - قولٌ معروفٌ عند أهل السُّنَّة، لكنَّه مرجُوحٌ، حتَّى قال أيوب السختياني: (إنَّ منْ فضَّلَ عليًّا

---

(١) إشارة إلى حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ مضطجعًا في بيتي، كاشفًا عن فخذيه، أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر فأذن له، وهو على تلك الحال، فتحدث، ثم استأذن عمر، فأذن له، وهو كذلك، فتحدث، ثم استأذن عثمان، فجلس رسول الله ﷺ، وسوى ثيابه - قال محمد: ولا أقول ذلك في يوم واحد - فدخل فتحدث، فلما خرج قالت عائشة: دخل أبو بكر فلم تهتش له، ولم تباله، ثم دخل عمر فلم تهتش له، ولم تباله، ثم دخل عثمان فجلست، وسويت ثيابك فقال: «ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة». أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب فضائل عثمان (٢٤٠١) ٤/١٨٦٦.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب فضل أبي بكر بعد النبيِّ ﷺ (٣٦٥٥)، وأبو داود (٤٦٢٩)، والترمذي (٣٧٠٧).

على عُثمانَ فقد أَزْرَى بِالمُهاجِرِينَ والأنصارِ[1]؛ لأنَّهم لم يُوَلُّوا عثمانَ إلا باتِّفاقٍ منهم، فكونُهم يُوَلُّونَه وفي الأمَّةِ مَن هو أفضلُ منه، فهذا - لا شكَّ فيه - حطٌّ من قدرِهم.

«**قلتُ: وقولُ الوقف جَا عنْ مالك**» هذه من زياداتِه على ابنِ الصَّلاح، وقول الوقف يعني: التوقُّف في المُفاضلة بين عُثمان وعليٍّ ورَد عن مالكٍ؛ لتَعادُلِ الأدِلَّة، ولِتماثُلِ المناقبِ، بحيثُ لا يُمكِنُ تَرجِيحُ أحدِهما على الآخَرِ، وقد يكونُ أرادَ بذلِك رَحِمَهُ اللَّهُ حَسْمَ المادَّة؛ فالتوقُّفُ قد يُحتاجُ إليه إذا كان في بيئةٍ يُتَصَوَّرُ من أهلِها تنقُّصُ المفضُولِ، فقد يُوجد في بعضِ الأماكنِ أو الأزمنةِ من لو قيل له: إنَّ عليًّا أفضلُ من عُثمانَ تطاول على عثمانَ أو العكس، وقد سُئلَ ابنُ الجَوزيِّ في مجتمعٍ خليطٍ فيه سُنَّةٍ وفيه رَافِضةٌ: أيُّما أفضلُ: أبو بكرٍ أو عليٌّ؟ فقال: «مَنْ ابنتُه تحتَهُ»[2].

ونَسبُ ابنُ الجوزيِّ ينتهي إلى أبي بكر الصِّدِّيق، وهو يعلم أنَّ أبا بكر أفضلُ بلا شَكٍّ، وترجيحُه هذا ليس لأجل النَّسبِ؛ بل لأنَّه من أهلِ السُّنَّةِ كما هو معروفٌ، وإن كان عنده مخالَفاتٌ في بعضِ مسائل الاعتقادِ كالصِّفات، لكنَّه في باب الصحابةِ من أهلِ السُّنَّةِ، فهو يُفضِّلُ أبا بكر، لكن يَخْشَى على نفسِه من بَطْشِ الشِّيعَة؛ إذْ كانتْ لهم شَوكةٌ حينئذٍ، كما حصَلَ للنَّسائيِّ من بعضِ النَّواصِبِ[3]،

(١) روي ذلك عن أيوب السختياني، نقله ابن تيمية في المنهاج ١/ ٥٣٤، وقد رويت هذه الكلمة عن عمار بن ياسر فيمن فضل على العمرين غيرهما، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٤/ ٣٧٨، وعن أحمد كما في السُّنَّة للخلَّال ٢/ ٣٩١. قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا الكلام حق، وصدق، وصحيح، ومليح». البداية والنهاية ٨/ ١٣.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ١٤١، تاريخ الإسلام للذهبي ٤٢/ ٢٩٣.

(٣) **النَّواصِبُ**: جمعُ النَّاصبة، قال الفيروزآبادي: «النَّواصِبُ والنَّاصبيَّةُ وأهلُ النَّصْبِ: المُتَدَيِّنونَ بِبِغْضَةِ عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، وقيل: هم الخَوارجُ وسُمُّوا بذلك لمُبالغتِهم في نَصْبِ العَداء لعليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. يُنظر: القاموس المحيط (ص١٣٨)، فِرقٌ معاصرةٌ تنتسِبُ إلى الإسلام ١/ ٢٣١.

دِيْسَ بالأقدامِ ومات بسببِ شيءٍ من ذلِك[(١)]، فابنُ الجوزي تخلَّص فقال: «مَن ابنتُه تحتَه»، وفي قَرارةِ نفسِه يعلم أنَّ أبا بكر أفضلُ؛ لأنَّ ابنتَه تحت الرسولِ ﷺ ومن سمِع كلامه منهم ظنَّه يقصِدُ عليًّا؛ لأنَّ ابنةَ الرَّسول ﷺ تحته، وهذا مخرجٌ حسَنٌ، لكنَّه لا يُسعِفُ المرءَ في كُلِّ المواقِف.

فالتوقُّفُ عن التفضيلِ بين عُثمان وعليٍّ نظيرُ ما جاء عنه ﷺ في الحديث الصَّحيحِ: «**لا ينبغِي لعبدٍ أنْ يقُول: أنَا خيرٌ من يُونُسَ بنِ متَّى**»[(٢)]، «**ولا تُفَضِّلُوا بين أنبياءِ الله**»[(٣)]، مع أنَّ التفضيلَ جاء نصًّا صريحًا في القُرآن قال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وإنما قال: «**لا يَنْبغِي لعَبدٍ أنْ يقُولَ: أنَا خيرٌ مِن يُونُسَ بنِ متَّى**»؛ لما قدْ يَجُرُّ إليه الكلامُ في المفاضلة بين الأنبياء من تنقُّص المفضول، لا سيَّما يُونس ﷺ، فمن قرأ قصَّته في القرآن، وفي التفاسير، والسِّيَر، قد يقع في نفسِه أنه ألمّ بشيء كبير، فقوله ﷺ: «**لا تُفَضِّلُوني على يُونُس**» رفعٌ لشأنِه وتَواضُعٌ منه ﷺ؛ خَشْيَةَ أنْ يَصِلَ الحَدُّ إلى تَنَقُّصِ نبيٍّ من الأنبياءِ، وتَنَقُّصُ الأنبياءِ كُفْرٌ، - نسألُ اللهَ العافِيَةَ -.

«**فالسِّتَّةُ البَاقُونَ**»، يعني: يلي هؤلاء الأربعةَ في الأفضلِيَّةِ السِّتَةُ من المبَشَّرِينَ بالجَنَّة.

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٢.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [الصافات: ١٣٩] (٣٤١٥)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائلِ مُوسى عليه السلام (٢٣٧٧/ ١٦٧)، وأحمد (٩٢٥٥) من حديث أبي هُريرة رضي الله عنه، وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ (٣٤١٤)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائلِ مُوسى رضي الله عنه (٢٣٧٣/ ١٥٩) من حديث أبي هُريرة رضي الله عنه.

وهم الذين ذكرهُم ابنُ أبي داود[١] في «الحائية»[٢]:

سعيدٌ وسعدٌ وابنُ عَوفٍ وطلحةٌ　　وعامرُ فِهْرٍ والزُّبَيرُ المُمَدَّحُ[٣]

فالسِّتَّةُ الباقُون، هؤلاء العَشَرة هُم أفضلُ الأُمَّةِ على التَّرتِيب، وكلُّ واحِدٍ منهُم له مَنَاقِبُ جَمَّة، وبعضُ أهلِ العلم يُفَاضِلُ بينَهم، وآخَرُونَ يَرَوْنَ أنَّهم في منزلةٍ واحدة؛ ولذلِك **قال**: «**فالسِّتَّةُ الباقُون**» ولم يُرَتِّبْهُم.

«**فالبَدْرِيَّةُ**»، أي: مَن شَهِد بدرًا، قال النبي ﷺ: «**وما يُدْرِيكَ لعَلَّ الله اطَّلَعَ على أهلِ بدرٍ فقال: اعملُوا ما شِئْتُم**»[٤].

وتَرِد هنا المفاضَلةُ بين العبَّاس وبلالٍ - مثلًا -؛ فالعبَّاس عمُّ الرسولِ ﷺ وصِنْوُ أبيه، وجاءت فيه هذه المقالة: «**عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أبِيْه**»[٥]، واسْتَسْقَى به عُمر رضي الله عنه[٦]، ومناقبُه كثيرة، وبلالٌ من المهاجرين الأوَّلين، ومن السَّابِقين إلى الإسلام، ومِمَّنْ عُذِّبَ في سبيل الله، ولذلك جزَم شيخُ الإسلام بأنَّ بلالًا

---

(١) هو: عبد الله بن سُليمان بن الأشْعَث، أبو بكر، الأزْدِي السِّجِسْتانِي، ابن أبي دَاوُد، من كبار حُفَّاظِ الحديث، له مصنَّفات، منها: «المصاحِف»، و«المسند»، و«السُّنن»، و«التفسير» (ت٣١٦هـ). ينظر: تاريخ بغداد ١١/ ١٣٦، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢/ ٦١٠.

(٢) «المنظومة الحائيَّة في السُّنَّة» وهي قصيدةٌ في العقيدةِ وأصُولِ الدِّين، لأبي بكر بن أبي داود السِّجِسْتاني (ت٣١٦هـ).

(٣) المنظومة الحائيَّة في السُّنَّة (ص٩).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الاستئذان، باب من نظر في كتاب من يُحْذَرُ على المسلمين ليَسْتَبِينَ أمرَه (٦٢٥٩)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أصحاب أهل بدر وقصة حاطِبِ بن أبي بَلْتَعة (٢٤٩٤/ ١٦١)، وأبو داود (٢٦٥٠)، والترمذي (٣٣٠٥)، والنسائي في الكبرى (١١٥٢١) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٥) سبق تخريجه في (ص١٠٨٣).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا (١٠١٠).

أفضلُ من العبَّاسِ[(١)]، وهذا شيء يَشُقُّ على النَّفسِ، لأجلِ صِلَةِ العبَّاسِ بِنَسبِ النَّبيِّ ﷺ، لكنَّ الحقَّ أحقُّ أن يُتَّبَع، وقد رُدَّ على شيخِ الإسلام بِمَناقِبِ العبَّاسِ، لكن دُوفِعَ عن قوله بما قاله بعضُهم: كيف يستوِي من شَهِد بدرًا مجاهدًا في سبيلِ الله، وبينَ من أُسِرَ مُشْرِكًا في بَدْرٍ؟! ولا يعني هذا انتقاصَ العبَّاسِ؛ إذ لا يجُوزُ تنقُّصُ أحَدٍ من الصَّحابة؛ فإنَّ العباسَ عمّ الرسُولِ، والإساءةُ إليه إساءةٌ لرسُولِ الله ﷺ؛ لأنَّ ما يسُوءُ العبَّاسَ يسُوءُ الرسولَ ﷺ.

وثَمَّ طائفةٌ يُقال لهم: الرَّاوَنْدِيَّةُ يُفَضِّلُونَ العبَّاسَ على جَمِيعِ الأُمَّة[(٢)]، حتَّى على أبي بكر، وعُمر رضي الله عنهما، فإنْ كانتِ الرَّاوَنْدِيَّةُ منسوبةً لابنِ الرَّاوَنْدِيِّ[(٣)] المعروف الزِّنْدِيقِ المشهورِ، فلا عِبرةَ بهم، ولا التفاتَ لقولهم.

وابنُ الجَوزيِّ في «المنتظِم» يقولُ: «زَنادِقةُ الإسلامِ ثلاثةٌ: ابنُ الرَّاوَنْدِيِّ وأبو حيَّان التَّوحيديُّ، وأبو العَلاءِ المَعرِّيِّ»[(٤)].

«**فأُحُدٌ**»، أي: فأهلُ أُحُدٍ، يعني: الذين شَهِدُوا أُحَدًا بالعطف بالفاء على ما قبلها؛ لأنَّه حصَل فيها ما حصل من الشِّدَّةِ والمشَقَّة، وحصَل فيها ما لم يحصُلْ في البَيْعَة.

«**فالبَيْعَةُ المرْضِيَّةُ**»، أي: بيعةُ الرِّضْوانِ تحتَ الشَّجرَة؛ أهلُ بدرٍ ثلاثُمائة وبضْعةَ عشَر[(٥)]، وفي أُحُدٍ خرَجَ النبيُّ ﷺ بألفٍ، ثُمَّ رَجَع عبد الله بن أُبي

---

(١) يُنظر: فتح المغيث ٤/ ٦٧، ولشيخ الإسلام رسالةٌ في العبَّاسِ وبلالٍ أيُّهما أفضلُ، ذكرها ابن رشيق في كتابه: أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٦).

(٢) يُنظر: الإبانة لأبي الحسَنِ الأَشْعريِّ (ص٢٥٦).

(٣) هو: أحمد بن يحيى بن إسحاق ابنُ الرّاوَنْدِيِّ، أبو الحُسين، المروَرُّوذِيُّ ثُمَّ البغداديُّ، وكان من مُتكلِّمي المُعتزلةِ، ثُمَّ فارَقهم وصار مُلحِدًا، وكان أبوهُ يهوديًّا فأسْلَم (ت٢٩٨هـ). ينظر: تاريخ بَغداد ٢١/ ٥٧، الوافِي بالوَفَيات ٨/ ١٥١.

(٤) تاريخ الإسلام للذَّهَبِيِّ ٢٧/ ٤٠١، ونحوه قريبًا منه في المُنتظِم ١٦/ ٢٤.

(٥) إشارة إلى ما قاله البراءُ: «كنَّا أصحابَ محمد ﷺ نتَحدَّثُ أنَّ عِدَّةَ أصحابِ بدر على =

بثلاثمائة، وبقي معه ﷺ سبعُمائةٍ هُم عِدَّةُ أهل أُحدٍ، وأهلُ بيعَةِ الرِّضْوانِ ألفٌ وأربَعُمائة[1]، الذين نصَّ في القُرآن على أنَّ اللهَ رضِيَ عنهم.

«قال»، أي: ابنُ الصَّلاحِ.

«وفَضْلُ السَّابِقينَ قدْ وَرَد»، أي: جاء بالنَّصِّ في القُرآن، «فقِيلَ: هُمْ» قيل: السَّابِقون الأوَّلُون من المهاجِرينَ والأنصارِ همْ أهلُ البيعَةِ المرْضِيَّة، وهذا يلتقِي معَ قولِ من يقُول: إنَّهم من أنْفَقَ من قبل الفَتْحِ وقَاتَل؛ لأنَّ بَيعةَ الرِّضْوَانِ قبلَ الفَتْحِ.

«وَقِيلَ بَدْرِيٌّ»، أي: من شَهِدَ بدرًا همُ السَّابِقون الأَوَّلُون، وفائدة هذا الفضل في أننا لا نَحتاجُ إلى تعديلِ السَّابِقين الأوَّلِين، فهم خِيارُ الخِيارِ، ومع ذلك جاء في ترجمة راوٍ من المُهاجِرِينَ الأوَّلينَ في «الجرحِ والتَّعديلِ» أنَّ أبَا حاتمٍ قال فيه: «مجهولٌ، من المهاجِرِين الأوَّلين»[2]، ولكن هذا الإطلاق من أبي حاتم بإزاءِ قِلَّةِ الرِّوَاية.

«وقَدْ قِيلَ بَلْ أهلُ القِبْلتَينِ»، يعني: من صلَّى إلى بيتِ المقْدِسِ، وصلَّى إلى الكعبةِ؛ هم السَّابقون الأوَّلُون، أي: الذين أسْلَمُوا وصلُّوا قبل تحويلِ القِبلةِ من بيتِ المقدسِ إلى الكعبة.

«واختُلِف أيُّهُم أسْلَم قَبْلُ مَنْ سَلَفْ»، أي: اخْتَلَفَ سَلَفُ هذه الأُمَّةِ في أوَّلِ الصَّحابةِ إسْلامًا.

= عدَّةِ أصحابِ طالوتَ الذين جاوزُوا معه النَّهر، ولم يُجاوِزْ معه إلا مُؤمنٌ بضعةَ عشرَ وثلاثُمائة». أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب عِدَّةُ أصحابِ بدرٍ (٣٩٥٨)، والترمذي (١٥٩٨)، وابن ماجه (٢٨٢٨)، وله شاهدٌ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(١) يُشيرُ إلى ما قاله البراءُ عن بَيعةِ الرِّضْوان يوم الحُدَيْبِيَّة: «كُنَّا معَ النَّبِيِّ ﷺ أربَعَ عَشْرَةَ مائة». كما في صحيح البُخاري، كتاب المغازي، باب غَزْوَةِ الحُدَيْبِيَّة (٤١٥٠) وله شاهدٌ من حديثِ سَلمةَ بن الأكوَعِ وجابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي الله عنهم.

(٢) الجرح والتعديل ٣/ ٣٠٣.

«قِيلَ أبُو بَكرٍ وقِيلَ بلْ عَلِي» قيل صيغةُ تَمريضٍ، فهل القولُ بأنَّ أوَّلَ من أسْلَم أبُو بكرٍ قولٌ ضعيفٌ؟ أو القولُ بأنَّ أوَّلَ مَن أسْلَمَ عليٌّ قولٌ ضعيفٌ؟ وكذلك الشأنُ في زيدٍ، فثَمَّةَ أَوَّلِيَّةٌ نِسْبِيَّةٌ يحصُلُ بِها الاتِّفاق، وإنَّما النِّزاعُ في الأوليَّة المُطْلَقَةِ، لا ريبَ أنَّ الجزمَ بالأوَّليَّة المطلَقة فيه ما فيه، فلا يمكنُ أن يقول قائل: إنَّ أبا بكرٍ أسلَمَ قبل خدِيجةَ ويُقيم الدَّليلَ على ذلك، ولذلك نحتاجُ حينئذٍ إلى تقييْدٍ، فنقول: أوَّلُ مَن أسْلَمَ من الرِّجال البالِغين الأحرارِ أبو بكرٍ، فصِيغةُ التَّضْعيفِ الواردةِ في كلام المصنِّفِ في حق أبي بكرٍ منصرِفةٌ إلى الأوَّلِيَّةِ المُطْلَقة، وإن كانَ جُمهورُ أهلِ العلم يَجْزِمونَ بأنَّه أوَّلُ من أَسْلَم، لكن مرادَهم بذلِك من الرِّجالِ الأحرار.

وما قيل في أبي بكرٍ قيل - أيضًا - في عليٍّ، وجاء عنه ما يدُلُّ على ذلك: أنَّه صلَّى ولم يكنْ يُصلِّي إلَّا النبيُّ ﷺ في بعضِ الرِّوايات: سبعًا[(١)]، وفي بعضِها: سبعُ سِنين[(٢)]، لكن هذا مجزُومٌ ببُطْلانِه.

والتَّوهِينُ كذلك راجعٌ للأوَّليَّة المطْلَقة، فإذا قيل: أوَّلُ من أسْلَم من الصِّبْيَانِ: عليٌّ، وكان عمرُه سبعًا أو عشر سِنين صحَّ ذلك.

«ومدَّعِي إجْماعِهِ لم يُقْبَلِ»، أي: من ادَّعَى الإجْماعَ على أنَّ عَلِيًّا أوَّلُ

---

(١) جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «اللَّهُمَّ لا أعْترِفُ أنَّ عبدًا لك من هذه الأُمَّةِ عبَدَك قَبْلي غيرُ نبيِّك - ثلاث مِرار - لقدْ صلَّيتُ قبل أنْ يُصلِّيَ النَّاس سَبْعًا». أخرجه أحمد (٧٧٦)، والبزَّار كما في كشف الأستار (٢٥٢٠)، وفي إسناده يحيى بن سلَمة بن كُهيل متروكُ الحديث، وضَعَّفَه الجَوْرَقانيُّ في الأباطِيل ١/ ٢٩٤. ويُنظر: ديوان الضُّعفاء (٤٦٣٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب اتِّباعِ سُنَّةِ رسُولِ اللهِ ﷺ، باب فَضْلِ عليٍّ ابنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه (١٢٠)، والنَّسائي في الكبرى (٨٥٣٦)، والحاكم في المستدرك (٤٦٤٤)، وفي إسنادِهِ عباد بن عبد الله الأسدي الكوفي، قال البُخاريُّ: «فيه نَظَرٌ»، وقال الإمام أحمد في حديثِه هذا: اضرِبْ عليهِ، حديثٌ مُنكرٌ. المنتخَبُ من عِلل الخَلَّال (ص٢٠٤). وقال الذَّهبيُّ كما في التلخيص: باطل.

من أسْلَمَ فقولُه مردُودٌ؛ لوُجُودِ المخالِفِ القَوِيِّ، وهذا الإجماعُ ادَّعاه الحاكم أبو عبد الله[(١)]، والحاكمُ - لا شَكَّ - تُشَمُّ منه رائحةُ التَّشَيُّع.

«وقِيلَ زَيْد»، أي: قيل: زيدُ بن حارثةَ هو أوَّلُ من أسْلَمَ، وما قيل في أبي بكر وعليٍّ يُقال في زيدٍ؛ لأنَّ الأوَّليّة المطلَقَة مُنازَعٌ فيها بِقوَّة، لكن يُقال: أوَّلُ من أسلمَ من الموالي زيدٌ، ومن الأرِقَّاء بلالٌ.

«وادَّعَى وِفَاقا بعضٌ على خَدِيجةَ اتِّفَاقا»، أي: ادَّعَى بعضُ العُلماء الاتِّفاقَ والإجماعَ على أنَّ خدِيجةَ أوَّلُ من أسْلَمَ، وقصةُ بدْءِ الوحيِ تُؤيِّدُ هذا القولَ، وهي في «الصَّحيحينِ» وغيرهما[(٢)]، وأنَّ النَّبيَّ ﷺ رجَعَ إلى خدِيجةَ وصدَّقتْه، وآزَرَتْه، وآمنَتْ به، فلا شَكَّ أنَّها أسلمتْ قبلَ غيرِها، ومع ذلك إنْ أُرِيدَ الأوَّلِيَّةُ المُطْلَقَةُ فالاتِّفاقُ عليها متَّجِهٌ، وإنْ أُريدَ الأوَّلِيَّةُ النِّسبِيَّةُ فلا ريبَ أنَّه أحْوَطُ وأوْلى، فُيقال: أوَّلُ منْ أسْلَمَ من الرِّجالِ فُلانٌ، ومن الصِّبْيانِ فلانٌ، ومن الأحرارِ فلانٌ، ومن العَبِيدِ فلانٌ، ومن الموالي فلانٌ، ومن النِّساء فُلانةُ، وقد قال بهذا التَّقييدِ جمعٌ من أهلِ العِلم.

والفائدةُ من هذا الخِلافِ هو أنَّنا أُمِرْنا أن نُنزِلَ الناسَ منازلَهم، ونعرِفَ لأهلِ الفضلِ فضلَهم، وليس من فوائدِه ترجيحُ روايةِ أبي بكرٍ على رواية عمرَ؛ لأنَّه أفضل.

وكذلك الفائدةُ من هذا الخلافِ أنَّ الحُبَّ في الله للأشخاصِ يتفاوتُ بقَدْرِ منازِلهم في الإسلام، تُحِبُّ زيدًا أكثر من عَمرٍو مثلًا؛ لأنَّ منزِلتَه في الإسلامِ أقْوَى وقدمُه أرْسَخُ، وكما جاء في الحديث: «**أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أن ننزل الناس منازلهم**»[(٣)]، فأبو بكر لا شكَّ أنَّ منزلتَه فوق منزلةِ عُمر، وإن كانَ

---

(١) ينظر: معرفة علوم الحديث (ص٢٣).

(٢) أخرجه البُخاريُّ، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدءُ الوحي إلى رسُولِ الله ﷺ؟ (٣)، ومسلمٌ، كتاب الإيمان، باب بدءُ الوحيِ إلى رسُولِ الله ﷺ (١٦٠/ ٢٥٢)

(٣) سبق تخريجه في (ص١٣٥).

الرافضةُ - عليهِم منَ اللهِ ما يستَحِقُّون - يرونَه في أسفلِ دَرْكٍ من دَرَكَاتِ النَّار، ثُمَّ إبليسُ، ثُمَّ أبو بكر - نسألُ الله السَّلامةَ والعافيَة -، وهذا موجودٌ في أصواتِهم وكتُبِهم، ومع ذلك يدعون إلى التَّقارُبِ وليس بينَنا وبينهم في الوِفاق إلَّا خمسَةٌ في المائة؛ بل أقلُّ من ذلك؛ لأنَّنا نختلِفُ معهم في الأصلِ الذي لا يصِحُّ معه شيء، وهو التوحيدُ، والله المستعان.

٨٠٨ وَمَـاتَ آخِـرًا بِـغَـيْـرِ مِـرْيَـةِ	أَبُـو الـطُّـفَـيْـلِ مَـاتَ عَـامَ مِـائَـةِ
٨٠٩ وَقَـبْـلَـهُ الـسَّـائِـبُ بِـالْـمَـدِيـنَـةِ	أَوْ سَـهْـلٌ اوْ جَـابِـرٌ اوْ بِـمَـكَّـةِ
٨١٠ وَقِـيلَ: الَاخِـرُ بِـهَـا: ابْـنُ عُـمَـرَا	إِنْ لَا أَبُـو الـطُّـفَـيْـلِ فِـيـهَـا قُـبِـرَا
٨١١ وَأَنَـسُ بْـنُ مَـالِـكٍ بِـالْـبَـصْـرَةِ	وَابْنُ أَبِي أَوْفَى قَضَى بِالْكُوفَةِ
٨١٢ وَالـشَّـأْمِ فَـابْـنُ بُـسْـرٍ اوْ ذُو بَـاهِـلَـهْ	خُـلْـفٌ، وَقِـيـلَ: بِـدِمَـشْـقٍ وَاثِـلَـهْ
٨١٣ وَإِنَّ فِي حِمْصَ ابْنَ بُسْرٍ قُبِضَا	وَإِنَّ بِـالْـجَـزِيـرَةِ الْـعُـرْسَ قَـضَـى
٨١٤ وَبِـفِـلَـسْـطِـيـنَ أَبُـو أُبَـيِّ	وَمِصْرَ فَابْنُ الْحَارِثِ بْنِ جَزْيِ
٨١٥ وَقُـبِـضَ الْـهِـرْمَـاسُ بِـالْـيَـمَـامَـةِ	وَقَـبْـلَـهُ رُوَيْـفِـعٌ بِـبَـرْقَـةِ
٨١٦ وَقِـيـلَ: إِفْـرِيـقِـيَّـةٍ وَسَـلَـمَـهْ	بَـادِيًـا اوْ بِـطَـيْـبَـةَ الْـمُـكَـرَّمَـهْ

الشرح

لما ذكر في بابِ «**معرفة الصَّحابة**» تعريفَ الصحابيِّ، وفضلَ الصَّحابَة، ومنازلَهم وأفضلَهم، وترتيبَهم وطبقاتِهم، ذكر آخِرَ من مات منهم، إمَّا على سبيلِ الإطلاق، يعني: آخرَ مَن مات من الصَّحابة مطلقًا، أو بالنسبة لجِهة من الجهات، كآخِرِ مَن مات في مكَّة، وآخِرِ مَن مات في المدينة، وآخِرِ مَن مات في الشَّام... إلى آخره. فالآخِريَّة كالأوَّليَّة، إمَّا أن تكون مطلقة، أو تكون نسبيَّة، أي بالنِّسبة لجهةٍ من الجِهات.

«**وماتَ آخِرًا**»، يعني: متأخِّرًا عن غيره، يعني: آخِر مَن مات من

الصَّحابة، «بِغَيرِ مِرْيَةٍ أَبُو الطُّفَيلِ» واسمُه: عامرُ بن وَاثِلَة، «ماتَ عامَ مِائَة» أي من الهجرة، وقيل: مات سنةَ مائةٍ واثنتين، والذي رجَّحهُ الذَّهبيُّ[1] وكثيرٌ من أهلِ العلم غيره أنَّه مات سنةَ عشر ومِائة، حتَّى الحافظُ ابن حجرٍ في بعضِ مواضِعَ من كتُبِه رجَّحَ أنَّه مات سنة عشر ومائة[2]، وذلك يكون على رأسِ مائةِ عام من قولِه ﷺ: «**أرأيتُم ليلتَكم هذِه فإنَّ رأسَ مائةِ سنةٍ منها لا يَبْقَى ممَّنْ هُو على ظَهْرِ الأرضْ أحَدٌ**»[3]، وكما في الحديث الآخر: «**لا يأتي على النَّاسِ مِائةُ عامٍ وعلى الأرضِ نَفْسٌ منْفُوسَةٌ ممَّنْ هُو حيٌّ اليَوْمَ**»[4].

والمقصودُ أنَّ كلامَ النَّبِيِّ ﷺ هذا قاله سنةَ عشرٍ من الهِجْرة، ومقتضَى إضافةِ المائةِ إليها أن يكونَ آخر من يموتُ سنةَ عشر ومِائة، أو بعبارةٍ أُخْرى أنَّه لا يُمكِنُ أنْ يُوجَدَ سنةَ أحدَ عشر ومائة أحدٌ من الصَّحابة؛ لأنَّه يقْضِي أنَّ الجِيلَ يَنْقَرِضُ على رأسِ مائةِ عام من تلك المقُولَةِ.

«وقَبْلَهُ السَّائِبُ»، يعني: قبل أبي الطُّفَيلِ مات السَّائبُ بنُ يَزِيدَ، «بالمدينَةِ» النَّبويَّة، «أو سَهْلٌ» وهو ابن سَعْدٍ السَّاعِدِي، «أو جَابِرٌ» وهو ابنُ عبدِ الله، والخِلافُ هنا في آخرِ مَن مات بالمدِينة، هل هو السَّائِبُ، أو سَهْلُ بن سعدٍ السَّاعدي أو جابِرُ بن عبدِ الله؟ وهو خلافٌ بين أهلِ العلمِ، وتُذكَرُ أقوالٌ قد تبلُغُ الخمسةَ أو السِّتَّةَ في وفاةِ الواحِد منهم، كما أنَّه يُذكر الخلافُ في مكانِ الوفاةِ؛ لأنَّه **قال**: «أوْ جَابرٌ أو بِمَكَّةِ»، يعني: هل مات جابرٌ بالمدينةِ، أو بمكة؟ وعلى الثاني يخرُج من الخِلاف في آخِر من مات بالمدينة.

«وقيل: الآخِرُ بها ابنُ عُمَرا» والضَّمِيرُ في «بِها» يعُود على مكَّة، وعبدُ الله بنُ عُمَرَ تأخَّرتْ وفاتُه إلى ما بعد السَّبعِين.

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ٢/ ١٢٠١.
(٢) ينظر: تهذيب التهذيب ٧/ ٢٢٩.
(٣) سبق تخريجه في (ص١١١٢).
(٤) سبق تخريجه في (ص١١١٢).

«**إنْ لا أبُو الطُّفَيلِ فيها قُبِرا**»، يعني: الخلافَ في أبي الطُّفَيل، هل مات بمكَّة أو بغيرِها؟ وجاء في «صحيح مسلم» وغيره ما يَدُلُّ على أنَّ أبَا الطُّفَيلِ مات بمَكَّة[(١)]. وكيفما كان الأمرُ، فأبُو الطُّفَيل هو آخرُ من مات من الصَّحابة على الإطلاق، سواء كان ذلك بِمكَّة، أم بغيرِها، فإن كان بمكَّة حُسِمَ الخلافُ فِيمن مات بها آخرًا، هل هو ابنُ عُمرَ أو جابرٌ؟ فيكون آخِرُ من ماتَ بها أبا الطُّفيلِ[(٢)].

«**وأنَسُ بنُ مَالِكٍ**»، أي: آخِرُ مَن ماتَ من الصَّحابة «**بِالبَصرةِ**»، إذ مات سنةَ إحدى أو اثْنَتَين أو ثلاثٍ وتسعين عن مائةٍ وثلاثِ سنين؛ لأنَّه لمَّا هاجرَ النَّبيُّ ﷺ جاءتْ أمُّ أنَسِ بنِ مالكٍ به ليَخْدُمَه، وعمرُهُ آنذاك عشرُ سِنِين، فإذا أُضِيفتْ إلى الثَّلاثةِ والتِّسعينَ بعد الهِجرةِ، صارَ النَّاتِجُ مائةً وثلاثَ سِنِين، وتصحَّف الرَّقْمُ في بعضِ كتُبِ التَّراجِمِ، ففي «سُبُلِ السَّلامِ» لمَّا تَرْجَم لأنَسٍ قال: «عن مائةٍ وثلاثٍ وستِّين»[(٣)]، ولكنَّ صوابَها: عن مائةٍ وثلاثِ سِنين؛ لأنَّه لو قُلنا: عن مائة وثلاثِ وستِّين، يكون عمرُه لما جِيءَ به إلى النَّبيِّ ﷺ ثلاثًا وسَبعين، وهذا خلافُ المعروف المتَّفَقِ عليه، أنَّ عُمرَهُ لما جِيء به إلى النَّبيِّ ﷺ عشرُ سَنواتٍ[(٤)].

«**وابنُ أبي أوفى**» هو عبدُ الله بن أبي أَوْفى، «**قَضَى بِالكُوفَةِ**»، يعني: آخر مَن ماتَ من الصَّحابة بالكُوفة.

«**والشَّامِ فابنُ بُسْرٍ او ذُو بَاهِلَه**» لفظُ الشَّامِ يُطلق بالتَّسهيلِ والهَمْز: الشَّام

---

(١) ينظر: صحيح مسلم ٤/ ١٨٢٠.

(٢) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ٢/ ١٤٧، فتح المغيث ٤/ ١٢٨.

(٣) ينظر: سبل السلام ١/ ٢٤.

(٤) أخرجه البخاريُّ، كتاب النكاح، باب الوَلِيمة حق (٥١٦٦)، ومسلم، كتاب الأشربة، باب استحباب إدارَةِ الماءِ واللَّبَنِ ونحوهما عن يمينِ المُبتدِئ (٢٠٢٩/ ١٢٥) من حديث أنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

والشَّأْم، وكلاهُما صحيحٌ، وكُسِرَ لفظُ (الشامِ) عطفًا على الكُوفةِ المجرورة.
و«ابْنُ بُسْرٍ» هو عبدُ الله بنُ بُسْرٍ الصَّحابيُّ الجَلِيل، و«ذُو بَاهِله» هُو الصحابيُّ الجَليلُ أبو أُمامة البَاهِليُّ صُدَيٌّ بن عَجْلانَ.

«خُلْفٌ»، يعني: اختلَف أهلُ العلمِ في آخِرِ مَن ماتَ بِالشَّامِ، هل هُو عبدُ الله بنُ بُسْرٍ، أو صُدَيُّ بنُ عَجْلانَ أبو أُمامة الباهليُّ المعروفُ المشهورُ؟

«وَقِيلَ: بِدِمَشْقَ وَاثِله» هو وَاثِلَةُ بنُ الأسْقَعِ، وهو آخر من مات بِدِمَشق. والشَّامُ هُو القُطْرُ الأعمُّ، ودِمَشْقُ من أعمالِه، يعني: مِن نَواحِيه ومُدنِه، فدِمَشْقُ هي البلدُ الأخَصُّ، فإذا قيل: آخِرُ مَن مات بالشَّام، فالمقصودُ أنَّه مِن أهلِ الشَّام عُمومًا، وليسَ يختصُّ ببلدٍ مُعيَّن، أمَّا إذا قيل: آخِرُ من مات بدِمَشقَ، فهذهِ خُصُوصِيَّةٌ لهذا البلَدِ، لكِنْ ألا يُمكنُ أن يدخُلَ واثِلةُ بن الأسْقَع في الخلافِ بين عبدِ الله بنِ بُسْرٍ أو أُمامةَ الباهليِّ فيمنْ ماتَ آخرًا من الصَّحابةِ بالشَّامِ؟ إذا تلافَيْنَا الخُصُوصيَّة وأخذْنا بالعموم، فإنَّ واثِلة يَحُلُّ لنا الخِلافَ القائم بين عبدِ الله بنِ بُسْرٍ وأبي أُمَامةَ الباهِليِّ، ويكونُ هو آخرُ من مات بالشَّامِ من الصَّحابةِ.

«وأنَّ فِي حِمْصٍ» هذا قولٌ آخَرُ في عبدِ الله بنِ بُسْرٍ، في أنَّه آخِرُ مَنْ ماتَ بِحِمْصَ مِن الصَّحابة. وحِمْصُ ممنُوعةٌ من الصرف للعَلَمِيَّةِ والتَّأنيثِ والعُجْمة، ففيها ثلاثُ عِلل، ولو كان منعُه لعِلَّتين لصُرِفَ؛ لأنَّه ثلاثيٌّ ساكنُ الوسَط، كما صرفوا هِنْدًا مع وُجُودِ العَلَمِيَّةِ والتَّأنيثِ؛ لأنَّه ثلاثيٌّ ساكنُ الوَسَط. وفي منعِ حمص من الصرف وصرفها خلافٌ وعراكٌ طويلٌ بين العينيِّ وابن حجر في «فتحِ الباري»[(١)] و«عُمدةِ القارِي»[(٢)]؛ إذْ في حديث هِرَقْلَ ورَد ذكرُ «حِمْصَ»[(٣)]، وهي في بعضِ الرِّوايات مصروفة، وفي بعضِها غيرُ

(١) ينظر: فتح الباري ١/ ٤٢.
(٢) ينظر: عمدة القاري ١/ ٨٣.
(٣) قال أبو سُفيان رضي الله عنه: «ثُمَّ كتَبَ هِرَقْلُ إلى صاحبٍ لهُ بِرُومِيَةَ، وكان نَظِيرَهُ في العِلْمِ، =

مصروفة، والسَّبَبُ في ذلك ما ذكرنا، أنَّه ممنوعٌ في الأصلِ من الصَّرْفِ لثَلاثِ عِلَلٍ، ومن هنا قام هذا السَّببُ - يعني: كونُه ثلاثيًّا ساكنَ الوسَط - في مقابِلِ العِلَلِ الأخرى كلِّها، فإذا كان ذلك مقتضيًا للصَّرفِ مُطلقًا، قلنا: إنَّه يُقاوم جميع العلل فيُصرَفُ، وإذا قلنا: إنَّه يقاوِمُ عِلَّةً واحدةً، بقيَ الاسمُ ممنُوعًا من الصرفِ؛ لأجلِ العِلَّتَينِ الباقِيتَين.

إذَنْ ماتَ وَاثِلَةُ بدِمَشْقَ، ومات ابنُ بُسْرٍ في حِمْصَ، ومات صُدَيُّ بن عَجْلانَ أبو أُمامةَ الباهِليُّ بالشامِ في القُطْرِ الأعَمِّ، لكن ما معنى أنَّه يُخصَّصُ وَاثِلةُ بِدمشقَ، وابنُ بُسْرٍ بِحِمْصَ؟ فإذا كان الثَّلاثةُ جميعًا ماتُوا بالشَّام، فلماذا تُرِكَ الخلافُ بين الثلاثة؟

الذي يظهر أنَّهم تركُوه في القُطْرِ الأعَمِّ؛ لجَهالةِ المكانِ الَّذي ماتَ فيه أبُو أُمامةَ الباهِليُّ. ومعروفٌ أنَّ الشام الآنَ عند عُمومِ الناسِ هناك تُطلَقُ على دِمشقَ، لكن هل المرادُ دمشق هُنا في هذا السِّياق؟ لا، بدليلِ أنَّه **قال**: «**وقيل بدِمَشْقَ وَاثِلَه**»، أي: عدَّه قولًا ثانيًا، ولم يَعُدَّه نفسَ القولِ الأولِ. وقدِيمًا كانت تُطلقُ الشامُ على القُطْرِ العامِّ، وبلا شَكٍّ كان يدخُلُ فيها الأردُنُّ، وفِلَسطينُ، ولُبْنان، كلُّ هذه الجهة كان يُقال لها: الشَّامُ.

«**وأنَّ بِالجَزيرَةِ العُرْس**» الجَزِيرة في العِراق بين النَّهرين: دِجْلةَ والفُراتِ[(١)]، ويحصُل خلْطٌ من بعضِ الناس الذين لا يعرفُون هذه المصطلحات؛ إذْ قد يَظنُّون أنَّها جزيرةُ العرب؛ لأنَّه إذا أُطلقتِ الجزيرةُ اليوم انصرفَ إليها. و«**العُرْسُ**» هو ابن عَميرة - الكِنديُّ - بفتح العَين على ما قالوا[(٢)].

= وسَارَ هِرَقْلُ إلى حِمْصَ، فلمْ يَرِمْ حِمْصَ حتَّى أَتَاهُ كتابٌ مِن صَاحِبِهِ». أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (٧).

(١) ينظر: معجم المعالم الجغرافية (ص٨٢).

(٢) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٤/ ٤٠٠.

«قضَى»، يعني: مات، وقد يقُولون: درَج، وهذا موجود في كتُبِ التَّراجم، وفي الشُّروحِ، وقد يقُولون: مضَى، وقد يُقولون: قضَى، يعني: قضَى نَحْبَهُ فماتَ هُناك.

«وَبِفِلَسْطِينَ» قالوا: بكسر الفاء وفتح اللام فلسطين، «أَبُو أُبَيٍّ» قالوا: مثلَّثُ الباء، والفتحُ هو الأشْهرُ، كما قرَّر ذلك النَّوويُّ وغيرُه[(١)]، وأبُو أبيٍّ هذا مولى اشتهَر بكُنيتِه، واختُلِف في اسمه اختلافًا كثيرًا، والأشهرُ أنَّ اسمَه أبُو أُبَيٍّ بن أمِّ حَرام، فتكون أمُّه - أمُّ حرام - خالةَ أنس، وزوجةَ عُبادَةَ بنِ الصَّامِت[(٢)].

«ومِصْرَ فابنُ الحارِثِ بنِ جَزْيِ» أصله ابن جَزْء بالهمز، لكن الناظم سهَّلها لضرورة النظم، وهو عبد الله بن الحارث بن جَزْء الزُّبَيْدِي نسبة لزُبَيد، قبيلة قديمةٌ من اليمن، نزلوا الكوفة[(٣)]، وكون موتِه بمصرَ قاله ابن عُيَيْنَة، وابنُ المَدينيِّ، وأبُو زكريَّا بن منده[(٤)].

ومصرُ بالنِّسبةِ للصَّرفِ ثُلاثيٌّ ساكنُ الوسَطِ مصروفٌ وغيرُ مصروفٍ، فإذا صُرف يكونُ للتَّنكِير، أيّ مصرٍ كان، قال تعالى: ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١] فليس المرادَ به البلد المعروفُ، أمَّا إذا مُنع من الصَّرف فالمُراد به العَلم المعروفُ[(٥)]، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ﴾ [يوسف: ٢١].

«وقُبِضَ الهِرْمَاسُ باليَمامةِ» «الهِرْمَاسُ» هو ابن زِيادٍ الباهليُّ، أبو حُدير البصري، مات باليمامة، قيل: سنة مائة، وقيل: قبلَ ذلك.

«وقبلَهُ رُوَيْفِعٌ بِبَرْقَةِ وقِيلَ بِإفْرِيْقِيَّةِ» رُوَيْفِعٌ هذا الذي قال فيه النَّبيُّ ﷺ:

---

(١) ينظر: شرح النووي على مسلم ١٦/ ١٦٨.
(٢) ينظر: فتح المغيث ٤/ ٨٧.
(٣) ينظر: الأنساب للسَّمْعاني ٦/ ٢٦٤.
(٤) ينظر: فتح المُغِيث ٤/ ٨٩.
(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٤٤، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٩.

«**لعلَّ الحياةَ تطولُ بِك يا رُوَيْفِعُ**»[١]، وطالتْ به الحياةُ، لكنَّه لم يصِلْ إلى حدِّ ما عاشهُ أبُو الطُّفَيلِ، أو أنسُ بنُ مالكٍ؛ بل ماتَ قبلَهم، لكن الآخِريَّةُ التي تُذكرُ بِالنِّسبة له آخِرِيَّةٌ نِسْبِيَّةٌ، أي: بهذه الجِهةِ، فهُو آخِرُ من ماتَ بهذه الجهة بِبَرْقَةَ، وبَرْقَةُ من بُلدان لِيْبِيَا، وهناك قول آخر أنَّه مات بإِفْرِيْقِيَةَ، وإفريقيَة تُطلَقُ على تُونِس[٢].

«**وسَلَمة**» هو ابن الأكوع، «**بَادِيًا**»، يعني: مات بالبادية، فقد انتقل سَلَمة إلى البادية ومات بها، «**أوْ بِطَيْبَةَ المُكَرَّمَه**»، يعني: الخلاف هل ماتَ بالبادية أو مات بالمدينة؟ مع أنَّه تأخرتْ وفاتُه، حتَّى روى عنه يَزِيدُ بن أبي عُبيد[٣]، وروى عن يَزِيدَ المكيُّ بنُ إبْراهِيمَ[٤]، وهؤلاء كلُّهم تأخَّرتْ وفاتُهم حتَّى أدركَهم البخارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، وهذا أعلى ما عند البُخاريِّ من الأسانِيد، فمُقتَضى العُلُوِّ وقِلَّةِ الرُّواةِ في الإسناد أنْ تَتَأَخَّرَ الوَفَياتُ، فإذا تأخَّرتْ وفاةُ الصَّحابيِّ حتَّى أدركه صغارُ التابعين، ثُم تأخَّرتْ وفاةُ هذا التابعيِّ الصغيرِ حتَّى أدركَه تبعُ الأتباعِ، أو أتباعُ تبعِ الأتْباعِ؛ صارَ الإسنادُ عاليًا لقِلَّةِ الرُّوَاةِ فيه، وهذا ما حدَثَ لسَلَمةَ لمَّا تأخَّرتْ وفاتُه، وروى عنهُ من تأخَّرتْ وفاتُه، ثُم تأخَّرتْ وفاة الراوي عنه أيضًا، وهذا الأخيرُ من الطبقة الثالثة، ثُمَّ روى عنه البُخاريُّ،

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب ما ينهى عنه أن يستنجى به (٣٦)، والنسائي، كتاب الزينة من السنن، باب عقد اللحية (٥٠٦٧)، وأحمد (١٧٢٧٠) من حديث رويفع بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال النووي وابن الملقن: إسناده جيد. المجموع ٢/ ١١٣، البدر المنير ٢/ ٣٥٢.

(٢) ينظر: مُعجم البلدن ٢/ ٦٠.

(٣) هو: يزيد بن أبي عُبيد، أبو خالد، الحجازي الأسلمي، مولى سلمة بن الأكْوع، ثقة، روى عنهُ مكيُّ بن إبراهيم، أخرج له الجماعة (ت٢٤٧هـ). ينظر: تهذيب الكمال ٣٢/ ٢٠٦، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٠٥، التقريب (٧٧٥٤).

(٤) هو: مكيُّ بن إبراهيم بن بَشِير بن فَرْقَد، أبو السكن، التميمي الحنظلي البرجمي البلخي، ثقة ثبت حافظ، روى عن يزيد بن أبي عُبيد، وروى عنه البخاريُّ، أخرج له الجماعة (ت٢١٥هـ). تهذيب الكمال ٢٨/ ٤٧٦، التقريب (٦٨٧٧).

وأكثرُ ثلاثِيَّاتِ البُخاريِّ في صحيحِه من هذا الطريقِ، عن المكِّيِّ بنِ إبراهيمَ عن يَزِيدَ بن أبي عُبَيد عن سَلَمة بن الأكْوَعِ، روى بهذا الإسنادِ سبعةَ عشرَ حديثًا، وله خمسةٌ أخرى من غير هذا الوجه[(١)]، كما أنَ للبُخاريِّ أسانيدَ أخرى نازِلةً وصلتْ في بعضِ الأحاديث إلى تسعةِ رجالٍ بينه وبين النبيِّ ﷺ.

وممن يذكر في هذا الباب النَّابِغةُ الجَعْدِيُّ، فهو صحابيٌّ من الذين تأخَّرتْ وفاتُهم جِدًّا، وذُكر في آخر من ماتَ من الصَّحابة في بعضِ الجِهات.

وكذلك بُريدةُ بن الحُصَيبِ الأسلميُّ آخر من ماتَ في خُراسان[(٢)].

وإنما ذكروا أشياء كثيرة من هذا النَّوع؛ ليُستفادَ منها في أمورٍ خاصَّةٍ بالاتِّصالِ والانقطاع؛ لأنَّه قد يروي تابعيٌّ صغيرٌ عن صحابيٍّ، فإذا عرفنا أنَّ هذا الصحابيَّ متأخِّرُ الوفاة عرفنا أنَّ احتمالَ إدراكِه لهذا الصحابيِّ قائمٌ، أما إذا كانَ الصَّحابيُّ ممَّنْ تقدَّمتْ وفاتُه، والراوي عنه تابعيٌّ صغيرٌ على ما سيأتي في بحثِ التابعين، فيغلِبُ على الظنِّ حينَئذٍ أنَّ بينهُما واسِطةً.

❁ ❁ ❁

(١) فعدتها اثنان وعشرون حديثًا ثلاثيًّا. يُنظر: الكواكب الدراري ٢٥/ ١٣١

(٢) ينظر: فتح المغيث ٤/ ٩١ - ٩٢.

مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ

٨١٧ وَالتَّابِعُ اللَّاقِي لِمَنْ قَدْ صَحِبَا ... وَلِلْخَطِيبِ حَدُّهُ: أَنْ يَصْحَبَا
٨١٨ وَهُمْ طِبَاقٌ قِيلَ: خَمْسَ عَشِرَهْ ... أَوَّلُهُمْ: رُوَاةُ كُلِّ الْعَشَرَهْ
٨١٩ وَقَيْسٌ الْفَرْدُ بِهَذَا الْوَصْفِ ... وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنِ ابْنِ عَوْفِ
٨٢٠ وَقَوْلُ مَنْ عَدَّ سَعِيدًا فَغَلَطْ ... بَلْ قِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ سِوَى سَعْدٍ فَقَطْ
٨٢١ لَكِنَّهُ الْأَفْضَلُ عِنْدَ أَحْمَدَا ... وَعَنْهُ قَيْسٌ وَسِوَاهُ وَرَدَا
٨٢٢ وَفَضَّلَ الْحَسَنَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ ... وَالْقَرَنِي أُوَيْسًا اهْلُ الْكُوفَةِ
٨٢٣ وَفِي نِسَاءِ التَّابِعِينَ الْأَبْدَا ... حَفْصَةُ مَعْ عَمْرَةَ أُمِّ الدَّرْدَا
٨٢٤ وَفِي الْكِبَارِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَهْ ... خَارِجَةُ الْقَاسِمُ ثُمَّ عُرْوَهْ
٨٢٥ ثُمَّ سُلَيْمَانُ عُبَيْدُ اللَّهِ ... سَعِيدُ وَالسَّابِعُ ذُو اشْتِبَاهِ
٨٢٦ إِمَّا أَبُو سَلَمَةٍ أَوْ سَالِمُ ... أَوْ فَأَبُو بَكْرٍ خِلَافٌ قَائِمُ
٨٢٧ وَالْمُدْرِكُونَ جَاهِلِيَّةً فَسَمّ ... مُخَضْرَمِينَ كَسُوَيْدٍ فِي أُمَمْ
٨٢٨ وَقَدْ يُعَدُّ فِي الطِّبَاقِ التَّابِعُ ... فِي تَابِعِيهِمْ إِذْ يَكُونُ الشَّائِعُ
٨٢٩ الْحَمْلَ عَنْهُمْ كَأَبِي الزِّنَادِ ... وَالْعَكْسُ جَاءَ وَهْوَ ذُو فَسَادِ
٨٣٠ وَقَدْ يُعَدُّ تَابِعِيًّا صَاحِبُ ... كَابْنَيْ مُقَرِّنٍ وَمَنْ يُقَارِبُ

الشرح

بعد أن أنهى النَّاظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ الكلام على الصَّحابة وما يتعلَّقُ بهم، ذكر بعدَهُم الطَّبقة الَّتي تليهم وهم التَّابعون.

«معرفةُ التَّابِعين»، وفيه مسائل.

تعريف التابعيِّ:

«والتَّابِعُ اللَّاقِي لمنْ قَدْ صَحِبَا» فعرَّف التابعيَّ بأنَّه من لقِيَ أحدًا من الصَّحابة، سواء كان صحابيًّا واحدًا أم أكثر، وسواء رأى أحدُهما الآخر، أم لم يرَهُ؛ فقد يكون أحدُهما أو كلاهُما أعمى.

وقد اختلفوا في زيادة شرطِ: «التَّبَعيَّة بإحسانٍ» والصَّحيحُ أنَّ الوصفَ بكونِ فلانٍ تابعيًّا لا يقتضِي التَّوثِيقَ، ولو كان يقتَضِي التَّوثِيق لاحتَجْنا إلى هذا القَيدِ في الحدِّ فقُلنا: «التَّابِعيُّ بِإحسانٍ»، مع أنَّه قال به بعضُهم، لكن لمَّا كان وصفُ التابعيِّ ليس كوصفِ الصَّحابيِّ؛ لأنَّ وصفَ الإنسانِ بالصُّحبةِ يقتضِي أنَّه ثقةٌ عدْلٌ، بخلاف ما لو قيل: فلانٌ تابعيٌّ، فلا يقتضِي ذلك توثيقَه؛ فقد يوجد تابعيٌّ وهو مبتدِعٌ، ولا يؤثِّرُ ذلك في الحدِّ؛ إذن فلا حاجَةَ إلى هذا القَيدِ، وهو قولُ الأكثر.

وقد تقدَّم أنَّ الناظمَ رَحِمَهُ اللَّهُ قال في تعريف الصحابي: «رائِي النَّبيِّ مسلمًا ذُو صُحبةٍ»[1]، فاكتفى بمجرَّدِ رُؤيتِه ﷺ، وقد ذكرنا هناك الخلافَ في اشتراطِ الرُّؤيةِ أو اللِّقاء، وقلنا: هل يُكتفَى في الصُّحبة بأدنى مُلابَسة؛ فلو رآه لحظةً من اللَّحظاتِ لثبتتْ له الصُّحبةُ لشرفِ الاتِّصال به ﷺ، أم لا بُدَّ من أن يَلْقَى النبيَّ ﷺ ويُلازِمَهُ ملازمةً يمكن أن يُطلَق عليها صُحبةٌ لُغةً وعُرفًا؟

وأهمُّ أوجُهِ التَّفريقِ بينَ الرُّؤيةِ الَّتي تُشتَرَطُ في الصَّحابي وبين اللِّقاء الذي يُشترطُ في التابعيِّ؛ هو أنَّ رؤيةَ الصحابيِّ ليس فيها من التَّشريفِ مثلَما في رؤيةِ النَّبيِّ ﷺ، ولذلك هُناك اكتفُوا بالرُّؤيةِ، وهنا قالوا: لا بُدَّ من اللِّقاء؛

---

(١) ألفية العراقي، البيت رقم (٧٨٦).

فاللِّقاء أخصُّ، والرُّؤيةُ أعمُّ، فاللِّقاء يكون من الطَّرَفين، والرُّؤْية قدْ تكونُ من طرفٍ واحدٍ.

ومسألة التَّبَع أوسعُ من مسألة الصُّحبَة، فلو تعرَّضْنا لأتباعِ أبي حنِيفةَ وأصحابِه لوجدْنا أنَّ أهل المشرقِ كلَّهم أتباعٌ لأبي حنِيفة على مرِّ العُصورِ، وإذا أُطلِق الصَّاحبُ انصرَفَ إلى اثنين فقط، إلى أبي يوسُفَ ومحمَّد بنِ الحَسنِ؛ فالصُّحبةُ أخَصُّ.

«وللخَطِيبِ حَدُّه أنْ يَصْحَبَا»، أي: أنَّه لا يُسَمَّى تابِعيًّا حتَّى يَصحَبَ الصحابيَّ، على الخِلافِ الذِي تقدَّم في الصَّحابيِّ.

«وهُمْ طِبَاقٌ»، يعني طبقات مثل الصَّحابة، وقد صُنِّف في طبقاتِ التَّابِعين كما صُنِّف في طبقاتِ الصَّحابة، واختلفُوا في عددِ هذه الطبقات، فمنهم من يقول: هم خمسُ طبَقات، ومنهم من يقول: هُم خمسَ عشرةَ، ومنهم من جعلَهم ثلاثَ طبقاتٍ: كبارَ التَّابعين، وأوساطَ التابعين، وصغارَ التابعين.

«قِيلَ خمسَ عشِرَه» طبقة «أوَّلُهم»، يعني: الطبقة الأولى من التَّابعين «رُواةُ كُلِّ العَشرَه»، يعني: من روى عن العشرةِ المبشَّرين بالجنَّة، بدءًا من أبي بكر إلى آخرهم، على ما تقدَّم ذكرهم في باب الصحابة، لكن هل يوجدُ تابعيٌّ روى عن العشرة المبشَّرين بالجنَّة كلِّهم؟ ادُّعي ذلك لِقَيس بن أبي حازِم(١)، وادُّعي لسَعِيد بن المسيِّب.

لفظ «عشِرة» هكذا وُجدت بخط المؤلِّف، جريًا على لُغة تَميم(٢)، وفي

(١) هو: قيس بن أبي حازم، أبو عبد الله، الكوفي، عالم زمانه، ثقة حافظ، أخرج له الجماعة (ت٩٨هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٧/ ١٤٥، تهذيب الكمال ١٠/ ٢٤، التقريب (٥٥٦٦).

(٢) ينظر: المخصَّص ٥/ ١٩٦.

مثل هذا التصرُّف مزيدُ فائدةٍ لطالبِ العلم؛ حيثُ يُنَبِّهُه النَّاظمُ إلى أوجُهٍ صَحِيحة من اللُّغَةِ لكنَّها خلافُ المشهور المتداوَل، ومن ذلك ما تقدم في قوله - في العَنْعَنة -: «قمَن» فضبطها بفتح الميم من أجل موافقة «الزَّمن» وهو ضبط صحيح، لكن الأشهرَ ضبطُها بـ«قمِن» بالكسر، والمعنى: حرِيٌّ وجديرٌ وخَلِيقٌ أن تكون، كما جاء في الحديث: «**وأما السُّجُود فاجتهدُوا في الدُّعاء فقَمِنٌ أنْ يُستجابَ لكُم**»[1].

ونحوه ما وقع في «صحيح البخاري» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب الأدب حيث قال: «باب إذا لم تستحِ»[2] بكسر الحاء بدون ياء، ثم ساق الحديث المرفوع: «**إنَّ ممَّا أدركَ الناسُ من كلام النُّبُوَّةِ الأُولى إذا لم تَسْتَحِي فاصنعْ ما شِئت**»[3] بالياء، فالترجمةُ على لُغة تميم، والحديث على لُغة قُريش؛ لأنَّ استَحى يستحي بياء واحدة هي لغة تميم، واستحيا يستحيي بياءين لغةُ قريش[4]، فالبخاريُّ له نظراتٌ بعيدة جدًّا، يُفيد بها القارِئَ من بُعدٍ، ونحوه ما جاء في قوله ﷺ: «**الحَرْبُ خَدعة**»[5] بفتح الخاء، قال الخطَّابيُّ عن أبي العبَّاس ثعلب: «خَدعة بفتح الخاء بلغنا أنها لغة النبي ﷺ»[6]، فمثل هذه الأمور ينتبهُ لها طالبُ العلم.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب النَّهي عن قراءةِ القرآن في الرُّكوع والسُّجود (٤٧٩/٢٠٧)، وأبو داود (٨٧٦)، والنسائي (١٠٤٥) من حديث ابن عبَّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) ينظر: صحيح البخاري ٨/ ٢٩، إرشاد الساري ٩/ ٧٣.

(٣) سبق تخريجه في (ص٨٣٧).

(٤) يُنظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٥٨، الصحاح للجوهري ٦/ ٢٣٢٤، شرح الشافية للرضي ٣/ ١١٩.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الحرب خدعة (٣٠٢٨)، ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب (١٧٣٩/١٧)، وأبو داود (٢٦٣٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وروي من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أخرجه الترمذي (١٦٧٥) وسُويد بن غَفَلة وكعب بن مالك وأسماء بنت يزيد.

(٦) معالم السنن ٢/ ٢٦٩.

«وقيسٌ الفردُ بهذا الوصفِ»، يعني: قيس بن أبي حازم سمع من العشرة، ولا يُوجدُ أحدٌ غيرُه روى عن العشرة، وفي التابعين من هو أكبرُ من قَيسٍ ممن لقِيَ أبا بكر وسمِع منه، لكن قد لا يكونُ سمِعَ من غيره، وقد يكون سمِع من عُمر لكن لم يسمَعْ من أبي بكرٍ، وهكذا.

«وقيل: لم يسمَعْ من ابنِ عَوْفِ»، يعني: سمِع من أبي بكر وسمِع من عُمرَ، لكن لم يسمعْ من عبدِ الرَّحمٰن بن عوف، فانخرَم اتِّصافُه بهذا الوصْفِ.

«وقول من عدَّ سعِيدًا فَغَلَط» هو سعيدُ بن المسيِّب، سيِّدٌ من ساداتِ التابِعين، وهو أفضلُهم عند الإمام أحمد، وجمعٍ من أهل العلم، لكنَّ القولَ بأنَّه روى عن العشَرة غلطٌ؛ لأنَّه وُلِد في خِلافة عمر فكيف يسمعُ من أبي بكر؟ بل لو نُوزِع في سَماعِه من عُمر لاتَّجه، والصحيح أنه سمع منه، أمَّا أبو بكر فقطعًا لم يسمعْ منه[1].

«بَلْ قِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ سِوَى سَعْدٍ فَقَط» هو سعد بن أبي وقَّاص الذي طالتْ به الحياة، وأمَّا من عداه فلم يَسمعْ منه، مَع أنَّ سِنَّه يُؤَهِّلُه أن يكونَ روى عن عثمانَ، وعن عليٍّ رضي الله عنه، فالقول بأنَّه روى عن العشرة قولٌ غلطٌ من صاحبِه كما قال الناظم رحمه الله.

«لكنَّه»، يعني: سَعيد بن المسيِّب، **«الأفضلُ عندَ أحمدا»**، يعني عند الإمام أحمد الذي لا يَعْدِلُ بسعيدٍ أحدًا، لما اتَّصَفَ به من عِلْمٍ وعَمَلٍ، **«وعنه قيسٌ»**، أيْ: قيل: أفضلُ التابعين إنَّما هو قَيسُ بن أبي حازِم، **«وسِواه وَرَدا»**، أي: قيل: أبو عثمان النَّهْدِي، وقيل: مسروقُ بن الأجدَع، وهذا يعْكِسُ الخِلافَ بينَ العُلماء في أفضَلِ التابعين.

وسعيد بن المسيِّب الأفضل عند أحمد[2] لا يُنازَعُ بِشأْنِه باعتبار العلم

---

(١) ينظر: معرفة علوم الحديث (ص٢٥)، تهذيب التهذيب ٤/ ٨٦.
(٢) ينظر: تهذيب الكمال ١١/ ٧٣.

والرواية، وكذا العمل، فقد ثبت أنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ ظَلَّ ثلاثين سنة لم يُؤذَّن للصَّلاة إلا وهو في المسجِد[1]، وهذا هو العَيشُ مع الصَّلاةِ بصدقٍ ويقينٍ بموعُودِ اللهِ جَلَّ وَعَلَا، وبمَوْعُودِ رسُولِه ﷺ، وهذا يجعلُ الإنسان يتقدَّم لما يُدعى إليه، ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴿٨٤﴾﴾ [طه: ٨٤].

«**وفضَّلَ الحَسنَ أهلُ البصْرَةِ**»، أي: فضَّلُوه على غيره من التَّابعين؛ لأنَّهم عايشُوه، وعرفُوه عن قُرْبٍ، واطَّلعُوا على ما لم يَطَّلعْ عليه غيرُهم من أحوالِه، ممَّا اقْتَضى تفضِيلَهُ عندهم، وقد خفِي عليهم من أحوالِ غيره ممَّن ليس من بلدِهم؛ ما اطَّلعَ عليه غيرُهم، فكلُّ أهلُ بلدٍ لهم شخصٌ مُفَضَّلٌ.

وقد قال أحمدُ بن حَنْبلٍ وغيرُه: أفْضَلُ التَّابعين سعيدُ بن المسيِّبِ، ولم يخْفَ عليه رَحِمَهُ اللَّهُ ما جاء في فضلِ أُوَيْسٍ القَرَنِي[2][3] وقد قال بعضُهم: إنَّه فضَّلَ سعيدًا؛ لأنَّه لم يبلُغْهُ ما ثبَتَ في حقِّ أُوَيْسٍ القَرَنيِّ وهذا غيرُ صحيحٍ؛ كيف لم يبلُغْه وقد خرَّج الحديث الذي ورد في فضل أُوَيسٍ بسندٍ صَحيحٍ في مُسندِه؟![4] فيُحملُ كلامُ الإمامِ أحمدَ على أنَّ سعيدًا أفضلُ من حيثُ العلمُ

(١) ينظر: سير أعلام النُّبلاء ٤/ ٢٢١.

(٢) هو: أُوَيس بن عامر بن جزء بن مالك، أبو عمرو، القرني المرادي اليماني، من مُراد اليمن ثُمَّ من قَرَن، سكن الكُوفة وكان عابدًا زاهدًا ديِّنًا فاضلًا متخلِّيًا متقشِّفًا متجرِّدًا متعبدًا، وفد على عمر، وروى قليلًا عنه، أخرج له مسلم (ت٣٧هـ). ينظر: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٠٤، الثقات لابن حبان ٤/ ٥٢، السير ٤/ ٥١٩، التقريب (٥٨١).

(٣) إشارة إلى قول النبيِّ ﷺ: «**إنَّ رجلًا يأتيكُم من اليَمن يُقال له أُوَيْسٌ، لا يَدَعُ باليَمن غيرَ أُمٍّ له، قد كان به بَياضٌ، فدَعا الله فأذهبَه عنهُ، إلَّا موضِعَ الدِّينارِ أو الدِّرهم، فمَنْ لَقِيهُ منكم فلْيَسْتَغْفِرْ لكُم**». أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باَب من فضائل أُوَيْسٍ القَرَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢٥٤٢/ ٢٢٣) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) جاء في المسند برقم (١٦١٨٨): «عن عبد الرحمٰن بن أبي لَيْلَى قال: نادى رجلٌ من أهل الشَّام يوم صفِّين، أفيكم أُوَيْسٌ القَرَنِيُّ؟ قالُوا: نعم. قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إنَّ من خير التَّابعين أُوَيْسًا القَرَنِيَّ**».

بالتفسيرِ، والحَديثِ، والفقهِ، ونحوها، لا في الخير عند الله تعالى؛ فأُويسٌ مُفضَّلٌ بالنصِّ.

وقد أكَّدْنَا غير مرَّة على أنَّ التفضيلَ بِمَنْقبَةٍ، أو بصِفةٍ؛ لا يعنِي التَّفضيلَ المُطلَق، يعني: مثلما قلنا: إنَّ إبراهيمَ عليه السلام أوَّلُ من يُكْسَى يوم القِيامة قبل محمد صلى الله عليه وسلم[(١)].

«والقَرَنِي أُوَيسًا أهلُ الكُوفَة» لا شكَّ أنَّ تفضيلَ أُوَيْسٍ ثابتٌ في الحديث الصَّحيح، وإنْ نازَعَ في ذلك بعضُ المعاصِرين وتكلَّم في الخبرِ الذي في «صحيح مسلم» في قصَّة أُوَيْسٍ، وزعم أنَّ فيه ما فيه، وألَّفَ فيه رسالة[(٢)]، لكن ليس لأحدٍ كلامٌ مع وُجُود الحديث في الصَّحيح، وإذا تطاوَلْنَا على «الصَّحيحين» فتحْنَا بابًا واسعًا لأهلِ البِدَعِ في ردِّ السُّنَّةِ بِجُمْلتِها، وما بقِي لنا شيءٌ.

«وفي نِساء التَّابِعين الأبْدَا حَفْصَةُ»، يعني: أوَّل من يُبدأُ به من النِّساء التابعيَّات حفْصةُ بنتُ سِيرين[(٣)]، أُختُ محمَّدُ بن سِيرين، حتَّى فضَّلَها بعضُهم على أخِيها محمَّد[(٤)]، وهو إمامٌ من أئمَّة التَّابعين، وسيِّدٌ من ساداتِ الأُمَّة.

«معْ عَمْرَةَ» وهي: عَمْرة بنتُ عبدِ الرحمٰن.

---

(١) سبق تخريجه في (ص١١٣٣).

(٢) وهي الرِّسالة المسمَّاة بـ«البَرْق اليمني في نقدِ مرويَّات قصة أُوَيس القرَني» للدكتور عبد العزيز الحميدي.

(٣) هي: أمُّ الهُذَيل، حَفْصَة بنتُ سِيرِين، الأنصارية البصرية أختُ محمد بن سيرين، فقيهةٌ ثقة روت عن أم عطية الأنصارية وأنس بن مالك، أخرج له الجماعة (ت بعد ١٠٠هـ). ينظر: الثقات لابن حبان ٤/ ١٩٤، تهذيب الكمال ٣٥/ ١٥١، التقريب (٨٥٦١).

(٤) قال إياس بن معاوية: «قال: ما أدركت أحدًا أُفَضِّلُه على حَفْصَةَ، فقيل له: الحسن، وابن سِيرين؟ فقال: أمَّا أنَا فلا أُفَضِّلُ عليها أحَدًا». تهذيب الكمال ٣٥/ ١٥٢.

«أمِّ الدَّرْدَا» عطفٌ على ما قبلها مع حذْفِ حرفِ العَطْفِ، وهي أمُّ الدرداء الصُّغْرى، واسمُها: هُجَيْمة أو جُهَيْمة، وهي فقيهةٌ عالمةٌ عابدةٌ، فقد جاء في «صحيح البخاري»: «وكانتْ أمُّ الدَّرْدَاء تَجْلِسُ في الصَّلاةِ جِلْسَةَ الرَّجُلِ، وكانتْ فَقِيْهَةً»[(١)]، وهي غيرُ أمِّ الدَّرداءِ الكُبرى، فهي صحابِيَّة، واسمُها خَيْرَة بالتخفيف أو التشديد.

«وفي الكِبَارِ»، يعني: من كِبارِ التَّابعين الفقهاءُ السَّبعةُ، وذلك مثل ما مضى في العبادِلة من الصَّحابة، فإذا اجتمعُوا على قولٍ قيل: هذا قولُ العبادِلة، فكذلِك إذا اجتمع هؤلاء الفُقهاء قيل: هذا قول الفُقهاءِ السَّبعة، وذكر الذهبيُّ عنهم أنَّهم كانُوا يجتمِعون، وتُحال عليهم المسائلُ، وأسنانُهم متقارِبة، وغالبُهم ماتُوا في سنةٍ واحدةٍ، سنة أربعٍ وتِسعين الَّتِي يقال لها: سَنَةُ الفُقَهاء[(٢)].

«خارِجةُ القاسِمُ ثُمَّ عُرْوَه ثُمَّ سُليمانُ عُبيدُ الله سَعيدُ» خارجة هو ابن زيد[(٣)]، والقاسم هو ابن محمد[(٤)]، وعُروة هو ابن الزُّبير، وسليمان هو ابن يَسار، وعُبيد الله هو ابن عبد الله بن عُتْبَةَ بن مسعُود[(٥)]، وسعيد هو ابنُ المسيِّب.

---

(١) سبق تخريجه في (ص١٣٤).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ٢/ ١٧٥، الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/ ١٠٩، التمهيد لابن عبد البر ٨/ ٩.

(٣) هو: خارِجةُ بن زيد بن ثابت بن الضَّحَّاك بن زَيد، أبو زَيد، الأنصاريُّ الخَزْرَجِيُّ النَّجَّاريُّ المدينِي، فقيهٌ ثقةٌ، أحد الفُقَهاء السَّبعة، أخرج له الجماعة (ت١٠٠هـ). ينظر: الثقات لابن حبان ٤/ ٢١١، السير ٤/ ٤٣٧، التقريب (١٦٠٩).

(٤) هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، أبو محمد ويقال: أبو عبد الرحمٰن، القرشي التيمي المدني، أحد الفقهاء بالمدينة، ثقة، أخرج له الجماعة (ت١٠٩هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٧/ ١٥٧، تهذيب الكمال ٢٣/ ٤٢٧، التقريب (٥٤٨٩).

(٥) هو: عبيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود، أبو عبد الله، الهُذَليُّ المدني الأعمى، ثقةٌ فقيهٌ، أحدُ الفُقهاء السَّبعة بالمدينة، أخرج له الجماعة (ت٩٩هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٥/ ٥٣٨، تهذيب الكمال ١٩/ ٧٣، التقريب (٤٣٠٩).

«والسابعُ ذُو اشْتِباه» أشار إلى الخلافِ في السابع.

«إمَّا أبُو سلمة أو سَالم أو فأبُو بكرٍ خلافٌ قائِمٌ»، يعني: اختلفُوا في السَّابع من الفُقَهاء على ثلاثة أقوال: إما أبُو سَلَمة وهو ابنُ عبد الرحمٰن[1]، أو سَالم وهو ابن عبد الله بن عُمر، أو أبُو بكر وهو ابنُ الحارِثِ بن هِشام[2].

وأكثرُ أهل العلم على أنَّه أبو بكر بنُ الحارث بن هِشام، لكن الأقوال الثانية معتبرةٌ، حيثُ صدرتْ من أئمَّةٍ معتبَرين. ومنهم من ذكر الفُقَهاء من التَّابعين فأوصلَهم إلى اثنيْ عشر، هؤلاء وغيرِهم[3]، ولكن السَّبعةَ يجمعُهم هذه الأبياتُ الثلاثة، وقد نُظِمَتْ في بيتٍ واحد فقال الناظِمُ:

فخُذْهُم: عُبيدُ اللَّه عُروةُ قاسِمٌ سَعيدٌ أبو بكرٍ سُليمانُ خَارِجَة[4]

«والمُدْرِكُونَ جاهِلِيَّةً فَسَمْ مُخَضْرَمِينَ» مُخَضْرَمْ بفتحِ الرَّاءِ اسمُ مَفْعُولٍ، ومنهم من يقُول: بكسر الراء اسمُ فاعلٍ، وجاء في «وَفَيات الأعيان» لابن خلكان[5] ....

---

(١) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف بن عبد عوف القرشي، الزُّهري، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمُه كُنيتُه، ثقةٌ حافظٌ مُكْثِر، من أفاضلِ قريشٍ وعُبَّادِهم، وفقهاء أهل المدينة وزُهَّادِهم، أخرج له الجماعة (ت٩٤، أو ١٠٤هـ). ينظر: مشاهير علماء الأمصار (ص١٠٦)، السير ٤/ ٢٨٧، التقريب (٨١٤٢).

(٢) هو: أبو بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هِشام بن المغيرة، المخزُوميُّ، اسمه كنيتُه، ويقال: كُنيته أبو عبد الرحمٰن، فقيهٌ عابدٌ من ساداتِ قُريش، كان يُلقَّب راهب قريش، وعَمِيَ بأخرة، أخرج له الجماعة (ت٩٥هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٩/ ٩، الكُنى والأسماء لمسلم ١/ ١١٣، الثقات لابن حبان ٥/ ٥٦٠، التقريب (٧٩٧٦).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال ٧/ ٣٣٢.

(٤) فتح المغيث بشرح ألفيَّة الحديث ٤/ ١٥٦.

(٥) هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، ابن خلِّكان أبو العبَّاس، البرمكيّ الإربلي، مؤرِّخٌ، والأديب الماهر (ت٦٨١هـ)، له مؤلَّفاتٌ منها: «وَفياتُ الأعيان وأنباء أبناء الزمان». ينظر: تاريخ الإسلام ١٥/ ٤٤٤، فوات الوفيات ١/ ١١٠.
تُستفادَ من كتاب «وَفياتِ الأعيان» لابن خلِّكان مِيزَةٌ مُهِمَّة، هي الضَّبطُ، ففي نهاية كُلِّ =

مُحَضْرِم بالحاء وكسر الراء[1].

والمعنى: سمِّ الذين أدركُوا الجاهِليَّةَ وأدركُوا الإسلام ولم يُؤْمِنُوا بالنَّبيِّ ﷺ حتَّى تُوفِّيَ، أو آمنُوا به ولم يَلْقَوْه حتَّى مات؛ سمِّهم مُخَضْرَمين.

فالمُخَضْرَمُ هو: من أدرك الجاهليَّةَ والإسلامَ، لكنَّه لم يرَ النبيَّ ﷺ وهذا هو حدُّه عند بعضِ أهل العلم، وعليه فالصحابيُّ لا يُسَمَّى مُخَضْرَمًا، ومنهم مَن قال: مِن الصَّحابة مَن هو مُخَضْرَمٌ، يعني: مَن عاش في الجاهليَّة وعاشَ في الإسلام؛ لأنَّه جمع بين وَصْفَين.

وطرَدَ هذا الوصفُ في العصُور اللَّاحقة بعد الجاهِليَّة؛ فإنْ عاش في عصر الخُلفاء ثُمَّ في عَصْرِ بني أُميَّة قالوا: مُخَضْرَمٌ، وإن كان شطْرُ عُمرِه في عَصْرِ بني أُميَّة والشَّطْرُ الثَّاني في عصْر بنِي العبَّاسِ قالوا: مُخَضْرَمٌ.

«**كَسُوَيْدِ**» سُويد بن غَفَلَة[2]، «**فِي أُمَمِ**»، يعني: كثيرين، الذين أسْلمُوا وهُمْ كِبارٌ في السِّنِّ، فأدركُوا الجاهليَّة، ثُمَّ أسلمُوا وقدِمُوا إلى النبيِّ ﷺ فوجدُوه قد تُوُفِّيَ، ومنهم من قَدِمَ والناسُ يَنفُضُون أيديهم من دَفْنِه ﷺ.

= ترجَمةٍ يضبِطُ المؤلِّفُ ما فيها من أسماءَ تحتاجُ إلى ضَبطٍ فيضبِطُها بالقَلم، وقد جرَّدها الشيخُ عبد السلام هارون في مؤلَّفٍ له أسماه «معجم مقيَّدَات ابن خلِّكان»، ويُعرفُ عن ابنِ خلكان عنايتُه وحفاوَتُه بالأُدَباء من الكُتَّاب والشُّعَراء، حتَّى ولو كان عندهم خلَلٌ في الديانة أو في الاعتقاد، فقد ترجم لبعض من نُسِب إلى الزَّنْدَقة، وأشاد به، ويكتفِي بترجمة مختصرة لبعض العُلماء الكِبارِ من أئمَّة الإسلام، وكأنَّ الأمر لا يَعْنِيه، كما نصَّ على ذلك الحافظ ابنُ كثير، حتَّى قال: «ولا كأنَّ الكلبَ أكلَ له عَجِينًا». البداية والنهاية ١١/ ١٢٨. (أفاده الشارح)

(١) ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٢١٤.

(٢) هو: سُويد بن غَفَلَة بن عَوْسَجَة بن عامر، الكوفي، ثقةٌ مخضرَمٌ من كبار التابعين، أدرك الجاهليَّة وقدم المدينة بعد أن نُفِضَتِ الأيْدي من دَفْنِ رسول الله ﷺ، أخرج له الجماعة (ت٨١هـ). يُنظر: تهذيب الكمال ١٢/ ٢٦٥، التقريب (٢٦٩٥).

وهؤلاء المُخَضْرَمُون عدَّهُم مسلمٌ فأوصلَهُم إلى العِشْرين[(١)]، وزادُوا في العِدَّة عند بعضِهم على المِائة[(٢)].

«**وقَدْ يُعَدُّ في الطِّباقِ التَّابعُ في تابِعِيهِمْ**»، يعني: قد يوجدُ تابعيٌّ لقِيَ أو رأى بعضَ الصَّحابة، لكن روايتَه كلَّها عن التَّابعين، فقد يُذكرُ هذا في طبقة أتباعِ التابعين، ولا يُذكر في طبقة التابعين.

«**إذْ يكُونُ الشَّائِعُ الحَمْل عنهُمْ**»، يعني: يكونُ الغالبُ في مرويَّاتِه أنَّه يحمِلُها عن التابعين، ولذلك من انتَبه لمثلِ هذه الأمور يجِدُ في كلام أهل العلم على لطائف الأسانيد: أنَّ هذا الإسنادَ رُبَاعِيٌّ وهو في حُكم الثُّلاثيِّ، يعني: فيمن طالت به الحياةُ بحيثُ يمكنُه أن يرويَ عن طبقةٍ فوق الطبقةِ الَّتِي روى عنْها.

«**كأبي الزِّنادِ**» أبو الزِّناد اسمُه عبدُ الله بن ذَكْوَان[(٣)].

«**والعَكْسُ جاءَ**»، يعني: أنَّ تابعَ التَّابع قد يُوضَعُ في طبقةِ التَّابعين، «**وَهْوَ ذو فسادِ**» الضَّمير يعُودُ على الصِّنْفِ الأخير منهُما، ولا إشكال في كونِه فسادًا، فتابعُ التابعيِّ إذا وُضِعَ في طبقة التَّابعين ثُمَّ روى عن صحابيٍّ فقد نحكُم على السَّندِ بأنَّه متَّصلٌ، والسَّندُ في حقيقةِ الأمرِ منقطعٌ، ولكن خفِيَ علينا هذا الانقطاعُ، بوَضْعِنا تابعَ التابعيِّ في طبقة التابعين.

أقول: وكذلِك لو وُضِعَ تابعيٌّ في طبقةِ أتباع التابعين، فروى عن صحابيٍّ، فإنَّنا نجزِمُ بأنَّ الإسنادَ منقطِعٌ، والسَّندُ في حقيقةِ الأمرِ متَّصلٌ،

---

(١) يُنظر: معرفة علوم الحديث (٢٥).

(٢) يُنظر: فتح المغيث ٤/١١٦.

(٣) هو: عبد الله بن ذَكْوَان، أبو الزِّنادِ القُرَشي، أبو عبد الرحمٰن المدَنيّ، ثقةٌ فقِيهٌ، أخرج حديثَه الجماعة (ت١٣٠هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٥/٨٣، تهذيب الكمال ١٤/٤٧٦، التقريب (٣٣٠٢).

فالفسادُ حاصلٌ في هذه الصورة - أيضًا -، وإن كانوا يَنُصُّون على أنَّ المرادَ بالفسادِ في الصُّورة السَّابقة فقط، إلَّا أنَّ الرَّاجِحَ حُصولُ الفسادِ في الصُّورتَين معًا.

ويُوضِّحُ ذلك ما قرَّره أهلُ العلم: أنَّ الضَّرَر الحاصلَ في صَنِيع ابنِ الجوزيِّ في «الموضُوعات» نظيرُ الضَّررِ الحاصلِ في صَنِيعِ الحاكم في «المستدرك»، فابنُ الجوزي حكَم على أحاديث صحيحةٍ بأنَّها موضُوعة، والحاكمُ حكم على أحاديث موضُوعة بأنَّها صحيحةٌ، فالضَّررُ الحاصلُ بصَنِيع هذا نظيرُ الضرر الحاصل بصَنِيع هذا؛ فابنُ الجوزِيَّ يجعلُنا نُضعِّفُ أحاديثَ صحِيحة، ونترُكُ العملَ بها، والحاكمُ يجعلُنا نعملُ بأحاديثَ موضُوعة.

فالصورةُ الأولى حينما يكونُ الإسنادُ متَّصِلًا ونحكُمُ عليه بالانقطاعِ، فإنَّ هذا يترتَّبُ عليه تركُ العملِ بحديثٍ صحيح، مثل صنِيع ابنِ الجوزيِّ، والثانية يكون فيها الحديثُ منقطِعًا ونحكم عليه بالاتِّصال، فيترتَّبُ على ذلك العمل بحديثِ ضعيفٍ، مثل صَنِيع الحاكم، وقد أوضحتُ هذا لأنَّهم يُركِّزُون في الشُّروحِ على أنَّ عَوْدَ الضَّمِيرِ على الصُّورة الثَّانية فقط.

«وقدْ يُعَدُّ تابِعيًّا صاحبُ كابْنَيْ مُقَرِّنٍ»، يعني: قد يُوجدُ من رأى النبيَّ ﷺ ويُصَنَّفُ مع التَّابِعين، كما قال الحاكم عن ابْنَيْ مُقَرِّنٍ، النُّعمانِ بن مُقَرِّنٍ وأخِيه سُوَيدٍ(١).

«ومن يُقارِبُ»، يعني: يُقَارِبُ التَّابِعين في السِّنِّ والشُّيوخِ، يعني: في طبقَتِهم، فيُعدُّ تابِعيًّا؛ لأنَّه يخْفَى على بعضِ أهلِ العلم رؤيتُه للنبيِّ ﷺ.

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: معرفة علوم الحديث (ص١٥٤).

الْأَكَابِرُ عَنِ الْأَصَاغِرِ

٨٣١ وَقَدْ رَوَى الْكَبِيرُ عَنْ ذِي الصُّغْرِ طَبَقَةً وَسِنًّا اوْ فِي الْقَدْرِ
٨٣٢ أَوْ فِيهِمَا وَمِنْهُ أَخْذُ الصَّحْبِ عَنْ تَابِعٍ كَعِدَّةٍ عَنْ كَعْبِ

الشرح

«الأكَابِرُ عن الأصَاغِرِ»، يعني: رواية الأكابر عن الأصاغِر، بأنْ يكونَ التِّلميذُ الآخِذُ أكْبر من الشَّيخِ المأخُوذِ عنه، إما سِنًّا، أو قدرًا، ومنزِلَةً، أو هُما معًا. فالأصلُ في هذا البابِ روايةُ النَّبيِّ ﷺ عن تميم الدَّارِيِّ حديثَ الجسَّاسَة[(١)]، وهو في «صحيح مسلم»[(٢)]، وهذا أشرفُ ما في الباب؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ أكبرُ منه سنًّا، وأعظمُ قدرًا منه ومن غيرِه.

فروايةُ الأكابِرِ عن الأصاغِرِ نوعٌ من أنواع عُلوم الحديث موجودٌ في كتب السُّنَّة، إذ أخذَ صالحُ بن كَيْسانَ عن الزُّهريِّ، وهو أكبرُ منه سِنًّا، ويُعَدُّ من كبار الآخِذين عن الزُّهريِّ.

وقد أدركنا كبارًا في السِّنِّ - في السَّبعين والثمانين - يجلِسُون مع الشَّبابِ الصِّغار دون العشرين بين يَدَيِ الشُّيوخ، فيحصُلُ لهم أجر سلُوك طريقِ العلم؛

(١) **الجسَّاسةُ**: الدَّابَّة التي رآها تميمُ الداريُّ رضي الله عنه في جَزِيرة البحر، وإنما سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنها تَجُسُّ الأخبارَ للدَّجَّال، أي: تطلُبُ معرفتَها له. ينظر: النهاية ١/ ٢٧٢.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في قصة الجساسة (٢٩٤٢/ ١١٩)، وأبو داود (٤٣٢٥)، والترمذي (٢٢٥٣)، والنسائي في الكبرى (٤٢٤٤)، وابن ماجه (٤٠٧٤) من حديث فاطمةَ بنتِ قيس رضي الله عنها، وروي من حديث جابر رضي الله عنه.

ومن ثَمَّ ينبغي لطالبِ العلم ألَّا يقْنَطَ ويَيْأَسَ من طلبِ العلم مَهْما بلغَ به العُمُر.

«**وقد روى الكبيرُ**» قلنا: إنَّ الكِبَر قد يكوُن في السِّنِّ - وهذا هو الكثيرُ الغالبُ -، وقد يكون في القَدْرِ، وقد يكون فيهما معًا؛ ولذلك لـمَّا «قيل للعبَّاس بن عبدِ المطَّلِبِ: أيُّما أكبرُ، أنتَ أم النبيُّ ﷺ؟ فقال: هو أكبرُ منِّي وأنا وُلِدْتُ قبله»[1].. فالكبر يُطلَق على السِّنِّ كما يُطلَق على القَدْر، وهل يُجمعُ بينهُما في خبرٍ واحد بأن تقول: (جاء الكبيرُ الصَّغيرُ)؟ يعني: الكبيرَ في القَدرِ، الصَّغير في السِّنِّ. قيل: إنَّ هذا من التنافُرِ اللَّفْظيِّ، الذي يُخِلُّ بالفَصاحة، ويُخِلُّ بالبلاغَة، كما منعُوا إطلاقَ المتَّصلِ على المقطُوعِ، وإن كان في الواقع مُتَّصِلًا إلى التابعيِّ، بمعنى أنَّه إذا وجدنا كلامًا لسعيدِ بنِ المُسيِّبِ، أو الحسن البصريِّ بسندٍ متَّصِلٍ، فباعتبار إضافتِهِ إلى التابعيِّ يقال: مقطُوع، وباعتبار اتِّصال إسنادِه إلى سعيدٍ أو الحسَنِ يُقال: متَّصل، وهذا كله بناءً على انفِكاكِ الجِهة.

لكن إذا فهِمَ السَّامِعُ الكلامَ، ولم يُشْكِلْ عليه القول: (جاء الكبيرُ الصَّغيرُ)، بأن كانتْ حالُه لا تخْفَى على السَّامِعِ، يعني: يراه صَغِيرًا في سنِّه، كبيرًا في قَدْرِهِ؛ فلا إشكالَ فيه.

«**عنْ ذِي الصُّغْرِ**»، يعني: صاحبَ السِّنِّ الأقَلِّ، أو القَدْرِ الأقَلِّ.

«**طبَقةً**»، يعني: قد يكون التِّلمِيذُ أكبرَ من شيخِه في الطَّبقة؛ فقد يكونُ الكبيرُ من الطَّبقَة الخامسة - مثلًا -، فيَروِي عن صَغيرِ من الطبقةِ السَّابِعة، فليس هناك ما يمنعُ هذا، لا سيَّما وأنَّ الفرقَ بين الطَّبقَتينِ يُقارِبُ العِشرين

(١) أخرجه الحاكم (٥٣٩٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثَاني (٣٥٠)، وابن أبي شَيبة في المصنَّف (٣٤٦٢٢)، قال الهيثمي ٩/ ٢٧٠: «رواه الطبراني، ورجالُه رجال الصحيح».

سَنة، فيمكن أن يروِيَ شخصٌ عمَّن هو دُونه في السِّن بأربعينَ، أو ستِّين سنة، فيكونُ دُونَه بثلاثِ طبقاتٍ، فهذا مُتَصَوَّرٌ، فكمْ من شخصٍ روى عن ابنِه! فقد روى العبَّاسُ عن ابنِه الفَضْلِ(١)، والأمثلة على ذلك كثيرة، فكتُبُ السُّنَّة مليئَةٌ بالأمثلة لهذا النوع.

«وَسِنًّا أو في القَدْرِ» سبق بيانُه.

«أو فِيهما»، يعني: في السِّنِّ والقَدْرِ، مثلَما ذكرنا في روايةِ النَّبيِّ ﷺ عن تميم، ورواية عُمرَ والعَبادِلةِ وغيرهم عن كَعْبٍ، كما مثَّل به المؤلِّفُ، فبعضُهم أكبرُ منهُ سِنًّا، وجميعُهم أعظمُ منه قَدْرًا.

«ومِنْهُ أَخْذُ الصَّحْبِ»، الصَّحْبُ: جمعُ صَاحِبٍ، كرَكْبٍ جمعُ راكِبٍ، يعني: صحابةَ النبيِّ ﷺ الذين مضَى الكلامُ فيهِم.

«عن تابعٍ»، يعني ممَّنْ أدْرَكَ الصَّحابةَ، ولم يُدْرِكِ النَّبيَّ ﷺ ولم يَرَهُ، «كَعِدَّةٍ» من الصَّحابةِ ذكروا منهم عُمرَ وأبا هُريرةَ والعبادِلةَ الأربعَةَ، فكُلُّهم رَوَوْا «عَنْ كَعْبٍ»، يعني: كعْبَ الأحْبَار، وهو تابعيٌّ.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه الخطيب، كما قال ابن الصلاح في المقدمة ص: ٣١٣: «وللخطيب الحافظ في ذلك كتاب؛ روينا فيه عن العباس بن عبد المطلب، عن ابنه الفضل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة». وينظر: فتح المغيث ٤/ ١٨٠.

رِوَايَةُ الْأَقْرَانِ

٨٣٣ وَالْقُرَنَا مَنِ اسْتَوَوْا فِي السَّنَدِ　　وَالسِّنِّ غَالِبًا وَقِسْمَيْنِ اعْدُدِ

٨٣٤ مُدَبَّجًا وَهْوَ إِذَا كُلٌّ أَخَذْ　　عَنْ آخرٍ وَغَيْرَهُ انْفِرَادُ فَذّ

❁ الشرح ❁

«روايةُ الأقْران» لمَّا ذكر رواية الأكابر عن الأصاغر ذكر بعدها روايةَ الأقرانِ، والأقرانُ هم الذين يَشترِكُون في الطبقة والتَّلَقِّي عن الشُّيوخِ، فنظيرُهم في الدِّراساتِ النِّظامية الآن (الدُّفْعة) الذين يتخرَّجون في سنة واحدة، ومن رواية الأقرانِ أنْ يرويَ أحدُ القرينَين عن الآخر دُون أن يرْوِيَ الآخر عنهُ شيئًا، فإذا روى كلٌّ منهُما عن صاحبِه فهذا نوعٌ آخر من روايةِ الأقْرانِ يسمَّى المُدبَّج على ما سيأتي.

ويُلاحَظ أنَّ النَّاظِمَ رَحِمَهُ اللهُ لم يذكرْ رِوايةَ الأصاغِر عن الأكابِر؛ لأنَّ هذا هو الأصل، فلا يُحتاج إلى ذكره، إنما يُذكر ما يخرُجُ عن هذا الأصل.

ولا شكَّ أنَّ رِواية الأقرانِ وروايةَ الأكابر عن الأصاغر فيهما ما ينبغِي أنْ يتَحلَّى به طالبُ العلم من عدم الترَفُّعِ في الأخذ، والتحمُّلِ عن الصغيرِ إذا احتاجَ إليه، وكذلك القَرينُ إذا احتاجَ للرِّواية عنهُ، فالعُلُوُّ في الروايةِ مَطلُوبٌ، لكن قد لا يتيَسَّر، فلْيطلُب العلمَ ممَّنْ وجدَهُ عنده - وإن كانَ أصْغَرَ منهُ سِنًّا - وهو غيرُ مُسْتَحٍ ولا مُستكْبِرٍ، ولا يَنْبُلُ الرجُلُ حتى يأخذَ عمَّن فوقه وعمَّنْ مثلَه وعمَّنْ دونه.

وكم من شُيوخٍ كِبارٍ أَجِلَّةٍ من أهل العلم يعترِفُون بأنَّهم استفادُوا من فلانٍ وفلانٍ؛ مِن طبقةِ صغارِ طلابِهم، لكن تجدُ مَن هُم أقلُّ منهم سِنًّا، وأقلُّ

قدْرًا؛ يستفِيدُ عِلمَ الرجلِ بكاملِه، ولا ينسِبُه إليه، ولا يذكرُه لا بِقليلٍ ولا كثيرٍ، فهذا في الغالِبِ لا يُوَفَّقُ.

كما أنَّهم ذكرُوا في أدبِ الطَّلبِ - على ما تقدَّم - أنَّ الطالِبَ ينبغِي أنْ يُشِيعَ الفائِدة، ولا يَجْحَدَ عَن قُرَنائِه وزُملائِه ما يستفيدُه من هذا الشيخ، أو من غيره، فإذا ظفَر بفائدة أو جُزءٍ غيرِ مسمُوعٍ لزُملائِه فيَجبُ أنْ يُخبِرَهم عنه، وهذا من النَّصِيحة.

«والقُرَنَا» بالقَصْر للضَّرُورة، وإلَّا فالأصلُ القُرَناءُ بالمدِّ.

«مَنِ اسْتَوَوْا فِي السَّنَدِ»، يعني في الأخذِ عن الشُّيوخِ، فشُيوخُهم من طبقةٍ واحدةٍ، متقارِبين في السِّنِّ.

«والسِّنِّ غَالبًا» ليخرُجَ مَن طلَب العِلمَ وهو كَبِير؛ لأنَّه قد يُوجدُ في طبقةِ هذا الرَّاوي مَن هو أكبرُ منه بكثير، وقد يُوجد مَن هو دونه وأصغرُ منه بكثير، مثلما تقدَّم عن صالحِ ابن كَيْسان، وهو من الطبقة الأولى الآخِذين عن الزُّهري، لكن لو نظرْنَا إلى سِنِّه لقُلنا: إنَّه من شُيوخ الزُّهريِّ؛ لأنَّه أكبرُ من الزُّهريِّ، لكن بالنِّسبة للسَّند والأخذِ والتلقِّي عن الشُّيوخِ؛ أنزَلُ عن سِنِّه.

وقد وُجِد في العصر الحديث - قبل تحدِيد سنٍّ معيَّنٍ للقبول في المدارس - بعضُ الآباء قد درَس مع ابنِه في سَنَةٍ واحِدة، ثُمَّ تخرجا في سَنةٍ واحدة، فعمل الأبُ في وظيفةٍ سنتين أو ثلاثًا أو خمسًا ثُمَّ تقاعَد، وأما الابنُ فقد عمل بعدهُ عِشْرين أو ثَلاثِين سنة.

«وقِسْمَينِ اعْدُدِ»، يعني: رواية الأقْران قِسْمان.

«مدبَّجًا» هذا القِسْمُ الأوَّلُ، المُدَبَّجُ، قالوا: إنَّه مأخوذٌ من دِيباجَةِ الوجه، وهما صَفْحَتَاهُ اليُمْنَى واليُسْرَى[1]؛ لتساوِيهما، فهذا الطالبُ أو هذا

---

(١) ينظر: لسان العرب ٢/ ٢٦٣.

المتلَقِّي عن زَميله مُشْبِهٌ له، فإذا روى عن زميلِه وروَى عنه زَميلُه صار مُدَبَّجًا.

«**وهو إذَا كلٌّ أَخَذْ**»، يعني كُلُّ واحدٍ منهُما أخذَ عن الآخر، والتَّنوينُ هذا يسمُّونه تنْوينَ العِوَضِ، مثل قوله: ﴿قُلۡ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، يعني: كلُّ أَحَدٍ، فكُلُّ واحِدٍ من القَرِينَين أخذ عن الآخَر، فقدْ روَت عائِشةُ عن أبي هُرَيرة، وروى أبو هُريرة عن عائِشة ﵄، فهذا يُسمَّى مُدَبَّجًا.

«**عن آخرٍ**» أصلها (أَأْخر)، يعني: أفْعَل، وأفعلُ ممنوعٌ من الصَّرْفِ، وصُرف هنا للضَّرورة، «**وغيرَه**» معطوفٌ على «مدبجًا» ومُدبَّجٌ منصوبٌ؛ لأنه مفعولٌ بفعل الأمر «**اعْدُد**» وهذا القسم الثاني: «**انْفِرَادُ فَذّ**»، يعني، لا توجدُ الرِّواية بالتبادل بين القَرِينَين، وإنَّما تُوجدُ من أحدِهما عن الآخَر، ولا عكس.

ونستفِيدُ من رواية الأكابرِ عن الأصاغرِ وروايةِ الأقرانِ ألا نَظُنَّ أنَّ في الإسنادِ قلْبًا، فمثلًا هُناك شخصٌ تَرْجم للشَّيخِ محمد بن إبراهِيم ﵀ فوجد في شيوخِه: الشَّيخَ صالحَ بن عبد العزيز آل الشيخ، فقال: هذا ليس بصَحِيح، ومِن ثَمَّ نقله إلى تلاميذ الشيخ محمد بن إبراهيم، وسوَّغ لما فعلَ بأن وُجود الشيخ صالح في شيوخِه ليس معقُولًا إطلاقًا؛ فقد تُوفِّي الشيخُ محمد بن إبراهيم وسِنُّ الشيخِ صالحِ الموجودِ الآنَ عشرُ سنوات، فكيف يصِيرُ شيخًا للشَّيخ؟! ولا يعلم هذا المترجِمُ أنَّ الشيخَ صالحَ بن عبد العَزيز آل الشَّيخ المذكورَ في شُيوخِ الشيخِ محمد بن إبراهيم كان قاضِيًا للرِّياضِ قبل الشَّيخِ محمد بن إبراهيم بسِنين، وقد قرأ عليه الشيخُ ابنُ باز، والشيخ ابن حُميد، والشَّيخُ محمد بن إبراهِيم، وجمعٌ من أهل العلم، فكونُنا لا نعرفُ الكبيرَ من الصَّغيرِ نقع في مثلِ هذا القَلْبِ والوَهْم.

فإذا روى القرينُ عن قرينِه عن شَيخ، وهما قد اشترَكا في الرواية عن هذا الشيخِ الذي ذُكر في السَّند، فقَدْ يَظُنُّ بعضُهم أنَّ هذا القرينَ مَزِيدٌ في

السَّندِ، أو يظُنَّ أنَّ (عن) خطأٌ والصَّوابُ أنَّ بدَلَها واوُ العَطْفِ، يعني: روى فُلان وفُلان عن فُلان، فإذا لم نعرِفْ هذا النوع من أنواع علوم الحديث وقَعْنا في شيءٍ من الارتيابِ في السَّندِ، وقد تجرَّأَ بعضُ من يُزاوِلُ تحقيقَ الكتُبِ على مثلِ هذا بالتَّصويبِ والتَّصحيحِ على حدِّ زعمِه، فارتكبَ خطأً فادِحًا.

❁ ❁ ❁

الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ

٨٣٥ وَأَفْرَدُوا الْإِخْوَةَ بِالتَّصْنِيفِ فَذُو ثَلَاثَةٍ بَنُو حُنَيْفِ
٨٣٦ أَرْبَعَةٌ أَبُوهُمُ السَّمَّانُ وَخَمْسَةٌ أَجَلُّهُمْ سُفْيَانُ
٨٣٧ وَسِتَّةٌ نَحْوُ بَنِي سِيرِينَا وَاجْتَمَعُوا ثَلَاثَةً يَرْوُونَا
٨٣٨ وَسَبْعَةٌ بَنُو مُقَرِّنٍ، وَهُمْ مُهَاجِرُونَ لَيْسَ فِيهِمْ عَدُّهُمْ
٨٣٩ وَالْأَخَوَانِ جُمْلَةٌ كَعُتْبَةِ أَخِي ابْنِ مَسْعُودٍ هُمَا ذُو صُحْبَةِ

الشرح

«الإخْوةُ والأَخَواتُ»، أي: من المهمِّ معرفةُ الإخوة والأخوات من الرُّواة، حتَّى لا يقع طالبُ العلم في الوهْم؛ فيُدخِلَ فيهم من ليس منهم أو العكس، ومن ذلك أنَّه يوجد ثلاثةٌ يقال لهم: ابنُ إِشْكَاب، وكلٌّ واحد لا يَمُتُّ إلى الثاني بِصِلَة(١)، فالَّذِي لا يعرِفُ هذا النَّوعَ يظُنُّهم إخوةً، وأهلُ العلمِ يُنَبِّهُونَ على هذا في شُروحِ كتُبِ عُلومِ الحديث.

«وأَفْرَدُوا الإخوَةَ بالتَّصنِيفِ» كأبي داودَ السِّجِسْتَاني، وغيرِه؛ لهم تصنِيفٌ في الإخوةِ والأَخَوات.

«فَذُو ثَلاثَةٍ بنُو حُنَيفِ»، يعني: سَهْلَ بن حُنيف مع أخَوَيْه ثلاثة من الصَّحابة.

(١) ينظر: فتح المغيث ٤/ ١٧٢.

«**أَرْبَعةٌ**» إمَّا على الاستِئْنَافِ فتُرفَعُ، أو على العطفِ على ثلاثةٍ مع حذفِ العاطفِ فتُجرُّ؛ مثل قوله ﷺ: «**تَصَدَّقَ رَجلٌ من دِينارِه، من دِرْهَمِه، من ثَوْبِه، من صاعِ بُرِّهِ، من صَاعِ تَمْرِهِ**»[(١)].

«**أَبُوهُم السَّمَّان**»، أي: أربعةُ إخوة، وهم: سُهيل بن أبي صالح وإخوته، وأبُوهم أبو صالح السَّمَّان[(٢)].

«**وخمسةٌ**» كلُّهم بنُو عُيَيْنَة «**أَجَلُّهُم سُفيانُ**»، أي: أنَّ سُفيان بن عُيَيْنة العَلَم المشهور هو أَجَلُّ إخوتِه، وهم خمسةٌ كلُّهم يروِي الحديث.

«**وَسِتَّةٌ نحو بَنِي سِيْرِيْنَا**»، أي: أنَّ محمدَ بن سِيرينَ وإخوتَه وأخواتِه سِتَّةٌ.

«**واجتمعُوا ثلاثةٌ يَرْوُونَا**» المقصود أنَّ منْ هؤلاء السِّتَّة ثلاثةُ إخوةٍ اجتمَعُوا في سندِ حديثٍ واحدٍ يرويْهِ بعضُهم عن بعضٍ، وإلّا فالسِّتَّةُ كلُّهم له رِواية.

«**وسَبْعَةٌ بَنُو مُقَرِّنٍ**»، يعني: النُّعمانَ بنَ مُقَرِّنٍ وإخوتَه، وهم: مَعْقِلٌ، وسُوَيْدٌ، وسِنانٌ، وعَقِيلٌ، وعبدُ الرَّحمٰن، وعبدُ الله. «**وهُمْ مُهاجِرُونَ**» فهؤلاء السَّبعةُ جمعُوا مَكْرُمَةَ الهجرةِ معَ شرَفِ الصُّحبة.

«**لَيْسَ فِيهم عَدُّهُم**»، يعني: هؤلاء السَّبعةُ لا يوجد لهم نَظيرٌ، وليس في الصَّحابة مثلَهم بهذا العدَدِ ينْتَسِبُون إلى رجُلٍ واحدٍ، وقد وُجِدَ في الصَّحابة إخوةٌ بهذا العدد؛ لكنَّهم لا ينْتَسِبُون لرَجُلٍ واحد؛ بل ينْتَسِبُون لأمٍّ واحدة، كأولادِ عَفْرَاء.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة، ولو كلمة طيبة وأنهما حجاب من النار (١٠١٧)، والنسائي (٢٥٥٤)، وأحمد (١٩١٧٤)، من حديث المنذر بن جرير رضي الله عنه.

(٢) هو: ذَكْوَانُ بن عبدِ الله، أبو صَالِح السَّمَّان، ويقال: الزَّيَّات، مولى أم المؤمنين جُوَيْرِيَة الغَطَفَانِيَّة، حافظٌ حجَّةٌ، كان من كِبار العلماء بالمدينة، أخرج له الجماعة (ت١٠١هـ). ينظر: مشاهير علماء الأمصار (ص١٢٢)، السير ٥/٣٦، التقريب (١٨٤١).

«**والأَخَوانِ جُمْلَةٌ**»، يعني: وجودَ اثنين من الإخوةِ الرُّواةِ كثيرٌ، لا يتَّسِعُ المجالُ هنا لسَرْدِهِم، وإنَّما مكان ذلك المصنَّفاتُ المعنِيَّة بهذا الأمر.

«**كَعُتْبَةِ**» هو عُتْبَةُ بنُ مسعود «**أخي ابنِ مَسْعُودٍ**» هو عبدُ الله بن مسعود ابن غَافِل الهُذَلِيُّ، ابنُ أُمِّ عَبْدٍ، الصَّحَابِيُّ الجَلِيل، وعُتْبَةُ مات قبلهُ، «**هُما ذُو صُحْبَةِ**»، يعني: من الصَّحابة، والأمثلةُ على هذا كثيرة، والشُّروحُ ذكرتْ منها ما فيه غُنْيَةٌ.

❁ ❁ ❁

رِوَايَةُ الْآبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ وَعَكْسُهُ

٨٤٠ وَصَنَّفُوا فِيمَا عَنِ ابْنٍ أَخَذَا ... أَبٌ كَعَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ كَذَا
٨٤١ وَائِلُ عَنْ بَكْرٍ ابْنِهِ وَالتَّيْمِي ... عَنِ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ فِي قَوْمِ
٨٤٢ أَمَّا أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْحَمْرَاءِ ... عَائِشَةٍ فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ
٨٤٣ فَإِنَّهُ لَابْنُ أَبِي عَتِيقِ ... وَغُلِّطَ الْوَاصِفُ بِالصِّدِّيقِ
٨٤٤ وَعَكْسُهُ صَنَّفَ فِيهِ الْوَائِلِي ... وَهْوَ مَعَالٍ لِلْحَفِيدِ النَّاقِلِ
٨٤٥ وَمِنْ أَهَمِّهِ إِذَا مَا أُبْهِمَا ... الْأَبُ أَوْ جَدٌّ وَذَاكَ قُسِمَا
٨٤٦ قِسْمَيْنِ عَنْ أَبٍ فَقَطْ نَحْوَ أَبِي ... الْعُشَرَا عَنْ أَبِهِ عَنِ النَّبِي
٨٤٧ وَاسْمُهُمَا عَلَى الشَّهِيرِ فَاعْلَمِ ... أُسَامَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قِهْطِمِ
٨٤٨ وَالثَّانِ أَنْ يَزِيدَ فِيهِ بَعْدَهُ ... كَبَهْزٍ اوْ عَمْرٍو أَبًا أَوْ جَدَّهُ
٨٤٩ وَالْأَكْثَرُ احْتَجُّوا بِعَمْرٍو حَمْلَا ... لَهُ عَلَى الْجَدِّ الْكَبِيرِ الْأَعْلَى
٨٥٠ وَسَلْسَلَ الْآبَا التَّمِيمِيُّ فَعَدّ ... عَنْ تِسْعَةٍ قُلْتُ: وَفَوْقَ ذَا وَرَدْ

الشرح

«روايةُ الآباءِ عن الأبناءِ» وهي فرعٌ عن رواية الأكابِر عن الأصاغرِ، وإفرادها بالترجمة من أجْلِ ما عطف عليها من **قوله**: «وعكسُه» فالعكس يعني: روايةُ الأبناءِ عن الآباء.

«وصنَّفُوا فيما عن ابنٍ أخذَا أبٌ»، أي: أنَّ رواية الآباء عن الأبناء فيها مصنَّفاتٌ لأهل العلم.

«**كعبَّاسٍ عن الفَضْلِ**»، أي: كروايةِ العبَّاس بنِ عبد المُطَّلِبِ عن ابنِه الفضْلِ بن العبَّاسِ، «**كذا**»، أي: مثلُ ذلك «**وَائِلُ عَن بَكْرِ ابْنِه**»، فالمثالُ الأوَّلُ في الصَّحابة، والمثال الثاني فِيمن بعدَهم، وجاء «**وائِل**» و«**بَكْر**» غيْرَ مُنَوَّنَينِ للضَّرُورة، وإلا فوائِلٌ ليس ممنوعًا من الصَّرْفِ بل هو مصروفٌ، وبَكرٌ - أيضًا - مصرُوفٌ مُنوَّنٌ، لكن اقتضى النَّظمُ حذفَ التَّنْوين، والناظم هنا لم يَمنعْهما من الصَّرفِ؛ بل سَلبَهما ما يَسْتحِقَّان من تَنْوين، وأبقاهما مصْرُوفَين، ولذلك جرَّ (بكر) بالكسرة، ويمكُن أنْ يُقال: إنَّه جرَى في ذلك على لُغَةِ رَبِيعة؛ لأنَّهم لا يُنَوِّنُون؛ فيقولون: عن أنَسْ[(١)].

«**والتَّيْمِيْ**» هو سُليمانُ بن طَرْخَانَ التَّيمي[(٢)] «**عن ابنِه مُعْتَمِرِ**»، أي: يروي عن ابنه مُعْتَمِر بنِ سُليمان[(٣)]، «**فِي قَوْمِ**»، يعني: في أمثلةٍ كثيرةٍ من نظائِر هذا النَّوع.

«**أمَّا أبُو بَكرِ**»، أي: الواردة روايتُه عن عائشةَ ﵂ في حديثِ الحَبَّة السَّوداء، على ما سيأتي.

«**عنِ الحَمْراءِ عائشةٍ**»، أي: أمِّ المؤمنينَ وجاء في بعض النصوص بصيغة التصغير (الحُمَيْرَاء)، ويُطلَقُ عليها لبَياضِها ﵂، إلّا أنَّ مِن أهلِ العلم مَن ضعَّف جميعَ ما ورَدَ بهذا اللَّفظ[(٤)]، والزَّرْكَشِيُّ ذكر في كتابه «الإجابة لإيرادِ مَا استدركتْهُ عائشةُ على الصَّحابَة» بعضَ الألفاظِ الَّتي حسَّنَها

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ١٩٨٠.

(٢) هو: سُليمان بن طَرْخَان، أبو المعتمِر، التيمي البصري، ثقة عابد، أخرج له الجماعة (ت١٤٣هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٤/ ٢٠، تهذيب الكمال ١٢/ ٥، التقريب (٢٥٧٥).

(٣) هو: مُعْتَمر بن سُليمان بن طَرْخَان، أبو محمَّد، التَّيمِيُّ، البصريُّ، مولى لبَنِي مُرَّة بن عباد، من تابعي التَّابِعين، إمامٌ حافظٌ ثِقةٌ، أخرج له الجماعة (ت١٨٧هـ). ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ١٠٤، السير ٨/ ٤٧٧، التقريب (٦٧٨٥).

(٤) قال ابنُ القيم ﵀: «كلُّ حديثٍ فيه يا حُميراء أو ذِكرُ الحُمَيراءِ فهو كَذِبٌ مُخْتَلَقٌ». المنار المُنِيف (ص٦٠).

بعضُهم[(١)].

والنَّاظمُ رَحِمَهُ اللهُ صرَف «عائِشةٍ» هنا لأجْلِ ضَرُورَةِ الشِّعْرِ.

«فِي الحبَّة السَّودَاءِ» هذا هو الحديث الذي ذكروه مثالًا لرواية الآباء عن الأبناء، لكنَّه ليس بصحيح، فليس الحديث من رواية الآبَاء عن الأبناء؛ لأنَّ أبا بكر الوارد ذكرُه في هذا الحديث ليس هو أبا بكر الصِّدِّيق أبا عائِشة، «فإنَّه لَابْنُ أبي عَتِيقِ» فأبو بكرٍ هذا إنَّما هو عبدُ الله بن محمَّد بن عبد الرحمٰن ابن أبي بكر، المشهُور بابنِ أبي عَتِيق[(٢)]، فتكونُ عائِشةُ عَمَّةَ أبيه[(٣)].

«وغُلِّط الواصِفُ بالصِدِّيقِ» وقيل: إن الواصِفَ له بالصِّدِّيقِ هو إسحاق بن إبراهيم الورَّاق، المعروف بالمَنْجَنِيقِي[(٤)].

«وعَكْسُه» روايةُ الأبناء عن الآبَاء، «صَنَّفَ فيهِ الوَائليُّ» أبو نصر السِّجْزِيُّ الوائِليُّ.

---

(١) ذكر الزركشيُّ ثلاثة أحاديث: صحَّح أحدَها، ونقلَ تصحيح المِزِّيِّ للحديثِ الثَّاني، ونقل تصحيحَ الحاكم للثَّالث. يُنظر كتابُه (ص٥٨).

(٢) هو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر الصِّدِّيق، أبو بكر، المعروف بابن أبي عَتِيق، التيميُّ القرشيُّ المدنيُّ، صدوقٌ فيه مُزاح، أخرج له الشَّيخان، والنسائي، وابن ماجه (ت بعد ١٠١هـ). يُنظر: التاريخ الكبير ٥/ ١٨٤، التقريب (٣٥٨٨).

(٣) إشارة إلى ما جاء عن خالدِ بن سَعد قال: «خرجْنا ومعنا غالبُ بن أَبْجَرَ فمَرِضَ في الطَّريق، فقدِمْنا المدينةَ وهو مريضٌ، فعادهُ ابنُ أبي عَتِيقٍ فقال لنا: عليكُم بهذه الحُبَيْبَة السَّوداء، فخُذُوا منها خمسًا أو سبعًا فاسْحَقُوها، ثُمَّ اقْطُرُوها في أنْفِهِ بقَطَراتِ زَيْتٍ في هذا الجانبِ وفي هذا الجانبِ؛ فإنَّ عائشةَ حدثتني أنَّها سمعت النَّبيَّ ﷺ يقول: «**إنَّ هذه الحبَّة السَّوداء شِفاءٌ من كُلِّ دَاءٍ إلَّا مِنَ السَّامِ**» قلتُ: ومَا السَّامُ؟ قال: «**الموتُ**».
أخرجه البخاريُّ، كتاب الطب، باب الحبَّة السَّوداء (٥٦٨٧)، وابن ماجه (٣٤٤٧).

(٤) هو: إسحاق بن إبراهيم بن يونس بن موسى، أبو يعقوب، المنْجَنِيقِي البَغْدَاديُّ المصريُّ الورَّاق، ثِقةٌ حافظٌ، له مصنَّفٌ في الحديث وهو كتاب «ما رواه الكبار عن الصِّغار والآباء عن الأبناء» (ت٣٠٤هـ). ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ٤١٩، الأعلام للزِّرِكْلي ١/ ٢٩٣.

«وهْوَ مَعَالٍ لِلْحَفِيدِ النَّاقِلِ»، يعني: من معالي الأُمورِ أن يُعنى الإنسانُ بحديثِ ذَوِيه وأقارِبه، لا سِيَّما الوالدِ والجدِّ، فإذا روى الابنُ عن أبيه عن جدِّه، وضبَط أحاديثَ أهلِه صار ذلك ممَّا يُمدَحُ به هذا الشَّخصُ، حتَّى قال الإمامُ مالِكٌ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] قال: هو قول الرجل: حدَّثنِي أبِي عن جَدِّي[(١)]، ويأتي لهذا أمثلة، كعَمْرِو بن شُعَيبٍ عن أبيه عن جَدِّه، وبَهْزِ بن حَكِيم عن أبيه عن جدِّه، والله أعلم.

«ومِنْ أهَمِّه» مِن أهَمِّ ما في هذا الباب روايةُ الابنِ عن أبيه، «إذَا مَا أُبْهِمَا الأبُ أوْ جَدٌّ»، أي: إذا ذُكر الأبُ مبهمًا، فقال: فلان عن أبيه، أو الجدُّ فقال: فلان عن أبيه عن جده، «وذاك قُسِما قِسْمَينِ» فهما قسمان: قسمٌ يُذكر فيه الأبُ على سبيلِ الإبهام، وقسم يُذكرُ فيه الأبُ والجَدُّ وهما مُبْهَمان، وبعضُهم يُعَدِّي «قُسم» بـ(إلى) من حيث الاستعمال، والأصلُ أنَّه يتعدَّى بنفسِه.

«عنْ أبٍ فقَطْ» فهذا القسمُ الأوَّلُ فُلانٌ عن أبِيه من دُون ذِكرِ الجَدِّ، وهذا كثيرٌ، وأقلُّ منه ما يُروى عن الأَبِ عن الجدِّ، وهو القسمُ الثَّاني.

«نحو أبِي العُشَرَا» وهو أُسَامَةُ بن مالِكِ بن قِهْطِم[(٢)]، «عن أَبِه عنِ النبيِّ» ﷺ، هذه لُغةٌ من اللُّغات الجائزة في الأسماء الخَمسة، ومن اللغات فيها: الإعراب بالحروف، وهذا هو الأشهرُ، ثُمَّ القَصْرُ، ثُمَّ النَّقصُ، وهذا هو النقصُ، كما في قولِ الشاعر:

---

(١) أخرجه الحاكم في المدخل (ص٢٨)، والخطيبُ في شَرَفِ أصحابِ الحديث (ص٣٩)، وأخرجه الثعلبيُّ في تفسيره ٨/ ٣٣٧ من وجه آخر عن مالك.

(٢) هو: أبو العُشَرَاء الدارميُّ، من بنِي تَمِيم، واسمُه: أُسامةُ بن مالك بن قِهْطِم، بكسر القاف وإسكان الهاء وكسر الطاء المهملة أيضًا، وقيل: قحطم بالحاء المهملة، وقيل اسمه: عُطارد بن بَرْز أو بَلْز، وقيل: يسار بنُ بَلْز، كان أعرابِيًّا ينزِلُ الحُفَرَ بطريقِ البصرة، وهو مجهولٌ له حديثٌ، روى عن أبيه، وروى عنه حمَّاد بن سلمة. ينظر: الطبقات الكبرى ٧/ ١٨٩، الإكمال ٦/ ٢٠٧، الإصابة ١/ ٢٣٠.

بِـأبِـهِ اقْـتَـدَى عَـدِيٌّ فـي الـكَـرَمْ   ومَـن يُـشـابِـهْ أبَـهُ فـمـا ظَـلَـمْ[١]

«واسمُهُما» اسمُ أبي العُشَراء واسمُ أبيه، «على الشَّهِيرِ فاعْلَمِ»، أي: هذا هو المشهورُ في اسْمَيْهِما، «أُسَامَةُ» هذا اسمُ «أبِي العُشَرَا»، وهو «بنُ مَالِكِ بنِ قِهْطِمِ» فمالكٌ أبوهُ، وجدُّهُ قهطم قد يأتي بإبدال الهاء حاءً، وقد ضُبط بكسر أوله وثالثه قِهطِم، وقد يُضبط بفتحهما قَهطَم، وقد يُضبطُ بفتحِ أوله وكسر ثالثِه، وقد يُضبطُ بالعكس بكسر أوله وفتحِ ثالثِه، فيجُوز فيه كلُّ هذه الأوجُه، لكنَّ الأكثرَ على أنَّه بكسر أوَّله وثالثِه كما هُنا، قِهطِم كَجِهبِذٍ، والجِهْبِذُ الخَبيرُ النَّقَّاد[٢].

«والـثـانِ» أتَـى بـه مـحـذوفَ الـيـاء لـلـضَّـرورةِ، والأصـلُ فـيـه أن يـقـول: (والثاني) بالياء، يعني: هذا القسم الثاني من قِسمي الإبهامِ، «أنْ يزِيدَ فيهِ بَعْدَهْ»، أي: يزيدَ بعده الجدّ، ففي القسم الأوَّل يزيدُ الأبَ فقط، أما في هذا القسمِ فيَزِيدُ الأبَ والجَدَّ.

«كَبَهْزٍ او عَمْرٍو أبًا أوْ جَدَّه»: «بَهْز» هو بَهْز بن حَكِيم بن مُعاوية ابن حَيْدة القُشَيريّ[٣]، فيقول: بَهْزُ بن حَكِيم عن أبِيه حَكيم[٤] عن جدِّه مُعاوية، فمعاوية أبُو الأبِ، وهو صحابيٌّ بلا إشكالٍ، و«عمرو» هو عمرو بن شُعيب بن

(١) يُنظر: شرحُ التَّسهيل لابن مالك ١/ ٤٦، ضياءُ السَّالِك إلى أوضح المسالِك ١/ ٥٩، والبيتُ لرُؤْبَةَ بن العَجَّاجِ، يمدحُ فيه عَدِيَّ بنَ حاتِم الطائيّ.

(٢) يُنظر: الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٣٤/ب، مخطُوط)، الإكمال ٦/ ٢٠٧، توضيح المشتبه ٦/ ٢٨١، المقتنى ١/ ٣٩٨.

(٣) أبو عبد الملك، البصري، صدوقٌ، كان يُخطئُ كثيرًا، وثَّقه ابنُ معين والنَّسائيُّ، أخرجه له البخاري تعليقًا والأربعة (ت قبل ١٦٠هـ). ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٣٧، التقريب (٧٧٢).

(٤) هو: حكيم بن مُعاوية بن حَيْدَة، أبو بهز، القُشَيريّ البصريّ، صدوقٌ، يروي عن: أبيه. روى عنه: ابنُه بَهز، أخرج له البخاري تعليقًا والأربعة (ت بعد ١٠٠هـ). ينظر: الثقات لابن حبان ٤/ ١٦١، تاريخ الإسلام ٣/ ٣٩، التقريب (١٤٧٨).

محمد بن عبد الله بن عمرِو بن العاص[(١)] فيقول: عمرُو بن شُعيب عن أَبِيه شُعيب[(٢)] عن جدِّه عبد الله بن عمرو.

ولم يختلفُوا في بَهْزِ بن حَكِيم عن أَبِيه عن جدِّه، ولكنَّهم اختلفُوا في عمرِو بن شُعيب عن أبيه عن جدِّه، فاختلفُوا في مَرْجِعِ الضَّميرِ في جدِّه، هل هو جدُّ عمرِو أو جدُّ شُعيبٍ؟

وحَيْدةُ جَدُّ حَكيم، له وِفَادةٌ ولكن ليستْ لهُ رِواية، وما دام ليستْ له رِواية فلا يُمكنُ أن يُرادَ في الخِلاف هنا[(٣)]، بينما جَدُّ شُعيب هو عبد الله بن عمرو بن العاص، من المُكثرين من الصَّحابة، وهناك خِلافٌ مشهورٌ في كون شُعيب روى عن جدِّه عبد الله بن عمرو أو لم يروِ.

والتفصيلُ في مسألة: «عمرو بن شُعيب عن أبيه عن جدِّه» أنَّ الضَّمير في الجَدِّ له **احتمالان**:

الأول: أنَّ الجدَّ محمد، فيكون عَودُ الضَّمير إلى عمرو، وعلى هذا يُضعَّفُ الحديث من جهة أنَّ محمدًا ليس بصحابيٍّ، فيكون الخبر مرسلًا.

الثاني: أن يكون الضَّميرُ في الجَدِّ يعودُ إلى الأب الذي هو شُعيب، وحينئذٍ يكون الجدُّ عبدَ الله بن عمرو رضي الله عنهما.

ولا يُوجد احتمال أن يكون الجدُّ هو عمرو بن العَاص الصحابيَّ، فلا

---

(١) هو: عمرو بن شُعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، أبو إبراهيم، السَّهمي القرشي المكي المدني، ويقال: الطَّائفي، وثَّقهُ ابنُ معين، والعِجلي والنَّسائي (ت١١٨هـ) سمع أباه وآخرين، أخرج له الأربعة (ت١١٨هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٦/ ٣٤٢، تاريخ الدوري ٢/ ٤٤٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٨، التقريب (٥٠٥٠).

(٢) هو: شُعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، القُرشيُّ السَّهْميُّ الحِجَازيُّ، صدوقٌ، ثبتَ سماعُه من جدِّه عبد الله بن عمرو بن العَاص رضي الله عنه، أخرج له الأربعةُ (ت٩٠هـ). ينظر: الجرح والتعديل ٤/ ٢١٨، تهذيب الكمال ١٢/ ٥٣٤، التقريب (٣١٠٤).

(٣) يُنظر: فتح المغيث ٤/ ١٥٧.

يمكنُ أن يعُود الضَّمير في شُعيب إلى الجدِّ الذي هو أبو جدِّه وهو عمرو بن العاص، وأهلُ العلم أجمعُوا على أنَّه لا يعُودُ إليه.

وعَوْدُ الضَّميرِ في أبيه على عمرو لا خِلافَ فيه، والمرادُ به شُعيبٌ؛ لأنَّا لو قلنا: يعُود الضَّميرُ إلى شُعيب ألغَيْنا رواية عَمرٍو أصلًا، فصارت العَنْعَنَةُ ليست من عمرو، فلا يبقى له أيُّ موقعٍ في الإسناد، ووجُوده يكون حينئذٍ لَغْوًا، لكنِ الخلافُ كلُّه في الضمير في جدِّه، فإذا قلنا: عَوْدُ الضَّميرِ في جدِّهِ إلى أقرب مذكور وهو الأبُ، فيكون الجدُّ عبد الله بن عمرو، وشُعيب مختلَفٌ في سَماعه من جَدِّه عبد الله بن عمرو[(١)]، وإذا وحَّدنا الضَّمائرَ في أبيه وجدِّه؛ فالضميران يعُودان إلى عمرو، والجدُّ يكون حينئذٍ محمَّدًا، ومحمَّدٌ تابعيٌّ ليسَ بصحابيٍّ، فتكونُ الرِّواية مُرسلَةً.

بَهْزُ بن حَكِيم بن مُعاوية بن حَيْدَة القُشَيرِي، وعمرو بن شُعيب بن محمَّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، هاتان السِّلسِلتان اختلَف فيهما أهلُ العلم اختلافًا كثيرًا، وليس الخِلافُ في عمرو بن شُعيب عن أبِيه عن جدِّه مثل الخِلاف في بَهْزِ بن حَكِيم عن أبيه عن جدِّه، فالخِلافُ في رِواية بَهْزِ بن حَكِيم عن أبِيه عن جدِّه، بسببِ بَهزٍ نفسِه؛ لأنَّ بعضَ أهلِ العلمِ قد تكلَّموا فيه، والخِلافُ في رِواية عمرِو بن شُعَيب عن أبِيه عن جدِّه بسببِ الخِلاف في عَوْدِ الضَّمِير، وما نتَجَ عن ذلك من أحدِ الاحتِمالين: إمَّا الإرسال أو احتمال الانقِطاع؛ لأنَّ بعضَهم يقول: إنَّ شُعَيْبًا لم يَلْقَ جَدَّهُ عبدَ الله، مع أنَّ أباهُ - وهو محمَّدٌ - ماتَ في حياةِ أبِيه عبد الله بن عمرو، وشُعيبٌ تَربَّى عند جدِّه عبد الله بن عمرو[(٢)]، وروى عنه وصرَّح به في مواضِع[(٣)]، لكن يبقى أنَّه وإنْ صرَّح به في أحاديث إلا أنَّه في كثير ممَّا ينسِبُه إلى جدِّه، لم يروِه عنه مباشَرةً، وإنَّما وجده

(١) يُنظر: تهذيب التهذيب ٨/ ٥٤ - ٥٥، فتح المغيث ٤/ ١٥٨، ١٦١ - ١٦٢.
(٢) يُنظر: ميزان الاعتدال ٣/ ٢٦٦، السير ٥/ ١٧٣.
(٣) يُنظر: فتح المغيث ٤/ ١٦٤.

وِجادة، في صحِيفة، أو كتابٍ، وفي الوِجادة خِلافٌ، هل هي محمولةٌ على الاتِّصال أو الانقطاع؟ فهي منقطِعةٌ عند أهل العلم، وفيها شَوْبُ اتِّصال[(١)].

وهناك فرقٌ بين المكاتَبة والكِتاب الذي هو الوِجَادة، فالكتابة مُتَّصِلة وموجودةٌ في «الصحيحين» وغيرهما، من كتابةِ الصَّحابي للتابعيِّ، ومن كتابة التابعيِّ لمن بعده، وهذا متَّصلٌ بلا إشْكالٍ، لكن إذا وجَد حديثًا بخَطِّ شَيخِه، أو جدِّه - كما هُنا - الذي لا يُشَكُّ فِيه، هل له أنْ يروِيَه من غيرِ أنْ يُبَيِّن؟ فعبدُ الله بن أحمدَ كثيرًا ما يقُول: وجدْتُ بخطِّ أبِي[(٢)].

فالخُلاصةُ من كَلام أهلِ العِلْم أنَّ الخِلافَ في سِلسِلتي بَهزٍ وعَمرٍو على ثَلاثةِ أقوال: منهم من قَبِلها مُطلقًا، وجعَلَها من قَبِيل الصَّحِيح، ومنهم من ردَّها مُطلقًا وجعلَها من قَبِيلِ الضَّعيف، ومنهم مَن توسَّطَ، فقال: إذا صَحَّ السَّندُ إلى بَهْزٍ، أو صَحَّ السَّندُ إلى عمرٍو فما يُروَى بالسِّلْسِلتَين يكون من قَبِيلِ الحسَنِ، وهذا القولُ المتوسِّط هو الذي اعتمدَهُ جُلُّ أهلِ العِلم، وذُكِر عن كِبارِ الأئِمَّة[(٣)].

وإذا أردْنَا المُوازَنَة بين السِّلْسِلَتَيْن أيُّهما أقْوَى: بهزُ بن حَكيم عن أبيه عن جدِّه مع ما عُرف من الخِلاف في الاحتجاج بِبَهْزٍ، أو عمرو بن شُعَيب عن

(١) قال الحافظُ ابن حجر بعد أن نقلَ توثِيقَ ابنِ معين لعمرو بن شُعَيب، وقوله أنَّ شُعيبًا وجد كُتُبَ عبدِ الله بن عمرو، فكان يرويها عنه إرسالًا، وهي صِحاحٌ عن عبدِ الله بن عمرو غير أنَّه لم يسمَعْها: «قلتُ: فإذا شهِد له ابنُ معين أنَّ أحاديثه صِحاحٌ غير أنَّه لم يسمعْها وصحَّ سماعُه لبعضِها فغايةُ الباقِي أنْ يكونَ وجادةً صحيحةً، وهو أحد وجوه التحمُّل». ويُنظر: فتح المغيث ٤/ ١٦٥.

(٢) يُنظر: السُّنَّة لعبد الله بن أحمد ١/ ٣٧٤، ٣٧٧، ٢/ ٥١٢، ٥٧٢.

(٣) يُنظر: التاريخ الكبير ٦/ ٣٤٢، مقدمة ابن الصلاح (ص٣١٥)، تهذيب الأسْماء واللغات ٢/ ٢٩، مجموع الفتاوى ١٨/ ٨، الموقظة (ص٣٢)، الميزان ٣/ ٢٦٨، الشذا الفيَّاح ٢/ ٥٦٣، تهذيب التهذيب ٨/ ٥٠، فتح المغيث ٤/ ١٥٨ - ١٦٦، تدريب الراوي ٢/ ٧٣٢ - ٧٣٤.

أبِيه عن جده مع ما عُرف من الاخْتِلاف في الضَّمير في (جدِّه) على ما سبق بيانه؟ نقول: من العُلماء من رجَّح بَهْزَ بنَ حَكِيم عن أبِيه عن جدِّه؛ لأنَّ البُخاريَّ خرَّج لبَهْزٍ مُعَلَّقًا، لا في الأُصُول[(١)].

ومنهم من يقول: إنَّ روايةَ عمرو بن شُعَيبٍ عن أبيه عن جَدِّه أقْوَى من رواية بَهْزِ بن حَكيم عن أبيه عن جدِّه[(٢)]؛ لأنَّ البخاريَّ صحَّحَ رواية عمرو بن شُعيب عن أبيهِ عن جدِّه فيما نقلَه عنه التِّرمذيُّ في «جامعِه»[(٣)]، من أنَّ البخاريَّ قال في حديث رواه عبدُ الله بن عبد الرحمٰن الطَّائِفي[(٤)]، عن عمرو بن شُعَيب عن أبِيه عن جَدِّه قال: (أصحُّ ما في البَابِ)، ومعلومٌ أنَّ أفعلَ التَّفضِيل لا تقتَضِي التَّصحِيح، لكن قالوا: إنَّ البخاريَّ صحَّح هذه الرواية في حديثٍ ذكره في «صحيحِه» معلَّقًا مع حذفِ إسنادِه، وهو من حديث عبد الله بن عمرو[(٥)]، وحذف عمرو بن شُعَيب عن أبيه، وعلَّقه عن عبد الله بن عمرو، قال العلماء: ومدارُه على عمرو بن شُعيب.

فهُناك صرَّحَ بِبَهْزِ بن حَكِيم عن أبيه عن جَدِّه، وهُنا قال: (ويُذكرُ عن عبدِ الله بن عَمْرٍو)، ومدارُ هذا الحديثِ على عمرو ابن شُعَيب عن أبيه عن جدِّه، فما دام المدار عليه فكأنَّه ذكره، كما ذكر بَهْز بن حَكِيم عن أبيه عن جدِّه، لكن كونُه صرَّح بِبَهْزٍ لا شكَّ أنَّه أقوى من مجرَّد أنْ يطوِيَ الاسم، مع أنَّهم قالوا: من جهة أخرى أنَّه يُنظر فيمن أَبرَز من السَّند، وما حذَفه المعلِّقُ

---

(١) يُنظر: التقريب (٧٧٢).

(٢) منهم: الإمام أبو حاتم الرازي. ينظر: الجرح والتعديل ٢/ ٤٣١.

(٣) بعد حديث رقم (٣٢٢).

(٤) هو: عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يعلى بن كعب، أبو يعلى، الثَّقَفي الطَّائِفي، صدوقٌ يُخطئُ، وثَّقه ابن المديني والعجلي (ت بعد ١٥١هـ)، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، والترمذي في الشمائل، والنسائي وابن ماجه. ينظر: تاريخ الإسلام ٤/ ١٠٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٩٨، التقريب (٣٤٣٨).

(٥) كتاب الجِهاد والسِّير، باب القَلِيل من الغُلُول.

الإمامُ البخاري يكون قد ضَمِنَه، لكن هذا في حالة ما إذا سَاق الخبرَ بصيغة الجَزم، أما إذا ساقه بصيغة التَّمريض فيَبقَى على الاحتمال؛ لأنَّ الأحاديثَ التي علَّقها البخاريُّ بصيغةِ التَّمريضِ منها ما هو صَحيحٌ، ومنها ما هو حَسنٌ، ومنها ما هو ضعيفٌ.

فالتوسُّطُ في مثلِ هذا مثلَما قال أهلُ العلم: هو الأرجَحُ، والمعتمدُ عند المتأخِّرين قاطِبةً: أنَّ الإسناد من قَبِيل الحسَن، يَستوِي في ذلك بهزٌ وعمرٌو إلا أنَّ الأكثرَ على أنَّ روايةَ عمرو بن شُعيب عن أبِيه عن جدِّه أقْوى من رواية بَهْزِ بن حَكيمٍ عن أبِيه عن جدِّه.

«والأكْثرُ»، يعني: من أهلِ العِلم **«احتجُّوا بعمرٍو حملًا له على الجدِّ الكبِير الأعلى»** فما دام التردُّدُ بين محمد الجدِّ الأدْنى، والجدِّ الأعْلى الذي هو عبدُ الله بنُ عمرو يكون المرادُ عبد الله بن عمرو، وقد صُرِّح به في بعضِ الأحاديث في المُسندِ والسُّننِ، فقيل: عن جدِّه عبد الله بن عمرو(١)، ومن العُلماء من يقُول: إنَّما يُحتجُّ بما صرَّحَ به دُون ما لم يصرِّحْ به، فإذا قال: عمرُو بن شُعيبٍ عن أبِيه عن جدِّه عبد الله بن عمرو قبلناه، وإذا لم يصرِّح بالجدِّ قوِيَ الاحتمالُ الثاني فلا يُحتجُّ به(٢).

«وَسَلْسَلَ الآبا التَّمِيمِيُّ فَعَدّ عَنْ تِسْعَةٍ» هو أبو الفرَج عبدُ الوهَّاب بن عبد العزيز بن الحارث(٣)، من فُقهاءِ الحنابِلة المعرُوفين، لكنَّه في الروايةِ ليس

(١) من ذلك الحديثُ المرفوع: «يحضُر الجُمعةَ ثلاثةُ نفرٍ». أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب الكلام والإمام يخطُب (١١١٣) من طريق عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، فصرَّح باسم الجد. ومنه حديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ...». أخرجه أحمد (٦٥١٨) مصرَّحًا فيه بعبد الله بن عمرو رضي الله عنه أيضًا.

(٢) يُنظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ١٧٨، تدريب الراوي ٢/ ٧٣٣.

(٣) ابن أسد التميمي، فقيهٌ حنبليٌّ، كان له في جامع المنصور حلقة للوعظ والفتوى على =

على مُستواهُ في الفِقْه، لا سِيَّما على مذهبِ الإمامِ أحمد، فهو يروِي عن أبِيه عن جدِّه إلى آخره عن تِسعةٍ، كلُّ واحدٍ منهم يروِي الخبر عن أبيه، والخبرُ مذكورٌ في الشُّروح والأسماء موجودة، لكنْ هذه السِلسلة مدارُها على بعضِ الأجداد ممَّنْ رُمِي واتُّهِم بالكذِب، فلا طائل من التسلسُلِ وفي الإسنادِ من لا يُعوَّل عليه، وإن اشتمل على تسعةِ آباء أو عشرةِ آباء أو اثنيْ عشر أبًا.

«قلتُ وفوقَ ذا وَرَدْ»، يعني: إلى اثنيْ عشَر جَدًّا وأكثر، كلُّ واحدٍ يَرْوِي عن أبِيه[1]، والعِبرةُ بما وُجد في الكتُبِ الَّتِي هي دَواوِين الإسلام، أمَّا ما وُجِد بعد ذلك، فلا عِبْرَةَ به، فلو وُجِدَ في عَصرِنَا من يُسَلْسِلُ الرِّوايةَ منه إلى النَّبِيِّ ﷺ بطريقِ آبائِه، لا نَستفيدُ من ذلك شيئًا، فالعبرةُ بالأسانيد الموجُودة في الدَّواوِين المُعتبرَة، وما عدا ذلك مثل أسانيد «التَّمِيميّ» فلا يمكنُ أن يثبُتَ به خبرٌ، لا سيَّما وأنَّها مشتمِلةٌ على بعضِ من اتُّهم بالكذب.

❁ ❁ ❁

= مذهب أحمد. ينظر: تاريخ بغداد ١٢/ ٢٩٣، تاريخ الإسلام ٩/ ٤١١.

(١) يُنظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ٢/ ١٩١ - ١٩٢.

السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ

٨٥١ وَصَنَّفُوا فِي سَابِقٍ وَلَاحِقِ   وَهْوَ اشْتِرَاكُ رَاوِيَيْنِ سَابِقِ
٨٥٢ مَوْتًا كَزُهْرِيٍّ وَذِي تَدَارُكِ   كَابْنِ دُوَيْدٍ رَوَيَا عَنْ مَالِكِ
٨٥٣ سَبْعٌ ثَلَاثُونَ وَقَرْنٌ وَافِي   أُخِّرَ كَالْجُعْفِيِّ وَالْخَفَّافِ

الشرح

«السَّابق واللاحِق» والسابق هو مُتقدِّمُ الوفاة، واللاحقُ هو متأخِّر الوفاة، فقد يوجدُ رجلان - كما هو مضمون هذا الباب - روَيا عن شيخٍ واحد، ويكون بين هذين الرجلين في الوفاة أكثرُ من مائة سنة، بمعنى أنَّ الشيخ قد يَروِي عنه في بداية تحديثِه شخصٌ يموتُ في أوَّل الأمر، ثم يُعمَّر الشيخُ بعد موتِ التلميذ الأول فيأتي راوٍ صغير فيروي عنه في آخر عُمره ثُم يعمَّر هذا التلميذُ الثَّاني.

فلو فرَضْنا أنَّ شخصًا اسمُه زَيدٌ، جلَس للتحديثِ وعمرُه ثلاثُون سنة، فروى عنه في بداية جُلوسِه للتَّحديث شخصٌ اسمه عمرو، ثُم مات عمرٌو، ثُم عُمِّرَ الشيخُ زيدٌ إلى مائة سنة، فجاء بَكرٌ في آخر عُمر الشَّيخِ، فسمع منه وروى عنه بعد موت عمرو بسبعينَ سنة، وكان عُمر بَكرٍ حينئذ خمسة عشر عامًا، فمات الشيخُ، ثُمَّ عُمِّر بعده بكر ثمانين سنة، فيكون مقدار ما بين وفاة عمرو وبكر - وكلاهما روى عن الشيخ زيد - هو حاصل جمع الثمانين مع السبعين، أي: قرنًا ونصفًا.

«وَصَنَّفُوا في سابقٍ ولاحقِ وهو اشتراكُ راوِيَيْنِ سابقِ» وممَّن صنَّف في

هذا الموضُوع الخطيبُ البغداديُّ وكتابُه مطبوعٌ[١].

«موتًا كزهري»، يعني: مات الزهريُّ سنة مائة وأربعة وعشرين، وقد روى عن مالكٍ، «وذي تدارُكِ»، يعني: جاء مَن أدرك مالكًا بعد عُقودٍ من موت الزهريِّ؛ لأنَّ مالكًا مات سنة مائة وتسع وسبعين، أي: أنه عُمِّر بعد الزهريِّ خمسًا وخمسين سنة، فجاء من أدرك مالكًا وسمع منه في آخر حياتِه، ثم عُمِّر بعده ثمانين أو اثنتين وثمانين سنة، «كابن دُوَيدٍ» فكان بين موت ابن دُويد[٢] وموت الزهريِّ مائةٌ وسبع وثلاثون سنة، وكلاهُما يروي عن مالك.

«سبعٌ ثلاثون وقرنٌ وافِي أُخِّرَ»، أي: سبعُ سِنين بعد الثَّلاثِين والقرنِ الوافِي، فيكونُ بين وفاةِ الزُّهريِّ وابن دُوَيْدٍ مائة وسبع وثلاثون سنة؛ لأنَّ الزُّهريَّ مات سنة مائة وأربع وعشرين، ومات مالكٌ سنة مائة وتسع وسبعين، ومات ابنُ دويد سنة مائتين وإحدى وستِّين، مع أنهم قالوا: إنَّ ذِكْرَ ابن دُوَيدٍ هنا لا يَلِيقُ؛ لأنَّه مُتَّهَمٌ.

وقد مثَّلوا براوٍ آخر وهو أحمد بن إسماعيل السَّهْمِيُّ[٣]، فإنَّه روى عن مالك وتُوفِّي سنة مائتين وتسع وخمسين، قبلَ ابن دُويدٍ بسنَتين، وقد شهد له أهل العلم أنَّه حضر وروى عن الإمام مالك، وقد عُمِّر بعد مالك ثمانِين سنة، فيكون بينَه وبين الزُّهريِّ مائة وخمسة وثلاثون، وكذا مثلوا بأحمدَ بن

(١) هو كتاب «السابق واللاحق في تباعُد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

(٢) هو: زكريا بن دُوَيدٍ بن محمد بن الأشْعث بن قيس، أبو أحمد، الكندي الشامي، كذَّاب وضَّاعٌ، توفي بعد (٢٦١هـ). ينظر: ميزان الاعتدال ٢/ ٧٢، التقييد والإيضاح (ص٣٥١).

(٣) هو: أحمد بن إسماعيل بن محمد، أبو حذافة السَّهمي القرشي المدني البغدادي، محدِّث فقيهٌ معمرٌ، سماعُه للموطَّأ صحيحٌ وخلط في غيره، أخرج له ابن ماجه (ت٢٥٩هـ). ينظر: المجروحين ١/ ١٤٧، تاريخ بغداد ٤/ ٢٤٢، السير ٩/ ٤٤٠ التقريب (٩).

إسماعيل، ويكون مثالًا صحيحًا، أمَّا ابنُ دُوَيدٍ فإنَّه لم يشهد له أحدٌ من أهل العلم إلَّا باعتبارِ أنَّه ادَّعى أنَّه روى عن مالك، وهو مُتَّهَمٌ فلا تُقبل دعواه، فلا يصلُحُ أن يكونَ مِثالًا.

«كالجُعْفِيِّ» يُراد به الإمامُ البخاريُّ، **«والخَفَّافُ»** اسمُه أحمدُ بن محمد الخفَّافُ[1]، وقد اشتركا في الرِّواية عن السَّرَّاجِ[2] صاحبِ المسندِ المعرُوف، روى عنه البخاريُّ وروى عنه الخَفَّافُ، والبخاريُّ مات سنة مائتين وستة وخمسين، والخفاف عُمِّر إلى ثلاثمائة وثلاثة وتسعين، فيكون بينه وبين البخاريِّ مائة وسبع وثلاثون سنة.

والفائدةُ من معرفة السَّابق واللاحِقِ أنَّ الذي لا يَتصوَّرُ هذا يرُدُّ رواية الخفَّافِ عن السَّرَّاج باعتبار أنَّ البخاريَّ روى عنه، فكيف يُدرِكُه السَّرَّاجُ وبينه وبين البخاريِّ مائة وسبع وثلاثون سنة؟! فيكون من المستحيل - عند من لم يَعْلَم هذا الأمر - أنْ يرويَ الخفَّافُ عن شخصٍ روى عنه البخاريُّ ثُمَّ لا يموتُ بعده إلا بِقَرْنٍ أو أكثر، فإذا عرفَ هذا البابَ وتَصَوَّرَهُ سهُلَ عليه أنْ يَقْبَلَ روايةَ الخَفَّافِ عن السَّرَّاجِ، وإنْ روى عنه البُخاريُّ.

❁ ❁ ❁

(١) هو: أحمد بن محمد بن عمر الخفاف، أبو الحُسين، صدوق زاهد رُبَّما أخطأ (ت٣٤٢هـ)، أخرج له الجماعة. ينظر: الإرشاد للخليلي ٣/ ٨٦٢، الأنساب للسمعاني ١/ ١٢٣، التقريب (٤٢٦٢).

(٢) هو: محمد بن إسحاق بن إبراهيم، أبو العباس، الثقفي مولاهم، البغدادي النيسابوري الخراساني، السَّرَّاج، إمامٌ حافظٌ محدِّث خراسان ومُسنِدها، له من المصنَّفات: «المسند الكبير»، و«التاريخ» (ت٣١٣هـ). ينظر: تاريخ بغداد ١/ ٢٦٤، السير ١٤/ ٣٩٢.

مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ

٨٥٤ وَمُسْلِمٌ صَنَّفَ فِي الْوُحْدَانِ ... مَنْ عَنْهُ رَاوٍ وَاحِدٌ لَا ثَانِي

٨٥٥ كَعَامِرِ بْنِ شَهْرٍ اوْ كَوَهْبِ ... هُوَ ابْنُ خَنْبَشٍ وَعَنْهُ الشَّعْبِي

٨٥٦ وَغُلِّطَ الْحَاكِمُ حَيْثُ زَعَمَا ... بِأَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَيْسَ فِيهِمَا

٨٥٧ فَفِي الصَّحِيحِ أَخْرَجَا الْمُسَيَّبَا ... وَأَخْرَجَ الْجُعْفِيُّ لِابْنِ تَغْلِبَا

الشرح

«مَن لمْ يَرْوِ عنهُ إلَّا راوٍ واحِدٌ» سُمِّي أو لَمْ يُسَمَّ.

قد سبق القولُ في بحثِ المجهُول وذكر أقسام المجهُول أنَّ من الرُّواة مَن لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد، ويُسمَّى مجهول العين، وإذا روى عنه أكثر من راوٍ ولم يُوثَّق صار مجهول الحال، يعني: لم يُبيَّن حالُه من قِبل أهل العلم.

«ومُسلمٌ صَنَّفَ في الوُحْدَانِ» يُشِيرُ إلى مصنَّف الإمام مسلم الذي سمَّاه (المنفرِدات والوُحدان)[(١)].

«مَن عنهُ رَاو واحِدٌ لا ثَانِ» وقد عرَّفنا أنَّ مَن تفرَّد بالرِّواية عنه واحدٌ يُسمَّى عند أهل العلم مجهولَ العين.

«كعَامرِ بنِ شَهرٍ او كَوَهْبِ هُو ابْنُ خَنْبَشٍ وعنهُ الشَّعْبِي» هذه أمثلته، فالشَّعبيُّ - وهو عامر بن شَرَاحيل - تفرَّدَ بالرِّواية عن الصَّحابيِّ عامرِ بن شهرٍ أو الصحابيِّ وَهْبِ بنِ خَنْبَشٍ.

(١) «المنفرِدات والوحدان» لأبي الحُسين مسلم بن الحجاج القُشَيري النَّيْسابُورِي (ت٢٦١هـ).

«وغُلِّط الحاكِمُ» وهو أبو عبدِ الله الحاكم النيْسابُوريُّ، «حيثُ زعَما بأنَّ هذا النوعَ ليسَ فيهِما» حيث زعم أنَّه لا يُوجدُ في الصَّحِيحينِ الرِّوايةُ عن راوٍ تفرَّد عنه واحدٌ، وهو ما عُرف عند أهل العلم بالمنفرِدات والوُحدان[1].

فردَّ على زعمِه **بقولِه**: «ففِي الصَّحيح أخرجَا للمُسَيِّبَا» فقد أخرج البخاريُّ ومسلمٌ للمُسيِّب بن حَزَن والد سَعيد حديثَ وفاةِ أبي طالبٍ[2]، «وأخرجَ الجُعْفِيُّ» وهو البُخاريُّ، «لابْنِ تَغْلِبَا» وهو عمرُو بن تَغْلِب، وكلاهُما صحابيٌّ ليس لهما إلا راوٍ واحد، فلا يَضُرُّ مثلُ هذا النَّقد الذي يُسبِّبُه تفرُّدُ الرَّاوي عنه.

لكن هل يُقال: عمرُو بن تَغْلِبٍ مجهُولٌ؛ لأنَّه لم يروِ عنه غيرُ الحسَنِ البَصريِّ؟ لو أُبْهم فقيل: عن رجُلٍ صَحِبَ النبيَّ ﷺ لصار مجهولَ ذاتٍ، لا مجهولَ عينٍ، ويزول الإشكال؛ لأنَّ الصحابةَ كُلُّهم عُدولٌ على ما تقدَّم.

وقد وُجد في الصَّحِيح أنَّ تابعيًّا روى عنه واحدٌ فقط، وقد تقدَّم في بحثِ الأفراد والغرائب، وفي بحثِ المجهُول - أيضًا -.

❁ ❁ ❁

---

(١) ينظر: المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٣٨).

(٢) جاء عن سعيد بن المسيِّبِ عن أبيه، أنَّه أخبره: أنَّه لما حضَرتْ أبا طالب الوفاة جاءه رسولُ الله ﷺ فوجَد عنده أبا جَهلِ بنَ هِشامٍ وعبدَ الله بن أبي أُمَيَّة بن المُغِيرة، قال رسولُ الله ﷺ لأبي طالبٍ: **«يا عمُّ قل: لا إلٰه إلا الله، كلمة أَشْهدُ لك بها عند الله...»** الحديث. أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا قال المشركُ عند الموتِ لا إلٰه إلا الله (١٣٦٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أوَّل الإيمان قول لا إلٰه إلا الله (٢٤/٣٩)، والنسائي (٢٠٣٥).

مَنْ ذُكِرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ

٨٥٨ وَاعْنَ بِأَنْ تَعْرِفَ مَا يَلْتَبِسُ ... مِنْ خَلَّةٍ يُعْنَى بِهَا الْمُدَلِّسُ
٨٥٩ مِنْ نَعْتِ رَاوٍ بِنُعُوتٍ نَحْوَ مَا ... فُعِلَ فِي الْكَلْبِيِّ حَتَّى أُبْهِمَا
٨٦٠ مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْعَلَّامَهْ ... سَمَّاهُ حَمَّادًا أَبُو أُسَامَهْ
٨٦١ وَبِأَبِي النَّضْرِ ابْنُ إِسْحَاقَ ذَكَرْ ... وَبِأَبِي سَعِيدٍ الْعَوْفِي شَهَرْ

الشرح

«من ذُكِرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ»، أي: المذكور من الرُّواة بنُعوتٍ أو بكُنًى أو بأنسابٍ مُتعدِّدةٍ على أكثرَ من وجهٍ، وهذا أكثرُ ما يصنعُه المُدلِّسون في تدليسِ الشُّيوخِ، بأنْ يُسمِّيَ شيخَه باسمه مرَّةً، ومرةً ينسبُه إلى جدِّه، ومرة ينسبُه إلى قبيلتِه، أو يذكرُه بكُنيةٍ لم يُعرفْ بها، أو بِولدٍ من أولادِه لم يشتهِرْ به، أو ينسِبُه إلى مِهْنَته، أو إلى محلَّةٍ غامِضة لم يُعرف بها، وهدفُه أنْ يُخفِيه على السَّامعِ والقارئِ، وهذا ما تقدَّم شرحُه في تدليسِ الشُّيوخِ.

والتَّدليسُ منه تدليسُ إسقاطٍ، ومنه ما لا إسقاطَ فيه، لكنَّه يجعلُ الوُصول إلى الشيخِ في غاية الصُّعوبة والوُعُورة وهو تدليسُ الشُّيوخِ.

وقد يفعلهُ الراوي تدليسًا وتلبيسًا على المُطَّلِعِ عليه، لا سيَّما إذا كان ضعيفًا، وقد يفعلُ في ثقةٍ لأجل التفنُّنِ في العِبارة؛ لِينْشَطَ القارئُ والسَّامع، فالخطيبُ البغداديُّ يفعلُ هذا كثيرًا في شُيوخِه؛ تَفَنُّنًا في العبارة؛ لئَلَّا يَمَلَّ السامعُ.

وقد يفعلُه؛ لأنَّ الشيخَ أصغرُ منه سنًّا وإن كان ثقةً، فيأنَفُ أن يذكرَه باسمه المعروف، فيُكنِيه وينسِبُه، أو يذكرُه باسم لم يُعرفْ به.

وبعضُهم يفعل ذلك إيهامًا لكثرةِ الشُّيوخِ، فإنَّه يذكُرُ الشَّيخَ الواحِدَ على وُجُوهٍ متعدِّدة، فيُظنُّ عددُ شُيوخِه بعددِ هذه الوُجوه، ومن هنا وقعت الأوهامُ في الجمعِ والتفريق، وفي هذا الباب كتابٌ من أعظمِ ما صُنِّف في الباب، واسمُه: «موضح أوهامِ الجمع والتفريق»[(١)] للخطيبِ البَغدادي، خصَّص قسمَه الأولَ فيما وقَع فيه إمامُ الصَّنْعَةِ البخاريُّ من هذا النوع، وما استدركه على البخاريِّ، قد يكون الخطيب مُصِيبًا فيه، وقد يكونُ الصوابُ فيه مع البخاريِّ، وقدَّم فيه بمقدِّمة يتعيَّنُ على كلِّ طالبِ علم أن يقرأَها، وأن يتأدَّبَ بنفس الأدب الذي تأدَّبَ به الخطيبُ على إمامتِه وجلالتِه، لئلَّا يقول قائل: كيف يجرُؤُ الخطيبُ على أن يتناولَ البخاريَّ، ويُوهِّمَهُ في جَعْلِ هذا الراوي الواحد اثنين، أو الاثنين واحدًا؟!

«**واعنَ بأنْ تَعْرِفَ**»، أي: واعتَنِ واهتَمَّ واجْعَلْ عنايتَك مُنْصَبَّة إلى مَعرِفةِ «**ما يَلْتَبِسُ**» ويختلِطُ فيه الأمرُ، «**مِنْ خَلَّةٍ**» بفتح المعجمة وتشديد اللام: أي: خَصْلَةٍ، «**يُعنَى بها المُدَلِّسُ**» (يُعنى) بضَمِّ أوَّله وقد يُفتحُ، فهذه الخَصْلةُ التي يُعنى بها المدلِّسُ اهتَمَّ بها لتقِفَ على حقيقةِ الحالِ، ولا تغْتَرَّ كما اغْترَّ غيرُكَ بصَنِيعِ هذا المُدلِّس.

«**منْ نَعْتِ راوٍ بِنُعُوتٍ**» فقدْ يَنْعَتُ المُدَلِّسُ راويًا واحدًا بأوصافٍ مُتعدِّدةٍ من الأسماءِ، أو الكُنى، أو الألقابِ، أو الأنسابِ، ونحو ذلك، فإذا نُوِّعت أوْقَعَت النَّاظرَ في اللَّبْسِ، فلذلك وجَب على الطالبِ الاهتمامُ بهذا الباب، لا سِيَّما ما وقَع من المُدَلِّسِين.

---

(١) «موضح أوهام الجمع والتفريق» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، مطبوعٌ بتحقيق عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي.

وذلك: «**نحو ما فُعِلَ في الكَلْبِيِّ**» محمد بن السَّائب الكَلْبِيِّ[1]، مشهورٌ معروفٌ.

«**حتَّى أُبهِما**»، أي: حتَّى صارَ مبهمًا، لا يُمكن الوقُوفُ عليه، كمن سمَّاه حمَّادًا - مثلًا - وهو محمد، أو كنَّاه بغير كُنْيته، فكيف يُعرف بعد ذلك أنَّه الكلبيُّ محمد بن السَّائب؟ فمثل هذا تدليسٌ، وإن لم يكنْ مثل تدليسِ الإسقاط، إلا أنَّه إذا وصَل إلى حدٍّ يَستَغْلِقُ على الناظر الوقُوفُ على حقيقتِه؛ فإنَّه في حكم تدليس الإسقاط، لا سِيَّما إذا كان الراوي ضعيفًا، فإذا قال الراوي: حدثني أبو صالح الشَّيبانيُّ قاصدًا الإمامَ أحمد، وكنَّاه باسمِ ابنِه الأكبر؛ مع أنَّ كُنْيَتَه التي عُرِفَ بها أبو عبدِ الله؛ كان ذلك تدلِيسًا.

فإن قال قائل: إنَّ هذا النوعَ من التدليس وقعَ فيه الإمامُ البخاريُّ، حينما روى عن محمد بن يحيى بن خَالد الذُّهليِّ، شيخِه - وهو إمامٌ من أئمَّة المسلمين - فإنَّه لم يُسمِّه باسمِه الصَّريحِ في أيِّ موضع روى فيه عنه، فمرَّةً يقول: حدَّثني محمد، وأخرى ينسِبهُ إلى جدِّه، وثالثةً يُكَنِّيه، ولم يذكر اسمَه الكامل صريحًا في أيِّ موضعٍ من مواضِع كتابِه الصَّحيح، ولذلك لما تَرْجَم صاحبُ «الخلاصة» للذُّهلي قال: «وعنه البخاريُّ ويُدلِّسُه»[2]، مع أنَّ الإمام البخاريَّ كما صرَّح ابن القيم أبعدُ خلقِ الله عن التَّدلِيس[3]، هكذا على الإطلاق، ولم يُرِد البخاريُّ بذلك الإغرابَ، أو تعمِيتَه، أو مقصدًا آخر من مقاصدِ المُدلِّسين، وإنَّما كان بينه وبين الذُّهليِّ خلافٌ في مسألةِ اللَّفظ بالقُرآن، وتحامل النَّاسُ فيها على البخاريِّ اقتداءً بِالذُّهليِّ، والذُّهليُّ إمامٌ، لا يُشَكُّ في

(١) هو: محمد بن السائب بن بشر، أبو النضر، الكلبي الكوفي، نسَّابة مفسر، اتهم بالكذب ورُمي بالرَّفض فتُرك، أخرج له الترمذي (ت١٤٦هـ). ينظر: التاريخ الكبير ١/ ١٠١، تهذيب الكمال ٢٥/ ٢٤٦، التقريب (٥٩٠١).

(٢) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص٣٦٣).

(٣) ينظر: إغاثة اللهفان ١/ ٢٦٠.

إمامتِه، خالفَهُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه المسألة، فلإمامتِه لم يترُك البُخاريُّ الروايَةَ عنه؛ ولمخالفتِه له في مسألةِ اللَّفظِ لم يُصرِّحْ به؛ لئَلَّا يُظَنَّ أنَّه مُوافِقٌ له.

«محمدِ بنِ السَّائبِ العلَّامة» هذا هو الكلبيُّ، علَّامةٌ في الأنساب، مُتَّفَقٌ على ضعفِه؛ بل هو مُتَّهمٌ.

ولا مانع مِن أنْ يُوصَفَ المرءُ بالإمامة في بابٍ ويكونُ ضَعِيفًا في أبوابٍ أُخرى، وثَمَّةَ أئِمَّةٌ مُقتدًى بهم ضُعِّفوا في بعضِ الأبواب، مثل: مُحمَّد بن إسحاق إمامٌ في المغازيِّ، ومُضَعَّفٌ في الرِّواية على خلافٍ بين أهلِ العلم في ذلك، وأبُو حنِيفة إمامٌ في الفقهِ، والاستنباطِ، والرأيِ؛ وفي حفظِه شيءٌ، وعاصِمُ بن أبي النَّجُود القارئُ المعروفُ إمامٌ في القراءةِ، وفي حفظِه للحديثِ شيءٌ.

«سَمَّاه حمادًا أبُو أُسَامَه» وأبو أسامةَ هو حمَّادُ بن أسامة، سمَّى محمد بن السَّائب الكلبيَّ: حمَّاد بنَ السائب، فقال: حدثنا حمَّادُ بنُ السائب[(١)].

ولعله سمَّاه بذلك لأنَّ محمَّدًا وحمَّادًا من صِيَغِ المُبالَغة، أو سُمِّي بذلك لأنَّه محمُودُ الشَّمائل، والمقصودُ أنَّ من سمَّاه بذلك إنَّما سمَّاه بتأويلٍ.

«وبأبِي النَّضْر ابنُ إسحاقٍ ذَكَرْ» وكذا ابنُ إسحاقَ فعل، كنَّى محمَّد بنَ السائِب بِأبي النَّضْرِ، ولا يُعرف بهذه الكُنْية.

«وبأبي سَعيدٍ العَوْفِيُّ شُهِرْ» وأما عطيَّة العوفيُّ[(٢)] فكنَّاه بأبي سَعيدٍ،

(١) في حديثٍ أخرجه الحاكم في المستدرك (٧١٥٣) وصحَّحهُ من طريق نُعيم بن حماد، عن حمَّاد بن أُسامة، عن حمَّاد بن السَّائب، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**ذكاةُ كُلِّ مَسْكٍ دِباغُه**».

(٢) هو: عطيَّة بن سعد بن جُنادة، أبو الحسن وأبو سعيد، العَوْفِي الكوفيّ، من جديلة قيس، من مشاهير التابعين، صدوقٌ ضعيفٌ متشيِّعٌ مدلِّسٌ، قال الذهبيُّ: «مجمعٌ على ضعفِه»، أخرج له الأربعة عدا النسائي (ت١١١هـ). ينظر: الطبقات ٦/ ٣٠٤، ديوان الضعفاء (٢٨٤٣)، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٠١، التقريب (٥١٩٠).

وشهَرَهُ بين النَّاس في روايتِه عنه بذلك؛ لأنَّ العوفيَّ كان يروي عن ابنِ عبَّاس التَّفسير، ويروي عن أبي سَعِيد الخُدريِّ، ولمَّا مات أبو سَعيد الخُدريُّ قال لمحمد بن السَّائب الكَلبيِّ: «أنَا أُكَنِّيْكَ بأَبِي سَعيد»[1]؛ ليَظُنَّ السَّامِعُ أنَّه أبو سَعيد الخُدْرِيُّ[2]، وهذه هَفْوَةٌ عظِيمةٌ، ولذلك ضعَّفَ جمهورُ أهلِ العلم عطيَّةَ العوفي.

❁ ❁ ❁

(١) يُنظر: الضعفاء للعقيلي ٣/ ٣٥٩، المجروحين ٢/ ١٧٧.

(٢) المجروحين ٢/ ٢٥٣، الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/ ٤٠٧.

أَفْرَادُ الْعَلَمِ

٨٦٢ وَاعْـنَ بِـالَافْـرَادِ سُـمًـا أَوْ لَـقَـبَـا   أَوْ كُـنْـيَـةً نَـحْـوَ لُـبَـيٍّ بْـنِ لَـبَـا
٨٦٣ أَوْ مِـنْـدَلٍ عَـمْـرٌو وَكَـسْـرًا نَـصُّـوا   فِـي الْـمِـيـمِ أَوْ أَبِـي مُـعَـيْـدٍ حَـفْـصُ

الشرح

«أفراد العَلَم» ويُقصدُ بها معرفةُ الأعلام، والأسماء، والكُنى، والألقابُ؛ الَّتِي لم يُسَمَّ بها إلا شخصٌ واحِدٌ، أو لم يُلقَّب به إلا شخصٌ واحدٌ، أو لم يُكنَّ به إلا شخصٌ واحدٌ ممن له رواية في الحديث، فلا تجدُ من اسمُه (لُبَيّ بن لَبا) إلا شخصًا واحدًا، فـ(لُبَيٌّ) واحدٌ في رواة الحديث كُلِّهم، واللَّبا: هو أوَّل ما ينزِلُ من الضَّرعِ من اللَّبن بعد الوِلادة[(١)]. والعوامُّ يقولون: لِبا بِكسر اللَّام والصَّوابُ بفتحِها.

«واعنَ بالأفْرادِ» التي لم يُسمَّ بها إلا شخصٌ واحدٌ، أو بالكُنى التي لم يُكْنَ بها إلا شخصٌ واحدٌ، والألقابِ الَّتي لم يُلقَّب بها إلا شخصٌ واحدٌ، وهذا البابُ يدخُله الخَللُ، فكم قال بعضُ الأئمة بأنَّه لم يُسمَّ بهذا الاسم، أو هذا اللَّقب، أو هذه الكُنية إلا شخصٌ واحد؛ فاستدرَكَ عليه آخرُ؟!

«سُمًا»، يعني: اسمًا، وهي لُغةٌ في الاسم، والاسمُ هو الذي يُعيِّن المسمَّى.

والـلَّـهُ أسـمـاكَ سُـمًـا مُـبـارَكـا   آثـرَكَ الـلَّـهُ بِـه إيـثـارَكـا[(٢)]

(١) يُنظر: المخصَّص١/٤٥٦، تاجُ العروس ١/٤١٥.
(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/٥٣، تاج العروس ٣٨/٣٠٥، والبيتُ أنشده =

«**أو لقبًا أو كنيةً**» اللَّقبُ هو ما دَلَّ على مدْحٍ أو ذَمٍّ، والكُنيةُ ما صُدِّر بأبٍ أو أُمٍّ[(١)].

«**نحوُ لُبَيِّ بنِ لَبَا**»، أي: مثاله لُبَيٌّ - بلام وموحدة، مُصغَّرًا بوزنِ أُبيٍّ -، بنِ لَبَا - بلام، وموحَّدةٍ - أيضًا -، بوزن عَصَا -، وهو صحابيٌّ من بني أسد، وهو وأبوه فَرْدَان[(٢)]، «**أو مِنْدَل عَمْرُو**» اسمه عمرو[(٣)]، ومِنْدَلٌ لقب له.

«**وكسرًا نَصُّوا في الميم**»، يعني: نصُّوا على أنَّه بكسرِ المِيم، وقال العراقيُّ: ورأيتُ بخطِّ الحافظِ أبي الحجَّاج يُوسف بن خَلِيل الدِّمشقيِّ[(٤)] نقلًا عن خطِّ الحافظ ابن ناصر السَّلَامي[(٥)] أنَّ الصواب فيهِ فتحُ الميم[(٦)].

«**أو أبي مُعيدٍ حَفْصُ**»[(٧)] (بالياء) فينبغِي للمرءِ أنْ يَنْتبِهَ للضَّبطِ، ولا يتَعَجَّل

= يعقوبُ في إصلاح المنطق (١٣٤) قال: أنشدني القناني. ولعل هذا ما جعل العَيْنِيُّ ينسبُه في المقاصد النحوية إلى أبي خالد القناني.

(١) ينظر: تاج العرُوس ٣٩/ ٤٢٢.

(٢) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٥/ ٤٩٩.

(٣) هو: مِنْدَل بنُ عليٍّ العَنَزِيُّ أبو عبد الله، الكُوفيّ، أخو حبَّان بن علي، يقال: اسمه عمرو، ومِندلٌ لقبٌ غلبَ عليه، ضعيف الحديث، وكان يتَشيَّعُ، لهُ كتابٌ في الحديث، أخرج له أبو داود وابن ماجه (ت١٦٧هـ). ينظر: تاريخ بغداد ١٥/ ٣٣١، تهذيبُ الكمال ٢٨/ ٤٩٣، التقريب (٦٨٨٣).

(٤) هو: يوسف بن خليل بن قراجا: عبد الله، شيخ المحدثين، راوية الإسلام، أبو الحجاج شمس الدين الدمشقي، الأدمي، الإسكاف، نزيل حلب وشيخها، كان ذا علم حسن، ومعرفة جيدة، ومشاركة قوية في الإسناد والمتن، والعالي والنازل، والانتخاب، توفي سنة (٦٤٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٥١، ذيل طبقات الحنابلة ٣/ ٥٤١.

(٥) هو: محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر أبو الفضل السَّلامي، البغدادي، حافظُ بغدادَ في زمانِه، ذو خطٍّ جميل متقن، له حظٌّ وافرٌ من الأدب، كان كثير البحث عن الفوائد وإثباتها (ت٥٥٠هـ). يُنظر: الأنساب ٧/ ٣٢٤، وفياتُ الأعيان ٤/ ٢٩٣.

(٦) وقال ابن حجر: «مِنْدل مثلث الميم ساكن الثاني». التقريب (٦٨٨٣).

(٧) هو: حفصُ بن غَيلان، أبو مُعَيد - بالمهملة - مصغرًا، الحِمْيَري، وقيل: الهمداني =

الحُكمَ على كلمةٍ بتصحيفٍ أو تحريفٍ، فيقول - مثلًا -: لعلَّ الصوابَ أبو مَعْبَد، وهو لا يعلمُ الضَّبطَ فيقعُ في الخَطأ، ومثاله - أيضًا -: أجْمَد بن عُجَيَّان، بالجِيم، وقد يُظَنُّ للوَهْلة الأولى أنَّها تصحيفٌ وما هي بتصحيفٍ، وقد جاءنا شخصٌ منذ مدَّة اسمه نُوخٌ بالخاء؛ فلذلك على المرءِ التريُّثُ والتثبُّتُ في هذا الباب.

يقولُ أهلُ العلم: إنَّ أولى ما يُعنى به طالبُ العلم ضبطُ الأسماء؛ لأنَّها لا تُدرَكُ من السِّياقِ، فلا يُستدلُّ عليها بما قبلها وما بعدها، وإنَّما تُؤخذُ من أفواهِ الحُفَّاظِ المتْقِنِين، أو من الكتب التي تُعنى بِضبطِ أسماءِ الرُّواة.

والخلاصة: أنَّ الناظم مثَّل للأفراد بـ: لُبيِّ بن لَبا في الاسم، ومِنْدَل في اللَّقب، وأبي مُعَيدٍ في الكُنية، واقتصر الناظِمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه الأمثلة؛ لأنَّها تستوعِبُ الأقسام الثلاثة، وإلا فالأسماءُ، والألقابُ، والكُنى من هذا النوع؛ كثيرةٌ صُنِّفت فيها مصنَّفات، ومن أهل العلم من أفردَها عن التراجِمِ الأصليَّة في كتابِه، فإذا انتهَى من حرف الألف قال: الأفرادُ، يعني: من حرفِ الألف، وإذا انتهى من الباء فكذلِك، وهذا صَنِيعُ ابن أبي حاتِم في «الجَرح والتَّعديل»، يذكُر هذه الأفراد في كُلِّ حرفٍ من الحُروف، فإذا انتهى من حرفِ الألف يذكر الأفراد من حرفِ الألف، فإذا انتهى من حرف الباءِ يذكر الأفرادَ من حرف الباء... وهكذا، لكنَّ ابنَ أبي حاتم أفردَها إفرادًا جُزئيًّا، وهناك من أفردَها إفرادًا كُلِّيًّا، مثل البرديجي.

ومن العُلماء الذين اهتمُّوا بضبطِ الأعلام: الأميرُ ابن ماكُولا في كتابِه «الإكمال»، والذهبيُّ في كتابه «المشْتَبِه»، وابن حجر في «تبصير المُنْتَبِه»، وهناك كتبٌ كثيرةٌ تُعنَى بهذا الأمر.

= الرُّعَيْني الشاميّ، من أهل دِمشقَ صاحبُ مكحُول، صدوقٌ فقيهٌ رُميَ بالقَدَر، أخرج له النسائي وابنُ ماجهْ. ينظر: التاريخ الكبير ٢/ ٣٦٤، تهذيب الكمال ٣٤/ ٣١٣، التقريب (١٤٣٢).

ولا شكَّ أنَّ قراءة كتُبِ الشُّروح تُفِيدُ كثيرًا في هذا الباب، ففي شرح الكِرْمَانيِّ يُتَرْجِمُ للرُّواةِ ويَضْبِطُهم، ويذكُر بعضَ الغرَائبِ التي ذُكرتْ عنهم، فيرسَخُ اسمُه في الذِّهْنِ، والقَسْطَلانِيُّ يُعنى بالضَّبطِ ويُكَرِّرُ ذلك، فكُلَّما تكرَّرَ اسمُ الرَّاوي كَرَّرَ ضبطَهُ في الشَّرحِ من أوَّله إلى آخره، فلا تنتهِي من الكتاب إلا وقد ضبطْتَ رُواةَ البُخاريِّ.

فصاحب «التقريب» - مثلًا -، أو صاحب «الإكمال» يتكلَّم على الراوي في سطرٍ واحدٍ، بينَما يتكلَّم عنه الكِرمانيُّ في نصفِ صفحة، يضبِطُ اسمَه، ويُسَلْسِلُ نسبَه، ويصِفُه، ويُلَقِّبُه، ويُكنِّيه، ويذكر ما في اسمه من خلاف، ومتى وُلد، ومتى مات، ويذكر له طرائفَ وغرائبَ، فبمجموع هذه الأشياء تستوعِبُ أشياء أكثرَ مما في «التقريب»؛ لأنَّ المتونَ صِيغت بأساليبَ صَعبة غيرِ ميسُورة، يصعُبُ استيعابُها من غير تكرار، والشُّروحُ صِيغتْ بأساليبَ مبسوطةٍ تُستوعَبُ من غيرِ تَكْرَار.

❁ ❁ ❁

الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى

٨٦٤ وَاعْنَ بِالَاسْمَا وَالْكُنَى وَقَدْ قَسَمْ ... الشَّيْخُ ذَا لِتِسْعٍ اوْ عَشْرٍ قَسَمْ
٨٦٥ مَنِ اسْمُهُ كُنْيَتُهُ انْفِرَادَا ... نَحْوُ أَبِي بِلَالٍ اوْ قَدْ زَادَا
٨٦٦ نَحْوُ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ قَدْ كُنِي ... أَبَا مُحَمَّدٍ بِخُلْفٍ فَافْطُنِ
٨٦٧ وَالثَّانِ مَنْ يُكْنَى وَلَا اسْمًا نَدْرِي ... نَحْوُ أَبِي شَيْبَةَ وَهْوَ الْخُدْرِي
٨٦٨ ثُمَّ كُنَى الْأَلْقَابِ وَالتَّعَدُّدِ ... نَحْوُ أَبِي الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدِ
٨٦٩ وَابْنُ جُرَيْجٍ بِأَبِي الْوَلِيدِ ... وَخَالِدٍ كُنِّيَ لِلتَّعْدِيدِ
٨٧٠ ثُمَّ ذَوُو الْخُلْفِ كُنًى وَعُلِمَا ... أَسْمَاؤُهُمْ وَعَكْسُهُ وَفِيهِمَا
٨٧١ وَعَكْسُهُ وَذُو اشْتِهَارٍ بِسُمِ ... وَعَكْسُهُ أَبُو الضُّحَى لِمُسْلِمِ

الشرح

«**الأسماءُ والكُنَى**» وفيها مؤلَّفات كثيرة لأهلِ العلم؛ منها ما أُفرِدَ للثِّقاتِ، ومنها ما أُفرِدَ للضُّعَفاء، ومنها ما جمَعَ الثِّقات والضُّعفاء، ومنها ما خُصِّصَ لرِجالِ كتاب معيَّن، أو كتُبٍ معيَّنة، ومن أجمع ما أُلِّف في هذا النوع كتاب «الكُنى والأسْماء» للدُّولابيِّ[(١)]، وكتاب «الاستِغنَا في معرفة المشهُورين من حمَلَة العلم بالكُنى» لابن عبد البر، و«الأسامِي والكُنى» للحاكم أبي أحمد وغيرهم من أهل العلم.

(١) هو: محمد بن أحمد بن حمَّاد بن سعد بن مسلم، أبو بشر، الأنصاري بالولاء الرازِيُّ الدولابيُّ الورَّاق، مؤرِّخٌ من حفَّاظ الحديث، له مصنَّفاتٌ، منها: «الكُنى والأسماء» (ت٣١٠هـ). ينظر: تاريخ دمشق ٥١/ ٢٩، وفيات الأعيان ٤/ ٣٥٢.

والكُنيةُ كما تقدَّم هي ما صُدِّر بأبٍ أو أمٍّ، وقد يُسمَّى بنعتٍ، أو بوصفٍ، أو بلقبٍ، والعكس، ومعرفة هذا النوع في غاية الأهميَّة لطالبِ العلم؛ لأنَّه قد يلتبِسُ الراوي على الشَّخصِ إذا اشتَهر بكُنْيته؛ فقد لا يصل إلى اسمِه، وقد يُختلف في اسمِه اختلافًا كبيرًا، فمن اشتَهَر بكُنيتِه لا يُعرف اسمُه في الغالِب، ومن اشتَهَر بالاسم دُون الكُنْية لا تُعرف كنيتُه في الغالبِ كذلك.

فمثلًا أبُو هُريرة رضي الله عنه اختُلف في اسمِه واسمِ أبيه على عشرين قولًا، كما عند ابن عبد البرِّ[1]، وعند النوويِّ إلى ثلاثين[2]، وذلك لاشتهارِه عند الناس بكُنيَتِه.

وقتادةُ بن دعامة السَّدُوسيُّ؛ اشتهر عند النَّاسِ قاطبةً باسمِه، وكُنْيتُه أبو الخَطَّاب[3] لم يُعرف بها.

«**واعنَ بِالاسْما والكُنَى**»، يعني: اعْتَنِ بها واهتَمّ، واجعلْ اهتمامَك مُنْصَبًّا إليها.

ومعرفةُ الأسماء، والألقابِ، والكُنى؛ بالنسبة لطالبِ العلم في غاية الأهميَّة، فيقبُحُ بطالبِ علمٍ أن يُسأل عن راوٍ من رُواةِ الصَّحيح فلا يعرفُه، وهذا يُعرف بالتدرُّجِ، لا يُقال له: احفظ رُواةَ الكتُب في يوم واحد، أو في أُسبوع؛ بل يحصُل له ذلك بالتدرُّجِ، فإنَّه إذا كان هناك خلافٌ في لَفظةٍ وراجع الكتُبَ التي تُعنى بالضَّبط، وأودَعه سُويداءَ قلبِه لم ينْسَه، لا سيَّما إذا كان تعِب في ذلك، فلا يُثبتُ مثلُ هذا العلمِ إلا بالمُعاناةِ.

«**وقَدْ قَسَمَ الشَّيْخُ**» عنى بالشَّيخِ ابنَ الصلاح، كما قال في المقدمة:

(١) ينظر: الاستيعاب ٤/ ١٧٦٨.

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم ١/ ٦٧.

(٣) هو: أبو الخطَّاب، قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز بن سدُوس البصريّ، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة (ت٦١هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٧/ ١٨٥، تهذيب الكمال ٢٣/ ٤٩٨، التقريب (٥٥١٨).

«كـ(قال) أو أطلقتُ لفظَ الشيخِّ ما أريدُ إلا ابنَ الصَّلاح مُبْهمَا»[1]

«ذا لتسعٍ أو عشرِ قِسَم» «أو» هُنا للإضراب؛ لأنَّه ذكر عشرة، والسَّببُ في كونِه ذكر تسعًا أنَّ ابنَ الصَّلاح ذكر تسعةً في بابٍ مستقِلٍّ، والعاشرَ في باب مستقِلٍّ، والحافظ العراقيُّ ضمَّها، فبيَّنَ أنَّ التِّسعة قِسمٌ والعاشر قِسْمٌ.

«من اسمُهُ كُنْيَتُه انْفِرادًا نحو أبي بِلَالٍ» أبو بلال الأشعري[2] اسمُه كُنْيتُه، وكذلك أبو حَصِين الرازي فهؤلاء أسمائهم كناهم، وليس لهم كنًى سوء أسمائهم.

«انفرادًا»، لأنَّه يقابل اسمَه في الانفرادِ، فله كُنْيةٌ واحدة.

«او قد زادا»، أي: وقد يُذكرُ لبعضهم أكثرُ من كُنية، قد تتعدَّد، فيُذكر له كُنْيتَان أو أكثر.

«نحو أبي بكرٍ بنِ حَزْمٍ قَدْ كُنِي أبا محمدٍ»، أي: ممَّا مثَّل به ابنُ الصَّلاح أنَّ أبا بكر بن حزْمٍ كنيتُه أبو محمد، إضافة إلى كُنيتِه الأصلية: أبي بكر، التي قيل إنها اسمه.

وإذا سُمِّي بالكُنْية لزِم حالة واحدةً باعتبارِ الحال، فيصيرُ اسمًا ولا يُعرَب بالحُروف، مثلما في القرآن مثلًا سورة المؤمنون؛ لأنَّها حكايةُ اللَّفظِ، وسُمِّيتْ بها السُّورةُ فلا تتَغَيَّرُ، وهكذا أبو بكر بنُ حَزْمٍ، لمَّا صار اسمُه كُنْيتُه لزِم حالة واحدة، ومنهم من يعتبر الأصل فيُعرِبها؛ لأنَّ أصلَها مُعْرَبٌ بالحُروف، ومنهم من يُجوِّز الوجهين.

(١) ألفيَّة العراقي، البيت رقم (٨).

(٢) هو: مرداس بن محمد بن الحارث بن عبد الله بن أبي بُردة بن أبي موسى، أبو بلال، الأشعري، أحد علماء الكوفة، ضَعَّفه الدارَقُطني (ت٢٢٢هـ). ينظر: الثقات لابن حبان ٩/١٩٩، السير ١٠/٥٨٢، ميزان الاعتدال ٤/٥٠٧.

«بخُلفٍ فافْطَنِ»، يعني: وافطَنْ إلى أنَّه قد يكونُ اختُلِف في اسمِه هل له اسمٌ غيرُ الكُنيةِ أو لا؟

«والثانِ من يُكْنَى ولا اسمًا نَدْرِي»، يعني: القسم الثاني من عُرِفتْ كُنيتُه، لكن لا يدرى اسمُه ولا يدرى: هل اسمه كنيته كالأول؟

«نحوُ أبي شَيْبَةَ» مثَّل لهذا القسم الثاني بأبي شَيْبَةَ الخُدري أخي أبي سعيد الخُدري، فأبو سَعيد اسمه: سَعد بن مالك بن سِنان الخُدري، وكُنيتُه وإن كانت أشهر إلا أنها لم تُغَطِّ على اسمِه، كما غَطَّتْ كُنيةُ أبي هُريرة على اسمِه، لكن أخاه أبا شَيبةَ عُرفَ بِكُنيتِه، ولا يُعرفُ اسمُه.

«وهو الخُدْرِي» بضَمِّ الخاء المعجمة وسكون الدَّال المهملة والرَّاء في آخرِه؛ نسبةٌ إلى خُدْرَةَ: بطنٍ من الأنصارِ كما هو معروفٌ[(١)].

«ثُم كُنَى الألقابِ والتَّعدُّدِ»، يعني: أنَّه قد يُضافُ إلى اللَّقبِ أبٌ أو أمٌّ فيُكنَّى به، وذلك: «نحو أبي الشَّيخِ أبي محمدِ» أبو الشيخ صورتُه صورةُ كُنية وحقيقتُه لقبٌ، وكنيتُه أبو محمَّد.

«وابنُ جُريجٍ بأبي الوَليدِ وخَالدٍ كُنِّيَ للتَّعْدِيدِ»، يعني: كُنِّيَ ابنُ جُريج بأبِي الوليد، وكُنِّي بأبي خالد «للتَّعدِيد»، يعني: له عددٌ من الكُنى، مثل ما يكونُ في بعضِ النَّاس حتَّى المعاصرِين يُكنِّيه زملاؤُه القدماءُ قبل أن يتزوَّج بأبيه، فإذا تزوَّج ووُلد له ولدٌ؛ كنُّوه بِوَلَدِه الأكبر، فتكونُ له كُنْيتَان، وقد يكونُ من بين أولادِه من يُلازِمُه أكثر من ملازمَة الأكبر، فيشتهِرُ عند قومٍ فيُكنَّى به، فيكونُ له أكثرُ من كُنْية، وهذا سبب التعدُّد في الكُنى.

(١) ينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص٣٦٢)، الأنساب للسمعاني ٥/ ٦٠.

«ثُمَّ ذَوُو الخُلْفِ كُنًى وَعِلْمًا أَسْمَاؤُهم» أسماؤُهم مَعلُومةٌ، وكُناهم فيها خلافٌ، فقد يُذكر في كُنيةِ أحدِهم عشرةُ أقوال، كما أنَّ من اشتَهَر بالكُنْية قد يُذكر في اسمِه عشرةُ أقوال.

«وعَكْسُه»، يعني: تجِدُ الخِلافَ فيمَن عُرفتْ كنيتُه ولم يُعرف اسمُه كبيرًا، وكذا العكس، وقد يصِلُ هذا الخلافُ في بعضِ الرُّواة إلى عشرة أقوال، أمَّا من اختُلِف فيه على قولين، أو ثلاثة، أو أربعة؛ فهذا كثيرٌ في الرُّواة؛ لأنَّ الناسَ إذا تردَّد على أسماعِهم شيءٌ ألِفُوه؛ فلم يبحثُوا عن غيره.

«وفيهِما»، يعني: من اختُلِف في كُنيته واسمِه؛ لأنَّه يشتهِرُ بلقبِه مثلًا، فيُختلَفُ في اسمه وكُنيته اختلافًا كبيرًا، ولم يُشِرْ إلى الخِلاف في الثَّلاثة: الاسم، والكُنْية، واللَّقب؛ إذ الأصلُ في اللَّقب عدمُه؛ لأنَّه مُشعِرٌ بمدحٍ أو ذَمٍّ.

والأصل أننا نُهينا عن التَّنابُزِ بالألقاب فلا نبحثُ عنها، فإذا وُجد عرفنا أنَّ هذا اللَّقبَ لفُلانٍ، وقد صنَّف أهلُ العلمِ في الألقاب فيها، لكنَّها على خلاف الأصل؛ إذ فيها ما اشتملَ على ذَمٍّ، وذكر هذا اللقب على سبيل التنقُّصِ لا يجُوز، وقد نُهينا عنه، أمَّا ما كان لمجرَّد التعريف؛ لكونه لم يُعرفْ إلا به، فلا مانِعَ منه.

«وعَكْسُه»: أي: من لم يُختلفْ في شيءٍ من حالِه؛ لا في اسمِه، ولا لقبِه، ولا كُنْيَته، كالأئمَّة الأربعة؛ لم يُختلف في أسمائِهم، ولا في كُناهم، ولا في ألقابهم، والسببُ في عدمِ الاختلاف فيهم كونهم أئمَّةً متبُوعين، فضَبط أتباعُهم أسماءَهم، وكُناهم، وألقابَهم، ودُوِّنت حياتُهم في تراجِمَ مُفردةٍ مُطَوَّلةٍ، تناقلَها أتباعُهم.

«وذُو اشْتِهَارٍ بِسُمٍ»، يعني: من اشتهَر باسمِه وعُرِفت كُنيتُهُ، وهذا القسم هو الذي أفْرَدَهُ ابنُ الصَّلاحِ بنوعٍ على حِدَة، كطلحةَ بنِ عُبيدِ الله،

وعبدِ الرحمٰن بن عوف، والحسَن بن عليٍّ في آخرين؛ كُنْيَةُ كُلِّ واحدٍ منهم أبو محمَّد.

«**وعَكسُه أبُو الضُّحى**»، أي: من اشتَهَر بكُنيتِه وعُرِفَ اسمُه كأبي الضُّحَى، اسمه مُسلم بنُ صُبَيح[1] بالضَمِّ.

وفي الرُّواة من اشتَهر باسمِه وكُنْيتِه معًا، كأبي موسى الأشْعَرِيِّ ﵁، اسمُه عبدُ الله بن قَيسٍ، فيُذكرُ في الأسانيد: حدَّثني عبدُ الله بن قَيْسٍ[2]، ويُذكر: أبو موسى، ومثاله - أيضًا - أبو سعيد الخُدريِّ ﵁[3]، وإذا اشتهر الراوي بهما على حدٍّ سواء؛ فمتَى ذُكِرَ بأحدِهما لم يُحتجْ إلى ذكرِ الآخر؛ لأنَّه غيرُ مُشكلٍ على المتعلِّم، فلا يحتاجُ إلى تَنْصِيصٍ.

❁ ❁ ❁

(١) هو: مُسلم بن صُبَيْح، أبو الضحى، الهمداني الكوفي العطَّار، مشهورٌ بكُنْيتِه، ثقةٌ فاضل، أخرج له الجماعة (ت١٠٠هـ). ينظر: الجرح والتعديل ٨/ ١٨٦، تهذيب الكمال ٢٧/ ٥٢٠، التقريب (٦٦٣٢).

(٢) يُنظر: الإصابة ٤/ ١٨١.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٦٥.

الْأَلْقَــابُ

٨٧٢ وَاعْـنَ بِـالَالْـقَـابِ فَـرُبَّـمَـا جَـعَـلْ   الْوَاحِدَ اثْنَيْنِ الَّذِي مِنْهَا عَطَلْ
٨٧٣ نَحْوُ الضَّعِيفِ أَيْ بِجِسْمِهِ وَمَنْ   ضَلَّ الطَّرِيقَ بِاسْمِ فَاعِلٍ وَلَـنْ
٨٧٤ يَـجُـوزَ مَـا يَـكْـرَهُـهُ الْـمُـلَـقَّـبُ   وَرُبَّـمَـا كَـانَ لِـبَـعْـضٍ سَـبَـبُ
٨٧٥ كَـغُـنْـدَرٍ مُـحَـمَّـدِ بـنِ جَـعْـفَـرِ   وَصَـالِـحٍ جَـزَرَةَ الْـمُـشْـتَـهِـرِ

الشرح

لما انتهى النَّاظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ من الأسماء والكُنى، أتبع ذلك بذكر «الألْقاب».

والأصلُ أن تكونَ في التَّرجمة الواحدة: الاسمُ، والكُنية، واللَّقبُ، أو يُفردَ الاسمُ أو الكُنية؛ لأنَّها مفرَدةٌ في مصنَّفاتٍ، ومجموعةٌ في مصنَّفاتٍ أخرى؛ فإمَّا أن تُفرِدَ كلَّ واحدةٍ منها بترجمة، أو تجمَعَ الثَّلاثة جميعًا، باعتبار أنَّ من المصنَّفات ما يجمعُ الأقسامَ الثَّلاثة. وصَنِيعُ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ على غيرِ هذا، فقد وضعَ بابًا مشترَكًا للاسم والكُنية، وأفرَدَ هذا البابَ فقط للألقاب.

«واعْنَ بالالْقَابِ» كما قال قبل ذلك: «واعنَ بالاسْما»، يعني: اجعل عنايتَك واهتمامَك مُنصَبًّا ومتَّجِهًا إلى الألقاب.

«فرُبَّما جَعَل الواحِدَ اثْنَين الذِي منها عَطِل» عطل: تُكسر عينُ الفعل وتُفتح، فهو من باب فهم: عَطِل يَعطَل، ومن باب قتل: عَطَل يَعطُل، يعني: الذي خَلا من معرفتِها، فصار عطِلًا خاليًا من معرفةِ الألقاب، ومن ثَمَّ فقد يجعلُ الواحدَ اثنين، وقد يجعلُه ثلاثةً، إذ يُذكرُ الرَّاوي أحيانًا باسمِه، وأحيانًا

يُذكر بِلقَبِه، وأحيانًا يُذكرُ بِكُنْيَتِه، فالذي لا يعرفُ الأسماءَ والكُنى والألقابَ؛ قد يجعلُ الراويَ الواحدَ ثلاثةً وهكذا.

وقد ذكرنا قبلُ أنَّ للخطيبِ البغداديِّ كتابًا في هذا الباب اسمُه «مُوَضِّحُ أوهامِ الجمعِ والتَّفريقِ»، وكذلك لابنِ أبي حاتم «بيانُ خطأِ البُخاريِّ في تاريخِه»، فيه أوهامٌ من هذا النوع للإمام البُخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فهو ليس بالمعصُوم، وغيرُه وقَعَ في هذا.

ولا يُقال: إنَّ البخاريَّ لا يعرِفُ الألقابَ؛ بل كان ثَمَّ لَبسٌ حصَلَ في بعض الأسانيدِ، فجعلَ البخاريُّ الواحِدَ اثنينِ أو العكس، ومع ذلك كثيرًا ما يكونُ الصوابُ بجانبِه؛ لأنَّه وإنْ ظَنَّ بعضُ العلماء أنَّ البُخاريَّ أخطأ في هذا، فالمسألةُ تكونُ خِلافِيَّةً بين البُخاريِّ وبين غيرِه، قد يكونُ الصَّوابُ فيها مع البخاريِّ، وقد يكونُ مع غيره، فلا يُجزمُ بأنَّ الصَّوابَ مع الخطيبِ، أو ابنِ أبي حاتِم؛ في كُلِّ ما تَعَقَّبَا البخاريَّ عليه؛ بل قد يكون صنِيعُ الإمامِ البخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ هو الصوابُ، لكن آحادَ طُلاب العلم ومَنْ دُونَ أولئِكَ الأئمَّةِ في المنزِلة، قد يقع منه كثيرًا مثلُ هذا، خاصَّةً إذا لم يكن لديه عنايةٌ بالأسماء، والكُنى، والألقاب.

ثُمَّ ذكر النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ أمثلةً للألقابِ التي ظاهرُها خلافُ باطِنِها، **فقال**:

«**نحْوُ الضَّعِيفِ**» إذا قيل: الضَّعيفُ، يتبادَرُ إلى الذِّهْنِ أنَّه ضَعيفٌ في روايتِه، إمَّا في عدالتِه أو في حفظِه وضبطِه، ومثله الضَّالُّ، يُظنُّ أنَّه ضالٌّ في رأيِه، ضالٌّ عن الصراطِ المستقِيم، فهذا ما يتبادَرُ من هذه الألقابِ، لكنَّها على خلافِ الظَّاهر، فإنَّ المرادَ بالضعيفِ هنا: عبدُ الله بن محمَّد(١)، وإنَّما

---

(١) هو: عبد الله بن محمد بن يحيى، أبو محمد، الطرسُوسي، المعروف بالضعيف، ثقة كثير العبادة، أخرج له أبو داود والنسائي (ت بعد ٢٤١هـ). ينظر: تهذيب الكمال ١٦/٩٨، التقريب (٣٥٩٨).

كان ضعيفًا في جسمِه لا في حديثِه، والضال هو معاوية بن عبد الكريم[(١)]، قيل له: الضالُّ؛ لأنَّه ضلَّ في طريقِ مكَّة، يقول عبد الغني بن سعيد الأَزْدِيُّ: «رَجُلانِ جَلِيلان لزِمَهُما لقبانِ قَبِيحانِ: مُعاويةُ بنُ عبدِ الكريمِ الضَّالُ، وإنَّما ضلَّ في طريقِ مكة، وعبد الله بن محمد الضَّعيف، وإنَّما كان ضعيفًا في جسمِه لا في حديثِه»[(٢)]، وجاء في «سُنن النَّسائي» أنَّه إنَّما قيل له: الضعيفُ؛ لكثرةِ عبادتِه[(٣)]، أثَّر كثرةُ الصِّيام والقيامِ في جسمِه.

«**ومَنْ ضَلَّ الطَرِيقَ بِاسْمِ فَاعِلِ**» فاسمُ الفاعل (ضالٌّ) أصله: ضالِل، يعني: اللام المشدَّدةُ عبارةٌ عن حَرفَين، مثل: تُضارّ في قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةُۢ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أصلُها: تُضارِر، أو تضارَر، يعني: لا الأمُّ تُضَارِرُ الأبَ بِولَدِها، ولا الأبُ يُضَارِر الأُمَّ بولِدِه. فإذا فَكَكْنا الإدْغامَ ظهَر هل هو مبنيٌّ للفاعِلِ أو مبنيٌّ للمجهُول؟ لكنه هنا مبنيُّ للمعلوم، والضالُّ: التَّائِهُ عن الطَّريق.

«**ولنْ يجُوزَ مَا يكرَهُهُ الملقَّبُ**» إذا كان يكرهُ اللَّقَبَ لم يَجُزْ تَلْقِيبُه به، لِما جاء من النهيِ عن التَّنابُزِ بالألقاب، ويجُوزُ كذلك إذا دعَتِ الحَاجةُ إليه، مثل: الأعمش، وهو سليمان بن مِهران من ثِقات المحدِّثين، كان يكرهُ أن يُقال له: (الأعمش)[(٤)]، واستفاض ذكر ذلك عند الأئمَّة وتداولُوه وغيرُهم من أهلِ العلم، فيقولون: (فلانُ الأحْوَل)، و(فلانُ الأعْوَر) وهكذا، فهذه الأوصافُ والألقابُ مكروهةٌ بلا شَكٍّ، لكن لما دَعَتِ الحاجةُ إليها بحيثُ لا

(١) هو: معاوية بن عبد الكريم، أبو عبد الرحمٰن مولى البكرات، المعروف بالضال، صدوقٌ، أخرج له البخاري له تعليقًا (ت١٨٠هـ). يُنظر: الأنساب ٨/ ٣٧٠، تهذيب الكمال ٢٨/ ١٩٩، التقريب (٦٧٦٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٣٩).

(٣) المجتبى، حديث رقم (٢٢٤٠).

(٤) يُنظر: تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٢.

يَتَمَيَّزُ الراوي إلا بها، ولم يُقصدْ بذلك الشَّينُ والعَيبُ لم تُمْنَعْ؛ لأنَّ العلماءَ تداولُوها فيما بينهم دُون نَكِيرٍ، والمصلَحةُ المترتِّبةُ على ذكرِها أعظمُ من المصلَحة المترتِّبة على عدمِ الذِّكر.

ولا شكَّ أنَّ أولَ من لقَّبه بذلك بقصد الانتقاص منه هو مَن يبُوء بإثم ذلك، ومن تداوَله منتقِصًا له يأثَمُ - أيضًا -، ومَناطُ المنعِ السُّخْرِية؛ لأنَّ الله نهى عن ذلك من أجلِ السُّخْرِية والمُنابزة، وهذا هو القَيدُ الذي يخرُجُ به الإنسانُ من الإثْمِ.

«ورُبَّما كانَ لِبعْضٍ سَبَبُ»، أي: أنَّ بعضَ الألقابِ لها سببٌ، وبعضُها لا سببَ له يُعرفُ.

«كَغُنْدَرٍ محمَّدِ بنِ جَعْفِرٍ» لما جاءهم ابن جُريج وحدَّثَهم، شَاغَبَ محمد بنُ جعفر وكثُرَتْ حركتُه ومُشاغبتُه، فقال له ابن جريج: اسْكُتْ يا غُنْدَر، يريدُ به المُشَاغِبَ[(١)]. وغُنْدَرٌ من ثقات الرواة، لكنَّه مشاغِبٌ، فقد تجدُ طالبًا جيِّدًا في دراسته بارِزًا متميِّزًا، لكنَّه مع ذلك جُبِلَ على شيءٍ من المشاغَبةِ.

«وصالحٍ جَزَرَةِ المشْتَهِرِ» صالحُ بن محمد من كِبار المحدِّثين، ومن النُّقَّادِ الذين لهم كلامٌ كثيرٌ في الرُّواة والحديث، لقبُه جَزَرَةُ، والسبب في ذلك أنَّه صحَّف الخَرَزَةَ إلى جَزَرَةَ فعُرِفَ بها، ومن الألقابِ الَّتي شاعتْ في الصَّدْرِ الأوَّلِ وهي قليلة: الصِّدِّيقُ، والفاروقُ، وذُو النُّورينِ، وهكذا، وهي ألقابٌ مطابِقةٌ للواقع، وبعد عصر الصَّحابةِ جاء نوعٌ آخَرُ من الألقابِ، ثُمَّ بعدَ انْقِراضِ القُرونِ المفَضَّلة جاءت ألقابٌ فيها تزكيَةٌ للمُلقَّبِ، وقد تُضاف إلى الدَّولة، مثل: يمينِ الدَّولَة، ورُكنِ الدولة وهكذا، ثُم أُضِيف إلى الدين، كـ: بدرِ الدين، وناصرِ الدين، ونصيرِ الدين، وشمس الدين، ومحيي الدين، وهكذا.

---

(١) يُنظر: معرفة علوم الحديث (ص٢١٢)، الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٧٤.

وقالُوا في إضافةِ الألقابِ إلى الدِّينِ وإلى الحقِّ ونحوِه: إنَّ فيها تزكيةً لا تنْبغِي، وفي طَيَّاتها الإطراءُ الممنُوعُ، ومع ذلك قد تُطلقُ على شخصٍ يتَّصِفُ بنقيضِ ما لُقِّبَ به، فقد يُلقَّبُ شخصٌ بنصيرِ الدِّين؛ وهو ممَّن يهدِمُ الدين - نسأل الله السَّلامة والعافية -.

وسمُّوا أيضًا ببعضِ الألقابِ مثل: شيخِ الإسلام، أُطلِقَ على عددٍ من أهلِ العلم، كأنَّ الملقَّب به هو المُتفرِّدُ بالمَشْيَخَةِ في وقتِه من بينِ العُلماء، لسَعَةِ علمِه، وإحاطتِه، وأُطلِقَ على منْ أُطلِقَ عليه بحقٍّ وبغيرِ حقٍّ، وكُلُّ طائفةٍ من الطَّوائفِ عندها مَن تعظِّمُه وتُبجِّلُه، وتُطلِقُ عليه الألقابُ، ثُمَّ بعد ذلك اسْتَرسَلَ الناسُ بالألقاب التي تتَضَمَّنُ المدْحَ، وأصبحوا يتداولُونها من غيرِ نَكِير، ومن أُطلقت عليه يَسمعُ ولا يُنْكِرُ، مع أنَّه جاء ذَمُّ المدحِ في الوجهِ إذا كان بِحَقٍّ، فكيفَ إذا كانَ بغيرِ حَقٍّ؟!

وقد اختلفوا في المدحِ، بين مانع ومُجِيزٍ، فالنبيُّ ﷺ مدَحَ أُناسًا في وُجُوهِهم، ومُدِح في وجهِه بحضْرتِه ﷺ، فقالوا: إذا كان هذا الإنسانُ لا يتأثَّرُ بالمدح توسَّعُوا فيه، وحملوا المنعَ على ما إذا كان الممدوحُ يتأثَّرُ بالمدحِ، ويبقى أنَّ على الإنسان أن يتواضَعَ لله ﷻ، وألا يَرى لنفسِه حقًّا.

قال ابنُ القيِّم في «مدارِج السالكين»: «ولقد شاهدْتُ من شيخِ الإسلام ابن تيمِيَّة - قدَّسَ الله رُوحه - من ذلك أمرًا لم أشاهِدْهُ من غيره، وكان يقول كثيرًا: ما لي شيء، ولا منِّي شيء، ولا في شيء، وكان كثيرًا ما يتمثَّلُ بهذا البيت:

أنَا المُكَدِّي وابنُ المُكَدِّي ... وهكَذَا كان أبي وجَدِّي

وكان إذا أُثنِيَ عليه في وجهِه يقُول: والله إنِّي إلى الآن أُجَدِّدُ إسلامي كلَّ وقت»(١)، فهذا شيخُ الإسلام يقُولُ مثلَ هذا الكلام.

(١) مدارج السالكين ١/ ٥٢٠.

وتجِدُ الآن بعضَ طُلَّابِ العلم إذا مُحِّصوا وفُحِصُوا على الحقيقة وُجِدوا لا شيء، ومع ذلك يسمعُون المدحَ والإطْراءَ ولا يتحرَّكُ لهم سَاكِنٌ، وقد يتأثَّرُون إذا لم يُمدَحُوا؛ لِما صار عليه النَّاسُ من اعتياد سماع كثرةِ المدح من غير نَكِيرٍ، وإذا حاز أحدٌ منهم شَهادةً فهي أقربُ ما تكونُ إلى شَهادة الزُّوْرِ؛ لأنَّه إنَّما جمع فيها أوراقًا من كُتُبِ الناس وأُعطِي عليها هذه الشَّهادة، ولو سُئِلَ عمَّا في هذه الشهادةِ قد لا يُحسِنُ التعبيرَ عنه أو توضيحَه للنَّاس؛ لأنَّه نقله على أيِّ حالٍ، هذا إذا كان نقلَه بنفسِه، والمقصودُ أنَّ هذه الشهاداتِ زادتْ بعضَ طُلَّابِ العِلم غرورًا.

الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ

٨٧٦ وَاعْـنَ بِـمَـا صُـورَتُـهُ مُـؤْتَـلِـفُ   خَـطًّا وَلَـكِـنْ لَـفْـظُـهُ مُـخْـتَـلِـفُ
٨٧٧ نَـحْـوُ سَـلَامٍ كُـلَّـهُ فَـثَـقِّـلِ   لَا ابْنَ سَلَامٍ الْحَبْرَ وَالْمُعْتَزِلِي
٨٧٨ أَبَـا عَـلِـيٍّ فَـهْـوَ خِـفُّ الْـجَـدِّ   وَهْوَ الْأَصَحُّ فِي أَبِي الْبِيكَنْدِي
٨٧٩ وَابْنَ أَبِي الْحُقَيْقِ وَابْنَ مِشْكَمِ   وَالْأَشْهَرُ التَّشْدِيدُ فِيهِ فَاعْلَمِ
٨٨٠ وَابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ فَخِفّ   أَوْ زِدْهُ هَاءً فَكَذَا فِيهِ اخْتُلِفْ
٨٨١ قُلْتُ: وَلِلْحَبْرِ ابْنُ أُخْتٍ خَفِّفِ   كَذَاكَ جَدُّ السَّيِّدِي وَالنَّسَفِي
٨٨٢ عَـيْـنَ أُبَـيِّ بْـنِ عِـمَـارَةَ اكْـسِـرِ   وَفِـي خُـزَاعَـةَ كَـرِيـزٌ كَـبِّـرِ
٨٨٣ وَفِـي قُـرَيْـشٍ أَبَـدًا حِـزَامُ   وَافْتَحْ فِي الَانْصَارِ بِرَا حَرَامُ

الشرح

بعد أن انتهى الناظِمُ رَحِمَهُ اللهُ من الأسماء والكُنى والألقابِ ذكر: «المُؤْتَلِفَ والمُخْتَلِفَ».

«واعْنَ بما صُورَتُه مُؤْتَلِفُ خطًّا ولكن لفظُه مخْتَلِفُ» والمؤتلِفُ والمختلِفُ هي الأسماءُ التي اتَّفَقَتْ في الصُورةِ والخَطِّ، لكنَّها اختلفتْ في اللَّفظِ، ولهذا الفنِّ مؤلفاتُه الخاصَّةُ التي تُعنَى بِضَبطِ أسماءِ الرِّجال، ومنها مصنَّفاتٌ سُمِّيتْ باسمِ هذا الفَنِّ: المؤتلِفِ والمختَلِفِ.

«نحو سَلامٍ كُلَّه فَثَقِّلِ لا ابنَ سَلَامِ الحِبْرَ»، أي: كُلُّ سَلام فهُو بالتَّشْدِيدِ، إلا ما اسْتُثْنِيَ فهو بالتَّخْفِيفِ، فهذه قاعدةٌ أغْلَبِيَّةٌ. وممَّا اسْتُثْنِيَ عبدُ الله بنُ

سلام الحَبْرُ الصحابيُّ الجليل، وكان اسمُه قبل الإسلام - فيما يُقال - حُصَين وكان من أحبارِ اليهُود ثُمَّ أسلمَ، فسمَّاه النبيُّ ﷺ عبدَ الله؛ فأبُوه بالتخفِيف سلَام، وهذا لم يختلِفْ فيه أحَدٌ.

و«**الحِبْرَ**» بكسر الحاء وفتحِها، والأكثرُ في اللُّغة ضبطُه بالكسر[(١)].

«**والمعتَزِلِي أبا علِيٍّ**»، يعني: محمد بن عبد الوهاب بن سَلام الجُبَّائِي إمامٌ من أئمَّةِ المعتزِلة.

«**فهو خِفُّ الجَدِّ**»، يعني: أن جدَّ أبي عليٍّ الجُبَّائيِّ اسمه سلَام بالتخفيف.

«**وَهُوَ الأَصَحُّ فِي أَبِي البِيْكَنْدِي**»، يعني: محمد بن سَلام البِيْكَنْدِي[(٢)]، شيخ البخاريّ، الأصحُّ فيه التخفيفُ.

يقول الحافِظُ ابنُ رجَبٍ في شرحِه على البُخارِيِّ: «محمَّدُ بن سَلام هو البِيْكَنْدِيُّ، وقد اختُلِفَ في ضَبْطِ سَلامٍ هل هُو بالتَّخفِيفِ أو بالتَّشْدِيدِ؟ والتَّخفِيفُ فيه أكثرُ وأشْهرُ، ولأبي محمد عبد العظِيم المُنْذِرِيِّ في ذلك جُزْءٌ مُفْرَدٌ، ثُمَّ ظهر لي أنَّ التشدِيدَ فيه أصحُّ؛ فإنَّ الذين رجَّحُوا فيه التخفِيف اعتمدُوا على حكاية رُوِيتْ عن محمد بن سلام أنَّه قال: (أنَا محمد بن سَلَام) بِتَخْفِيفِ اللام، وقد أفردتُ لذلك جُزءًا، وذكرتُ فيه أنَّ هذه الحكايةَ لا تصِحُّ، وفي إسنادِها مُتَّهَمٌ بالكذِبِ»[(٣)]، يعني: الذين قالُوا فيه بالتَّخفِيفِ اعتمدُوا على مقالتِه المذكورة، ورجَّحُوا التَّخفِيف، ولو ثبتت هذه الحكايةُ لرفَعتْ كُلَّ خِلافٍ، ولكن ابنَ رَجَبٍ وَهَّى هذه الحكاية وضَعَّفَها.

---

(١) ينظر: العين ٣/ ٢١٨، تاج العروس ٢/ ٤٦١.
(٢) هو: محمد بن سلام بن الفَرَج السلمي مولاهم، أبو عبد الله البُخاري، البِيْكَنْدِي، ثقةٌ ثَبْتٌ، أخرجَ له البُخاريُّ (ت٢٢٥هـ). ينظر: التاريخ الكبير ١/ ١١٠، تهذيب الكمال ٢٥/ ٣٤٠، التقريب (٥٩٤٥).
(٣) فتح الباري لابن رجب ٢/ ٢٨٨.

وإذا افترضْنا أنَّ هذه الحكايةَ باطِلةٌ كما قال ابن رجب، فإنَّ هذا لا يقتَضِي ترجيحَ التَّشدِيد؛ بل يبقَى الاحتمالُ كما هو حتَّى يُوجدَ ما يرفعُه، كما أنَّ كونَ أكثرِ الرُّواةِ يُقال فيهم «سلَّام» بالتَّشديدِ لا يَلزَمُ منه أنَّ اسم هذا الشَّخصَ بالتَّشدِيدِ مثلَهم؛ لأنَّ المسألةَ مسألةُ ضَبْطٍ، والضَّبْطُ مرجِعُهُ إلى الأئِمَّة الذين لهم عِنايةٌ بهذا الشَّأن، أمَّا كونُنا نجزِمُ بأنَّه بالتَّشديدِ كما جزَم الحافظُ ابنُ رجَب من خلال إبطالِ القِصَّة، فمثل هذا لا يُحتاجُ فيه إلى نَصٍّ؛ بل يُحتاجُ فيه إلى استِقْرَاءٍ.

«وابنَ أبي الحُقَيقِ» هو سَلَامُ بنُ أبي الحُقَيقِ[١]، وهو معطوف على **قوله**: **«ابنَ سَلامِ الحَبْرَ»**؛ فهو بالتخفيف - أيضًا -.

«وابْنَ مِشْكَم» أي قيل: إنَّ سَلامَ بنَ مِشْكَمٍ بالتخفيف أيضًا، وسلَام بنُ مِشْكَمٍ هذا قيل: إنَّه كان خَمَّارًا في الجَاهليَّة[٢]، **«والأشْهرُ التَّشديدُ فيه فاعلمِ»** ولكنَّ المشهورَ فيه التشديدُ؛ فهو سلَّامٌ.

«وابنُ محمدِ بنِ نَاهِضٍ» هو سَلامُ بنُ محمدِ بنِ نَاهضٍ[٣].

«فَخِفْ»، يعني: خَفِّفْهُ، **«أوْ زِدْهُ هَاءً»**، أي: قيل فيه: سَلامة **«فَكَذا فيهِ اخْتُلِفْ»**، يعني: اختلَفُوا فيه - أيضًا - هل هو بالتَّشدِيدِ أو بالتَّخفِيفِ؟ فيكون الخلافُ فيه على ثلاثةِ أوجُهٍ: سَلَامٌ بالتخفيف، وسَلَّامٌ بالتَّشدِيد، وسلامَة.

«قُلْتُ: وَلِلْحَبْرِ» عبدِ الله بنِ سَلامِ الآنِف الذِّكْرِ، **«ابنُ أُخْتٍ خَفِّفِ»**، أي: خفِّف لامَه - أيضًا -.

---

(١) وكُنيتُه أبو رَافِع، كان ممَّنْ حزَّب الأحزابَ على رسول الله ﷺ، واستأذنتْ الخَزْرَجُ رسُولَ الله ﷺ في قتلِه فأَذِنَ لهم، فخرَجَ إليه من الخزرجِ خمسةٌ من بنِي سَلَمة، فقتلُوه في دارِه. ينظر: تاريخ الإسلام ١/٢٢٨، السير ٢/١٢.

(٢) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/٢١٨.

(٣) هو: سَلَامُ، ويقال: سَلامَةُ بن محمد بن نَاهِضِ المقدِسيّ (ت٢٨١ - ٢٩٠هـ). ينظر: تاريخ دمشق ٧٣/٧١، الإكمال في رفع الارتياب ٤/٤٠٢.

«كذاك جَدُّ السَّيِّدِي» هو سَعد بن جَعْفَر بن سَلَام السَّيِّدِي[(١)]، قيل له: السَّيِّدِيُّ؛ لأنَّه كانَ يخدُمُ السَّيِّدَةَ أخْتَ المُسْتَنْجِدِ فنُسِبَ إليْها.

«وَالنَّسَفِي» نِسْبَةً إلى نَسَفٍ[(٢)] بينَ المُوصِل وإِرْبِل.

ونَسَف: بفتح السِّين، وقيل: بكسر السِّين - أيضًا - كَكَتِف، والنِّسبةُ إليها: نَسَفِيّ - بالفتح - على القِياس كنَمَرِيّ[(٣)].

«عَينُ أُبَيِّ بْنِ عِمارة اكْسِرِ»، أي: حرفُ العَينِ من «عُمارة» تُكسرُ في أُبَيِّ بنِ عُمارةَ، «وفي خُزَاعَةَ كَرِيزٌ كَبِّرِ»، يعني: في خُزاعة: كَريزٌ بفتحِ الكاف، وفي غيرهم: كُريز بالتَّصغير.

«وفي قُرَيشٍ أبدًا حِزَامُ وافْتَحْ في الأنصارِ بِرَا حَرَامُ» فاسمُ (حِزَام) يأتي في الأسانيد ويجرِي ذكرُه في الكتُب، وقد يُغلَطُ في إعجامِه وإهمالِه، والقاعدةُ فيه أنَّه إنْ كان قُرَشِيًّا فهو حِزَامٌ، وإن كانَ أنْصَارِيًّا فهو حَرَامٌ، أما غيرهما من بقيَّةِ القبائلِ فيجوزُ فيه الضَّبْطَانِ بالراء وبالزاي، ويجوزُ فيه - أيضًا - (خُزَام) بالخاء والزاي المعجمتين[(٤)].

والضَّبطُ يكون عند عُلماء هذا الفَنِّ على طُرقٍ متعدِّدة؛ فقد يكون الضبطُ بالحرُوف كما هو مشهورٌ، وقد يكون بتقطيعِ الكلمةِ، مثلًا (هُجَيمة) يَرْسِمُ لكَ هاءً مفردةً ثُمَّ جِيمًا مُفردةً؛ لأنَّ الحرفَ أحيانًا إذا كُتِبَ مع غيره يَلْتَبِسُ وإذا أُفْرِدَ لا يَلْتَبِسُ، ومن طُرُقِ الضَّبْطِ - أيضًا - أنَّهم يَضْبِطُونَ الألفاظَ من بابِ الضِّدِّ، فيقولُون: حرامٌ ضِدَّ حَلالِ، فلا يَلْتَبِسُ على أحَدٍ، وأحْيانًا يَضْبِطُونَ بغيرِ ذلك فيقولُون مثلًا: الحَكَم بن عُتَيْبَة تصغيرِ عَتَبَة.. وهكذا.

---

(١) أبو الخَير، البغدادي الصُّوفِي، كان شيخًا صالحًا يخدُمُ السَّيِّدة أُخْتَ المُسْتَنْجِدِ فنُسِب إليها (ت٦١٤هـ). ينظر: إكمال الإكمال ٣/ ٢٥٨، تاريخ الإسلام ١٣/ ٤٠٧.

(٢) ينظر: معجم البلدان ٥/ ٢٨٥.

(٣) يُنظر: الأنسابُ للسَّمعانيِّ ١٣/ ٩٢، اللُّباب في تهذيب الأنساب ٣/ ٣٠٨.

(٤) يُنظر: فتح المغيث ٤/ ٢٣٨.

٨٨٤ فِي الشَّامِ عَنْسِيٌّ بِنُونٍ، وَبِبَا فِي كُوفَةٍ وَالشِّينِ وَالْيَا غَلَبَا
٨٨٥ فِي بَصْرَةٍ وَمَا لَهُمْ مَنِ اكْتَنَى أَبَا عَبِيدَةٍ بِفَتْحٍ وَالْكُنَى
٨٨٦ فِي السَّفْرِ بِالْفَتْحِ وَمَا لَهُمْ عَسَلْ إِلَّا ابْنُ ذَكْوَانَ وَعِسْلٌ فَجُمَلْ
٨٨٧ وَالْعَامِرِيُّ بْنُ عَلِي عَثَّامُ وَغَيْرُهُ فَالنُّونُ وَالْإِعْجَامُ
٨٨٨ وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ قَمِيرٌ صَغَّرُوا سِوَاهُ ضَمًّا وَلَهُمْ مُسَوَّرُ
٨٨٩ ابْنُ يَزِيدَ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَمَا سِوَى ذَيْنِ فَمِسْوَرٌ حُكِي
٨٩٠ وَوَصَفُوا الْحَمَّالَ فِي الرُّوَاةِ هَارُونَ وَالْغَيْرُ بِجِيمٍ يَاتِي
٨٩١ وَوَصَفُوا حَنَّاطًا اوْ خَبَّاطَا عِيسَى وَمُسْلِمًا كَذَا خَيَّاطَا
٨٩٢ وَالسَّلَمِيَّ افْتَحْ فِي الَانْصَارِ وَمَنْ يَكْسِرُ لَامَهُ كَأَصْلِهِ لَحَنْ
٨٩٣ وَمِنْ هُنَا لِمَالِكٍ وَلَهُمَا بَشَّارًا افْرِدْ أَبَ بُنْدَارِهِمَا
٨٩٤ وَلَهُمَا سَيَّارٌ ايْ أَبُو الْحَكَمْ وَابْنُ سَلَامَةٍ وَبِالْيَا قَبْلُ جَمّ
٨٩٥ وَابْنُ سَعِيدٍ بُسْرُ مِثْلُ الْمَازِنِي وَابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَابْنُ مِحْجَنِ
٨٩٦ وَفِيهِ خُلْفٌ وَبُشَيْرًا أَعْجِمِ فِي ابْنِ يَسَارٍ وَابْنِ كَعْبٍ وَاضْمُمِ
٨٩٧ يُسَيْرُ ابْنُ عَمْرٍو اوْ أُسَيْرُ وَالنُّونُ فِي أَبِي قَطَنْ نُسَيْرُ
٨٩٨ جَدُّ عَلِي بْنِ هَاشِمٍ بَرِيدُ وَابْنُ حَفِيدِ الْأَشْعَرِي بُرَيْدُ
٨٩٩ وَلَهُمَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَهْ ابْنِ الْبِرِنْدِ فَالْأَمِيرُ كَسَرَهْ

الشرح

«في الشَّام عَنْسِيٌّ بِنُونٍ» فَعَنْسِيٌّ في الصُّورة كَعَبْسِيٍّ وَكَعَيْشِيٍّ، فإذا خلتْ إحدى هذه الكلماتِ عن الضَّبطِ الدَّقيقِ تَلْتَبِسُ بالأُخْرَيَيْن، ويترتَّبُ على ذلك الخطأُ في نُطقِها، فوضعُوا ضَوابِطَ لذلك بعضُها كُليَّةٌ وبعضُها أَغْلَبِيَّةٌ، فقالُوا: إنَّ مَن كان في الشَّامِ فهو عَنْسِيٌّ بالعين والنُّون والسِّين، وهم طائفةٌ من اليَمن جاؤوا إلى الشَّام.

«وَبِبَا في كُوفَةٍ»، أي: مَنْ ينتسِبُ إلى عَبْسٍ - بالعين والباء والسِّين - فهُم أهلُ الكُوفة.

«والشِّينُ والياء غَلَبا فِي بَصْرَةٍ»، أي: العَيْشِيُّ - بالعين والياء والشِّين - هو الأغلبُ في أهلِ البَصْرَةِ.

وقوله: «غَلَبا» الظَّاهرُ من اللَّفظ أنَّه يعودُ إلى الأخيرِ، فيكونُ الأغلبُ في أهل البصرة العَيْشِيُّ، مع أنَّه يُوجد فيها عَنْسِيٌّ وعَبْسِيٌّ، بينما في الشام لا يوجد إلا عَنْسِيٌّ، فلا يوجد عَبْسِيٌّ ولا عَيْشِيٌّ، وفي الكوفة عَبْسِيٌّ، فلا يوجد عَنْسِيٌّ ولا عَيْشِيٌّ، هذا ظاهِرُ اللَّفظِ، ولكن الناظم أراد به الجميع، فالواقعُ أنَّ هذه المدُنَ متقارِبةٌ، فلا مانع أنْ ينتقِلَ بعضُ الرواة من مدينةٍ من هذه المدنِ إلى أخرى، فلا مانع أن يكونَ سكنُه بالكوفَة ويتردَّدُ على البصرةِ أو العكس، ولذلك يُعَدُّ في كُتُبِ البُلْدانِ والطَّبقاتِ من أهلِ الكُوفة؛ لأنَّ سكنَه، وأهلَه، وموطِنَه، وغالبَ مُكثِه؛ في الكُوفَةِ، وإنْ تَرَدَّدَ على البصرةِ، والإنسانُ رحَّالٌ بطبعِه؛ فلا يمكنُ أن يلزَم بلدًا واحدًا منذ أن يُولدَ إلى أنْ يموتَ؛ إلا في القليلِ النَّادرِ، فالصوابُ أنَّ هذا على وجهِ التَّغليبِ وليس على الإطلاقِ.

«وما لهُم مَن اكْتَنَى أبا عَبِيدة بِفَتْحٍ»، أي: وليس للرُّواة من اكْتَنَى أبا عَبِيدة بفتح العَين مُكَبَّرًا.

«والكُنَى في السَّفْرِ بِالفَتْحِ» السَّفَر: هو البُرُوزُ والخُروجُ عن البُلدان؛

ولذا يُقال للمرأةِ إذا أبْرَزَتْ شَيئًا مِن محاسِنِها: سَافِرَة[1]، والسَّفَرُ في الكُنى بالفتح، فيقال: أبو السَّفَر، بينما في الأعلام فيقال: السَّفْر بالسُّكون؛ لأنَّ الناظمَ رَحِمَهُ اللَّهُ نصَّ على أن الكُنى بالفتح، فهذا يدلُّ على أنَّ الأسماءَ بخلافها بالتَّسْكِين.

«وَمَا لَهُمْ عَسَلْ إِلَّا ابنُ ذَكْوَانَ»، يعني: لا يوجدُ من اسمُه عَسَل بالفتح والتَّحريك إلا شخصٌ واحدٌ اسمُه: عَسَلُ بن ذَكْوَان[2]، «وعِسْلٌ فَجُمَل»، يعني: هناك جمعٌ من الرُّواة اسمه عِسْل بكسرِ العينِ وإسكان السِّين.

«والعَامِرِيُّ بنُ علِي عَثَّامُ» عَثَّامٌ بالعَين، والمُثلَّثَة هو عليُّ بنُ عثَّام العامريُّ[3]، فلا يلتبِسُ بِغَنَّامٍ؛ لأنَّ النَّاظِمَ إذا نصَّ على أشخاصٍ بأعيانِهم دَلَّ على أنَّ من عدَاهُم بخلافِهم، «وغيرُه فالنُّونُ والإِعْجامُ»، أي: غيرُ عليِّ بنِ عَثَّامٍ يكونُ لفظُه: غَنَّام، بالنُّونِ والإعْجام.

«وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ قَمِيرٌ»، أي: زوجةُ مسرُوقٍ التابعيِّ الجليلِ اسمُها: قَمير[4] بفتح القاف، وهي ثِقةٌ تروي عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، «صغَّروا سِواه ضَمًّا»، يعني: ومن عداها فبالتَّصغير، فيقال: قُمَيرٌ.

«ولهم مُسَوَّرُ ابنُ يَزِيدَ وابنُ عبدِ الملكِ وما سِوَى ذَيْنِ فَمِسْوَرٌ حُكِي»،

---

(١) ينظر: التعريفات (ص١١٩).

(٢) هو: عَسَلُ بن ذَكْوَانَ، أَخباريٌّ، لقِيَ الأصْمَعِيَّ، وعاصرَ المبرِّد، له من المصنَّفات: «أقسامُ العربية»، و«الجواب المسكت». ينظر: المؤتلف والمختلف ٣/ ١٧٣٥، توضيح المشتبه ٦/ ٢٨١، بغية الوعاة ٢/ ١٣٧.

(٣) هو: عليُّ بن عثَّام بن علي، أبو الحسن، العامري الكلابي الكوفي، ثقة فاضل (ت٢٢٨هـ)، أخرج له مسلمٌ والنسائي. يُنظر: الجرح والتعديل ٦/ ١٩٩، تهذيب الكمال ٢١/ ٥٧، التقريب (٤٧٦٨).

(٤) هي: قَمِير - بفتح القاف - بنتُ عمرو، امرأة مسروق بن الأجدع، التابعية الكوفيَّة، ثقة، روت عن زوجِها مسروق، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرج لها أبو داود. يُنظر: تهذيب الكمال ٣٥/ ٢٧٣، توضيح المشتبه ٧/ ٢٤٨.

يعني: نصُّوا على أن (مُسوَّر) بضَمِّ أوَّلِه وتشدِيدِ الواوِ لاثْنَين فقط، وهُما مُسوَّرُ «بنُ يزِيد»[1] ومُسوَّر «بنُ عبدِ المَلِك»[2]، وما عدا ذلك فاسمُه مِسْورٌ بكسرِ الميم وتخفيفِ السِّينِ، مع أنَّه قِيل في هذين الاسْمين - أيضًا - أنَّهُما بلفظِ: مِسْوَر.

«وَوَصَفُوا الحَمَّالَ في الرُّواةِ»، أي: ليسَ في الرُّواة مَن سُمِّيَ بالحَمَّالِ إلَّا هارُون الحمَّال، برغم أنَّه وُصف بالحَمَّال جَمْعٌ غَفيرٌ من الأعلام؛ لأنَّ الحمالَةَ - حَمْلُ الأمتِعة - مِهْنَة؛ فكلُّ من اشتغلَ بها انتَسَبَ إليها، فيُقال له: حمَّالٌ إلى يومِنا هذا، لكنَّ أولئك على حدِّ كلامِ المؤلِّفِ ليستْ لهم رِوايةٌ.

«والغَيْرُ بِجِيم يَاتِي»، أي: جمَّال، وهو يُطلَقُ على من يُؤَجِّرُ الجِمالَ، ويَنْقُلُ عليها الأمتِعَة، وكان هذا اللفْظُ مُستَعْمَلًا إلى وقتٍ قريبٍ، ويَلْتَبِسُ الحَمَّالُ والجَمَّالُ في الرُّواة، فجعلُوا القاعِدة: الجَمَّال، وما خرجَ عنها فهو الحَمَّالُ.

«ووَصَفُوا حَنَّاطًا أوْ خَبَّاطًا عِيسَى ومُسْلِمًا كَذَا خَيَّاطَا» فالحَنَّاطُ: نِسبةً إلى بَيعِ الحِنْطَة، والخَبَّاطُ: من يُخَبِّطُ الوَرَق بالعَصا[3]، والخَيَّاطُ: الذي يخِيطُ الثِّيابَ، والمقصُود بذكرِ هذا البيتِ أنَّه قد تجتمِعُ الأوصافُ الثلاثةُ في اسمٍ واحدٍ، فيُؤْمَنُ الغَلَطُ فيه، ويكون اللَّافِظُ مُصِيبًا كيْفَما وَصَفَهُ، وذلِك مُتَحَقِّقٌ في اسمين وهُما: عِيسَى بن أبي عِيسَى الحَنَّاط، ومُسلِمُ بنُ أبي مُسْلِمُ الخَبَّاط.

فمَن اتَّصَفَ بهذه الأوصافِ الثَّلاثة - كالعلَمين السابقين - فليسَ فِيه

(١) هو: مُسَوَّر بن يزيد الكاهليُّ الأسدي الكوفي، له صُحبةٌ، أخرج له أبو داود. يُنظر: التاريخ الكبير ٨/ ٤٠، الجرح والتعديل ٨/ ٢٩٧، التقريب (٦٦٧٣).

(٢) هو: مُسَوَّر بن عبد الملك بن عُبيد الله المخزُومي، من أهل المدينة، يروي عن: أبيه، روى عنه: ابن وهب. يُنظر: الثقات لابن حبان ٩/ ١٧٤، التاريخ الكبير ٧/ ٤١١.

(٣) تاج العروس ١٩/ ٢٣٣.

إشكالٌ، لكنَّ الكلامَ إذا اتَّصفَ بواحدٍ منها، فيكون هذا من المؤتلِف والمختلِف، فلا بُدَّ أن يُحدَّد ما اتَّصفَ به.

«والسَّلَمِيَّ افْتَحْ في الانْصَارِ»؛ لأنَّ فيهم بني سَلِمة بكسر اللام، والنِّسبة إليها سلَمي بفتحِها، وفي الحديث: «**بني سلِمة! ديارَكم تُكتبْ آثارُكم**»[1] ومنهم: جابرُ بنُ عبد الله السَّلَمي نسبةً إلى بني سلِمة بكسر اللام، وليست نسبة إلى سُليم، فبنو سُليم النِّسبةُ إليها سُلَمي.

وكلُّ ما كان مكسُورَ الوَسَطِ فالنِّسبةُ إليه تكون بفتحِ الوَسَط مثل: نَمِرة، المنسوبُ إليها أبو عُمر ابن عبد البر النَّمَرِيُّ، والصَّدَفِيُّ، والمَلَكي.

«ومَنْ يَكْسِرُ لامَهُ كأصلِه لَحَنَ» ومن كسَر اللَّام لَحَنَ[2]، يعني: بعضُ المحدِّثين يكسِرُون اللام فيقولون: (السَّلِمِي) على أصلِ لفظِ القَبِيلة (سلِمة)، فهذا لحنٌ، واللام هنا واجِبة الفتح؛ لئلَّا تتوالَى كَسَرَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ فَيَثْقُلُ اللَّفظُ، ومن اللَّحْنِ في هذا الباب أنَّ بعضَ مَنْ يتحدَّثُ في وسائلِ الإعلام إذا تحدَّث عن أميرٍ، أو نحوه قال: صاحبُ السُّمُوِّ الملِكي؛ فالقاعدةُ أنَّك إذا نَسَبْتَ إلى مكسُور الوسَطِ فلا بُدَّ أن تَفتحَ الوسَطَ فتقول في ملِك: مَلَكِيّ، وفي سلِمة: سَلَمِيّ، وفي نمِرة: نَمَرِيّ... وهكذا.

وما تقدَّم من كلامِ المصنِّف كان في عُموم الرُّواة في كُتُبِ السُّنَّة كلِّها من غيرِ تخْصِيصٍ، «ومِن هُنَا» خاصٌّ برجالِ الصَّحيحينِ والموطَّأ.

«لِمَالِكٍ»، يعني: في موطَّئِه، «ولَهُمَا»، يعني: للشَّيخَينِ في «الصَّحِيحين».

«بَشَّارًا افْرِدْ» لا يُوجدُ في الصَّحابةِ من اسمُه بَشَّارٌ، وهو في التابعين نادِرٌ، ثُمَّ كَثُر بعد ذلك، لكن ليسَ في الصَّحِيحين والموطَّأ بَشَّارٌ إلا والد

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد (٦٦٥/ ٢٨٠) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يَعِيش ٣/ ٤٤٤، الكُناش في فني النحو والصرف ١/ ٣٦٦.

محمد بنِ بَشَّارٍ بُنْدَارٌ شيخُ البخاريِّ، وهو من طبَقَةِ تلاميذِ مالكٍ.

«أَبَ بُنْدَارِهِما» ضميرُ التَّثْنِيَةِ يعُودُ إلى البُخاريِّ ومُسلم.

«ولهُما سَيَّارٌ ايْ أَبُو الْحَكَمْ وَابْنُ سَلَامَةٍ وبِاليَا قَبْلُ جَم»، يعني: من اسمُه يَسَارٌ - بتقديم الياء - جَمعٌ غَفِيرٌ، ومنهم: محمد بن إسحاق بن يَسار، بينما من اسمُه سَيَّارٌ - بتقديم السين - فاثنان فقط: سيَّارٌ أبُو الحَكَم[1]، وسَيَّارُ بنُ سَلامَة[2].

«وابنُ سَعِيدٍ بُسْرٌ»، يعني: بُسْرُ بن سَعِيدِ المازِنيُّ[3]، «وابنُ عُبَيد الله»، يعني: بُسْرُ بنُ عُبَيدِ الله[4].

«وابنُ مِحْجَنٍ وفِيه خُلْفٌ»، يعني: هُناك خِلافٌ هل هُو بُسْر بنُ مِحْجَنٍ[5] أو نَسْرٌ بالنُّونِ؟ «وبُشيرًا أَعْجِم في ابنِ يَسَارٍ وابنِ كَعْبٍ»، يعني: بُشَير بن يَسَارٍ وبُشَيرُ بن كَعْبٍ، كلاهُما بِالشِّينِ وليسَا بالسِّينِ، وكِلاهُما بِضَمِّ أوَّلِه مُصَغَّرًا، وما عداهُما فلفظهُ: (بَشِير) بفتحِ الباءِ، مثل بَشِير والدِ النُّعمان.

(١) هو: سيَّارٌ أبو الحكم العَنَزي الواسطي، ثقة (ت١٢٢هـ)، أخرج حديثه الجماعة. ينظر: التاريخ الكبير ٤/ ١٦١، تهذيب الكمال ١٢/ ٣١٣، التقريب (٢٧١٨).

(٢) هو: سيَّار بن سلامة أبو المِنْهال، الرياحي البصري، ثقة، أخرج له الجماعة (ت١٢٩هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٤/ ١٦٠، تهذيب الكمال ١٢/ ٣٠٨، التقريب (٢٧١٥).

(٣) هو: بُسْرُ بن سَعيد المدني العابد مولى ابن الحَضْرَمِيِّ، كان ثقة كثير الحديث زاهدًا، أخرج له الجماعة (ت١٠٠هـ). ينظر: تهذيب الكمال ٤/ ٧٢، تاريخ الإسلام ٢/ ١٠٦٥، التقريب (٦٦٦).

(٤) هو: بُسْر بن عُبيد الله الحضرمي، الشامي، فقيه ثقة (ت بعد ١١٠هـ)، أخرج له الجماعة. ينظر: التاريخ الكبير ٢/ ١٢٤، الثقات لابن حبان ٦/ ١٠٩، التقريب (٦٦٧).

(٥) هو: بُسر - وقيل: بشر -، ابن مِحْجَن بن أبي مِحْجن، الديلي المدني الحجازي، صدوق، أخرج له النسائي (ت بعد ٩١هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٢/ ١٢٤، مغاني الأخيار ١/ ٩٤، التقريب (٦٦٨).

«وَاضْمُمِ» يجوزُ أن تكونَ عائدةً على بُشير باعتبارِ أنَّ الباءَ مضْمُومةٌ، ويجوز - أيضًا - أن تُسلَّط على ما بعدَها وهو الأظهرُ.

«يُسير بن عمرٍو أو أُسيرُ»، يعني: ابن عمرو، هذا اختُلف فيه هل هو بالياء أو بالهَمز المضمُومتَين؟ وهل هو ابن عمرو كما قال، أو ابن جابر؟

«والنُّونُ في أبِي قَطَن نُسَيرُ»، أي: قَطَنِ بنِ نُسَير[1] بالنُّون. وكذلك نُسير اسمٌ لراوٍ آخرَ خارجَ الصحيح، وفي اسمه قصَّة، فقد حكوا أنَّ الدارَقُطنيَّ كان يُصَلِّي، وشخصٌ يقرأ في الحديث، فمرَّ حديثٌ فيه ذكرُ نُسَير بْنِ ذَعْلُوق، فقال القارئ: بَشير بْن ذَعْلُوق، فقال الدارقطني: سبحان الله!، فقال القارئ: بُشير بْن ذعلوق، فقال الدارقطني: سبحان الله!، فقال القارئ: يُسير بن ذعلوق، فقال الدارقطني: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١﴾ [القلم: ١]، - لأنَّه نُسير بن ذعلوق، بالنون وليس بالباء أو الياء -، فقال القارئ: نسير بن ذعلوق، ومرَّ فِي قراءته[2].

«جَدُّ عَلِيِّ بنِ هَاشِمٍ بَرِيْدُ»، يعني: بَريد بفتحِ الرَّاء، بلفظِ المقياس للمَسَافة، هو عليُّ بنُ هاشِم بنِ بَرِيد[3]، «وابنُ حَفِيدِ الأشْعَرِيْ بُرِيدُ»، أي: أنَّ بُريدَ بن عبد الله بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري[4] يُضْبَطُ بضمِّ الباء مُصَغَّرًا.

---

(١) هو: قَطَن بن نُسير، أبو عبَّاد البصري الغُبَري، المعروف بالذَّارع، صدوقٌ له ما يُنكر عليه، وذكرهُ ابن حبَّان في الثِّقات، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي. ينظر: الثقات لابن حبان ٩/ ٢٢، تهذيب الكمال ٢٣/ ٦١٧، تقريب التهذيب (٥٥٥٦).

(٢) يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب ١٣/ ٤٩٢، ٤٩٣.

(٣) هو: عليُّ بن هاشم بن البريد، أبو الحسَن، البَريدي الخَزَّاز العامريُّ القرشيُّ، العائذيُّ مولاهم الكوفي، صدوقٌ يتَشيَّع، أخرج له الخمسة (ت١٨٩هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٦/ ٣٠٠، السِّير ٨/ ٣٤٢، التقريب (٤٨١٠).

(٤) هو: بُريد بن عبد الله بن أبي بُردة بن أبي مُوسَى الأشْعريّ، أبو بُردة، ثقة يُخطئ قليلًا، أخرج له الجماعة. يُنظر: تهذيب الكمال ٤/ ٥٠، الثقات لابن حبان ٦/ ١١٦، التقريب (٦٥٨).

«ولهما محمَّدُ بنُ عَرْعَرَهْ ابنُ البِرِنْدِ فالأميرُ كسَره»، يعني: أن بِرِند أو برَند تلتبِسُ في الكتابة ببُريد وبَريد، لكن محمد بن عَرْعَرةَ بنِ البِرِنْدِ؛ نصَّ عليه الأميرُ ابن ماكولا صاحب كتاب «الإكمال» على أنه بكسر الباء[1].

❁ ❁ ❁

(١) يُنظر: الإكمال ١/ ٢٥٢.

٩٠٠ ذُو كُنْيَةٍ بِمَعْشَرٍ وَالْعَالِيَهْ　　بَرَّاءُ أُشْدُدْ وَبِجِيمٍ جَارِيَهْ
٩٠١ ابْنُ قُدَامَةٍ كَذَاكَ وَالِدُ　　يَزِيدَ قُلْتُ وَكَذَاكَ الْأَسْوَدُ
٩٠٢ ابْنُ الْعَلَا وَابْنُ أَبِي سُفْيَانِ　　عَمْرٍو، فَجَدٌّ ذَا وَذَا سِيَّانِ
٩٠٣ مُحَمَّدَ بْنَ خَازِمٍ لَا تُهْمِلِ　　وَالِدَ رِبْعِيٍّ حِرَاشٌ أَهْمِلِ
٩٠٤ كَذَا حَرِيزُ الرَّحَبِي وَكُنْيَةُ　　قَدْ عُلِّقَتْ وَابْنُ حُدَيْرٍ عِدَّةُ
٩٠٥ حُضَيْنٌ اعْجِمْهُ أَبُو سَاسَانَا　　وَافْتَحْ أَبَا حَصِينٍ اي عُثْمَانَا
٩٠٦ كَذَاكَ حَبَّانُ بْنُ مُنْقِذٍ وَمَنْ　　وَلَدَهُ، وَابْنُ هِلَالٍ وَاكْسِرَنْ
٩٠٧ ابْنَ عَطِيَّةَ مَعَ ابْنِ مُوسَى　　وَمَنْ رَمَى سَعْدًا فَنَالَ بُوسَا
٩٠٨ خُبَيْبًا اعْجِمْ فِي ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنْ　　وَابْنِ عَدِيٍّ وَهْوَ كُنْيَةً كَانْ
٩٠٩ لِابْنِ الزُّبَيْرِ وَرِيَاحَ اكْسِرْ بِيَا　　أَبَا زِيَادٍ بِخِلَافٍ حُكِيَا
٩١٠ وَاضْمُمْ حُكَيْمًا فِي ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ　　كَذَا رُزَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ وَانْفَرَدْ
٩١١ زُيَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ وَاضْمُمْ وَاكْسِرِ　　وَفِي ابْنِ حَيَّانَ سَلِيمٌ كَبِّرِ
٩١٢ وَابْنُ أَبِي سُرَيْجٍ احْمَدُ ائْتَسَا　　بِوَلَدِ النُّعْمَانِ وَابْنِ يُونُسَا
٩١٣ عَمْرٌو مَعَ الْقَبِيلَةِ ابْنُ سَلِمَهْ　　وَاخْتَرْ بِعَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ سَلَمَهْ

الشرح

«ذُو كُنْيةٍ بِمَعْشَرٍ والعاليَهْ برَّاءُ اشْدُدْ»، يعني: تقول في أبي مَعْشَر وأبي

العَالية: البرّاء بتشديدِ الراء، وما عداهُما فهو بالتخفيفِ، كالبرَاء بن عازِب، وبِشْر بن البراء بن مَعْرُور، وغيرُهما كثير، ولا يوجد البرَّاء بالتَّشديد إلَّا من كُنِّيَ بمَعْشر والعَالية، لكن لا يلزَمُ أنَّ كُلَّ مَن كُنِّيَ بِمَعْشَرٍ أو العالية يكون اسمُه البرَّاء، فأبو معشر الطبريُّ[1] من القُرَّاء، وليس اسمه البراء، لكن أبا معشر البرَّاء[2] هو الذي يُنطق بالتَّشديد.

«**وبِجِيمٍ جَارِيَهْ ابنُ قُدَامَة**» جاريةُ بنُ قُدامة ضبطَه بالجيم وبالياء، فلا يلتبِسُ بحارِثة، لكن المُسْتغرَبَ أن يُسمَّى الرجلُ جاريةً التي هي علَمٌ على المملوكَة، أو على الصَّغيرة من النِّساء، وأغرَبُ منه أن يُسمَّى الرجلُ جُوَيرِيَةُ، وأبوه اسمُه: أسماء، فلو صنَّفَ بعضُ من لا يعلَمُ فِهْرسًا لأعلام كتابٍ من الكتُبِ؛ فإنَّه قد يضَعُ جُوَيرِية بن أسْماء وأباه في فهرس النِّساء! فقد رأينا مَن فهْرَسَ بعضَ الكتُبِ جعلَ واثِلة بن الأسْقَع مع النِّساء.

ومن الطَّرائِف التي ذكرها بعضهم، أنَّ رجُلًا قال: كان لي جارٌ رافِضيٌّ يلعَنُ طَلحةَ كلَّ صباحٍ ومساءٍ، فقلت له: أتعرفُ طلحةَ هذا الذي تَلْعَنُه؟ قال: أليسَت زَوْجةَ الزُّبيرِ؟! فطَلْحةُ بن عُبيدِ الله أحدُ العشَرة المبَشَّرين بِالجنَّة، ظنَّه هذا الجاهلُ اسمَ امرأة؛ فيُستغربُ أن يُسمَّى رَجلٌ جاريةً، فضلًا عن أن يُسمَّى جويريةَ بنَ أسماءَ، فتُضبط مثل هذه الأمور لئَلَّا يَقعُ الإنسان في الخَطإ المُضْحِكِ، ومن أجلِ هذا صنَّفُوا في المؤتلِف والمختلِف لئَلَّا يقعُ طالبُ العلم في مثلِ هذه الأخطاء.

---

(١) هو: عبد الكريم بن عبد الصَّمد بن محمد بن علي، أبو معشر الطبري القطَّان الشَّافِعيّ، فقيهٌ مقرئٌ صاحبُ حديث (ت٤٧٨هـ)، له مصنَّفات، منها: «الوقف والابتداء»، و«سوق العروس في القراءات»، و«الرشاد في شرح الرِّوايات الشَّاذَّة». ينظر: طبقات الفُقهاء الشَّافعية لابن الصَّلاح ٢/ ٥٦٠، تاريخ الإسلام ١٠/ ٤٢٣.

(٢) هو: يوسف بن يَزيد، أبو مَعْشَر البرّاء، العطَّار البصري، كان يَبْرِي العود، صدوقٌ، أخرج له الشَّيخان (ت بعد ١٧٠هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٨/ ٣٨٥، الثقات لابن حبان ٧/ ٦٣٧، تقريب التهذيب (٧٨٩٤).

«كذاك والدُ يَزِيدَ» هو عطف على ما تقدَّم يعني يزِيدَ بنَ جَارِية[1]، «قلت: وكذاك الأسودُ بنُ العلا»، يعني: الأسود بن العَلاء بن جَارية[2]، «وابنُ أبي سُفيان عَمرٌو»، يعني: عَمرو بن أبي سُفيان بن جَارية[3]، «فجَدُّ ذَا وذَا سِيَّانِ»، أي: فكلاهما جدُّه يُسمَّى جارِية.

«محمد بنُ خَازِم»، يعني: أنَّ حازمًا بالمهملة مُسمًّى به رواةٌ كثيرون، لكنْ خازِمٌ بالخاء المعجمة هو محمد بن خازِمٍ وهو من رُواة «الصَّحيحين» وغيرهما، وكُنْيَتُه أبو معاوية الضَّرِيرُ[4]، «لا تُهْمِل»، يعني: لا تذكُرْه بالمُهملة التي هي الحاء، فلا تُهملْ أوَّله من النَّقط، فهو بالخاء المعجمة.

«والِدُ رِبْعِيٍّ حِرَاشٌ»، أي: الجادَّة: رِبْعِيُّ بنُ حِراشٍ بالحاء المهملة، لكن المنذريَّ في «مختصر سنن أبي داود» لما مرَّ ذكرُ رِبْعِيٍّ قال: ابنُ خِرَاشٍ بالخاءِ المعجمة، ولم يُوافَق عليه؛ فهذا خطأٌ من المنذِرِيِّ.

«أهملِ» فالأوَّلُ خَازِمٌ لا تُهمِلْ يعني: أَعْجِمْهُ، والثَّاني حِراشٌ أَهْمِلْ فَلا تُعْجِمْه.

---

(١) هو: يزِيد بنُ جاريةَ الأنصاري المدني، مقبول الرواية، روى عن: معاوية بن أبي سفيان، روى عنه: الحكم بن ميناء الأنصاري، أخرج له النسائي. ينظر: التاريخ الكبير ٣/ ٣٨٩، تهذيب الكمال ٣٢/ ٩٩، التقريب (٧٦٩٩).

(٢) هو: الأسودُ بن العَلاء بنِ جَارِية الثَّقَفي المدنيّ، ثِقةٌ روى عن: أبي سلمة ابن عبد الرحمٰن، روى عنه: أيوب بن موسى القُرشي، أخرج له مسلم والنسائي. ينظر: التاريخ الكبير ١/ ٤٤٧، تهذيب الكمال ٣/ ٢٢٨، التقريب (٥٠٥).

(٣) هو: عمرو، ويقال: عمر بن أبي سُفيان بن أُسَيد بن جَارية، الثقفي المدني حليف بني زهرة، ثقةٌ يروي عن جماعة من الصحابة، أخرج له الشيخان، وأبو داود والنسائي. ينظر: التاريخ الكبير ٦/ ٣٣٦، تهذيب التهذيب ٨/ ٤١، التقريب (٥٠٣٩).

(٤) هو: محمد بن خَازِم، أبو معاوية الضَّرير، الكوفي السَّعدي الِحمَّاني التميمي مولاهم، ثقةٌ من أثبت الناسِ في الأعمش، أخرج له الجماعة (ت١٩٥هـ). ينظر: التاريخ الكبير ١/ ٧٤، الثقات لابن حبان ٧/ ٤٤١، تاريخ بغداد ٢/ ٢٩٩، التقريب (٥٨٤١).

«كذا حَرِيزُ الرَّحَبِي وَكُنْيَة قَدْ عُلِّقتْ وابنُ حُدَيرٍ عِدَّة»، أي: أنَّ حَرِيزًا قد يَلتبسُ بجَرِيرٍ، وحَرِيزٌ بالحاء والراء المهملتين وبالزاي في آخره؛ هو حَرِيزُ الرَّحَبِي[(١)] أمَّا جَرِيرٌ فكثير.

«وكُنْية قد عُلِّقَتْ»، يعني: أبا حَرِيزٍ عبدَ الله بن الحُسَين الأزدي قاضِي سِجِسْتان[(٢)]، علَّق له البُخاريُّ[(٣)].

«وابنُ حُدَير عِدَّة»، يعني: حُدَيرٌ قد يلتبِسُ بِجَرِيرٍ - أيضًا -، وقد تبِعَ الناظمُ رَحِمَهُ اللهُ فيه ابنَ الصَّلاحِ، ولكن كثيرًا ممَّنْ ألَّف في المؤتلِف والمختلِف لم يذكرُوه، فذهبوا إلى أنَّ حُدَيرًا لا يلتبِسُ بِجَرير.

«حُضَينٌ أَعْجِمْهُ» تقدَّم أنَّ خازِمًا وخِرَاشًا إعجامُه في أوَّل حرفٍ، أمَّا هنا فالإعجامُ في الحرفِ الثاني الذي هو الضَّاد، فهو هنا أراد أنْ يُفرِّقَ بينَه وبينَ حُصَين، والد عِمْران بن حُصَين، والمسَمَّى حُضَينٌ بالضَّاد إنَّما هُو حُضَينٌ أبو سَاسَان[(٤)]، أمَّا حُصَينٌ بالصَّاد فكثيرٌ.

«وافتح أبا حَصِين» هذا - أيضًا - قد يلتبِس بحُصَين، وهو يجتمِع مع حُصين في الإهمال، ويختلِفُ معه في أن حُصينًا بضم أوله بالتَّصغير، أما حَصين فبفتح أوله وكسر الصَّاد، وأما حُصين وحُضين فيجتمِعان في التَّصغير، ويفترقان في الصاد المهملة مع الضَّاد المعجمة. «أي عُثْمانا» هو عثمان

(١) هو: حَرِيزُ بن عثمان أبو عثمان، الحمصي المشرقي الرحبي، ثقةٌ حافظٌ رُمِيَ بالنَّصبِ، أخرج له البخاري والأربعة (ت١٦٣هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٣/ ١٠٣، السير ٦/ ٥٢٤، التقريب (١١٨٤).

(٢) صدوقٌ يخطئ، أخرج البخاري تعليقًا والأربعة. يُنظر: التقريب (٣٢٧٦).

(٣) يُنظر: صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (١٩٥٣).

(٤) هو: أبو محمد، حُضَين بن المنذر، ويقال: حُضَين بن الحارث بن وَعْلة بن عمرو، أبو سَاسَان الرَّقَاشِي السَّدُوسيّ الذُّهليَّ الشَّيبانيّ البصريّ، ثقةٌ، وكان من أُمراء عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بصِفِّين، أخرج له مسلم (ت٩٧هـ). ينظر: الثقات لابن حبان ٤/ ١٩١، التاريخ الكبير ٣/ ١٢٨، التقريب (١٣٩٧).

أبو حَصين[1].

«كذاكَ حَبَّانُ بنُ مُنْقِذٍ ومَنْ ولدُه»، يعني: كلُّ من جاء من أولاد حَبَّانَ بنِ مُنقِذٍ فاسمه حَبان بفتح الحاء، أما حِبان بكسرها فكثيرٌ، منهم الإمام المعروف ابن حِبان، وقد يلتبِس بهما حيَّان، فذاكَ بالموحَّدة وهذا بالمثنَّاة، وممَّن اشتملَ اسمُه على حيَّان: أبُو الشَّيخِ الذي مضى في الألقابِ هو ابنُ حَيَّان[2]، والمفسِّر الأنَدَلُسِيُّ أبُو حيَّان[3]، صاحب «البحر المُحِيط»، «وابنَ هِلال»، أي: حَبَّانُ بن هِلال[4] - أيضًا - مفتوح الحاء.

«واكْسِرَنْ ابنَ عَطِيَّةٍ معَ ابنِ مُوسَى»، أي: اكْسِرِ الحاء في حِبانَ ابنِ عطيَّة[5]، وحِبانَ بن موسى[6].

---

(١) أبو حصين، عثمان بن عاصم بن حصين، ويقال: عثمان بن عاصم بن زيد بن كثير، الأسدي الكوفي، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة (ت١٣٢هـ). ينظر: الجرح والتعديل ٦/ ١٦٠، تهذيب الكمال ١٩/ ٤٠١، التقريب (٤٤٨٤).

(٢) هو: عبد الله بن محمد بن جَعْفر بن حيَّان، أبو محمد، وأبو الشيخ الحياني الأصبهاني، ثِقةٌ مُكثرٌ حافظٌ، له مصنفات، منها: «السُّنَّة»، و«العظمة»، و«السنن»، و«ثواب الأعمال» (ت٣٦٩هـ). ينظر: إكمال الإكمال لابن نقطة ٢/ ١٩٩، السير ١٦/ ٢٧٦.

(٣) هو: محمد بن يوسف بن علي بن حيَّان بن يوسف، أثير الدين، أبو حيَّان الأندلسي الجياني الغَرْنَاطي ثم المصري، إمامٌ حافظٌ مفسٌر لُغويٌّ نحويٌّ، له مصنفات، منها: «البحر المحيط في التفسير»، و«شرح التَّسهيل» (ت٧٤٥هـ). ينظر: معرفة القراء للذهبي ١/ ٣٨٧، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ٦٧.

(٤) هو: حَبَّان بن هلال أبو حبيب الباهلي، ويقال الكناني البصري، ثقة ثبت، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي وابنُ ماجهْ (ت٢١٦هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٣/ ١١٣، تهذيب الكمال ٥/ ٣٢٨، تقريب التهذيب (١٠٦٩).

(٥) هو: حِبَّان بن عَطِيَّة السلمي، من كبار التابعين، وصاحب علي بن أبي طالب ﵁، روى عنه سعدُ بن عُبيدة، ذكره البخاريُّ في «صحيحِه». ينظر: الإكمال لابنِ ماكولا ٢/ ٣٠٨، تهذيب الكمال ٥/ ٣٨٨، التقريب (١٠٧٥).

(٦) هو: حِبَّان بن موسى بن سوار أبو محمد السلمي، ثقة (ت٢٣٣هـ)، أخرج له الشيخان والترمذي والنسائي. يُنظر: تهذيب الكمال ٥/ ٣٤٦، السير ١١/ ١٠، التقريب (١٠٧٧).

«وَمَنْ رَمَى سَعْدًا»، يعني: فقتَله، وكان ذلك يوم الخَنْدَقِ، وسعد هو ابن مُعاذ صاحبُ رسولِ الله ﷺ، والذي رماه اسمه حِبَّان بن العَرِقة[1] بفتح العين وكسر الحاء، والعَرِقَةُ أمُّه، قيل لها ذلك لِطِيبِ رائحتِها[2]، وضبطَهُ بعضُهم ابن العرَقة، بفتح الراء، وحِبَّان هذا ليستْ له رِواية، لكنَّه يأتي ذكرُه في الأخبار؛ لأنَّه لا يلزم أن تكونَ هذه الأسماء في الأسانِيد، فقد تأتي في الأسانيد، وقد تأتي في المُتون، فتَحتاجُ إلى ضَبطٍ.

«فنَالَ بُؤسًا»، يعني بقتلِه صحابيًّا جَلِيلًا، لا شَكَّ أنَّه يَنالُ البُؤْسَ.

أما سعدُ بن عبادة فقد جاء في مقتلِه أنَّه بال في جُحْرٍ فأُلْقِيَ صريعًا، وجاء في القِصَّة أنَّهم سمعوا صوتًا:

نحنُ قتلْنا سيِّدَ الخَزْرَجِ   سَعْدَ بنَ عُبَادَهْ
رَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْنِ   فَلَمْ نُخْطِي فُؤَادَهْ[3]

والمقصودُ أنَّ الأصلَ فيمن اسمُه حبَّان أنَّه بكسر الحاء إلا ما ذكره الناظِم رَحِمَهُ اللهُ هنا.

«خُبَيْبًا اعْجِمْ فِي ابنِ عبدِ الرَّحمٰنْ وابنِ عَدِيٍّ»، يعني: أَعْجِمِ الحرفَ الأوَّل في: خُبَيبِ بنِ عبدِ الرحمٰن[4]، وخُبَيبِ بنِ عَدِيٍّ؛ حتَّى لا يلتَبِسَ بِحَبِيبٍ.

---

(١) هو: حِبَّانُ بن قيس، من بني معيص بن عامر بن لؤي، هو الذي رمى سعدَ بن معاذ، وقيل: الذي رمى سعدَ بن مُعاذ هو جِبَّانُ بن قيس بالجيم، والأوَّل هو المحفُوظ. ينظر: الإكمال لابن ماكولا ٢/ ٣١٠، المؤتلف والمختلف ١/ ٤١٥.

(٢) يُنظر: فتح المغيث ٤/ ٢٦٤.

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٥٣٥٩)، والحاكم في المستدرك (٥١٨٨) عن ابن سيرين... القصة، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٦٧٧٨)، والحاكم في المستدرك (٥١٠٣) عن قتادة... القصة.

(٤) ابن خُبيب بن يَساف، أبو الحارث الأنصاريُّ الخَزْرَجِيُّ، من أهل السنح بالمدينة، وهو خالُ عُبيدِ الله بن عمر العمري، ثِقةٌ، أخرج له الجماعة (ت١٣٢هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٣/ ٢٠٩، الثقات لابن حبان ٦/ ٢٧٤، التقريب (١٧٠٢).

«وهو كُنْيَةٌ كانْ لِابْنِ الزُّبَيرِ»، يعني: كانت كُنْية عبدِ الله بن الزُّبير أبا خُبَيب، وقوله: «كان» هل يعني أنَّ ابنَ الزُّبير غيَّر هذِه الكُنْيَةَ فيما بعد؟ أو يقال: إن «كان» زائدةً؟ قال بعضُهم:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْن قَدِي   ليسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ[1]

يعني: تخَلَّى عن نُصرة ابنِ الزُّبير، والتحق بنُصرة عبد الملك[2]، والمقصودُ أنَّ كُنيةَ ابنِ الزبير: أبو خُبَيب.

«ورِياحَ اكْسِرِ بِيَا» رِياح مفعولٌ به مُقَدَّمٌ، لكنَّه جاء بدُون تنْوِينٍ على لُغَة رَبيعة؛ لأنَّ النَّظمَ اقْتَضاها، وإلَّا فالأصلُ: رِياحًا اكْسِرْ. والمعنى أنَّ اسمَه رِياح بكسرِ الرَّاء وبالياء المثَنَّاةِ من تحتُ، وليس رَبَاح بالباءِ وفتحِ الرَّاء.

«أبَا زِيَادٍ بِخِلافٍ حُكِيَا» فأبُو زِياد حُكي فيه الخِلافُ، هل هو أبو زِيادٍ رِياحٌ بكسرِ الراء وبالياء المثَنَّاةِ، أو رَبَاحٌ بالباءِ الموَحَّدةِ وفتحِ الراء؟

«واضْمُمْ حُكيمًا في ابنِ عبدِ الله قدْ» الأصل حَكيم، كـ: حَكيم بن حِزام، لكن حُكيم بنُ عبدِ الله اضْبِطْه بالضَّمِّ، وقد ذكر بعضُهم الخِلاف فيه وجوَّز فيه الأمرَين.

وقوله: «قد»، يعني: فقطْ أو حسب، كأنَّه قال: قَطْ.

«كذا رُزَيقُ بنُ حُكيم»، يعني: مثله مضمُومُ الحاء مُصَغَّرٌ.

«وانْفَرَد زُيَيْدُ بنُ الصَّلْتِ» زُيَيْد تصغير زَيد، ويعني أنَّه لم يُسَمَّ أحدٌ من

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفيَّةِ ابنِ مالك ١/١١٩، والبيتُ لحميد الأرْقَط.

(٢) هو: عبدُ الملِك بن مروان بن الحكم بن أبي العَاص بن أُمَيَّة، أبو الوليد، القُرَشِي الأُمَويّ الدِّمَشقي، أميرُ المؤمنين ذُو فِقْهٍ، انتقلتْ إليه الخلافةُ بموتِ أبيه، ونُقلتْ في أيامِه الدَّواوِينُ من الفارِسيَّة والرُّوميَّة إلى العربيَّة، وُضبِطتِ الحروفُ بالنقط والحركَات، وهو أولُّ من صَكَّ الدنانِير في الإسلام، وأول من نقَشَ بالعرَبيَّة على الدَّرَاهم (ت٨٦هـ). ينظر: تهذيب الكمال ١٨/٤٠٨، السير ٤/٢٤٦.

أفراد العَلَم بِزُيَيْدٍ غيرُ هذا، وليس المراد: من المنفرِدات والوُحدان الذين لم يروِ عنهم إلا راوٍ واحد، ففرقٌ بين هذا وهذا.

«**واضْمُمْ واكْسِرِ**» فيجوز فيه: زِيَيْد بكسر الزاي، وزُيَيْد بِضمِّها، لكن الجادَّةَ في التَّصغيرِ أن يكون مضمومَ الأوَّل.

«**وفي ابنِ حَيَانَ سَلِيمٌ كَبِّرِ**» المقصود من إيرادِه حيَّان هُنا هو سليم، أما حيَّان فانتهى الكلام فيه، فالغالبُ في الرُّواة سُليم بالتَّصغير، وأما هذا فسَليم بن حيَّان[1] بالتكبير.

«**وابْنُ أبِي سُرَيج أحمدُ**»، يعني: أحمد بن أبي سُرَيج[2]، «**ائْتَسَا**»، يعني: اقتدى «**بِوَلَدِ النُّعمانِ**» هو سُريجُ بن النُّعمانِ[3]، «**وابنِ يُونُسَا**» هو سُرَيجُ بنُ يُونُس[4]، فصار مثله في الضَّبطِ (سُريج) بالسِّين والجِيم، وليس (شُريح) بالشِّين والحاء.

وممَّنْ سُمِّيَ بِسُرَيْجٍ من الفقهاءِ: ابنُ سُريج[5] صاحب المسألة السُرَيْجِيَّة[6]،

(١) هو: سَلِيم بن حيَّان بن بِسطام الهُذَلي البصريّ، ثقةٌ (ت١٥١ - ١٦٠هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٤/ ٢١٣، الجرح والتعديل ٤/ ٣١٤، تهذيب الكمال ١١/ ٣٤٨.

(٢) هو: أحمد بن أبي سُريج عمر بن الصباح، أبو جعفر، الدارِمي النَّهشلي مولاهم الرازي البغدادي، ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ مُقرئ (ت بعد ٢٤٠هـ). ينظر: الثِّقات لابن حبَّان ٨/ ٣٨، تاريخ بغداد ٤/ ٤٢٧، السِّير ٩/ ٤٢٩.

(٣) هو: سُريجُ بن النُّعمان بن مروان، الخُراساني البغدادي اللؤلئي الجوهري، ثقة يَهِمُ قليلًا، أخرجَ له البخاري والأربعة (ت٢١٧هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٤/ ٢٠٥، السير ٨/ ٣٤٧، التقريب (٢٢١٨).

(٤) هو: سريُج بن يونس بن إبراهيم بن الحارث، أبو الحارث، المرْوَزِيّ البغداديّ، ثقة حافظٌ عابد، أخرج له الشيخان والنسائي (ت٢٣٥هـ). ينظر: الثقات لابن حبان ٨/ ٣٠٧، السيّر ٩/ ١٧١، التقريب (٢٢١٩).

(٥) هو: الإمام أبو العباس، أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، الشافعي (ت٣٠٦هـ). ينظر ترجمته في: طبقات الشافعية ٣/ ٢١.

(٦) قال ابن القيم: «صورة هذه الحيلة أن يقول: كلما طلقتك - أو كلما وقع عليك =

وهو من أئِمَّةِ الشَّافِعيَّة، وقد يَلْتَبِسُ كثيرًا بِشُريحٍ وابنِ شُرَيحٍ، والقاعدةُ في ذلك أنَّ الأغْلبَ شُريحٌ بالشِّين والحاء؛ ولذلك يُنَبِّهُون على سُرَيجٍ ولا يُنَبِّهُون على شُريح.

ومن هذا البابِ أنَّ في مواضِع من فتاوى شيخِ الإسلام جاء النقْلُ عن الكَرَجِي[(١)] وفي الطبعة: الكرخي[(٢)]، فيلتبِسُ هذا بهذا، والكَرْخِيُّ[(٣)] من فُقهاء الحنفيَّة، والكَرَجِي من فقهاء الشَّافِعيَّة، ولذلك تجِدُ مسائل يختَلِفُ فيها الشَّافعية مع الحنفيَّةِ فإذا نُقِلت عن الكَرَجِيِّ وصُحِّف إلى الكَرْخِيِّ وَقَع اللَّبْسُ، وهذا ما حصل في المطبوعِ من فتاوى شيخِ الإسلام، فمثلُ هذه الأمور تحتاجُ إلى انتِباه.

«عَمرٌو معَ القَبِيلة ابنُ سَلِمهْ»، يعني: بكسْر اللَّام، وليس بسلَمة كما هو الأشهَرُ، وهو من بني سلِمة التي ورد ذكرها في الحديث: «**بني سلِمة! ديارَكم تُكتبْ آثارُكم**»[(٤)]، وعمرو بن سلِمة كان إمامَ قومِه وهو ابنُ ستٍّ أو سبعِ سِنين، وقِصَّتُه في «الصَّحيحِ»[(٥)]، ومضَى قريبًا أنَّ النسبةَ إلى بني سلِمة هي سَلَمي.

= طلاقي - فأنت طالق قبله ثلاثًا، قالوا: فلا يتصور وقوع الطلاق بعد ذلك؛ إذ لو وقع لزم وقوع ما علق به وهو الثلاث، وإذا وقعت الثلاث امتنع وقوع هذا المنجز، فوقوعه يفضي إلى عدم وقوعه، وما أفضى وجوده إلى عدم وجوده لم يوجد». إعلام الموقعين ٣/ ١٩٧، وينظر: الفتاوى الكبرى ٣/ ١٣٧، مجموع الفتاوى ٣٣/ ٢٤٠، طبقات الشافعية للسبكي ٩/ ٢٤٥.

وابن سريج صاحبها هو: الإمام أبو العباس، أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، الشافعي، المتوفى سنة (٣٠٦هـ). تنظر ترجمته في: طبقات الشافعية ٣/ ٢١.

(١) **كَرَج**: بفتح أوله وثانيه، وآخره جيم، وهي فارسية وأهلها يسمّونها كره، وهي مدينة بين همذان وأصبهان في نصف الطريق. يُنظر: معجم البلدان ٤/ ٤٤٦.

(٢) ينظر: الفتاوى الكبرى ٣/ ٢٣، وورد على الصواب في مجموع الفتاوى ٤/ ١٧٥.

(٣) **الكَرْخُ**: بفتح الكاف ثم السكون، وخاء معجمة، كلمة نبطية، يقولون: كرخت الماء وغيره من البقر والغنم إلى موضع كذا جمعتُه فيه، يطلقُ على مواضِعَ كلُّها في العراق، والموضِعُ الذي ينتسِبُ إليَه الفقيهُ الحنفيُّ أبو الحسن عُبيد الله بن الحسن الكَرْخِيُّ، هو كرخ جُدَّان، موضعٌ قريبٌ من بَغداد. يُنظر: الأنساب ٤/ ٤٤٨ - ٤٤٩.

(٤) سبق تخريجه في (ص١٢٢٥).

(٥) أخرجها البخاري، كتاب المغازي، باب (٤٣٠٢).

«واخْتَرْ بِعبدِ الخَالِقِ بنِ سَلَمَهْ»، يعني: اخترْ من قَوْلَي العُلماء في والدِ عبدِ الخالق[1] أنَّه سلَمة بفتحِ اللَّام وليسَ سلِمة بكَسرِها.

❁ ❁ ❁

---

(١) هو: عبد الخالق بن سلَمة، أبو رَوْح، الشَّيْبَاني البصريّ، ثقةٌ يروي عن سعيد بن المسيب، أخرج له مسلمٌ والنَّسائيَّ. ينظر: التاريخ الكبير ٦/ ١٢٥، تهذيب الكمال ١٦/ ٤٦٤، التقريب (٣٧٧٨).

٩١٤ وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا السَّلْمَانِي   وَابْنُ حُمَيْدٍ وَوَلَدْ سُفْيَانِ
٩١٥ كُلُّهُمُ عَبِيدَةٌ مُكَبَّرُ   لَكِنْ عُبَيْدٌ عِنْدَهُمْ مُصَغَّرُ
٩١٦ وَافْتَحْ عَبَادَةَ أَبَا مُحَمَّدِ   وَاضْمُمْ أَبَا قَيْسٍ عُبَادًا أَفْرِدِ
٩١٧ وَعَامِرٌ بَجَالَةُ بْنُ عَبْدَهْ   كُلٌّ وَبَعْضٌ بِالسُّكُونِ قَيَّدَهْ
٩١٨ عُقَيْلٌ الْقَبِيلُ وَابْنُ خَالِدِ   كَذَا أَبُو يَحْيَى وَقَافِ وَاقِدِ
٩١٩ لَهُمْ كَذَا الْأَيْلِيُّ لَا الْأُبُلِّي   قَالَ: سِوَى شَيْبَانَ وَالرَّا فَاجْعَلِ
٩٢٠ بَزَّارًا انْسُبِ ابْنَ صَبَّاحٍ حَسَنْ   وَابْنَ هِشَامٍ خَلَفًا، ثُمَّ انْسُبَنْ
٩٢١ بِالنُّونِ سَالِمًا وَعَبْدَ الْوَاحِدْ   وَمَالِكَ بْنَ الْأَوْسِ نَصْرِيًّا يَرِدْ
٩٢٢ وَالتَّوَّزِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ   وَفِي الْجُرَيْرِي ضَمُّ جِيمٍ يَأْتِي
٩٢٣ فِي اثْنَيْنِ: عَبَّاسٍ سَعِيدٍ وَبِحَا   يَحْيَى بْنِ بِشْرٍ الْحَرِيرِي فُتِحَا
٩٢٤ وَانْسُبْ حِزَامِيًّا سِوَى مَنْ أُبْهِمَا   فَاخْتَلَفُوا وَالْحَارِثِيُّ لَهُمَا
٩٢٥ وَسَعْدٌ الْجَارِي فَقَطْ وَفِي النَّسَبْ   هَمْدَانُ وَهْوَ مُطْلَقًا قِدْمًا غَلَبْ

الشرح

«وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا السَّلْمَانِي   وَابْنُ حُمَيْدٍ وَوَلَدْ سُفْيَانِ
كُلُّهُمُ عَبِيْدَةُ مُكَبَّرُ   ....»

يعني: أنَّ الأصلَ في أسماءِ الرُّواةِ عُبيدة بالتَّصغير، وقد جاء مُكَبَّرًا في

عامِر بنِ عَبيدة[1]، وعَبِيدةَ بنِ عمرو السَّلْماني، وعَبِيدةَ بنِ حُميد[2]، وعَبيدةَ بنِ سُفيان[3] فكُلُّهم عَبيدة مُكَبَّرٌ، ومن عداهم عُبَيدة بالتَّصغير.

«لكن عُبَيدٌ عندهم مُصَغَّرُ» عبيد كله مصغَّر بدون تاء، لكن جاء في غير الرواة: عَبِيدُ بنُ الأبْرَصِ[4]، من الشُّعراء، والكلام هنا إنَّما هو في الرُّواة، فلا يوجد في الرُّواة من اسمه عَبِيد بالفتح.

«وافْتَحْ عَبَادَةَ أبَا محمدِ» فعَبادةُ أبو محمَّد[5] جاء على خلافِ الأصل، فالأصل عُبادة بِضمِّ العين، مثل: عُبادة بن الصَّامت، وغيرهُ كثير، لكن عَبادة بالفتح نادِرٌ كأبي محمَّد الذي نصَّ عليه المؤلِّف.

«واضْمُمْ أبا قَيسٍ عُبادًا»، يعني: قيس بن عُباد[6] اضْمُمْ عينَه، واضْبِطْه (عُباد) على خلاف الأصل، فالأصل عبَّاد بفتح العين والتشديد.

---

(١) هو: عامر بن عبيدة الباهليّ البصريَ قاضي البصرة، ثقة، أخرج له البخاري تعليقًا (ت بعد ١٤١هـ). ينظر: تهذيب الكمال ١٤/ ٦٩، تاريخ الإسلام ٣/ ٩٠٣.

(٢) هو: عَبِيدة بن حُميد بن صُهيب، أبو عبد الرحمٰن، التَّيْمِيّ اللَّيثيّ، وقيل: الضَّبِّي الكُوفِي النحوي الحذاء، صدُوقٌ ربما أخطأ، أخرج له الجماعة عدا مسلم (ت١٩٠هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٦/ ٨٦، وتهذيب الكمال ١٩/ ٢٥٧، التقريب (٤٤٠٨).

(٣) هو: عَبِيدة بن سُفيان بن الحارث بن الحضرَمي المدني الصدفي، ابن ابن أخي العَلاء بن الحضرميُّ، تابعيٌّ ثقة (ت بعد ١١٠هـ)، أخرج له مسلم والأربعة. ينظر: الإكمال ٦/ ٤٨، تهذيب الكمال ١٩/ ٢٦٤، التقريب (٤٤١١).

(٤) هو: عَبِيد بن الأبرص بن عَوف بن جُشَم، أبو زِياد، الأسدي المُضَري، من شعراء الجاهلية وحكمائها، عاصر امرئ القيس، وله معه مناظراتٌ ومناقضاتٌ، وعُمِّر طويلًا حتَّى قتله النعمان بن المنذر وقد وَفَد عليه في يوم بُؤْسِه، قتل نحو (٢٥) قبل الهجرة. يُنظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٥٩، الأعلام ٤/ ١٨٨.

(٥) هو: عَبَادة بن زياد، أبو محمد الأسدي الكوفي، صدوقٌ لا بأس به (ت٢٣١هـ). ينظر: تاريخ الإسلام ٥/ ٨٤٤، لسان الميزان ٤/ ٣٩٩، التقريب (٣١٢٨).

(٦) هو: أبو عبد الله، قَيس بن عُباد القيسيُّ الضُّبَعِي، قدِم المدينة في خلافة عُمر بنِ الخطَّاب وكان كثيرَ العِبادة والغَزْو، ثقةٌ مخضرَمٌ، أخرج له الستة إلا الترمذي (ت بعد =

«أفرِدِ»، يعني: هذه أسماءٌ نوادرٌ من باب المؤتلِف والمختلِف فتلتبِس بما يختلِفُ معها في النطق، فمَن ضبَط هذه الأفرادَ، وهذه الأسماءَ التي نُصَّ على أَنَّها على خلافِ الأصل، يأْمَنُ من الغلطِ بإذن الله؛ لأنَّ ما عداها يكونُ جاريًا على الأصلِ.

«وعامِرٌ بَجَالَةُ بنُ عَبَدَة» عَامرُ بنُ عَبَدَةَ البَجَليّ[1]، وبَجَالة بنُ عَبَدَة[2]، «كُلٌّ وبَعْضٌ بالسُّكون قيَّدَه»، يعني: الأصلُ فيها التحريك، والسُّكُون من باب التَّخفِيف، فمن حرَّكه فبناءً على الأصلِ، ومن سَكَّنَه فقَدْ خَفَّف.

«عُقَيْلُ القَبِيلُ»، يعني: عُقيل بالضَّمِّ القَبِيلة، فالقَبِيلةُ يقال لها: عُقَيل، والنِّسبة إليها عُقَيليٌّ، فالعُقيلي صاحب «الضعفاء» بالضَّمِّ، «وابنُ خَالدٍ»، أي: وكذا بضَمِّ العين - أيضًا - عُقَيلُ بن خالد[3]، وهو معروفٌ من ثقاتِ الرُّواة، ومن رُواةِ الكتُبِ السِّتَّة، «كَذا أَبُو يَحْيى» - أيضًا - اسمه عُقيل، وغيرُ هؤلاء فيُقال لهم عَقيل بفتح العين، كعَقِيل بن أبي طالب، وعبدِ الله بن محمَّد بن عَقيل[4]، وهو من الرُّواة المتوسِّطين، في حفظِه شيءٌ.

= ٨٠هـ). ينظر: تاريخ الإسلام ٢/ ٩٩١، الأعلام ٥/ ٢٠٧، التقريب (٥٥٨٢).

(١) هو: عامرُ بن عبدِ الله، ويقال: ابن عَبْدة، أبو إياس، البَجَليّ الكُوفيّ، شهِد القادِسِيَّة، وثقه ابنُ معين، أخرج له مسلم. ينظر: تلخيص المتشابه (ص٨٧)، إكمال تهذيب الكمال ٧/ ١٤٦، التقريب (٣١٠٤).

(٢) هو: بَجَالَةُ بن عَبْدَةَ التميميُّ العَنْبَريُّ البصريُّ، عمُّ الأحْنف بن قيس، ثقةٌ عابدٌ، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود والتِّرمِذيُّ والنسائي (ت بعد ٧٠هـ). ينظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٩٣، تاريخ الإسلام ٢/ ٧٩٢، التقريب (٦٣٥).

(٣) هو: عُقيل بن خالِد بن عُقيل، أبو خَالد، الأيليَ الأمويّ، مولى عُثمان بن عفَّان، ثقةٌ ثبْتٌ، أخرج له الجماعة (ت١٤٤هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٧/ ٩٤، تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٤٢، التقريب (٤٦٦٥).

(٤) ابن أبي طالب، أبو محمد الهاشِمي الطالبي المدني التابعيّ، صدوقٌ في حديثِه لِينٌ، روى له أبو داود والتِّرمذيُّ وابنُ ماجه (ت١٤٥هـ). ينظر: السِّير ٦/ ٢٠٤، تهذيب الأسماء واللُّغات ١/ ٢٨٧.

«وقاف وَاقدِ لهُم»، يعني: جميع الرواة في الكتب الثلاثة التي سبق النصُّ عليها - وهي الصَّحيحان والموطَّأ - كلُّ من جاء اسمُه: واقد، فهو بالقاف وليس فيهم من اسمه: وافد بالفاء.

«كذَا الأَيْلِيُّ لَا الأُبُلِّي»، يعني: الأيلي بفتح الهمزة وتسكين الياء، وليس الأُبُلي بضم الهمزة والباء.

«قال» القائلُ هو ابن الصَّلاح، كما نصَّ المصنِّف سابقًا:

«كَقال أو أطلقتُ لفظَ الشَّيخِ ما أريدُ إلَّا ابنَ الصَّلاحِ مُبْهِما»[1]

«سِوَى شَيْبَانَ»، يعني: القاعدة أنَّ كل ما ورد في الكتُب الثَّلاثة فهو الأيْليُّ، مثل يونُس بن يَزيدَ الأيليِّ[2]، وغيره، ولم يرد الأُبُلِّي إلا في شَيبانَ الذي خرَج عن الأصل.

«والراء فاجعلِ بَزَّارًا» يأتي وزنُ (فعَّال) في النَّسب إلى المِهَنِ كالخَّبازِ، والنجَّارِ، والبزَّازِ، والبزَّارِ، وليس في النَّسب إلى قبائلَ، ولا إلى بُلدانَ.

«انْسُبْ ابنَ صَبَّاحٍ حَسَنْ وابنَ هِشامٍ خَلَفًا»، هذانِ الاسمانِ المنصوصُ عليهما أنَّهما بالرَّاء: الحسنُ بن الصَّبَّاح البَزَّار[3]، وخلفُ بن هِشام البَزَّار، وما عدا ذلِك فهو بِزَايَيْنِ فيُقال له: البَزَّازُ.

أمَّا البَزَّارُ[4] صاحبُ المسْنَدِ، فلم يذكرْهُ؛ لأنَّه ليستْ له روايةٌ في الكتُبِ

---

(١) ألفية العراقي، البيت رقم (٨).

(٢) هو: يونس بن يزيد بن أبي النَّجَّاد أبو يزيد، الأيليُّ القرشي، ثقة إلا أن في روايتِه عن الزهريِّ وهَما قليلًا وفي غير الزُّهريِّ خطأ، أخرج له الجماعة (ت١٥٩هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٨/ ٤٠٦، تهذيب الكمال ٣٢/ ٥٥١، التقريب (٧٩١٩).

(٣) هو: الحسن بن الصبَّاح بن محمد، أبو علي البزَّار، الواسطي ثم البغدادي، صدوقٌ فاضلٌ عابدٌ يَهِمُ، أخرج له البخاري والترمذي والنسائي (ت٢٤٩هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٢/ ٢٩٥، تهذيب الكمال ٦/ ١٩١، التقريب (١٢٥١).

(٤) هو: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر البزَّار، حافظٌ من العلماء بالحديث، =

الثَّلاثة المنصوصِ عليها، ولا في غيرِها من الكتُبِ السِّتَّةِ، وإن كانَ إمامًا ومحدِّثًا، وله كتابٌ معروفٌ.

قوله: «ثُمَّ انْسُبَنْ بالنُّونِ سَالمًا وعبدَ الوَاحِد» يريدُ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ سالمًا النَّصري، وعبدَ الواحد النَّصري[(١)]، كلاهُما بالنُّون حتَّى لا يلتَبِسا بالبصريِّ.

والبَصريُّ مُثَلَّثُ الباءِ، أي: يجُوزُ فيه فتحُ الباءِ وكسرُها وضمُّها، والفتحُ أصحُّ الوجُوه، واضْطَرَب بعضُ المصنِّفين، فذهبُوا في موضِعٍ إلى أنَّ أصحَّها الكسر[(٢)]، مع أنَّهم في مواضِعَ أُخْرى قالوا: أصحُّها الفتحُ، والصَّوابُ أنَّ أصحَّها وأشهرَها الفتحُ.

«ومالِكَ بنَ الأوْسِ نَصْريًّا يَرِدْ» سالمٌ مولى لمالكِ بنِ الأوْسِ النَّصريِّ[(٣)]، فهو نَصْرِيٌّ باعتبارِ الولاءِ، وله رِواية، فيُقال فيه، وفي مالكِ ابنِ الأوْسِ[(٤)]، وعبد الواحِدِ: النَّصرِيُّ، وما عدا ذلك يقال له: البَصْريُّ.

= له مؤلفات منها: «مسند البزار» (ت٢٩٢هـ). ينظر: طبقات المحدثين ٣/ ٣٨٦، تاريخ الإسلام ٦/ ٨٨٦.

(١) هو: عبد الواحد بن عبد الله بن كعب، أبو بُسر النَّصري الشامي المدني الحمصي، ثقة، ابنُ معين، ولي إمرة حمص وإمرة المدينة، أخرج له البخاري والأربعة (ت بعد ١٠٤هـ). ينظر: تاريخ الإسلام ٧/ ١٥٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٣٦، التقريب (٤٢٤٤).

(٢) ومِمَّنْ رجَّح الكسرةَ في البصرة العراقيُّ في شرح ألفيته ٢/ ٢٥١، والسَّخاويُّ في فتح المغيث ٤/ ٢٣٩.

(٣) هو: سالم سَبَلان بن عبد الله، أبو عبد الله، المدَني، مولى مالكِ بنِ أوسِ بنِ الحدَثان النَّصْري، يقال له مولى النَّصريين، ويقال له أيضًا: مولى شدَّاد، ومولى دَوْسٍ، ومولى المهري، صدوقٌ، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجهْ (ت١١٠هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٤/ ١٠٩، تهذيب الكمال ١٠/ ١٥٤، التقريب (٢١٧٧).

(٤) هو: مالكُ بن أوسِ بن الحَدَثان، أبو سَعيد المدني، مختلَفٌ في صُحبتِه، روى عن: =

ونقولُ في التَّفريقِ بين نَصْرٍ والنَّضْرِ أنَّ ما جاء بدون (الـ) فهو في الغالب (نصر) بالمهملة، وما جاء بـ(الـ) فهو في الغالب (النَّضْر) بالمعجمة؛ فهي قاعدةٌ أغلبِيَّة، وذهب بعضُهم إلى أنَّها قاعدةٌ كُلِّيَّة.

«والتَّوَّزِيْ محمَّدُ بنُ الصَّلْتِ» التَّوَّزِيُّ[1] يلتبِسُ بالثَّوريِّ فالصُّورة واحدة، فمن عداه يقال له: الثَّوريُّ، وهذا في الرُّواة، «وفي الجُرَيْرِي» بالتصغير، «ضَمُّ جِيمٍ يَأتِي»، يعني من الرُّواة، «فِي اثْنَينِ عَبَّاسٍ سَعِيدٍ» عبَّاسِ الجُرَيْرِيِّ[2] وسَعِيدِ الجُرَيْرِيِّ[3]، بِضَمِّ الجيم، ومن عداهم بالحَاء يقالُ له: الحَرِيْرِي، وقد يُنسب إلى جَرِيرِ بن عبدِ الله فيُقال: الجَرِيري بفتحِ الجِيم.

«وَبِحَا يحيَى بنُ بِشْرِ بن الحَرِيري»، هناك الجُريري بضمِّ الجِيم، وهنا الحريري بفتح الحاء المهملة، فالجُريري والحَريري يختلِفان في إعجام الجيم وإهمالِها، وفي ضَمِّ الجيمِ وفتحِ الحاء - أيضًا -، وهناك الجَريري نسبةً إلى جَرير بن عبد الله البَجَليِّ يختلِفُ عن الحَرِيرِي، وعنِ الجُريري، يختلِف عنِ الجُريري بفتحِ الجيمِ فيه، فالجُريري بالضم، ويختلِفُ عن الحَرِيري بأنَّ هذا بالجيم، وذاك بالحاء المهملة.

= النبيِّ ﷺ، والزُّبير بن العَوَّام وسعد بن أبي وقَّاص وغيرهما، أخرج له الجماعة (ت٩٢هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٧/ ٣٠٥، تهذيب الكمال ٢٧/ ١٢١، التقريب (٦٤٢٦).

(١) هو: محمد بن الصَّلت البصري، أبو يعلى التَّوَزِيُّ، صدوقٌ يهم، أخرجَ له البخاري والنسائي (ت٢٢٨هـ). ينظر: التاريخ الكبير ١١٨/١١، تهذيب الكمال ٢٥/ ٤٠٠، التقريب (٥٩٧١).

(٢) هو: عباس بن فرُّوخ - بفتح الفاء وتشديد الراء وآخره معجمة - أبو محمد الجُريري المصري، ثقة، أخرج له الجماعة (ت بعد ١٢٠هـ). ينظر: تهذيب الكمال ١٤/ ٢٣٩، تهذيب التهذيب ٥/ ١١٠، التقريب (٣١٨٢).

(٣) هو: سَعِيد بن إياس، أبو مسعُود الجُريري البصري، ثقة، أخرج له الجماعة (ت١٤٤هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٣/ ٤٥٦، مغاني الأخيار ١/ ٣٧٦، التقريب (٢٢٧٣).

والحاء يقولون لها مُهملة، والخاء معجمة، والجيم لا يقال لها مُهملة ولا معجمة؛ لأنَّ كتابتها إذا قالوا: بالجيم قد تلتبس بالميم، لكنها لا تلتبس بالحاء والخاء.

«وانْسُبْ حِزَامِيًّا سِوى مَن أُبْهِما فاخْتَلَفُوا» من جاء في متنِ خبرٍ مُبهَمًا مثل: فُلان بن فلان الحِزَاميّ أو الحَرَامِي[(١)]، فهذا قد اختلَفُوا فيه؛ هل هو الحِزَاميُّ أو الحَرامِيُّ؟ أما من ذُكِر اسمُه، فهو حِزامِيٌّ بالزَّاي.

«والحَارِثِيُّ لهُما»، يعني: للشَّيخَينِ، فما جاء فيهما فهُو الحارِثيُّ.

«وسَعْدٌ الجاري» الجاري قد يلتبِسُ بالحارثيِّ، لكن بينهما اختلافٌ - وإن كانت الصُّورة متقارِبة - فسَعْدٌ فقط هذا جاء ذكره في «الموطأ»[(٢)]، وفي «الصحيحين»: الحارثي، فما يلتبِسُ هذا - بإذن الله - على طالِبِ العلم الذي يضبِطُ مثل هذه الأسماء التي تخرُج عن القاعِدة.

فليسَ ثَمَّ إلا سعدُ الجاري[(٣)]، وقد جاء ذكرُه في «الموطَّأ»، وهو مولى لعُمر، وقد قيل له: الجارِي نسبة إلى الجار، وهو موضِعٌ أو مَرْفَأُ السَّفينة على ما قالوا. قال بعضهم: بسَاحلِ المدينة النَّبوِيَّة، يعني: ساحل يَنْبُع الذي يبعُدُ مائتي كيلو متر تقريبًا عن المدينة.

---

(١) جاء في متن حديث أخرجه مسلم من حديث أبي اليَسَر في كتاب الزهد والرقائق، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليَسر (٣٠٠٦): «كان لي على فلان ابن فلان الحراميِّ مال...».

(٢) في حديث رواه مالك عنه في الموطأ (١٨١٦)، من طريق زيد بن أسلم، عنه أنَّه قال: «سألتُ عبد الله بن عمر، عن الحِيتَان، يقتُلُ بعضُها بعضًا، أو تموت صَرَدًا. فقال: ليس بها بأس».

(٣) هو: سَعْد بن نَوْفَل، أبو عبد الله الجاري المديني، مولى لعُمر بن الخطَّاب رضي الله عنه وعامله على الجار وهو ساحلُ المدينة النبوية، ذكره ابن حبان وابنُ قطلُوبغا في ثقاتهما. ينظر: الجرح والتعديل ٤/ ٩٦، الثقات ٤/ ٢٩٧، التحفة اللَّطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ١/ ٣٩٤، الثقات ممّن لم يقع في الكتب الستة (٤٣٣١).

وُلِد على ثَبَجِ البَحر بساحِل يَنْبُعَ الشَّيخُ ابن دَقِيق العِيد، ولذلك يقال: ابن دَقِيق العِيد الثَّبَجي، ويكتبُها بقلمِه[1].

«**وفِي النَّسَبِ هَمْدانُ وهو مُطْلقًا قِدْمًا غَلَبْ**» هَمْدانُ وهَمَذَان والنسبة إليهما: الهمْدانيَّ والهمَذانيَّ، فالنسبة إلى القَبِيلة همْدان، يقال: فلان الهَمْداني، والنِّسبة إلى البلد همَذان[2] يقال: الهَمَذاني.

والغالبُ في المتقدِّمين النسبة إلى القبيلة هَمْدان، والغالبُ في المتأخرين النسبة إلى البلد، فلا يوجد في المتقدِّمين كالصَّحابة والتابعين همَذاني؛ لأنَّها لم تكن فُتحتْ[3]، ويوجد فيهم همْداني، لكن يُوجدُ في المتأخرين همْداني، واستمرت النِّسبة؛ لأنَّها قبِيلةٌ باقية ما انْقرَضَتْ، لكنَّ الأكثرَ والغالبَ في المتأخِّرين الانتسابُ إلى الأوطان، وأمَّا بالنِّسبة للمتقدِّمين فالانتسابُ إلى القبائل هو الغالبُ والأكثرُ، ولذا لا يوجد همَذاني في المتقدِّمين، ويوجد الانتسابُ - ولكن بِقِلَّة - إلى همْدان القبيلةِ في المتأخِّرين.

وقد ألَّف في تاريخ همذان الدَّيلَمِيُّ صاحبُ «الفِردوس» واسمُه شِيرويه بن شَهردار[4]، وقد حصل له شيءٌ من الخَلْطِ، حيثُ أدخلَ بعضَ من انْتَسَبَ إلى

(١) يُنظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٣١٩، مفتاح السعيدية ١/ ١٦٨، شرح الألفية لابن العيني ١/ ١٤٥.

(٢) **همذان**: - بالتحريك، والذال المعجمة، وآخره نون -، مدينة من عراق العجم من كُور الجبل، وعراقُ العجم هو القسم الأسفل من ما بين نهري الدجلة والفرات، وهي اليوم في إيران، أعذبها ماءً وأطيبها هواءً، وهي أكبر مدينة بها. يُنظر: معجم البلدان ٥/ ٤١٠، مراصد الاطلاع ٣/ ١٤٦٤، الروض المعطار (ص٥٩٦)، بُلدان الخِلافة الشَّرْقِية ص (٢٢١، ٢٢٩).

(٣) يُنظر: المؤتلف والمختلف للدَّارقطني ٤/ ٢٣٢٤، رسُوم التحديث (١٦٤).

(٤) هو: شِيرويه بن شَهْردار بن شِيرويه بن فناخسرو، أبو شُجاع الدَّيلَمِيّ الهمَذاني، مؤرِّخ من العُلماء بالحديث (ت٥٠٩هـ)، له مؤلفات منها: «تاريخ همذان»، «فردوس الأخبار بمأثُور الخِطاب، المخرَّج على كتاب الشِّهاب». ينظر: إكمال الإكمال ١/ ٢٩١، بُغية الطلب في تاريخ حلب ١٠/ ٤٣٩٥.

القَبِيلة في تاريخ همَذَان، والسَّببُ في ذلِك قُرْبُ الكَلِمتَين في الرَّسم، وبعضُهم ينطِق فيقُول: الهمَدَاني، وهو خطأٌ، أو يقول: الهمْذاني، بتسكين الميم، وهو خطأٌ - أيضًا -، فالقَبِيلة ساكنةٌ، والبلدُ محرَّكةٌ.

وألَّف الدَّيلمِيُّ الأبُ وهو شَهْرَدَارُ بنُ شِيرَوَيْه كتابه «الفِرْدوس» بدُون أسانيد ثُمَّ جاء الدَّيلميُّ الابنُ(١) وأدخل عليه الأسانيد وسمّاه: «مسند الفردوس»، فكان كتاب الأب هو الأصل، وما أدخله عليه ابنُه هو الفَرْعُ، والإشكال أنَّ الأصلَ الذي هو تأليفُ الأب صار هو الفرع، والفرعُ الذي هو من تأليف الابنِ صار هو الأصل؛ لأنَّ الأصل في عُرْفِ المحدثين: الكتابُ الذي تُخرَّجُ فيه الأحاديث بالأسانيد، فصار الأصلُ هو الفَرع، وصار الفرع هو الأصل، باعتبار أنَّ الأصل بدون أسانيد فهو حينئذٍ كتاب فرعيٌّ لا أصليٌّ، على حدِّ تعريف أهل الحديث للأصل والفرْعِ الذي يخرُجُ منه، والمطبوعُ الآن هو تأليف الأب الذي بدون أسانيد، وعليه تعليقاتٌ لابن حجر وأحكامٌ، وكتاب ابن حجر يُسمَّى «تَسدِيد القوس في مختصر مسند الفردوس».

وحدَث هذا أيضًا مع «المنهاج في شُعَب الإيمان» للحَلِيمي(٢)، فهو كتاب بدون أسانيد، و«شُعب الإيمان» للبيهقيِّ فيه أسانيد؛ مع أنَّ الحَلِيميَّ متقدِّمٌ على البيهقي فصار المتأخر هو الأصل، والمتقدِّم هو الفَرْعُ.

---

(١) هو: شهردار بن شيرويه بن شهردار بن شيرويه، أبو منصور الدَّيلمي، الهمَذاني، شافعيٌّ حافظٌ محدِّثٌ عارفٌ بالأدب (ت٥٥٨هـ)، له من المصنفات مسندُ الفردوس، خرّج فيه أسانيدَ لكتاب والده المسمى بالفردوس، وقد حُقِّق في ثماني رسائل علمية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وأحدُ أجزائه الأربعة في عداد المفقود. يُنظر: السير ٢٠/ ٣٧٥، العبر ٣/ ٢٩، شذرات الذهب ٤/ ١٨٢.

(٢) هو: الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم، أبو عبد الله الحليمي، البخاري الجرجاني، فقيه شافعي قاض (ت٤٠٣هـ)، له كتاب «المنهاج في شعب الإيمان». ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ١٣٧، تاريخ الإسلام ٩/ ٥٧.

الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

٩٢٦ وَلَهُمُ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ ... مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقُ
٩٢٧ لَكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ لِعِدَّةِ ... نَحْوُ ابْنِ أَحْمَدَ الْخَلِيلِ سِتَّةِ
٩٢٨ وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدُّهُ ... حَمْدَانُ هُمْ أَرْبَعَةٌ تَعُدُّهُ
٩٢٩ وَلَهُمُ الْجَوْنِي أَبُو عِمْرَانَا ... اثْنَانِ وَالْآخَرُ مِنْ بَغْدَانَا
٩٣٠ كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ... هُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ ذُو اشْتِبَاهِ
٩٣١ ثُمَّ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ لَهُمْ ... ثَلَاثَةٌ قَدْ بَيَّنُوا مَحَلَّهُمْ
٩٣٢ وَصَالِحٌ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمُ ... ابْنُ أَبِي صَالِحٍ اتْبَاعٌ هُمُ
٩٣٣ وَمِنْهُ مَا فِي اسْمٍ فَقَطْ وَيُشْكِلُ ... كَنَحْوِ حَمَّادٍ إِذَا مَا يُهْمَلُ
٩٣٤ فَإِنْ يَكُ ابْنُ حَرْبٍ أَوْ عَارِمٌ قَدْ ... أَطْلَقَهُ فَهْوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرَدْ
٩٣٥ عَنِ التَّبُوذَكِيِّ أَوْ عَفَّانِ ... أَوِ ابْنِ مِنْهَالٍ فَذَاكَ الثَّانِي
٩٣٦ وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبٍ كَالْحَنَفِي ... قَبِيلًا اوْ مَذْهَبًا اوْ بِالْيَا صِفِ

الشرح

«المتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ»، وهو قريبٌ جدًّا من الباب الذي قبله: «المؤتلِف والمختلِف»، الفرق بينهما أنَّه في الباب السَّابق الصُّورة والرسم متقاربٌ، لكنَّ النُّطقَ مختلفٌ، وهنا اللَّفظُ والنطق متَّحدٌ ومُتَّفِقٌ، لكن ما يطلَق عليه هذا اللَّفظ يختلِفُ عمَّا يُطلَق عليه اللَّفظُ المتَّفِق معه في الحروف.

فحقيقة البابِ الأوَّل تختلِفُ عن حقيقة البابِ الثاني، وإن كانت الحُدود

- التعاريف - متقارِبَةً، فهي مع تقارُبِها مختلِفةٌ - أيضًا -، هناك **يقول**:

«واعْنَ بِما صُورتُه مُؤتَلِفٌ خَطًّا»

وهنا - أيضًا - صورتُه مؤتلِفةٌ خطًّا: حمَّادٌ وحمادٌ، ولكن لفظُه هناك مختلفٌ، وأما في هذا الباب فلفظُه وخطُّه واحدٌ، ثُمَّ إنَّ الحقائق التي يُطلَق عليها هذا اللفظُ غيرُ الحقيقة التي يُطلَق عليها اللَّفظُ الثاني، مثلًا: سلَام وسلَّام، الرسمُ فيهما واحد، والنُّطقُ مختلِف، والحقائق مختلِفة بلا شَكٍّ، لكن عند من يجوِّز اللفظين: سلَام وسلَّام على ذاتٍ واحدة تكون الذاتُ عنده واحدةً.

وللتَّفرِيق بين البَابين - من غير النظرِ إلى المباحِثِ المُدرَجةِ تحتَهما فهي مختلِفةٌ بلا شكٍّ - نجدُ اختلافًا في العَناوين - أيضًا -، ففي المتَّفِق والمفترِق:

اللَّفظُ والخطُّ متَّفِقٌ، ولفظُ مُتَّفقٍ، يعني: أنَّه يُطابِقه بدِقَّة، لا يُوجَدُ افتراقٌ في اللَّفظ، بينما اللفظُ في الباب السَّابقِ (المؤتلِف والمختلِف) فيه نوعُ اختلافٍ، سلَام وسلَّام مختلِفان، فإذا قلنا: إنَّه يطلَقُ على شخصٍ واحدٍ بالتَّخفيفِ والتَّشديد صار عكس هذا الباب، لأنهما لفظانِ لذاتٍ واحدةٍ، وهنا ذاتَان للفظٍ واحد، فثمة اختلاف بين البابين، فمن يقول: أضَعُ عنوانَ هذا الباب للبابِ السَّابق، وعنوانَ الباب السابق لهذا الباب، ولا مُشاحَّة في الاصطلاح. نقول: هنا يُشاحَحُ في الاصطلاح؛ لأنَّه يوجد اختلافٌ في مضمون البابين، وفي العُنْوانين، فإذا تقرَّر في علمٍ من العلوم جادَّةٌ عند أهل العلم؛ بحيثُ إنَّهم سلكُوها ولم يختلفوا فيها - لا سيَّما إذا ترتَّب على الإخلال بها اختلافٌ في الحقائق المترتِّبة على ذلك الاصطلاح - فإنَّه يُشاحَحُ فيه، ففرقٌ بين هذا وبين من يرسِمُ - مثلًا - خارطةَ العالم ويضَعُ الشِّمال تحتُ، مع أنَّ أهلَ الجُغرافيا كلَّهم يضعُون الشِّمال فوقُ، كما فعل ابن

حَوْقَل[(١)] - أكبر جغرافيٍّ على وجه الأرض - فإنَّه عكَس فوضَعَ الشِّمال تحتُ، فهذا جائزٌ؛ لأنَّ هذا الفعل لا يترتَّبُ عليه أي تغيير في حقيقةِ الشيء، وكذلك لو قال - مثلًا -: والدُ الزَّوجة أنتم تسمُّونه خالًا، ونحن نُسميه عمًّا، لا يشاحَحُ فيه؛ لأنَّه لا يترتَّب عليه حكمٌ شرعيٌّ، ولا يُغيِّر حكمًا شرعيًّا، لكن لو قال: أُغيِّرُ اسمَ العمِّ فيصيرُ خالًا، والخالُ عمًّا، قُلنا: تُشاحَحُ في الاصطلاح؛ لأنَّه يترتَّب عليه أحكامٌ شرعيَّةٌ، واختلافٌ حقيقيٌّ، ليس باختلافِ لفظيٍّ.

والخُلاصة: أنَّ بابَ المتَّفِق والمفترِق، وباب المؤتلِف والمختلِف متقارِبان، والفرقُ بينهما أنَّه في الباب الأوَّل فرقٌ في اللَّفظِ، وفي الباب الثاني اتِّحادٌ في اللَّفظِ، أمَّا الذَّواتُ فمختلِفةٌ في البَابين، وقد يُوجدُ في الباب الأول الاختلافُ في اللَّفظِ، والذاتُ واحدة، وتنحصرُ الأخطاءُ الواقعةُ في البابَين في جَعْلِ الواحدِ اثنين أو الاثنينِ واحدًا، ومن أعظمِ ما صُنِّفَ في هذا كتابُ: «موضح أوهام الجمع والتفريق»، فهو يُوضِّحُ أمر الواحد الذي جعله البخاريُّ وغيرهُ اثنين، ويُفرِّق بين الاثنين اللذين جعلهما البخاريُّ أو غيره من الأئمة واحدًا، لكنَّه قصد بتأليفِه البخاريَّ، ولذا صدَّر به كتابَه، ومع ذلك خَشْيَة أنْ يُقال: إنَّ الخطيبَ يتطاولُ على البخاريِّ قَدَّم بمقدِّمة يتعيَّنُ على كُلِّ طالبِ علمٍ أنْ يقرأَها.

«ولُهم المتَّفِقُ المُفْتَرِقُ ... ما لَفْظُه وخَطُّه مُتَّفِقُ
لكِنْ مُسَمَّيَاتُه لِعِدَّة ... .»

هذا اللَّفظُ يُطلقُ على ذاتٍ بعينِها، ونفسُ اللَّفظِ يُطلقُ على ذاتِ غيرِها.

---

(١) هو: محمد بن حَوْقَل البغداديُّ الموصليُّ النصيبيُّ، أبو القاسِم، رحَّالةٌ من عُلماء البُلدان جُغرافيٌّ، له مصنَّفات، منها: «المسالِك والممالِك» (ت٣٦٧هـ). ينظر: بُغية الطلب ١٠/ ٤٦٧٢، الأعلام ٦/ ١١١.

«نحو ابنِ أحمدَ الخَليلِ سِتَّةٌ» الخليلُ بن أحمد، سِتَّةٌ، كلُّهم يُقال لهم: الخليلُ بن أحمد، وزاد بعضُهم فأوصلَهُم إلى عشرة، أولهم: الخَليل بنُ أحمد الفَرَاهِيدي(١)، مؤسِّسُ علم العَرُوض - البُحور الشعرية - والذين جاءوا بعده، تتابعوا على هذه التَّسمية، ومُثار التَّتابع وسببُه هو الإعجاب، كل من رأى هذا العالم سمَّى على اسمِه، وقد يحصُل اتِّفاقًا لكثرةِ الناس، وقد يحصُل اتفاقًا للمتعاصِرين.

لكن المقصود في كلام أهل العلم من تقارَبُوا في الطَّبقة، والأخذِ، والرِّواية، بحيثُ لو لم يفرَّق بينهُم في مثل هذا الباب لالْتَبَس أمرُهم على طالبِ الحديث، أما إذا وُجد الخَليل بن أحمد في القرن الرابع عشر، فإن هذا لا يؤثِّر، فلا يمكن أن يقال: إنَّ بكر بن عبد الله المُزنيَّ(٢) قد يلتبِس على طلابِ العلمِ مع بكرِ بن عبد الله أبو زَيد؛ لبُعد ما بين الشَّخصين، فعلى طالب العلم أن ينتبِه لهذا الأمر وإلَّا وَقَع في أوهامٍ مُضْحِكة.

فإذا رأينا في نصٍّ من النُّصُوصِ: قال الخَلِيل بن أحمد، نحدِّده بمَن نقلَ عنه الخليلُ، ومن نقلَ عن الخَليلِ، لكنَّه في الغالب إذا أُطلق في طبقتِه - لا سيَّما إذا كان المنقُول ممَّا يتعلَّق بالأدب -؛ فهو الخَليلُ بن أحمد الفَرَاهِيدي؛ لأنَّه أشهرُهم على الإطلاق، وهو مؤلِّف كتاب «العين»، أقدَمِ معجمٍ لغوي، وشَكَّكَ بعضُهم في نسبتِه إلى الخَليلِ، لكن العلماء تتابَعُوا

---

(١) هو: الخَلِيل بن أحمد بن عمرو بن تَميم، أبو عبد الرحمٰن، الفَراهِيدي الأزْديّ اليحمديّ، من أئمَّة اللُّغةِ والأدبِ، وواضِعُ علم العَرُوض، له مصنَّفاتٌ، منها: «العينُ»، و«معاني الحُروف»، و«جملةُ آلاتِ العرب»، و«تفسيرُ حُروف اللُّغة» (ت١٧٠هـ). ينظر: معجم الأدباء ٣/ ١٢٦٠، وَفَيات الأعيان ٢/ ٢٤٤.

(٢) هو: بكر بن عبد الله بن عمرو بن هلال، أبو عبد الله، المزني البصري، ثقةٌ ثبتٌ جليل عابد، أخرج له الجماعة (ت١٠٦هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٢/ ٩٠، مشاهير علماء الأمصار (ص١٤٦)، التقريب (٧٤٣).

على النَّقلِ منه، ونسبُوه إليه[١].

والأخَافِشُ ثلاثةَ عشرَ رجلًا؛ كثيرًا ما يُقال في كتُبِ التَّفاسيرِ وشُروحِ الحديث: قال الأخْفشُ، لكنَّهم في الغالِب لا يُطلِقون هذا اللَّقبَ إلا على الأوسَطِ: سَعيد بن مَسْعدة، وأما غيرُه فيُقيَّد، وإذا قُيِّد فليس هناك إشكال، لكن إذا أُطلِق وكان من نقل عنه الأخْفشُ شخصٌ لا علاقةَ له بالأوْسَط، فنحدِّدُه مثلَما نحدِّدُ أسماءَ الرواة في الأسانيد: من روى عنه، ومن لَقِيه، ومن تعلَّم على يديه، ومن أخَذ عنه، فهذه مسألةٌ تحتاجُ إلى مزيدِ عِناية.

ومثل ذلك قولُ القُرطُبيِّ في «تفسيره» مرارًا: «قال شيخُنا أبو العبَّاس...»[٢]، مثلَما يقولُ ابن القيِّم عن شيخِه أبي العبَّاسِ ابنِ تيمِيَّة، فيتسرَّعُ أحدُهم وينقُلُ رأيَ شيخَ الإسلام ابن تيميَّة من «تفسيرِ القرطبي»؛ لأنَّه يقول: «قال شيخُنا أبو العبَّاس»، لكن أبَا العبَّاس غيرُ أبي العبَّاس، فالقرطبيُّ المفسِّرُ قبلَ شيخ الإسلام، فضلًا عن شيخِه أبي العبَّاس القرطبيِّ[٣] صاحب «المفهم لما أشكَلَ من تلخيصِ كتابِ مسلم»، فمثل هذا لا بُدَّ من الاهتمام به من قِبل طُلَّاب العلم، وإلا وقعوا في الخَطَأ الشَّنِيع.

وقد يُنسب إلى شخصٍ من أهلِ السُّنَّة كلامُ مبتدِعٍ، بسبب الالتباسِ بينَه وبين غيرِه ممن تلبَّس بِبِدْعَةٍ، وقد يُنسب إليه قولٌ في مذهبٍ مثل ما قلنا في

---

(١) ينظر: البلغة للفيروزآبادي (ص١٣٤)، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٣٠.

(٢) ينظر على سبيل المثال: تفسير القرطبي ٤/ ١٣، ٨/ ٥، ١٣/ ٥٠.

(٣) هو: أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر، أبو العبَّاس الأنصاري القرطبي، يعرف بابن المزين، فقيهٌ مالكيٌّ من أهل العلم بالحديث، له مصنفات، منها: «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، و«كشف القِناع عن حكم الوجد والسماع»، و«التذكرة في ذكر الموتى وأحوال الآخرة» (ت٦٥٦هـ). يُنظر: الأعلام ١/ ١٨٦، معجم المؤلفين ٢/ ٢٧.

السَّابق عن «الكَرَجِيِّ والكَرْخِيِّ»، هذا شَافِعيٌّ وهذا حَنفيٌّ، يقول: مذهبُ الحنفيَّة كذا؛ لأنَّه قال به الكَرْخِيُّ وهو الكَرَجِيُّ - مثلًا -، أو العكس، فهذا البابُ في غايةِ الأهميَّة لطالبِ العلم، عليه أن يضبِطَه، وهو في الحديث الذي يترتَّب عليه التصحيحُ والتضعيفُ أهمُّ، فَضَبطُ أسماءِ الرِّجال وتنزيلُها على حقائِقِها أمرٌ مهمٌّ جِدًّا، وإلا سوف يقعُ طالبُ العِلْم في الوَهْمِ الشَّنِيع.

كذلِك يَرِدُ علينَا في «القُرْطُبيِّ» مرارًا: «اختارهُ أبو حاتِم...» و«قال أبو حاتِم...»[(١)]، فالذي لا يعرفُ أن يفرِّقَ بين الأسماء ويُنزِّلها منازِلَها يقعُ في وهْمٍ عظيمٍ، فطالبُ علم الحديث يعدِلُ إلى أبي حاتِم الرازيِّ، ولكن الذي ينقُلُ عنه القرطبيُّ في غريب القرآن والحديث هو أبو حاتِم السِّجِسْتَانيُّ[(٢)] وهو أديبٌ ولُغويٌّ معروفٌ.

وقد تُستَغْلَقُ تَرجمةُ رَجُلٍ ما، ولا نجِدُها، والسَّببُ في ذلك جَهلُ الكاتِب أو المحقِّق - على ما يزعُم -، ومن صور جهل بعضهم أنه قال: (قال أبو الحسن الزَّازَان)، ووضَع بعدها نقطتين، تبحثُ في كتب الدُّنيا فلا تجد أبا الحسن الزازان هذا؛ ذلك لأنَّ النقطتين المفترضُ أنَّهما قبل الألف والنُّون، يعني: قال أبو الحسن الزَّاز[(٣)]: إنَّ كذا... إلى آخره.

وذكرنا نظيَر هذا الوَهم الشنيع من قِبل محقِّقٍ من المحقِّقين، في حديثِ اقْتِناء الكَلْبِ، وهو في قوله: ولمسلم: «**مَنْ أمسك كلبًا، فإنه يَنْقُصُ من عملِه**

---

(١) ينظر على سبيل المثال: تفسير القرطبي ١/ ٣٩٤، ٢/ ٢١، ٣/ ٢٤٤.

(٢) هو: سهل بن محمد بن عُثمان بن القاسم، أبو حاتم السِّجِسْتاني البصري، اللُّغوي النَّحوي له مصنَّفاتٌ، منها: «كتاب في النَّحو على مذهب سِيبويه والأخفش»، و«كتاب القراءات»، و«كتاب إعراب القرآن» (ت٢٥٥هـ). ينظر: الثقات لابن حبان ٨/ ٢٩٣، معجم الأدباء ٣/ ١٤٠٨.

(٣) هو: أحمد بن منصور بن أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسن العطَّار، المعروف بالزاز السَّرَخْسِي، من أهل سَرَخْس، كان شيخًا صالحًا سديد السيرة من بيت العلم (ت٥٣٨هـ). ينظر: المنتخب من معجم شُيوخ السمعاني (ص٣٠٦).

كلَّ يَوم قِيراطٌ»[١]، وفي رواية له: «**قِيراطان**»[٢]، فقال هذا المحقِّق: وفي رواية، ووضع نقطتين: «له قِيراطان» فقلَبَ المعنى، والصَّواب: (وفي رواية له: «**قِيراطان**») يعني: ينقُصُ من أجره قِيراطَان، فهذه مسائِلُ لا بُدَّ من الانتباهِ لها، سواءً من المحقِّقِ، أو من القَارِئ.

«وأحمدُ بنُ جَعْفَرٍ وجَدُّه حَمْدَان» هو: أحمد بن جعفر بن حمدان، **«هُم أرْبعَةٌ تعُدُّه»** كُلُّهم يتَّفِقون في الاسمِ، واسمِ الأبِ، والجَدِّ، كُلُّهم أحمد بن جعفر بن حَمدان، من لا يعرف كيفية التفريق بينهم يقَعُ في وهْم؛ لأنَّ منهم من هو من الثِّقات، ومنهم من هو من الضُّعفاء، فلا بُدَّ من التفرِيق بينهم.

«ولهُمُ الجَوْنِي أبُو عِمْرَانَا» أبو عِمْرَان الجَوْنِي، **«اثْنَانِ»** أحدُهما أبُو عِمْرانَ الجَوْني[٣] المعدُود في البصريِّين، **«والآخرُ مِن بَغْدانَا»**، يعني: من بغداد، وبَغدان لغة فيها[٤].

«كذا محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ هُما من الأنْصارِ ذُو اشْتِباهِ» محمد بن عبد الله الأنصاري، أحدُهما شَيخٌ للبُخاريِّ[٥]، والثاني ضَعيفٌ[٦]، الذي لا يستطيعُ أن

---

(١) سبق تخريجه في (ص٨١٥).

(٢) سبق تخريجه في (ص٨١٥).

(٣) هو: عبد الملك بن حَبيب، أبو عِمران الجوني الكندي البصري، ويقال: الأزدي، مشهور بكُنيته، ثِقةٌ رأى عِمران بن حصين وأنسًا ، أخرج له الجماعة (ت١٢٨هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٥/ ٤١٠، التقريب (٤١٧٢).

(٤) يُنظر: البُلدان لابن الفَقِيه (ص٢٧٨)، معجم البُلدان ١/ ٤٥٦.

(٥) وهو: محمد بن عبد الله بن المُثنَّى بن عبد الله بن أنس بن مالك، أبو عبد الله، الأنصاري البصريّ القاضي، ثقة، أخرج له الجَماعة (ت٢١٥هـ). ينظر: التاريخ الكبير ١/ ١٣٢، تهذيب الكمال ٢٥/ ٥٣٩.

(٦) هو: محمد بن عبد الله بن زياد، أبو سلمة، الأنصاري، البصري، مولى الأنصار، =

يفرِّق بينهُما قد يُصحِّحُ الحديثَ الضَّعيف، وقد يُضعِّف الحديثَ الصَّحيح، كلاهما يقال له: محمد بن عبد الله الأنصاري، وقوله: «ذُو اشْتِبَاه»، أي: يشتَبِهُ أمرُهما على طالبِ العلم المبتدئِ فليُتَنَبَّه لذلِك.

«ثُمَّ أبو بكرٍ بنِ عيَّاشٍ لهُم ثلاثَة» كلُّهم يُقال له: أبُو بكر بن عيَّاشٍ.

ففي **النوع الأوَّل**: يتَّفِقُون في الاسْم واسمِ الأبِ.

وفي **الثاني**: يتَّفِقون في الاسمِ واسمِ الأبِ والجدِّ.

وفي **الثالث**: يتَّفِقُون في الكُنية والنسبِ.

وفي **الرابع**: يتَّفِقون في الاسم واسم الأبِ والنِّسبة.

وفي **الخامِس**: يتَّفِقون في الكُنية واسمِ الأب.

«ثلاثةٌ قَدْ بَيَّنُوا مَحَلَّهُم»، يعني: بيّن أهلُ العلم محَلَّ كُلَّ واحدٍ منْهم من الرِّواية قبُولًا وردًّا.

«وصالحُ أربعةٌ كلُّهُم ابنُ أبي صَالحٍ أتبَاعُهُم»، يعني: هم من طبقةِ التابعين، وهُم أرْبعةٌ كلهم يقال له: صَالحُ بنُ أبي صالح، قد يُقال - مثلًا -: لماذا نحصُرُهم في الأربعةِ، وكُلُّ صالحٍ أبُوه أبُو صالِحٍ؟ نقول: لأنَّ لهم روايةً واشتهروا بكُنيةِ الأب، ولم يشتهِروا باسمِه أو نسبتِه، ولا يُوجد غيرُهم ممَّن اشْتهَر بكُنْيةِ الأبِ، مع أنَّ في بعضِهم نِزاعًا، منهم من يقُول: واحدٌ منهم اسمُه صالحُ بن صالِح.

وتجِدُ أحْيانًا في كتُبِ التَّراجِم شيئًا لا يُسْمِنُ ولا يُغنِي من جُوع، فتجِد - مثلًا -: (فلان هو عليُّ بن أبي علي) ثُمَّ يأتي بالنَّسَب، فيقول مثلًا: (هو

= ضعفه أبو أحمد الحاكم والعقيلي والأزدي، وكذَّبه بعضُهم (ت٢١١هـ). ينظر: تهذيب الكمال ٢٥/ ٤٨١، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٢٨.

علي بن أبي علي الآمدي)، فهل أتى بجديد؟ عليٌّ أبوه أبو عليٍّ، لا جديد فيه؛ لأن ما يحتاجُ إليه هو ذكر اسم أبيه، أو جدِّه، أو نسبتِه، فالمقامُ يحتاجُ إلى مَزِيد بيانٍ، ولذا بعضُهم يقع في إشكال؛ لأنَّه لا يجِدُ التعريف الكافي الذي يُبَيِّنُ تحديدَ هذا المترجَمَ له.

فإذا قال: (صالح ابن أبي صالح) فكأنَّه لم يُضِفْ شيئًا، ولكن بما أنَّه اشتَهر بها في الرِّواية صارتْ أشْهَرَ من العَلَم، وقد قالوا في أبي بَكر بن عيَّاشٍ راوي القراءة عن عاصم: «إنَّ اسمَه كُنيتُه»، كما تقدَّم في الكُنى.

«وَمِنْهُ مَا فِي اسْمٍ فَقَطْ وَيُشْكِلُ كَنَحْوِ حَمَّادٍ إِذَا مَا يُهْمَلُ» إذا وجدت في السَّند حمادًا، قد تبحثُ ولا تصِل إلى نتيجة؛ لأنَّ الحمادَين اشتركا في الرواية عن الشيخِ المذكور، واشترك عنهم في الرِّواية من أتى بعدَهم، فالراوي يروي عن الحمَّادين، والشيْخُ يروي عنه الحمَّادان، هنا قد يُشكل كما قال، ومثله سُفيان إذا أُهمِل الْتَبَس، وهذا الأمر سواء كان في حمَّادٍ أو في سُفيان مشكل، ولكن هذا الإشكال في الظاهر فقط؛ لأنَّ كلًّا منهما ثقة، لا يترتَّبُ عليه شيءٌ، ففي الحمادَين هو إمَّا حمادُ بن سلَمة، أو حمَّاد بنُ زيدٍ، وفي السفيانين؛ هو إمَّا سُفيانُ بن عُيَيْنة، أو سُفيانُ الثَّوريُّ، فلا إشكالَ على هذا، لكن هناك قواعدُ وضوابطُ ذكرها أهل العلم، ففي نهاية المجلد السَّابع من «سِير أعلام النُّبلاء»[(١)] ذكر بعض القواعِد التي تُمَيِّزُ حمَّادًا عن حمَّادٍ، وسُفْيانَ عن سُفْيانَ، وكذلك في ترجمة هؤلاء من «تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّيِّ - أيضًا - قواعدُ، وهنا ذكرَ شيئًا يُمَيِّزُ بين الحمَّادَين[(٢)].

---

(١) ينظر: ٧/ ٤٦٥.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٧/ ٢٦٩.

«فَإنْ يَكُ»، يعني الراوي عنه، «ابنُ حَرْبٍ» اسمُه سُليمان بنُ حَربٍ، «اوْ عَارِمٌ» محمدُ بنُ الفَضْلِ السَّدُوسِي[1]، «قَدْ أَطْلَقَهُ» قال: سُليمان بنُ حَربٍ عن حمَّاد، أو عارِمٌ عن حمَّاد، «فهو ابنُ زَيد».

«أوْ وَرَدْ عَن التَّبُوذَكِيِّ أوْ عَفَّانِ أو ابنِ مِنْهَالٍ فذاكَ الثَّانِي» يقصِد الثاني في الذِّكر؛ لأنَّه ما دام سُمِّي ابنُ زيد فالثاني قطعًا ابنُ سلمة، ولا يلزَم منه أن يكونَ متأخرًا عنه؛ بل هو متقدِّمٌ عليه في الوَفاة.

وإذا لم نَجِدْ ما نُمَيِّزُ به أحدَهما عن الثَّاني؛ فهذا إشكالٌ في الظَّاهرِ؛ لأنَّ كلًّا منهما ثِقةٌ، فأينَما دارَ فهو على ثِقة، لكن إذا كان أحدُهما تُكلِّمَ فيه، أو في روايته؛ فيبقَى إشكالٌ في المعنَى، لا بُدَّ من الوُقُوفِ على حقيقتِه.

«ومِنْهُ مَا فِي نَسَبٍ كالحنَفِي قَبِيْلًا» نسبةً إلى بنِي حَنِيفة، «أو مذهبًا» نسبة إلى مذهبِ الإمامِ أبي حَنِيفة النُّعمانَ بن ثابت، اللفظُ واحد، فإما أن يقال: حنَفيُّ، أو حنيفيٌّ، تُضِيفُ الياء لأنَّها موجودةٌ في الأصل، وجمع حنفِيِّ المذهب: أحناف وحَنَفيَّة، وقد تتابعُوا على «حنفيَّة»، ومنه أكثرُ كتبِ الطبقات، تقول: في «طبقاتِ الحنفيَّة»، وفلانٌ من أئمَّة الحنفِيَّة، ومذهبُ السَّادة الحنفيَّة... إلى آخره.

«أَوْ باليَا صِفِ» كلامُ النَّاظم يدُلُّ على أن كلًّا من القَبِيلة والمذهَبِ يقال له: حنَفِي وحَنِيفِي، لكن في كتاب «الأنساب المتَّفِقَة في الخطِّ المتماثِلة في النَّقط والضَّبط» لأبي الفضل بن طاهر، قال: «الحنفيُّ والحنيفيُّ، الأول: منسوبٌ إلى قبيلة بني حنِيفة وفيهم كثرةٌ، منهم إسماعيل بن سَميع الحنَفي، وطَلْقُ بن علي الحنَفي، وأيوبُ النَّجَّار الحنَفي، وخُلَيد بن جَعْفَر أبو سُليمان الحَنفِي البصريَّ، وسِماك بن الوليد أبو زُمَيل الحنفي، وغيرهم.

---

(١) هو: محمد بن الفضل، أبو النُّعمان السَّدُوسِي البصريّ، المعروف بعارِم، ثِقةٌ ثَبْتٌ تغَيَّر في آخرِ عمره، أخرج له الجماعة (ت٢٢٤هـ). ينظر: التاريخ الكبير ١/ ٢٠٨، تهذيب الكمال ٢٦/ ٢٨٧، التقريب (٦٢٢٦).

الثاني: مَنسُوبٌ إلى مذهبِ أبي حَنِيفة رَحِمَهُ اللهُ، والصَّحيحُ في هذه النِّسبةِ الحَنِيفِيُّ، وفيهم كثرةٌ من الفُقَهاء والمحدِّثين وأئمَّةِ الدِّين»[1]، ففرَّق بين النِّسبةِ إلى القَبِيلة والمَذْهَبِ وقال: «والصحيح في هذه النِّسبة - يعني: إلى المذهب - الحنيفي»، يعني: مَن كان من بني حنيفة لا يقال له: حَنِيفي، وفي المذهب يُقال له: حنيفي فحسب، ولا يقال: حنَفِي. لكن الأحنافَ كلَّهم يقولون: إنَّهم حنفِيَّة، وواحدُ الحنفيَّة حنفِيٌّ، وقد تابع ابنُ طاهرٍ في ذلك إمامًا من أئمَّة اللُّغة، ولعله ابنُ الأنباريِّ[2]، فهو صاحِبُ هذا التَّفريق[3]، وليس هناك من شكٍّ أنَّه حتَّى الحنفِيَّة لا يقولون عن أنفسِهم: نحنُ حَنِيْفِيَّة، أو فلانٌ حَنِيْفِيٌّ، ويتداولُ أهل العلم عبارةً: «خطأٌ مشهورٌ خيرٌ من صحيحٍ مَغمُور» هذا إذا قلنا: إنَّها خطأ، لكنَّها ليست بِخطأٍ، فاللفظُ واحدٌ، والنِّسبة إليه واحدةٌ.

ويجبُ التفريقُ في مثل الأنسَابِ بين الذَّوات، وقد يحصُلُ اللَّبسُ؛ لأنَّ ممَّن صنَّف في طبقات الحنفيَّة أدخلَ بعضَ من ينتسِبُ إلى القبِيلة في طبقاتِ الحنفيَّة، ويمكن أن يكون بعضُهم قبل أبي حنِيفة، نظير ما فعل الدَّيلميُّ في «تاريخ همذان» فقد أدخل فيه بعضَ من ينتسِبُ إلى قبيلة همْدان، وهذا لا شكَّ أنَّه يُوقِعُ في إشْكالٍ كبِير، فقد يُدخِل بعضُ من صنَّف في طبقاتِ الحنفيَّة طَلْقَ بنَ عليّ الحنَفِي وهو صحابيٌّ، وقد أدخلُوا فيهم بعضَ من كان قبلَ الإمام أبي حنِيفة!

وفي «طبقاتِ المُعتَزِلة» لعبدِ الجبَّار، وهو من أئِمَّتِهم، جعلَ في الطبقة الأولى: أبا بكرٍ وعمر، ولا أعجبُ من كونه يُدخِل أبا بكرٍ وعُمرَ في المعتزِلة

(١) الأنساب المتَّفِقة (ص٤٦).
(٢) هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشَّار، أبو بكر الأنْباري، من أعْلم أهلِ زمانِه بالأدب واللُّغة، له مصنَّفات، منها: «الزَّاهر في اللغة»، و«شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات»، و«عجائب علوم القرآن» (ت٣٢٨هـ). ينظر: تاريخ العلماء النحويين ١/ ١٧٨، تاريخ بغداد ٤/ ٢٩٩.
(٣) ينظر: همع الهوامع ٣/ ٤٠٠.

مثل عَجَبِي من كونِه يُدخِلُ الحسَنَ البصريَّ، الذي طرَدَ رأْسَ المعتزِلة من حلَقتِه، وسُمُّوا معتزِلةً بهذه الفِعلة، فقد أدخله في الطبَقة الثالثة من المعتزِلة[1]!

وممَّا يُضحَكُ منه إدخال الشيعة إبراهيمَ الخليل في طبقاتهم استنادًا إلى قوله: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾﴾ [الصافات: ٨٣] فقد ترجَموا لإبراهِيمَ عليه السلام في طبقاتِ الشِّيعة، وقالوا: هذا إبراهيم إمامُ الحُنَفاء، شيعيٌّ من شِيعَتِه؛ استدلالًا بالآيةِ المذكُورة.

وأهلُ المذاهب يتشرَّفون بانضِمام رُجلٍ عظيم إليهم، كما فعل من ترجَم في المذاهبِ فقد أدخلوا البُخاريَّ في المذاهب الأربعة، فكلُّ من ترجَمَ للحنفيَّة جعل البخاري حنفيًّا، مع أنَّ بعضهم قال: إنَّه يرُدُّ عليهم في أكثر المواضع[2]، وكذلك فعل الشَّافعية والمالكيَّة والحنَابِلة، والواقِعُ خلاف ذلِك، فالبخاريُّ رحمه الله كان مجتهدًا[3]، لكنَّهم يفتخِرون بإدخالِه في طبقاتِهم، ليتقَوُّوا ويتكثَّروا به، وليدللوا على أنَّ مذهبَهم مذهبُ أثرٍ بدليل أنَّ إمام الصَّنعةِ منهم، لكن قد يُقبل لو قيل: إنَّه مالكيٌّ؛ لأنَّه يروي عن مالكٍ بكثرةٍ، ويُجِلُّهُ ويُعظِّمهُ، لكن لا يُقبل أن يكون حَنَفِيًّا البَتَّة، وقد يكون سبب تتابُعِهم على جعلِه من الحَنَفيَّة التَّقليد، أي يُقلِّد بعضُهم بعضًا، وإلَّا لو نظرُوا إلى واقِعِ الرَّجلِ، وفقهِه ما أدخلُوه؛ لأنَّه يُخالِف الحنَفِيَّة في مواضعَ كثيرةٍ جدًّا، ويُخالِفُ المالكيَّة في مواضِع، ويخالِفُ الشَّافعية، ويخالِفُ الحنابِلة وغيرَهُم، وإن كانَ أقرب إلى بعضِ المذاهِب من بعضٍ؛ وذلك لأنَّ أصوله تتَّفِقُ مع أصُولهم في كثيرٍ من المسائل، مثلما يُقال: الشافعيَّة أقربُ إلى الحنَابلة من الحنفيَّة، وهكذا، وذلك لتقارُبِ الأُصول، لكن لا يمكنُ أن يُقال: إن الإمام أحمد شَافعيُّ المذهبِ.

---

(١) يُنظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص٢١٤).

(٢) ينظر: نصب الراية ١/ ٣٥٥، وقد عرض لهذا الموضوع مؤلف كتاب الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث (ص٥٧٧)، ودرس المسائل مسألة مسألة.

(٣) قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٠): «أما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه، من أهل الاجتهاد».

ولا شك أنَّ معرفة هذا الباب وما صُنِّفَ فيه؛ نافعٌ في إدراك مثلِ هذه التصرُّفات، ومن أفضل ما صُنِّف فيه كتابُ أبي الفَضْلِ بن طاهر «الأنسابُ المتفقة» وهو خاصٌّ بالأنْساب.

يقول: «السَّكسَكِي والسَّكسَكيُّ، **الأول**: منسوبٌ إلى السَّكاسِك قبيلةٍ من اليمن، **والثاني**: منسوبٌ إلى جدِّه الأعلى وهو الحسن بن الأزهر بن الحارث بن سَكسَك[1].

السَّلَمِي والسَّلِمِي، **الأول**: منسوبٌ إلى بني سلِمة من الأنصار، **والثاني**: منسوبٌ إلى بلدة سَلَمِيَّة من مُدُنِ الشَّام»[2].

والسِّندي، أربعةٌ، كُلُّ لفظٍ يختلِفُ الانتِسابُ إليه من واحدٍ إلى آخر، يقول أبو الفَضل بن طاهِر: «**الأوَّل**: منسُوبٌ إلى السِّند...

الثاني: أسماءُ جماعةٍ من المحدِّثين منهم رجاءُ بن السِّنديّ، ومن ولده أبو بكر..

الثالث: لقب سهل بن عبد الرحمٰن المعروف بالسِّندي.

الرابع: منسوبٌ إلى السِّنديِّ بن شاهَك، وهو: كُشَاجِم الشاعر، يقال له: السِّندي؛ لأنَّه من ولد السِّندي بن شاهَك»[3].

ومثلها: السُّوسِيّ والسُّوسيّ[4]، والسَّلامي والسَّلامي[5]، والقَزْويني والقَزْويني[6]، والقَصْري والقَصْري والقَصْري والقَصْري والقَصْري - خمسة

(١) هو: أبو سعيد النيسابوري السكسكي (ت٣١٣هـ). يُنظر: الأنساب للسمعاني ٧/ ٩٩، تاريخ الإسلام ٧/ ٢٦٣.
(٢) ينظر: الأنساب المتفقة (ص٧٥ - ٧٦).
(٣) ينظر: السابق (ص٧٧ - ٧٨).
(٤) ينظر: السابق (ص٧٨).
(٥) ينظر: السابق (ص٧٩).
(٦) ينظر: السابق (ص١٢٠).

ألفاظ، كلُّها متَّفِقة مفترِقة - **الأول:** منسوبٌ إلى قَصْر بَجيلة، ويكتبُ بالسِّين والصَّاد، منهم خالد بن عبد الله القَسْري[1]، وقد يقال: القَصْري، **والثاني:** منسوبٌ إلى قَصْرِ ابن هُبَيرة، وهو أبو المثَنَّى[2]، **والثالث:** منسوب إلى قَصْرِ عبدِ الجبَّار، **والرابع:** منسوب إلى قَصْر اللُّصوص، **والخامس:** منسوبٌ إلى سُكناه قصرِ رَافع... إلى آخره[3].

وهذه النِّسبُ قابِلةٌ للزِّيادة إلى ما لا نِهاية له، فيُمكن أن يُقال: جاءنا فلانٌ القَصْرِيُّ، نسبةً إلى قَصْرِ ابنِ عقيِّل الموجود الآن، وهذا مع التبايُن في المدَّة لا يَلتَبِسُ، ولا حاجة لمُراجعة كتُب الأنسابِ المتَّفِقة من أجل شخصٍ معاصِرٍ، أو قريبٍ عصرُه لأنَّه لا يَلْتَبِسُ؛ بل لا طائِل من ذلك؛ لأنَّه قد لا يُعثَر عليه في كُتبِ الأنساب المتَّفقة.

والجَرَيرِيُّ مثل ما قلنا في الحنَفي؛ **الأول:** منسوبٌ إلى جَرِير بن عبد الله البجلي، **والثاني:** منسوب إلى مذهب محمد بن جَرِير الطَّبري[4].

❁ ❁ ❁

---

(١) هو: خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد، أبو القاسم وأبو الهيثم القَسْري البَجليّ اليَماني الكوفي الدِّمَشقيّ الأمير، كان خَطِيبًا بَلِيغًا، وكان ناصِبيًّا، أخرج له أبو داود، قُتل سنة (١٢٦هـ). يُنظر: التاريخ الكبير ٣/ ١٥٨، تهذيب التهذيب ٣/ ١٠١، التقريب (١٦٤٩).

(٢) هو: عُمر بن هُبَيرة بن معية أو معاوِية بن سكين بن خَدِيج، أبو المثَنَّى الفزاري الشَّاميّ الأمير، كان أميرَ العراقين من قبل يزيد بن عبد الملك (ت١٠٧هـ). ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٥/ ٣٧٣، السير ٤/ ٥٦٢.

(٣) ينظر: الأنساب المتفقة (ص١٢٠ - ١٢١).

(٤) ينظر: السابق (ص٣٠).

تَلْخِيصُ الْمُتَشَابِهِ

٩٣٧ وَلَهُمُ قِسْمٌ مِنَ النَّوْعَيْنِ ... مُرَكَّبٌ مُتَّفِقُ اللَّفْظَيْنِ
٩٣٨ فِي الِاسْمِ لَكِنَّ أَبَاهُ اخْتَلَفَا ... أَوْ عَكْسُهُ أَوْ نَحْوَهُ وَصَنَّفَا
٩٣٩ فِيهِ الْخَطِيبُ نَحْوَ مُوسَى بْنِ عَلِي ... وَابْنِ عُلَيٍّ وَحَنَانَ الْأَسَدِي

الشرح

«تلخِيص المتَشَابِه» هذا الباب مزيجٌ من البَابين السَّابقين، من المؤتلِفِ والمختلِف، ومن المتَّفق والمفترِق، يكون أحدُ الجزأين الابن أو الأب من الباب الأول، ويكون الثَّاني من البابِ الثاني، فهل يدلُّ العُنوانُ على هذا؟ العنوان أو التَّرجمة لا بد أن تكون مما تُفهِم المعنى المراد لما تُرجم له بِه وتُفْصِحُ عنه، فكتابُ الخطيبِ البغداديِّ «تلخيص المتشابِه في الرَّسم»، يدُلُّ على المراد من محتوى الكتاب، تلخيص المتشابه في الرسم، يعني: الباب الأول والثاني كلاهما من المتشابِه، يعني: المتماثِل في الصُّورة وفي النُّطق أحيانًا.

ولعلَّ المراد بالتَّلخيصِ جمعُ البابين في بابٍ واحد، فيكون هذا خُلاصةَ ما في البابَين السابقين، مثلًا إذا احتجْتَ طعامًا له طعمٌ مُعيَّن، فإذا لم يكن مركَّبًا جاهِزًا فتشتري الأجزاء، تُريدُ شرابًا لا حامِضًا ولا حُلوًا؛ تشتري البرتقالَ واللَّيمُون وتخلِطُهما، فالبرتقال على حِدة، واللَّيمون على حدة، فإذا خلَطْتَهما في إناءٍ واحد ظهر لك تلخيصُ الشَّراب المشتمِل على الطَّعمِ المركَّبِ من النَّوعين، مثل ما قالوا في «حسن صحيح»: «الحُسْنُ مُشْرَبٌ بِصِحَّةٍ،

والصِّحَّةُ مُشْرَبٌة بِحُسْنٍ»، وعلى هذا يكون حسنٌ صحيحٌ في مَرْتبةٍ بين الصحيح والحسن، والشرابُ الحَامِضُ الحُلو بين الحُلوِ الخالِصِ وبين الحامِضِ الخالِص.

هذا فيه خَلْطٌ وتركيبٌ من النوعين السابقين، بأن يكونَ الاسم الأول من النوع الأول، أي: من المؤتلِف والمختلِف، سلَام وسلّام - مثلًا -، والاسم الثاني من النوع الثاني، أو العكس الاسمُ الأوَّلُ من النوع الثاني، والاسم الثاني من النوعِ الأول، مثل: (أبي عمْرو الشَّيباني مع أبي عَمْرو السَّيبانِي بالسين)، الاسم الأول من النوع الثاني مُتَّفِقٌ ومفترِقٌ، والاسمُ الثاني يعني: النِّسبة من النوعِ الأوَّل تتَّحد في الصورة وتختلِفُ في النُّطق. ومثله: (سلَام بن محمد[1] وسلّام بن محمد)، الأول من النوع الأول، والثاني من النوع الثاني.

فأبو عمرو الشَّيباني[2] إمامٌ من أئِمَّة اللُّغة، ولو ذكرنا قول ابن القيم[3]: «وأبو عبيدة[4] صاحب الشَّيبانيِّ»، سيقولُ أكثر طلبة العلم: (الشيبانيُّ أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ)، وليس هو كذلك؛ لأنَّ أبا عبيدة ليس بصاحبٍ لأحمد؛ بل يختلفُ معهُ في كثيرٍ من مسائلِ الاعتِقاد، لكنَّه صاحبٌ لأبي عمرو الشَّيبانيِّ، وهذا ممَّا يُبيِّن أهميَّةَ بيانِ المهمل في كُلِّ علمٍ وفنٍّ، فطالبُ العلم إذا لم يكنْ على

(١) هو: سلام، وقيل: سلامة بن محمد بن ناهِض، أبو بكر، الترياقي المقدِسيّ، ضعفه الدارقطني، توفي سنة (٢٨٥هـ) أو بعدها. ينظر: الإكمال ٤/ ٤٠٢، تاريخ الإسلام ٦/ ٧٥٤، توضيح المشتبه ٥/ ٢١٨، لسان الميزان ٤/ ١٠٢.

(٢) هو: إسحاق بن مِرار - بكسر الميم -، أبو عمرو الشَّيبانِي الكوفّي، يعرف بأبي عمرو الأحمر، نحويٌّ لُغويٌّ، كان ثقةً في الحديث كثيرَ السماع، له مصنَّفاتٌ، منها: «كتاب الجيم»، و«كتاب النَّوادر»، و«أشعار القبائل»، و«غريب الحديث» (ت٢١٣هـ). ينظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني ٣/ ١٤٠١، معجم الأدباء ٢/ ٦٢٥.

(٣) ذكره ابنُ القيِّم في النونيَّة (ص٨٧) في معاني الاستواء:

«وكذاك قد صعد الذي هو أربع   وأبو عبيدة صاحب الشيباني
يختارُ هذا القولَ في تفسيره   أدرى من الجهْميِّ بالقرآن»

(٤) هو: أبو عُبيدة معمر بن المثَنَّى، لُغَويٌّ نحويٌّ أخباري نسَّابة، تقدَّمت ترجمتُه.

خِبرةٍ واهتمامٍ بهذا الشَّأن يقعُ في بعض هذه الأخطاء، لكنَّها تحتاج إلى مُعاناة ومراجعة، فهي لا تأتي بسُهولة إلا لِعالم مُطَّلِعٍ واسعِ الاطِّلاع مُتَمَكِّنٍ.

«**ولهُم قِسْمٌ من النَّوعينِ مُرَكَّبٌ مُتَّفِقُ اللَّفْظَينِ فِي الاسْمِ**»: مُتَّفِقُ اللَّفظَين في الاسم أو الكُنْية: كأبي عمرو.

«**لكنَّ أباه اختَلفَا أو عَكْسُه**» يكون الاتفاق في الثاني دون الأول مثلما مثَّلنا، «**أو نحوَه**»، يعني: قريبٌ منه جدًّا، ولو لم يكنْ باللَّفظ.

«**وَصَنَّفَا فيه الخَطِيبُ**» صنَّف الخطيبُ كتابَه: «تلخِيصَ المُتشابِه في الرَّسْم» مطبوعٌ في مجلَّدينِ، وهو من أنْفَسِ ما كُتِب في البابِ، وكلُّ الأبواب التي سبقتْ صنَّفَ فيها الخطِيبُ البَغداديُّ، وقد قلنا في المقدِّمة: إن الحافظ ابن نُقطة[1] قال: «كلُّ مَن أنْصفَ علِمَ أنَّ المحدِّثين بعدَ الخَطيبِ عِيالٌ على كتُبِه»[2]؛ لأنَّه ما مِن نَوعٍ من أنواعِ عُلومِ الحَديثِ إلا وَصَنَّف فِيه.

«**نحو مُوسَى بن عَلِي وابن عُليّ**» موسى بن عَلي جمعٌ، والثاني هو: موسى بن عُلي بن رَباح[3]، موسى مع موسى؛ متفق مفترِقٌ، وعلَيٌّ مع عُليٍّ؛ مؤتلِفٌ ومختلِفٌ، موسى بن عُلي بن رَباح من رُواة الصَّحيح، ومخرَّجٌ له في مسلم وغيره، وكان يكره التَّصغير، وأبوه يكرهُه كذلك، وكانَ لا يجعل من

---

(١) هو: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شُجاع مُعِين الدين، أبو بكر ابن نقطة الحنبلي البغدادي، عالمٌ بالأنساب، حافظٌ للحديث، له مصنَّفات، منها: «تكملة الإكمال»، و«التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (ت٦٢٩هـ). يُنظر: تاريخ أربل ١/ ٢٤٨، وفيات الأعيان ٤/ ٣٩٢.

(٢) «النُّكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر ١/ ٩.

(٣) هو: موسى بن عُلي بن رباح بن قصير بن القشيب، أبو عبد الرحمٰن، اللخمي مولاهم المصري الأمير، صدوقٌ رُبَّما أخطأ، أخرج له مسلمٌ والأربعة (ت١٦٣هـ). ينظر: مشاهير علماء الأمصار (ص٣٠٢)، السير ٧/ ٨٥، التقريب (٦٩٩٤).

صغَّره في حِلٍّ، كما ذكر ذلك ابن حِبَان في ترجمته وغيره[(١)]، وهذه جادَّةٌ مسلوكة، قد يكون الأصل عَلي، ويُصغَّر في الصِّبا فيقال: عُليّ، ثمَّ يَبقَى مستعمَلًا بعد ذلك، كما يقال في عَدِي: عُدَي، ومن الأسماء ما لا يجوزُ تصغيرُه، فالاسم المركبُ المضاف إلى اسمٍ من أسماء الله ﷻ، يُصَغَّرُ صدره، فيُقال: في عبد العزيز عبيد العزيز، وفي عبدٍ الكريم عبيد الكريم، لكن العامَّةَ يُصغِّرون الاسم الإلٰهي - أيضًا -، وهذا لا يجوزُ بحال.

«**وحَنَانَ الأسدِي**» حنانُ الأسدي[(٢)] يلتبِس مع حبان من المؤتلف والمختلِف، والأسدي مع الأسدي من المتَّفِق والمفترِق.

۞ ۞ ۞

(١) ينظر: الثقات لابن حبان ٧/ ٤٥٤.

(٢) هو: حنان الأسدي البصري الرقيقي، صاحب الرقيق، من بني أسد بن شريك - بضم الشين -، وهو عم مسدَّد بن مُسَرْهَد، ذكره ابن حبَّان في الثِّقات، وقال ابن حجر: «مقبول». ينظر: التاريخ الكبير ٣/ ١١٢، الثقات ٦/ ٢٤٥، تهذيب الكمال ٧/ ٤٢٧، التقريب (١٥٧٤).

الْمُشْتَبَهُ الْمَقْلُوبُ

٩٤٠ وَلَهُمُ الْمُشْتَبَهُ الْمَقْلُوبُ صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ
٩٤١ كَابْنِ يَزِيدَ الْأَسْوَدِ الرَّبَّانِي وَكَابْنِ الَاسْوَدِ يَزِيدَ اثْنَانِ

الشرح

«الْمُشْتَبِه المَقْلُوبُ»، يعني: لا يأتي الاسم مُطابِقًا للاسم، ولا اسمُ الأبِ مطابقًا لاسمِ الأب، إنَّما يكون مقلوبًا، يكون الاسم موافِقًا لاسم أبي الثاني، والعكس، مثلًا: (عليُّ بن نَصر، ونصرُ بن علي)، قد يُظنُّ أنَّ هذا هو هذا، لكنَّه مقلوبٌ، وقد يُظنُّ في أمثلة أخرى أنَّ هذا أبٌ لهذا.

«ولهُمُ المُشْتَبِهُ المقْلُوبُ صَنَّفَ فيه الحافِظُ الخَطِيبُ» ما من باب من الأبواب التي مرت إلَّا وللخَطيبِ فيه تصنيفٌ، ومع ذلك يقعُ بعضُ طلَّابِ العِلْمِ فيه، وأنَّه متأثِّرٌ بأصُولِ الفِقْه، وأصُولُ الفقه متأثِّرٌ بعلمِ الكلام، وكأنَّهم يرونَه ليسَ من أهلِ الحديث، نعم له مصنَّفٌ في أصُولِ الفقه، وله مصنَّفاتٌ في عُلومٍ أخرى، لكن لا يَضِيرُه؛ فهذه دعاوى مَن يَزْعُمُ أنَّه بِصَدَدِ تجريدِ عُلوم الحَديثِ ممَّا دخَلها من عُلومٍ أُخرى، وأكَّدنَا غيرَ مرَّةٍ أنَّ عُلومَ الحديثِ تنقسِمُ إلى قِسْمين:

القسم الأول: ما مَرْجِعُه ومرَدُّه إلى الرِّواية المَحْضَةِ، هذا المرجِعُ فيه أئِمَّةُ الحديثِ، هذا لا مَدْخَلَ لهم فيه، ولا لِغَيرهم ممَّن جاء بعد عُصور الرِّواية.

القسم الثاني: ما مردُّه إلى الرِّواية والفَهْمِ بين المسائل التي تحتاجُ إلى

فَهْم، فهذا كُلُّ إنسانٍ له مدْخلٌ فيه، لا سيَّما إذا كان من أهلِ العلم، كما نقلَ ابنُ الصَّلاح عن أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، ويعقوبَ بنِ شَيْبَةَ في التفريقَ بين (أنَّ) و(عَنْ)، وتقدم[1].

فهذا لو أعمل المتأخِّرُ، المتكلِّمُ، الفقِيهُ، الأصوليُّ ذِهنَه فِيه فِهم الفَرْقَ، فنحنُ نَقْبَلُ الكلامَ الذي يُفيدُ، ولنا عقولٌ تُمَيِّزُ، لكن إذا وجدنا كلامًا لإمامٍ من أئِمَّةِ الحديثِ، أو ممَّنْ له عنايةٌ بالسُّنَّةِ، ونفسُ الكلام قاله أمثالُ هؤلاء؛ نَضرِبُ عنه صفحًا؛ كيلا نُغْرِي طُلَّابَ العلمِ بذكره، وإذا أعرضْنا عنه مع وجود النقاد أمَتْنَاه، وأَمَتْنَا قوله.

لكن إذا كانَتْ إماتَتُه تُمِيتُ الفِكرة التي قالها وهِي مقبُولةٌ، لا ينبغِي لنا الإعراضُ حِينئِذٍ، والحقُّ يُقبلُ ممَّن جاء به، والحكمةُ ضَالَّةُ المؤمِن، فهذه الدَّعوةُ - عندي - غيرُ مؤثِّرةٍ في العِلم، والتجرِيدُ حقيقةً يُفْقِدُ حلقةً متَّصلةً من العلم؛ فالعلم يُكمل بعضه بعضًا.

«كابنِ يَزِيدَ الأسْوَدِ» هو الأسْودُ بن يزيد بن قيس النَّخعي[2]، العالم التابعي الجليل، وذكرهُ بعضُهم في الصَّحابة، **«الرَّبَّانِي»** وقد اختُلف في تعريفِه، فمنهم مَن قال: هو العالمُ المتعلِّم المعلِّم، أي: يتعلَّم فيكون من أهل العلم فيُعَلِّمُ غيرَه، لا يقتَصِرُ في علمِه على نفسِه، ومنهم من يقول: مَن يُرَبِّي الطُّلَّابَ بِصغَارِ العِلم قبل كِبارِه، وهذا مأثورٌ عن ابنِ عبَّاس[3]، ومنهم من يقول: هو المُخْلِصُ في علْمِه[4]، فهي أقوال متعدِّدةٌ، وكلُّها مطلوبة، لكن لا

(١) ينظر: (ص٤٨).

(٢) أبو عمرو، وقيل: أبو عبد الرحمٰن، النخَعيّ الكوفيّ الفقيهُ، تابعيٌّ ثقةٌ مُكثرٌ فقيه، قيل: إنَّه أدركَ النَّبيَّ ﷺ ولم يره، أخرج له الجماعة (ت٧٦هـ). يُنظر: تهذيب الكمال، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٣، ١/ ٢٩٩، التقريب (٥٠٩).

(٣) عزاه صاحب البحر المديد في التفسير ١/ ٣٧٣ إلى ابن عبَّاس رضي الله عنهما، وعلقه البخاري بلا عزو، كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل ١/ ٢٤.

(٤) ينظر: فتح المغيث ٤/ ٢٨٨.

يعني أنَّ شخصًا قد نفَعَ الله به طبقَةً من طبقاتِ المتعلِّمين، وهم طبقةُ المُنْتَهِين، لا يكون من الربَّانِيِّين! لأنَّه لا يُعَلِّم صِغار العلم! فيُوجد من يُعلِّمُ الكِبار، لكن لا يستطيعُ أو لا يُحْسِنُ التعاملَ مع الصِّغارِ، فالمقولة هذه فيها إغْرَاءٌ على تعليم الطلَّابِ الصِّغار؛ لئلا يُترَكُوا؛ لأنَّ تعليم الكبار أسهلُ من تعليم الصِّغار، ولذا لا تجدون أصحابَ الشَّهاداتِ العُليا يُحفِّظُون الناس القرآنَ ويُلَقِّنُونهم، إلا في القليلِ النَّادِر.

فإذا كان الإنسانُ يُحسِنُ شيئًا لا يُكَلَّفُ بِما لا يُحْسِنُه، فنَجِدُ رَجُلَين أحدهما: خطيبٌ يتكلَّمُ في المناسَباتِ ولا يسكُتُ، والثاني: لا يُحسِنُ أن يركِّب جُملةً أمام الناس، لكنَّه مَظِنَّةٌ للإفتاء، فلا يكلَّف هذا بذاك وذاك بهذا.

ومُكَلِّفُ الأيَّامِ ضِدَّ طِباعِها   مُتَطَلِّبٌ في الماءِ جَذْوَةَ نارِ[1]

«وَكَابْنِ الأَسْوَدِ يَزِيد» يزيد بن الأسود الجُرَشِي[2]، التابعيُّ الجَلِيل، عابدٌ زاهدٌ، اسْتَسْقَى به مُعاوية في خُطبتِه في صلاةِ الاسْتِسْقاء[3]، وقفَ عند المنبر ودعاه، وقال: «يا يزيدُ! ارفعْ يديكَ إلى اللهِ»، فرفَعَ يَزيدُ يديه، ورفعَ النَّاس أيديهم، يقول الراوي: «فما كان أوشكَ أنْ فارتْ سحابةٌ في الغَرْبِ، كأنَّها تُرْسٌ، وهبَّتْ لها رِيحٌ، فَسُقِينَا حتَّى كاد النَّاسُ ألَّا يبلُغُوا منازِلهم»[4]، والأُمَّة

---

(١) نفح الأزهار في منتخَبَات الأشعار (ص١٣٣). والشعر لأبي الحسن علي بن محمّد التّهامي المتوفى سنة (٤١٦هـ).

(٢) أبو الأسود (ت٧١ - ٨٠هـ)، أدرك الجاهليَّة وأسلَم ولم يلقَ النبيَّ ﷺ، وأدرك الصَّحابة، وكان من العُبَّاد، واسْتَسْقَى به مُعاويةُ بنُ أبي سفيان، ذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: التاريخ الكبير ٨/ ٣١٨، الجرح والتعديل ٩/ ٢٥٠، الثقات ٥/ ٥٣٢، تاريخ الإسلام ٢/ ٨٨٨.

(٣) **الاسْتِسْقَاءُ**: اسْتِفْعَالٌ من طلبِ السُّقْيا أي: طلب أنْ يُسقى. يُنظر: النهاية ٢/ ٣٨١، مادة: (سَقَا).

(٤) أخرجه الفسَوي في المعرفة والتاريخ، واللفظ له ٢/ ٣٨١، وأبو زرعة في تاريخه ١/ ٦٠٢، وصحَّحه ابن حجر في التلخيص٢/ ٢٣٤.

بحاجةٍ إلى أمثال هؤلاء، وإن افترِضَ أنَّهُ ليس من أهلِ العِلم، وليس مِن أهل التَّعليم، لكنَّه صالحٌ في نفسِه، يأكُلُ الحلَال الخالِص، ونيَّتُه طيِّبةٌ، وقلبهُ سَليمٌ، فالأُمَّةُ تحتاجُ إلى مثلِه، ولا تُكلَّفُ الأُمَّةُ أَنْ تكونَ كلُّها على وَتِيرةٍ واحدة، أو على سَمْتٍ واحد، فلو كانت على سَمْتٍ واحدٍ، كأنْ كانت كلُّها علماء؛ لتعَطَّلتِ المصالِحُ، ولو كانتْ كلُّها عَوَامَّ لضَلُّوا وأَضَلُّوا، وهكذا.

«**اثنانِ**» الأوَّل كما قُلنا: يَزِيدُ بنُ الأسْوَدِ الجُرَشِيُّ والثاني: يَزِيدُ بنُ الأسودِ الخُزاعي، له صُحبةٌ، وله في السُّنن حديث[1].

فالأسودُ بن يزيدَ مع يزِيدَ بن الأسْودِ من بابِ المُشْتَبه المقلوب، ويَزِيدُ بن الأسود مع يزيدَ بن الأسود من المتَّفِقِ والمفترِق، فهذه الأبوابُ كلُّها متداخِلة.

(١) يُنظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٢٨٠، فتح المغيث ٤/ ٣٢٧.

مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

٩٤٢ وَنَسَبُوا إِلَى سِوَى الْآبَاءِ ... إِمَّا لِأُمٍّ كَبَنِي عَفْرَاءِ

٩٤٣ وَجَدَّةٍ نَحْوَ ابْنِ مُنْيَةٍ، وَجَدّ ... كَابْنِ جُرَيْجٍ وَجَمَاعَاتٍ وَقَدْ

٩٤٤ يُنْسَبُ كَالْمِقْدَادِ بِالتَّبَنِّي ... فَلَيْسَ لِلْأَسْوَدِ أَصْلًا بِابْنِ

الشرح

«من نُسِبَ إلى غير أبيه» وهؤلاء فيهم كثرةٌ في الرُّواة وغيرهم، إما أن يُنسَبَ لأمه، أو يُنسبَ إلى زَوجِ أُمِّه، أو يُنْسَبَ إلى عمِّه، أو يُنسَبَ لشخصٍ لأدْنى مُناسبَة، كثيرًا ما يُنسَبُ الولدُ لزوجِ الأمِّ؛ لأنَّه يُربِّيه ويذهبُ معه، ويقال: هذا ابنُ فُلان، ولا يعرِفُ أكثرُ الناس علاقتَه بهذا الولد، ويُوجد اليوم أمثلة على ذلك، مع أنَّ المسألة فيها أحاديث صحيحة تحمِلُ الوعيد الشَّديد لمنِ انتسَب إلى غيرِ أبيه.

«ونَسَبُوا إلى سِوَى الآباءِ إمَّا لأمٍّ كَبَنِي عَفْرَاءِ» هُم معاذٌ، ومعوَّذٌ، وعَوْذٌ، أو عوفٌ؛ بنو عَفراء، وهي أمُّهم، وعبد الله ابن بُحينة، صحابي، وبُحينة أمه، نُسب إليها، وروايته في «الصَّحيحين»، وكابنِ أمِّ مكتُوم، وأُمامةَ بنتِ زينبَ، نسبة إلى أمِّها، والنِّسبة إلى الأمِّ أخَفُّ من النسبة إلى غيرها، وهو ابنٌ لها في الحقيقة، وكذلك النِّسبة إلى الجدِّ؛ لأنَّه أبٌ كما جاءت به النُّصوص[(١)]، ليس فيه كذِبٌ، لكن الأصلَ أن ينتسِبَ الإنسانُ إلى أبيه.

(١) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ١/ ٢٤٠، السنن الكبرى للبيهقي ٦/ ٣٧٠، ٤٠٣.

«وَجَدَّةٍ نحوُ ابنِ مُنْيَة» يَعلى بنُ مُنْيَة، وهو صحابيٌّ جليلٌ، ومُنْيَة[1] جدَّتُه أُمُّ أبيه، وقال بعضُهم: إنَّها هِي أمُّه، فيكون من النوعِ الأول، ولكنَّ الأكثر على أنَّها جدَّتُه، ومُنْيَةُ ضبطوها بالتخفيف، والتشديد، لكن هنا في النَّظم لا بدَّ من ضبطِها بالتخفيف، والجوازُ معلومٌ.

«وجدّ»، يعني: نُسِب إلى جدِّه، «كابنِ جُريج وجَماعةٍ» ابن جريج يُنسب إلى جدِّه فهو عبدُ الملك بن عبد العَزِيز بن جُريج المكِّي، منسوبٌ إلى جدِّه، فأكثر ما يقال: ابنُ جريج، أو عبدُ الملك بن جُريج، وجماعات فيهم كثرة يُنسبون إلى الجدِّ، مثل أحمد بن حَنْبَل، إمام المذهب المعروف، اسمُه: أحمد بن محمد بن حنبل، لكنهم يختصِرون - لا سيَّما إذا اشتهر الشخص بما نُسِب إليه -، لذلك يقال: أحمد بن حَنْبل، وقلَّ من يقُول: أحمدُ بن محمد.

«وقد يُنسَبُ كالمِقْدَادِ بِالتَّبَنِّي» المِقْدادُ بن عمرو الصَّحابي تبنَّاه الأسْوَدُ بن عَبدِ يَغُوثَ[2] فنُسِب إليه، وكان التَّبنِّي جائزًا في الجاهليَّة وصدرِ الإسلام، وكان يُقال لزِيد بن حارثة: زيد بن محمد، بالتَّبنِّي.

«فليسَ للأسْودِ أصلًا بِابنِ» ليس ابنًا له؛ بل هو مولًى، وكان تحته ضُباعةُ بنتُ الزُّبيرِ بن عبدِ المطلب ابنةُ عمِّ النبيِّ ﷺ، فالزُّبير بنُ عبد المطَّلِب هو عمُّ النبيِّ ﷺ، وأيُّ نسبٍ أشرفُ من هذا، وحديثُها في الحجِّ والاستِثناء يوم

(١) هي: مُنْيةُ بنت الحارِث بن جابِر بن وَهْب بن نُسَيب المازِنيَّة، وهي أمُّ العَوَّام بن خُويلِد وجدَّة الزُّبير، وهي جدَّة يعلى بن أمية التَّميمي حليف بني نَوْفَل أمُّ أبيه الأدنى وبها يُعرف، ويقال: مُنْيَة بنت غَزْوان التَّميمية مولاةٌ لقُريش أمُّ الصَّحابي يَعْلى بن أُمَيَّة الثقفي، وأخت عُتْبَةَ بنِ غَزْوَان، وقيل فيها غيرُ ما ذُكر. ينظر: الإكمال ٧/ ٢٢٨.

(٢) هو: الأسود بنُ عبدِ يغُوثَ بنِ وَهب بنِ عبد مَنَاف بنِ زُهرة الزُّهري، أبو عبد الرحمٰن، خالُ رسُولِ الله ﷺ، كان من المستهزِئين بالنبي ﷺ، مات قُبيل الهجرة كافرًا. ينظر: نسب قريش (ص٢٦٢)، أنساب الأشراف ١/ ١٣١.

قالت: إنِّي أُريدُ الحجَّ وأنَا شَاكِيةٌ، فقال النبيُّ ﷺ: «**حُجِّي واشْتَرِطِي أنَّ مَحِلِّي حيثُ حَبَسْتَنِي**»[1].

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين (٥٠٨٩)، ومسلم واللفظ له، كتاب الحج، باب جواز اشتراط المحرم التحلُّل بعُذر المرضِ ونحوه (١٢٠٧/١٠٥)، والنسائي (٢٧٦٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الْمَنْسُوبُونَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ

٩٤٥ وَنَسَبُوا لِعَارِضٍ كَالْبَدْرِي ... نَزَلَ بَدْرًا عُقْبَةَ بْنَ عَمْرِو

٩٤٦ كَذَلِكَ التَّيْمِي سُلَيْمَانُ نَزَلْ ... تَيْمًا، وَخَالِدٌ بِحَذَّاءٍ جَعَلْ

٩٤٧ جُلُوسَهُ، وَمِقْسَمٌ لَمَّا لَزِمْ ... مَجْلِسَ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَاهُ وُسِمْ

الشرح

«المنْسُوبُون إلى خِلافِ الظَّاهِرِ»، يعني: أن هناك مَن عُرِف بنسبةٍ مَن يقرأُها، أو يسمعُها لأوَّل وَهْلَةٍ؛ يَظُنُّ أنَّها النسبة المشهورة المعرُوفة، لكنَّه حين يعلم كيف تَسمَّى بها يجد فرقًا بينها وبين ما كان يَظُنُّ من قبل، وضرَب المؤلِّفُ عدَّة أمثلةٍ على ذلك، وإن كان مَن وُصِف بنسبة على خلاف ظاهرِها كثيرين.

«ونَسَبُوا لِعارِضٍ كالبَدْرِي»، يعني: إذا ذُكِرَ في الحديث أبو مسعُود البَدْريِّ، لا يتردَّدُ أحد في أنَّه منسوبٌ إلى غزوة بدر، لا سِيَّما وأنَّه صحابيٌّ من السَّابقين، وممَّنْ حضَر العَقَبة[١]، والذي جرَى عليه النَّاظِمُ أنَّ أبا مسعودٍ عُقْبَةَ ابن عمرو البدريَّ الأنصاريَّ لم يشهَدْ بدرًا، وهذا قولُ

(١) **العَقَبَة** - بفتح العين والقاف - لغة: طريق في الجبل وعْرٌ. والعقبة أيضًا: الجبل الطويل، يعرضُ للطَّريق فيأخُذُ فيه، وهو طويل صعبٌ شديدٌ. والمرادُ هُنا: العقبةُ التي بويع فيها النَّبيّ ﷺ بمكَّة، وهي عَقَبَةٌ بين منى ومكَّة، بينها وبين مكَّة نحو ميلين وعندها مسجدٌ ومنها ترمى جمرة العقبة. يُنظر: معجم البلدان ٤/ ١٣٤، لسان العرب ٩/ ٣٠٦.

أكثر أهل العلم[1].

«نَزَلَ بَدْرًا عُقْبَةُ بنُ عمرو» إنَّما نزل أبو مسعود عُقبةُ بن عمرو بَدْرًا فنُسِب إليها، فقيل له: بدريٌّ، ولم يشهد الغَزْوةَ، لكنَّ الإمامَ البُخاريَّ رَحِمَهُ اللهُ في «صحيحِه» ذكره فيمن شهِد بدرًا، وفي صحيحِه خبرٌ يدلُّ على ذلك[2]، وأما الأكثرُ من أهل العلم فقالوا: إنَّه نزلها ولم يَشْهَدْها[3]، ولكن القاعدة عند أهل العلم أنَّ المثبِت مقدَّم على النَّافي، لا سيَّما وأنَّ ظاهر النِّسبة مقتضٍ لذلك، وهو المتبادِر إلى الذِّهن، فلا يُتركُ هذا الظاهر إلا بمعارضٍ قَويٍّ.

قد يقولُ بعضُهم: لماذا قيل: أبو مسعود البدري، لعُقبةَ بن عمرو ولم يقَل: ابن مسعود البدريّ، لعبدِ الله بن مسعُود، ولا: أبو بكر البدري، ولا: عمر البدري، فلماذا لم يُنسبُ هؤلاء إليها، ونُسِبَ أبو مسعود إليها؟

ويمكنُ أن يُجاب عنه بأنَّ شهودَ عقبة بن عمرو بدرًا أعظمُ ما عنده من مناقِبَ فيُعرفُ بها، وكونُ الإنسان ينتسِبُ إلى شيء مع أنَّ غيرَه يشارِكُه فيه، ولا يُنسب إليه لا يَضِيرُ، فكثيرٌ من الرُّواة والصَّحابة وغيرهم يُنسبُون إلى قبائلِهم، أو إلى أجدادِهم؛ مع أنَّ معهم من يشارِكُهم في هذه القبائِل أو الأجدادِ، فحين يُقال: أبو هريرة الدَّوسِيُّ، لا يعني هذا أنَّه لا يُوجدُ في دَوْسٍ إلا أبو هُريرة، كما لا يعني قولك: عبدُ الله بن مسعود الهُذَلِيّ، أنَّه لا يوجدُ من هُذَيلٍ إلا عبدُ الله بنُ مسعُودٍ، مع أنَّه يندُرُ أن يُنسَبَا إلى دَوْسٍ أو هُذَيلٍ[4].

---

(١) ينظر: فتح المغيث ٤/ ٣٣٩.

(٢) إشارة إلى ما جاء عن عُروة بن الزُّبير أنَّه حكى قصة فيها: فدخَل أبو مسعودٍ عُقبةُ بن عمرو الأنصاري جدُّ زيدِ بن حسَن شهِد بدرًا. أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب بدون (٤٠٠٧)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس (٦١٠/ ١٦٧).

(٣) ينظر: فتح المغيث ٤/ ٣٣٩.

(٤) هذا ما يسميه علماء الأصول بمفهوم اللقب، وهو ضعيف عند جماهيرهم. ينظر: شرح مختصر الروضة ٢/ ٧٧١.

«كذلِك التَّيْمِيُّ سُليمانُ نَزَلَ تَيْمَا» تَيماءُ بلدٌ معروفٌ، وكانت في التَّقْسيم القديمِ للأقاليم في حُدود الشَّام(١)، ولهذا أجلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يهود خيبر إلى تيماء(٢).

فسليمانُ التَّيْمي ليس منسوبًا إلى بني تَيْم كأبي بكر مثلًا، فأبو بكر تيميٌّ فهو ابنُ تَيْمِ الله، وهذا منسوبٌ إلى تَيماءَ، أي: البلَد.

وبمناسبة ذكْر سُليمان التيميِّ وأنَّه نُسب إلى تَيْم، ففي تسمية هذه العائلة والأسرة المباركة آل تيميَّة، هل نزلوا تيْماء أو هي نسبةٌ لجدَّتِهم التي سُمِّيت بذلك؟ قال ابن المستوفي صاحب تاريخ إِرْبِل: «حدَّثني الحافظ أبو محمد عبد الرحمٰن بن عمر الحرَّاني من لفظِه قال: وهذا خطُّه كتبه لي، وهو محمد بن الخضِر بن محمد ابن تيميَّة، أبو عبد الله ابن أبي القاسم الحرَّاني الخطيبُ المُقْرِئُ الواعِظُ الفقيهُ المحدِّثُ، حسَن القصَص حُلوُ الكلام، مليحُ الشمائل، له القبول التام عند الخاصِّ والعامِّ، من أهلِ الصَّلاح والدِّين. كان أبوه أحد الأبدال والزُّهَّاد. حدَّثني غير مرَّة، وقد سألتُه عن اسم «تيميَّة» ما معناه؟ قال: حجَّ أبي أو جدِّي - أنا أشكُّ أيُّهما - قال: وكانت امرأتُه حامِلًا، فلما كان بتَيْماء رأى جُوَيْرِيَةً خرجتْ من خِباء، فلما رجع إلى حرَّانَ وجد امرأتَه قد وضعتْ جارِية، فلما رفعُوها إليه قال: يا تيميَّة! يا تيميَّة! يعني: أنَّها تُشبِه التي رأى بِتَيْمَاء فُسمِّي بها، أو كلامًا هذا معناه»(٣).

فكلام أهل العلم في هذا معروفٌ، والنِّسبةُ لهذه المناسَبة، وقد يُقال كما قال بعضُهم: إنَّ جدَّتهم اسمُها تيميَّة، فهي نسبةٌ إلى غير الظاهر.

«وخَالِدٌ بِحَذَّاءٍ جَعَل جُلوسَه»، يعني: الذي جعل هذه النِّسبةَ تَلْحَقُه جلوسُه عند الحذَّائين، وما حذَا خالِدٌ نعلًا قطُّ، لكنَّه جلس عندهم، وتزوَّج

(١) ينظر: معجم البلدان ٢/ ٦٧، وتقع حاليًا شمال غرب المملكة العربية السعودية.
(٢) ينظر: صحيح البخاري (٢٣٣٨)، ومسلم (١٥٥١).
(٣) ينظر: تاريخ إربل ١/ ٩٧.

امرأةً من حيِّهم، فصار لقُربِهم منه يجلِسُ عندَهم، فنُسِبَ إليهم[١].

«ومِقْسَمٌ لمَّا لزِمَ مجلِسَ عبدِ الله» بنِ عبَّاسٍ **«مولاه وُسِم»**، يعني: صار له وَسْمٌ وعلامة؛ لأنَّ الاسمَ من الوَسْمِ عند الكوفيِّين، ومن السُّموِّ عند البصريِّين.

فمِقْسمٌ مولى ابن عبَّاس[٢]، هو في الحقِيقة ليس بمولى، لكنَّه لزِمَه للأخذِ عنه فنُسِب إليه للملازَمة، والنِّسبة تكون لأدْنى مناسَبة.

والكافِيجي[٣] - مثلًا - نُسب إلى كافِية ابنِ الحاجِب؛ لأنَّه لزِم تدريسَها.

۞ ۞ ۞

(١) ينظر: الثِّقات لابن حبان ٧/ ١٦٣، الأنساب ٤/ ٨٧.

(٢) هو: مِقْسَم - بكسر أوَّله - ابن بحرة، ويقال: بجرة - بضم الموحَّدة وسكون الجيم - وقيل غير ذلك، مولى عبد الله بن الحارث الهاشمي النَّوفلي، صاحَب ابن عبَّاس، ويقال: مولى ابن عباس؛ لأنَّه لزم خدمتَه، صدوقٌ وكان يُرسل، أخرج له البخاري والأربعة (ت١٠١هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٨/ ٣٣، التقريب (٦٨٧٣).

(٣) هو: محمد بن سليمان بن سعد، أبو عبد الله الرُّومي الحنَفي محيي الدين، من كبار العلماء بالمعقُولات، وعُرف بالكافِيجِي لكثرةِ اشتغالِه بالكافِية في النحو، له مصنَّفات، منها: و«مختصر في علم التاريخ»، و«أنوار السَّعادة في شرح كلمتَيْ الشَّهادة»، و«منازل الأرواح» (ت٨٧٩هـ). ينظر: حسن المحاضرة ١/ ٤٥٩، بُغية الوعاة ٩/ ٤٨٨.

الْمُبْهَمَاتُ

٩٤٨ وَمُبْهَمُ الرُّوَاةِ مَا لَمْ يُسْمَى ... كَامْرَأَةٍ فِي الْحَيْضِ وَهْيَ أَسْمَا

٩٤٩ وَمَنْ رَقَى سَيِّدَ ذَاكَ الْحَيِّ ... رَاقٍ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

٩٥٠ وَمِنْهُ نَحْوُ ابْنِ فُلَانٍ، عَمِّهِ ... عَمَّتِهِ، زَوْجَتِهِ، ابْنِ أُمِّهِ

الشرح

«**المُبْهَمات**» جمعُ المُبْهَم، وهو الذي لم يُسَمَّ أصْلًا، فيختلِفُ عن المُهملِ الذي ذُكر اسمُه فقط، وذُكِر ما لا يَتَمَيَّزُ به، فالمبهَمُ مثاله: عن رجُلٍ عن فُلان، لم يُسَمَّ، ويَرِد هذا في السَّند كما يَرِد في المتن، مثل: (عن رجُلٍ)، أو (أنَّ رجلًا سأل النبيَّ ﷺ)، أو: (جاءَ رجلٌ)، أو: (جاء أعرابيٌّ)، فهذه كلُّها تُعدُّ مبهماتٍ.

وتَعيينُ المبهَم، وكذلك المهملِ في السَّند أهمُّ ممَّا في المتن؛ لأنَّ السَّندَ يترتَّبُ عليه معرفةُ صحَّةِ الحديثِ أو ضعفِه، والراوي لا يمكنُ أن ندري عنه شيئًا حتَّى يُسمَّى، ولو عدَّله من روى عنه فقال: (حدَّثني رجلٌ ثقة)، أو قال: (هو ثِقةٌ عندي)، فهذا لا يكفِي، على ما تقدَّم في **قول الناظم**:

«وَمُبْهَمُ التَّعديلِ ليسَ يَكتَفِي ... به الخطيبُ والفقيهُ الصَّيرَفِيُّ»(١)

فإذا قيل: لماذا لا يُكتفَى به؟ يقال: إنَّ العلَّة ظاهرةٌ؛ لأنَّه قد يكون ثقةً عنده ولا يكونُ ثقةً عند غيره.

(١) ألفية العراقي، البيت رقم (٢٨٠).

وفي موضُوع المبْهَمات مؤلَّفاتٌ كثيرة، ألَّف فيه الخطيبُ «الأسماءَ المبهَمة في الأنباء المُحكمة»، وابن بَشْكَوال[1] «غوامِضَ الأسماءِ المبهمة الواقعة في مُتونِ الأحاديثِ المسنَدة»، والنوويُّ «الإشاراتِ إلى بيان الأسماءِ المبهماتِ»، وجمع الولي أبو زُرعة ابن الحافظِ العراقيِّ الكتُبَ الَّتي تقدَّمت في كتاب سماه: «المستَفاد من مبهَمات المتنِ والإسْناد» طُبع قديمًا في الرِّياض بتحقيق الشَّيخ: حَمَّاد الأنصاري[2]، ثم طُبع محقَّقًا في ثلاثة مجلَّداتٍ، وهو كتابٌ مُهمٌّ جِدًّا، ويقابلُ المبهماتِ في الحديث المبهماتُ في القرآن، وللسُّهيلي كتاب في تعيين المُبهمات الَّتي جاءت في القرآن، وهو: «التَّعريفُ والإِعلام بما أُبهِم في القُرآن من الأسْماء والأعلام»[3].

وأثر المبهَم في السَّند على الحُكم على الحديث ظاهرٌ، وأمَّا في المتن فهو وإن كان له أثرٌ - أيضًا - إلا أنه ليس مثل الأثر المترتِّب على الإبهام في السَّند، فمثلًا من المواطنِ الَّتي يَبرُزُ فيها هذا الأثر أنه إذا عرفنا هذا المبهم، وعرفنا أنَّه متقدِّم الإسلام أو متأخِّرٌ تعاملنا مع ما يعارِضُه من النُّصوص على ضوءِ هذا، فإذا كان متأخِّر الإسلام، قلنا: هذا ناسِخ، إذا لم يبق من وُجوه الجَمع إلا هذا، وإذا كان متقدِّمَ الإسلام، قُلنا: إنَّه منسُوخٌ؛ لأنَّ هذا الراوي متقدِّمٌ، والثاني المعارِضُ له متأخِّرٌ.

(١) هو: خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بَشْكَوال، أبو القاسم، الخزرجي الأنصاري الأندلسي، مؤرِّخ بحَّاثة، له مؤلفات، منها: «الصلة في تاريخ رجال الأندلس»، و«الغوامض والمبهمات»، و«الفوائد المنتخبة» (ت٥٧٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٤٢٠، تاريخ الإسلام ١٢/ ٦١٢.

(٢) هو: حمَّاد بن محمد، أبو عبد الرحمٰن، الأنصاري الخَزْرَجي السَّعْديّ، نسبةً إلى الصحابي سعدِ بن عُبادة رضي الله عنه، عالم بالقِراءات وعُلوم الآلة والحديث والفقه المالكي، له مصنَّفات، منها: «بُلْغةُ القَاصي والدَّاني في تراجِم شُيوخ الطبراني»، و«سبيل الرشد في تخريج أحاديث ابن رُشد» (ت١٤١٨هـ). ينظر: المجموع ١/ ٧، ٢٨.

(٣) الكتابُ مطبوعٌ محقَّقٌ.

«**وَمُبْهَمُ الرُّوَاةِ مَا لم يُسْمَى**» بالتَّخفِيف، وهي لُغةً كما تقدَّم.

«**كامْرَأَةٍ في الحَيضِ**» سألتْ امرأةٌ النَّبيَّ ﷺ عن غُسْلِها من المَحِيضِ فأمرَها كيفَ تغتَسِلُ قال: «**خُذِي فِرْصَةً مِنْ مَسْكٍ فتَطَهَّرِي بِها**» قالت: كيف أتطهَّر؟ قال: «**تطهَّري بِها**» قالت: كيف؟ قال: «**سُبحانَ اللهِ تَطَهَّري**» فاجْتَبَذتها (أي: عائِشة) إليَّ فقلتُ: تَتَبَّعِي بِها أثَرَ الدَّمِ»[(١)]، قال: «**وَهيَ أَسْمَا**»، ويختلِفُ العلماءُ في نسبتِها، فمنهم من قال: أَسْماءُ بنتُ السَّكَن، ومنهم من يقول: هي بنْتُ شَكَل، وفي «صحيحِ مُسلم»[(٢)] ما يدُلُّ على القولِ الأَخِير، وبعضُهم يقول: إنَّ السَّكن تصَحَّف عن شَكَلٍ أو العَكْس، وعلَّقَ الدِّمْياطيُّ على نُسخَتِه من «صحيح مسلم»، وفيها: أسماءُ بنتُ شَكَل، فقال: «صوابُه السَّكن، تصحَّفت الكلمة»[(٣)]، لكن رَدَّ عليه أهلُ العِلم كابنِ حجَر[(٤)] وغيرِه.

«**وَمَنْ رَقَى سَيِّدَ ذاكَ الحَيِّ**»؛ لأنَّ أبا سَعيدٍ أبهمَهُ في الرِّواية، وقِصَّتُه في «الصَّحيحين»، لكنَّه لم يُسَمّ.

«**راقِ أبي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ**» هكذا موجُودةٌ في أكثر النُّسَخِ، وفي بعض النُّسَخِ: «أبو»، لكن وجَّهَ الشُّرَّاحُ الجرَّ بأنَّ «راق» عطفٌ على «كامرأةٍ» في

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحيض، باب دَلْكِ المرأةِ نفسَها إذا تطهَّرتْ من المَحِيضِ، وكيف تغتسل، وتأخذ فِرْصَةً ممسَّكة، فتتَّبع أثر الدَّم (٣١٤)، ومسلم، كتاب الحَيض، باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدَّم (٣٢٢/ ٦٠)، وأبو داود (٣١٤)، والنسائي (٢٥١)، وابن ماجه (٦٤٢) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الحيض، باب استحبابِ استعمالِ المغتسِلة من الحيض فِرْصَةً من مَسْكٍ في موضِع الدَّم (٣٣٢) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: دخلتْ أسماءُ بنتُ شَكَلٍ على رسُولِ الله ﷺ. فقالت: يا رسولَ الله، كيف تغتَسِلُ إحدانا إذا طَهُرتْ من الحَيْضِ؟ وساق الحديث ولم يذكرْ فيه غُسْل الجَنَابة.

(٣) ينظر: فتح المغيث ٤/ ٣٤٩.

(٤) ينظر: فتح الباري ١/ ٢٥٦.

البيت السَّابق مع حذفِ حرفِ العَطفِ، ويكون «**أبي سَعيد**» بدلًا من «**راقٍ**».

والقِصَّة كما جاءت: عن أبي سَعيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «انطلَق نفرٌ من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ في سَفْرةٍ سافرُوها حتَّى نزلُوا على حيٍّ من أحياءِ العرَب، فاستضافُوهم فأبَوْا أن يُضَيِّفُوهم، فلُدِغ سيِّدُ ذلك الحيِّ، فسَعَوا له بكُلِّ شيءٍ لا ينفعُه شيءٌ، فقال بعضُهم: لو أتيتُم هؤلاء الرَّهط الذين نزلُوا لعلَّه أن يكون عند بعضِهم شيء، فأتوهُم فقالوا: يا أيُّها الرَّهْطُ إنَّ سيِّدنا لُدِغ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعُه، فهل عند أحدٍ منكُم من شيءٍ؟ فقال بعضُهم: نعم واللهِ إني لأَرْقِي، ولكنْ واللهِ لقد استضَفْنَاكم فلم تُضَيِّفُونا؛ فما أنا بِرَاقٍ لكم حتَّى تجعلُوا لنا جُعْلًا، فصالحُوهم على قَطيعٍ من الغنَم، فانطلَق يَتفِلُ عليه ويقرأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢] فكأنَّما نُشِطَ من عِقَالٍ، فانطلق يمشي وما به قَلَبَةٌ، قال: فأوفُوهم جُعلَهم الذي صالحُوهم عليه، فقال بعضُهم: اقْسِمُوا، فقال الذي رَقَى: لا تفعلُوا حتَّى نأتيَ النَّبيَّ ﷺ فنذْكُرَ له الذي كان فَنَنْظُرَ ما يأمرُنا، فقَدِمُوا على رسُولِ الله ﷺ فذكرُوا له فقال: «**وما يُدْرِيك أنَّها رُقْيَةٌ**» ثُمَّ قال: «**قَدْ أَصَبْتُم، اقْسِمُوا واضرِبُوا لي معَكُم سَهْما**» فضَحِكَ رسولُ الله ﷺ»[(١)].

لكن مَن الذي رَقَاه؟ جاء في رواياتٍ كثيرةٍ أنَّه أبو سَعيد الخدريُّ راوي الحديث، وجاء ما يدُلُّ على أنَّه غيرُه؛ لأنَّه وصَفَه بأنَّه «مَا كُنَّا نَأْبُنُه بِرُقْيَةٍ فرقَاهُ فبرأ، فأمرَ له بثلاثين شَاةً وسقانَا لبَنًا، فلمَّا رجع قلنا له: أكُنتَ تُحْسِنُ رُقْيَةً، أوْ كُنْتَ تَرْقِي؟ قال: لَا، مَا رَقَيْتُ إلَّا بِأُمِّ الكِتَابِ»[(٢)]، ولا يمنَعُ أنْ يُكَنِّيَ أبو سعيد الخُدْرِيُّ عن نفسِه، ويتحدَّثَ عن نفسِه على أسلوبِ التَّجريد، بأنْ يُجَرِّدَ

(١) سبق تخريجه في (ص٥٦٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب (٥٠٠٧)، ومسلم، كتاب الطب، باب رُقْيَة اللَّدِيغ بأم الكتاب (٢٢٠١/٦٦) من حديث أبي سعيد الخُدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

من نفسِه شخصًا آخر يتحدَّثُ عنه، كما في الحديثِ الصَّحيح عن سعدِ بن أبي وقاص ﵁: «أن رسُولَ الله ﷺ أعطى رَهْطًا وسعد جَالِسٌ فيهم»[(١)]، قالوا: هذا فيه تجريدٌ؛ لأنَّ سعدَ بنَ أبي وقَّاصٍ جرَّدَ من نفسِه شخصًا آخَر وتحدَّث عنه[(٢)]، ومثله هنا،وكونُ أبي سعيد يقول: «أكنتَ تُحسِنُ رُقْيةً أو كُنتَ تَرْقِي؟ قال: لا، مَا رَقَيْتُ إلَّا بِأُمِّ الكِتابِ» فالاحتمال أنه أوَّل ما قام لم يكنْ عندهُ إلَّا الفاتِحة، وكان يَظنُّ أنَّ الرُّقْيَةَ تحتاجُ إلى شيءٍ أكثرَ من هذا، ثُمَّ لما شُفِي قال: «مَا رَقَيْتُ إلَّا بأُمِّ الكِتاب».

«ومِنهُ نَحوُ ابنِ فُلانٍ عَمِّه»، يعني: حدَّثَ فلانُ ابنُ فُلانٍ، عن عمِّه ولم يُسَمِّه، «عَمَّتِه» كذلِك عطفٌ مع حذْفِ حرفِ العَطفِ، حدَّث فُلانٌ، عن فُلانٍ، عن عمَّتِه، «زَوْجَتِه» يُحَدِّثُ الرَّجلُ عن زوجتِه ممَّا تعلمُه ولا يعلمُه، كما أنَّه يُحدِّث عمَّن هو في سِنِّه، ومن هو دُونه كما تقدَّم في روايةِ الأكابِر عن الأصَاغِر، «ابنِ أُمِّه»، يعني: كما قالت أمُّ هانِئُ بنتُ أبي طالِبٍ: «زعَم ابنُ أمي - تعنِي: أخَاها عليَّ بنَ أبي طالب - أنَّه قاتلٌ رجُلًا قدْ أَجَرْتُه»[(٣)]، فأم هانئ أجارتْ رجُلًا من المشرِكين، فقال عليُّ بن أبي طالب - إمَّا نسبَه إلى النَّبيِّ ﷺ أو مِن تِلقاء نفسِه -: إنَّه سيقتُلُه، كأنَّ عَليًّا ﵁ رأى أنَّ المرأةَ لا تُجيرُ؛ لأنَّها ليستْ مِن أهلِ الجِهاد، وليستْ مِن أهلِ القِتال، فقال النبيُّ ﷺ: «قدْ أجَرْنا مَن أَجَرْتِ يا أمَّ هَانِئٍ»[(٤)].

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة... (٢٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب تَأَلُّفِ قَلْبِ مَن يَخاُف على إيمانِه لضَعْفِه (١٥٠).

(٢) ينظر: فتح الباري ١/ ٧٩.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفًا به (٣٥٧)، ومسلم، كتاب الحيض، باب تستر المغتسل بثوب ونحوه (٣٣٦).

(٤) أخرجه البُخاريُّ، كتاب الصلاة، باب الصَّلاة في الثَّوب الواحدِ مُلتَحِفًا به (٣٥٧)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحبابُ صلاة الضُّحى، وأنَّ أقلَّها =

وإجارةُ المرأةِ إمَّا أن تكونَ صَحِيحةً على سبيلِ الاستِقلال، أو بإِجارة الإمامِ لإجارتِها، يعني: تبنَّى الإمامُ كلامَها فصار الإمامُ هو الذي أجَار، ولذلك ما ارتفَع الخلافُ في إجارَةِ المرأة، هلْ تُجِيرُ الكافرَ أو لا تُجِيرُ؟ لأنَّ من يقول: تُجِيرُ، قال: إنَّ النبيَّ ﷺ نَفَّذَ إجارةَ أمِّ هانِئ، ومن قال: لا تُجِيرُ، قال: لم يُنَفِّذْهُ استِقْلالًا، وإنَّما نُفِّذَ بعدَ أنْ تَبنَّاه النَّبيُّ ﷺ والله أعلم.

❁ ❁ ❁

= ركعتان (٨٢/٣٣٦) من حديث أمِّ هانئ بنتِ أبي طَالبٍ رضي الله عنها.

تَوارِيخُ الرُّوَاةِ وَالْوَفَيَاتِ

٩٥١ وَوَضَعُوا التَّارِيخَ لَمَّا كَذَبَا ... ذَوُوهُ حَتَّى بَانَ لَمَّا حُسِبَا
٩٥٢ فَاسْتَكْمَلَ النَّبِيُّ وَالصِّدِّيقُ ... كَذَا عَلِيٌّ وَكَذَا الْفَارُوقُ
٩٥٣ ثَلَاثَةَ الْأَعْوَامِ وَالسِّتِّينَا ... وَفِي رَبِيعٍ قَدْ قَضَى يَقِينَا
٩٥٤ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةٍ، وَقُبِضَا ... عَامَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ التَّالِي الرِّضَا
٩٥٥ وَلِثَلَاثٍ بَعْدَ عِشْرِينَ عُمَرْ ... وَخَمْسَةٍ بَعْدَ ثَلَاثِينَ غَدَرْ
٩٥٦ عَادٍ بِعُثْمَانَ، كَذَاكَ بِعَلِيّ ... فِي الْأَرْبَعِينَ ذُو الشَّقَاءِ الْأَزَلِيّ
٩٥٧ وَطَلْحَةٌ مَعَ الزُّبَيْرِ جُمِعَا ... سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ مَعَا
٩٥٨ وَعَامَ خَمْسَةٍ وَخَمْسِينَ قَضَى ... سَعْدٌ، وَقَبْلَهُ سَعِيدٌ فَمَضَى
٩٥٩ سَنَةَ إِحْدَى بَعْدَ خَمْسِينَ وَفِي ... عَامِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ تَفِي
٩٦٠ قَضَى ابْنُ عَوْفٍ، وَالْأَمِينُ سَبَقَهْ ... عَامَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مُحَقَّقَهْ
٩٦١ وَعَاشَ حَسَّانٌ كَذَا حَكِيمُ ... عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةٍ تَقُومُ
٩٦٢ سِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ حَضَرَتْ ... سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ خَلَتْ
٩٦٣ وَفَوْقَ حَسَّانٍ ثَلَاثَةٌ، كَذَا ... عَاشُوا، وَمَا لِغَيْرِهِمْ يُعْرَفُ ذَا
٩٦٤ قُلْتُ: حُوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى ... مَعَ ابْنِ يَرْبُوعٍ سَعِيدٍ يُعْزَى
٩٦٥ هَذَانِ مَعْ حَمْنَنَ وَابْنِ نَوْفَلِ ... كُلٌّ إِلَى وَصْفِ حَكِيمٍ فَاجْمُلِ
٩٦٦ وَفِي الصِّحَابِ سِتَّةٌ قَدْ عُمِّرُوا ... كَذَاكَ فِي الْمُعَمَّرِينَ ذُكِرُوا

الشرح

«تواريخ الرُّواة» تواريخ جمع تاريخ على التخفيف، وقد تكون الهمزة محقَّقة، فيقال: تأْريخ؛ لأنَّ مادة الكلمة: أرَّختُ الكتاب - بالهمز - ووَرَّخْتُه، والمرادُ بالتاريخ الوَقْتُ[1]، هذا في الأصل، والتَّاريخُ معروفٌ، وكلُّ أُمَّةٍ لها تاريخٌ تُؤرِّخُ به، وبدأ العمل بالتاريخ منذُ عهدٍ مبكِّر من حياةِ هذه الأمة، فالحاجة لم تكنْ داعيةً في أوَّل الأمر لقُربِ العَهد، ووُجُودِ من يحفظُ الأخبارَ بِدِقَّةٍ، ثُمَّ بعد ذلِك دُفِعَ إلى عُمرَ ﷺ صَكٌّ محلُّه في شَعْبَان، فقال عُمر: أيُّ شَعْبان هذا؟ الذي مضَى أو الذي هو آتٍ أو الذي نحنُ فيه؟ ثُمَّ جمَع أصحابَ رسُولِ الله ﷺ، فقال: ضَعُوا للنَّاسِ شيئًا يعرِفُونه، فقال قائل: اكتُبُوا على تاريخِ الرُّوم، فقِيل: إنَّه يطُول، وإنَّهم يكتبُون مِن عندِ ذِي القَرْنَين، وقال قائل: تاريخُ الفُرْسِ كُلَّما قامَ مَلِكٌ طرَح ما كانَ قبلَه، فاجتمعَ رأيُهم على أنْ ينظرُوا كمْ أقامَ رسولُ الله ﷺ بالمدينةِ، فوجدُوه أقَام بها عشْرَ سِنين، فكتبَ التَّارِيخ على هجرةِ رسُولِ الله ﷺ[2]. واتّفقوا - أيضًا - على أنْ يكون مبدؤها في المحرَّم، وهذا إجماعٌ من الصَّحابة، وعملُ الأمَّة عليه إلى يومنا هذا، وإن شذَّ من شذَّ وجعل التاريخَ مربُوطًا بالهجرة، لكنَّه بالسَّنوات الشَّمسيَّة كما هو موجودٌ في بعض البُلدان التي تزعُم أنَّها تنتسِبُ إلى الإسْلام، حيث تؤرِّخ بالسَّنة الهِجرية الشَّمسيَّة لا القمريَّة، وبعضُ البلدان خرجتْ عن إجماعِ الأُمَّة، فجعلوا بداية السنة من ربيع، مع أنَّ الصَّحابة اتَّفقوا على أنَّ بداية السَّنة شهر الله المحرم.

وقد اعتُمِد هذا التاريخ، وجرتْ عليه الأمَّةُ إلى أن كثُر اختلاطُ

---

(١) ينظر: الصحاح ١/٤١٨.
(٢) يُنظر: مسند الفاروق لابن كثير ١/٢٩١ - ٢٩٢، البداية والنهاية ٤/٥١٠ - ٥١٢، فتح الباري ٧/٢٦٨.

المسلمين بغيرِهم، ثُمَّ صارُوا يقرنُون تاريخَ المسلمين بتاريخِ الكُفَّار، فيكتبُون تاريخين، تاريخ المسلمين وتاريخ غيرهم، واستمرَّ الأمرُ على ذلك مُدَّةً إلى أنْ رأوا الاستِغناءَ عن تاريخِهم، واكتفوا بتاريخ أعدائِهم؛ لأن المعاملاتُ الماليَّة كلُّها مرتبِطةٌ بالأعداء، فاضْطرُّوا إلى أنْ يُلْغُوا التاريخَ الإسلامي، ويعتمِدُوا التاريخَ النَّصرانيَّ.

والتاريخُ الميلاديُّ الشمسيُّ ما احتاجت الأمة إليه مدة ألفٍ وثلاثمائة سنة، وكانت أمورهم منضبطة، ولم يكن عندهم أدنى إشكال، لكن الشَّرِكات هي التي اضطرَّتهم إلى ذلك، فحينما يعتمدُونه يُوفِّر لهم في السَّنة من أجُور العُمَّال عشرة أيام، يعني: ثلث شَهرٍ، فهي مصلحةٌ دُنيويَّة، وأمَّا بقيَّةُ الناس فلا مصلحَة لهم، وقد قال النبي ﷺ: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ من كان قَبْلكم**»(١).

وللتاريخ فوائد عُظْمى، ففائدتُه في العبادات، وفي المعاملات أمرٌ ظاهرٌ لا يمكن أن يُستَغنى عنه بحال، وفائدَتُه في الرُّواة كشفُ كذِبِ الكذَّابين؛ فلمَّا أحدَثَ الكذَّابون الكَذِبَ وضَع لهم العُلماء التاريخَ فاكتشفُوهم، فإذا ادَّعى شخصٌ أنَّه روى عن فُلان، فإنَّهم يختبرُونَه بِالسِّنين، فيجدُونه وُلِدَ سنةَ مائة - مثلًا -، فينظُرُون متَى تُوفِّي الذي ادَّعى أنَّه روى عنه، فيجدُونه - مثلًا - سنةَ ثمانين، فيكون قد روى عنه بعد ما مات بعشرينَ سنة!

فتواريخُ الرُّواة على وجْه الخُصُوص يُفاد منها في علم الحديث، ويُكشفُ بها كذِبُ الكذَّابين. يفيد التاريخ أيضًا في كشف تزْوِيرُ المُزَوِّرين، فمثلًا الآن تُزوَّر مخطُوطاتٌ، ويُكتب فيها تاريخ قديم، وينْسى المُزوِّرُ أحيانًا ما يدلُّ على الكذب، فيَفتضِحُ، وهذا وقع، أن تُكتب المخطُوطة

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذُكر عن بني إسرائيل (٣٤٥٦)، ومسلم، كتاب العلم، باب في اتِّباع سَنن اليهود والنصارى (٢٦٦٩/٦) من حديث أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه، وروي من حديث أبي هُريرة رضي الله عنه.

على أنَّها في القرن السابع ثُمَّ يتبيَّن أنَّ الكِتاب فيه نقلٌ عن شخصٍ في القرن التَّاسع.

فمعرفةُ طالبِ العِلم بالتَّواريخ في غايةِ الأهميَّة، وتواريخُ الرُّواة فيها كتُبٌ كثيرةٌ جِدًّا، فيها أصُولٌ وذُيولٌ، وفيها مختصراتٌ ومُطوَّلات.

«والوَفَيات» تُجمعُ «وفاةٌ» على «وَفَيَاتٍ» مثل «فتاة» و«فتيَات»، أما «وَفِيَّات» فهي جمع لـ«وَفِيّة» نِسْبة إلى الوَفاء؛ وهو غير المقصُود.

«وَوَضَعُوا التَّارِيخَ لمَّا كذَبَا ذَوُوْه» فالكذَّابُون لمَّا كذبُوا وضَعَ الأئِمَّةُ التَّارِيخَ، أي: ألَّفُوا في تواريخِ الرُّواة، وإلا فالتَّاريخُ موجودٌ من عهدِ عُمرَ رضي الله عنه، «حتَّى بَانَ لمَّا حُسِبَا» حتَّى بان الكذِبُ لما حُسِبَ السِّنَّان، سِنُّ الرَّاوي وسِنُّ من روى عنه.

«فاسْتَكْمَلَ النَّبِيُّ والصِّدِّيقُ» النبيُّ ﷺ وأبو بكر الصِّدِّيق، «كذا عليٌّ وكذا الفارُوقُ» يتَّفِقُون في السِّنِّ عند الوَفاة، وكلُّهم مات عن ثلاثٍ وستِّين سنة على خلافٍ بين أهلِ العلم، لكن هذا هُو الأشهرُ والأكثرُ، «ثلاثَةَ الأعْوامِ والسِّتِّينا» فالنبيُّ ﷺ جاء في سِنِّه في الصَّحيح وغيرِه أنَّه: «**تُوفِّي، وهو ابنُ ثلاثٍ وستِّين**»[(١)]، وجاء - أيضًا - عن أنسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ توفِّي وله ستُّون سنة[(٢)]،

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب وفاة النبي ﷺ (٣٥٣٦)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب كم سنُّ النبيِّ ﷺ يوم قُبِض (٢٣٤٩/ ١١٥)، والترمذي (٣٦٥٤)، والنسائي في الكبرى (٧٠٧٦) من حديث عائشة رضي الله عنها، وروي من حديث ابن عباس وأنس ومعاوية رضي الله عنهم.

(٢) إشارة إلى ما رواه أنسٌ قال: إنَّ النبيَّ ﷺ بعثهُ الله على رأسِ أربعِينَ سنة، فأقام بمكَّة عشرَ سِنين، وبالمدينةِ عشرَ سنين، وتوفَّاه الله على رأسِ ستِّين سنة.
أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب الجعد (٥٩٠٠)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب في صفة النبي ﷺ ومبعثِه وسِنِّه (٢٣٤٧/ ١١٣)، والترمذي (٣٦٢٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

وجاء أيضًا بأسانيدَ صحيحة أنَّه توفِّي وله خمسٌ وسِتُّون سنَة[1]، فمن قال: ستُّون؛ فالجواب عنه أمره سهلٌ؛ وهو أن العرب جرت عادتهم على حذفِ الكسْرِ الذي فوقَ العقود، ومن قال: خمسٌ وسِتُّون؛ لعلَّه حسب سنةَ الوَفاة وسَنة الولادة، ومن قال: ثلاث وستون؛ فقد حذفَهما، والمعتمَدُ عند أكثرِ أهلِ العلم أنَّ سِنَّه يومَ مات ﷺ ثلاثٌ وستُّون سنة[2].

«وفِي رَبيعٍ قد قضَى يقِينا سنَةَ إحْدَى عَشْر» كونُه في ربيعٍ ليس فيه إشكالٌ، فهو متَّفَقٌ عليه، لكن الخلافُ في تاريخ ذلك اليوم، فالمتأخِّرون تتابعوا على كونِه يوم الاثنين الثاني عشر من ربيعِ الأول، وعليه أكثرُ المؤرِّخين، وأهل السِّير أكثرُهم على هذا - أيضًا -.

والسُّهيليُّ اسْتَشْكَل كونَه مات في الثاني عشر، مع أنَّه لا يمكنُ أنْ يُوافِقَ يوم الاثنين الثاني عشر من ربيعِ الأول[3].

والمفترض ألا نَسْتَسْلِم ونقولُ ما سمِعْنا فحسب؛ بل عندنا طرفُ خيطٍ نصِلُ به إلى الحقِيقةِ، فيومُ عَرَفة، كان يومُ جمعة، وعلى هذا فالأوَّل من ذي الحِجَّة يكون يوم الخَميس، فإذا حسِبْنا الأشهُرَ، ذا الحِجَّة ومحرَّمًا وصفَرًا كاملةً لن يتأتَّى أن يكون الإثنين الثاني عشر من ربيعِ الأول، وكذلك إذا حسبنَاها ناقِصةً، وكذلك إذا حسبْنَا بعضَها على التَّمام وبعضَها على النَّقص. أما لو كان أوَّلُ شهر ذي الحِجَّة الجُمعة؛ فيمكنُ على تقدير تمام الأشْهُر، أن يكون الاثنين الثاني عشر من ربيعِ الأول، ولذا اضطرَّ صاحبُ «التَّوفِيقات الإلهاميَّة في مقارنة التواريخ الهجريَّة بالسِّنين الإفرنجيَّة والقِبْطِيَّة»، وهو مطبوع سنة ١٣١١هـ، وفيه بدايات الأشهر من سنة واحد، من بداية التاريخ إلى سنةِ

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة (٢٣٥٣/ ١٢٢)، والترمذي (٣٦٢٢) من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما.
(٢) ينظر: فتح الباري ٨/ ١٥١.
(٣) يُنظر: الروض الأنف ٧/ ٥٧٨.

ألف وخمسمائة، ومؤلِّفُه هو اللِّواءُ المصريُّ محمد مختار باشا[(١)]، مأمورُ الخاصَّة الخِدَيْوِيَّة - اضطرَّ إلى أنْ يجعلَ بداية ذي الحِجَّة في سنة عشر التي هي سنَةُ حجَّة الوَدَاع يومَ الجُمعة؛ ليكون الاثنين من ربيع الأوَّل هو الثاني عشر، لكن هذا لا يَصِحُّ؛ لأنَّ عرفة ستكونُ يومَ السَّبت لا يومَ الجُمعة، وكونُ عرفَة كانت يومَ الجُمعة محلُّ اتِّفاقٍ جاءت به النُّصوصُ المتظاهِرة المتكاثِرة الصَّحيحة، لكن قال بعضُهم: لعلَّه في هذه السنة اختلفتْ رُؤيةُ الهِلال بينَ المدينة ومكَّة، فرُئِي الهلالُ بالمدينة ليلةَ الجُمعة، فكان الأول من ذي الحِجَّة يوم الجُمعة، ورُئِي الهلالُ بمكة ليلة الخَمِيس، فصارت الحَجَّةُ على رُؤية أهلِ مكَّة، والوفاةُ على رُؤية أهل المدينة، وهذا على القولِ باختلافِ المطالِع، أو يكون حالَ دُون رُؤيةِ الهِلال شيءٌ بالمَدينة، وهذا الكلامُ من أجْلِ الدِّفاعِ عن الذي جرَى عليه الجُمهور، وإلا فبعضُ المحقِّقين يحرِّرُ أنَّ يوم الاثنين في الثاني من شهرِ ربيعِ الأوَّل، وكأنَّه يَمِيل إلى أنَّ عَشْر تصحَّفتْ عن شَهْرٍ، فالأصلُ: الثَّاني شهر ربيع الأول، أو من شَهْر.

وهذا الخلافُ في الوَفاةِ ورَد نظيرُه في الميلاد، فكونُه ﷺ وُلد في يوم الاثنين ومات في الاثنين ليس فِيه إشكالٌ، فقد جاءت به نُصوصٌ مرفُوعة مثل: «**ذاكَ يومٌ وُلِدْتُ فيه**»[(٢)]، لكن كونَه الثاني عشر من ربيعِ الأول محلُّ خِلاف، وبعض المحقِّقين يُحرِّرُون أنَّ ولادتَه ﷺ كانت في الثامنِ من رَبيعِ الأوَّل، وقد

---

(١) هو: محمد مختار باشا المصري، عالم من نوابِغ الجيش بمصر، تلقَّى الفُنُون العسكريَّة بالقاهرة، وقام برحلات كشْفِيَّة في بُلدان عديدة وارتقى في مناصب الجهادية الحربية، ونشر أبحاثًا جُغرافيَّة مفيدة عن رحلاتِهِ ومُنح رُتبة اللِّواء، وناب عن مصر في مؤتمر جنوة العلمي، ثم جُعل مأمورًا للخاصَّة الخديوية (ت١٣١٥هـ)، له من المصنَّفات: «التوفيقات الإلهاميَّة»، و«المجموعة الشافية في علم الجغرافية». ينظر: الأعلام ٧/ ٩٢.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب استحبابِ صيام ثلاثةِ أيَّام من كُلِّ شَهر... (١١٦٢/ ١٩٧)، والنسائي في الكبرى (٢٧٩٠) من حديث أبي قتادةَ ﷺ.

تتَابع الناسُ على أنَّ ولادتَه ﷺ في الثَّاني عشر رغم الخلافِ الحاصلِ فيه، وأقامُوا الموالِد المُحْدَثة في هذا اليوم، ولو ثبَتَ وأُجمِعَ على أنَّه في الثَّاني عشر فلا يسُوغُ أنْ يُقام فيه هذا العِيدُ الذي يُفعلُ ويُتقرَّبُ به إلى الله ﷻ من دُون أصْلٍ شرَعيٍّ.

«وقُبِضَا عامَ ثلاثَ عشْرةَ التَّالي الرِّضَا»، يعني: المرضيُّ أبو بكر الصِّدِّيقُ، التالي الذي يلِيه في الخِلافة، وفي الفَضْلِ بالنِّسبة لهذه الأمَّة فهو أفضلُ الأمَّةِ بعد نبِيِّها، وإلا الذي يَلِيه في الفَضْلِ مُطلقًا إبراهيمُ عليه السلام كما هو مَعلُوم[(١)].

«وَلِثَلَاثٍ بَعْدَ عِشْرِينَ عُمَر» سنةَ ثلاثٍ وعشرين تُوفِّيَ الخليفةُ الرَّاشِدُ الثاني عُمرُ بنُ الخَطَّاب، عن ثلاثٍ وستِّين سنَة.

«وخمسةٍ بعد ثلاثِين غَدَر عَادٍ» من العُدْوان والظُّلْم «بعثمان»، ففي سنة خمس وثلاثين استُشْهِدَ الخليفةُ الراشدُ عثمانُ بنُ عفَّان عن عُمْرٍ يزِيد على ثَمانين سَنة، واختلفوا في مقدار الزِّيادة.

«كَذَاكَ» غَدَر عادٍ «بعلي في الأَرْبعين»، يعني سنةَ أربعين، «ذُو الشَّقاءِ الأَزَلِي»، وصفه بالشَّقاء الأزليِّ استنادًا إلى حديث رواه النَّسائي وأحمد وغيرهما: «**ألا أُحدِّثُكم بِأشْقَى النَّاس؟**» قُلنا: بلى يا رسول الله. قال: «**أُحَيْمِرُ ثَمُودَ الذي عَقر النَّاقةَ، والذِي يَضْرِبُكَ يا عليُّ على هذِه**» وَوضَع يدَه على قرنِه «**حتَّى تُبَلَّ منها هذِه**». وأخذ بلِحْيتِه[(٢)]. والذي قتلَ عليًّا رضي الله عنه هو عبدُ الرحمٰن بنُ مُلْجِمٍ الخارجيُّ.

«وَطَلْحَةٌ مع الزُّبير جُمِعا سنَةَ سِتٍّ وثَلاثين معًا»، يعني: في وَقْعَةِ الجَملِ، قضى فيها طلحةُ مع الزُّبير.

---

(١) ينظر: تفسير ابن كثير ٥/ ٨٨.

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (٨٤٨٥)، وأحمد (١٨٦١١)، والحاكم في المستدرك وصحَّحه (٤٦٧٩).

لما انتهى من النَّبيِّ ﷺ والخُلفاء الأربعة، ذكر بقيَّة العشرة المشهودِ لهم بالجنَّة، فكتبُ التاريخ تقول: إن الذي قتَل طلحة هو مروانُ بنُ الحَكَم، والذي قتلَ الزُّبَيرَ هو عمرُو بن جُرْمُوز[١]، وفي الحديث: «**بَشِّرْ قاتِلَ ابنِ صَفِيَّة بالنَّارِ**»[٢] - نسألُ الله السَّلامة والعَافِية -.

«وعامَ خَمْسَةٍ وخَمْسِينَ قَضَى سَعْدٌ»، يعني: مات سعدٌ وهو ابنُ أبي وقَّاصٍ في منزلِه بالعَقِيقِ[٣]، وحُمِل إلى المدينة، ودُفِن بالبَقِيع[٤].

«وقَبْلَهُ سَعِيدٌ فمَضَى» ماتَ سعيدُ بنُ زيدٍ بنِ عَمرو بنِ نُفيلٍ، «سَنةَ إحْدَى بعد خمسِين» سنةَ واحدٍ وخمسين قَبل سعدِ بن أبي وقَّاصٍ الذي ماتَ سنة خمسٍ وخمسِينَ.

«وفي عامِ اثْنَتَينِ وثلاثِين تَفِيْ قضى ابنُ عَوْفٍ»، يعني: تُوُفِّي عبدُ الرحمٰن بنُ عَوفٍ سنة اثنَتين وثلاثين في خِلافة عُثمان بنِ عَفَّان رضي الله عنه.

«والأمِينُ سَبَقَهْ» هو أبو عُبيدةَ عامِرُ بنُ الجَرَّاحِ، «عامَ ثَمانِي عَشْرَةٍ مُحَقَّقَه»

---

(١) هو: عمرو بن جُرموز بن قيس بن الذَّيال بن ضِرار بن جُشم بن رَبيعة، التميمي البصري، قاتِل الزُّبير بن العَوَّام رضي الله عنه، بوادي السِّباع من البصرة ليست له رواية. ينظر: أنساب الأشراف للبَلاذُري ١٢/ ٣٧٦.

(٢) أخرجه أحمد (٦٩١)، والحاكم في المُستدرك (٥٦٨٤)، وغيرهما من حديث عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه، من كلام عليٍّ رضي الله عنه، وصحَّحه الحاكمُ، وابنُ حجر كما في فتح الباري ٦/ ٢٢٩.

(٣) **العَقِيق**: من أشْهَرِ أوْدية المدينة المنورة، يأتِيها من الجُنُوب، على قرابة (١٤٠) كيلو مترًا جُنُوبَ المدينة، فيُسَمَّى أعلَاهُ النَّقِيعَ، وبينَ جبلِ عِيرٍ وَحَمْرَاءِ الْأَسَدِ يُسَمَّى الْحَسَا، فإذا تجاوز ذا الْحُلَيْفَةِ سُمِّيَ العقيقَ، فَيُدْفَعُ بأسفلِ الْمَدِينَةِ مجتمِعًا مَعَ أودِيتِها الأخرى مثل بُطحانَ وقَناةَ وغيرِهما. يُنظر: معجم معالم الحجاز ٦/ ١١٧٣، المعالم الجغرافية (ص٢١٣).

(٤) **البَقِيع**: لغةً المكانُ المتَّسِعُ. وبَقِيعُ الغَرْقَدِ: موضِعٌ بظاهرِ المدينة فيه قُبورُ أهلِها، كان به شَجرُ الغَرْقَدِ، فذَهَب وبقِي اسمُه. يُنظر: النهاية ١/ ١٤٦، مادة: (بقع).

وهذا العامُ وقع فيه طاعُونُ(١) عِمْواس(٢) في الشام، وأبو عُبَيدة هناك فمات فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

لـمَّا قدَّمَ الناظم وفاةَ النبيِّ ﷺ ثُمَّ الخُلفاء الأربعة، كان هذا على الترتيب، وهو أمر ظاهرٌ، لكنه بعد ذلك ذكَر طلحةَ مع الزُّبيرِ، ثُمَّ بعد ذلك سَعدًا وسعيدًا، ثم بعد ذلك عبد الرحمٰن بن عَوْفٍ، ثُمَّ آخِرَهُم أمينَ الأُمَّةِ أبا عُبيدة، فهل هذا الترتيبُ تبعًا للأفضليَّة أو حسَبَ تواريخِ الوَفيَات، أو اقتضَاه الشِّعرُ، أو لاعتبار آخر؟ فما فعله ليس على ترتيبِ الوَفَيات، وليس أيضًا على ترتيبِ الأفضليَّة، فقد علمنا أنَّ عُمرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان يقُول: «لو كان أبُو عُبيدَة حيًّا لَوَلَّيْتُه»، يعني: من دون شُورى، فإنِّي سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «**أبو عُبيدة أمينُ هذه الأُمَّة**»(٣)، والناظم إنما وضعه في الترتيبِ الأخيرِ من العشرة، وهو الأوَّل في الوَفاة.

والذي يظهرُ أنَّه ما دام في أوَّل الأمر قَرَن اثنين - طلحةَ مع الزُّبير -، جمعَهُم جميعًا، فهو أراد بهذا أن يفرغَ من اثنين دَفعةً واحدة، وهذا يستحقُّ

---

(١) **الطاعون**: المرضُ العامُّ والوَباء الذي يَفْسُد له الهواء، فتَفْسُد به الأمْزِجَةُ والأبْدان. ينظر: النهاية ٣/ ١٢٧.

(٢) **عمواس**: الميم في عَمْوَاس تفتح وتسكن، وعينها تفتح وتكسر قريةٌ من قُرى الشَّام بين الرَّمْلة وبيت المقدِس، وإليها يُنسَبُ الطَّاعون لأنَّه منها بدأ. ولم تزل هذه القرية محتفِظةً على اسمها إلى عهدٍ قريب، حتى احتلَّها اليهود عام (١٩٦٧م)، ودمَّرُوها، وطردوا أهلها، وأزالوها عن الوجود كغيرِها، وكانت تبعُد عن يافا حوالي (٣٠) كلم ومثل ذلك تقريبًا عن القدس. يُنظر: معجم البلدان ٤/ ١٥٧، الروض المعطار (ص٤١٥)، المعالم الأثيرة (ص٢٠٢).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (٥١٦٢، ٥٧٨٤)، وابن سعد في الطبقات الكبرى ٣/ ٣١٥، وابن عساكر في تاريخه (٢٥/ ٤٦١)، عن ثابتِ بن الحجَّاج بلغني أنَّ عمر... الأثر. وفيه انقطاعٌ ظاهرٌ. وله طريقٌ آخر عن شَهْرِ بن حَوْشَبٍ عن عُمر ولم يُدرِكْ شهرٌ عُمرَ؛ أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥٨/ ٤٠٤)، وأخرجه ابن عساكر (٥٨/ ٤٠٣) أيضًا من طريق أبي العَجْفاء قال: قيل لعُمر... الأثر.

التَّقديم، وكذلك هُما متقارِبان، ثم انتقل إلى الأقرب منهما: إلى اثْنين وثلاثِين.

ولما انتهى من العَشَرة، بدأ بالمُعمَّرين من الصَّحابة؛ لأنَّه لا يُمكنُ استيعابُ الصَّحابة كلِّهم في مُختصَرٍ مثل هذا، فبدأ بالمُعمَّرين ممَّن ماتَ عن مائة وعشرين، وبعضُهم نصفُها في الجاهليَّة ونصفُها في الإسلام، لكنَّه لم يذكر سَلمانَ الفارسيَّ الذي قيل في عمره ما قيل، إمَّا ثلاثمائة وخمسون سنة، أو مائتان وخمسون سنة، أو أكثر أو أقل[1]، ونُقل أنَّه أدرَكَ عِيسى ابنَ مريمَ عليه عليه السلام[2]، لكنَّ الظاهرَ عدمُ ثبوتِه، والذَّهبيُّ رحمه الله يُشكِّكُ في كونِه عاش هذه المدَّة، يقول: «جاءَ وأسْلَمَ على يد النبيِّ ﷺ، وأبلى بلاءً حسنًا في الغَزَوات، وتزوَّج بعد وفاةِ النبيِّ ﷺ، وعُمِّر بعدَه» قال: «والذي يتحرَّرُ لي أنَّه لا يتجاوزُ الثَّمانِين»[3].

وسلمانُ الفارسيِّ رحمه الله رحلُته طويلة، وانتقلَ من دِينٍ إلى دِينٍ، وانتقل من راهِبٍ إلى راهب.

وكلامُ المتقدِّمِين قد يكون فيه شيءٌ من المبالَغة، وقد يكون في عُمره طولٌ، فمائة وخمسون سنة محتمل.

وأهلُ التَّواريخِ كلُّهم يتناقَلُون أشياءَ بعضُهم عن بعضٍ، ويُسَلِّمُ بعضُهم لبعض، والذي يُشكِلُ في هذه الأُمورِ أنَّها لا تُدرَكُ بالرَّأي، ومع ذلك يبعُد أنْ يعِيشَ سلمانُ هذه المدَّةَ ولا يتَرَدَّدَ عليه النَّاسُ، ولا يشتهِرُ أكثرَ من شُهرته، فإنه لو عاش بعد النبيِّ ﷺ وطافَ البُلدان بعده ﷺ وعمرُه ثلاثُمائةِ سنة لتناقَل الناس أنَّهم رأوهُ وعمرُه ثلاثُمائة سنة، فهذا وَحشيُّ بنُ حَرْبٍ سكنَ حمص في

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ٢/ ٢٨٦.

(٢) ينظر: أسد الغابة ٢/ ٥١٠، تحفة الأحوذي ٩/ ٣٧٧.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١/ ٥٥٥ - ٥٥٦.

آخر عُمْرِه فصار النَّاسُ يَزُورُونَه؛ لِيرَوْا مَن وَحْشِيٌّ هذا الذي قتل حَمْزَةَ وقتَلَ مُسَيْلِمَة[1]؟ وكان يجلسُ في آخرِ عُمْرِهِ تحت حائطٍ في الشَّمسِ والنَّاس يتردَّدُونَ عليه ليروْهُ وما بلغَ المائة، فكيف بمَن عمرُه ثلاثُمائة؟

وممن ذهب ليرَى وَحْشيًّا بعد أنْ شابَ عبيدُ الله بن عَدِيٍّ بن الخِيار[2]، جاءه متلَثِّمًا، فقال له: «يَا وَحْشِيُّ أتعرِفُنِي؟ قال: فنظر إليه، ثم قال: لا والله، إلَّا أنِّي أعلمُ أنَّ عدِيَّ بن الخِيار تزوَّجَ امرأةً يُقال لها أمُّ قِتال بنت أبي العِيصِ؛ فولدت له غُلامًا بِمكَّة، فكنتُ أسترضِعُ له، فحملتُ ذلك الغُلام مع أمِّه فناولتُها إياه، فلَكأنِّي نظرتُ إلى قَدَميْك، قال: فكَشَفَ عُبيدُ الله عن وَجْهِه»[3]، والقصَّة صحيحة، وهي في الصَّحيح، شيخٌ كبيرٌ في هذا السِّنِّ ويحفظ!

«وعَاشَ حَسَّانُ كذَا حَكِيمُ» حسَّانُ بنُ ثَابتِ بن حَرام، كذا حَكِيمُ بنُ حِزام المولُود في جَوفِ الكَعْبة، ولا تُوجد هذه الخِصِّيصَةُ إلا له، **«عِشْرِينَ بَعْدَ مائةٍ تَقُومُ»**، قالوا: وكذا أبو حسَّانَ: ثابتٌ، وجدَّهُ حرامٌ، قالوا: وكان ابنُه عبدُ الرَّحمٰن[4] إذا ذُكر أنَّ أباه عاشَ مائة وعشرين، وجدُّه مائة وعِشرين، وجَدُّ أبيه مائةً وعشرين، اسْتَلْقَى على فراشِه وتمطَّى وشعَر بالفرَحِ والسُّرورِ؛ كأنه

(١) هو: مُسَيْلِمَة بن ثُمامة بن كبير بن حبيب أبو ثُمامة، الحنفي الوائلي، الكذَّاب، ادَّعى النُّبُوَّة، وقُتل على يدِ وَحْشِيٍّ سنة (١٢هـ). ينظر: سيرة ابن هشام ٢/ ٧٢، شذرات الذهب ١/ ١٥١.

(٢) هو: عُبيدُ الله بن عَدِي بن الخِيار بن عَديٍّ بن نَوْفل بن عبد مَناف، النَّوفَلي القرشي المديني، وهو ابنُ أختِ عُثمانَ بنِ عفانَ، ثقةٌ فقيهٌ، أخرج له الشيخان وأبو داود والنسائي (ت٩٥هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٥/ ٣٩١، تهذيب الكمال ١٩/ ١١٢.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب قتل حمزة رضي الله عنه (٤٠٧٢).

(٤) هو: عبد الرحمٰن بن حسَّان بن ثَابت بن المُنذر بن حرَام، أبو محمَّد، ويقال: أبُو سَعِيد، الأنصاري المدني، الشَّاعر ابن الشَّاعر، وأبو الشَّاعر، وهو ابن خَالة إبراهيم ابن النبيِّ ﷺ ثقة، أخرج له ابنُ ماجه (ت١٠٤هـ). ينظر: الثقات لابن حبان ٥/ ٨٩، تهذيب الكمال ١٧/ ٦٤، التقريب (٣٨٤٢).

ضَمِن أنَّه ليس بميِّت قبل مائة وعشرين، ما دام الأمر تكرَّر ثلاثَ مرَّات، لكنَّه مات بعدُ عن ثمانٍ وأربعين سَنة.

وحَكيمُ بن حِزام - أيضًا - ماتَ وله مائةٌ وعشرُون سنة، «سِتُّون في الإسْلام» وستُّون في الجاهليَّة، عاشَ ستِّين سنة قبل أنْ يُسْلِم، وستِّين سنة بعد أنْ أسْلَم.

«ثُمَّ حَضَرتْ سنَةَ أرْبعٍ وخمسِين خَلَتْ»، يعني: مات كلٌّ من حسَّان وحكيم سنة أربعٍ وخمسين، وهذه التواريخُ التي مرَّت كلُّها لا تخلُو من خِلاف، لكن الناظمَ أخذ بالمشهُور.

«وفَوقَ حَسَّانٍ ثلاثةٌ كَذَا عاشُوا وما لغيرِهم يُعرَفُ ذا»، يعني: عاشُوا مائةً وعشرين سَنة.

«قلتُ: حُوَيْطِبُ بنُ عبدِ العُزَّى» - أيضًا - عاشَ على ما قيل: مائةً وعشرين سنة، «معَ ابنِ يربُوعٍ سعيدٍ يُعزَى»، يعني: سعيدُ بنُ يربُوعٍ - أيضًا - عاش مثل ذلك.

«هذان مع حَمْنَنٍ وابن نَوْفلٍ كُلٌّ إلى وَصْفِ حَكِيم فاجْمُلِ» حَمْنَن - على وزْنِ فَعْلَل - ابنُ عوف، أخٌ لعبدِ الرحمٰن بن عَوْف، عمّر كذلك، وُصِفَ بما وُصِفَ به حَكيمٌ من أنَّه عاش مائة وعشرين، وكذلك ابنُ نَوفَلٍ واسمُه: مَخْرَمَةُ بنُ نَوْفَل.

«كلٌّ إلى وَصْفِ حَكِيم فَاجْمُلِ»، يعني: أضِفْهم إلى مَن تقدَّم.

«وفي الصِّحابِ سِتَّةٌ قَدْ عُمِّروا كذاكَ في المُعمَّرين ذُكِرُوا» وفي هذا البابِ مُصنَّفاتٌ اقتصرتْ على ذكر المُعمَّرين، وبعضِ أخبارِهم، منها كتابٌ مطبوعٌ مشهورٌ لأبي حاتِم السِّجِسْتانيِّ في مجلَّد(١)، وما لم يُطبع منها شيءٌ

(١) هو: «كتابُ المعمَّرين من العرَب، وطرفٌ من أخبارِهم، وما قالوه في منتَهى أعمارهم» لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني البصري (ت٢٣٥هـ).

كثيرٌ، ولا شكَّ أنَّه تنبغِي العنايةُ بأخبارِ المُعمَّرين، وطرائِفِهم، وتجارِبهم في الحيَاة، ومَن كان من معارِفه أو من أقاربِه من المعمَّرين ممَّن يُفيد منه؛ سواء كان في العلم، أو في العمل، أو في تجاربه في الحياة فليُدْرِكه؛ لئلَّا يفوتَه، وكم من شخصٍ سوَّفنا في لقائِه ثُمَّ ندِمْنا عليه بعدَ فواتِه، والله أعلم.

٩٦٧ وَقُبِضَ الثَّوْرِيُّ عَامَ إِحْدَى ... مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ وَقَرْنٍ عُدَّا
٩٦٨ وَبَعْدُ فِي تِسْعٍ تَلِي سَبْعِينَا ... وَفَاةُ مَالِكٍ، وَفِي الْخَمْسِينَا
٩٦٩ وَمِائَةٍ أَبُو حَنِيفَةَ قَضَى ... وَالشَّافِعِيُّ بَعْدَ قَرْنَيْنِ مَضَى
٩٧٠ لِأَرْبَعٍ ثُمَّ قَضَى مَأْمُونَا ... أَحْمَدُ فِي إِحْدَى وَأَرْبَعِينَا
٩٧١ ثُمَّ الْبُخَارِي لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَدَى ... سِتٍّ وَخَمْسِينَ بِخَرْتَنْكَ رَدَى
٩٧٢ وَمُسْلِمٌ سَنَةَ إِحْدَى فِي رَجَبْ ... مِنْ بَعْدِ قَرْنَيْنِ وَسِتِّينَ ذَهَبْ
٩٧٣ ثُمَّ لِخَمْسٍ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو ... دَاوُدَ، ثُمَّ التِّرْمِذِيُّ يَعْقُبُ
٩٧٤ سَنَةَ تِسْعٍ بَعْدَهَا وَذُو نَسَا ... رَابِعَ قَرْنٍ لِثَلَاثٍ رُفِسَا
٩٧٥ ثُمَّ لِخَمْسٍ وَثَمَانِينَ تَفِي ... الدَّارَقُطْنِي، ثُمَّتَ الْحَاكِمُ فِي
٩٧٦ خَامِسِ قَرْنٍ عَامَ خَمْسَةٍ فَنِي ... وَبَعْدَهُ بِأَرْبَعٍ عَبْدُ الْغَنِي
٩٧٧ فَفِي الثَّلَاثِينَ: أَبُو نُعَيْمِ ... وَلِثَمَانٍ بَيْهَقِيُّ الْقَوْمِ
٩٧٨ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ وَبَعْدَ خَمْسَةِ ... خَطِيبُهُمْ وَالنَّمَرِي فِي سَنَةِ

الشرح

لما أنهى الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ وفياتِ: النبيِّ ﷺ ثُمَّ الخلفاء، ثُمَّ بقية العشرة، ثم الصحابة، ثُمَّ المعمَّرين منهم - ذكر الأئمَّة المتبُوعين من أصحابِ المذاهب التي لم يبقَ منها إلا الأربعةُ -، وكانوا أكثر من ذلك، فالثوريُّ متبوعٌ إلى رأسِ

الخمسِمائة وبعدها، والأوزاعيُّ كذلك[1]، والطبريُّ لهُ مذهبٌ، وله أتباعٌ، وكذلك داودُ، لكن الذي بقِي من هذه المذاهِب إلى يَومِنا هذا هي الأربعةُ.

«وقُبِضَ الثَّورِيُّ عامَ إحْدَى» بدَأ بالثوريِّ؛ لأنَّه إمامٌ من أئمَّة المسلمِين متبوعٌ له أتباعٌ إلى رأسِ الخمسِمائة وهو أوَّلُهم، لكن قبلَهُ أبو حَنِيفة سنةَ مائةٍ وخمسِين، لكنَّه بدأ بالثَّوريِّ لعلَّه لمثلِ ما مضى بيانُه في تقدِيم بعض العَشَرة المُبشَّرة على بعضٍ، أو هكذا اتَّفق له النَّظم؛ لأنَّ الثوريَّ مات سنة إحدى وستِّين، وأبُو حَنِيفة سنة مائة وخمسين، وهو إمامٌ ومتْبوعٌ ومُتَّبِعُوه أكثرُ، ومذهبُه باقٍ؛ بل لو قيل: إنَّه أكثرُ الأئمَّةِ تبعًا لما بَعْدَ، حتَّى صار يُطلَقُ عليه الإمام الأعْظَمُ، وأمَّا بِالنِّسبةِ للثَّوريِّ فقد انْقَرَضَ مذهبُه، وتَلاشَى أتباعُه.

«مِن بَعْدِ سِتِّين وَقَرْنٍ عُدَّا»، يعني: سنة مائة وواحد وستِّين.

«وَبَعْدُ فِي تِسْعٍ تَلِي سَبْعِينَا»، يعني: بعد المائة، سنة مائة وتسعة وسبعين «وَفاةُ مَالِكٍ» أحدِ الأَئمَّةِ المتْبُوعِين بِالنِّسبة للفِقه والرأيِ، وهو نجمُ السُّنن بالنِّسبة للرواية، وأمَّا سُفيان فهو أميرُ المؤمِنين في الحديثِ على ما قِيل، وفِقْهُه مذكورٌ مشهُورٌ، يُذكر في كتُبِ الخِلاف إلى يومِنا هذا، بِغَضِّ النَّظر عن كونِه له أتباعٌ أو ليسَ له أتباعٌ، لكنَّ فقهَهُ مُعتبرٌ، وقولَه مُعتبرٌ عند أهلِ العلم في الخِلاف والوِفاق، تُوفِّي الإمام مالك بعدهُ سنة تسع وسبعين ومائة، وقال بعضُ أهل العلم: «في اليومِ الذي ماتَ فيه أنسُ بن مالك وُلِد مالكُ بنُ أنس»؛ لأنَّ أنسَ بنَ مالك مات سنة ثلاث وتِسعِين، ومالكُ بنُ أنسٍ وُلِد سنة ثلاث وتِسعِين، لكنَّ إثباتَ اليومِ يحتاجُ إلى ضَبطٍ دَقِيق.

«وفِي الخَمْسِينَا وَمِائةٍ أَبُو حَنِيفَة قَضَى» أبُو حنِيفة، الإمامُ المشهورُ بِكُنْيتِه،

(١) قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٢٠/ ٥٨٣: «الثوري إمام أهل العراق، وله مذهب باق إلى اليوم في أرض خراسان، والأوزاعي إمام أهل الشام، وما زالوا على مذهبه إلى المائة الرابعة».

اسمُه النُّعمانُ بن ثابتٍ، أدرك بعضَ الصَّحابة فهُو في عِداد التَّابعين[(١)].

«والشَّافِعِيُّ بعْدَ قَرْنَينِ مَضَى لأَرْبَعِ» الشَّافعيُّ ثالثُ الأئمَّةِ بالنِّسبة للزَّمن، كانتْ ولادتُه سنةَ وفاةِ أبي حَنِيفة، وُلِدَ سنةَ مائة وخمسِين، ومات سنَة أربعٍ ومائتَين عن أربعٍ وخمسِين سنَة.

وهذه السَّنةُ ماتَ فيها - أيضًا - أبُو داوُد الطَّيالِسي[(٢)]، ووُلِد فيها الإمامُ مُسلمٌ على قَولٍ، وإن كان بعضُهم يُرجِّحُ أنَّه وُلِد سنةَ مائتين وستة[(٣)].

والإمامُ الشافعيُّ ملأ الدُّنيا علمًا وأتْباعًا، وفضلًا وعملًا، فهو إمام في الرِّواية والدِّراية، فقِيهٌ كبيرٌ، إمامٌ في العرَبية؛ بل حُجَّةٌ فيها، ومع ذلك عاش نصفَ قَرْنٍ وزيادةَ يسِيرة، أربعًا وخمسِين سنة، فليست العبرةُ بالأيَّام واللَّيالي، العِبرةُ بما يُودَع في هذه الأيَّام واللَّيالي، فعُمر بنُ عبدِ العزيز مات وعمرُه أربعُون سنة، والإمامُ الشَّافعيُّ ماتَ عن أربع وخمسِين سنة، ويُوجد من يعيشُ مائة سنة، ويمُرُّ على هذه الدُّنيا ويعْبُرها ولا يُخلِّف له أيَّ ذكرٍ، يكونُ وجودُه مثل عدمِه، وكثيرٌ من النَّاس عدمُه أفضَلُ من وجودِه حتَّى لنفسِه، فهذا الإمام الشافعي عاش أربع وخمسين سنة فقط، وعلمه ما زال يُقَرَّرُ إلى الآن، ويَستفيدُ منه المُسلمُون، وكتُبه ما تزالُ شامخةً بين الكتُبِ، من أمْتَنِ المؤلَّفات، كتابه «الرِّسالة» كتابٌ عَظيمٌ، قَلَّ أنْ يُوجدَ له نَظيرٌ في بابِه، وكتابُهُ «الأُمُّ» - أيضًا - في صِياغتِه وأُسلوبِه وقُوَّةِ الحُجَّة فيه قلَّ أنْ يُوجد له نَظيرٌ، واللهُ المُستعان.

«ثُم قَضَى مَأمُونَا أحمدُ في إحدى وأربَعِينا» سنة إِحدى وأربعين، يعني: ومائتين تُوفِّي الإمامُ المُبَجَّلُ أحمد بن حَنْبَل، رابعُ الأئمَّة.

ونجِدُ بعضَ أهل العلم إذا أراد أنْ يُصنِّفَ في أئمَّة أهلِ العلم على حسب

---

(١) ينظر: تبييض الصحيفة (ص٣٤).
(٢) يُنظر: تقريب التهذيب (٢٥٥٠).
(٣) صِيانة صحيح مسلم (٦٢).

التخصُّصاتِ الشَّرعيَّة جعل مثل سُفيان من المحدِّثين لا من الفُقَهاء، وهكذا صنَعَ ابنُ عبد البرِّ في الإمام أحمد، حيثُ جعله من أهل الحديث وليس من أهل الفِقْه، ولم يُدْخل في تصنيفه «الانْتِقاء في فَضَائل الأئِمَّة الثَّلاثة الفُقَهاء»، الإمامَ أحمد مع الأئمة الثلاثة قبله، وكثيرٌ من أتباعِ المذاهبِ الأُخرى كأنَّهم يَنحَون هذا المنْحى، وإذا نقلُوا عن أحمدَ رَحِمَهُ اللَّهُ في الشُّروح وفي التَّفاسير وفي غيرِها تجدُهم يذكرون رواياتٍ موافِقة لأقوالِ أهل الظاهر، فالإمام أحمد يُذكرُ عنه في المسائلِ رواياتٌ، فَيَنْتَقُون من هذه الرِّوايات ما يَرَوْنَ أنَّه هو اللَّائقُ بمذهبِه، وأنَّ عملَه العملُ بظاهرِ النصِّ والاهتمامُ بالأثر دون التعمُّق في فهمِه، ولذلك لا ينبَغِي أن يُعَوَّلَ على كتبِ التَّفسير، ولا على كتُب شُروحِ الحديث في أخذِ المذاهِبِ إلا في مذاهِبِ أصحابِها، فمثلًا، يُعتمدُ على الباجي في نقله عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، ويُعتمدُ على العينيِّ في النقلِ عن أبي حنِيفة، ويُعتمَدُ على قول الحافظِ ابنِ رَجبٍ في نقلِه عن أحمد؛ لأنَّهم أئمَّةٌ يَعرِفُون مذاهِبَهم، فيُعتمدُ على كُلِّ تابع في نقلِ مذهبِ إمامِه، وإن لم يكن الكتابُ مُتخصِّصًا، وإلا فالأصلُ أن يُرجَعَ في هذه المسائل إلى كتُبِ الفقهِ المؤلَّفة على مذاهب أولئك الأئمة.

بعد أن انتهى المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من ذكر وفَيات الأئِمَّة الأربعة المتبُوعين والثوريِّ، أخذ في ذكر وفَيات أئمَّة الكتبِ السِّتَّة؛ الصحيحين والسُّنن الأربعة، ولكن نجِدُه يكتفي بذكر أصحابِ الكتُب الخمسة، أهلِ الدَّواوين المشهورة والأصُولِ الخمسة، وهم: «البخاريُّ»، و«مسلمٌ»، و«أبو داود»، و«الترمذيُّ»، و«النَّسائيُّ»، ولم يذكر السادسَ تبعًا لابنِ الصَّلاح؛ لأنَّ السَّادس مختَلَفٌ فيه.

وأوَّلُ من أدخَل «ابن ماجه» في السِّتَّة أبو الفضلِ بن طاهر، وجعله سادِسَ الكتُب، في «شُروط الأئِمَّة»، و«الأطرافِ»، وتبعهُ عليه المتأخِّرُون.

ونظرًا لهذا الخلافِ لم يَذكُر السِّادِسَ، وقد ذكر مالكًا مع الأئمَّة الفُقَهاء، على أنَّ ابن ماجه تُوفِّي سنة ثلاثٍ وسبْعِين ومائتَين، فتُوُفِّي قبل أبي داوُد، والترمذيِّ، والنسائيِّ.

«ثُمَّ البُخارِي لَيْلَةَ الفِطْرِ لَدَى سِتٍّ وخَمْسِينَ بِخَرْتَنْكَ» أوَّلهم الإمامُ البخاريُّ الذي تُوُفِّي ليلَة عيدِ الفِطْرِ سنةَ ستٍّ وخمسِين ومائَتين ببلدةٍ تُسمَّى خَرتَنْك بفتح الخاء، وقيل: بكسرها(١).

«رَدَى»، يعني: هلَك، ومات، كما يقال: أرْدَاه قَتِيلًا، يعني: أماتَه قتلًا، وكانت هناك كلمات أولى من هذه الكلِمة، فهلك في كتُبِ التَّراجم إنَّما تُقال - عُرفًا - لغيرِ مرضيِّ السِّيرة، يقال: هلَك فلانٌ، ومع ذلك فقد جاء في القُرآن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ﴾ [غافر: ٣٤] في حقِّ يُوسُف عليه السلام، فليس فيها إشكالٌ من حيثُ اللُّغة، وفي الفرائض في كُلِّ مسألةٌ من مسائلِه يُقال: هَلَك هالِكٌ، وإن كان مِن أتْقَى النَّاسِ، وخيرِ الناس.

وبعضُهم - وهو البرهانُ الحلَبي - نظَمَ بعضَ الأبيات كبديلٍ عن أبْياتِ الألفِيَّة، وبعضُها فيه زِيادةُ شُروطٍ وقُيود، فقال في هذا البيت:

ثُمَّ البخاري يومَ عيدِ الفِطرِ ... سنةَ خمسينَ وستٍّ فادْرِ(٢)

من أجل أنْ يتخلَّصَ من «رَدَى»، لكنَّه تجوَّزَ في «**يوم عيدِ الفِطر**»، وإنَّما هو في ليلة عِيد الفطر، وإن كان اليوم قد يُطلقُ ويُرادُ به ما يَشْمَلُ اللَّيلةَ، فَاللَّيلُ والنَّهار يكونانِ يَوْمًا(٣).

«ومُسلِمٌ سَنَةَ إحدى في رَجَبْ مِنْ بَعْدِ قَرْنَينِ وَسِتِّينَ ذَهَبْ» سنةَ إحدى وستِّين ومائتَين، عن خمسٍ وخمسين سنَة، فتكونُ ولادتُه سنةَ ستٍّ ومائتين، وبعضُهم يقُول: أربع ومائتين، ولمَّا يُكمِل الستِّين، وذكروا في سبب وفاته أنَّه سُئِل عن حديثٍ فلم يعرفْهُ، فأخذَ يُراجِعُه في كتُبِه وعنده تَمْرٌ فظَلَّ يَأْكُلُ من هذا التَّمرِ إلى أنْ طلَعَ الفجرُ ثُمَّ مات، بعدَ أنْ وجد الحديث رحمه الله(٤).

---

(١) هي قرية تبعد حوالي ٣٠ كلم من سمرقند في طريق بخارى، وتُعرف حاليًا بقرية: (خواجه صاحب)، وتقع ضمن جمهورية أوزبكستان. ينظر: معجم المفسرين ٢/ ٩٣.
(٢) فتح المغيث ٤/ ٤٢٠.
(٣) يُنظر: تاج العروس ٣٤/ ١٤٣.
(٤) يُنظر: تهذيب الكمال ٢٧/ ٥٠٧.

«ثُمَّ لِخَمْسٍ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو دَاوُدَ» ماتَ سنة خمسٍ وسبْعِين ومائتَين، «ثُمَّ التِّرمذيُّ يَعْقُبُ سَنَة تِسْعٍ بَعْدَها» مات سنة تِسعٍ وسبعين ومائتين، «وذُو نَسَا»، يعني: النَّسَائيَّ، «رابعَ قَرْنٍ» سنة ثلاثِمائة، «لثَلاثٍ» تُوفِّيَ سنةَ ثلاثِمائة وثلاث، يعني: متأخِّرًا عنهم، «رُفِسَا» تُوفِّي رَفْسًا؛ لأنَّه صنَّفَ في مناقِب وخصائِصِ عليٍّ رضي الله عنه، فسُئِلَ عن مناقِب مُعاوية، وأُورِدَتْ عليه أحاديثُ في فضلِ مُعاوية، فقال: «ألا يَرْضَى مُعاويةُ أن يكونَ رَأْسًا بِرأْسٍ؟»، يعني: مِثلَ عليٍّ حتَّى تُفَضِّلوه عليه، وهو في بِلادِ الشَّام، ومعروفٌ أنَّ مَيْلَهم كان إلى مُعاوِية، فَرَفَسُوهُ بأقدامِهم حتَّى مات بالرَّملةِ سنةَ ثلاثٍ وثلاثِمائة[(١)]، رحِم الله الجَميع.

«ثُمَّ لخَمْسٍ وثَمانِين تَفِي الدَّارَقُطْنِي» سنةَ ثَلاثِمائة وخمس وثمانين، مات الإمام أبو الحسن الدارَقُطنيُّ، الإمامُ في الحديث والعِلَل، قَلَّ أنْ يُوجَد له نظيٌر، وكتابُه - أيضًا - لا نظِيرَ له في أبواب العِلل، ومن أرادَ أنْ يعرِفَ مِقدارَ هذا الكتابِ فلْيَقْرَأْ ما قاله الحافظُ ابنُ كثيرٍ عنه في كتابه: «اختصار عُلوم الحديث»[(٢)]، وعلى طالب العلم أنْ يَتَدَرَّجَ، فلا يَسمَعُ هذا الكلامَ العظِيمَ عن هذِه الكُتُبِ ثُمَّ يَجْرؤُ عليها، ويَقْتَحِمُها، ويخُوضُ غمَراتِها، فهذا ليس بمنهج.

«ثُمَّتَ الحَاكِمُ فِي» هنا نجدُ النَّاظمَ تركَ أئِمَّة: كإمامِ الأئمَّة ابنِ خُزَيمة، وابن حبان، وهُما أَمْثَلُ مِن الحاكِم بِكَثِير، فاقْتَصَر على ما ذكرهُ ابنُ الصَّلاح، ويَا ليتَه ذكر أمثالَ هؤلاءِ الأئمَّة؛ لأنَّ طالبَ العلمِ بحاجَةٍ إلى معرِفة مواليِدِهم وَوَفَياتِهم وشيءٍ من أخبارِهم.

«خَامِسِ قَرْنٍ»، يعني: سنَةَ أربَعِمائة، «عامَ خمسَةٍ»، أي: أربعمائة وخمسةٍ، «فَنِي»، أي: مات عام خمسَةٍ وأربعِمائة، «وبعدَهُ بأَرْبعٍ عبدُ الغَنِي»، يعني: سَنة تِسْعٍ وأربعِمائة مات عبدُ الغنيُّ بن سَعيد، الإمام المصنِّف، المعرُوف.

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ٢٣/ ١٠٩.

(٢) ينظر: (ص٦٤).

«**فَفِي الثَّلاثِينَ أَبُو نُعَيمِ**» في الثلاثين بَعْدَ الأَرْبَعِمائة مات الحافظ أبو نُعيم أحمدُ بن عبد الله الأصبهانيّ، صاحبُ «تاريخ أصْبَهان»، و«حِلْيَةِ الأوْلِياء»، وغيرِهما من الكُتب.

«**وَلِثَمَانٍ بَيْهَقِيُّ القَوْمِ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ**» وفي سنةِ ثَمانٍ وخمسينَ وأربعِمائة تُوُفِّي الإمامُ الحافظُ الكبيرُ الشَّهيرُ البَيْهقيُّ صاحبُ «السُّنن».

«**وَبَعْدَ خَمْسَةٍ**»، يعني: سنةَ ثَلاثٍ وسِتِّين وأربعِمائة، «**خَطِيبُهُم**» تُوفِّي الإمامُ الحافظُ الخطيبُ البَغداديُّ، «**والنَّمَرِيُّ**» الإمامُ أبو عُمر ابنُ عبدِ البرِّ النَّمَرِي، «**في سَنَة**» في سنةٍ واحدةٍ، الأوَّلُ حافظُ المشرقِ: والثاني حافظُ المغرب، كلاهُما ماتا في سنة واحدة، سنة ثلاث وستِّين وأربعمائة.

والتقدُّمُ والتَّأخُّرُ من الأمُور النِّسْبِيَّة، فبعضُهم يجعَلُ رأسَ الثَّلاثِمائة هُو الحَدَّ الفاصِلَ بين عصرِ الرِّواية وما دُونه، كما في «مِيزانِ الاعْتدال» للحافظِ الذَّهَبِي[1]، وبعضُهم جعَل الفارِقَ بينَ السَّلفِ والخَلفِ رأسَ الخمسمائة والسِّتمائة[2]، لكن هذا القول ليس بصحيح؛ لأنَّ كثيرًا من المبتدِعة؛ بل جميعُ رؤوس أهلِ البِدَعِ وُجِدوا قبل السِّتمائة.

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: ميزان الاعتدال ١/ ٤.

(٢) يُنظر: تُحفة الُمريد شرح جَوْهَرة التَّوحيد للبيجوري (ص١٥٦).

مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

٩٧٩ وَاعْنَ بِعِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ... فَإِنَّهُ الْمِرْقَاةُ لِلتَّفْصِيلِ
٩٨٠ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ وَاحْذَرِ ... مِنْ غَرَضٍ، فَالْجَرْحُ أَيُّ خَطَرِ
٩٨١ وَمَعَ ذَا فَالنُّصْحُ حَقٌّ وَلَقَدْ ... أَحْسَنَ يَحْيَى فِي جَوَابِهِ وَسَدّ
٩٨٢ لَأَنْ يَكُونُوا خُصَمَاءَ لِي أَحَبّ ... مِنْ كَوْنِ خَصْمِي الْمُصْطَفَى إِذْ لَمْ أَذُبّ
٩٨٣ وَرُبَّمَا رُدَّ كَلَامُ الْجَارِحِ ... كَالنَّسَئِي فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ
٩٨٤ فَرُبَّمَا كَانَ لِجَرْحٍ مَخْرَجُ ... غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِينَ يُحْرَجُ

الشرح

تقدَّم في الثُّلُثِ الأوَّلِ من الكتابِ ضوابِطُ وقواعدُ ومراتبُ للجَرحِ والتَّعديلِ، وأوردَ هُنا ما يتعلَّق بالجارِحين والمُعدِّلين، ولو ضُمَّ هذا المبحثُ إلى تلك المباحثِ لكان أولى.

«**معرفةُ الثِّقاتِ والضُّعَفاءِ**» يقول الحافظ ابن حجر: «ومن المُهِمِّ معرِفةُ أحوالِ الرُّواةِ تعْدِيلًا أوْ تَجْرِيحًا أوْ جَهَالَة»[1] فلمْ يجعل الجَهالةَ من قَبِيل الجَرْحِ، وإنَّما هي من بابِ عَدم معرفةِ حالِ الرَّاوي، مع أنَّه أَدْرَجَ مجهُولَ العَين ومجهولَ الحالِ في ألفاظِ الجَرح في «التقريب»، فجعلها من ألفاظِ الجرْح، وهذا هو الذي مشَى عليه المتأخِّرون، وإن كانت طريقةُ المتقدِّمين أنَّهم يُطلِقُون الجَهالة ويُريدُون بها عدمَ المعرفة بحالِ الرَّاوي، وكثيرًا ما يقول

(١) نزهة النظر (ص١٣٥).

أبو حاتِم: «مجهول»، أي: لا أعرفه[١]، وقد يُطلقُها في بعضِ الصَّحابة[٢]، وقد يُطلِقُها في بعضِ من عُرِف بالثِّقة والضَّبطِ والإتقان، مع قِلَّة ما يَروي.

«واعْنَ بِعِلْمِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ» وفيه الكتُب الكثيرةُ جدًّا، منها ما هُو خاصٌّ بالثِّقات، ومنها ما هو خاصٌّ بالضُّعفاء، ومنها ما هو خاصٌّ بنوعٍ من أنواع الضَّعِيف، ومنها ما هو عامٌّ للثِّقات والضُّعفاء، ومنها ما هو خاصٌّ بطبقة معيَّنة وجِيلٍ مُعيَّن، ومنها ما هو خاصٌّ ببلدٍ معيَّنٍ، ومنها ما هو خاصٌّ بكتابٍ معيَّنٍ، أو كتُبٍ معيَّنة، ومنها ما هو شاملٌ للبُلدان وأنواعِ الرُّواة والكتُبِ وغيرِها، فالمصنَّفاتُ في هذا البابِ كثيرة، وذكرنا منها ما تيسَّر في «آداب الطَّالِب».

«فإنَّه المِرْقَاةُ للتَّفْصِيلِ»، يعني: السُّلَّم الذي يُتوصَّلُ به إلى فصلِ الصَّحيحِ من الضَّعيف، ومعرفة المقبُول من المردُود.

«بَينَ الصَّحيحِ والسَّقِيمِ»، يعني: ليس فيه إلهام؛ بل فيه قواعدُ، وفيه مَراقٍ، ومقدِّمات يُتوصَّلُ بها إلى نتائج، أمَّا من يُصحِّح أو يضعِّف بالإلهام كما يزعمُه بعضُ المتصوِّفة، أو بالرُّؤى والمنامات، أو باليقَظة في رؤيةِ بعض الأموات على حدِّ زعمه، فيدَّعِي أنَّه لَقِي فُلانًا وهو في طريقِه إلى الحج، أو في عرفة، أو في كذا، وفلانٌ هذا قد ماتَ من قُرون، لكنَّه يزعم أنَّه لقِيَه في اليَقَظة، ومنهم من يزعُم أنَّه لقِيَ النَّبيَّ ﷺ، وللسُّيوطي كتاب أسْماهُ: «تنوِير

---

(١) يُنظر على سبيل المثال: ترجمة الحكم بن عبد الله البصري، وعباس بن الحسين أبو الفضل القنطري، روى عنهما جماعةٌ من الثقات، وثَّقهما بعضُ الأئمة، وحكم عليهما أبو حاتم بالجهالة. الجرح والتعديل ٣/ ١٢٢، ٦/ ٢١٥.

(٢) أطلق أبو حاتم الجهالة على جماعة كبيرة من الصحابة، منهم: خُلَيْدة بن قيس بن عثمان شهِد بدرًا، وحاطب بن عمرو بن عبد شمس، ومِدلاج بن عمرو السُّلمي. يُنظر: الجرح والتعديل، ٣/ ٤٠٠، ٣/ ٣٠٣، ٨/ ٤٢٨، الصحابة الذين وصفهم أبو حاتم بالجهالة ودلالة الجهالة عنده لشاكر ذيب فياض.

الحَلَكِ في إمكانِ رُؤيةِ النبيِّ والملَك»، أي: في اليقظة، ودخل عليه خللٌ كبيرٌ من هذا الباب، يسألُ في اليقَظة مَن يُصَحِّحُ له الأخْبَار، فهذا كُلُّه - نسألُ الله العافِية - ضلالٌ وشَطْحَةٌ من الشَّطَحَاتِ، وحَيْدٌ عن الصِّراطِ المستقِيم، وهذا النوعُ كثيرٌ في غُلاة المُتصوِّفة، ولهذا لا تُعتمَدُ أقوالُهم في شيءٍ من أبوابِ الدِّين؛ لأنَّ وسائِلَ التَّلَقِّي عندهُم مدخُولة، كيفَ لرجُلٍ أن يجرُؤَ فيدَّعي أنَّه لقِي في اليَقَظةِ رجُلًا ماتَ من أربعِمائة سنة أو خمسِمائة سَنة؟! بل لا يَصلُحُ النَّقلُ عنه إلا عن طريقِ أهل العلم الموثُوقين الذين دُوِّنتْ أقوالهم فتُعتَمدُ هذه الأقوالُ في الرُّواة.

وهؤلاء الثِّقات من أهل العِلم والورَع والتَّقوى؛ الذين يتكلَّمونَ في الرِّجال مُصنَّفون عند أهلِ العِلم، فمنهُم المتشدِّدُ الذي إذا وثَّقَ يُعَضُّ على توثيقِه بالنَّواجِذِ، وإذا ضعَّفَ فيكون محلَّ نظرٍ، يُنظرُ هل يُوافِقُه أحدٌ، أو يُعارِضُه أحدٌ، أو يتفرَّد؟ ومنهم المتوسِّط المعتدِلُ الذي يُقبل قولُه في الطَّرفين في الجرحِ والتعديل، ومنهم المتساهِلُ، فمثل هذا لا بُدَّ أنْ يُعضَدَ قولُه بقولِ غيره.

فلا يُمكنُ أن يُعدِّل متأخِّرٌ إلا عن طريقِ غيره، قد يَسْتَرْوِحُ ويَمِيل إلى توثِيقه أو إلى ضبطِه؛ لأنَّه لم يجدْ عنده مخالَفة ولا غيرَها، لكن لا يكفِي هذا في التَّعديل، والشيخُ أحمد شاكر كثيرًا ما يقول: «ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ فهو ثِقة»، ويقول أحيانًا: «فهذه أَمَارة توثيقِه»[(١)]، هذا الكلامُ ليسَ صحيحًا؛ لأنَّ ابنَ أبي حاتم يقول: «قد ذكرْنا أسَاميَ كثيرةً مُهملة من الجَرح والتَّعديل، كتَبْنَاهَا ليشْتمِل الكتابُ على كل من رُوِيَ عنهُ العِلمُ؛ رَجاء وجود الجَرح والتعديل فيهم، فنُحن مُلْحِقُوها بهم من

(١) مسند أحمد - بتحقيق أحمد شاكر - ١/ ٤٠٠، ١/ ٤٤٧، ٢/ ٣٠٩، ٣/ ١٨٠، ٤/ ٢١، ٤/ ٢٦٢.

بعد - إن شاء الله تعالى -»[١]، فهُو لم يُوثِّقْهم.

«واحْذَرِ مِن غَرَضِ»، أي: غَرَضٍ نَفْسِيٍّ، كأن تُوثِّقَ فلانًا لأمرٍ في نفسِك؛ أو لأنَّ علاقتَك به طيِّبة، أو تجرَحَ فُلانًا؛ لأنَّ علاقتَك به ليستْ بطيِّبة، أو لأنَّه أساءَ إليك في يومٍ ما، وذاك أحسَن إليك؛ لأنَّ النُّفوسَ جُبِلتْ على حُبِّ من أحسنَ إليها، وبُغضِ من أساءَ إليها.

ولذلك على المُسلم أنْ يتَجَرَّدَ في أحكامِه، ويكون حكمُه على أبْغَضِ النَّاس إليه كَحُكْمِه على أحبِّ النَّاس إليه، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ﴾ [المائدة: ٨]، فلا بُدَّ من العَدْلِ والإنْصاف.

«فَالجَرْحُ أيُّ خَطرِ» خَطيرٌ؛ لأنَّ الأصلَ في هذا الباب المنعُ، فالكلام في النَّاس بما يكرهُونه غِيبَةٌ مُحرَّمَة، لكن هذا الباب إنَّما أُخرِجَ عن هذا الأصلِ؛ لأنَّه من بابِ النَّصيحةِ لله ولرسُولِه، فلا يمكنُ أنْ نعرِفَ الصَّحيح من الضَّعيف إلا بالجرحِ والتَّعديل، وإذا كان هذا هو المُحقَّق المُحرَّر، فعلى المرْءِ أنْ يتجرَّدَ عندما يتكلَّم في هذا البابِ، وقد عبَّر ابن دَقِيق العِيد رَحِمَهُ اللهُ عن خُطُورتِه بقوله: «أعْراضُ المُسلِمين حُفْرةٌ مِنْ حُفَرِ النَّار، وَقَفَ عَلى شَفِيرِها طَائفتان مِن النَّاس: المُحدِّثُون والحُكَّامُ»[٢]، فعلى المرءِ ألَّا يتكلَّم فيه إلا بقدرِ الحاجة، حتَّى إنَّهم قالوا: إذا كان المقصودُ يحصُلُ بواحدٍ لا يجُوز أن يُضاف له ثَانٍ، وإن كان موجودًا في الشَّخصِ، لكن قَدْ يرِد على هذا أنَّ هذا الواحِدَ الذي اقتُصِر عليه قد لا يكونُ مُؤثِّرًا عند بعضِ النَّاس، حتَّى يُضَمَّ إليه الثَّانِي.

«ومَعَ ذَا فَالنُّصْحُ حَقٌّ ولقَدْ أحْسَنَ يَحْيَى» ابنُ سَعيد القَطَّان، «فِي جَوابِهِ وَسَدّ»، يعني: أجاب بالجوابِ السَّديدِ المُسكِت.

«لَأَنْ يَكُونوا خُصَماءَ لِي أَحَبّ مِنْ كَوْنِ خَصْمِي المُصْطَفَى» فابنُ لهِيعَة

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٣٨.
(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٦١).

عبدٌ صالحٌ وخَيِّرٌ، وكذلك الإِفْريقِي وعبدُ الله بنُ عُمر العُمري خِيارٌ، لكن مع ذلك لا تُقبلُ رِواياتُهم، هؤلاء يكونُون خُصماءَ لك يوم القِيامة، لكن يكونُون هم خُصَماء أسْهلُ وأهْوَنُ مِن أن يكونَ الخَصْم الرَّسُول ﷺ.

«إِذْ لَمْ أَذُبّ» إذا لَمْ تَذُبَّ عن السُّنَّة وأنتَ تستطيعُ الذَّبَّ عنها وكُذِبَ على المُصطفى ﷺ؛ كان ﷺ هو الخَصْم لك، وتُسألُ: لماذا لم تَذُبّ؟ فإذَا كانَ إنكارُ المُنكرِ واجِبًا، والأمرُ بالمعرُوف واجبًا، والذَّبُّ عن عِرْضِ أخِيك واجبًا إذا كُنت حاضرًا، فكيف بِالذَّبِّ عَن سُنَّةِ المُصطفى ﷺ؟!

«وَرُبَّما رُدَّ كلامُ الجَارِحِ كَالنَّسَئِيْ فِي أحمدَ بنِ صَالحِ» أحمدُ بنُ صالح المصريّ[1] من الأئمَّة المشهُورين الثِقات الحُفَّاظِ المُتقِنين، طعَن فيه النَّسائيُّ ووهَّاه بِمرَّة؛ لأمْرٍ في نفسِه، وهو أنَّ أحمدَ بن صَالح منَعهُ من الرِّواية عنه، فاستغلَّ النَّسائيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَدْخَلًا وفُرْصةً للطَّعْنِ فيه؛ مع وُجود دافعٍ نفسيٍّ يَدْفَعُه لذلك[2]، أولًا: لأنَّه كَتَم العِلم، ثانيًا: لأنَّ أحمدَ ابنَ صالح فيه شيءٌ ممَّا يراهُ بعضُ النَّاسِ رُؤيةً للنَّفس، فقدْ يُرَى من بعضِ الناس في تصرُّفاته، وحركاته، ولباسه، ومِشْيتِه ما يُظنُّ منها أنَّه متكبِّر، وقد يكون واقِعُه بخِلاف ذلك، وتصرُّفاتُه تلكَ من الممكن أن تكون جِبِلِّيَّةً، ورُبَّما أدَّاهُ اجتهادُه أنَّها لَا تَخْرِم، ولكنَّ النَّسائيَّ رأى أنَّ تصرُّفات أحمدَ بنِ صَالحٍ من النَّوعِ التي تخرِم في عدالتِه، فاستَغلَّ التصرُّفات المشارَ إليها مع ما كان يجِدُ في نفسِه على أحمدَ بنِ صَالح للطَّعنِ فيه، وقد صرَّح بعضُهم بأنَّ أحمدَ بنَ صالحٍ فيه شيءٌ

(١) هو: أحمد بن صالح، أبو جعفر، المصري ابن الطبري، إمامٌ ثقة حافظ، أخرج له البخاري وأبو داود (ت٢٤٨هـ). ينظر: السير ١٢/ ١٦٠، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٦، التقريب (٤٨).

(٢) قال النسائي في أحمد بن صالح: «مُقرىءٌ ليسَ بثِقة ولا مأمُون، تركه محمد بن يحيى، ورماه يحيى بن معين بالكذب وقال: أحمد بن صالح كذَّابٌ يتفلسف». تاريخ دمشق ٧١/ ١٨٤.

من الكِبْرِ[1]، لكن حاشا وكلَّا أن يكونَ إمامٌ من أئمَّة المسلمين من كبارِ المحدِّثين فِيه شيءٌ من هذا، فكلامُ النَّسائيِّ مردودٌ في أحمدَ بنِ صالح، حتَّى قال أهلُ العلم: «إنَّ النسائيَّ آذَى نفسَه في كلامِه في أحمدَ بنِ صالح»[2]؛ لأنَّ أحمدَ بن صالح لم يَضُرَّهُ كلامُ النَّسائي.

«فَرُبَّما كَانَ لِجَرْحٍ مَخْرَجُ»، يعني: يَجْرَحُ عالمٌ راويًا ما، لكن له مَخْرجٌ عند أهل العلم، لا سِيَّما إذا كان هناك خِلافاتٌ عقديَّةٌ - مثلًا -، فجَرَحَهُ لأنَّه يختلِفُ معه في الاعتِقاد، وقَد يكونُ هذا ما أدَّاهُ إليه اجتهادُه، ويَنصُر ما يَراه الحقَّ، فهذا لا يُؤثِّر في روايةِ المطعُونِ فيه، ولا يَكفِي هذا في ردِّ الرِّواية عند أهل العِلم، فكتبُ أهل العلم مُستَفِيضة بالرِّواية عن المبتدِعة كما هو معروف، فقد يكون الجَرْحُ لمثلِ هذا الخِلاف.

«غَطَّى عليه السُّخْطُ حِينَ يُحْرَجُ»، أي: يَضِيْقُ صدرُه بسبب ما ناله، وبعضُ النَّاسِ تحمِلُه الغِيرةُ على أنْ يَرُدَّ روايةَ كُلِّ مبتدِعٍ، مثل ما يَفعلُ الإمام مالكُ رَحِمَهُ اللهُ، لكن هذا له تأويلٌ ومخْرَجٌ عند أهلِ العلم من أبوابٍ أخرى، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) يُنظر: تاريخ ابن يونس المصري ١/ ١٣، تاريخ بغداد ٤/ ٤٢٢.
(٢) ينظر: ميزان الاعتدال ١/ ١٠٣.

مَعْرِفَةُ مَنِ اخْتَلَطَ مِنَ الثِّقَاتِ

٩٨٥ وَفِي الثِّقَاتِ مَنْ أَخِيرًا اخْتَلَطْ ... فَمَا رَوَى فِيهِ أَوَ ابْهَمَ سَقَطْ
٩٨٦ نَحْوَ عَطَاءٍ وَهُوَ ابْنُ السَّائِبِ ... وَكَالْجُرَيْرِيِّ سَعِيدٍ، وَأَبِي
٩٨٧ إِسْحَاقَ، ثُمَّ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةِ ... ثُمَّ الرَّقَاشِيِّ أَبِي قِلَابَةِ
٩٨٨ كَذَا حُصَيْنُ السُّلَمِيُّ الْكُوفِي ... وَعَارِمٌ مُحَمَّدٌ وَالثَّقَفِي
٩٨٩ كَذَا ابْنُ هَمَّامٍ بِصَنْعَا إِذْ عَمِي ... وَالرَّأْيُ فِيمَا زَعَمُوا وَالتَّوْءَمِي
٩٩٠ وَابْنُ عُيَيْنَةَ مَعَ الْمَسْعُودِي ... وَآخِرًا حَكَوْهُ فِي الْحَفِيدِ
٩٩١ ابْنُ خُزَيْمَةَ مَعَ الْغِطْرِيفِي ... مَعَ الْقَطِيعِي أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ

الشرح

«مَعْرِفَةُ مَنِ اخْتَلَطَ مِن الثِّقات» والأَولى أنْ يكُون هذا مع سابِقه في أبوابِ الجَرح والتَّعديل ممَّا تقدَّم؛ لأنَّ هذا ممَّا تمسُّ الحاجةُ إليه وإلى معرفتِه مع معرفة الضَّوابطِ والقَواعدِ للجَرح والتعديل عند أهلِ العلم، ومعرفة من تُقبل روايتُه ومن تُرَدُّ.

والاخْتِلاطُ: هو التَّغيُّر في الرأْي، أو العَقْلِ، أو الحِفْظِ، بأنْ يكُونَ حافِظًا ضابِطًا في أوَّلِ عُمره، وفي أثنائِه، ثُمَّ يَطْرَأُ عليه بِسببٍ أو بِغير سببٍ ما يجعلُ هذا الحفظَ يذْهبُ إمَّا بِالكليَّة، أو يَسُوءُ بِحيثُ لا يضبِطُ غالبَ ما يُحدِّثُ به، وسبقَتْ مسألةُ ما ذكره أهلُ العلم في العالِم متى يَكُفُّ عن التَّحديث، وأنَّ بعضَهم جعَل الثَّمانينَ حَدًّا، وفي ذلك يقُول القائل:

إنَّ الـثَّـمـانِـيـنَ وبُـلِّـغـتَـهـا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمان[1]

فالمحدِّثُ إذا وَصَل إلى الثَّمانِين يَكُفُّ عن التَّحدِيثِ، ومنهُم من يقُول: قبلَ ذلك، ومنهُم من يقُول: بعدَ ذلك، وليس هناك دليلٌ صحيحٌ يدُلُّ على تحدِيدِ سِنٍّ مُعيَّنةٍ لذلك، والرَّاجِحُ أنَّ الحَكَم فيه واقِعُ حال كُلِّ شخص، فلا يُحدَّد بسنٍّ دونَ سنٍّ؛ لأنَّه يختلِفُ من شخصٍ إلى آخر، فإذا بدأ المحدِّثُ في التَّغَيُّرِ وجب عليه أن يَمتَنِع ويكُفَّ عن التحديث، كما يجبُ أن يمنعَه من ذلك من يُمكِنُه منعُه إذا لَمْ يكُفَّ بنفسه؛ لأنَّ الحديثَ والعِلمَ دِينٌ[2]، لا يُتركُ مَن تَغيَّرَ رأيُه ونَسِي ما حفظَه أنْ يتكَلَّم بِما يَضْبِطُ وما لا يَضْبِطُ، والله المستعان.

والناس يختلفُون، فمِنهُم من يتغَيَّرُ لأدنى سبَبٍ، ومِنهُم منْ ينتهِي إلى سِنٍّ معيَّنة، ثُمَّ يبدأُ بالضَّعفِ، إمَّا في جميعِ القُوى بالتَّدريجِ، فيضعُفُ منهُ السَّمع، والبصرُ، والبدَنُ، والعَقْلُ، والرَّأيُ تدرِيجِيًّا، أو يكون ضعفُه في شيء دُون شيءٍ، لكنَّ الذي يُؤثِّرُ في هذا البابِ مَن ضعفُه في عقلِه وحفظِه وضبطِه، فإذا بدَأ في التَّغيُّرِ يجبُ عليه أنْ يَكُفَّ عن التَّحديث، ويجِبُ أن يُضبَطَ هذا التَّاريخُ ليُعرَفَ الحدُّ الفَاصِلُ لهذا التغيُّرِ، فيُقبَلَ ما حُمِلَ عنه قبلَه، ويُرَدَّ ما حُمِلَ عنهُ بعدَه، ويُتَوَقَّفَ فِيما يُشَكُّ فِيه.

وبعضُهم تلقَّى له ضربةً في رأسِه أَنْسَتْهُ ما فيه مِن عِلمٍ، وذُكِرَ في بعضِ الرُّواةِ أنَّه احْتَجَم فِي هامتِه فنَسِي حديثَه، فهُناك من الحِجامةِ ما يُورِثُ النِّسيانَ - لا سيَّما إذا كانتْ بيدِ غيرِ عارفٍ ولا ماهِرٍ -، وبعضُهم اختَلَط حينَما ماتَ

---

(١) معجم الأدباء ٥/ ٢١٣٩، والشِّعر لمحمد بن عبد الله بن طاهر.

(٢) إشارة إلى قول ابن سِيرينَ رَحِمَهُ اللهُ: «إنَّ هذا العلمَ دِينٌ فانظرُوا عمَّنْ تأخُذُون دينَكم». أخرجه مسلم في مقدِّمة صحيحه، باب في أنَّ الإسنادَ من الدِّين ١/ ١٤، والدارميُّ في السُّنن (٤٣١)، ورُوي مرفوعًا عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أخرجه ابن عديٍّ في كامِله ١/ ٢٥١، وكذا رُوِيَ عن أبي هُريرة وأبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعًا، ولا يصِحُّ منها شيءٌ. قال أبو نعيم: والصَّحِيح وقفُه. يُنظر: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص٦٠).

له ولدٌ، أو سُرِقَ له مالٌ، وبعضُهم اخْتلَطَ بسببِ نَهْقَةِ حمارٍ، فالنَّاسُ يتفاوتُون، والواقِعُ يَشْهَدُ لذلك، فبعضُ النَّاس - ما شاء الله - إذا قرأ القُرآنَ من مُصحفٍ أو عَن ظَهْرِ قَلْبٍ، ثُمَّ حصَلَ من حولِه عندَ قراءته حركةٌ أو ما شابهها لم يتأثَّر بذلك بل يَضبِطُ الموضِع الذي كان فيه ويستمرُّ في قراءتِه، وكأنَّ شيئًا لم يكن، وعلى العكسِ منه بعضُ النَّاس يُرْتَجُ عليه لمجرَّد أدنى حركة، ويُضَيِّعُ ما كان فيه، ولا يدري في أي سورةٍ أو جزءٍ أو آيةٍ كان يقرأُ، وهذا نوعٌ من الاختلاط، لكنّه لا يقتضي الردَّ باعتبار أنَّه ليس بثابتٍ، فيعُود إلى قراءتِه من جديدٍ ويضبِطُها، لكن لو أثَّرتْ مثلُ هذه الحركات فأحدثتْ شيئًا لازِمًا ثابتًا؛ فلا شكَّ أنَّها مؤثِّرةٌ على الرِّواية.

ومن الرُّواةِ مَن عَمِيَ فَاخْتَلط، والعَمَى لا يبقى مع الضبط والاختلاط على حالة واحدةٍ، فإذا عمي شخصٌ وهو صغيرٌ، ففي الغالب يكون هذا ممَّا يقوِّي الحافِظة عنده؛ لأنَّ الأمُورَ تجتَمِعُ في ذِهنِه ولا تَتَشَتَّتُ، ويُعَوِّضُه الله ﷻ عن هذه النِّعمة بِقُوَّةٍ في الحافِظة، واجتماعًا في العَقْلِ، أما إذا حصَلَ له الضَّررُ والعَمى على كِبَر، فإنَّه تختلِفُ عليه أحوالُه، وتختلِطُ عليه أمورُه.

وبعضُهم إذا فقَد كُتبَه الَّتي يعتمِدُ عليها - لا سيَّما إذا كان ضبطُه ضبطَ كتابٍ لا ضبطَ صدْرٍ - فإنَّه يحْصُلُ له الاختلاطُ وسوءُ الحِفظ، سواء احترقتْ كتُبه أو ضاعتْ.

قد يقول قائل الآن: أنَا تحترِقُ كتُبي ولا أتأَثَّر، مع أنِّي لا أحفظ شيئًا، والأمرُ سهلٌ، أعوِّض ما احترقَ من مكتبتي بمبلغ يسير.

نقول: ليس هذا هو المقصُود، فهذِه ليستْ كتُبك؛ بَلْ هي كتُبُ النَّاس، المرادُ هنا: كتُبُكَ التي اعتَنَيتَ بها وتَروِيها بأسانيدِك، وضبطْتَها وعارضْتَها بأصُولها، وتُكثِرُ من مطالعَتِها، ولك عِناية واهتمامٌ بها، هذه كتُبك الَّتِي لو ضَاعَ شيءٌ منها ضِعتَ معها.

وكذلك الحالُ إذا وضعتَ الحواشِي على كتُبِ النَّاسِ فإنَّها صارتْ كتبًا

لك، فإذا فقدتَّها ضِعْت، ولنفترضْ أنَّ عندك نُسخةً من «فتح الباري»، وهي طبعة مُتوفّرةٌ تُباع في المكتبات، لكنَّك قرأتَ هذه النُّسخة وعلَّقتَ عليها، واستخرجتَ فوائِدها ودُرَرَها، ودَوَّنْتَ في طُرَّتِها ما تحتاجُ إليه من رؤوس المسائلِ، فإذا ضاعتْ هذه ضِعتَ؛ لأنَّ لك بها عنايةً شبيهةً بالكتاب الذي ترويه عن شُيوخك، وتقابِلُه على أصولِهم.

لكنَّ الكتب الأخرى التي ليست على هذه الشَّاكِلة إذا فُقِدتْ لا يتَغيَّر من الأمرِ شيءٌ، فإذا احترقت على أحدهم نسخةٌ من «تفسير الطبري» - مثلًا - اشترى أخرى، أو احترقت نسخةٌ من «فتح الباري» اشترى بدلا منها نسخة أخرى.

إذَنْ؛ هذا في معرِفةِ من اختَلَط من الثِّقات، لكنَّنا لا نَعتَنِي بِمعرفةِ مَنِ اختلَط من الضُّعفاء؛ لكونِهم مرُدودُين من الأصل، فلا نحتاجُ إلى أن نُتابع حياتهم لمعرفةِ زمنِ اختلاطِهم، ولا شكَّ أنَّ الضُّعفاء مراتِبُ، وهم يزدادُون ضعفًا بالاختِلاط، لكن من اختلط من الثِّقات الذين يُقبل حديثُهم فإنَّنا نَضْبِطُ حياتَهم، وننظُر في تغيُّرِهم، وتوقيتِ اختلاطهم؛ لئلَّا نرويَ عنهم أو نقبلَ عنهُم ما رُوِي عنهم بعد الاختِلاط.

«وفي الثِّقات من أخِيرًا اخْتَلَط» ينْدُرُ أن يختلِطَ الإنسانُ في أوَّلِ عُمْرِه، واكتمالِ قُواه، لكن غالبًا ما يكونُ الاختلاط في آخِر عمره.

«فَما رَوَى فِيْه»، يعني: في حالِ الاختِلاط، فمثلًا إذا اختَلَط على رأسِ المائتين، وعرفنا هذا التاريخ، وحدَّدْنا اليوم الذي اختلط فيه، والمناسبة التي اختلط فيها، فما روى في حال الاختِلاطِ من هذا التَّاريخ إلى وفاتِه سقَط، وما روى قبل هذا التاريخ أوْ ما حُمِل عنه قبلَ هذا التاريخِ وهو ثِقةٌ فمقبولٌ.

أما الاختِلاط المُطْبِقُ فهو جُنون، لا يمكن أن يُقبلَ من صاحبه شيءٌ مطلقًا، ويسقط عندهم مباشرة، سواء وافق غيرَه أم لا؛ لأنَّ هذا وجودُه مثل

عدمِه، لكن إذا كان يضبِطُ أحيانًا، ولا يضبِط أحيانًا؛ فهذا الذي يُنظَرُ فِيه، هل يُوافقه فيما يرويه غيرُه أو لا يوافِقُه؟

«أَوَ ابْهَمَ سَقَط»، يعني: لا نَدْرِي، هل روَى عنه هذا الراوي قبلَ الاختلاطِ أو بعدَه؟ مثلُ هذا تَسقطُ روايتُه.

وقد اعتَنى أهلُ العِلم في التَّصنِيف في هذا الباب وذكرُوا الرُّواة عن المختلِطين، ومَيَّزُوا مَن روى قبلَ الاختِلاط، ومن روَى بعده، ومن الْتَبس أمرُه فلم يُدْر هل روى قبل الاختِلاط أو بعده، من أجْلِ أن يُطبَّقَ عليه ما ذُكِر، فما كان من المرويَّات بَعدَ الاختِلاطِ فمَردُودٌ، وما كان قبلهُ فمقبولٌ، وما شُكَّ فيه يسقطُ كالأوَّل.

«نحوُ عَطاءٍ وهو ابنُ السَّائِبِ» عطاء بن السائب اختَلَطَ بأَخَرَةٍ.

«وكَالجُرَيْرِي سَعِيدٍ وأبي إِسْحَاقَ» سعيد بن إياس الجُرَيرِي[(١)] وأبو إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبِيعي الهَمْداني، كلاهُما اختلَطا بأَخَرة.

«ثُمَّ ابنِ أبي عَرُوبَةِ ثُمَّ الرَّقَاشِي أَبِي قِلابَة» ومعهم سَعيدُ ابن أبي عَرُوبة[(٢)]، وأبو قِلابة عبدُ الملكِ بن محمد بن عبد الله الرَّقاشِي[(٣)]، كلُّ هؤلاء اختلطُوا.

(١) هو: سَعيد بن إياس أبو مسعُود، الجُريري البصريُّ، ثقة إلا أنه اختلط قبل موته بثلاث سنين، وذكر ابن حجر أنَّ بشر بن المفضَّل روى عنه قبل التغيُّر، وقد اتَّفق الشيخان على إخراج حديثه من طريق بشر، أخرج له الجماعة (ت١٤٤هـ). ينظر: هدي الساري (ص٤٠٥)، التقريب (٢٢٧٣)، الكواكب النيِّرات (ص١٧٨ - ١٨٨).

(٢) هو: سعيد بن أبي عروبة مِهران، أبو النَّضر، العدوي البصريُّ، ثقة جعله ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين، اختلط وطالت مدَّة اختلاطِه عشر سنين، أخرج له الجماعة (ت١٥٦هـ). ينظر: تهذيب الكمال ١١/ ٥، هدي السَّاري (ص٤٠٥ - ٤٠٦)، التقريب (٢٣٦٥)، طبقات المدلسين (٥٠)، الكواكب النيرات (ص١٩٠ - ٢١٠).

(٣) الرَّقاشي - بفتح الراء، وتخفيف القاف، ثُمَّ معجمة - صدوقٌ يُخطئ في الأسانيد والمتون، وذكر ابن خُزيمة أنَّه اختلط لما خرج إلى بغداد، أخرج له ابن ماجه =

«كَذَا حُصَينُ السُّلَمِيّ الكُوفِيُّ» حُصَين بن عبد الرحمٰن الكوفي[1]، ويُشاركه أربعةٌ بهذا الاسم، لكن ليس فيهم سُلَمِيُّ إلا هذا، ولذلك قال: «السُّلمي»، وهذا مما زاده على ابنِ الصَّلاح ليتَمَيَّز به من بين من يُشارِكه في الاسم.

«وَعَارِمٌ محمَّدٌ والثَّقَفِي» عارمُ هو محمَّد بن الفضْلِ السَّدوسِيُّ شيخُ الإمام البخاريِّ، والثَّقفي عبد الوهَّاب بن عبد المجيد[2]، كُلُّ هؤلاءِ اختَلَطوا وهم ثِقاتٌ، ومُيِّزَ من روى عنهم قبلَ الاختِلاط وبعده.

«كذَا ابنُ همَّامٍ بِصنْعا إذْ عَمِي» عبد الرزَّاق بنُ همَّام الصنعاني صاحب «المصنَّف» عمِيَ على رأس المائتين فاختَلَط، فمن روى عنه قبل ذلِك فروايته عنه مقبُولة، وممَّن روى عنه قبل ذلك الإمامُ أحمد وغيرُه، ومن روى عنه بعد ذلك فروايتُه مردُودة[3].

«والرَّأْيُ فِيما زَعَمُوا» رَبيعةُ بنُ عبد الرحمٰن المعروف برَبِيعة الرَّأي، وهو مع كونِه من أهلِ الرِّواية، كان من أهل الرأيِ - أيضًا - ولُقِّب به، فصار يُقال له: رَبيعةُ الرأيِ، وهو من شُيوخ مالك، **«فيما زَعمُوا»** ويُشَكَّكُ

= (ت٢٧٦هـ). يُنظر: تهذيب التهذيب ٦/ ٤١٩، التقريب (٤٢١٠)، الكواكب النيرات (ص٣٠٤).

(١) هو: حُصَين بن عبد الرحمٰن أبو الهُذيل، السُّلَمي، الكوفي، ثقةٌ مأمُونٌ اختلَط بأخَرة، وقيل: تغير ولم يختلطْ، وهُشيم من أعلم النَّاس به، وسمع منه قبل التغير، أخرج له الجماعة (ت١٣٦هـ). ينظر: تهذيب الكمال ١٦/ ٥١٩، هدي الساري (ص٣٩٨)، التقريب (١٣٦٩)، الكواكب النيرات (ص١٢٦ - ١١٤٠).

(٢) ابن الصَّلت، أبو محمد، الثقفي البصري، ثقةٌ تغيَّر في آخر عمره، قال الذهبيُّ: «لكنه ما ضرَّ تغيُّرُه حديثَه؛ فإنَّه ما حدَّث بحديثٍ في زمنِ التغيُّر»، أخرج له الجماعة (ت٨٤هـ)، وقيل (٩٨هـ). ينظر: الضعفاء للعقيلي ٣/ ٧٥، تهذيب الكمال (١٨/ ٥٠٣)، الميزان ٢/ ٦٨٠، التقريب (٤٢٦١)، الكواكب النيرات (ص٣١٤).

(٣) يُنظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٤٥٧)، فتح المغيث ٤/ ٤٧٨.

في نِسبة الاختلاطِ إليه[(١)].

«**والتَّوءَمِيُّ**» صالح مولى التَّوءَمة[(٢)] اختلَط - أيضًا -.

«**وابن عُيَيْنَة**» سُفْيانُ بن عُيَيْنَة - أيضًا - اختَلَط «**مَعَ المسْعُودِي**» المسعُودي اسمه عبدُ الرحمٰن بن عبد الله بن عُتْبة[(٣)]، فهؤلاء من الثِّقاتِ المختلِطين.

وهؤلاء الثِّقات الذين اختلطوا ذُكروا مع غيرِهم في كتُبِ المُختلطين، وفي الباب أربعةُ مصنَّفات أو خمسةٌ كلُّها ضُبِطَ فيها أسماءُ الرُّواة عن هؤلاء المختلِطين، ومُيِّز من روى عنهم قبل الاختلاط، ومن روى بعده، ومن شُكَّ في أمره، ويُرجع إلى هذه الكتبُ عند مُرور أحد هؤلاء المختلطين في إسناد الحديث، وينبغي أن تكُونَ هذه الكتُبُ حاضرةً في ذِهْنِ طالبِ العلم؛ لأنَّه قد لا يُنصُّ على أنَّ الراوي ممَّن اختلَط في بعض الكتُب التي يعتمِدُ عليها طلَّابُ العلم، فيُتأكَّد من أنَّه لم يختلِطْ بالرجُوعِ إلى كتُبِ المختلِطين.

«**وآخِرًا حَكَوْهُ في الحَفِيدِ ابنِ خُزَيمَةَ**» حَفِيد إمامِ الأئمَّةِ محمد بن إسحاقَ بن خُزيمة، وهو محمد بن الفَضل بن محمد بن إسحاق بن خُزيمة، اختلَط - أيضًا - بأَخَرة[(٤)].

---

(١) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٣٩٤)، فتح المغيث ٤/ ٤٨٢.

(٢) هو: صالح بن أبي صالح نَبْهان، أبو محمد المدني مولى التوءمة، صدوقٌ اختَلَط بآخِره، حدَّد ابنُ حبان تغيره بسنة ١٢٥هـ، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه (ت١٢٥ أو ١٢٦هـ). ينظر: المجرُوحين ١/ ٣٦٦، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٠٦، التقريب (٢٨٩٢).

(٣) هو: عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عُتبة بن عبدِ الله بن مسعُود المسعُودي الكُوفي، صدوقٌ اختلطَ في آخر عمره، وضابطُه أنّ من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، أخرج له البخاري تعليقًا والأربعة (ت١٦٠هـ). ينظر: الجرح والتعديل ٥/ ٢٥٠، تهذيب الكمال ١٧/ ٢١٩، التقريب (٣٩١٩)، الكواكب النيرات (ص٢٨٢ - ٢٩٨).

(٤) أبو طاهر السُّلمي، مرِض وتغيَّر بزَوال عقلِه في سنةِ أربع وثمانين وثلاثمائة =

«مَعَ الغِطْرِيفِي مَعَ القَطِيعِي» وكذلك الغِطْريفِي، واسمُه محمَّد بنُ أحمد بن الحُسين الغِطْرِيفِي[1]، هو من المختلِطين - أيضًا -.

وأبو بكر القَطِيعِي هو أحمد بن جَعفر بن حَمْدان بن مالك القَطِيعي راوي «المُسند» و«الزُّهد» عن الإمامِ أحمد، حافِظٌ كبيرٌ، لكنَّهُ اخْتلَط في آخِرِ عُمرِه، وهو معروفٌ، وزياداتُه في «المسنَد» مشهورةٌ مُتَمَيِّزة، ويُميَّزُ المسند الأصل من زوائد عبد الله ومن زوائِد القَطِيعي أنَّه إذا قال عبدُ الله: حدَّثَنا فُلانٌ، غير الإمام أحمد، فهذا من زوائدِه، وزوائد القَطِيعِي: لا يقول فيها: حدثنا عبد الله، وهذه مَيَّزَها العُلماء[2].

والشيخ أحمد شاكر تصرَّف في طبعتِه للمسند، فحذفَ من أوائل الأسانيد: «حدثنا عبد الله ابن أحمد حدثني أبي»، وكتَب على زوائد عبد الله حرفَ (زاي)، وبدأ الإسنادَ بشيخِ الإمامِ أحمد، ثمَّ اضطرَّ أن يضع في أثناء النص [قال عبد الله ابن أحمد] بين معقُوفين[3]، وكان سيفعلُ الأمرَ ذاتَه مع زِيادات أبي بكر القَطِيعي لو حقَّقَ المسند كاملًا، لكنَّه لم يتمكَّن إلا من إخراج ما يقرُبُ من ثلُثِ المسند، ولا شكَّ أنَّ هذا التَّصرفَ لا ينبغِي في كتابٍ توارثْه الأجْيالُ، ووضعه مؤلِّفُه على هذه الحال، فهذا تصرُّفٌ غيرُ مرضيٍّ،

= (ت٣٨٧هـ). يُنظر: تاريخ الإسلام ٨/ ٦٢٥، السير ١٢/ ٤٣٩.

(١) هو: محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن السَّرِيّ بن الغِطْرِيف، أبو أحمد الغطريفي الجُرجاني الرِّباطي، حافظٌ للحَديث (ت٣٧٧هـ)، له مصنَّفاتٍ، منها: «المسند الصحيح». ينظر: تاريخ جرجان ١/ ٤٣٠، تاريخ الإسلام ٨/ ٤٤٣.

(٢) من المواضع النادرة التي زادها القطيعي في المسند الحديث رقم (٢٢٣٤٥) طبعة الرسالة: «قال ابن مالك: حدثنا الفضل بن الحباب، حدثنا القعنبي، حدثنا شعبة، حدثنا منصور، عن رِبعيٍّ، عن أبي مسعود، عن النبي ﷺ قال: «**إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت**». وابنُ مالكٍ هذا هو أبو بكر القطيعي.

(٣) يُنظر: مسند أحمد - طبعة أحمد شاكر - (٦٨٨٥، ٦٨٨٦)، وطبعة الرسالة (٦٦٨٥، ٦٨٨٦)، ويُقارن بين الطَّبعتين في ذكر عبد الله بن أحمد أو حذفه.

لكنَّ الشيخَ أحمد شاكر رأى أنَّ مَن بعد المؤلِّف لا داعِي لذكرِه؛ بَل ذِكْرُهُ قد يُشكِّكُ في نِسبة الكتاب إلى صاحبِه، فليتَ الشيخُ أحمد شاكر ما تصرَّف هذا التصرُّف، وأبقى «المسند» كما هو، وقلنا مثل هذا في «الموطأ» حيثُ نجِد فيه: «حدَّثنا يحيى بن يحيى، قال: أخبرنا مالِكٌ»، أو: «حدَّثنا مالكٌ»، فهذا يُشكِّكُ في كون الكتاب من مؤلَّفات مالك، حتى أُلِّف في التَّشكيك في «الأمِّ»، وأنَّه ليس للإمامِ الشَّافعي؛ لأنَّ فيه: قال الرَّبيع، ولم يدرك هذا المشكك أن طريقةَ المتقدِّمين في التصنيف تختلِفُ عن طرائقِ المتأخرين.

❁ ❁ ❁

طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

٩٩٢ وَلِلرُّوَاةِ طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ   بِالسِّنِّ وَالْأَخْذِ، وَكَمْ مُصَنِّفُ

٩٩٣ يَغْلَطُ فِيهَا، وَابْنُ سَعْدٍ صَنَّفَا   فِيهَا وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضُعَفَا

الشرح

«طبقاتُ الرُّواة» جمع: طبقة، ويرادُ بهم القومُ المتَشابِهون في السِّنِّ والشُّيوخ، متقارِبُون في السِّنِّ، ومُتَّفِقون في التحمُّل عن الشُّيوخ، وهذا هو الغالِبُ، وقد يُوجد فيهم من هو كبيرٌ في السن، لكنَّه تأخَّر في الرِّواية حتَّى شاركه الصِّغارُ، فهو حُكْمًا من طبقتِهم، مثل ما ذكرنا في صالحِ بن كَيْسان، هو من طبقةِ الآخِذين عن الزُّهريِّ، وهو في السِّنِّ أكبرُ من الزُّهريِّ؛ لأنَّه تأخَّر في الأخْذِ، ولذا صار من المعدُودِين في طبقةِ تلاميذِ الزُّهريِّ.

«ولِلرُّوَاةِ طَبَقاتٌ تُعرفُ بِالسِّنِّ والأخْذِ» قومٌ متشابِهون في السِّنِّ، أعمارُهم متقاربةٌ، قد يزيد بعضُهم على بعض خمسَ سنين، أو ينقُص خمسَ سنين، هذا شيءٌ يُتجاوزُ عنه، لكن إذا نظرنا إلى طبقات الرواة على حسب تصنيف الحافظ ابن حجر في «التقريب»، وأنهم إلى سنة مائتين وأربعين - يعني: إلى طبقة شيوخ الأئمة - اثنتا عشرة طبقة، تكون الطبقة ممَّا يُقارب عشرين سنة، فمن وُجد في هذه السِّنِّ كان طبقة، لكن لا يعني أنَّه إذا أخَذ الراوي عمَّن فوقه بطبقتين أو ثلاث أنَّه يلزم بذلك الانقِطاع؛ لأنَّ ما بين الطبقتين والثلاث سِتُّون سنة - مثلًا -، والاحتمال قائم أنَّه لقيَه، هذا عمرُه ثمانُون، وهذا عمرُه عشرون، بينهُما ثلاث طبقاتٍ، واحتمالُ اللُّقِيِّ واردٌ؛ ولذلك فإنَّ الطَّبقةَ

الخامِسة أو الرَّابِعة وهم صِغارُ التَّابعين، لقَوْا بعضَ الصَّحابة، فهُم شاركوا الطبقةَ الثَّانية في الأخْذِ عن الصَّحابة، والسِّنُّ يحتمِلُ، إذا كانت الفُروقُ بين هذه الطَّبقات مجرَّدَ عشرين سنة، وبعضُهم يحُدُّها بأربعين، فالاتِّصال - ولو كان الفارق طبقتين أو ثلاثًا - ممكنٌ، والسِّنُّ يحتمِلُ، فمن بلغَ الخامِسة عشرةَ يأخُذُ عمَّن بلغ الخامسةَ والسَّبعين أو الثَّمانين، لكن في الغالب أنَّ المجموعة إذا تقاربُوا في السِّنِّ أن يكون شيوخهم متقاربين، وأسنانهم متقاربة، وكذلك فيمن يأخذ عنهم.

«**وَكَمْ مُصَنِّفُ**»، «كم» هذِه خَبَريَّة للتَّكْثِير، والغالبُ أنَّ ما بعدها مجرُورٌ، وجوّزُوا فيه الرفعَ على الابتداء، وما بعده خبرٌ، ومن ذلك قولُ الفَرَزْدَق[١]:

كـم عـمَّـةٌ لـك يـا جـريـر وخـالـةٌ   فَدْعَاءُ[٢] قدْ حلبَتْ عليَّ عِشارِي[٣]

وجوّزوا - أيضًا - النَّصْبَ، فيجُوزُ فيما بعدها حركاتُ الإعراب الثَّلاثُ[٤].

«**يَغْلَطُ فِيها**» يَغلط في هذه الطّبقات، فيجعل هذا من هذِه الطَّبقة، ويجعلُ هذا من الطَّبقةِ الَّتي قبلَها، والمفترَضُ أن يكونَ بعدهُ، ووُضِعَ في كُتبِ الطَّبقاتِ بعضُ الرُّواة الذين لا يناسِبُ وضعَهم في هذه الطَّبقات، ووُجد الغلَط من بعض المصنِّفين، لكن في الجُملة تقسيمُ أهل العلم منضَبِطٌ في الغالب، لا سيَّما تقسيمُ الحافظِ ابنِ حجر في «التقريب»، وقبله الحافظِ الذهبيُّ في «تذكرة

(١) هو: همَّام بن غالب بن صَعْصَعَة، أبو فِراس التَّميمي الدَّارِمي، الشهير بالفَرَزْدَق، شاعر من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللُّغة (ت١١٠هـ). ينظر: الإكمال في رفع الارتياب ٧/ ٤٥، معجم الأدباء ٦/ ٢٧٨٥.
(٢) **الفَدْعاء**: التي اعوجّت كفُّها من الْعَمَل. وهو في القَدم كذلك زَيْغٌ بينها وبين عَظْم السَّاق، واستشهد الزبيدي للمعنى الأول ببيت الفرزق أعلاه. يُنظر: جمهرة اللغة ٢/ ٦٦٠، تاج العروس ٢١/ ٤٧٨.
(٣) مجمع الأمثال ٢/ ٤١٤.
(٤) ينظر: شرح المفصل ٣/ ١٧٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٣١١.

الحُفَّاظ»، ومثل ابن حبَّان في ترتيب كتابه على الطَّبقات، فترتيبُ هؤلاء منضبِطٌ، يذكرون في الطَّبقات الأقوام المتشابهين، لكن قد يَغلَطُون، إذ ليسوا معصُومين، والمسألة قد تخْضَعُ للاجْتِهادِ، فيمكنُ أنْ يُوضَع هذا في هذه الطَّبقة باعتبار سِنِّه، ويوضَعَ في طبقة أخرى قبلَها أو بعدَها باعتبار أخذِه عن الشُّيوخ، هذا إذا كان المتشابِهُون طبقةً واحدة، وقد يكون المتشابِهُون في أكثرَ من طبقة، وكُلٌّ على مصطلحِه، فمن جعل الصَّحابة طبقةً واحدة جعلَ أنسَ بنَ مالك في طبقة أبي بكرٍ وعُمر؛ لأنَّ الصحابة كلهُّم طبقةٌ واحدة عنده، بخلاف مَن جعلهم خمسَ طبقات فجعل أبا بكر وعمر في الطَّبقة الأولى، وأنسَ بنِ مالك في الرابعة أو الخامسة.

فهذِهِ أمورٌ اصْطلاحيَّة ولا مُشاحَّة في الاصْطلاح؛ ولذا تجِد الاختلافَ البَيِّنَ بين توزيع هذه الطَّبقات في «تقريب التهذيب»، وبين توزِيعها في «تذكرة الحُفَّاظ»، حيثُ الأمور لا تنضبِط فيهما بالكليَّة، حتَّى في السِّنين، لمَّا قال ابن حجر: «من الأُولى إلى الرابعة بالمائة الأولى، ومن الخَامِسة إلى التاسِعة قبل المائتين، ومن العاشرة ومن بعدُ بعدَ المائتين»[(١)]، قد تجِدُ بعض مَن في التاسعة مَن تأخَّر عن المائتين، وفي العاشرة مَن مات قبل المائتين، فالأمورُ لا تنضبِطُ تمامَ الانضِباط.

«وابنُ سَعد صنَّفا فِيها» هو من آخر مؤلَّفاتِه، وهو محمد بن سَعد كاتبُ الواقديّ[(٢)]، ثِقة من الثِّقات، والواقديُّ[(٣)] مُتَفَّقٌ على ضعفِه.

---

(١) يُنظر: تقريب التهذيب (ص٧٥).

(٢) هو: محمد بن سَعد بن مَنِيع أبو عبد الله، القرشي البصري، مولى بني هاشم، وهو كاتب الواقدي، صدوقٌ فاضِل، له مصنَّفات، منها: «الطبقات الكبرى»، و«الزخرف القصري في ترجمة أبي سعيد البصري» (ت٢٣٠هـ). ينظر: الجرح والتعديل ٧/ ٢٦٢، تهذيب الكمال ٢٥/ ٢٥٥، معجم المؤلفين ١٠/ ٢١.

(٣) هو: محمد بن عُمر بن واقد، أبو عبد الله، السَّهمي الأسلميّ بالولاء، المدني الواقِدي، من أقدم المؤرِّخين في الإسلام ومن أشهرِهم، لكنَّه متَّفقٌ على ضَعفِه في =

ويُسمَّى كتابُ ابن سعد: «الطبقات الكبير» وهو موجودٌ متداوَلٌ الآن، وهو من أعظم ما صُنِّف في هذا الباب، لا يَستغْنِي عنه طالبُ علم، وقد أشاد به أهلُ العلم، وطُبع مرارًا، وأوَّل ما طُبع في أورُوبَّا، والأوربيُّون لهم عنايةٌ خاصَّةٌ به، وطبعوهُ طِباعة نادِرةً ما تجد مثلَها الآن، لكن طُبع بعد ذلك في مصر وبيرُوت، طبعاتٍ لا تسَلَمُ من سَقْطٍ، يبلُغُ السَّقطُ أحيانًا في الموضِع الواحد نحو مجلَّد، وطُبعت بعضُ الأقسام المتمِّمَة بعد ذلك.

فالكتابُ عظيمٌ حتَّى لو لم يُوجد منه إلا ما وُجِد، وهو حافِلٌ بالفوائدِ الحديثيَّة والعلميَّة، والحوادثِ والوقائعِ التاريخيَّة، لكنَّ الإشكالَ فيه ما ذكره المؤلف: «وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضُعَفا» ومنهم الواقديُّ، وهو مُتَّفقٌ على ضعفِه وقد روى عنه، فهذا لا شَك أنَّه عِلة، لكن إذا بيَّن مَن روى عنه انتهى الإشكالُ، لكن أحيانًا يقول: «حدَّثنا محمَّدٌ» وينسِبُه إلى جدِّه، وقد يروِي عن محمَّد بن السَّائب الكلبيِّ الذي تقدَّم ذكرُه، وينسِبُه إلى ما لم يَشْتَهِرْ به، فيقعُ في التَّدليسِ، ثُمَّ يقعُ الباحثُ والقارئُ لهذا الكتاب في الحرَج بعدَ ذلك.

وكذلك كتاب «طبقات خَليفة»[1] كتابٌ جيِّدٌ لكنَّه مختصرٌ، لا يُقارِب ولا يُداني «طبقاتِ ابنِ سعد».

وكذلك كتاب «تاريخ ابن أبي خَيْثَمة»[2] هذا من أعظم ما صُنِّف في تَواريخِ الرُّواة، ومع ذلك ما وُجِد منه إلا قِطَعٌ يَسيرة.

❁ ❁ ❁

= الحديثِ، له مصنَّفات، منها: «المغازي النبويَّة» و«فتح إفريقيَّة»، و«فتح مصر والإسكندرية» (ت٢٠٧هـ). ينظر: الجرح والتعديل ٨/ ٢٠، تاريخ بغداد ٣/ ٢١٢، وَفَيات الأعيان ٤/ ٣٤٨، التقريب (٦١٧٥).

(١) «الطبقات» لأبي عمر خليفة بن خياط اللَّيثي العُصْفُري (ت٢٤٠هـ).

(٢) «التاريخ الكبير» المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ).

الْمَوَالِي مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ

٩٩٤ وَرُبَّمَا إِلَى الْقَبِيلِ يُنْسَبُ مَوْلَى عَتَاقَةٍ وَهَذَا الأَغْلَبُ
٩٩٥ أَوْ لِوَلَاءِ الْحِلْفِ كَالتَّيْمِيِّ مَالِكٍ اوْ لِلدِّينِ كَالْجُعْفِيِّ
٩٩٦ وَرُبَّمَا يُنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى نَحْوُ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَصْلَا

الشرح

«المَوالِي مِن العُلماءِ والرُّواةِ» العُلماء هم الأئمَّة المحدِّثُون، والرُّواة من يروِي عنهم، أو من يروُون عنه، وهُم الوسائِط بين هؤلاء العُلماء وبينَ الرَّسُول ﷺ، وأما المَوالي فمنهُم مَن لا يَنْتَسِبُ إلى قَبِيلةٍ، ومنهم مَن مسَّه شيءٌ مِن الرِّقِّ، ومنهم مَن هُو مِن صُلبِ العربِ، لكنَّه التحَق بقومٍ آخرِين غيرِ قبيلتِه لأمرٍ من الأمُور، فحالفَهم وتولَّوْهُ وتولَّاهُم فصار من مواليِهم، ولا يَلزمُ من قولِنا: فلانٌ مولى أن يكونَ رقِيقًا، ونجِدُ في كثير من الرُّواة فلانَ ابنَ فلانِ الهاشمي مولاهم، فلانَ ابنَ فلانِ التَّميمي مولاهم، وهكذا، وهذا كثير في الرُّواة، وفي سائِر الفُنون، فالموالي لهم قَدَحٌ مُعَلَّى في هذا الباب.

وممَّا يدلُّ على أنَّ النسبَ لا يُفيد صاحبَه شيئًا، إذا لم يقترنْ بالعملِ قولُه ﷺ: «مَن بَطَّأَ به عملُه لَمْ يُسْرِعْ به نسَبُه»[1]، وإذا نظرنا إلى الدَّواوِين

(١) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر (٢٦٩٩/٣٨)، وأبو داود (٣٦٤٣)، والترمذي (٢٩٤٥)، =

المصنَّفة المعتمَدة في الإسلام: في التفسير، وفي الحديث، وفي الأحكام، وفي العربيَّة - أيضًا - وجدنا أنَّ أكثرَ هذه المصنَّفات لأعاجِم.

ووجدنا الموالي الذين مسَّهم الرِّقُّ لهم - أيضًا - يدٌ في سائر الفُنُون، فالإنسان لا يفتخِرُ بكونه ابنَ فلان، لكن عليه أن يسعَى بنفسِه، ويكون الذِّكر من أجلِه لا من أجلِ أبيه.

«**وَرُبَّما إلى القَبِيلِ يُنسَبُ**»، «رُبَّما» أكثرُ مَا تأتي للتَّقلِيل، وقد تأتي للتَّكثير لا سيَّما هُنا؛ لأنَّه قال: «**وهَذا الأغْلبُ**».

«**مَوْلَى عَتَاقَةٍ**» لكِنْ أكثَرُ منه النِّسبة إلى القَبِيل ممَّن هُم منها بالفِعل، ممَّن يَنتسِبُ إليها من أفرادِها، ويَنتسِبُ إليها مولى العَتاقة ممَّن أعتَقه أحدٌ من هذه القَبيلة فيَنتسِبُ إليها، ومولى القَومِ منهُم.

«**أَوْ لِوَلاءِ الحِلْفِ كالتَّيْمِيِّ مَالِكٍ**» مالكُ بنُ أنَسِ بنِ أبي عامرِ الأصبَحيّ، الإمام المتبوع، عربيٌّ من الأقْحَاحِ، تحالَفَ جدُّه مع طلحة ابن عُبيدِ الله التَّيميِّ، فنُسِب إليه، وهذا ولاءُ حِلْفٍ، لا وَلاءُ رِقٍّ.

«**أَوْ لِلدِّينِ كَالجُعْفِيِّ**» الإمام البُخارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ الجُعْفِيُّ مولاهُم، ولكن هذا الولاء ليس رِقًّا، ولا حِلْفًا، وإنَّما أسْلَم جَدُّه أو جَدُّ أبيه على يَدِ يَمانِ الجُعفِيِّ[(١)]، ويُوجدُ شيخٌ للبخاريِّ اسمُه: عبدُ الله بن محمد المسنَدي الجُعْفِي[(٢)]، ويمانُ

= وابن ماجه (٢٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وله شاهد من حديث عبد الله ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

(١) هو: يمان الجُعفِي، والي بُخارى وهو: أبو جدِّ عبد الله بن محمد المسنَدي الجُعفي، والبخاريُّ قيل له: جعفيٌّ نسبةً إليه لسببٍ وضَّحه الشارحُ أعلاه. يُنظر: تاريخ بغداد ٢/ ٣٢٢، الأنساب للسمعاني ٢/ ٦٨.

(٢) هو: أبو جَعْفر، عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جَعْفر بن اليَمان، المُسنَدي - بفتح النون - الجُعفي البخاري، الإمام العالم، من أهل بُخارى، ثقةٌ حافظٌ، أخرج له البخاري والترمذي (ت٢٢٩هـ). ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ٦، الإكمال ٢/ ٣٤١، الإرشاد للخليلي ٣/ ٩٥٧، الأنساب ١٢/ ٢٦٥، السير ٩/ ٥٧، التقريب (٣٥٨٥).

المذكورُ هذا يكونُ جدّ أبيه، والبخاريُّ يُنسبُ إليهم؛ لأنَّ جدَّه أسلَم على يد جدِّ شيخِه هذا.

فالولاءُ هُنا للحِلْفِ والدِّين وما أشْبَه ذلك، أوْ أسلَم على يدِه وغير ذلك، وهذا ليس فيه توارثٌ، فالتوارُثُ خاصٌّ بولاء العَتاقة.

«وَرُبَّما يُنْسَبُ مَولَى المَوْلَى نَحوُ سَعيدِ بنِ يَسارٍ أصْلا» سَعيد بن يَسار[1]، يُنسب إلى مولَى النبيِّ ﷺ شُقران، فيقال فيه: سعيد بن يسَار الهاشمي؛ لأنَّ مولاه شُقران يُنسب إلى الهاشميِّين لكونه مولى لهم، فسعيدُ بن يَسار على هذا لا يُنسب إلى بنِي هاشم، إنما يُنسب إلى مولى لبني هاشم، ولفظُ المولى يُطلق على المولى من فوق وهو المعتِق، وعلى المولى من تحت وهو المعتَق.

❁ ❁ ❁

(١) هو: سعيد بن يَسار، أبو الحُباب - بضم المهملة وبموحدتين - ثِقة مُتقِنٌ، مختلَفٌ في ولائه، أخرج له الجماعة (ت١١٦هـ). ينظر: التاريخ الكبير ٣/ ٥٢٠، تهذيب الكمال ١١/ ١٢٠، التقريب (٢٤٢٣).

أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ

٩٩٧ وَضَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبُلْدَانِ ... فَنُسِبَ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْطَانِ
٩٩٨ وَإِنْ يَكُنْ فِي بَلْدَتَيْنِ سَكَنَا ... فَابْدَأْ بِالْأُولَى وَبِثُمَّ حَسُنَا
٩٩٩ وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بَلْدَةِ ... يُنْسَبْ لِكُلٍّ وَإِلَى النَّاحِيَةِ
١٠٠٠ وَكَمُلَتْ بِطَيْبَةَ الْمَيْمُونَهْ ... فَبَرَزَتْ مِنْ خِدْرِهَا مَصُونَهْ
١٠٠١ فَرَبُّنَا الْمَحْمُودُ وَالْمَشْكُورُ ... إِلَيْهِ مِنَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ
١٠٠٢ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ... عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنَامِ

الشرح

هذا هو البابُ الأخيرُ من أبوابِ الألفيَّة: «أوطانُ الرُّواةِ وبُلدانُهم» لم يكن العربُ ينتسِبُون إلى الأوطانِ ولا إلى البُلدان، إنَّما ينتسِبُون إلى القبائِلِ، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات: ١٣]، لم يكن يُعرف الإنسانُ ببلدِه، إنما كان يُعرف بقبيلتِه، هذا بالنِّسبة للعرَب، أمَّا بالنِّسبة لغيرِهم من الرُّوم والفُرْسِ، فالانتسابُ للقبائل غيرُ منضَبِطٍ، فليسَ انضباطُهم في الانتسابِ إلى القبائلِ كانتظامِ العرَبِ، كما هُو واقعُ كثيرٍ من البُلدان الإسلاميَّة الآن، فانتسابُهم إلى القبائلِ بل إلى العوائل الواضِحة نادرٌ جدًّا؛ لأنَّهم الآن اكتَفَوْا بالبِطاقاتِ والأرقامِ التي ميَّزَتْ بينَهم، أمَّا في السابق فكانوا ينتسبُونَ إلى القبائلِ، فيُقال: القرشيُّ، والتميميُّ، والهُذليُّ، والخولانيُّ... إلى آخره، وغيرُهم ينتسِبُون إلى أوطانهم.

ولما تفرَّقَ المُسلمونَ في البُلدانِ شابهُوا غيرَهم، أُبعِدوا عن قبائلِهم، فصارُوا ينتسِبون إلى الأوطان، لا تعرِفُ فلانَ ابنَ فلانٍ التميميَّ الذي يسكُن في خُراسان، وقريبَه الذي يسكنُ في الحِجاز، مثلًا، هذا تميميٌّ وهذا تميميٌّ، لكن لا يَتميَّزُ هذا من هَذا إلا إذا نسبتَه إلى وطنِه، فتقول مثلًا: فلانُ ابنُ فلانٍ الخُراسانيُّ، وفُلان ابنُ فُلانٍ المكيُّ.

«وَضَاعَتِ الأَنْسابُ فِي البُلْدَانِ فَنُسِبَ الأَكثَرُ للأَوْطَانِ» نُسِبوا إلى الأوطان، فأُطلق عليهم: المَكِّيُّ، والمدنيُّ، والطائفيُّ، والمصريُّ، والبخاريُّ، والنَّيْسابوريُّ، والتِّرمِذيُّ، والسِّجِسْتاني، والأصبهاني، أوِ الأصفَهاني تقال بالباء والفاء، يقولون: إنَّ أهلَ المشرقِ يقولون: أصْفَهَان، وأهلُ المغرب يقولُون: أصْبَهَان[1].

«وإنْ يَكُنْ في بَلدَتين سَكَنا فابْدَأْ بالُاولَى وَبِثُمَّ حَسُنا»، يعني: يقال - مثلًا - فيمن سكن مكَّة والطائف: المكيُّ ثُمَّ الطائفيُّ، إذا كان أول عمره في مكَّة ثُم انتقلَ إلى الطَّائف، وإذا سكَن مكَّة أوَّلَ العُمر، ثمَّ انتقَل منها إلى مصر، وعاش فيها مدَّةً طويلة، يقال: المكيُّ ثُمَّ المصريُّ.

ولا يُوجدُ دليلٌ يدُلُّ على حدٍّ معيَّنٍ لصِحَّة الانتسابِ إلى البلدِ، وما يُذكر عن بعضِهم أنَّه يُحدِّدهُ بأربعِ سنوات لا دليلَ عليه، وإنَّما إذا عُرِفَ واشتُهر في هذا البلد بعد انتقالِه إليها يُمكن نسبتُه إليها، فتقول: المكيُّ ثُمَّ المصريُّ، ولم يكونوا ينسِبون إلى القُطرِ الأعمِّ إلا في القليل، لكن إذا وُجدت النِّسبةُ إلى القُطْرِ الأعمِّ، ثُمَّ أرادوا بعد ذلك تمييزه بما هو أخَصُّ منه فإنَّهم حينئذٍ يبدؤون بالأعَمِّ، فيقولون - مثلًا -: العراقيُّ البغداديُّ، ثُمَّ بعد ذلك إن كان هناك ضاحيةٌ من ضواحِي بَغداد أو قريةٌ من قرى بَغداد سكنهَا يُنَصُّ عليها، كما يُقال: النَّجديُّ القصِيميُّ البُرَيدِيُّ، يبدؤون بالأعَمِّ ثُمَّ الذي دُونَه ثُمَّ الأخَصِّ؛

(١) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ٣/ ٨١.

لأنهم لو بَدؤوا بالأخَصِّ صار الأعَمُّ بلا قِيمة، إلا إذا كان الأخَصُّ موجودًا في أكثَرَ من مكان، وفي أكثرَ من قُطْرٍ.

«وإنْ يَكُنْ مِن قَرْيَةٍ مِن بَلْدَةٍ يُنْسَبْ لِكلٍّ وإلى النَّاحِيَةِ»، يعني: إذا كانت الناحيةُ أي الإقليم الأعمُّ الشَّام - مثلًا -، والذي أخصُّ منه - مثلًا - لُبنان، وأخَصُّ منه بيروت، فتقول: الشَّاميّ اللبناني البيروتي، والشامي السوريّ الدِّمَشقي، وإن وُجدتْ قريةٌ من أعمال دِمَشق - مثلًا -، تذكرُها إذا كانت إقامتُه بها، وقلنا: إذا عَكَس وبدَأ بالأخَصِّ أغْنَى عن ذكر الأعَمِّ؛ لأنَّه لا يُحتاج إليه، لكن إذا قيل: شاميٌّ، يُقال: هل هو دِمَشقيٌّ أو غير دِمَشقيٌّ؟ وإن كان العُرف عند الشَّوامِّ الآن حملُ الشَّامِ على دِمَشق خاصة.

«وَكَمُلَتْ»، يعني: هذه الألفيَّة المباركةُ، «بِطَيْبَةَ» المَدينةُ النبويَّة اسمُها طَيْبَةُ وطابَةُ، وكانت تُسمَّى يَثْرِبَ ثُمَّ سمَّاها النبيُّ ﷺ المدينةَ[1]، وجاءتْ تسميتُها بها وبِطَيْبَةَ[2] وطابَةَ[3] في النُّصوصِ الصَّحِيحة «الميمُونَة»، يعني: المُباركة، وقد دعا النبيُّ ﷺ لها بالبركَة، وبركتُها ظاهرةٌ يَعرِفُها كلُّ مَن أقام فيها، «فبرَزَتْ» وظَهرتْ وخرجتْ هذه الألفيَّة «مِنْ خِدْرِها مَصُونَة»، كالمُخْدَرَة من البَناتِ الأبكارِ، وكما قيل: بناتُ الأفكار، نظيرٌ لبناتِ الأبْكار، كما يقوله أهلُ العلم، وغِيرةُ العلماء على بناتِ الأفكار كغِيرتهم على بناتِ الأبْكار[4]،

(١) أخرجه البخاريُّ، كتاب فضائل المدينة، باب فضل المدينة وأنَّها تنفي الناس (١٨٧١)، ومسلم، كتاب الحج، باب المدينة تنفي شِرارها (٤٨٨) من حديث أبي هُريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓا۟﴾ [النساء: ٨٨] (٤٥٨٩)، ومسلم، كتاب الحج، باب المدينة تنفي شرارها (١٣٨٤) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاريُّ، كتاب الزكاة، باب خَرْصِ الثمر (١٤٨١)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي ﷺ (١٣٩٢) من حديث أبي حُميد الساعديِّ رضي الله عنه.

(٤) يُنظر: مقامات الحريري (ص٢٢٢)، التذكرة الفخرية (ص٢)، العقد المفصل في قبيلة المجد المؤثل (ص٤٢).

أي: يَشُقُّ عليهم أن يُنتَحَلَ ما أبدعُوه وابتكرُوه من تلقاءِ أنفسِهم، فينتحِلُه وينسبُه بعضُهم لنفسِه، لكن بعضَ النَّاس يُبالِغُ في مثل هذا، مثل المسعُوديِّ صاحب «مُرُوج الذَّهب» يقول: من حرَّف شيئًا من معنى هذا الكتاب «أو أزال رُكنا من مبناه، أو طمَسَ واضِحة من معالِمه، أو لبَّس شاهدة من تراجمه، أو غيره، أو بدَّله، أو أشأنه، أو اختصره، أو نسبه إلى غيرِنا، أو أضافَه إلى سِوانا، فوافاه من غضب الله وسُرعة نِقمته، وفَوادِح بلاياه ما يَعجزُ عنه صبرُه، ويَحارُ له فكرُه، وجعله الله مُثلةً للعالمين، وعبرةً للمعتبرين، وآيةً للمتوسِّمين، وسَلبه اللهُ ما أعطاه، وحال بينه وبين ما أنعمَ به عليه: من قُوةٍ ونعمةٍ مبدِعُ السمٰوات والأرض، من أي المِلل كان والآراء، إنَّه على كل شيء قَدير، وقد جعلتُ هذا التَّخويف في أوَّل كتابي هذا وآخرِه ليكون رادِعًا لمنْ ميلُه هوى، أو غلبَه شَقاءٌ، فليُراقِب الله ربَّه، وليُحاذِرْ مُنقَلَبَه، فالمدَّة يسيرة، والمسافة قَصِيرة وإلى الله المصير»(١)، فدعا بصفحة كاملة على من يصنَعُ بكتابِه ما ذكر، والأمرُ أهْونُ من ذلك، لكن مع ذلِك هم يَغارُون على أفكارِهم؛ ولذلك شَبَّهها بالبنتِ البِكرِ التي تبرُزُ من الخِدْرِ وهي مصُونة.

«فَرَبُّنَا المَحْمُودُ والمَشْكُورُ إليه مِنَّا تَرْجِعُ الأمورُ»، يعني: بدأنا في الأول، وانتهينا في الآخر، والكلُّ لله ﷻ.

«وَأَفْضَلُ الصَّلاة والسَّلامِ على النَّبِيِّ سَيِّدِ الأَنَامِ»، يعني: سيِّد الخلقِ ﷺ والله أعلم.

وصلّى الله وسلّم وبارك على عبده ورسوله، نبيّنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

❁ ❁ ❁

(١) يُنظر: مروج الذهب ١/ ١٥.

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **القُرآن الكريم.**

٢ ـ **آداب الزفاف في السُّنَّة المطهرة**، أبو عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، دار السلام، طبعة ١٤٢٣هـ.

٣ ـ **الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلى علم الأصول)**، للقاضي البيضاوي (ت٧٨٥هـ)، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٤ ـ **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت٨٤٠هـ)، تقديم فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٥ ـ **أحكام القرآن**، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٦ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٧ ـ **اختصار علوم الحديث**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

٨ ـ **اختلاف الحديث**، محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، (وهو مجلد رقم ١٠ من كتاب الأم).

٩ ـ **كتاب الأذكياء**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ)، مكتبة الغزالي.

١٠ ـ **الأربعون العشارية السامية مما وقع لشيخنا من الأخبار العالية**، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: بدر عبد الله البدر، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١١ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت٤٤٦هـ)، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٢ ـ **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق**، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٣ ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٤ ـ **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)**، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٥ ـ **أسد الغابة**، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٦ ـ **الأشباه والنظائر**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٧ ـ **الإشراف على أعلى شرف**، القاسم بن عبد الله ابن الشاط السبتي (٧٢٣هـ)، تحقيق: إسماعيل الخطيب، منشورات جمعية البعث الإسلامي، تطوان، المغرب.

١٨ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر.

١٩ ـ **أصول السرخسي**، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٢٠ ـ **أطلس الحديث النبوي**، لشوقي أبو خليل، نشر دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢١ ـ **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (٥٨٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، الطبعة الثانية، ١٣٥٩هـ.

٢٢ ـ **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، أيار/ مايو ٢٠٠٢م.

٢٣ ـ **أعيان العصر وأعوان النصر**، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: علي أبو زيد، وآخرون، ط. دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢٤ ـ **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض.

٢٥ ـ **الأغاني**، علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي، أبو الفرج الأصبهاني (٣٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٦ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧ ـ **الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع**، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت٩٧٧هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت.

٢٨ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر الأمير المعروف بابن ماكولا (٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، عام ١٤١١هـ.

٢٩ ـ **ألفية ابن مالك**، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، دار التعاون، بدون طبعة وبدون تاريخ.

٣٠ ـ **ألفية السيوطي في علم الحديث**، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، صحَّحه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر، ط. المكتبة العلمية.

٣١ ـ **ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث**، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت٨٠٦هـ)، قدم لها وراجعها: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.

٣٢ ـ **الأم**، لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي المطلبي (٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ.

٣٣ ـ **الإمام الشوكاني حياته وفكره**، عبد الغني قاسم غالب الشرجي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٤ ـ **الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط**، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: دي يونج، طبعة ليدن، بريل، ١٢٨٢هـ - ١٨٦٥م.

٣٥ ـ **الأنساب**، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

٣٦ ـ **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، ط. دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٧ ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٨ ـ **الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان**، نجم الدين الأنصاري أبو العباس، ابن الرفعة، تحقيق: محمد أحمد إسماعيل الخاروف، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٠٠هـ.

٣٩ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، أحمد محمد شاكر، تعليق: ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٠ ـ **البداية والنهاية**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، دار الفكر، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٤١ ـ **البداية والنهاية**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، ط. دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٢ ـ **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٣ ـ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ)، ط. دار المعرفة، بيروت.

٤٤ ـ **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٤٥ ـ **البحر الذي زخر في شرح ألفية أهل الأثر**، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندنوسي، مكتبة الغرباء الأثرية.

٤٦ ـ **البسملة**، أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسماعيل، أبو شامة (٦٦٥هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرزاق، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤م.

٤٧ ـ **بغية الطلب في تاريخ حلب**، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (ت٦٦٠هـ)، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر.

٤٨ ـ **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت٥٩٩هـ)، ط. دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

٤٩ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

٥٠ ـ **بلدان الخلافة الشرقية**، كي لسترنج، ترجمة: بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥١ ـ **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهري، دار الفلق، الرياض، الطبعة السابعة، ١٤٢٤هـ.

٥٢ ـ **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، المعروف بابن القطان (٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٣ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٥٤ ـ **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، أبو زكريا يحيى بن معين، البغدادي (٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٩هـ.

٥٥ ـ **تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)**، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، البغدادي (٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

٥٦ ـ **تاريخ ابن يونس المصري**، عبد الرحمٰن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (٣٤٧هـ)، جمع وتحقيق ودراسة: عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٥٧ ـ **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٥٨ ـ **تاريخ بغداد**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، ط. دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٥٩ ـ **تاريخ دمشق**، لأبي القاسم بن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر بيروت، سنة ١٩٩٥م.

٦٠ ـ **التاريخ الكبير**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (٢٥٦هـ)، طبع تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.

٦١ ـ **تبيين العجب فيما جاء في فضل رجب**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، حقَّقه وعلَّق عليه وخرَّج أحاديثه: إبراهيم بن إسماعيل آل عصر.

٦٢ ـ **تحبير التيسير في القراءات العشر**، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٦٣ ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، أبو العلا محمد عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم المباركفوري (١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٤ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمٰن المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٥ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

٦٦ ـ **التذكرة الفخرية**، بهاء الدين المنشئ الإربلي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر، ١٤٢٥هـ.

٦٧ ـ **تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)**، محمد بن طاهر بن علي المقدسي، المعروف بابن القيسراني (٥٠٧هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٦٨ ـ **تذكرة الحفاظ**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٦٩ ـ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي (٥٤٤هـ)، تحقيق: ابن تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى.

٧٠ ـ **تصحيفات المحدثين**، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري (ت٣٨٢هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٧١ ـ **التعريفات**، علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، ضبطه وصحَّحه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٧٢ ـ **تفسير ابن أبي حاتم**، أبو محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

٧٣ ـ **التَّفْسِيرُ البَسِيْط**، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (٤٦٨هـ)، حُقِّق في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٧٤ ـ **تفسير البغوي = (معالم التنزيل في تفسير القرآن)**، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ.

٧٥ ـ **تفسير الثعلبي = (الكشف والبيان)**، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧٦ ـ **تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن**، محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٧٧ ـ **تفسير القرآن العظيم**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٧٨ ـ **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، خطيب الري (٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٧٩ ـ **التفسير من سنن سعيد بن منصور**، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت٢٢٧هـ)، تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٨٠ ـ **تقريب التهذيب**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨١ ـ **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٢ ـ **التقرير والتحرير في علم الأصول**، ابن أمير الحاج (ت٨٧٩هـ)، دار الفكر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٨٣ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ.

٨٤ ـ **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، لأبي بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، المعروف بابن نقطة الحنبلي البغدادي (٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٨٥ ـ **تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب**، محمد بن علي بن محمود، أبو حامد جمال الدين المحمودي، ابن الصابوني (ت٦٨٠هـ)، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٨٦ ـ **التلخيص في أصول الفقه**، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٨٧ ـ **التلقين في الفقة المالكي،** أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (ت٤٢٢هـ)، تحقيق: أبي أويس محمد بو خبزة الحسني التطواني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٨٨ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٨٩ ـ **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق،** شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٩٠ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل،** عبد الرحمٰن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٩١ ـ **تهذيب الأسماء واللغات،** أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، ط. دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٩٢ ـ **تهذيب التهذيب،** لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٩٣ ـ **تهذيب سنن أبي داود وإيضاح عِلله ومشكلاته (حاشية ابن القيم على تهذيب المنذري لأبي داود، مطبوع بحاشية عون المعبود)،** محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤١٥هـ.

٩٤ ـ **تهذيب الفروق والقواعد السَّنية في الأسرار الفقهية،** محمد بن علي بن حسين مفتى المالكية بمكة المكرمة (١٣٦٧هـ)، عالم الكتب، بدون طبعة وبدون تاريخ، مطبوع مع **الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق،** للقرافي.

٩٥ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف، أبو الحجاج، الْمِزِّيّ (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٩٦ ـ **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض وآخرون، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٩٧ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، طاهر بن صالح السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٩٨ ـ **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد، المعروف بالأمير الصنعاني (١١٨٢هـ)، دراسة وتحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٩٩ ـ **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، لسراج الدين ابن الملقن (٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٠٠ ـ **التوقيف على مهمات التعاريف**، عبد الرءوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي المناوي، طبعة عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٠١ ـ **تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان**، عبد الرحمٰن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٠٢ ـ **التيسير بشرح الجامع الصغير**، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، ثم المناوي القاهري (ت١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٠٣ ـ **الثقات**، أبو حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

١٠٤ ـ **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي (٨٧٩هـ)، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
١٠٥ ـ **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناءوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، الطبعة الأولى: الجزء (١، ٢): ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩ م، الجزء (٣، ٤): ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، الجزء (٥): ١٣٩٠هـ - ١٩٧١ م، الجزء (٦، ٧): ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م، الجزء (٨، ١١): ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، الجزء (١٢) (التتمة): تحقيق بشير عيون، طبعة دار الفكر.
١٠٦ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٠٧ ـ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، لأبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
١٠٨ ـ **جامع العلوم والحكم**، أبو الفرج عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٢هـ.
١٠٩ ـ **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
١١٠ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
١١١ ـ **الجرح والتعديل**، أبو محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.

١١٢ ـ **جزء في علوم الحديث في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١١٣ ـ **جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي**، طاهر سليمان حمودة، المكتب الاسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١١٤ ـ **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني (ت٣٩٠هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١١٥ ـ **جمهرة أنساب العرب**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١١٦ ـ **جمهرة اللغة**، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١١٧ ـ **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام ابن تيمية الحراني (٧٢٨هـ)، تحقيق: د. علي حسن ناصر، وآخرون، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١١٨ ـ **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خانه، كراتشي.

١١٩ ـ **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (٤٨٨هـ)، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م.

١٢٠ ـ **حاشية الآجرومية**، عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت١٣٩٢هـ).

١٢١ ـ **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي = عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان.

١٢٢ ـ **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٢٣ ـ **الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي**، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (٤٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٢٤ ـ **حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع (متن الشاطبية)**، القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي (ت٥٩٠هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٢٥ ـ **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، لعبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (ت١٣٣٥هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٢٦ ـ **حياة الحيوان الكبرى**، لمحمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبي البقاء، كمال الدين الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

١٢٧ ـ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٢٨ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلَّامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني)**، أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (ت بعد٩٢٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ.

١٢٩ ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٣٠ ـ **الدر النقي من كلام الإمام البيهقي** (٤٥٨هـ)، حسين بن قاسم تاجي الكلداري، تقديم: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، دار الفتح، الشارقة.

١٣١ ـ **درء تعارض العقل والنقل**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١٣٢ ـ **الدراري المضية شرح الدرر البهية**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٣٣ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد/الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٣٤ ـ **دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، المعروف بشرح منتهى الإرادات**، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت١٠٥١هـ)، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٣٥ ـ **دلائل النبوة**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٣٦ ـ **دمية القصر وعصرة أهل العصر**، لأبي الحسن علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي (٤٦٧هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٣٧ ـ **دولة الإسلام في الأندلس**، محمد عبد الله عنان المؤرخ المصري (١٤٠٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١، ١٤١٧هـ.

١٣٨ ـ **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

١٣٩ ـ **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، دار مكتبة النهضة الحديثة، مكة، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

١٤٠ ـ **ذيل طبقات الحفاظ**، للذهبي، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية.

١٤١ ـ **الرحلة في طلب الحديث**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.

١٤٢ ـ **رد المحتار على الدر المختار**، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٤٣ ـ **الرسالة**، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م.

١٤٤ ـ **روح البيان**، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت١١٢٧هـ)، دار الفكر، بيروت.

١٤٥ ـ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٤٦ ـ **الروض المعطار في خبر الأقطار**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري، تحقيق: إحسان عباس، نشر: مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، مطابع دار السراج، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

١٤٧ ـ **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

١٤٨ ـ **رياض الصالحين**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٤٩ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١٥٠ ـ **زهر الآداب وثمر الألباب**، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني (ت٤٥٣هـ)، دار الجيل، بيروت.

١٥١ ـ **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، الحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي (١١٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد حجي، د محمد الأخضر، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

١٥٢ ـ **سؤالات ابن الجنيد**، لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي المعروف بابن الجنيد (٢٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، دار مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٥٣ ـ **سبل السلام**، محمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني الصنعاني (ت١١٨٢هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الرابعة، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

١٥٤ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ،)، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٥٥ ـ **سنن ابن ماجه**، أبو عبد الله محمد بن يزيد، ابن ماجه القزويني (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، محمَّد كامل قره بللي، عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٥٦ ـ **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٥٧ ـ **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**، محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (ت٧٢١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٥٨ ـ **سنن الترمذي**، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

١٥٩ ـ **سنن الدارقطني**، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، حقَّقه وضبط نصه وعلَّق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٦٠ ـ **السنن الكبرى**، أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت٣٠٣هـ) حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٦١ ـ **السنن الكبرى**، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الثالثة، ١٤٢٤هـ.

١٦٢ ـ **سنن النسائي**، أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦٣ ـ **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٦٤ ـ **سير السلف الصالحين**، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السُّنَّة (ت٥٣٥هـ)، تحقيق: كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

١٦٥ ـ **الشافية في علم التصريف** ومعها: **الوافية نظم الشافية**، للنيساري، المتوفى في القرن (١٢)، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٦٦ ـ **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٦٧ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى.

١٦٨ ـ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمٰن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٦٩ ـ **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٧٠ ـ **شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)**، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٧١ ـ **شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر»**، الشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٧٢ ـ **شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

١٧٣ ـ **شرح علل الترمذي**، زين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٧٤ ـ **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، للملا نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي الحنفي (١٠١٤هـ)، تحقيق وتعليق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى.

١٧٥ ـ **شروط الأئمة الخمسة (يلي شروط الأئمة الستة لابن طاهر)**، للحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

١٧٦ ـ **شعب الإيمان**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٧٧ ـ **منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة والرد على المخالفين (رسالة علمية)**، أحمد بن علي الزاملي عسيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٣١هـ.

١٧٨ ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٧٩ ـ **صحيح ابن حبان**، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، حققه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٨٠ ـ **صحيح ابن خزيمة**، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٨١ ـ **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، دار طوق النجاة، بيروت، طبعة مصورة من الطبعة الأميرية ببولاق (١٣١١هـ)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٨٢ ـ **الضعفاء والمتروكين**، أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

١٨٣ ـ **الضُّعفاء والمتروكين**، أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٨٤ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٨٥ ـ **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد،** أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الإدفوي الشافعي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف.

١٨٦ ـ **طبقات الحنابلة،** أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

١٨٧ ـ **طبقات الشافعية الكبرى،** تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

١٨٨ ـ **طبقات الشافعيين،** لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (٧٧٤هـ)، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ.

١٨٩ ـ **طبقات الشافعية**، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٩٠ ـ **طبقات الشافعية**، أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ (٧٧٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٩١ ـ **طبقات الصوفية**، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمٰن السلمي (٤١٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٩٢ ـ **طبقات الفقهاء**، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، هذَّبهُ: محمد بن مكرم ابن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.

١٩٣ ـ **الطبقات الكبرى**، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

١٩٤ ـ **الطبقات الكبير**، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٩٥ ـ **طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، أبو الفضل أحمد بن محمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٩٦ ـ **طبقات المفسرين العشرين**، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

١٩٧ ـ **طبقات المفسرين**، أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (كان حيًّا سنة ١٠٩٥هـ)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٩٨ ـ **العجاب في بيان الأسباب**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي.

١٩٩ ـ **العدة في أصول الفقه**، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٠٠ ـ **العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين** عليه السلام، القاضي محمد بن علي بن محمد الشوكاني، مطبوع ضمن مجموعة الرسائل اليمنية (الرسالة الثانية)، إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٨هـ.

٢٠١ ـ **العقد الفريد**، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه، المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٠٢ ـ **العقد المذهب في طبقات حملة المذهب**، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، ابن الملقن (٨٠٤هـ)، المحقق: أيمن نصر الأزهري، سيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٠٣ ـ **العقد المفصل في قبيلة المجد المؤثل**، حيدر بن سليمان بن داود الحلي الحسيني (١٣٠٤هـ)، تحقيق: مُضر سليمان الحِلِي، الطبعة الأولى.

٢٠٤ ـ **علل الترمذي الكبير**، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت٢٧٩هـ)، رتَّبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٠٥ ـ **العلل الصغير**، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٠٦ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٠٧ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٠٨ ـ **العلل**، أبو محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية: د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمٰن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢٠٩ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١٠ ـ **العين**، أبو عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢١١ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، وعني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

٢١٢ ـ **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٢١٣ ـ **غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب**، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم، شمس الدين السفاريني (ت١١٨٨هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢١٤ ـ **غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائض الفاضحة**، أبو إسحاق برهان الدين محمد بن إبراهيم بن يحيى بن علي، المعروف بالوطواط (ت٧١٨هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢١٥ ـ **غريب القرآن**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد صقر، نشر: دار الكتب العلمية، طبعة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢١٦ ـ **الفتاوى الكبرى لابن تيمية**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٢١٧ ـ **فتاوى ورسائل سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي** (١٤١٥هـ)، دار الفضيلة، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

٢١٨ ـ **فتح الباري**، لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب بن الحسن البغدادي، المعروف بابن رجب الحنبلي، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

٢١٩ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢هـ)، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصحَّحه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات العلَّامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٢٠ ـ **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت٩٢٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف هميم، ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢٢١ ـ **فتح القدير**، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٢٢ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي شمس الدين، تحقيق: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمٰن الخضير، محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، دار المنهاج، ١٤٢٦هـ.

٢٢٣ ـ **الفصل للوصل المدرج في النقل**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٢٤ ـ **فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها**، لغالب بن علي عواجي، نشر المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٢٥ ـ **بلادنا فلسطين**، مصطفى مراد الدباغ، دار الهدى، كفر قرع، الأردن، ١٩٩٤م.

٢٢٦ ـ **فوات الوفيات**، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمٰن بن شاكر بن هارون بن شاكر، الملقب بصلاح الدين (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣ - ١٩٧٤م.

٢٢٧ ـ **الفوائد**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٢٢٨ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٢٩ ـ **فوائد من تفسير الرازي مع التعليق على بعضها**، ضمن مجموع الرسائل الحديثية، العلَّامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣٨٦هـ)، تحقيق: ماجد عبد العزيز الزيادي، دار عالم الفوائد.

٢٣٠ ـ **القاموس المحيط**، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٣١ ـ **قواطع الأدلة في الأصول**، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٣٢ ـ **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (ت٦٦٠هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩١م.

٢٣٣ ـ **القواعد**، زين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، دار الكتب العلمية.

٢٣٤ ـ **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، دار الريان للتراث.

٢٣٥ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، لابن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٣٦ ـ **الكبائر**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، دار الندوة الجديدة، بيروت.

٢٣٧ ـ **كشاف القناع عن متن الإقناع**، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية.

٢٣٨ ـ **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي**، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (٧٣٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.

٢٣٩ ـ **الكَشْف المُبْدِي لتمويه أبي الحسن السُّبكيّ، تكملة «الصّارم المنكي»**، محمد بن حسين بن سليمان بن إبراهيم الفقيه (ت١٣٥٥هـ)، تحقيق: صالح بن علي المحسن، أبو بكر بن سالم شهال، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢٤٠ ـ **كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح**، محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المُنَاوِي ثم القاهري، الشافعيّ، صدر الدين، أبو المعالي (٨٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٤١ ـ **الكفاية في علم الرواية**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٢٤٢ ـ **الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات**، بركات بن أحمد زين الدين ابن الكيال (٩٢٩هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد ربِّ النبي، دار المأمون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

٢٤٣ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٤٤ ـ **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**، محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني الشافعي (ت٨٧١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٤٥ ـ **لسان العرب**، لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٢٤٦ ـ **لسان الميزان**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٢٤٧ ـ **اللمع في أصول الفقه**، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

٢٤٨ ـ **المؤتلف والمختلف**، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ.

٢٤٩ ـ **متن «طيبة النشر» في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن الجزري (ت٨٣٣)، تحقيق: محمد تميم الزغبي، دار الهدى، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٥٠ ـ **متن الآجرومية**، ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (ت٧٢٣هـ)، دار الصميعي، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٥١ ـ **متن القصيدة النونية**، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
٢٥٢ ـ **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
٢٥٣ ـ **مجمع الأمثال**، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
٢٥٤ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، دار الفكر، بيروت ١٤١٢هـ.
٢٥٥ ـ **مجموع الفتاوى**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٢٥٦ ـ **المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار الفكر.
٢٥٧ ـ **المحلى بالآثار**، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٢٥٨ ـ **المخصص**، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٢٥٩ ـ **مدارج السالكين بين منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٢٦٠ ـ **المراسيل**، أبو محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
٢٦١ ـ **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفيّ الدين (٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٦٢ ـ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢٦٣ ـ **مسائل أحمد بن حنبل**، رواية ابنه عبد الله، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٢٦٤ ـ **مستخرج أبي عوانة**، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٦٥ ـ **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٦٦ ـ **المستصفى في علم الأصول**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٦٧ ـ **مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري** (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٦٨ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٦٩ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٧٠ ـ **مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر)**، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت٢٠٤هـ)، رتَّبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (ت٧٤٥هـ)، حقَّق نصوصه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٧١ ـ **مسند البزار، المنشور باسم البحر الزخار**، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بالبزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٢٧٢ ـ **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، محمد بن حبان بن الدارمي، البُستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٧٣ ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، للبوصيري (٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٢٧٤ ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (في نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.

٢٧٥ ـ **المصنف**، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت٢٣٥هـ)، دار القبلة تحقيق: محمد عوامة.

٢٧٦ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: جماعة من المحققين في رسائل علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٧٧ ـ **المعالم الأثيرة في السُّنَّة والسيرة**، لمحمد بن محمد حسن شُرَّاب، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٧٨ ـ **معالم السنن**، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي (ت٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

٢٧٩ ـ **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢٨٠ ـ **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٢٨١ ـ **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي**، د. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٢٨٢ ـ **المعجم العربي الأساسي**، تأليف وإعداد: جماعة من كبار اللغويين العرب، بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بدون بيانات.

٢٨٣ ـ **معجم المؤلفين**، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة (١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٨٤ ـ **معجم معالم الحجاز**، لـ د. عاتق بن غيث البلادي (١٤٣١هـ)، دار مكة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٢٨٥ ـ **معجم مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد كُتَّاب العرب، طبعة عام ١٤٢٣هـ.

٢٨٦ ـ **المعجم الأوسط**، للطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

٢٨٧ ـ **المعجم الصغير= الروض الداني**، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٨٨ ـ **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

٢٨٩ ـ **معجم اللغة العربية المعاصرة**، لأحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٩٠ ـ **معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية**، لعاتق بن غيث بن زوير بن زاير بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٩١ ـ **المعجم الوسيط**، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، الإسكندرية، مصر.

٢٩٢ ـ **معجم لغة الفقهاء**، لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي، نشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٩٣ ـ **معرفة الثقات**، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٩٤ ـ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٩٥ ـ **معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح**، عثمان بن عبد الرحمٰن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٩٦ ـ **معرفة علوم الحديث**، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٢٩٧ ـ **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)**، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٩٨ ـ **المغني في الضعفاء**، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

٢٩٩ ـ **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٣٠٠ ـ **المفردات في غريب القرآن**، لأبي القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، بيروت، والدار الشامية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٠١ ـ **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، أحمَدُ بنُ الشيخِ المرحومِ الفقيهِ أبي حَفْصٍ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ الحافظ، الأنصاريُّ القرطبيُّ، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٠٢ ـ **المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها**، لمحمد نجم الدين الكردي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣٠٣ ـ **المقامات**، أبو محمد القاسم بن علي الحريري (٥١٦هـ)، مطبعة المعارف، بيروت، ١٨٧٣م.

٣٠٤ ـ **المقدمة الجزولية في النحو**، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د. حامد أحمد نيل، د. فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى.

٣٠٥ ـ **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (ت٨٨٤هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٠٦ ـ **الملل والنِّحل**، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني (٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبي.

٣٠٧ ـ **المنفردات والوحدان**، لمسلم بن الحجاج، القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٠٨ ـ **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت٨٧٤هـ)، حقَّقه ووضع حواشيه: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣٠٩ ـ **موضح أوهام الجمع والتفريق**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣١٠ ـ **الموضوعات**، جمال الدين عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ج١، ٢: ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، ج٣: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٣١١ ـ **الموطأ**، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ)، صحَّحه ورقَّمه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٣١٢ ـ **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

٣١٣ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

٣١٤ ـ **النجم الوهاج في شرح المنهاج**، محمد بن موسى بن عيسى الدميري (٨٠٨هـ)، تحقيق: لجنة علمية، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٣١٥ ـ **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقًا بكتاب سبل السلام)**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عصام الصبابطي، عماد السيد، دار الحديث، القاهرة الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣١٦ ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، عبد الرحمٰن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٣١٧ ـ **نزهة الألباب في الألقاب**، للحافظ أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن صالح السَّدلان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣١٨ ـ **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣١٩ ـ **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت.

٣٢٠ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٢١ ـ **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٢٢ ـ **النهاية في غريب الحديث**، لأبي السعادات مجد الدين ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، طبعة المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٢٣ ـ **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي السوداني، أبو العباس (١٠٣٦هـ)، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٣٢٤ ـ **نيل الأوطار**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٢٥ ـ **هدي الساري، مقدمة الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢هـ)، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح وإشراف: محب الدين الخطيب، طبعة دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٣٢٦ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

الفهرس التفصيلي للموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة